

الرَّكَاءَ هِيَ لُغَةُ التَّطَهِيرِ وَالنَّمَاءِ، وَغَيْرُهُمَا وَشَرَعًا اسْمٌ لِمَا يَخْرُجُ عَنْ مَالٍ أَوْ بَدَنٍ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ
وَالْأَصْلُ فِي وُجُوبِهَا قَبْلَ الْإِجْمَاعِ آيَاتُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَأَتُوا الزَّكَاةَ} وَقَوْلُهُ {خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً} وَأَخْبَارُ
كَخَبَرِ {بَيْنِي وَالْإِسْلَامَ عَلَى خَمْسٍ}، وَهِيَ أَنْوَاعٌ تَأْتِي فِي أَبْوَابِ (بَابُ زَكَاةِ الْمَاشِيَةِ) بَدَعُوا بِهَا وَبِالْإِبِلِ مِنْهَا
لِلْبَدَاةِ بِالْإِبِلِ فِي خَبَرِ أَنَسٍ الْأَتِي؛ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ أَمْوَالِ الْعَرَبِ (تَجِبُ) أَيُّ الزَّكَاةِ (فِيهَا) أَيُّ فِي الْمَاشِيَةِ
(بِشُرُوطٍ) أَرْبَعَةٌ أَحَدُهَا (كَوْنُهَا نَعَمًا) قَالَ الْفُقَهَاءُ وَاللُّغَوِيُّونَ أَيُّ إِبِلًا وَبَقَرًا وَغَنَمًا ذُكُورًا كَانَتْ أَوْ إِنَاثًا فَلَا
زَكَاةَ فِي غَيْرِهَا مِنَ الْحَيَوَانَاتِ كَخَيْلٍ وَرَقِيقٍ وَمُتَوَلِّدٍ بَيْنَ زَكَاةٍ وَغَيْرِهِ لَخَبَرِ الشَّيْخَيْنِ اللَّيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي
عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةً} وَغَيْرُهُمَا مِمَّا ذَكَرَ مِثْلُهُمَا مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْوُجُوبِ (وَ) ثَانِيهَا كَوْنُهَا (نِصَابًا)
وَقَدْرُهُ يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي (وَأَوَّلُهُ فِي إِبِلٍ خَمْسٍ فِي كُلِّ خَمْسٍ) مِنْهَا (إِلَى عَشْرِينَ شَاءَ، وَلَوْ ذَكَرًا) لَصَدَقَ
الشَّاءَ بِهِ (وَيُجْزَى) عَنْهَا وَعَمَّا فَوْقَهَا (بِغَيْرِ الزَّكَاةِ)، وَإِنْ لَمْ يُسَاوِ قِيَمَةُ الشَّاءِ؛ لِأَنَّهُ يُجْزَى عَنْ خَمْسٍ
وَعَشْرِينَ فَعَمَّا دُونَهَا أُولَى.

وَأَفَادَتْ إِضَافَتُهُ إِلَى الزَّكَاةِ اعْتِبَارَ كَوْنِهِ أَتْنَى بِنْتِ مَخَاضٍ فَمَا فَوْقَهَا كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ (وَ) فِي (خَمْسٍ
وَعَشْرِينَ بِنْتِ مَخَاضٍ لَهَا سَنَةٌ وَ) فِي (سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بِنْتِ لَبُونٍ لَهَا سَنَتَانِ وَ) فِي (سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ حُقَّةً لَهَا
ثَلَاثٌ) مِنْ السَّنِينَ (وَ) فِي (إِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةً لَهَا أَرْبَعٌ) مِنْ السَّنِينَ (وَ) فِي (سِتٍّ وَسَبْعِينَ بِنْتًا لَبُونٍ
وَ) فِي (إِحْدَى وَتِسْعِينَ حُقَّتَانِ وَ) فِي (مِائَةٍ وَإِحْدَى وَعَشْرِينَ ثَلَاثَ بَنَاتٍ لَبُونٍ وَيَتَسَعُ ثُمَّ كُلُّ عَشْرٍ يَتَغَيَّرُ
الْوَاجِبُ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتِ لَبُونٍ وَ) فِي (كُلِّ خَمْسِينَ حُقَّةً) وَذَلِكَ لِخَبَرِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِذَلِكَ
فِي كِتَابِهِ لِأَنَسٍ بِالصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ
أَنَسٍ وَمِنْ لَفْظِهِ {إِذَا زَادَتْ عَلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتِ لَبُونٍ وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حُقَّةً} وَالْمُرَادُ
زَادَتْ وَاحِدَةً لَا أَقَلَّ كَمَا صَرَّحَ بِهَا فِي رِوَايَةِ لِأَبِي دَاوُدَ بِلَفْظٍ {إِذَا كَانَتْ إِحْدَى وَعَشْرِينَ وَمِائَةً فِيهَا ثَلَاثُ
بَنَاتٍ لَبُونٍ} فَهِيَ مُقَدِّدَةٌ لِخَبَرِ أَنَسٍ وَبِهَا مَعَ كَوْنِ الْمُتَبَاذِرِ مِنَ الزِّيَادَةِ فِيهِ وَاحِدَةً أَخَذَ أَمَمُنَا فِي عَدَمِ اعْتِبَارِ
بَعْضِهَا لَكِنَّهَا مُعَارِضَةٌ لَهُ لِدَلَالَتِهَا عَلَى أَنَّ الْوَاحِدَةَ يَتَعَلَّقُ بِهَا الْوَاجِبُ وَدَلَالَتُهُ عَلَى خِلَافِهِ.

وَالْمُتَجَنِّهِ لِصِحَّةِ مَا فِيهِ وَلِدْفَعِ الْمُعَارِضَةِ حَمِلَ قَوْلُهُ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ عَلَى أَنَّ مَعَهَا فِي صُورَةٍ مِائَةً وَإِحْدَى
وَعَشْرِينَ ثَلَاثًا وَإِنَّمَا تَرَكَ ذَلِكَ تَغْلِيْبًا لِبَقِيَّةِ الصُّوَرِ عَلَيْهَا مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّ مَا يَتَغَيَّرُ بِهِ الْوَاجِبُ يَتَعَلَّقُ بِهِ
كَالْعَاشِرَةِ فِي مِائَةٍ وَثَلَاثِينَ بِنْتًا لَبُونٍ وَحُقَّةً وَفِي مِائَةٍ وَأَرْبَعِينَ حُقَّتَانِ وَبِنْتِ لَبُونٍ وَفِي مِائَةٍ وَخَمْسِينَ ثَلَاثَ
حُقَّاتٍ وَهَكَذَا وَلِلْوَاحِدَةِ الزَّائِدَةِ عَلَى الْمِائَةِ وَالْعَشْرِينَ قِسْطٌ مِنَ الْوَاجِبِ فَيَسْقُطُ بِمَوْتِهَا بَيْنَ تَمَامِ الْحَوْلِ
وَالْتَمَكُّنِ مِنَ الْإِخْرَاجِ جُزْءٌ مِنَ مِائَةٍ وَإِحْدَى وَعَشْرِينَ جُزْءًا مِنْ ثَلَاثِ بَنَاتٍ لَبُونٍ وَمَا بَيْنَ النَّصَبِ عَقْوٍ
وَيُسَمَّى وَفَصًا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْوَاجِبُ عَلَى الْأَصَحِّ فَلَوْ كَانَ لَهُ تِسْعٌ مِنَ الْإِبِلِ فَتَلَفَ مِنْهَا أَرْبَعٌ بَعْدَ الْحَوْلِ
وَقَبْلَ التَّمَكُّنِ وَجَبَتْ شَاءَ وَسُمِّيَتْ الْأُولَى مِنَ الْمُخْرَجَاتِ مِنَ الْإِبِلِ بِنْتِ مَخَاضٍ؛ لِأَنَّ أُمَّهَا أَنْ لَهَا أَنْ
تَحْمِلَ مَرَّةً ثَانِيَةً فَتَكُونُ مِنَ الْمَخَاضِ أَيُّ الْحَوَامِلِ وَالثَّانِيَةَ بِنْتِ لَبُونٍ؛ لِأَنَّ أُمَّهَا أَنْ لَهَا أَنْ تَلِدَ ثَانِيًا فَتَكُونُ
ذَاتَ لَبِنٍ وَالثَّلَاثَةَ حُقَّةً؛ لِأَنَّهَا أَسْنَحَتْ أَنْ يَطْرُقَهَا الْفَحْلُ أَوْ أَنْ تُرَكَّبَ وَيُحْمَلَ عَلَيْهَا وَالرَّابِعَةَ جَذَعَةً لِأَنَّهَا
أَجْدَعَتْ مُقَدَّمَ أَسْنَانِهَا أَيُّ أَسْفَطْنَهُ وَاعْتَبِرَ فِي الْجَمِيعِ الْأَثْوَنَةُ لِمَا فِيهَا مِنْ رِفْقِ الدَّرِّ وَالنَّسْلِ وَزِدَتْ وَيَتَسَعُ
ثُمَّ كُلُّ عَشْرٍ يَتَغَيَّرُ الْوَاجِبُ لِدْفَعِ مَا افْتَضَنَّهُ عِبَارَةُ الْأَصْلِ مِنْ أَنَّهُ يَتَغَيَّرُ بِمَا دُونَهُمَا وَلَيْسَ مُرَادًا.

الشرح

(كِتَابُ الزَّكَاةِ) يَفْتَحُ الزَّاي الْمُعْجَمَةَ وَوَزْنُهَا زَكُوهُ يَفْتَحُ الْوَاوُ قُلِبَتْ أَلِفًا لِحَرَكِهَا وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا وَفُرِصَتْ فِي شَعْبَانَ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ مَعَ زَكَاةِ الْفِطْرِ وَقِيلَ قَبْلَ الْهَجْرَةِ وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ أَنَّ زَكَاةَ الْأَمْوَالِ فُرِصَتْ فِي شَوَّالٍ مِنَ السَّنَةِ الْمَذْكُورَةِ وَزَكَاةُ الْفِطْرِ قَبْلَ الْعِيدِ بِيَوْمَيْنِ بَعْدَ فَرَضِ رَمَضَانَ قِيلَ، وَهِيَ مِنَ الشَّرَائِعِ الْقَدِيمَةِ بِدَلِيلِ قَوْلِ عِيسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَقَدْ يُدْفَعُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِهَا غَيْرَ الزَّكَاةِ الْمَعْرُوفَةِ كَالنَّطْهِيرِ كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِالصَّلَاةِ الْمَعْرُوفَةِ عِنْدَنَا وَقَدْ صَرَّحَ الْجَلَالُ السُّيُوطِيُّ فِي خَصَائِصِهِ الصُّغْرَى أَنَّ الشَّيْخَ تَاجَ الدِّينِ بْنَ عَطَاءٍ اللَّهِ السَّكَنْدَرِيَّ ذَكَرَ فِي كِتَابِهِ التَّنْوِيرِ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَا تَجِبُ عَلَيْهِمُ الزَّكَاةُ؛ لِأَنَّهُمْ لَا مَلِكَ لَهُمْ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى إِنَّمَا كَانُوا يَشْهَدُونَ مَا فِي أَيْدِيهِمْ مِنْ وَدَائِعِ اللَّهِ تَعَالَى لَهُمْ يَبْذُلُونَهَا فِي أَوَانٍ بِذَلِكَ وَيَمْتَنِعُونَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ وَلِأَنَّ الزَّكَاةَ إِنَّمَا هِيَ طَهْرَةٌ لِمَا عَسَاهُ أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ وَالْأَنْبِيَاءُ مُبْرَرُونَ مِنَ الدَّنَسِ لِعِصْمَتِهِمْ قَالَ الْعَلَمَةُ الْمُنَاوِيُّ: فِي شَرْحِ الْخَصَائِصِ الْمَذْكُورَةِ وَهَذَا كَمَا تَرَى مَبْنِيٌّ عَلَى مَذْهَبِ إِمَامِهِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَا يَمْلِكُونَ وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ خِلَافُهُ وَنَقَلَ شَيْخُنَا الشِّرْمَلَسِيُّ كَشَيْخَنَا سُلْطَانٍ عَنْ الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ أَنَّهُ أَقْبَى بِوُجُوبِ الزَّكَاةِ عَلَيْهِمْ وَأَقْرَهُ شَيْخُنَا الشُّوَبَرِيُّ.

ا هـ.

بِرُمَاوِيٍّ وَقَدْ مَرَّ عَلَى الصَّوْمِ وَالْحَجِّ مَعَ أَنَّهُمَا أَفْضَلُ مِنْهَا مُرَاعَاةً لِلْحَدِيثِ النَّاطِرِ إِلَى كَثَرَةِ أَفْرَادٍ مَنْ تَلَزَمَهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمَا ا هـ.

ق ل

عَلَى التَّحْرِيرِ (قَوْلُهُ النَّطْهِيرُ) أَيُّ؛ لِأَنَّهَا تُطَهَّرُ الْمُخْرَجَ عَنْهُ عَنْ تَذْنِيسِهِ بِحَقِّ الْمُسْتَحِقِّينَ وَالْمُخْرَجَ عَنِ الْإِثْمِ وَتُصْلِحُهُ وَتُتِمِّمُهُ وَتَقْبِيهِ مِنَ الْأَقَاتِ ا هـ.
 شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ وَالنَّمَاءُ) بِالْمَدِّ أَيُّ النَّتْمِيَّةُ يُقَالُ زَكَ الزَّرْعُ إِذَا نَمَا وَزَادَ وَزَكَتِ الْبُقْعَةُ إِذَا بُوْرِكَ فِيهَا وَقُلَانِ زَاكَ أَيُّ كَثِيرُ الْخَيْرِ وَأَمَّا النَّمَا بِالْفَصْرِ فَهُوَ اسْمٌ لِلنَّمْلِ الصَّغِيرِ ا هـ.
 بِرُمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَأَتُوا الزَّكَاةَ}) الْأَصَحُّ أَنَّهَا مُجْمَلَةٌ لَمْ تَنْضَحْ دَلَالَتُهَا لَا عَامَةً وَلَا مُطْلَقَةً وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى {خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً} الْآيَةُ ا هـ.
 زِيَادِيٍّ.

وَعِبَارَةُ حَجِّ وَالْأَصْلُ فِي وَجُوبِهَا الْكِتَابُ نَحْوُ {وَأَتُوا الزَّكَاةَ} وَالْأَظْهَرُ أَنَّهَا مُجْمَلَةٌ لَا عَامَةً وَلَا مُطْلَقَةً وَيَشْكُلُ عَلَيْهَا آيَةُ النِّبْعِ، فَإِنَّ الْأَظْهَرَ فِيهَا مِنْ أَقْوَالٍ أَرْبَعَةٌ أَنَّهَا عَامَةٌ مَخْصُوصَةٌ مَعَ اسْتِثْنَاءِ كُلِّ مَنْ الْآيَتَيْنِ لَفْظًا إِذْ كُلُّ مُفْرَدٍ مُشْتَقٌّ مُفْتَرٍ بِأَلٍ فَتَرْجِيحُ عُمُومِ تِلْكَ وَاجْتِمَاعُ هَذِهِ دَقِيقٌ، وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ حِلَّ الْبَيْعِ الَّذِي هُوَ مَنْطُوقُ الْآيَةِ مُوَافِقٌ لِأَصْلِ الْحِلِّ مُطْلَقًا أَوْ بِشَرْطِ أَنْ فِيهِ مَنَفْعَةٌ مُتَمَحِّضَةٌ فَمَا حَرَّمَهُ الشَّرْعُ خَارِجٌ عَنِ الْأَصْلِ وَمَا لَمْ يَحَرِّمْهُ مُوَافِقٌ لَهُ فَعِلْمُنَا بِهِ، وَمَعَ هَذَيْنِ يَتَعَذَّرُ الْقَوْلُ بِالْإِجْمَالِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي لَمْ تَنْضَحْ دَلَالَتُهُ عَلَى شَيْءٍ مُعَيَّنٍ وَالْحِلُّ قَدْ عَلِمَتْ دَلَالَتُهُ مِنْ غَيْرِ إِبْهَامٍ فِيهِمَا فَوَجَبَ كَوْنُهُ مِنْ بَابِ الْعَامِّ الْمَعْمُولِ بِهِ قَبْلَ وُرُودِ الْمُخَصِّصِ لِاتِّضَاحِ دَلَالَتِهِ عَلَى مَعْنَاهُ وَأَمَّا إِيْجَابُ الزَّكَاةِ الَّذِي هُوَ مَنْطُوقُ اللَّفْظِ فَهُوَ خَارِجٌ عَنِ الْأَصْلِ لِتَضَمُّنِهِ أَخَذَ مَالٍ الْغَيْرِ قَهْرًا عَلَيْهِ، وَهَذَا لَا يُمَكِّنُ الْعَمَلُ بِهِ قَبْلَ وُرُودِ بَيَانِهِ مَعَ إِيْجَامِهِ فَصَدَقَ عَلَيْهِ حَدُّ الْمُجْمَلِ، وَيَدُلُّ لِذَلِكَ فِيهِمَا أَحَادِيثُ الْبَابَيْنِ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اغْتَنَى

بِأَحَادِيثِ النُّبُوعَاتِ الْفَاسِدَةِ الرَّبَا وَغَيْرِهِ فَأَكْثَرَ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانِهَا لِكُونِهَا عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ لَا لِبَيَانِ النُّبُوعَاتِ الصَّحِيحَةِ اكْتِفَاءً بِالْعَمَلِ فِيهَا بِالْأَصْلِ، وَفِي الزَّكَاةِ عَكْسُ ذَلِكَ فَأَعْتَنَى بَيَانِ مَا يَجِبُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ عَنِ الْأَصْلِ فَيَحْتَاجُ إِلَى بَيَانِهِ لَا بَيَانِ مَا لَا تَجِبُ فِيهِ اكْتِفَاءً بِالْأَصْلِ عَدَمِ الْوُجُوبِ، وَمِنْ نَمِّ طَوْلِبٍ مَنْ ادَّعَى الزَّكَاةَ فِي نَحْوِ حَيْلٍ وَرَقِيقٍ بِالدَّلِيلِ انْتَهَتْ.

(قَوْلُهُ {بِنَبِيِّ الْإِسْلَامِ} إلخ)، وَهِيَ أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ لِهَذَا الْخَبَرِ وَيَكْفُرُ جَاذِهَا، وَإِنْ أَتَى بِهَا فِي الزَّكَاةِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهَا بِخِلَافِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا كَالرَّكَازِ وَزَكَاةِ التَّجَارَةِ وَكَوُجُوبِهَا فِي مَالِ الصَّبِيِّ وَيُقَاتِلُ الْمُمْتَنِعُ مِنْ أَدَائِهَا وَتُؤَخَذُ مِنْهُ قَهْرًا عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يُقَاتَلْ كَمَا فَعَلَ الصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَيُعَرَفُ بِهَا مَنْ جَهَلَهَا، فَإِنْ جَحَدَهَا بَعْدَ ذَلِكَ كَفَرَ وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ تَعَالَى.

ا هـ.

بِرِمَاوِيِّ (قَوْلُهُ، وَهِيَ أَنْوَاعٌ) أَيْ تَتَعَلَّقُ بِأَنْوَاعٍ، وَلَوْ قَالَ أَجْنَاسٌ لَكَانَ أَوْلَى، وَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ فِي الْحَقِيقَةِ ثَلَاثَةٌ حَيَوَانٌ وَنَبَاتٌ وَجَوْهَرٌ وَعَدَّهَا بَعْضُهُمْ خَمْسَةً فَجَعَلَ الْحَيَوَانَ ثَلَاثَةً الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ وَالنَّبَاتُ وَالنَّقْدُ وَبَعْضُهُمْ سِتَّةَ النَّعَمِ وَالْمُعْشَرَاتِ أَيْ مَا فِيهِ الْعُشْرُ أَوْ نِصْفُهُ وَالنَّقْدُ وَالتَّجَارَةُ وَالْمَعْدِنُ وَالْفِطْرُ وَبَعْضُهُمْ سَبْعَةً جَعَلَ النَّبَاتِ ثَلَاثَةً حَبًّا وَنَخِيلًا وَعِنَبًا وَالنَّقْدُ وَاحِدًا وَبَعْضُهُمْ ثَمَانِيَةً جَعَلَ النَّقْدَ ذَهَبًا وَفِضَّةً وَهَذَا أُنْسَبُ بِقَوْلِهِمْ تُوَخَّدُ الزَّكَاةُ مِنْ ثَمَانِيَةٍ وَتُدْفَعُ لِثَمَانِيَةٍ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا دَاخِلٌ فِي عُمُومِ جِنْسٍ وَأَجْنَاسُهَا الْأَصْلِيَّةُ ثَلَاثَةٌ، وَهِيَ حَيَوَانٌ وَاخْتَصَّتْ بِالنَّعَمِ مِنْهُ لِكَثْرَةِ نَفْعِهِ وَنَبَاتٌ وَاخْتَصَّتْ بِالْمُقَاتَلِ مِنْهُ؛ لِأَنَّ بِهِ قَوَامَ الْبَدَنِ وَجَوْهَرٌ وَاخْتَصَّتْ بِالنَّقْدِ مِنْهُ لِكَثْرَةِ فَوَائِدِهِ وَيَدْخُلُ فِي النَّبَاتِ النَّمْرُ وَاخْتَصَّتْ بِالنَّخْلِ وَالْعِنَبِ مِنْهُ لِلاِغْتِنَاءِ بِهِمَا عَنِ الْقَوْتِ، وَيَدْخُلُ فِي النَّقْدِ التَّجَارَةُ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ قِيمَتُهَا وَإِنَّمَا وَجِبَتْ فِيهَا لِمَا فِيهَا مِنَ الْفَوَائِدِ وَالْمَعْدِنُ وَالرَّكَازُ لِمَا فِيهِمَا مِنَ النَّعْمِ الْمَحْضِ وَسَيَأْتِي فِي كَلَامِ قِسْمِ الصَّدَقَاتِ أَنَّهَا تُدْفَعُ لِثَمَانِيَةِ أَصْنَافٍ، وَهِيَ الْمَذْكُورَةُ فِي آيَةِ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ ا هـ.

بِرِمَاوِيِّ (قَوْلُهُ بَابُ زَكَاةِ الْمَاشِيَةِ) أَيْ بَعْضُ الْمَاشِيَةِ وَهِيَ النَّعَمُ مِنْهَا أَخَذًا مِمَّا بَعْدَهُ أَوْ الْمَعْنَى الزَّكَاةُ الَّتِي فِي الْمَاشِيَةِ وَهَذَا لَا يَفْتَضِي وَجُوبَهَا فِي كُلِّ فَرْدٍ مِنْهَا ا هـ.

شَيْخُنَا وَلَفْظُهَا مُفْرَدٌ وَجَمْعُهَا مَوَاشٍ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِمَشْيِهَا، وَهِيَ تَرَعَى وَالْغَنَمُ أَخَصُّ مِنَ الْحَيَوَانِ وَالْمَاشِيَةِ أَخَصُّ مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا أُمٌّ لِلْإِبِلِ وَالْغَنَمِ كَمَا فِي الْقَامُوسِ قَالَ شَيْخُنَا لَكِنَّ الْمَعْرُوفَ مُسَاوَاتُهَا لِلْحَيَوَانِ فَلَعَلَّ هَذَا الْمَعْنَى قَدْ هَجَرَ فِي الْعُرْفِ ا هـ.

بِرِمَاوِيِّ (قَوْلُهُ بَدَعُوا) أَيْ الْأَصْحَابُ ا هـ.

بِرِمَاوِيِّ (قَوْلُهُ لِلْبُدَاءَةِ بِالْإِبِلِ إلخ) هُوَ تَعْلِيلٌ لِلدَّعْوَتَيْنِ قَبْلَهُ وَعَقَّبَهَا بِالْبَقَرِ؛ لِأَنَّ الْبَقَرَةَ تَنْوُبُ عَنِ الْبَدَنَةِ فِي نَحْوِ الْأَضْحِيَّةِ ا هـ.

بِرِمَاوِيِّ (قَوْلُهُ؛ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ أَمْوَالِ الْعَرَبِ) عَلَّةٌ لِلدَّعْوَةِ الْأُولَى وَمَا قَبْلَهُ لِلثَّانِيَةِ فَهُوَ لَفٌّ وَتَشْرُ مُشَوِّشٌ وَالضَّمِيرُ فِي؛ لِأَنَّهَا لِلْمَاشِيَةِ وَقَرَّرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْعَلَّةَ الْأُولَى وَتَنْتِجُ الدَّعْوَتَيْنِ (وَقَوْلُهُ؛ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ إلخ) عَلَّةٌ لِلْعَلَّةِ قَبْلَهَا وَالضَّمِيرُ لِلْإِبِلِ تَأْمَلْ ا هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ كَوْنُهَا نَعْمًا) النَّعَمُ اسْمُ جَمْعٍ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ يُذَكَّرُ وَيُنْثَى وَجَمْعُهُ أَنْعَامٌ وَجَمْعُ أَنْعَامٍ أَنْعَامٌ وَأَفَادَ بِذِكْرِ النَّعَمِ صِحَّةَ تَسْمِيَةِ الثَّلَاثِ نَعْمًا وَالْإِبِلِ اسْمُ جَمْعٍ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ وَيَجُوزُ تَسْكِينُ

بَائِهِ لِلتَّخْفِيفِ وَالْبَقَرِ اسْمُ جِنْسٍ الْوَاحِدُ مِنْهُ بَقْرَةٌ وَالْعَنَمُ اسْمُ جِنْسٍ أَيْضًا يُطْلَقُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَلَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ ا هـ.

شرح م ر وإِنَّمَا كَانَتْ الْإِبِلُ وَالنَّعَمُ اسْمُ جَمْعٍ وَالْبَقَرُ اسْمُ جِنْسٍ؛ لِأَنَّ الْبَقَرَ لَهُ وَاحِدٌ مِنْ لَفْظِهِ بِخِلَافِ النَّعَمِ وَالْإِبِلِ، وَفِي شَرْحِ التَّوْضِيحِ أَنَّ الْكَلِمَ اسْمُ جِنْسٍ جَمْعِيٌّ، وَلَيْسَ جَمْعًا لِعَدَمِ غَلْبَةِ التَّأْنِيثِ عَلَيْهِ، وَالْجَمْعُ يَغْلِبُ عَلَيْهِ التَّأْنِيثُ وَلَا اسْمُ جَمْعٍ؛ لِأَنَّ لَهُ وَاحِدًا مِنْ لَفْظِهِ، وَهُوَ كَلِمَةٌ بِخِلَافِ اسْمِ الْجَمْعِ، فَإِنَّهُ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ وَمُقْتَضَى هَذَا الْفَرْقِ أَنَّ يَكُونُ الْعَنَمُ اسْمُ جَمْعٍ وَفِي الْمُخْتَارِ الْعَنَمُ اسْمٌ مُؤَنَّثٌ مَوْضُوعٌ لِلْجِنْسِ يَقَعُ عَلَى الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ وَعَلَيْهِمَا جَمِيعًا وَإِذَا صَغُرَتْهَا أَلْحَقَتْهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ فَقُلْتُ غَنِيمَةً؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ الْجُمُوعِ الَّتِي لَا وَاحِدَ لَهَا مِنْ لَفْظِهَا إِذَا كَانَتْ فِي غَيْرِ الْأَدْمِيَّةِ فَالتَّأْنِيثُ لَهَا لَزِمَ ا هـ.

وَقَدْ يَشْعُرُ بَأَنَّ قَوْلَهُ مَوْضُوعٌ لِلْجِنْسِ مُرَادُهُ مِنْهُ أَنَّهُ يَقَعُ عَلَى الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ مَعَ كَوْنِهِ اسْمُ جَمْعٍ عَلَى مَا تُصَرِّحُ بِهِ عِبَارَتُهُ آخِرًا حَيْثُ قَالَ؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ الْجُمُوعِ الْخ.

ا هـ.

ع ش عَلَيْهِ (قَوْلُهُ وَبَقَرًا) الْبَقَرُ اسْمُ جِنْسٍ وَاحِدُهُ بَقْرَةٌ كَالْكَلِمِ لَا يَقَالُ اسْمُ الْجِنْسِ هُوَ الْمَوْضُوعُ لِلْمَاهِيَةِ فَحَقُّهُ أَنْ يُطْلَقَ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْأَكْثَرِ بِخِلَافِ اسْمِ الْجَمْعِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ هُوَ كَذَلِكَ مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ لَكِنْ بَعْضُ الْأَجْنَاسِ لَمْ يُسْتَعْمَلْ إِلَّا فِي الْكَثِيرِ فَهُوَ عَامٌّ وَضْعًا خَاصٌّ اسْتِعْمَالًا بِخِلَافِ الْعَسَلِ وَاللَّبَنِ وَنَحْوِهِمَا مِنْ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ، فَإِنَّهَا عَامَّةٌ وَضْعًا وَاسْتِعْمَالًا ا هـ.

سَمَّ وَقَوْلُهُ هُوَ كَذَلِكَ مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ قَدْ يَقَالُ مَحَلُّهُ فِيمَا لَا مُفْرَدَ لَهُ كَالْعَسَلِ أَمَّا مَا لَهُ مُفْرَدٌ كَالْكَلِمِ وَالنَّبِقِ فَلَمْ يُوضَعْ إِلَّا لِلْكَثِيرِ تَأَمَّلْ.

وَمِنْ ثَمَّ قَسَمُوا اسْمَ الْجِنْسِ الْجَمْعِيَّ وَغَيْرِهِ.

ا هـ.

مِنْ هَامِشِهِ بِخَطِّ بَعْضِ الْفَضَلَاءِ (قَوْلُهُ كَخَيْلٍ) أَيَّ خِلَافًا لِلْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَيْثُ أَوْجَبَهَا فِي الْإِنَاثِ وَحَدَّهَا أَوْ مَعَ الذُّكُورِ وَأَبْدَى بَعْضُهُمْ حِكْمَةً لِعَدَمِ الْوُجُوبِ فِيهَا، وَهِيَ كَوْنُهَا تُتَّخَذُ لِلزَّيْنَةِ ا هـ.

بِرُمَاوِيٍّ وَالْخَيْلُ مُؤَنَّثٌ يُطْلَقُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَهُوَ اسْمُ جَمْعٍ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ سُمِّيَتْ خَيْلًا لِاخْتِيَالِهَا فِي مَشْيِهَا وَقَوْلُهُ وَرَقِيقٌ يُطْلَقُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَمَحَلُّ عَدَمِ وَجُوبِهَا فِيهِمَا إِذَا لَمْ يَكُونَا لِلتَّجَارَةِ ا هـ.

شرح م ر (قَوْلُهُ وَمُتَوَلِّدٌ بَيْنَ زَكَاوِيٍّ وَغَيْرِهِ) أَيُّ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْوُجُوبِ وَلِبِنَائِهَا عَلَى الرَّفْقِ لِكُونِهَا مُوَاسَاةً وَبِهِ فَارَقَ ضَمَانَ الْمُحْرِمِ لِتَعَدِّيهِ ا هـ.

شَوْبَرِيٍّ وَعَمَلًا بِالْقَاعِدَةِ أَنَّ الْوَلَدَ يَتَّبِعُ أَحْسَّ أَصْلَيْهِ فِي عَدَمِ وَجُوبِ الزَّكَاةِ كَمَا يَتَّبِعُهُ فِي أَقْلِهَا قَدْرًا ا هـ.

ح ل (قَوْلُهُ بَيْنَ زَكَاوِيٍّ وَغَيْرِهِ) أَيُّ كَالْمُتَوَلِّدِ بَيْنَ بَقَرٍ أَهْلِيٍّ وَبَقَرٍ وَحْشِيٍّ أَوْ بَيْنَ عَنَمٍ وَظَبَاءٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى عَنَمًا، وَإِنَّمَا لَزِمَ الْمُحْرِمَ جَزَاؤُهُ تَغْلِيظًا عَلَيْهِ أَمَّا الْمُتَوَلِّدُ مِنْ نَحْوِ إِبِلٍ وَبَقَرٍ أَهْلِيٍّ فَتَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ وَتُعْتَبَرُ بِأَخْفِهَا فِي الْعَدَدِ لَا فِي السَّنِّ فَيَجِبُ فِي أَرْبَعِينَ بَيْنَ ضَانٍّ وَمَعْزٍ مَا لَهُ سَنَتَانِ.

(فَائِدَةٌ) الظَّبَاءُ بِالْمَدِّ جَمْعُ ظَبْيٍ، وَهُوَ الْعَزَالُ وَيُقَالُ لَهَا شِيَاهُ الْبَرِّ

ا هـ.

بِرْمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ وَثَانِيهَا كَوْنُهَا نَصَابًا) أَيِ وَثَائِلُهَا مُضِيٌّ حَوْلَ فِي مِلْكِهِ وَرَابِعُهَا إِسَامَةُ مَالِكٍ لَهَا كُلُّ الْحَوْلِ ا هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ نَصَابًا) يَكْسِرُ النُّونَ قَدْرَ مَعْلُومٍ لِمَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ ا هـ.
بِرْمَاوِيٍّ.

وَفِي الْمِصْنَابِ قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: وَابْنُ فَارِسٍ نَصَابٌ كُلُّ شَيْءٍ أَصْلُهُ وَمِنْهُ نَصَابُ الزَّكَاةِ لِلْقَدْرِ الْمُعْتَبَرِ لَوْجُوبِهَا ا هـ.

(قَوْلُهُ فِي كُلِّ خَمْسٍ إِلَى عَشْرِينَ شَاءَ) وَهَلِ الشَّاءُ الْمُخْرَجَةُ عَنِ الْإِبِلِ أَصْلٌ أَوْ بَدَلٌ ظَاهِرٌ كَلَامَ بَعْضِهِمُ الثَّانِي وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ا هـ.

شَرْحُ م ر وَيُظْهَرُ أَنَّ ذَلِكَ مُطَالَبَةُ السَّاعِي فَعَلَى الْأَصَحِّ يُطَالَبُ بِالشَّاءِ، فَإِنْ دَفَعَهَا الْمَالِكُ فَذَلِكَ أَوْ بَعِيرُ الزَّكَاةِ قَبْلَ وَكَانَ بَدَلًا ا هـ.

ع ش عَلَيْهِ (قَوْلُهُ: وَلَوْ ذَكَرًا) غَايَةُ فِي الشَّاءِ وَالتَّاءُ فِيهَا لِلْوَحْدَةِ ا هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ وَيُجْزَى عَنْهَا) أَيِ عَنِ الْخُمْسِ وَعَمَّا فَوْقَهَا إِلَى دُونَ خَمْسٍ وَعَشْرِينَ لَا عَنِ الشَّاءِ فَلَا بَدَلٌ وَأَنْ يَكُونَ صَحِيحًا، وَلَوْ كَانَتْ إِبِلُهُ مَعِيْبَةً وَيَقَعُ كُلُّهُ فَرَضًا؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا لَا تُمْكِنُ تَجَرُّبَتُهُ يَقَعُ كُلُّهُ فَرَضًا بِخِلَافِ مَا تُمْكِنُ تَجَرُّبَتُهُ كَمَسْحِ جَمِيعِ الرَّأْسِ وَإِطَالَةِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، فَإِنَّهُ يَقَعُ قَدْرُ الْوَاجِبِ فَرَضًا وَالْبَاقِي تَقْلًا ا هـ.

ح ل وَظَاهِرُ التَّعْبِيرِ بِالْإِجْزَاءِ أَنَّ الشَّيْءَ أَفْضَلُ مِنْهُ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ بِأَفْضَلِيَّتِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْجِنْسِ وَإِنَّمَا أَجْزَأُ غَيْرُهُ رِفْقًا بِالْمَالِكِ، وَمَحَلُّ أَفْضَلِيَّتِهِ عَلَى الشَّيْءِ إِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَةِ الشَّيْءِ، فَإِنْ تَسَاوَيَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ فَهَلْ يُقَدَّمُ الْبَعِيرُ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْجِنْسِ أَوْ الشَّيْءِ؛ لِأَنَّهَا الْمُنْصُوصُ عَلَيْهَا أَوْ يَتَخَيَّرُ بَيْنَهُمَا؟ كُلُّ مُحْتَمَلٍ وَالْأَقْرَبُ الثَّلَاثُ ا هـ ع ش عَلَى م (قَوْلُهُ فَعَمَّا دُونَهَا أَوْلَى) وَفِي إِيْجَابِ عَيْنِهِ إِجْحَافٌ بِالْمَالِكِ وَفِي إِيْجَابِ بَعْضِهِ ضَرْرُ الْمَشَارَكَةِ فَأَوْجِبْنَا الشَّاءَ بَدَلًا لِخَبَرِ أَنْسٍ فَصَارَ الْوَاجِبُ أَحَدُهُمَا لَا بَعِيْنِهِ، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ الْمُنْصُوصُ عَلَيْهِ الشَّيْءَ كَأَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ مَأْخُوذَةٌ مِنْ شَرْحِ الرَّوْضِ إِذْ هُوَ الَّذِي ذَكَرَ هَذِهِ الْعِبَارَةَ وَالْأَصْلُ فِي كَلَامِهِ هُوَ الرُّوْضَةُ وَقَدْ حَكَتِ الْوُجْهَيْنِ انْتَهَى.

وَقَدْ حَكَى الْأَصْلُ وَجْهَيْنِ فِي أَنَّ الشَّيْءَ أَصْلٌ لِظَاهِرِ الْخَبَرِ أَوْ بَدَلٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ وَجُوبُ جِنْسِ الْمَالِ وَاقْتَضَى كَلَامُهُ تَرْجِيحَ الْأَوَّلِ ا هـ.

ز ي وَاعْتَمَدَهُ م ر وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ بِأَنَّ الْقَائِلَ بِأَصَالَةِ الشَّيْءِ نَظَرَ لِكُونِهَا مَنْصُوصًا عَلَيْهَا وَمَنْ قَالَ بِالْبَدَلِ نَظَرَ إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ وَجُوبُ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ مِمَّا تَعَلَّقَتْ بِهِ فَلَمَّا أَخْرَجَهَا مِنْ غَيْرِهِ كَانَتْ بَدَلًا وَتَظْهَرُ فَائِدَةُ الْقَوْلَيْنِ فِي مُطَالَبَةِ السَّاعِي بِهَا فَعَلَى الْأَصَحِّ يُطَالَبُ بِالشَّيْءِ أَوَّلًا، فَإِنْ دَفَعَهَا لَهُ الْمَالِكُ فَذَلِكَ أَوْ الْبَعِيرُ قَبْلَهُ مِنْهُ ا هـ.

ع ش، وَلَوْ تَكَرَّرَتِ السُّنُونُ وَعِنْدَهُ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ وَلَمْ يُخْرِجْ شَيْئًا فَهَلِ الْوَاجِبُ شَاءٌ وَاحِدَةً أَوْ أَكْثَرُ فِيهِ وَجْهَانِ الصَّحِيحُ مِنْهُمَا الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ قِيَمَتَهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِعَيْنِ النَّصَابِ فَتَنْقُصُ عَيْنُ النَّصَابِ إِذَا جَاءَ الْحَوْلُ الثَّانِي وَالثَّلَاثُ صَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَهُ تَمَامُ النَّصَابِ فَوَجِبَ عَلَيْهِ زَكَاةُ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ فَقَطْ.

١ هـ.

ط ف وَقَرَّرَهُ شَيْخُنَا ح ف (قَوْلُهُ اعْتَبَارُ كَوْنِهِ أَنْثَى الْإِنْثَى) أَيِ وَأَفَادَتْ أَيْضًا كَوْنَهُ مُجْزِيًا عَنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ قَلَوْ لَمْ يُجْزَى عَنْهَا لَمْ يُقْبَلْ هُنَا ١ هـ.

شرح م ر وقوله كونه مجزيًا عن خمس وعشرين يشمل ذلك ما لو كان عنده خمسة مثلاً كلها معيبة فأخرج عنها بنت مخاض معيبة من جنس المخرج عنه فتجزى، وعليه فيفترق بين ما لو أخرج شاة حيث اعتبر فيها أن تكون صحيحة، وإن كانت إبلاً مراضاً وبين ما لو أخرج بنت مخاض معيبة عما دون خمسة وعشرين من المريضات بأن المريضة تجزى عن خمس وعشرين مريضة فتجزى عما دونها بالأولى وأن الشاة فيما دون الخمس والعشرين لما كانت من غير الجنس وأوجبها الشارع وجب أن تكون صحيحة ١ هـ.

ع ش عليه (قَوْلُهُ كَوْنُهُ أَنْثَى) أَيِ إِنْ كَانَ فِي إِبْلِهِ إِنْثَى ١ هـ.

ح ل (قَوْلُهُ فَمَا فَوْقَهَا) أَيِ، وَلَوْ ابْنُ لَبُونٍ، وَلَوْ مَعَ وُجُودِهَا كَمَا جَرَى عَلَيْهِ الشَّيْخُ عَمِيرَةُ ١ هـ. شَوْبَرِي فَاَلْمُرَادُ بِبَعِيرِ الرِّكَاءِ مَا يُجْزَى، وَلَوْ فِي بَعْضِ الصُّورِ فَيُخْرَجُ بِهِ ابْنُ الْمَخَاضِ وَيَدْخُلُ ابْنُ اللَّبُونِ وَالْحَقُّ وَالْجَذَعُ لِمَا سَبَّأَتِي أَنَّ الْحَقَّ يُجْزَى فِي بَعْضِ الصُّورِ، وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ الْمُتَنُ بِقَوْلِهِ، فَإِنْ عَدِمَ بِنْتُ مَخَاضٍ أَوْ تَعَيَّيْتُ فَأَبْنُ لَبُونٍ أَوْ حِقٌّ ١ هـ.

وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْجَذَعُ خَيْرٌ مِنَ الْحَقِّ (قَوْلُهُ بِنْتُ مَخَاضٍ لَهَا سَنَةٌ) أَيِ كَامِلَةٌ وَلَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِالشُّرُوعِ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّ أَسْنَانَ الرِّكَاءِ تَحْدِيدِيَّةٌ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يُغْتَفَرُ النِّقْصُ فِيهَا إِلَّا فِي ضَائِنٍ أَجْدَعُ يَزِمِي مُقَدِّمَ أَسْنَانِهِ فَيُجْزَى قَبْلَ تَمَامِ السَّنَةِ ١ هـ.

ق ل عَلَى الْجَلَالِ (قَوْلُهُ وَفِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ حِقَّةً) وَيُجْزَى عَنْهَا بِنْتُ لَبُونٍ.

١ هـ.

ح ل.

(قَوْلُهُ وَفِي إِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةً) وَيُجْزَى عَنْهَا حِقَّتَانِ أَوْ بِنْتُ لَبُونٍ ١ هـ.

ح ل (قَوْلُهُ وَبِتِسْعٍ) مُتَعَلِّقٌ بِتَغْيِيرِ وَكُلِّ عَشْرِ مَعْطُوفٍ عَلَيْهَا أَيِ يَتَغَيَّرُ الْوَاجِبُ بِتِسْعٍ ثُمَّ كُلِّ عَشْرِ فَيَتَغَيَّرُ بِهَذَا أَوْ هَذَا وَلَا يُشْتَرَطُ فِي تَغْيِيرِهِ اجْتِمَاعُهُمَا أَيِ وَبِتَغْيِيرِ الْوَاجِبِ بزيادة تسع على المائة والإحدى والعشرين ففيها حينئذٍ بنتا لبونٍ وحقة ثم بعد المائة والثلاثين يتغير الواجب بزيادة تسع على المائة والإحدى عشرة عشرة ١ هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ وَذَلِكَ) أَيِ مَا ذَكَرَ مِنْ قَوْلِ الْمُتَنِّ وَأَوَّلُهُ فِي إِبْلِ إِلَى قَوْلِهِ وَكُلُّ خَمْسِينَ حِقَّةً.

١ هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ فِي كِتَابِهِ لِأَنْسِ) أَيِ لَمَّا وَجَّهَهُ إِلَى الْبَحْرَيْنِ وَصُورَةَ الْكِتَابِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَالَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا رَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَنْ سَأَلَهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَلْيُعْطِهَا وَمَنْ سُلِّ فَوْقَهَا فَلَا يُعْطِ فِي أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ فَمَا دُونَهَا الْعَنَمُ فِي كُلِّ خَمْسٍ شاةً فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ أَنْثَى، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ فَأَبْنُ لَبُونٍ فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا بِنْتُ

لُبُونٍ أُنْثَى فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ فَفِيهَا حَقَّةٌ طُرُوقُهُ الْجَمَلِ فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَسِتِّينَ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ فَفِيهَا جَدَّةٌ فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَسَبْعِينَ إِلَى تِسْعِينَ فَفِيهَا بُنْتُ لُبُونٍ فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَتِسْعِينَ إِلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِيهَا حَقَّتَانِ طُرُوقَتَا الْجَمَلِ فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بُنْتُ لُبُونٍ وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ وَفِيهِ زِيَادَةٌ يَأْتِي النَّسَبُ عَلَيْهَا فِي مَحَالِّهَا إِذْ الصَّحِيحُ جَوَّازُ تَفْرِيقِ الْحَدِيثِ إِذَا لَمْ يَخْتَلْ بِهِ الْمَعْنَى ا هـ.

شَرْحُ م ر وَقَوْلُهُ لَمَّا وَجَّهَهُ إِلَى الْبَحْرَيْنِ هُوَ بِلَفْظِ التَّنْبِيهِ اسْمٌ لِإِفْلِيمٍ مَخْصُوصٍ بِالْيَمَنِ وَقَاعِدَتُهُ هَجَزُ ا هـ ع ش عَلَيْهِ.

(قَوْلُهُ وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةً) أَيُّ إِنْ كَانَتْ الزِّيَادَةُ عَشْرَةً فَأَكْثَرُ ا هـ. شَيْخُنَا (قَوْلُهُ وَالْمُرَادُ زَادَتْ وَاحِدَةً) أَيُّ فَأَكْثَرُ فَتَصْدُقُ الزِّيَادَةُ بِتِسْعٍ وَعَشْرٍ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ لَا أَقَلَّ حَيْثُ نَفَاهُ فَقَطُّ فَصَحَّ قَوْلُهُ وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةً ا هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ فِي رَوَايَةِ لِأَبِي دَاوُدَ) أَيُّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ا هـ. شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ فَهِيَ مُقَيَّدَةٌ لِحَبْرِ أَنْسٍ) أَيُّ الَّذِي أُطْلِقَ فِيهِ الزِّيَادَةُ وَقَوْلُهُ وَدَلَّاهُ عَلَى خِلَافِهِ أَيُّ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ إِنْ يَفِيدُ أَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِالزَّائِدِ شَيْءٌ وَقَوْلُهُ وَلِدَفْعِ الْمُعَارَضَةِ لَعَلَّهُ مِنْ عَطْفِ الْمَلْزُومِ عَلَى اللَّازِمِ ا هـ.

ح ل (قَوْلُهُ عَلَى أَنَّ الْوَاحِدَةَ يَتَعَلَّقُ بِهَا الْوَاجِبُ) أَيُّ؛ لِأَنَّ لَفْظَهَا فَإِذَا كَانَتْ إِحْدَى وَعَشْرِينَ وَمِائَةً فَفِيهَا ثَلَاثُ بَنَاتٍ لُبُونٍ وَضَمِيرٌ فَفِيهَا عَائِدٌ لِقَوْلِهِ إِحْدَى وَعَشْرِينَ وَمِائَةً وَإِذَا دَخَلَتْ الْوَاحِدَةُ فِي مَرْجِعِ الضَّمِيرِ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى تَعَلُّقِ الْوَاجِبِ بِهَا ا هـ.

بِرْمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ يَتَعَلَّقُ بِهَا الْوَاجِبُ) أَيُّ الَّذِي هُوَ ثَلَاثُ بَنَاتٍ لُبُونٍ وَمَعْنَى تَعَلُّقِهِ بِهَا أَنْ يَخْصَهَا جُزْءٌ مِنْهُ كَمَا سَيَأْتِي فِي كَلَامِهِ بِخِلَافِ الزَّائِدِ عَلَيْهَا إِلَى تِسْعٍ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْوَاجِبُ؛ لِأَنَّهُ وَقَصَّ كَمَا سَيَأْتِي وَقَوْلُهُ وَلِدَفْعِ الْمُعَارَضَةِ عَطْفُ مَلْزُومٍ عَلَى لَازِمٍ وَقَوْلُهُ وَإِنَّمَا تَرَكَ ذَلِكَ أَيُّ ذَكَرَ الثَّلَاثَ وَقَوْلُهُ تَغْلِيظًا لِبَقِيَّةِ الصُّوَرِ أَيُّ غَلَبَ مَا لَا ثَلَاثَ فِيهِ كِمَائَةٍ وَثَلَاثِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ عَلَيْهَا أَيُّ عَلَى صُورَةِ الثَّلَاثِ، وَهِيَ مِائَةٌ وَإِحْدَى وَعِشْرُونَ ا هـ.

شَيْخُنَا.

(قَوْلُهُ عَلَى خِلَافِهِ) أَيُّ عَلَى خِلَافِ أَنَّ الْوَاحِدَةَ يَتَعَلَّقُ بِهَا الْوَاجِبُ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِيهِ فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بُنْتُ لُبُونٍ إِنْ هَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ فِي صُورَةِ مِائَةٍ وَإِحْدَى وَعَشْرِينَ تَكُونُ الثَّلَاثُ بَنَاتُ لُبُونٍ وَاجِبَ الْمِائَةِ وَالْعَشْرِينَ الَّتِي هِيَ ثَلَاثُ أَرْبَعِينَاتٍ عَمَلًا بِقَوْلِهِ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ إِنْ، فَإِنَّهُ دَلَّ عَلَى أَنَّ الثَّلَاثَ بَنَاتُ لُبُونٍ وَاجِبَ الثَّلَاثِ أَرْبَعِينَاتٍ وَأَنَّ الْوَاحِدَةَ خَارِجَةٌ عَنْ ذَلِكَ فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهَا بِخِلَافِ رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ كَمَا تَقَدَّمَ.

ا هـ.

بِرْمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ وَلِدَفْعِ الْمُعَارَضَةِ) أَيُّ بَيْنَ الْخَبَرَيْنِ حَيْثُ دَلَّتْ رَوَايَةُ أَبِي دَاوُدَ عَلَى التَّعَلُّقِ بِالْوَاحِدَةِ وَدَلَّ هُوَ عَلَى عَدَمِ التَّعَلُّقِ بِهَا ا هـ.

بِرْمَاوِيٍّ وَحَاصِلُهُ أَنَّ رَوَايَةَ أَبِي دَاوُدَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوَاحِدَةَ الزَّائِدَةَ عَلَى الْمِائَةِ وَالْعَشْرِينَ يَتَعَلَّقُ بِهَا الْوَاجِبُ

أَيَّ يَخْصُصُهَا قِسْطٌ مِنَ الْمُخْرَجِ فِي الزَّكَاةِ، وَهُوَ الثَّلَاثُ بَنَاتٍ لَبُونٍ وَخَبِرَ أَنَسٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْوَاحِدَةَ لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا شَيْءٌ مِنَ الزَّكَاةِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ إِنْخَ وَسَكَتَ عَنِ الْوَاحِدَةِ وَحَاصِلُ الدَّفْعِ أَنْ يُزَادَ ثُلُثٌ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ فَكَأَنَّهُ قَالَ فِي خَبِرِ أَنَسٍ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ وَثُلُثٌ وَالْحَاصِلُ ثَلَاثَةُ أَثْلَاثٍ وَهِيَ وَاحِدَةٌ، وَبِهَذَا التَّأْوِيلِ تَعَلَّقَ بِهَذِهِ الْوَاحِدَةِ الْوَاجِبُ وَسَاوَتْ الرِّوَايَةَ الْأُخْرَى تَأْمَلْ أ هـ.

(قَوْلُهُ عَلَى أَنَّ مَعَهَا فِي صُورَةِ مِائَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ ثُلَاثًا) أَيَّ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ وَثُلُثٌ لَكِنْ يَسْكَتُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ قَوْلُهُ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةً؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَأَتَّى فِي الْمِائَةِ وَالْإِحْدَى وَالْعِشْرِينَ فَلَا بُدَّ أَنْ يُزَادَ فِي التَّقْدِيرِ فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةٌ ثُمَّ تِسْعًا ثُمَّ كُلُّ عَشْرَةٍ وَيَكُونُ فِي الْحَدِيثِ تَوَزُّعٌ فَقَوْلُهُ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ أَيَّ وَثُلُثٌ أَيَّ فِي صُورَةِ الْأُولَى مِنَ الزِّيَادَةِ، وَهِيَ الْوَاحِدَةُ، وَقَوْلُهُ وَكُلُّ خَمْسِينَ أَيَّ فِيمَا بَعْدَهَا، وَهُوَ التَّسْعُ وَالْعِشْرُونَ أ هـ.

زِيَادِي (قَوْلُهُ كَالْعَاشِرَةِ) أَيَّ مِنَ الْإِبِلِ (قَوْلُهُ فِي مِائَةٍ ثَلَاثِينَ إِنْخَ) تَفْرِيعٌ عَلَى الْمَتْنِ (قَوْلُهُ وَلِلْوَاحِدَةِ الزَّائِدَةُ إِنْخَ) هَذَا تَوَطُّنٌ لِمَا بَعْدَهُ وَإِلَّا فَقَدْ عُرِفَ مِمَّا سَبَقَ وَقَوْلُهُ فَيَسْقُطُ بِمَوْتِهَا إِنْخَ هَذَا فَائِدَةٌ تَعَلَّقَ الْوَاجِبُ بِهَا. أ هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ فَيَسْقُطُ بِمَوْتِهَا إِنْخَ) أَيَّ وَيَبْقَى الْوَاجِبُ عَلَيْهِ مِائَةٌ وَعِشْرُونَ جُزْءًا مِنْ ثَلَاثِ بَنَاتٍ لَبُونٍ أ هـ. ح ل (قَوْلُهُ وَمَا بَيْنَ الثُّصْبِ عَفْوٍ) وَغَايَةُ مَا يُتَصَوَّرُ مِنَ الْوَقْصِ أَيَّ الْعَفْوِ فِي الْإِبِلِ تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ مَا بَيْنَ إِحْدَى وَتِسْعِينَ وَمِائَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ وَفِي الْبَقَرِ تِسْعُ عَشْرَةٍ مَا بَيْنَ أَرْبَعِينَ وَسِتِّينَ وَفِي الْغَنَمِ مِائَةٌ وَثَمَانِيَّةٌ وَتِسْعُونَ مَا بَيْنَ مِائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ وَأَرْبَعِمِائَةٍ أ هـ.

(قَوْلُهُ وَقَصَا) يَفْتَحُ الْقَافَ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ لُغَةً وَإِسْكَانًا، وَهُوَ الْمَشْهُورُ عَلَى أَلْسِنَةِ الْفُقَهَاءِ، وَجُوزُ بِالْسِينِ وَإِرَادَتُهُ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ الشَّنَقُ يَفْتَحُ الشَّيْنَ الْمُعْجَمَةِ وَالثَّوْنِ وَتَفْسِيرُ الْوَقْصِ بِمَا ذَكَرَ هُوَ مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا وَاسْتَعْمَلَهُ الشَّافِعِيُّ فِيمَا دُونَ النَّصَابِ الْأَوَّلِ أَيْضًا أ هـ. شَرْحُ الْعَبَابِ لِابْنِ حَجَرٍ أ هـ.

شَوْبَرِيٍّ وَفِي الْمُخْتَارِ الْوَقْصُ يَفْتَحُثَيْنِ وَاحِدُ الْأَوْقَاصِ فِي الصَّدَقَةِ، وَهُوَ مَا بَيْنَ الْفَرِيضَتَيْنِ وَكَذَا الشَّنَقُ، وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَجْعَلُ الْوَقْصَ فِي الْبَقَرِ خَاصَّةً وَالشَّنَقَ فِي الْإِبِلِ خَاصَّةً أ هـ. وَفِيهِ فِي بَابِ الْقَافِ الشَّنَقُ فِي الصَّدَقَةِ مَا بَيْنَ الْفَرِيضَتَيْنِ أ هـ.

(قَوْلُهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْوَاجِبُ) فَإِذَا كَانَ عِنْدَهُ تِسْعُ فَالْشَّاءُ عَنْ خَمْسٍ مِنْهَا وَالْأَرْبَعَةُ لَيْسَتْ مَزَكَاةً وَلَا مُخْرَجًا عَنْهَا لِعَدَمِ الْخِطَابِ فِيهَا بِالزَّكَاةِ أ هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ أَيْضًا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْوَاجِبُ) أَيَّ لَا وَجُودًا وَ لَا عَدَمًا بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَزِيدُ الْوَاجِبُ بِوُجُودِهِ لَهُ وَلَا يَنْقُصُ بِعَدَمِهِ، وَلَوْ بَعْدَ وَجُودِهِ وَهَلْ هُوَ مَعْقُولُ الْمَعْنَى أَوْ تَعْبُدِي الظَّاهِرُ إِنَّهُ تَعْبُدِي أ هـ. بِرُمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ فَلَوْ كَانَ لَهُ تِسْعٌ مِنَ الْإِبِلِ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْوَاجِبُ إِذْ لَوْ كَانَ الْوَاجِبُ يَتَعَلَّقُ بِالْأَرْبَعَةِ الزَّائِدَةِ عَلَى الْخَمْسَةِ لَكَانَ الْوَاجِبُ خَمْسَةً اتِّسَاعُ شَاءَ كَمَا فِي صُورَةِ الْمِائَةِ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ تَأْمَلْ. (قَوْلُهُ وَقَبْلَ التَّمَكُّنِ) يَتَأْمَلُ مَفْهُومُهُ مَعَ قَوْلِهِ وَيُسَمَّى وَقَصًا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْوَاجِبُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِذَا وَجَبَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ فَبَعْدَهُ أُولَى؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ اتِّفَاقٍ أ هـ.

شَوْبَرِيٍّ وَفِي الْجَوَابِ شَيْءٌ (قَوْلُهُ أَنَّ لَهَا) أَيَّ جَاءَ أَوْ أَنَّ ذَلِكَ وَرَمَنَهُ (قَوْلُهُ فَتَكُونُ مِنَ الْمَخَاضِ) أَيَّ الْحَوَامِلِ وَعَلَيْهِ فَاَلْمَخَاضُ فِي قَوْلِهِمْ بِنْتُ مَخَاضٍ إِمَّا أَنْ يُرَادَ بِهِ الْجِنْسُ أَوْ فِي الْكَلَامِ حَذَفَ تَقْدِيرُهُ بِنْتُ نَاقَةٍ مِنَ الْمَخَاضِ وَإِلَّا فَالْقِيَاسُ بِنْتُ مَخَاضٍ أَيَّ حَامِلٍ وَفِي الْمُخْتَارِ وَالْمَخَاضُ يَفْتَحُ الْمِيمَ وَجَعُ الْوِلَادَةِ، وَقَدْ مَخَضَتْ الْحَامِلُ بِالْكَسْرِ مَخَاضًا أَيَّ مَرَّ بِهَا الطَّلُقُ فَهِيَ مَخَاضٌ وَالْمَخَاضُ أَيْضًا الْحَوَامِلُ مِنَ النُّوقِ، وَهُوَ يُفِيدُ أَنَّ الْمَخَاضَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ وَجَعِ الْوِلَادَةِ وَبَيْنَ الْحَوَامِلِ مِنَ النُّوقِ (فَائِدَةٌ) وَلَدُ النَّاقَةِ يُسَمَّى بَعْدَ الْوِلَادَةِ رُبْعًا وَالْأُنْثَى رُبْعَةً ثُمَّ هُبْعًا وَهَبْعَةٌ بِضَمٍّ أَوَّلُ الْجَمِيعِ وَفَتْحٌ ثَانِيهِ ثُمَّ فَصِيلًا فَإِذَا تَمَّتْ لَهُ سَنَةٌ سُمِّيَ ابْنُ مَخَاضٍ وَالْأُنْثَى بِنْتُ مَخَاضٍ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ، وَهُوَ غَلَطَ بَلْ الَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ أَهْلُ اللَّغَةِ أَنَّ الرُّبْعَ مَا نَتَجَ فِي أَوَّلِ زَمَنِ النَّتَاجِ، وَهُوَ زَمَنٌ مِنَ الرَّبِيعِ وَجَمْعُهُ رِبَاعٌ بِكَسْرِ الرَّاءِ وَأَرْبَاعٌ وَالْهَبْعُ مَا نَتَجَ فِي آخِرِهِ، وَهُوَ زَمَنُ الصَّيْفِ قَالَ وَسُمِّيَ بِهِ كَمَا قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ مِنْ قَوْلِهِمْ هُبْعٌ إِذَا اسْتَعَانَ بِعُنُقِهِ فِي مَشْيِهِ؛ لِأَنَّ الرُّبْعَ أَقْوَى مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ وَلِدَ قَبْلَهُ فَإِذَا سَارَ مَعَهُ اخْتِجَ أَيُّ الْهَبْعِ إِلَى الْإِسْتِعَانَةِ بِعُنُقِهِ حَتَّى لَا يَنْقَطِعَ عَنْهُ قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ وَلَوْلَا النَّاقَةُ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ يُسَمَّى حُورًا أَيَّ بِضَمٍّ الْخَاءِ وَبِالرَّاءِ وَيُسَمَّى فَصِيلًا؛ لِأَنَّهُ فَصَلٌ مِنْ أُمِّهِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَإِذَا دَخَلَتْ الْجَذَعَةُ فِي السَّادِسَةِ فَهِيَ ثَنِيَّةٌ، فَإِذَا دَخَلَتْ فِي السَّابِعَةِ فَرِبَاعٌ لِلذَّكَرِ وَالْأُنْثَى يَفْتَحُ الرَّاءَ وَيُقَالُ رِبَاعِي بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ، فَإِذَا دَخَلَ فِي الثَّامِنَةِ فَسَدَسٌ لَهَا بِفَتْحِ السِّينِ وَالْدَّالِ وَيُقَالُ سَدِيسٌ بِزِيَادَةِ الْيَاءِ فَإِذَا دَخَلَ فِي الثَّاسِعَةِ فَبَازِلٌ لَهَا؛ لِأَنَّهُ بَزَلَ نَابَهُ أَيَّ طَلَعَ فَإِذَا دَخَلَ فِي الْعَاشِرَةِ فَمُخْلِفٌ بِضَمٍّ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْخَاءِ وَكَسْرِ اللَّامِ وَالْأُنْثَى كَالذَّكَرِ فِي قَوْلِ الْكِسَائِيِّ وَبِالْهَاءِ فِي قَوْلِ أَبِي زَيْدٍ النَّحْوِيُّ ثُمَّ لَا يَخْتَصُّ هَذَانِ بِاسْمٍ بَلْ يُقَالُ بَازِلٌ عَامٌّ وَبَازِلٌ عَامِّينَ فَأَكْثَرُ وَمُخْلِفٌ عَامٌّ وَمُخْلِفٌ عَامِّينَ فَأَكْثَرُ فَإِذَا كَبُرَ فَهُوَ عَوْدٌ وَعَوْدَةٌ يَفْتَحُ الْعَيْنَ وَإِسْكَانِ الْوَاوِ فَإِذَا هَرِمَ فَالذَّكَرُ قَحِمٌ يَفْتَحُ الْقَافَ وَكَسَرَ الْحَاءَ الْمُهْمَلَةَ وَالْأُنْثَى نَابٌ وَشَارِفٌ أ هـ.

شَرْحُ الرُّوضِ.

وَقَوْلُهُ ثُمَّ لَا يَخْتَصُّ هَذَانِ بِاسْمٍ أَيَّ لَا يَخْتَصُّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بِعَدَدٍ مِنَ السِّنِّينَ بِحَيْثُ لَا يُطْلَقُ عَلَى مَا زَادَ عَلَيْهِ بَلْ الْبَازِلُ اسْمٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ التَّنْعِ وَمَا زَادَ عَلَيْهَا وَبَيْنَ الْمُرَادِ بِالْإِضَافَةِ فَيُقَالُ بَازِلٌ عَامٌّ وَبَازِلٌ عَامِّينَ وَهَكَذَا قُلُوْا أَطْلَقَ الْبَازِلَ مِنْ غَيْرِ إِضَافَةٍ لَمْ يُفْهَمْ مِنْهُ عَدَدٌ بِعَيْنِهِ وَفِي الصَّحَاحِ الْعَوْدُ الْمُسْنُ مِنَ الْإِبِلِ، وَهُوَ الَّذِي قَدْ جَاوَزَ فِي السَّنِّ الْبَازِلَ وَالْمُخْلِفَ أ هـ.

ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ؛ لِأَنَّهَا أَجْدَعَتْ مُقَدِّمَ أَسْنَانِهَا) ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ هُنَا بِالْإِجْدَاعِ قَبْلَ تَمَامِ الْأَرْبَعِ وَحِينَئِذٍ فَيَشْكُلُ بِمَا يَأْتِي فِي جَذَعَةِ الضَّانِّ وَقَدْ يُفْرَقُ بَأَنَّ الْقَصْدَ ثُمَّ بُلُوغُهَا، وَهُوَ يَخْصُلُ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ الْإِجْدَاعُ وَبُلُوغُ السَّنَةِ وَهَذَا غَايَةُ كَمَالِهَا، وَهُوَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِتَمَامِ الْأَرْبَعِ كَمَا هُوَ الْعَالِبُ أ هـ.

ع ش عَلَى م ر وَالْجَذَعَةُ آخِرُ أَسْنَانِ زَكَاةِ الْإِبِلِ يَعْنِي أَسْنَانَ إِبِلِ الزَّكَاةِ أ هـ.

شَرْحُ الرُّوضِ (قَوْلُهُ وَاعْتَبِرْ فِي الْجَمِيعِ الْأَثْوَنَةِ) أَيَّ إِذَا كَانَ الْجَمِيعُ إِنَاثًا أَوْ بَعْضُهَا إِنَاثًا وَبَعْضُهَا ذُكُورًا أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أ هـ.

ع ش

(و) أَوَّلُهُ (فِي بَقَرٍ ثَلَاثُونَ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعَ لَهُ سَنَةٌ) سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ أُمَّهُ فِي الْمَرْعَى (و) فِي (كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً لَهَا سَنَتَانِ) سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِتِكَامُلِ أَسْنَانِهَا وَذَلِكَ لِمَا رَوَى التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ مُعَاذٍ قَالَ

{بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْيَمَنِ فَأَمَرَنِي أَنْ أَخَذَ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ بَقْرَةً مُسِنَّةً وَمِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعًا} وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَغَيْرُهُ وَالْبَقْرَةُ تُقَالُ لِلذَّكَرِ وَالْأُنْثَى.

الشرح

(قَوْلُهُ وَفِي بَقْرٍ) يَفْتَحُ الْبَاءُ الْمُوَحَّدَةَ وَالْقَافِ اسْمُ جِنْسٍ وَاحِدُهُ بَقْرَةٌ أَوْ بَاقُورَةٌ سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَبْقُرُ الْأَرْضَ بِالْحِرَاثَةِ أَيْ يَشْقُهَا وَمِنْهُ سُمِّيَ مُحَمَّدٌ الْبَاقِرُ؛ لِأَنَّهُ بَقَرُ الْعِلْمِ أَيْ نَحَرَهُ هـ. بِرِمَاوِيٍّ وَبَقَرٌ مِنْ بَابٍ قَتَلَ كَمَا فِي الْمِصْبَاحِ (قَوْلُهُ تَبِيعَ لَهُ سَنَةً)، وَلَوْ أَخْرَجَ تَبِيعَةً أَجْزَأَتْ؛ لِأَنَّهُ زَادَ خَيْرًا بِالْأَثْوَةِ هـ.

شرح م ر أي، وَإِنْ كَانَتْ أَقَلَّ قِيَمَةٍ مِنَ التَّبِيعِ لِرَغْبَةِ الْمُشْتَرِينَ فِي الذَّكَرِ لِعَرَضٍ تَعَلَّقَ بِهِ هـ. ع ش عَلَيْهِ (قَوْلُهُ بَقْرَةً) تَمْيِيزٌ وَقَوْلُهُ مُسِنَّةً مَفْعُولٌ أَخَذَ هـ.

شَوْبَرِيٍّ (قَوْلُهُ وَالْبَقْرَةُ تُقَالُ لِلْخِ) نَصَّ عَلَى هَذَا دَفْعًا لِمَا يُتَوَهَّمُ مِنْ أَنَّ التَّاءَ فِي الْبَقْرِ فِي الْخَبَرِ لِلتَّائِيثِ هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ تُقَالُ لِلذَّكَرِ وَالْأُنْثَى) أَيْ مِنَ الْعِرَابِ وَالْجَوَامِيسِ.

(فَائِدَةٌ) قَالَ الرَّزْكِيُّ وَوُلِدَ الْبَقْرَةُ يُسَمَّى بَعْدَ الْوِلَادَةِ عَجَلًا وَعَجُولًا وَإِذَا دَخَلَ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ فَهُوَ جَذَعٌ وَجَذَعَةٌ وَيُسَمَّى تَبِيعًا وَتَبِيعَةً وَإِذَا دَخَلَ فِي الثَّلَاثَةِ فَهُوَ ثَبِيٌّ وَثَبِيَّةٌ وَإِذَا دَخَلَ فِي الرَّابِعَةِ فَهُوَ رَبَاعٌ وَرَبَاعِيَّةٌ وَإِذَا دَخَلَ فِي السَّادِسَةِ فَهُوَ ضَالِعٌ ثُمَّ لَا اسْمَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا ضَالِعٌ عَامٍ أَوْ ضَالِعٌ عَامِيْنٍ وَهَكَذَا هـ. بِرِمَاوِيٍّ

(و) أَوَّلُهُ (فِي غَنَمٍ أَرْبَعُونَ) شَاةٌ (فَفِيهَا شَاةٌ وَفِي مَائَةٍ وَاحِدَى وَعِشْرِينَ شَاتَانِ وَ) فِي (مَائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ ثَلَاثَ) مِنَ الشِّيَءِ (و) فِي (أَرْبَعِمَائَةٍ أَرْبَعُ ثُمَّ) فِي (كُلِّ مَائَةٍ شَاةٌ) رَوَى الْبُخَارِيُّ ذَلِكَ عَنْ أَنَسٍ فِي كِتَابِ أَبِي بَكْرٍ السَّابِقِ.

الشرح

(قَوْلُهُ وَأَوَّلُهُ) أَيْ النَّصَابِ فِي غَنَمٍ يَفْتَحُ الْغَيْنُ الْمُعْجَمَةَ وَالْوَوْنُ اسْمُ جِنْسٍ يُطْلَقُ عَلَى الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ وَلَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ وَقِيلَ اسْمُ جَمْعٍ وَجَمْعُهُ أَغْنَامٌ وَغَنُومٌ، وَهُوَ شَامِلٌ لِلضَّأْنِ وَالْمَعَزِ (فَائِدَةٌ) خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى الضَّأْنَ مِنْ مِسْكِ الْجَنَّةِ وَالْمَعَزَ مِنْ زَعْفَرَانِهَا وَالْبَقَرَ مِنْ عَنَبْرِهَا وَالْخَيْلَ مِنْ رِيحِهَا وَالْإِبِلَ مِنَ النُّورِ وَالْحَمِيرَ مِنَ الْأَحْجَارِ وَانْظُرْ بَقِيَّةَ الْحَيَوَانَاتِ مِنْ أَيْ شَيْءٍ خُلِفَ (فَائِدَةٌ) كَانَ لِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ غَنَمٌ كَثِيرَةٌ لَا تُحْصَرُ تَرَعَى فِي الْبَرِّيَّةِ مُقَرَّطَةً بِقُرُوطٍ مِنَ الذَّهَبِ وَكَانَ لَهَا أَرْبَعِمَائَةُ أَلْفِ كَلْبٍ تَحْرُسُهَا مَطُوقَةٌ بِأَطْوَاقٍ مِنَ الذَّهَبِ فَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ الدُّنْيَا جِيفَةٌ وَطُلَّابُهَا كِلَابٌ فَتَرَكْنَاهَا لِطُلَّابِهَا هـ.

بِرِمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ وَفِي أَرْبَعِمَائَةٍ أَرْبَعٍ) وَيَسْتَفَرُّ الْحِسَابُ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ ثُمَّ فِي كُلِّ مَائَةٍ شَاةٌ هـ. ز ي.

(وَالشَّاةُ) الْمُخْرَجَةُ عَمَّا ذُكِرَ (جَذَعَةٌ ضَأْنٌ لَهَا سَنَةٌ)، وَإِنْ لَمْ تُجْذَعْ (أَوْ أَجْذَعَتْ) مِنْ زِيَادَتِي، وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ لَهَا سَنَةٌ كَمَا ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ فِي الْأَضْحِيَّةِ (أَوْ ثَنِيَّةٌ مَعَزٍ لَهَا سَنَتَانِ) فَيُخَيَّرُ بَيْنَهُمَا وَمِنْ ذَلِكَ يُؤْخَذُ أَنَّ شَرْطَ إِجْزَاءِ الذَّكَرِ فِي الْإِبِلِ وَفِيمَا يَأْتِي أَنْ يَكُونَ جِذْعًا أَوْ ثَنِيًّا وَبُعْتَبَرُ فِي الْمُخْرَجِ عَنِ الْإِبِلِ مِنَ الشِّيَءِ كَوْنُهُ

صَحِيحًا كَامِلًا، وَإِنْ كَانَتْ الْإِبِلُ مَعِيَّةَ وَالشَّاءُ الْمُخْرَجَةُ عَمَّا ذُكِرَ تَكُونُ (مِنْ غَنَمِ الْبَلَدِ أَوْ مِثْلِهَا) أَوْ خَيْرٍ مِنْهَا قِيَمَةً كَمَا فُهِمَ بِالْأُولَى وَشُمُولُ كَلَامِي لِشَاةِ الْغَنَمِ مَعَ التَّقْيِيدِ بِالْمِثْلِيَّةِ فِي غَنَمِ غَيْرِ الْبَلَدِ مِنْ زِيَادَتِي. الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ الْمُخْرَجَةُ عَمَّا ذُكِرَ) أَيُّ عَنِ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ وَقَوْلُهُ جَذَعَهُ ضَائِنٌ إِلَخَ أُسْتَفِيدَ مِنْ كَلَامِهِ اسْتِزَاطُ كَوْنِهَا أُنْثَى لَكِنَّهُ فِي الْمُخْرَجَةِ عَنِ الْغَنَمِ مُسَلَّمٌ دُونَ الْمُخْرَجَةِ عَنِ الْإِبِلِ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ يُجْزَى الذَّكَرُ لَكِنَّ عُدْرَهُ التَّوَصُّلُ إِلَى اسْتِزَاطِ كَوْنِهَا أُنْثَى فِي الْغَنَمِ وَحُكْمُ الْإِبِلِ يُعْلَمُ مِمَّا مَرَّ وَقَوْلُهُ وَفِيمَا يَأْتِي أَيُّ فِي الْحَيَوَانِ؛ لِأَنَّهُ يُجْزَى فِيهِ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ أَوْ أَجْدَعْتُ) أَيُّ أَسْقَطْتُ مُقَدَّمَ أَسْنَانِهَا بِخِلَافِ ثَنِيَّةِ الْمَعْرِ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ تَمَامِ سَنَتَيْنِ، وَإِنْ أَجْدَعْتُ قَبْلَهُمَا لِفَضِيلَةِ الضَّائِنِ عَلَيْهِ وَالسَّنَيْنِ الْمَذْكُورَةِ فِي هَذِهِ الْأَسْنَانِ تَحْدِيدٌ وَلَا تَتَحَقَّقُ إِلَّا بِالْادْخُولِ فِيهَا بَعْدَهَا هـ.

ق ل عَلَى التَّحْرِيرِ.

وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ هُنَا فِي الْأَسْنَانِ الْمَذْكُورَةِ فِي النَّعَمِ أَنَّهَا لِلتَّحْدِيدِ وَتَفَارِقُ مَا سَيَأْتِي فِي السَّلَامِ بِأَنَّ السَّنَّ الْمُنْصُوصَ عَلَيْهِ يَكُونُ عَلَى التَّقْرِيبِ بِأَنَّ الْغَالِبَ فِي السَّلَامِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي غَيْرِ مَوْجُودٍ فَلَوْ كَلَّفْنَاهُ التَّحْدِيدَ لَنَعَسَرَ وَالزَّكَاةَ تَجِبُ فِي سِنٍّ اسْتَنْتَجَبَهُ هُوَ غَالِبًا، وَهُوَ عَارِفٌ بِسِنِّهِ فَلَا يَشُقُّ إِجَابُ ذَلِكَ عَلَيْهِ انْتَهَتْ.

(قَوْلُهُ كَمَا ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ فِي الْأُضْحِيَّةِ) أَيُّ حَمَلًا لِلْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ قَالَ الشَّيْخُ: حَمَلُ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ مِنْ بَابِ الْقِيَاسِ فَانْظُرْ الْجَامِعَ بَيْنَهُمَا انْتَهَى.

أَقُولُ يُؤْخَذُ الْجَامِعُ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ فِي تَطْيِيرِهِ الْآتِي فِي فِدْيَةِ الصَّوْمِ حَمَلًا لَهُ عَلَى الْفُطْرَةِ بِجَامِعِ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا طَعَامٌ وَاجِبٌ شَرْعًا فَيُقَالُ هُنَا بِجَامِعِ إِلَخَ وَجْهٌ الْأَخْذِ إِنَّا إِذَا شَرَطْنَا فِي الْأُنْثَى أَنْ تَكُونَ ثَنِيَّةً أَوْ جَذَعَةً فَالذَّكَرُ أُولَى هـ.

شَوْبَرِيٌّ وَفِي ق ل عَلَى الْجَلَالِ قَوْلُهُ حَمَلًا لِلْمُطْلَقِ أَيُّ هُنَا فِي الزَّكَاةِ عَلَى الْمُقَيَّدِ فِي الْأُضْحِيَّةِ بِجَامِعِ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا عِبَادَةٌ تَتَعَلَّقُ بِالْحَيَوَانِ الْمَقْصُودِ (قَوْلُهُ فِي الْمُخْرَجِ عَنِ الْإِبِلِ إِلَخَ) أَيُّ بِخِلَافِ بَعِيرِ الزَّكَاةِ الْمُخْرَجِ عَمَّا دُونَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ فَيُجْزَى، وَلَوْ مَرِيضًا إِنْ كَانَتْ أَوْ أَكْثَرَهَا مَرِيضًا عَلَى الْمَنْقُولِ الْمَجْزُومِ بِهِ فِي الْعُبَابِ وَغَيْرِهِ هـ. شَوْبَرِيٌّ.

وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر وَهَذَا بِخِلَافِ تَطْيِيرِهِ مِنَ الْغَنَمِ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ هُنَا فِي الدِّمَّةِ وَتَمَّ فِي الْمَالِ وَهَذَا مَا دَلَّ عَلَيْهِ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمَجْمُوعِ وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُفَرِّجِ فِي رَوْضِهِ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ انْتَهَتْ وَقَوْلُهُ بِخِلَافِ تَطْيِيرِهِ مِنَ الْغَنَمِ أَيُّ، فَإِنَّهُ يُخْرَجُ مِنَ الْمَرِاضِ مَرِيضَةً وَمِنَ الصَّغَارِ صَغِيرَةً وَقَوْلُهُ وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُفَرِّجِ فِي رَوْضِهِ قَضِيَّةٌ مَا ذُكِرَ أَنَّ الشَّاءَ الْمُخْرَجَةَ عَنِ الْإِبِلِ الْمَرِاضِ تَكُونُ كَالْمُخْرَجَةِ عَنِ الْإِبِلِ السَّلِيمَةِ وَسَيَأْتِي أَنَّ إِبِلَهُ مَثَلًا لَوْ اخْتَلَفَتْ صِحَّةٌ وَمَرَضًا أَخْرَجَ صَحِيحَةً قِيَمَتُهَا دُونَ قِيَمَةِ الصَّحِيحَةِ الْمُخْرَجَةِ عَنِ الصَّحَّاحِ الْخُلُصِ وَأَمَّا مُجَرَّدُ كَوْنِ الشَّاءِ فِي الدِّمَّةِ وَالْمَعِيبُ لَا يَنْبُتُ فِيهَا فَلَا يَسْتَلْزِمُ مُسَاوَاةَ قِيَمَةِ الْمُخْرَجَةِ عَنِ السَّلِيمَةِ لِقِيَمَةِ الْمُخْرَجَةِ عَنِ الْمَرِيضَةِ.

ا هـ.

ع ش عليه (قوله كونه صحيحاً) أي لا مريضاً وقوله كاملاً أي بلا عيب، وإن كان بعضهما معيباً ا هـ.
شويري (قوله والشاة المخرجة عما ذكر) أي عن الإبل والغنم نظير ما تقدم ا هـ.
شيخنا (قوله من غنم البلد) أي بلد المال ولا يتعين غالب غنمه بل يجزئ أي غنم فيه ا هـ.
شرح م ر.

(فإن عديم بنت مخاض)، ولو شرعاً كأن كانت مغصوبة أو مرهونة (أو تعيبت فابن لبون أو حق)
يخرجها عنها، وإن كان أقل قيمة منها ولا يكلف تحصيلها إن لم يكن عنده ابن لبون أو حق بل يحصل
ما شاء منها وكابن لبون ولد لبون خنثى أو حق خنثى أما غير بنت المخاض كبنت لبون عديمها فلا
يؤخذ عنها حق كما لا يؤخذ عنها ابن لبون ولأن زيادة السن في ابن اللبون فيما ذكر توجب اختصاصه
عنها بقوة ورود الماء والشجر والامتناع من صغار السباع بخلافها في الحق لا توجب اختصاصه عن
بنت اللبون بهذه القوة بل هي موجودة فيهما فلا يلزم من جبرها ثم جبرها هنا والتصریح بذكر الشرط في
الحق من زيادتي (ولا يكلف) حيث كانت إبله مهزبل أن يخرج بنت مخاض (كريمة) (قوله صلى الله
عليه وسلم لمعاد حين بعته عاملاً إليك وكرائم أموالهم) رواه الشيخان (لكن تمنع) الكريمة عنده (ابن
لبون وحقاً)، وهو من زيادتي لوجود بنت مخاض عنده.

الشرح

(قوله: فإن عديم بنت مخاض) أي حال الإخراج حتى لو ملكها أو وارثه من التركة لزمه إخراجها كما
جرى عليه ابن المقرئ في روضه ولا ينافيه ما قاله الروياني من أنه لو مات قبل إخراج ابن اللبون وعند
وارثه بنت مخاض أجزأه ابن اللبون لإمكان حمل الأول على صيرورتها بنت مخاض في الموروث
المعلق به الزكاة والثاني على خلافه، ولو تلفت بنت المخاض بعد التمكن من إخراجها فالأوجه عدم
امتناع ابن اللبون اعتباراً بحالة الأداء كما استظهره السبكي خلافاً للإسنوي ا هـ.
شرح م ر (قوله أيضاً، فإن عديم بنت مخاض) أي في خمس وعشرين إذ لا يتوقف فيما دونها على
فقدائها ا هـ.

برماوي وقوله أي في خمس وعشرين إلخ يتأمل هذا التقيد وينظر حكم ما لو كان عنده عشرة من الإبل
مثلاً وفقد الشياه وبنت المخاض هل يجزئه ابن اللبون أو الحق والظاهر أنه يجزئه؛ لأنه يجزئ عن
الخمس والعشرين فعماً دونها أولى تأمل.

(قوله: ولو شرعاً) أي، ولو كان تلفها بفعله على ما اقتضاه إطلاقهم ا هـ.

ع ش على م ر (قوله كأن كانت مغصوبة) أي وعجز عن تخليصها بأن كان فيه كلفة لها وقع عرفاً
فيما يظهر ا هـ.

حج وقوله أو مرهونة أي بموجبل مطلقاً أو بحال لا يفدر عليه.

ا هـ.

حج على ز ي (قوله أو تعيبت) لا يقال لا حاجة له حيث كان العدم، ولو شرعاً إذ المعيب معدوم
شرعاً؛ لأننا نقول مراده بالعدم الشرعي أن يقوم بالعين ما يمنع من التصرف فيها كعصب ورهن كما هو

صَرِيحُ كَلَامِهِ ا هـ.

شَوْبَرِيٌّ (قَوْلُهُ بَلْ يَحْصُلُ مَا شَاءَ مِنْهَا) أَيُّ مِنْ بِنْتِ الْمَخَاضِ وَابْنِ اللَّبُونِ وَالْحَقُّ ا هـ.

ح ل (قَوْلُهُ وَلَدَ لَبُونٍ خُنْثَى) أَيُّ بَلْ هُوَ أَوْلَى مِنْ ابْنِ اللَّبُونِ وَمِنْ الْحَقِّ لَكِنَّهُ لَا يُجْزَى مَعَ وَجُودِ الْأُنْثَى لِاحْتِمَالِ ذُكُورَتِهِ ا هـ.

شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ وَلَآنَ زِيَادَةُ السِّنِّ إلَخ) هَذَا مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ كَمَا لَا يُؤْخَذُ عَنْهَا ابْنُ لَبُونٍ عَطْفُ دَلِيلٍ عَقْلِيٍّ عَلَى دَلِيلٍ قِيَاسِيٍّ وَقَوْلُهُ فِيمَا ذَكَرَ أَيُّ فِي إِخْرَاجِهِ عَنْ بِنْتِ الْمَخَاضِ وَقَوْلُهُ تُوجِبُ اخْتِصَاصَهُ أَيُّ عَنْ بِنْتِ الْمَخَاضِ وَقَوْلُهُ بِخِلَافِهَا أَيُّ الزِّيَادَةِ وَقَوْلُهُ مِنْ جَبْرِهَا ثُمَّ أَيُّ جَبْرِهَا لِلنَّقْصِ الْحَاصِلِ بِالذُّكُورَةِ فَهُوَ مُصَدَّرٌ مُضَافٌ لِفَاعِلِهِ وَقَوْلُهُ هُنَا أَيُّ فِي اخْذِ الْحَقِّ عَنْ بِنْتِ اللَّبُونِ ا هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ حَيْثُ كَانَتْ إِبْلُهُ مَهَازِيلَ) أَيُّ كُلُّهَا كَمَا فِي شَرْحِ التَّحْرِيرِ فَلَوْ كَانَتْ كُلُّهَا كَرَائِمَ كُلَّفَ كَرِيمَةً ا هـ.

م ر وَكَذَا إِنْ كَانَ بَعْضُهَا كِرَامًا وَبَعْضُهَا مَهَازِيلَ ا هـ.

ا ط ف.

(قَوْلُهُ إِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ) أَيُّ بَاعِدُ نَفْسِكَ وَاتَّقِ كَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ ا هـ.

شَوْبَرِيٌّ قَالَ الدِّمِيرِيُّ كَرَائِمَ الْأَمْوَالِ نَفَائِسُهَا الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِهَا نَفْسُ مَالِكِهَا لِعِرَّتِهَا عَلَيْهِ بِسَبَبِ مَا جَمَعَتْ مِنْ جَمِيلِ الصِّفَاتِ ا هـ.

بِرْمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ لَكِنْ تَمْنَعُ ابْنَ لَبُونٍ وَحَقًّا) أَيُّ فَيُخَيَّرُ بَيْنَ إِخْرَاجِهَا وَيُسَامَحُ بِصِفَتِهَا أَوْ يُحْصَلُ بِنْتُ مَخَاضٍ كَامِلَةٌ وَلَا تُجْزَى هَزِيلَةً لَوْجُودِ هَذِهِ الْكَرِيمَةِ، فَإِنَّهُ لَوْ انْقَسَمَتْ إِبْلُهُ إِلَى صِحَاحٍ وَمِرَاضٍ كُلَّفَ كَامِلَةً بِالنِّسْبَةِ فَلَوْ كَانَ يَنْصِفُهَا صِحَاحًا وَيَنْصِفُهَا مِرَاضًا فَالْوَاجِبُ كَامِلَةٌ تُسَاوِي نِصْفَ قِيَمَةِ صَحِيحَةٍ وَنِصْفَ قِيَمَةِ مَرِيضَةٍ ا هـ.

قَلْبُوبِيٌّ عَلَى التَّحْرِيرِ.

(وَلَوْ اتَّفَقَ) فِي إِبْلِ أَوْ بَقَرٍ (فَرِضَانِ) فِي نِصَابٍ وَاحِدٍ (وَجَبَ) فِيهِمَا (الْأَغْبَطُ) مِنْهُمَا أَيُّ الْأَنْفَعُ لِلْمُسْتَحِقِّينَ فِي مَائَتِي بَعِيرٍ أَوْ مِائَةِ وَعِشْرِينَ بَقَرَةً يَجِبُ فِيهَا الْأَغْبَطُ مِنْ أَرْبَعِ حِقَاقٍ وَخَمْسِ بَنَاتٍ لَبُونٍ أَوْ ثَلَاثِ مُسْنَنَاتٍ أَوْ أَرْبَعَةِ أَنْبَعَةٍ (إِنْ وَجِدَا بِمَالِهِ) بِصِفَةِ الْإِجْزَاءِ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا فَرَضُهَا فَإِذَا اجْتَمَعَا رُوعِي مَا فِيهِ حَقُّ الْمُسْتَحِقِّينَ إِذْ لَا مَشَقَّةَ فِي تَحْصِيلِهِ (وَأَجْزَأَ غَيْرُهُ) أَيُّ غَيْرُ الْأَغْبَطِ (بِلَا تَقْصِيرٍ) مِنْ الْمَالِكِ أَوْ السَّاعِي لِلْعُذْرِ (وَجُبِرَ التَّفَاوُثُ) لِنَقْصِ حَقِّ الْمُسْتَحِقِّينَ (بِنَقْدٍ) لِلْبَلَدِ (أَوْ جُزْءٍ مِنَ الْأَغْبَطِ) لَا مِنْ الْمَأْخُودِ فَلَوْ كَانَتْ قِيَمَةُ الْحِقَاقِ أَرْبَعِمِائَةٍ وَقِيَمَةُ بَنَاتِ اللَّبُونِ أَرْبَعِمِائَةٍ وَخَمْسِينَ وَقَدْ أَخَذَ الْحِقَاقُ فَالْجَبْرُ بِخَمْسِينَ أَوْ بِخَمْسَةِ أَشْعَاسٍ بِنْتِ لَبُونٍ لَا يَنْصَفُ حَقُّهُ؛ لِأَنَّ التَّفَاوُثَ خَمْسُونَ وَقِيَمَةُ كُلِّ بِنْتِ لَبُونٍ تَسْعُونَ وَجَارَ دَفْعُ النَّفْدِ مَعَ كَوْنِهِ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ الْوَاجِبِ وَتَمَكُّنِهِ مِنْ شِرَاءِ جُزْأَيْهِ لِدَفْعِ ضَرَرِ الْمُشَارَكَةِ وَقَوْلِي مِنَ الْأَغْبَطِ مَنْ زِيَادَتِي أَمَّا مَعَ التَّقْصِيرِ مِنَ الْمَالِكِ بَأَنْ دَلَّسَ أَوْ مِنَ السَّاعِي بَأَنْ لَمْ يَجْتَهِدْ، وَإِنْ ظَنَّ أَنَّهُ الْأَغْبَطُ فَلَا يُجْزَى (وَإِنْ وَجِدَ أَحَدُهُمَا) بِمَالِهِ (أَخَذَ)، وَإِنْ وَجِدَ شَيْءٌ مِنَ الْآخِرِ إِذْ النَّاقِصُ كَالْمَعْدُومِ (وَالَا) أَيُّ، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ أَوْ أَحَدُهُمَا بِمَالِهِ بِصِفَةِ الْإِجْزَاءِ بَأَنْ لَمْ يَوْجَدْ شَيْءٌ مِنْهُمَا أَوْ وَجِدَ بَعْضُ كُلِّ مِنْهُمَا أَوْ بَعْضُ أَحَدِهِمَا أَوْ وَجِدَا أَوْ أَحَدُهُمَا لَا بِصِفَةِ الْإِجْزَاءِ (فَلَهُ تَحْصِيلُ مَا شَاءَ) مِنْهُمَا كُلًّا أَوْ بَعْضًا مُتَمَّمًا

بِشِرَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَلَوْ غَيْرَ أَغْبَطَ لِمَا فِي تَعْيِينِ الْأَغْبَطِ مِنَ الْمَشَقَّةِ فِي تَحْصِيلِهِ وَلَهُ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي أَنَّ
يَصْنَعْدُ أَوْ يَنْزِلُ مَعَ الْجُبْرَانِ فِي الْإِبِلِ فَلَهُ فِي الْمَائَتِي بَعِيرٍ فِيمَا إِذَا لَمْ يُوجَدِ شَيْءٌ مِنَ الْحِقَاقِ وَبَنَاتِ
اللَّبُونِ أَنْ يَجْعَلَ الْحِقَاقَ أَصْلًا وَيَصْعَدَ إِلَى أَرْبَعِ جِذَاعٍ فَيُخْرِجُهَا وَيَأْخُذُ أَرْبَعَ جُبْرَانَاتٍ وَأَنْ يَجْعَلَ بَنَاتِ
اللَّبُونِ أَصْلًا وَيَنْزِلَ إِلَى خَمْسِ بَنَاتٍ مَخَاضٍ فَيُخْرِجُهَا مَعَ خَمْسِ جُبْرَانَاتٍ وَفِيمَا إِذَا وُجِدَ بَعْضُ كُلِّ مِنْهُمَا
كَثَلَاتٍ حِقَاقٍ وَأَرْبَعِ بَنَاتٍ لَبُونٍ أَنْ يَجْعَلَ الْحِقَاقَ أَصْلًا فَيَدْفَعُهَا مَعَ بَنَاتِ لَبُونٍ وَجُبْرَانٍ أَوْ يَجْعَلَ بَنَاتِ
اللَّبُونِ أَصْلًا فَيَدْفَعُهَا مَعَ حَقَّةٍ وَيَأْخُذُ جُبْرَانًا وَلَهُ دَفْعُ حَقَّةٍ مَعَ ثَلَاثِ بَنَاتٍ لَبُونٍ وَثَلَاثِ جُبْرَانَاتٍ وَلَهُ فِيمَا
إِذَا وُجِدَ بَعْضُ أَحَدِهِمَا كَحَقَّةٍ دَفْعُهَا مَعَ ثَلَاثِ جِذَاعٍ وَأَخَذَ ثَلَاثَ جُبْرَانَاتٍ وَلَهُ دَفْعُ خَمْسِ بَنَاتٍ مَخَاضٍ
مَعَ دَفْعِ خَمْسِ جُبْرَانَاتٍ.

الشرح

(قَوْلُهُ وَجَبَ الْأَغْبَطُ) أَيُّ مِنْ حَيْثُ زِيَادَةُ الْقِيَمَةِ أَوْ مِنْ حَيْثُ الدَّرَجَةُ وَالنَّسْلُ.

وَعِبَارَةُ الْبِرْمَاوِيِّ سَوَاءٌ كَانَتْ الْغُبُطَةُ مِنْ حَيْثُ زِيَادَةُ الْقِيَمَةِ أَوْ مِنْ حَيْثُ مَسِيسُ الْحَاجَةِ إِلَى الْإِزْتِفَاقِ
بِالْجَمَلِ انْتَهَتْ (قَوْلُهُ أَيْضًا وَجَبَ الْأَغْبَطُ) أَيُّ إِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ الْكِرَامِ إِذْ هِيَ كَالْمَعْدُومَةِ كَمَا بَحَثُهُ
السُّبْكِيُّ وَكَلَامُ الْمَجْمُوعِ ظَاهِرٌ فِيهِ ١ هـ.

شرح م ر (قَوْلُهُ أَيْضًا وَجَبَ الْأَغْبَطُ) أَيُّ، وَإِنْ كَانَ الْمَالُ الْمَحْجُورَ عَلَيْهِ.

١ هـ.

ع ش على م ر (قَوْلُهُ أَيُّ الْأَنْفَعِ لِلْمُسْتَحْقِّينِ) أَنْظُرْ لَوْ اخْتَلَفَ الْأَغْبَطُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمْ بِأَنَّ كَانَتْ الْحِقَاقُ
أَغْبَطَ بِالنِّسْبَةِ لِبَعْضِ الْأَصْنَافِ وَبَنَاتِ اللَّبُونِ أَغْبَطَ بِالنِّسْبَةِ لِبَعْضِ آخَرٍ مَا يَكُونُ الْأَمْرُ حَرَّرَ ١ هـ.
شَوْبَرِي (قَوْلُهُ وَأَجْزَأُ غَيْرُهُ) أَيُّ يُحْسَبُ مِنَ الزَّكَاةِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ وَجَبَرِ التَّقَاوُتُ فَأَلْجِزَاءُ لَيْسَ عَلَى بَابِهِ الَّذِي
هُوَ الْكِفَايَةُ فِي سُقُوطِ الطَّلَبِ ١ هـ.

زِيَادِي وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِلَازِمٍ بَلْ كَوْنُهُ عَلَى بَابِهِ يَرْجِعُ لِلْمَعْنَى الْأُولَى أَيْضًا ١ هـ.

(قَوْلُهُ بَلَا تَقْصِيرٍ مِنَ الْمَالِكِ أَوْ السَّاعِي) وَيُصَدَّقُ كُلُّ مِنَ الْمَالِكِ وَالسَّاعِي فِي عَدَمِ التَّدْلِيلِ وَالتَّقْصِيرِ
وِظَاهِرُهُ، وَإِنْ دَلَّتِ الْقُرْبَةُ عَلَى تَدْلِيلِ الْمَالِكِ أَوْ تَقْصِيرِ السَّاعِي ١ هـ.

ع ش على م ر (قَوْلُهُ أَوْ السَّاعِي) أَوْ بِمَعْنَى الْوَاوِ إِذَا وَقَعَتْ فِي حَيْزِ نَفْيٍ كَمَا هُنَا أَوْ نَهْيٍ فَسَقَطَ
اعْتِرَاضُ بَعْضِهِمْ بِأَنَّ الْأُولَى الْوَاوِ.

١ هـ.

شَيْخُنَا.

(قَوْلُهُ وَجَبَرِ التَّقَاوُتُ إلخ) أَيُّ إِنْ اقْتَضَتْ الْأَغْبَطِيَّةُ زِيَادَةً فِي الْقِيَمَةِ وَالْأَوَّلَى فَلَا يَجِبُ شَيْءٌ قَالَهُ الرَّافِعِيُّ ١ هـ.

شرح م ر (قَوْلُهُ يَنْقُدُ الْبَلَدُ) التَّعْبِيرُ بِهِ لِلْعَالِبِ فَيُجْزَى غَيْرُهُ حَيْثُ كَانَ هُوَ نَقْدُ الْبَلَدِ ١ هـ.

ع ش على م ر (قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ التَّقَاوُتَ إلخ) عَلَّةٌ لِقَوْلِهِ فَالْجَبْرُ بِخَمْسِينَ وَقَوْلُهُ وَقِيَمَةُ كُلِّ بَنَاتٍ لَبُونٍ تِسْعُونَ
أَيُّ وَنِسْبَةُ الْخَمْسِينَ لِلتَّسْعِينَ خَمْسَةُ أَشْعَاعٍ؛ لِأَنَّ تِسْعَ التَّسْعِينَ عَشْرَةً ١ هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ لِدَفْعِ ضَرَرِ الْمُشَارَكَةِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَلِأَنَّهُ قَدْ يَعْدِلُ إِلَى غَيْرِ الْجِنْسِ لِلضَّرُورَةِ كَمَا

في الشاة الواجبة في خمس من الإبل، فإنه يدفع قيمتها إذا لم يوجد جنسها كما مر وكما لو لم يمته بنت مخاض فلم يجدها ولا ابن لبون لا في ماله ولا في الثمن، فإنه يدفع قيمتها على أن الغرض جبر الواجب كدبرهم الجبران وإليه أشاروا بتعبيرهم بالجبر ونبه في المهمات على أن قضية ذلك أن الانتقال حينئذ إلى بنت اللبون غير واجب بل يجوز أن يعطي القيمة وعلى أن ذلك يجرى في سائر أسنان الزكاة ا هـ.

زاد في شرح البهجة عقب ذلك ويحتمل أن يقال محل ذلك إذا تعدد الصعود أو النزول مع الجبران ا هـ. سم.

(قوله بأن دلس) أي بإخفاء الأغبط ا هـ شرح م ر (قوله فلا يجرى) أي فيلزم المالك إخراج الأغبط ويرد الساعي ما أخذه إن كان باقيا وبذله إن كان تالفا ا هـ.

م ر وإذا تلف فهل يضمن ضمان العصب كالمقبوض بالبيع الفاسد أو كالمستام فيضمن بالقيمة، ولو مثليا حرز ا هـ شوبري وظاهره إن رد البذل من مال الساعي في المسألين لا من مال الزكوات، وهو كذلك؛ لأنه إن كان لتقصير منه فظاهر، وإن كان لتدليس من المالك فهو ينسب إلى نوع تقصير ا هـ. ع ش (قوله كلاً) راجع لثلاثة مما تحت ألا هي قوله بأن لم يوجد شيء منهما وقوله أو وجداً أو أحدهما وقوله أو بعضاً راجع لثنتين منه هما قوله أو وجد بعض كل منهما أو بعض أحدهما ا هـ.

شيخنا (قوله متممًا) بكسر الميم أي حال كونه متممًا به ما عنده وقوله بشراء أو غيره متعلق بتحصيل ويجوز فتح الميم على أنه حال من ما أو صفة لبعض ا هـ.

شيخنا (قوله وله كما يعلم إلخ) عبارة شرح م ر وأشار بقوله فله إلى جواز تركهما والنزول أو الصعود إلخ انتهت وقوله مما يأتي أي من قول المتن ولمن عدم واجب من إبل إلخ؛ لأن من صادقة بالذي في ماله قرصان ا هـ.

شيخنا (قوله أن يجعل الحقائق أصلاً) أي يختار كونها الواجب وكذا يقال فيما بعده ا هـ. شيخنا.

(قوله وينزل إلى خمس بنات مخاض) ويمتنع أن يجعل بنات اللبون أصلاً ويصعد إلى خمس جذعات ويأخذ عشر جذرات كما يمتنع جعل الحقائق أصلاً وينزل إلى أربع بنات مخاض ويدفع ثمانى جذرات لكثرة الجبران مع إمكان تقليله. ا هـ.

شرح م ر ويمتنع أن يجعل الحقائق أصلاً ويخرج أربع بنات لبون ويدفع أربع جذرات وأن يجعل بنات اللبون أصلاً ويدفع خمس حقائق ويأخذ خمس جذرات؛ لأنه متى حصل أحد الواجبين صار هو واجبه فلا يصح جعله بدلاً عن الواجب الآخر ا هـ.

حج (قوله فيدفعها مع بنت لبون) أي فقد نزل إليها لوجودها ا هـ.

شيخنا (قوله فيدفعها مع حقة) أي فقد صعد إليها لوجودها ا هـ.

شيخنا (قوله: ولو دفع حقة إلخ) أي فله النزول في البعض، ولو كان عنده أكثر من البعض الذي دفعه فلا يتعين عليه دفع ثلاث حقائق بل له أن ينزل عن كلها أو بعضها ا هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ أَيْضًا وَلَهُ دَفْعُ حِقَّةٍ مَعَ ثَلَاثِ بَنَاتِ لَبُونٍ) أَيْ لِإِقَامَةِ الشَّرْعِ بِنْتُ اللَّبُونِ مَعَ الْجُبْرَانِ مَقَامَ حِقَّةٍ، وَقِيَاسُهُ أَنَّهُ يَجُوزُ دَفْعُ حَقَّتَيْنِ وَبَنَتِي لَبُونٍ وَجُبْرَانَيْنِ وَدَفْعُ بَنَتِي لَبُونٍ وَثَلَاثِ حِقَاقٍ وَأَخَذُ ثَلَاثَ جُبْرَانَاتٍ وَدَفْعُ ثَلَاثِ بَنَاتِ لَبُونٍ وَحَقَّتَيْنِ وَأَخَذُ جُبْرَانَيْنِ ا هـ.

شَرَحَ الرُّوضُ ثُمَّ قَالَ، فَإِنْ أُعْطِيَ الثَّلَاثُ حِقَاقٍ وَجَذَعَةٌ وَأَخَذَ جُبْرَانًا أَوْ أُعْطِيَ الْأَرْبَعُ بَنَاتِ لَبُونٍ وَبِنْتُ مَخَاضٍ مِنَ الْجُبْرَانِ جَارَ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَنْفًا ا هـ.

سَمَّ.

(قَوْلُهُ فِيمَا إِذَا وَجِدَ بَعْضُ أَحَدِهِمَا) أَيْ وَمَا قَبْلَهُ كَانَ فِيهِ وَاجِدًا لِبَعْضٍ كُلِّ مِنْهُمَا (قَوْلُهُ وَلَهُ دَفْعُ خَمْسٍ بَنَاتِ مَخَاضٍ إِلَخ) أَيْ فَالْحِقَّةُ لَا تَمْنَعُ عَلَيْهِ الثَّرْوَلُ عَنْ الْحِقَاقِ كُلِّهَا ا هـ.

شَيْخُنَا أَيْ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَدْفَعَ ثَلَاثَ بَنَاتِ مَخَاضٍ مَعَ سِتِّ جُبْرَانَاتٍ عَلَى مَا أَفْهَمَهُ قَوْلُ م ر السَّابِقِ وَيَمْتَنِعُ أَنْ يَجْعَلَ بَنَاتِ اللَّبُونِ إِلَخ ا هـ.

ع ش عَلَى م ر.

وَعِبَارَةُ سَمَّ (قَوْلُهُ: وَلَهُ دَفْعُ خَمْسٍ بَنَاتِ مَخَاضٍ إِلَخ) وَهَلْ لَهُ أَنْ يَدْفَعَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ الْحِقَّةَ مَعَ ثَلَاثِ بَنَاتِ لَبُونٍ وَثَلَاثِ جُبْرَانَاتٍ أَوْ مَعَ ثَلَاثِ بَنَاتِ مَخَاضٍ وَسِتِّ جُبْرَانَاتٍ فِيهِ نَظَرٌ وَالْوَجْهُ الْجَوَازُ فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ بِنْتَ اللَّبُونِ مَعَ الْجُبْرَانِ تَقُومُ مَقَامَ الْحِقَّةِ وَأَمَّا الثَّانِي فَلِتَكْثِيرِ الْجُبْرَانَاتِ مَعَ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِأَنْ يَصْعَدَ إِلَى ثَلَاثِ جَذَاعٍ مَعَ أَخْذِ ثَلَاثِ جُبْرَانَاتٍ أَوْ يَجْعَلَ بَنَاتِ اللَّبُونِ أَصْلًا وَيُنْزِلَ لِبَنَاتِ الْمَخَاضِ مَعَ الْجُبْرَانِ ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا فِي شَرْحِ الْإِرْسَادِ قَدْ مَثَّلَ هَذَا الْقِسْمَ بِمَا إِذَا كَانَ مَعَهُ ثَلَاثُ بَنَاتِ لَبُونٍ قَالَ إِنْ شَاءَ جَعَلَ بَنَاتِ اللَّبُونِ أَصْلًا فَيَدْفَعُ الثَّلَاثَةَ وَلَهُ حِينَئِذٍ أَنْ يَنْزِلَ لِبَنَتِي الْمَخَاضِ فَيَدْفَعُهُمَا مَعَ جُبْرَانَيْنِ وَأَنْ يَصْعَدَ إِلَى حَقَّتَيْنِ وَيَأْخُذَ جُبْرَانَيْنِ وَلَا يَصْعَدَ إِلَى الْجَذَاعِ لِمَا فِيهِ مِنْ تَكْثِيرِ الْجُبْرَانِ بِالنَّحْطِيِّ مَعَ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ، وَإِنْ شَاءَ جَعَلَ الْحِقَاقَ أَصْلًا وَصَعِدَ إِلَى الْجَذَاعِ فَأَخْرَجَهَا وَأَخَذَ أَرْبَعَ جُبْرَانَاتٍ وَلَا يَنْزِلُ إِلَى بَنَاتِ الْمَخَاضِ لِمَا مَرَّ، فَإِنْ كَانَ عَنْدَهُ حَقَّتَانِ فَلَهُ إِخْرَاجُهَا مَعَ جَذَعَتَيْنِ وَيَأْخُذُ جُبْرَانَيْنِ وَلَهُ جَعَلَ بَنَاتِ اللَّبُونِ أَصْلًا وَيُعْطِي خَمْسَ بَنَاتِ مَخَاضٍ وَخَمْسَ جُبْرَانَاتٍ.

ا هـ.

فَسَكَتَ أَيْضًا عَنْ إِخْرَاجِ بَنَتِي لَبُونٍ مَعَ جُبْرَانَيْنِ مَعَ الْحَقَّتَيْنِ لَكِنَّ الظَّاهِرَ جَوَازُهُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ فِي مَا إِذَا وَجِدَ بَعْضُ كُلِّ، فَإِنَّ الشَّارِحَ صَرَّحَ فِيهِ بِأَنَّ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ الْحِقَاقَ أَصْلًا فَيَدْفَعُهَا مَعَ بِنْتِ لَبُونٍ وَقِيَاسُهُ مَا قُلْنَا فَلَئِنَّمَا لَمْ انْتَهَتْ.

(وَلِمَنْ عَدِمَ وَاجِبًا مِنْ إِبِلٍ)، وَلَوْ جَذَعَةٌ فِي مَا لَهُ (أَنْ يَصْعَدَ) دَرَجَةً (وَيَأْخُذَ جُبْرَانًا وَابِلُهُ سَلِيمَةٌ أَوْ يَنْزِلَ) دَرَجَةً (وَيُعْطِيهِ) أَيْ الْجُبْرَانِ كَمَا جَاءَ ذَلِكَ فِي خَبَرِ أَنَسٍ السَّابِقِ فَالْخَيْرَةُ فِي الصُّعُودِ وَالنُّزُولِ لِلْمَالِكِ؛ لِأَنَّهُمَا شَرْعًا تَخْفِيفٌ عَلَيْهِ وَخَرَجَ بِمَنْ عَدِمَ الْوَاجِبُ مِنْ وَجْدِهِ فِي مَالِهِ فَلَيْسَ لَهُ نُزُولٌ مُطْلَقًا وَلَا صُعُودٌ إِلَّا أَنْ لَا يَطْلُبَ جُبْرَانًا؛ لِأَنَّهُ زَادَ خَيْرًا، وَهُوَ مَعْلُومٌ مِمَّا يَأْتِي وَبِالْإِبِلِ غَيْرَهَا فَلَا يَأْتِي فِيهِ ذَلِكَ وَبِالسَّلِيمَةِ الْمَعْبِيَةِ فَلَا يَصْعَدُ بِالْجُبْرَانِ؛ لِأَنَّ وَاجِبَهَا مَعِيبٌ وَالْجُبْرَانُ لِلتَّفَاوُتِ بَيْنَ السَّلِيمَيْنِ، وَهُوَ فَرْقُ التَّفَاوُتِ بَيْنَ الْمَعْبِيَيْنِ بِخِلَافِ نُزُولِهِ مَعَ إِعْطَاءِ الْجُبْرَانِ فَجَانِزٌ لِتَبَرُّعِهِ بِالرِّيَادَةِ (وَهُوَ) أَيْ الْجُبْرَانُ (شَاتَانِ) بِالصِّفَةِ السَّابِقَةِ فِي الشَّاةِ الْمُخَرَّجَةِ عَنْ خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ (أَوْ عَشْرُونَ دِرْهَمًا) نُقْرَةٌ خَالِصَةٌ (بِخَيْرَةِ الدَّافِعِ) سَاعِيًا

كَانَ أَوْ مَالِكًا لظَاهِرِ خَبَرِ أَنَسٍ وَعَلَى السَّاعِي رِغَايَةُ مَصْلَحَةِ الْمُسْتَحْقِقِينَ فِي الدَّفْعِ وَالْأَخْذِ (وَلَهُ صُعُودُ دَرَجَتَيْنِ فَأَكْثَرُ (وَتُزُولُ دَرَجَتَيْنِ فَأَكْثَرُ مَعَ تَعَدُّ الْجُبُرَانِ) كَأَن يُعْطِيَ بَدَلَ بِنْتِ مَخَاضٍ عَدِمَهَا مَعَ بِنْتِ اللَّبُونِ حَقَّةً وَيَأْخُذُ جُبُرَانَيْنِ أَوْ يُعْطِيَ بَدَلَ حَقَّةٍ عَدِمَهَا مَعَ بِنْتِ اللَّبُونِ بِنْتِ مَخَاضٍ وَيَدْفَعُ جُبُرَانَيْنِ هَذَا (عِنْدَ عَدَمِ الْقُرْبَى فِي جِهَةِ الْمُخْرَجَةِ) بِخِلَافِ مَا إِذَا وَجَدَهَا لِلِاسْتِعْنَاءِ عَنْ زِيَادَةِ الْجُبُرَانِ بِدْفَعِ الْوَاجِبِ مِنَ الْقُرْبَى، فَإِنْ كَانَتْ الْقُرْبَى فِي غَيْرِ جِهَةِ الْمُخْرَجَةِ كَأَن لَزِمَهُ بِنْتُ لَبُونٍ عَدِمَهَا مَعَ الْحَقَّةِ وَوَجَدَ بِنْتَ مَخَاضٍ لَمْ يَلْزِمُهُ إِخْرَاجُهَا مَعَ جُبُرَانٍ بَلْ يَجُوزُ لَهُ إِخْرَاجُ جَذَعَةٍ مَعَ أَخْذِ جُبُرَانَيْنِ؛ لِأَنَّ بِنْتَ الْمَخَاضِ، وَإِنْ كَانَتْ أَقْرَبَ إِلَى بِنْتِ اللَّبُونِ لَيْسَتْ فِي جِهَةِ الْجَذَعَةِ وَقَوْلِي فَأَكْثَرُ مَعَ التَّقْيِيدِ بِجِهَةِ الْمُخْرَجَةِ مِنْ زِيَادَتِي.

الشرح

(قَوْلُهُ وَلِمَنْ عَدِمَ وَاجِبًا مِنْ إِبِلٍ) أَيَّ وَعَدِمَ أَيُّضًا مَا نَزَلَهُ الشَّارِعُ مَنْزِلَتَهُ كَابِنِ اللَّبُونِ، فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ بِنْتِ الْمَخَاضِ فَجَعَلَ جَوَازَ دَفْعِ بِنْتِ اللَّبُونِ عَنْ بِنْتِ الْمَخَاضِ إِذَا عَدِمَهَا وَأَخَذَ جُبُرَانًا مَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ ابْنُ لَبُونٍ، فَإِنْ كَانَ امْتَنَعَ ذَلِكَ عَلَى الْأَصَحِّ فِي الرُّوضَةِ؛ لِأَنَّ ابْنَ اللَّبُونِ بَدَلَ عَنْ بِنْتِ الْمَخَاضِ.

ا هـ.

شرح م ر والمُعِيبُ وَالْكَرِيمُ هُنَا كَالْمَعْدُومِ تَطْيِيرُ مَا مَرَّ وَإِنَّمَا مَنَعَتْ بِنْتُ الْمَخَاضِ الْكَرِيمَةَ ابْنَ اللَّبُونِ كَمَا مَرَّ؛ لِأَنَّ الذَّكَرَ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي فَرَائِضِ الْإِبِلِ فَكَانَ الْإِنْتِقَالُ إِلَيْهِ أَغْلَظَ عَلَى الْمَالِكِ مِنَ الصُّعُودِ وَالنُّزُولِ

ا هـ.

حج ا هـ.

شَوْبَرِيَّ وَقَوْلُهُ لَا مَدْخَلَ لَهُ أَيَّ لِكُونِهِ لَمْ يَجِبْ مِنْهَا ذَكَرٌ وَأَمَّا أَخْذُهُ عِنْدَ فَقْدِ بِنْتِ الْمَخَاضِ فَهُوَ بَدَلٌ عَنْهَا لَا فَرَضٌ ا هـ.

ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ أَنْ يَصْعَدَ وَيَأْخُذَ الْخ) وَلَهُ أَيُّضًا إِخْرَاجُ الْقِيَمَةِ قَالَ الْقَرَأِيُّ وَاعْلَمْ أَنَّهُمْ قَالُوا لَوْ كَانَ وَاجِبُهُ بِنْتُ الْمَخَاضِ فَلَمْ يَجِدْهَا وَلَا ابْنَ اللَّبُونِ فِي مَالِهِ وَلَا بِالنَّثْمِ دَفَعَ الْقِيَمَةَ وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِمْ هُنَا أَنَّ شَرْطَ ذَلِكَ أَنْ لَا يَكُونَ عِنْدَهُ بِنْتُ لَبُونٍ ثُمَّ رَأَيْتُ الْعِرَاقِيَّ قَالَ فِي النَّكْتِ لَعَلَّ دَفَعَ الْقِيَمَةَ إِذَا فَقَدَ سَائِرَ أَسْنَانِ الزَّكَاةِ ا هـ.

وَفِي كَلَامِ حَجَّ مَا نَصَّهُ فِي الْكِفَايَةِ وَجَزَى عَلَيْهِ الْإِسْنَوِيُّ وَالزُّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُمَا أَنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ إِخْرَاجِ الْقِيَمَةِ أَوْ لِبِنْتِ الْمَخَاضِ عِنْدَ فَقْدِهَا وَالصُّعُودِ أَوْ النُّزُولِ بِشَرْطِهِ كَمَا حَرَّرْتَهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي سَائِرِ أَسْنَانِ الزَّكَاةِ فَإِذَا فَقَدَ الْوَاجِبُ خَيْرَ الدَّافِعِ بَيْنَ إِخْرَاجِ قِيَمَتِهِ وَالصُّعُودِ أَوْ النُّزُولِ بِشَرْطِهِ ا هـ. رَحِمَهُ اللَّهُ ا هـ.

ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ: وَلَوْ جَذَعَةً) غَايَةُ لِلرَّدِّ عَلَى الرَّافِعِيِّ الْقَائِلِ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الصُّعُودُ عَنْ الْجَذَعَةِ؛ لِأَنَّهَا آخِرُ أَسْنَانِ الزَّكَاةِ وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ يَجُوزُ الصُّعُودُ عَنْهَا إِلَى النَّثِيَّةِ، وَهِيَ الَّتِي لَهَا خَمْسُ وَطَعْنَتْ فِي السَّادِسَةِ ا هـ.

شَيْخُنَا.

وَعِبَارَةُ أَصْلِهِ مَعَ شَرْحِ م ر وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ جُبُرَانٍ مَعَ ثَنِيَّةٍ، وَهِيَ الَّتِي لَهَا خَمْسُ سِنِينَ وَطَعْنَتْ فِي السَّادِسَةِ يَدْفَعُهَا بَدَلُ جَذَعَةٍ عَلَيْهِ فَقْدُهَا عَلَى أَحْسَنِ الْوُجْهِينِ لِإِنْتِقَاءِ كَوْنِهَا مِنْ أَسْنَانِ الزَّكَاةِ فَأَشْبَهَ مَا لَوْ

أَخْرَجَ عَنْ بَيْتِ الْمَخَاضِ فَصِيلًا، وَهُوَ مَا لَهُ دُونَ السَّنَةِ مَعَ الْجُبْرَانِ وَادَّعَى فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ أَنَّهُ الْأَظْهَرُ قَالَتْ الْأَصْحُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ الْجَوَارُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ؛ لِأَنَّهَا أَعْلَى مِنْهَا بَعَامٍ فَجَارَ كَالْجَدْعَةِ مَعَ الْحِقَّةِ لَا يُقَالُ فَيَتَعَدَّدُ الْجُبْرَانُ إِذَا كَانَ الْمَخْرَجُ فَوْقَ النَّثِيَّةِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ الشَّارِعُ اعْتَبَرَهَا فِي الْجُمْلَةِ كَمَا فِي الْأُضْحِيَّةِ دُونَ مَا فَوْقَهَا وَلَئِنْ مَا فَوْقَهَا تَنَاهَى نُمُوهُ، فَإِنْ أَخْرَجَهُ وَلَمْ يَطْلُبْ جُبْرَانًا جَارَ قِطْعًا كَمَا مَرَّ نَظِيرُهُ انْتَهَتْ (قَوْلُهُ وَإِبْلُهُ سَلِيمَةٌ) الْوَاوُ لِلْحَالِ ا هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ كَمَا جَاءَ ذَلِكَ) أَيِ الصُّعُودِ وَالنُّزُولِ ا هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ فَلَيْسَ لَهُ نَزُولٌ مُطْلَقًا) أَيِ دَفْعِ جُبْرَانًا أَوْ لَمْ يَدْفَعْهُ ا هـ.

ع ش (قَوْلُهُ: وَهُوَ مَعْلُومٌ مِمَّا يَأْتِي لَعَلَّهُ) مِنْ قَوْلِهِ وَلَا خِيَارَ إِلَّا بِرِضَى مَالِكِهَا ا هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ وَبِالْإِبْلِ غَيْرَهَا) أَيِ مِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ؛ لِأَنَّ السَّنَةَ لَمْ تَرُدْ إِلَّا فِي الْإِبْلِ وَالْقِيَاسُ مُمْتَنِعٌ.

ا هـ.

ح ل (قَوْلُهُ وَبِالسَّلِيمَةِ الْمَعْيِيَةِ) أَيِ فَلَا يَصْعَدُ لِمَعْيِيَةٍ مَعَ أَخْذِهِ الْجُبْرَانِ وَلَهُ أَنْ يَصْعَدَ إِلَى سَلِيمَةٍ مَعَ أَخْذِ الْجُبْرَانِ خِلَافًا لِظَاهِرِ الْمَثْنِ ا هـ.

ح ل.

(قَوْلُهُ فَلَا يَصْعَدُ) أَيِ لِلْمَعْيِيَةِ وَأَمَّا السَّلِيمَةُ فَلَهُ الصُّعُودُ فَمَفْهُومُ الْمَثْنِ فِيهِ تَفْصِيلٌ فَقَوْلُهُ بِالْجُبْرَانِ الْبَاءُ

بِمَعْنَى مَعَ أَيِ مَعَ الْجُبْرَانِ أَيِ مَعَ أَخْذِ الْجُبْرَانِ ا هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: وَهُوَ فَوْقَ النَّقَاوَتِ بَيْنَ الْمَعْيِيَيْنِ) أَيِ غَالِبًا وَلَا فَقَدْ يَكُونُ النَّقَاوَتُ بَيْنَ الْمَعْيِيَيْنِ أَكْثَرَ كَيْفِيَّتٍ مَخَاضٍ مَعْيِيَةٍ مَعَ حَقَّةٍ مَثَلًا مَعْيِيَةٍ ا هـ.

شَوَابِرِي.

وَعِبَارَةُ ع ش وَقَدْ يَكُونُ النَّقَاوَتُ بَيْنَ الْمَعْيِيَيْنِ أَكْثَرَ كَمَا يُدْرِكُ بِالتَّدْبِيرِ ا هـ.

سَمَّ أَيِ وَذَلِكَ كَانَ تَشْتَمِلُ الْمَعْيِيَتَانِ عَلَى صَفْحَةٍ خَلَّتْ عَنْهَا السَّلِيمَةُ بِأَنْ كَانَ يَرْعَبُ فِيهِمَا لِكثَرَةِ لَحْمِهِمَا مَثَلًا أَوْ جُودَةِ سَيْرِهِمَا عَنِ السَّلِيمَةِ الَّتِي قَامَتْ بِهَا النَّحَافَةُ مَثَلًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ عَيْنًا فِيهَا، وَعَلَيْهِ فَلَعَلَّهُمْ أَنَاطُوا الْحُكْمَ بِاعْتِبَارِ الْغَالِبِ، وَلَمْ يَنْظُرُوا لِمِثْلِ هَذِهِ لِنُدْرَتِهَا انْتَهَتْ.

(قَوْلُهُ لِتَبَرُّعِهِ بِالزِّيَادَةِ) أَيِ الَّتِي هِيَ جُزْءٌ مِنَ الْجُبْرَانِ إِذِ الْجُبْرَانُ حِينَئِذٍ أَيِ حِينَ كَانَ الْوَاجِبُ مَعْيِيًا لِكُونَ إِبْلِهِ كَذَلِكَ، وَقَدْ نَزَلَ إِلَى مَعْيِيَةٍ إِنَّمَا هُوَ لِلنَّقَاوَتِ بَيْنَ الْمَعْيِيَيْنِ وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّهُ دُونَ النَّقَاوَتِ بَيْنَ السَّلِيمَيْنِ فَالْجُبْرَانُ كُلُّهُ أَزِيدُ مِمَّا يَحْصُلُ بِهِ الْجَبْرُ، فَإِذَا دَفَعَهُ بِتَمَامِهِ فَقَدْ تَبَرَّعَ بِالزِّيَادَةِ ا هـ.

(قَوْلُهُ أَيْضًا لِتَبَرُّعِهِ بِالزِّيَادَةِ) فِيهِ أَنَّ الْجُبْرَانَ حِينَئِذٍ وَاجِبٌ عَلَيْهِ فَلَا تَبَرُّعَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَمَّا كَانَ النَّقَاوَتُ بَيْنَ الْمَعْيِيَيْنِ أَقَلُّ مِنَ النَّقَاوَتِ بَيْنَ السَّلِيمَيْنِ كَانَ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ مَعَ النَّزُولِ أَقَلُّ مِنَ الْجُبْرَانِ فَلَمَّا أُعْطِيَ جَمِيعُ الْجُبْرَانِ كَانَ مُتَبَرِّعًا بِالزِّيَادَةِ عَلَى الْوَاجِبِ أَيِ فَهُوَ مُتَبَرِّعٌ بِالزِّيَادَةِ عَلَى الْوَاجِبِ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ مُتَبَرِّعًا بِأَصْلِ الْجُبْرَانِ ا هـ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ، وَهُوَ شَاتَانِ) أَيِ، وَلَوْ ذَكَرْنِ وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الرِّكَاعَةَ تُؤْخَذُ عِنْدَ الْمِيَاهِ غَالِبًا وَلَيْسَ هُنَاكَ حَاكِمٌ وَلَا مَقْوَمٌ فَضْطَبَطَ ذَلِكَ بِقِيَمَةٍ شَرْعِيَّةٍ كَصَاعِ الْمَصْرَاةِ وَالْفِطْرِ وَنَحْوَهُمَا ا هـ.

زِيَادِي (قَوْلُهُ دِرْهَمًا نَفْرَةً) الدَّرْهَمُ النَّفْرَةُ تُسَاوِي نِصْفَ فِضَّةٍ وَجَدِيدًا كَمَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ أَوْ يُسَاوِي نِصْفَ

فِضَّةٍ وَثُلَاثًا كَمَا قَالَهُ الْحَلَبِيُّ لِتَنَاسُبِ الدَّرَاهِمِ الْمَذْكُورَةِ قِيَمَةَ الشَّاتَيْنِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي شَاةِ الْعَرَبِ، وَهِيَ

شُأَوِي نَحْوِ إِحْدَى عَشْرَةِ فِضَّةً، وَلَيْسَ الْمُرَادُ الدَّرْهَمَ الْمَشْهُورَ ا هـ.

شَيْخُنَا ح ف وَالتَّقَرُّهُ الْفِضَّةُ الْمَضْرُوبَةُ ا هـ.

ع ش لَكِنْ فِي الْمُخْتَارِ التَّقَرُّهُ السَّيِّكَةُ، ا هـ.

(قَوْلُهُ خَالِصَةً) فَلَوْ لَمْ يَجِدْهَا أَوْ غَلَبَتْ الْمَغْشُوشَةُ وَجَوَزْنَا الْمُعَامَلَةَ بِهَا، وَهُوَ الْأَصَحُّ فَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَهُ

الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ يُجْزِئُهُ مِنْهَا مَا يَكُونُ فِيهِ مِنَ التَّقَرُّهِ قَدَرُ الْوَاجِبِ ا هـ.

شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ وَعَلَى السَّاعِي إلَخ) عِبَارَةٌ شَرَحَ م ر نَعَمْ يَلْزَمُ السَّاعِي رِعَايَةُ الْأَصْلَحِ لِلْمُسْتَحَقِّينَ كَمَا يَلْزَمُ

نَائِبِ الْعَائِبِ وَوَلِيِّ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ رِعَايَةُ الْأَنْفَعِ لِلْمُنُوبِ عَنْهُ وَيُسْنُ لِلْمَالِكِ إِذَا كَانَ دَافِعًا اخْتِيَارَ الْأَنْفَعِ

لَهُمْ وَمَعْنَى لُزُومِهِ مُرَاعَاةُ الْأَصْلَحِ لَهُمْ مَعَ أَنَّ الْخَيْرَةَ لِلْمَالِكِ أَنَّهُ يَطْلُبُ مِنْهُ ذَلِكَ، فَإِنْ أَجَابَهُ فَذَلِكَ وَإِلَّا أَخَذَ

مِنْهُ مَا يَدْفَعُهُ لَهُ انْتَهَتْ (قَوْلُهُ فِي الدَّفْعِ وَالْأَخْذِ) أَيِ أَخَذَ الْأَغْبَطُ لَا أَخَذَ الْجُبْرَانِ؛ لِأَنَّ ذَاكَ يُنَافِي تَخْيِيرَ

الْمَالِكِ بَيْنَهُمَا ا هـ.

زَيِّ وَيُمْكِنُ أَنْ يُرَادَ أَخْذُ الْجُبْرَانِ بِأَنْ خَيْرُهُ الْمَالِكُ بَيْنَهُمَا أَيِ فَوْضَ الْخَيْرَةَ إِلَيْهِ بَيْنَهُمَا أَيِ بَيْنَ أَخْذِ الشَّائِتَيْنِ

وَالْعَشْرَيْنِ دِرْهَمًا وَلَا تَنَافِي أَوْ الْمُرَادُ بِالْأَخْذِ طَلْبُهُ، وَإِنْ كَانَ الْمَالِكُ لَا تَلَزَمُهُ الْمُوَافَقَةُ ا هـ.

شَوْبَرِيَّ (قَوْلُهُ وَلَهُ صُعُودٌ إلَخ) فَلَوْ صَعِدَ مِنْ بِنْتِ الْمَخَاضِ مَثَلًا إِلَى بِنْتِ اللَّبُونِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: هَلْ تَقَعُ

كُلُّهَا رِكَاهٌ أَوْ بَعْضُهَا الظَّاهِرُ الثَّانِي، فَإِنَّ زِيَادَةَ السِّنِّ فِيهَا قَدْ أَخَذَ الْجُبْرَانُ فِي مُقَابَلَتِهَا فَيَكُونُ قَدْرُ الرِّكَاهِ

فِيهَا خَمْسَةٌ وَعَشْرِينَ جُزْءًا مِنْ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ جُزْءًا وَتَكُونُ الْإِحْدَى عَشْرَ فِي مُقَابَلَةِ الْجُبْرَانِ ا هـ.

شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ وَتُرْوَلُ دَرَجَتَيْنِ) أَيِ بِشَرْطِ كَوْنِ السِّنِّ الْمُنْزُولِ إِلَيْهِ سَنَ رِكَاهٍ، فَلَيْسَ لِمَنْ لَزِمَهُ بِنْتُ

مَخَاضٍ الْعُدُولُ عَنْ فَقْدِهَا إِلَى دُونِهَا وَيَدْفَعُ جُبْرَانًا وَلَا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ فِي الصُّعُودِ فَلَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ جَذَعَةٌ

فَفَقَدَهَا قَبْلَ مِنْهُ التَّثْبِيَةُ وَلَهُ الْجُبْرَانُ كَمَا تَقَدَّمَ ا هـ.

شَرْحُ م ر .

(قَوْلُهُ فَأَكْثَرُ) غَايَةُ الْكَثَرَةِ فِي الصُّعُودِ أَرْبَعُ دَرَجَاتٍ بِأَنْ يَصْعَدَ مِنْ بِنْتِ الْمَخَاضِ إِلَى التَّثْبِيَةِ فَيَأْخُذُ أَرْبَعَ

جُبْرَانَاتٍ وَغَايَةُ الْكَثَرَةِ فِي النُّزُولِ ثَلَاثُ دَرَجَاتٍ بِأَنْ يَنْزِلَ مِنَ الْجَذَعَةِ إِلَى بِنْتِ الْمَخَاضِ وَيَدْفَعُ ثَلَاثَ

جُبْرَانَاتٍ تَأْمَلُ (قَوْلُهُ وَيَأْخُذُ جُبْرَانَيْنِ) الْمُرَادُ بِذَلِكَ الطَّلَبُ حَتَّى لَوْ امْتَنَعَ الْمَالِكُ مِنَ الْأَغْبَطِ لَا يُجْبَرُ عَلَيْهِ

وَيَدْفَعُ مَا شَاءَ.

ا هـ.

شَوْبَرِيَّ (قَوْلُهُ عِنْدَ عَدَمِ الْقُرْبَى) شَرْطٌ لَتَعَدُّ الْجُبْرَانِ وَقَوْلُهُ فِي جِهَةِ الْمُخْرَجَةِ حَالٌ مِنَ الْقُرْبَى وَالْمُرَادُ بِجِهَةِ

الْمُخْرَجَةِ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْوَاجِبِ شَرْعًا ا هـ.

شَيْخُنَا.

(وَلَا يَبْعُضُ جُبْرَانُ) فَلَا تُجْزِئُ شَاةٌ وَعَشْرَةُ دَرَاهِمَ لِجُبْرَانٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ يَفْتَضِي التَّخْيِيرَ بَيْنَ شَائَتَيْنِ

وَعَشْرَيْنِ دِرْهَمًا فَلَا يَجُوزُ خَصْلَةُ ثَالِثَةٌ كَمَا فِي الْكَفَّارَةِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُطْعِمَ خَمْسَةً وَيَكْسُو خَمْسَةً (إِلَّا

لِمَالِكٍ رَضِيَ) بِذَلِكَ فَيُجْزِئُ؛ لِأَنَّ الْجُبْرَانَ حَقُّهُ فَلَهُ إِسْقَاطُهُ وَهَذَا مِنْ زِيَادَتِي أَمَّا الْجُبْرَانَانِ فَيَجُوزُ

تَبْعِيضُهُمَا فَيُجْزِئُ شَاتَانِ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا؛ لِأَنَّ الْجُبْرَانَيْنِ كَالْكَفَّارَتَيْنِ.

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ إِلَّا لِمَالِكٍ رَضِيَ) أَيُّ فِيمَا إِذَا كَانَ هُوَ الْآخِذُ لِلْجُبُرَانِ ا هـ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ وَهَذَا مِنْ زِيَادَتِي) أَيُّ
الِاسْتِثْنَاءِ الْمَذْكُورِ مِنْ زِيَادَتِهِ عَلَى الْأَصْلِ (قَوْلُهُ فَيَجُوزُ تَبْعِيضُهُمَا) وَيُظْهِرُ التَّبْعِيضُ وَعَدَمُهُ بِاخْتِلَافِ
الْعَرَضِ وَالْقَصْدِ، فَإِنْ قَصَدَ أَنَّ إِحْدَى الشَّائِنَيْنِ مِنْ جُبُرَانٍ وَالْأُخْرَى مِنْ جُبُرَانٍ آخَرَ فَهُوَ تَبْعِيضٌ وَإِلَّا فَلَا
وَكَذَا يُقَالُ فِي الْعِشْرِينَ دِرْهَمًا ا هـ.

شَيْخُنَا وَانْظُرْ مَاذَا يَنْبَنِي عَلَيْهِ تَأَمَّلْ.

(وَيُجْزَى) فِي إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ (نَوْعٌ عَنْ) نَوْعٍ (آخَرَ) كَضَائِنٍ عَنْ مَعَزٍ وَعَكْسِهِ مِنَ الْغَنَمِ وَأَرْحَبِيَّةٍ عَنْ مُهْرِيَّةٍ
وَعَكْسِهِ مِنَ الْإِبِلِ وَعِرَابٍ عَنْ جَوَامِيسَ وَعَكْسِهِ مِنَ الْبَقَرِ (بِرِعَايَةِ الْقِيَمَةِ) كَأَنَّ تَسَاوِيَّ ثَنِيَّةِ الْمَعَزِ فِي
الْقِيَمَةِ جَذَعَةَ الضَّأْنِ لِاتِّحَادِ الْجِنْسِ سَوَاءً اتَّحَدَ نَوْعٌ مَاشِيَّتِهِ أَمْ اخْتَلَفَ (فَفِي ثَلَاثِينَ عَنَرًا)، وَهِيَ أُنْثَى
الْمَعَزِ (وَعَشْرُ نَعَجَاتٍ) مِنَ الضَّأْنِ (عَنَرٌ أَوْ نَعْجَةٌ بِقِيَمَةِ ثَلَاثَةِ أَرْبَاعِ عَنَرٍ وَرُبْعِ نَعْجَةٍ) فَلَوْ كَانَتْ قِيَمَةُ
عَنَرٍ مُجْزِيَّةً دِينَارًا وَنَعْجَةٌ مُجْزِيَّةً دِينَارَيْنِ لَزِمَ عَنَرٌ أَوْ نَعْجَةٌ قِيَمَتُهُمَا دِينَارٌ وَرُبْعٌ (وَفِي عَكْسِهِ) أَيُّ الْمِثَالِ
الْمَذْكُورِ (عَكْسُهُ) أَيُّ الْوَاجِبِ فَالْوَاجِبُ فِيهِ نَعْجَةٌ أَوْ عَنَرٌ بِقِيَمَةِ ثَلَاثَةِ أَرْبَاعِ نَعْجَةٍ وَرُبْعِ عَنَرٍ وَالتَّصْرِيحُ
بِهَذَا مِنْ زِيَادَتِي.

الشرح

(قَوْلُهُ وَيُجْزَى نَوْعٌ عَنْ آخَرَ) أَيُّ لَا عَنْ جِنْسٍ وَهَذَا فِي الْمَاشِيَةِ كَمَا هُوَ سِيَاقُ الْكَلَامِ أَمَّا غَيْرُهَا مِنْ نَابِتٍ
أَوْ نَقْدٍ فَسَيَأْتِي فِي أَبْوَابِهِ.

ا هـ.

شَيْخُنَا، وَهُوَ أَنَّهُ يَخْرُجُ الْأَعْلَى عَنْ الْأَدْنَى مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ قِيَمَةِ دُونَ الْعَكْسِ كَمَا سَيَأْتِي عِنْدَ قَوْلِ الْمَتْنِ
وَيُكْمَلُ نَوْعٌ بِآخَرَ وَيَخْرُجُ مِنْ كُلِّ بَقْسَطِهِ (قَوْلُهُ كَضَائِنٍ) جَمْعُ ضَائِنٍ لِلذَّكَرِ وَضَائِنَةٌ لِلْأُنْثَى وَقَوْلُهُ عَنْ
مَعَزٍ جَمْعُ مَاعِزٍ لِلذَّكَرِ وَمَاعِزَةٌ لِلْأُنْثَى ا هـ.

شَيْخُنَا قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ: وَالْمَعَزُ يَفْتَحُ الْعَيْنَ وَإِسْكَانُهَا اسْمُ جِنْسٍ وَاحِدُهُ مَاعِزٌ وَالْأُنْثَى مَاعِزَةٌ وَالْمَعْرَى
وَالْمَعِيرُ يَفْتَحُ الْمِيمَ وَإِلَّا مُعَوَّرٌ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ بِمَعْنَى الْمَعَزِ ا هـ.

شرح البهجة الكبير ا هـ.

ع ش على م ر والنَّعْجَةُ الْأُنْثَى مِنَ الضَّأْنِ وَالْجَمْعُ نَعَاجٌ وَنَعَجَاتٌ ا هـ.

مَصْنَبَاحُ (قَوْلُهُ وَأَرْحَبِيَّةٌ) نِسْبَةٌ إِلَى أَرْحَبَ بِمُهْمَلَتَيْنِ فَمُوحَدَةٍ قَبِيلَةٌ مِنْ هَمْدَانَ وَقَوْلُهُ عَنْ مُهْرَتِهِ يَفْتَحُ الْمِيمَ
وَسُكُونِ الْهَاءِ نِسْبَةٌ إِلَى مُهْرَةَ بْنِ حَيْدَانَ أَبِي قَبِيلَةٍ وَمِنْ أَنْوَاعِ الْإِبِلِ أَيْضًا الْمُجَبِّدِيَّةُ نِسْبَةٌ إِلَى مُجَبِّدٍ فَحُلٍ
مِنْ الْإِبِلِ يُقَالُ لَهُ مُجَبِّدٌ بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ الْحِيمِ وَيُقَالُ لَهَا أَيْضًا مَجَبِّدِيَّةٌ يَفْتَحُ فَكْسِرُ مَنْسُوبَةٍ إِلَى الْمَجَبِّدِ
أَيُّ الْكَرِيمِ مِنَ الْمَجْدِ، وَهُوَ الْكَرَمُ وَارْفَعُ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْأَرْحَبِيَّةُ ثُمَّ الْمُهْرِيَّةُ ثُمَّ الْمُجَبِّدِيَّةُ ا هـ.

مِنْ شَرَحِ م ر و ع ش عَلَيْهِ نُبْجَا، وَهِيَ إِبِلُ الْعَرَبِ وَيَقَابِلُهَا الْبَحَاثَى وَهِيَ إِبِلُ التُّرْكِ وَلَهَا سَنَامَانِ ا هـ.

بِرِمَاوِيِّ (قَوْلُهُ لِاتِّحَادِ الْجِنْسِ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ وَيُجْزَى نَوْعٌ عَنْ آخَرَ ا هـ.

(قَوْلُهُ فَفِي ثَلَاثِينَ عَنَرًا إلخ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ أَمْ اخْتَلَفَ وَلَمْ يُفْرَعْ عَلَى مَا قَبْلَهُ، وَهُوَ الْإِتِّحَادُ وَفَرَعَ عَلَيْهِ م
ر فَقَالَ: فَيَجُوزُ اخْتُذَ جَذَعَةَ ضَائِنٍ عَنْ أَرْبَعِينَ مِنَ الْمَعَزِ أَوْ ثَنِيَّةٍ مَعَزٍ عَنْ أَرْبَعِينَ مِنَ الضَّأْنِ بِاعْتِبَارِ

الْقِيَمَةُ لِاتِّحَادِ الْجِنْسِ كَالْمُهْرِيَّةِ مَعَ الْأَرْحَبِيَّةِ.

ا هـ.

ثُمَّ قَالَ، وَلَوْ كَانَ لَهُ مِنَ الْإِبِلِ خَمْسٌ وَعِشْرُونَ خَمْسَ عَشْرَةَ أَرْحَبِيَّةً وَعَشْرَ مُهْرِيَّةً أَخَذَ مِنْهُ عَلَى الْأَظْهَرِ بِنْتُ مَخَاضٍ أَرْحَبِيَّةً أَوْ مُهْرِيَّةً بِقِيَمَةِ ثَلَاثَةِ أَخْمَاسِ أَرْحَبِيَّةٍ وَخَمْسِ مُهْرِيَّةٍ ا هـ (قَوْلُهُ: وَهِيَ أَنْتَى الْمَعْرِ) تَقَدَّمَ عَنْ شَرْحِ الْبَهْجَةِ أَنَّ أَنْتَى الْمَعْرِ مَاعِزَةٌ وَعَلَيْهِ فَالْعَنْزُ وَالْمَاعِزَةُ مُتَرَادِفَانِ ا هـ.

ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ عَنْزٌ أَوْ نَعْجَةٌ) وَالْخَيْرَةُ لِلْمَالِكِ لَا لِلْسَّاعِي ا هـ.

بِرُمَاوِيٍّ وَالنَّعْجَةُ خَيْرٌ مِنَ الْعَنْزِ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ هُنَا إِخْرَاجُ الْكَامِلِ فَهَذَا مُسْتَشْنَى مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي، فَإِنْ اخْتَلَفَ مَالُهُ نَقَصًا إِلَخَ فَحَلُّهُ وَجُوبُ الْكَامِلِ عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ إِذَا كَانَ الْإِخْتِلَافُ بِغَيْرِ الرَّدَاءَةِ أَمَّا بِهَا كَمَا هُنَا فَلَا يَجِبُ الْكَامِلُ ا هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ بِقِيَمَةِ ثَلَاثَةِ أَرْبَاعِ نَعْجَةٍ وَرُبْعِ عَنْزٍ)، وَهُوَ فِي الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ دِينَارٌ وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ دِينَارٍ. (وَلَا يُؤْخَذُ نَاقِصٌ) مِنْ ذَكَرٍ وَمَعِيْبٍ وَصَغِيرٍ (فِي غَيْرِ مَا مَرَّ) مِنْ جَوَازٍ أَخَذَ ابْنُ اللَّبُونِ أَوْ الْحَقُّ أَوْ الذَّكَرُ مِنَ الشَّيَاحِ فِي الْإِبِلِ أَوْ النَّبِيعِ فِي الْبَقَرِ أَوْ النَّوْعِ الْأَرْدَا عَنْ الْأَجُودِ بِشَرْطِهِ (إِلَّا مِنْ مِثْلِهِ) بَأَنَّ تَمَحَّضَتْ مَا شَبِهَتْهُ ذُكُورًا أَوْ كَانَتْ نَاقِصَةً بِغَيْرِ أَوْ صَغِيرًا فَيُؤْخَذُ فِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ مِنَ الْإِبِلِ ابْنُ اللَّبُونِ أَكْثَرُ قِيَمَةٍ مِنْ ابْنِ اللَّبُونِ يُؤْخَذُ فِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنْهَا لِيَلَّا يَسُوَّى بَيْنَ النَّصَابِينَ وَيُعْرَفُ ذَلِكَ بِالنَّقْوِيمِ وَالنَّسَبَةِ فَإِذَا كَانَتْ قِيَمَةُ الْمَأْخُودِ فِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ خَمْسِينَ دِرْهَمًا تَكُونُ قِيَمَةُ الْمَأْخُودِ فِي سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ اثْنِينَ وَسَبْعِينَ دِرْهَمًا بِنِسْبَةِ زِيَادَةِ الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأُولَى وَهِيَ خُمُسَانٍ وَخُمُسُ خُمُسٍ وَيُؤْخَذُ فِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ مَعِيْبَةً مِنَ الْإِبِلِ مَعِيْبَةً مُتَوَسِّطَةً وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ فَصِيلًا فَصِيلٌ فَوْقَ الْمَأْخُودِ فِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَفِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ فَصِيلٌ فَوْقَ الْمَأْخُودِ فِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسُ الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ وَصَغِيرٍ) الْمُرَادُ بِهِ الَّذِي لَمْ يَبْلُغْ سِنَّ الْفَرَسِ ا هـ زِي وَعِبَارَتُهُ تَقْتَضِي حَصْرَ أَسْبَابِ النَّقْصِ فِي الذُّكُورَةِ وَالْعَيْبِ وَالصَّغَرِ مَعَ أَنَّ مُقْتَضَى قَوْلِهِ أَوْ النَّوْعِ الْأَرْدَا عَنْ الْأَجُودِ بِشَرْطِهِ أَنَّ رَدَاءَةَ النَّوْعِ مِنْ جُمْلَةِ أَسْبَابِ النَّقْصِ فَتَكُونُ أَرْبَعَةٌ وَسَكَتَ عَنِ الْمَرَضِ مَعَ أَنَّهُ مِنْهَا فَتَكُونُ خَمْسَةٌ وَيُمْكِنُ إِدْخَالُهُ فِي الْعَيْبِ كَمَا فِي شَرْحِ م ر وَعِبَارَتُهُ فِي الدُّخُولِ عَلَى الْمَتْنِ ثُمَّ شَرَعَ فِي أَسْبَابِ النَّقْصِ فِي الزَّكَاةِ، وَهِيَ خَمْسَةُ الْمَرَضِ وَالْعَيْبِ وَالذُّكُورَةِ وَالصَّغَرِ وَرَدَاءَةُ النَّوْعِ انْتَهَتْ.

(قَوْلُهُ أَوْ النَّوْعِ الْأَرْدَا إِلَخَ) هَذَا مَرَّ قَرِيبًا فِي قَوْلِهِ وَيُجْزَى نَوْعٌ عَنْ آخَرٍ إِلَخَ حَيْثُ اقْتَضَى جَوَازُ إِخْرَاجِ الْمَعْرِ عَنِ الضَّأَنِ فَقَوْلُهُ بِشَرْطِهِ، وَهُوَ رِعَايَةُ الْقِيَمَةِ ا هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ أَيْضًا أَوْ النَّوْعِ الْأَرْدَا) كَالْمَعْرِ وَقَوْلُهُ عَنِ الْأَجُودِ كَالضَّأَنِ وَقَوْلُهُ بِشَرْطِهِ، وَهُوَ رِعَايَةُ الْقِيَمَةِ وَقَوْلُهُ إِلَّا مِنْ مِثْلِهِ هَذَا يُفِيدُ جَوَازَ أَخَذِ ابْنِ مَخَاضٍ عَنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ ذُكُورًا وَكَلَامُهُمْ يُفِيدُ أَنَّ الْوَاجِبَ الْآنَ بِنْتُ مَخَاضٍ وَلَا يُجْزَى إِخْرَاجُ ابْنِ الْمَخَاضِ إِلَّا بَدَلًا عَنِ الشَّاةِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ ابْنُ الْمَخَاضِ لَيْسَ مِنْ أَسْنَانِ الزَّكَاةِ فَلَمْ يُجْزَى بِحَالٍ وَقَدْ يُعَارِضُهُ قَوْلُهُ وَصَغِيرٌ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الصَّغِيرُ عَهْدَ إِخْرَاجِهِ وَذَلِكَ عَنْ صِغَارٍ ا هـ.

ح ل وَسَيَأْتِي نَقْلُ الشُّوْبَرِيِّ عَنْ حَجَّ أَنَّ الْوَاجِبَ ابْنُ مَخَاضٍ وَأَنَّهُ يُجْزَى (قَوْلُهُ إِلَّا مِنْ مِثْلِهِ) فَيُؤْخَذُ

الصَّغِيرُ مِنَ الصَّغَارِ أَيُّ إِذَا مَاتَتْ الْأُمّهَاتُ وَبَنَى حَوْلَهَا عَلَى حَوْلِهَا أَوْ مَلَكَ أَرْبَعِينَ مِنْ صِغَارٍ " الْمَعْرِ وَمَضَى عَلَيْهَا حَوْلٌ فَانْدَفَعَ اسْتِشْكَالُ ذَلِكَ بِأَنَّ شَرْطَ الرِّكَاءِ الْحَوْلُ وَبَعْدَهُ تَبْلُغُ حَدَّ الْإِجْرَاءِ ١ هـ.

حَجَّ وَمِثْلُهُ شَرْحُ الرُّوضِ إِلَّا قَوْلُهُ فَانْدَفَعَ إِلْحَ

وَعَلِمَ مِنْهُ أَنَّ مُرَادَ صَغِيرٍ خَاصٌّ وَإِلَّا فَلَوْ وَصَلَتْ إِحْدَى وَسِتِّينَ بِنْتٍ مَخَاضٍ فَأُخْرِجَ وَاحِدَةً مِنْهَا فَالصَّحِيحُ الَّذِي قَالَهُ الْجُمْهُورُ أَنَّهُ يَجِبُ مَعَهَا ثَلَاثُ جُبُرَانَاتٍ أَوْ سِتِّينَ بِنْتٍ لَبُونٍ فَأُخْرِجَ وَاحِدَةً مِنْهَا فَيَلْزِمُهُ جُبُرَانَاتَانِ ١ هـ.

فَالْمُرَادُ بِالصَّغِيرِ الَّذِي يُؤْخَذُ مِنَ الصَّغَارِ مَعَ عَدَمِ الْجُبُرَانِ أَنْ تَكُونَ الصَّغَارُ دُونَ كُلِّ فَرَضٍ بِأَنَّ لَمْ تَبْلُغَ فَرَضًا مِنَ الْفُرُوضِ كَبِنْتِ الْمَخَاضِ وَإِلَّا أُخْرِجَ مِنْهُ مَعَ الْجُبُرَانِ وَقَدْ التَّبَسَّ عَلَى بَعْضِهِمْ هَذَا الْمَوْضِعُ وَأَخَذَ بِعُمُومٍ وَفِي الصَّغَارِ صَغِيرٍ فَلْيَتَأَمَّلْ ١ هـ.

شَوْبَرِيٌّ.

(قَوْلُهُ أَوْ صَغَرُ) وَلَا يُجْزَى الصَّغِيرُ عَنْ مِثْلِهِ إِلَّا إِذَا كَانَ مِنَ الْجِنْسِ أَمَا لَوْ كَانَ مِنْ غَيْرِهِ فَلَا يُجْزَى كَمَا لَوْ كَانَ عِنْدَهُ مِنَ الْإِبِلِ خَمْسَةٌ صِغَارٌ فَلَا يُجْزَى عَنْهَا شَاةٌ صَغِيرَةٌ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ شَاةٍ كَبِيرَةٍ تُجْزَى عَنْ الْكِبَارِ ١ هـ.

شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ بِنِسْبَةِ زِيَادَةِ الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ) أَيُّ الَّتِي هِيَ السِتُّ وَثَلَاثُونَ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأُولَى مُتَعَلِّقٌ بِالزِّيَادَةِ وَهِيَ الْخُمْسُ وَعِشْرُونَ وَمُتَعَلِّقُ النَّسْبَةِ مَحْذُوفٌ أَيُّ إِلَى الْجُمْلَةِ الْأُولَى أَيُّ وَيُؤْخَذُ بِتِلْكَ النَّسْبَةِ مِنْ قِيَمَةِ الْمَأْخُودِ عَنْ الْأُولَى وَيُزَادُ هَذَا الْمَأْخُودُ فِي قِيَمَةِ الْمَأْخُودِ عَنِ الثَّانِي ١ هـ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: وَهِيَ خُمْسَانٍ وَخُمْسُ خَمْسٍ) حَاصِلُهُ أَنَّ الْجُمْلَةَ الثَّانِيَةَ تَزِيدُ عَلَى الْأُولَى أَحَدَ عَشَرَ فَإِذَا نُسِبَتْ الْأَحَدَ عَشَرَ لِلْجُمْلَةِ الْأُولَى كَانَتْ خَمْسِينَ وَخُمْسُ خُمْسٍ وَالْإِثْنَانِ وَسَبْعُونَ تَزِيدُ عَلَى الْخَمْسِينَ بِاثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ نِسْبَتُهَا لِلْخَمْسِينَ خُمْسَانٍ وَخُمْسُ خُمْسٍ ١ هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ وَيُؤْخَذُ فِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ) أَيُّ عِنْدَ فَقَدْ بِنْتِ الْمَخَاضِ بِأَنَّ كَانَتْ الْخُمْسُ وَالْعِشْرُونَ إِنَاءًا أَوْ فِيهَا أَنْتَى أَمَا إِذَا كَانَتْ ذُكُورًا، وَلَوْ غَيْرَ بَنِي مَخَاضٍ فَفِيهَا ابْنُ مَخَاضٍ.

وَعِبَارَةُ حَجَّ فِي شَرْحِ الْعَبَابِ (تَنْبِيْهِ) صَرَّحَ كَثِيرُونَ بِأَنَّ وَاجِبَ الْخُمْسِ وَالْعِشْرِينَ الذُّكُورِ ابْنُ مَخَاضٍ، فَإِنْ دَفَعَ عَنْهُ ابْنُ لَبُونٍ قَبْلَ وَكَانَ مُتَبَرِّعًا بِالزِّيَادَةِ وَظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ أَنَّ ابْنَ الْمَخَاضِ لَيْسَ مِنْ أَسْنَانِ الرِّكَاءِ إِذْ لَا تُجْزَى بِحَالٍ بِخِلَافِ ابْنِ اللَّبُونِ، فَإِنَّهُ يُجْزَى كَمَا مَرَّ ١ هـ.

بَحْرُوفِهِ ١ هـ.

شَوْبَرِيٌّ (قَوْلُهُ مُتَوَسِّطَةً) أَيُّ فِي الْعَيْبِ بِاعْتِبَارِ عَيْبِ الْبَقِيَّةِ ١ هـ.

بِرِمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ فَصِيلًا إِلْحَ) صُورَةٌ هَذِهِ أَنَّ تَمُوتَ الْأُمّهَاتُ فِي الْحَوْلِ؛ لِأَنَّ النَّتَاجَ يَتَّبِعُ أُمَّهُ فِي الْحَوْلِ كَمَا سَيَأْتِي وَلَا يُقَالُ يُشْتَرَطُ السُّوْمُ، وَهُوَ لَا يُنْصَوِّرُ فِي الْفَصِيلِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ صُورَتُهُ أَنَّ تَمُوتَ الْأُمّهَاتُ قَبْلَ تَمَامِ الْحَوْلِ بِرَمَنْ تَعِيشُ بِدُونِهِ بَلَا ضَرَرَ بَيْنَ أَوْ تَمُوتُ بَعْدَ قَطْمِ الْفِصْلَانِ ١ هـ. شَيْخُنَا (قَوْلُهُ فَوْقَ الْمَأْخُودِ فِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ) أَيُّ بِتِسْعِينَ وَنِصْفٍ تُسَعِ هَذَا هُوَ النَّقَاوْتُ بَيْنَ السِّتَّةِ وَالثَّلَاثِينَ وَالسِّتَّةِ وَالْأَرْبَعِينَ.

١ هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ) بَرَفَعِ الْقِيَاسِ عَلَى كَوْنِهِ مُبْتَدَأً وَمَا قَبْلَهُ خَبَرُهُ وَبَجَرَهُ بَدَلٌ مِنْ ذَا أَوْ عَطْفٌ بَيَانٌ عَلَيْهِ أَيْ دَامَ وَاسْتَمَرَّ ا هـ.

شَوْبَرِيٌّ.

(فَإِنْ اخْتَلَفَ مَالُهُ نَفْصًا وَكَمَالًا) وَاتَّحَدَ نَوْعًا (فَكَامِلٌ) يُخْرِجُهُ (بِرِعَايَةِ الْقِيَمَةِ، وَإِنْ لَمْ يُوفِ تَمَّ بِنَاقِصٍ) وَقَوْلِي، فَإِنْ اخْتَلَفَ إِلَى آخِرِهِ مِنْ زِيَادَتِي وَالْمُرَادُ بِالنَّفْصِ مَا يُثْبِتُ رَدَّ الْمَبِيعِ وَخَرَجَ بِهِ مَا لَوْ اخْتَلَفَ مَالُهُ صِفَةً فَقَطُّ فَالْوَاجِبُ الْأَغْبَطُ (وَلَا) يُؤْخَذُ (خِيَارًا) كَحَامِلٍ وَأَكُولَةٍ، وَهِيَ الْمُسَمَّنَةُ لِلْأَكْلِ وَرُبِّي، وَهِيَ الْحَدِيثَةُ الْعَهْدُ بِالنَّجَاحِ بِأَنْ يَمُضِيَ لَهَا مِنْ وَلَدَتِهَا نِصْفُ شَهْرٍ كَمَا قَالَهُ الْأَزْهَرِيُّ أَوْ شَهْرَانِ كَمَا قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ (إِلَّا بِرِضَا مَالِكِهَا) بِأَخْذِهَا نَعَمْ إِنْ كَانَتْ كُلُّهَا خِيَارًا أَخَذَ الْخِيَارُ مِنْهَا إِلَّا الْحَوَامِلَ فَلَا تُؤْخَذُ مِنْهَا حَامِلٌ كَمَا نَقَلَهُ الْإِمَامُ وَاسْتَحْسَنَهُ.

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: فَإِنْ اخْتَلَفَ مَالُهُ إلخ) هَذَا تَقْيِيدٌ لِقَوْلِهِ إِلَّا مِنْ مِثْلِهِ أَيْ فَمَحَلُّ إِخْرَاجِ النَّاقِصِ إِذَا اتَّفَقَ مَالُهُ نَفْصًا، فَإِنْ اخْتَلَفَ وَجَبَ الْكَامِلُ وَقَوْلُهُ، وَإِنْ لَمْ يُوفِ أَيْ الْكَامِلُ صَوْرَتُهُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ مَائَتًا شَاةٍ مَرْضَى وَفِيهَا وَاحِدَةٌ سَلِيمَةٌ فَالْوَحِدَةُ السَّلِيمَةُ لَا تُؤْفَى بِالْوَاجِبِ فَيُخْرِجُ مَعَهَا نَاقِصَةً لَكِنْ بِرِعَايَةِ الْقِيَمَةِ.

وَعِبَارَةٌ شَرْحِ م ر وَإِذَا كَانَ الصَّحِيحُ مِنْ مَاشِيَتِهِ دُونَ قَدْرِ الْوَاجِبِ كَأَنْ وَجَبَ سَاتَانِ فِي غَنَمٍ لَيْسَ فِيهَا إِلَّا صَحِيحَةٌ أَجْزَاءً صَحِيحَةً بِالْقِسْطِ وَمَرِيضَةٌ انْتَهَتْ (قَوْلُهُ وَاتَّحَدَ نَوْعًا) بِأَنْ انْقَسَمَتِ الْمَاشِيَةُ إِلَى صِحَاحٍ وَمَرَاضٍ أَوْ إِلَى سَلِيمَةٍ وَمَعِيبَةٍ أَوْ إِلَى ذُكُورٍ وَإِنَاثٍ فَتُؤْخَذُ صَحِيحَةٌ أَوْ سَلِيمَةٌ بِالْقِسْطِ وَشَمِلَ كَلَامُهُ أَيْضًا مَا لَوْ انْقَسَمَتْ إِلَى صِغَارٍ وَكِبَارٍ فَتُؤْخَذُ فِي كَبِيرَةٍ بِالْقِسْطِ فِي الْجَدِيدِ ا هـ.

ز ي، فَإِنْ لَمْ يَتَّحِدْ نَوْعًا، فَإِنْ كَانَ الْإِخْتِلَافُ بِغَيْرِ رَدَاءَةِ النَّوعِ كَالِإِخْتِلَافِ بِالذُّكُورَةِ وَالْأُنْثَى وَالصَّغَرِ وَالْكِبَرِ أَخْرَجَ الْكَامِلَ أَيْضًا، وَإِنْ كَانَتْ بِرَدَاءَةِ النَّوعِ كَالْمَعَزِ وَالضَّأْنِ وَالْعَرَابِ وَالْجَوَامِيسِ جَارَ إِخْرَاجِ الْكَامِلِ وَالنَّاقِصِ كَاخْرَاجِ الْمَعَزِ عَنِ الضَّأْنِ بِرِعَايَةِ الْقِيَمَةِ كَمَا تَقَدَّمَ وَحِينَئِذٍ يَكُونُ فِي الْمَفْهُومِ تَفْصِيلٌ، وَهَذَا أَوْلَى مِنْ قَوْلٍ مَنْ قَالَ إِنَّ قَوْلَهُ وَاتَّحَدَ نَوْعًا لَيْسَ بِقَيِّدٍ ا هـ.

شَيْخُنَا.

(قَوْلُهُ فَكَامِلٌ) أَيْ أُنْتَى كَبِيرَةٌ سَلِيمَةٌ ا هـ.

ح ل وَقَوْلُهُ بِرِعَايَةِ الْقِيَمَةِ أَيْ قِيَمَةٍ كُلِّ مِنَ النَّاقِصِ وَالْكَامِلِ بِحَيْثُ تَكُونُ نِسْبَةُ قِيَمَةِ الْمَأْخُودِ إِلَى قِيَمَةِ النَّصَابِ كَنِسْبَةِ الْمَأْخُودِ إِلَى النَّصَابِ رِعَايَةً لِلْجَانِبَيْنِ كَسِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ بَعِيرًا لَيْسَ فِيهَا كَامِلٌ إِلَّا بِنْتُ لَبُونٍ فَيُخْرِجُ بِنْتَ لَبُونٍ كَامِلَةً قِيَمَتُهَا رُبْعُ شَعِ قِيَمَةِ الْجَمِيعِ وَكَأَرْبَعِينَ شَاةً نِصْفُهَا صِحَاحٌ وَنِصْفُهَا مَرَضٌ وَقِيَمَةُ كُلِّ صَحِيحَةٍ دِينَارَانِ وَكُلُّ مَرِيضَةٍ دِينَارٌ فَيُخْرِجُ صَحِيحَةً قِيَمَتُهَا نِصْفُ صَحِيحَةٍ وَنِصْفُ مَرِيضَةٍ، وَهُوَ دِينَارٌ وَنِصْفُ ا هـ.

شَرْحُ الْبَهْجَةِ ا هـ.

شَرْحُ الْبَهْجَةِ الْكَبِيرِ (قَوْلُهُ تَمَّ بِنَاقِصٍ) أَيْ مَعَ رِعَايَةِ الْقِيَمَةِ فَلَوْ مَلَكَ سِتًّا وَسَبْعِينَ لَيْسَ فِيهَا كَامِلٌ إِلَّا بِنْتُ لَبُونٍ أَخْرَجَ بِنْتَ لَبُونٍ كَامِلَةً مَعَ نَاقِصَةٍ ا هـ.

شَرَحَ الْبَهْجَةُ الْكَبِيرُ وَفِي ق ل عَلَى الْجَلَالِ قَوْلُهُ تُتَمَّمُ بِنَاقِصٍ لَعَلَّهُ فِيمَا لَوْ تَعَدَّدَ مَا يُخْرِجُهُ أَوْ نَقَصَتْ قِيمَتُهُ مَا أَخْرَجَهُ مِنَ الصَّحَاحِ عَنِ الْوَاجِبِ فَيُكَمَّلُ بِجُزْءٍ مِنْ مَرِيضَةٍ، وَلَوْ غَيْرَ مُتَوَسِّطَةٍ؛ لِأَنَّ الْمُتَوَسِّطَ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ إِذَا انْفَرَدَتْ فَتَأْمَلْ وَمَعْنَى رِعَايَةِ الْقِيَمَةِ عَلَى الْجَدِيدِ أَنْ تَعْرِفَ قِيَمَةَ الْكَبِيرَةِ عَنْهَا لَوْ كَانَتْ كُلُّهَا كِبَارًا وَقِيَمَةُ الصَّغِيرَةِ عَنْهَا لَوْ كَانَتْ كُلُّهَا صِغَارًا وَتُؤْخَذُ كَبِيرَةٌ تُسَاوِي مَا يَخْصُ كُلًّا مِنْهُمَا كَمَا مَرَّ فِي الضَّانِ وَالْمَعَزِ وَعَلَى الْقَدِيمِ بِاعْتِبَارِ نِسْبَةِ قِيَمَةِ الْمَأْخُودِ عَنْ جُمْلَةِ الْكِبَارِ مَعَ قِيَمَةِ الْمَأْخُودِ عَنِ الصَّغَارِ فَافْهَمْ تَأْمَلْ.

(قَوْلُهُ وَالْمُرَادُ بِالنَّقْصِ) أَيُّ الْكَائِنِ بِالْعَيْبِ، فَإِنَّ الذُّكُورَةَ وَالصَّغَرَ لَيْسَا عَيْبًا فِي الْمَبِيعِ فَالْتَّقْصُ فِي كَلَامِهِ الَّذِي فَسَّرَهُ هُوَ الْعَيْبُ الَّذِي قَالَهُ فِيمَا مَرَّ فَلَيْسَ هَذَا تَفْسِيرًا لِمُطْلَقِ النَّقْصِ بَلْ لِلنَّقْصِ الَّذِي هُوَ الْعَيْبُ ا هـ.

شَيْخُنَا.

وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر وَلَا تُؤْخَذُ مَرِيضَةٌ وَلَا مَعِيْبَةٌ بِمَا يُرَدُّ بِهِ فِي الْمَبِيعِ انْتَهَتْ. فَجَعَلَ الرَّدَّ فِي الْمَبِيعِ ضَبْطًا لِلْعَيْبِ (قَوْلُهُ فَالْوَجِبُ الْأَعْبُطُ) لَا يُقَالُ يَنَافِي وَجُوبَ الْأَعْبُطِ هُنَا مَا يَأْتِي مِنْ أَنَّهُ لَا يُؤْخَذُ الْخِيَارُ؛ لِأَنَّا نَقُولُ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِحَمْلِ هَذَا عَلَى مَا إِذَا كَانَتْ جَمِيعُهَا خِيَارًا لَكِنْ تَعَدَّدَ وَجْهُ الْخَيْرِيَّةِ أَوْ كُلُّهَا غَيْرُ خِيَارٍ بَأَنْ لَمْ يَوْجَدْ فِيهَا وَصْفُ الْخِيَارِ الْآتِي وَذَلِكَ عَلَى مَا إِذَا انْفَرَدَ بَعْضُهَا بِوَصْفِ الْخِيَارِ دُونَ بَاقِيهَا فَهُوَ الَّذِي لَا يُؤْخَذُ ا هـ.

شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ وَلَا يُؤْخَذُ خِيَارًا) وَيُظْهَرُ ضَبْطُهُ بِأَنْ تَزِيدَ قِيَمَتُهُ بَعْضُهَا بِوَصْفِ آخَرَ غَيْرَ مَا ذُكِرَ عَلَى قِيَمَةِ كُلِّ مِنَ الْبَاقِيَّاتِ، وَأَنَّهُ لَا عِبْرَةَ هُنَا بِزِيَادَةِ لِأَجْلِ نَحْوِ نَطَاحٍ، وَأَنَّهُ إِذَا وَجِدَ وَصْفٌ مِنْ أَوْصَافِ الْخِيَارِ الَّتِي ذَكَرُوهَا لَا تُعْتَبَرُ مَعَهُ زِيَادَةُ قِيَمَةٍ وَلَا عَدَمُهَا ا هـ.

شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ كَحَامِلٍ) أَيُّ، وَلَوْ بِغَيْرِ مَأْكُولٍ ا هـ سَمَ وَظَاهِرُهُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَأْكُولِ نَجِسًا كَمَا لَوْ نَزَا خَنْزِيرٌ عَلَى بَقَرَةٍ فَحَمَلَتْ مِنْهُ وَيُوجَّهُ بِأَنْ فِي أَخْذِهَا الْإِخْتِصَاصَ بِمَا فِي جَوْفِهَا ا هـ ع ش عَلَى م ر وَالْحَقُّ بِالْحَامِلِ فِي الْكِفَايَةِ عَنِ الْأَصْحَابِ الَّتِي طَرَقَهَا الْفَحْلُ لِعَلْبَةِ حَمَلِ الْبَهَائِمِ مِنْ مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ بِخِلَافِ الْأَدْمِيَّاتِ وَإِنَّمَا لَمْ تُجَزَّيْ فِي الْأَضْحِيَّةِ؛ لِأَنَّ مَقْصُودَهَا اللَّحْمَ وَلَحْمُهَا رَدِيءٌ وَهَذَا مُطْلَقُ الْإِنْتِفَاعِ، وَهُوَ بِالْحَامِلِ أَكْثَرَ لَزِيَادَةِ ثَمَنِهَا غَالِبًا وَالْحَمْلُ إِنَّمَا يَكُونُ عَيْبًا فِي الْأَدْمِيَّاتِ ا هـ.

شَرْحُ م ر وَبَقِيَ مَا لَوْ دَفَعَ حَامِلًا فَتَبَيَّنَ حَمْلُهَا هَلْ يَنْبُتُ لَهُ الْخِيَارُ أَمْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ فَيَسْتَرِدُّهَا ا هـ.

ع ش عَلَيْهِ (قَوْلُهُ وَأَكُولَةٍ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَضَمِّ الْكَافِ مَعَ التَّخْفِيفِ ا هـ. شَرْحُ م ر.

(قَوْلُهُ وَرَبِّي) بِضَمِّ الرَّاءِ وَتَشْدِيدِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَالْقَصْرِ وَهِيَ الْحَدِيثَةُ الْعَهْدُ بِالنَّجَاحِ شَاءَ كَانَتْ أَوْ نَاقَةً أَوْ بَقَرَةً وَيُطْلَقُ عَلَيْهَا هَذَا الْإِسْمُ إِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا مِنْ وَلَادَتِهَا قَالَهُ الْأَزْهَرِيُّ وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ إِلَى شَهْرَيْنِ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا تُرَبَّى وَلَدَهَا ا هـ.

شَرْحُ م ر، وَهِيَ أَظْهَرُ مِنْ عِبَارَةِ الشَّرْحِ؛ لِأَنَّ الْمُتَبَادِرَ مِنْهَا أَنَّهَا تُسَمَّى رَبِّي بَعْدَ الْخَمْسَةِ عَشَرَ أَوْ بَعْدَ الشَّهْرَيْنِ (قَوْلُهُ كَمَا قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ) قَالَ حَجَّ بَعْدَ مِثْلِ مَا ذُكِرَ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِكُونِهَا تُسَمَّى حَدِيثَةً

عُرْفًا؛ لِأَنَّهُ الْمُنَاسِبُ لِنَظَرِ الْفُقَهَاءِ ا هـ.

ع ش.

(قَوْلُهُ إِلَّا بِرِضَا مَالِكِهَا) يَنْبَغِي أَنَّ مَحَلَّهُ فِي الرَّبِّي إِذَا اسْتَعْنَى الْوَلَدُ عَنْهَا وَإِلَّا فَلَا لِحُرْمَةِ التَّقْرِيقِ حِينَئِذٍ.

ا هـ.

ع ش عَلَى م ر.

(و) تَالِثُهَا (مُضَيُّ حَوْلٍ فِي مِلْكِهِ) لَخَبَرِ {لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ} رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا مُجْبُورًا بِأَثَارِ صَحِيحَةٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَغَيْرِهِمْ (و) لَكِنْ (لِنَتَاجِ نَصَابٍ) بِقَيْدِ زِدْتُهُ بِقَوْلِي (مَلَكُهُ بِمِلْكِهِ) أَيْ بِسَبَبِ مِلْكِ النَّصَابِ (حَوْلِ النَّصَابِ)، وَإِنْ مَاتَتْ الْأُمّهَاتُ وَذَلِكَ بِأَنْ بَلَغَتْ بِهِ نَصَابًا كَمَائَةِ وَعِشْرِينَ مِنَ الْعَنَمِ نَتَجَ مِنْهَا وَاحِدَةٌ فَتَجِبُ شَاتَانِ، فَإِنْ لَمْ تَبْلُغْ بِهِ نَصَابًا كَمَائَةِ نَتَجَ مِنْهَا عِشْرُونَ فَلَا أَثَرَ لَهُ وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ مَا رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطِ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِسَاعِيهِ اعْتَدَّ عَلَيْهِمْ بِالسَّخْلَةِ، وَهِيَ تَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَأَيْضًا الْمَعْنَى فِي اشْتِرَاطِ الْحَوْلِ أَنْ يَحْصَلَ النَّمَاءُ وَالنَّتَاجُ نَمَاءً عَظِيمًا فَيَنْتَبِعُ الْأُصُولُ فِي الْحَوْلِ أَمَّا مَا نَتَجَ مِنْ دُونَ نَصَابٍ وَبَلَغَ بِهِ نَصَابًا فَيَنْتَبِذُ حَوْلُهُ مِنْ جِبِنِ بُلُوغِهِ وَعِلْمَ بِمَا ذَكَرَ أَنَّهُ لَوْ زَالَ مِلْكُهُ عَنِ النَّصَابِ أَوْ بَعْضُهُ ثُمَّ عَادَ بِشِرَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَلَوْ بِمِثْلِهِ كَابِلٍ بِإِبِلٍ أَسْتَوْفَى الْحَوْلُ بِمَا فَعَلَهُ، وَإِنْ قَصَدَ بِهِ الْفِرَارَ مِنَ الزَّكَاةِ، وَهُوَ مَكْرُوهٌ عِنْدَ قَصْدِ الْفِرَارِ وَأَنَّهُ لَا يُضْمُّ إِلَى مَا عِنْدَهُ فِي الْحَوْلِ مَا مَلَكَه بِشِرَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ كَهَبَةِ وَارِثٍ وَوَصِيَّةٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي مَعْنَى النَّتَاجِ الْمَذْكُورِ وَإِنَّمَا ضُمَّ إِلَيْهِ فِي النَّصَابِ؛ لِأَنَّهُ بِالْكَثْرَةِ فِيهِ بَلَغَ حَدًّا يَحْتَمِلُ الْمُوَاسَاةَ فَلَوْ مَلَكَ ثَلَاثِينَ بَقْرَةً سِتَّةَ أَشْهُرٍ ثُمَّ اشْتَرَى عَشْرًا فَعَلَيْهِ عِنْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ لِلثَّلَاثِينَ تَبِيعَ وَلِكُلِّ حَوْلٍ بَعْدَهُ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ مُسِنَّةٍ وَعِنْدَ تَمَامِ كُلِّ حَوْلٍ لِلْعَشْرَةِ رُبْعُ مُسِنَّةٍ وَأَنَّهُ لَوْ انفَصَلَ النَّتَاجُ بَعْدَ الْحَوْلِ لَمْ يَكُنْ حَوْلُ النَّصَابِ حَوْلُهُ لِتَغَرُّرٍ وَاجِبٍ أَصْلِهِ وَلِأَنَّ الْحَوْلَ الثَّانِي أَوْلَى بِهِ (فَلَوْ ادَّعَى) الْمَالِكُ (النَّتَاجَ بَعْدَهُ) أَيْ بَعْدَ الْحَوْلِ (صَدَقَ)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمَ وُجُودِهِ قَبْلَهُ (فَإِنْ أَتَاهُمْ) أَيْ اتَّهَمَهُ السَّاعِي (سُنَّ تَحْلِيفُهُ) وَالتَّصْرِيحُ بِسُنَّ تَحْلِيفِهِ مِنْ زِيَادَتِي.

الشرح

(قَوْلُهُ وَمَضَى حَوْلٌ) سُمِّيَ بِذَلِكَ لِتَحْوُلِهِ أَيْ ذَهَابِهِ وَمَجِيءِ غَيْرِهِ مِنْ حَالٍ إِذَا تَحَوَّلَ وَمَضَى ا هـ.

شرح م ر (قَوْلُهُ وَلَكِنْ لِنَتَاجِ نَصَابٍ إلخ) أَيْ مِنْ جَنْسِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ حَمَلَ بَقَرٌ بَعْنَمٍ أَوْ عَكْسُهُ فَلَا يَصِحُّ ا هـ.

شَوْبَرِيٌّ لَا يُقَالُ شَرَطُ وَجُوبِ الزَّكَاةِ السَّوْمُ فِي كَلَامٍ مُبَاحٍ فَكَيْفَ وَجَبَتْ فِي النَّتَاجِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ اشْتِرَاطُ ذَلِكَ خَاصٌّ بِغَيْرِ النَّتَاجِ النَّاتِجِ لِأَمِّهِ فِي الْحَوْلِ، وَلَوْ سَلَّمَ عُمُومُهُ فَاللَّبَنُ كَالْكَلَاءِ؛ لِأَنَّهُ نَاشِئٌ عَنْهُ عَلَى أَنَّهُ لَا يُسْتَرْطُ فِي الْكَلَاءِ أَنْ يَكُونَ مُبَاحًا عَلَى مَا يَأْتِي بَيَانُهُ وَلِأَنَّ اللَّبَنَ الَّذِي تَشْرَبُهُ لَا يُعَدُّ مُؤْنَةً؛ لِأَنَّهُ يَأْتِي مِنَ عِنْدِهِ تَعَالَى وَيَسْتَخْلَفُ إِذَا حَلَبَ فَهُوَ شَبِيهُ الْمَاءِ فَلَمْ يُسْقِطِ الزَّكَاةَ وَلِأَنَّ اللَّبَنَ، وَإِنْ عُدَّ شَرْبُهُ مُؤْنَةً إِلَّا أَنَّهُ قَدْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنَّهُ يَجِبُ صَرْفُهُ فِي سَفَى السَّخْلَةِ وَلَا يَحِلُّ لِلْمَالِكِ أَنْ يَحْلُبَ إِلَّا مَا فَضَلَ عَنْ وَلَدِهَا وَإِذَا تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى كَانَ مُقَدَّمًا عَلَى حَقِّ الْمَالِكِ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى مَالِكِ الْمَاءِ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ غَيْرُهُ.

وَلَوْ بَاعَهُ أَوْ وَهَبَهُ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ لَمْ يَصِحَّ لِتَعَلُّقِ حَقِّ اللَّهِ بِهِ وَيَجِبُ صَرْفُهُ لِلْوُضُوءِ فَكَذَا لَبِنُ الشَّاةِ
يَجِبُ صَرْفُهُ إِلَى السَّخْلَةِ فَلَا يُسْقِطُ الزَّكَاةَ وَلِأَنَّ النَّتَاجَ لَا تُمَكِّنُ حَيَاتُهُ إِلَّا بِاللَّبَنِ فَلَوْ اعْتَبَرْنَا السُّومَ
لَالْعَيْنَاهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ بِخِلَافِ الْكِبَارِ، فَإِنَّهَا تَعِيشُ بِغَيْرِ اللَّبَنِ وَيَبَأً مَا تَشْرِيهِ السَّخْلَةُ مِنَ اللَّبَنِ يَنْجِيرُ
بِنُمُومِهَا وَكِبَرِهَا بِخِلَافِ الْمَغْلُوفَةِ، فَإِنَّهَا قَدْ لَا تَسْمَنُ وَلَا تَكْبُرُ وَلِأَنَّ الصَّحَابَةَ أَوْجَبُوا الزَّكَاةَ فِي السَّخْلَةِ الَّتِي
يَرْوَحُ بِهَا الرَّاعِي عَلَى يَدَيْهِ مَعَ عِلْمِهِمْ بِأَنَّهَا لَا تَعِيشُ إِلَّا بِاللَّبَنِ هـ.

شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ أَيِّ سَبَبٍ مِلْكُ النَّصَابِ) يَعْنِي أَنَّهُ انْجَرَّ إِلَيْهِ مِلْكُهُ مِنْ مِلْكِ الْأَصْلِ لَا أَنَّهُ مَلَكَهُ بِسَبَبِ
مُسْتَقِيلٍ كَالسَّبَبِ الَّذِي مَلَكَ بِهِ النَّصَابُ هـ.

رَشِيدِي (قَوْلُهُ أَيُّ سَبَبٍ مِلْكُ النَّصَابِ) فَلَوْ مَلَكَ أَرْبَعِينَ شاةً فَوَلَدَتْ أَرْبَعِينَ وَمَاتَتْ قَبْلَ الْحَوْلِ
فَتَجِبُ شاةٌ لَكِنْ هَلْ الْمُرَادُ شاةٌ كَبِيرَةٌ هـ.

سَمِ الْوَجْهَ وَجُوبٌ صَغِيرَةٌ؛ لِأَنَّ الْمُرْكَى عَنْهُ هُوَ الصَّغَارُ وَلَا مُسَوِّغَ لِلشَّيْخِ أَنْ يَقُولَ هِيَ كَبِيرَةٌ هـ.
شَوْبَرِي (قَوْلُهُ وَذَلِكَ) أَيُّ كَوْنِ النَّتَاجِ لَهُ حَوْلُ النَّصَابِ وَقَوْلُهُ بِأَنْ بَلَغَتْ بِهِ نِصَابًا أَيُّ نِصَابًا آخَرَ وَالْأَوَّلُ
فَالْفَرَضُ أَنَّهَا نِصَابٌ وَقَوْلُهُ، فَإِنْ لَمْ تَبْلُغْ بِهِ نِصَابًا أَيُّ نِصَابًا آخَرَ غَيْرَ نِصَابِ الْأُمَهَاتِ هـ.
شَيْخُنَا.

(قَوْلُهُ نَتِجَ) بِضَمِّ النُّونِ وَكَسْرِ النَّاءِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ هـ.
بِرْمَاوِي وَقَوْلُهُ وَاحِدَةً فَاعِلٌ نَتِجَ.

وَفِي الْمِصْبَاحِ النَّتَاجُ بِالْكَسْرِ اسْمٌ يَشْمَلُ وَضْعَ الْبَهَائِمِ مِنَ الْغَنَمِ وَغَيْرِهَا وَإِذَا وَلَدَ الْإِنْسَانُ نَاقَةً أَوْ شاةً
مَاحِضًا قِيلَ نَتَجَهَا نَتَجًا مِنْ بَابِ ضَرَبَ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَالْقَابِلَةِ؛ لِأَنَّهُ يَتَلَقَّى الْوَلَدَ وَيُصْلِحُ مِنْ شَأْنِهِ فَهُوَ نَاتِجٌ
وَالْبَهِيمَةُ مَنُوتُجَةٌ وَالْوَلَدُ نَتِيجَةٌ وَالْأَصْلُ فِي الْفِعْلِ أَنْ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ فَيَقَالُ نَتَجَهَا وَلَدًا وَيَبْنَى الْفِعْلُ
لِلْمَفْعُولِ فَيُحَذَفُ الْفَاعِلُ وَيَقَامُ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ مَقَامَهُ وَيَقَالُ نَتَجَتْ النَّاقَةُ وَلَدًا أَيُّ وَضَعَتْهُ وَنَتَجَتْ الْغَنَمُ
أَرْبَعِينَ سَخْلَةً.

وَيَجُوزُ حَذْفُ الْمَفْعُولِ الثَّانِي اِثْتِصَارًا لِفَهْمِ الْمَعْنَى فَيَقَالُ نَتَجَتْ الشَّاةُ كَمَا يَقَالُ أُعْطِيَ زَيْدٌ وَيَجُوزُ إِقَامَةُ
الْمَفْعُولِ الثَّانِي مَقَامَ الْفَاعِلِ وَحَذْفُ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ لِفَهْمِ الْمَعْنَى فَيَقَالُ نَتِجَ الْوَلَدُ وَنَتَجَتْ السَّخْلَةُ أَيُّ وَلَدَتْ
كَمَا يَقَالُ أُعْطِيَ دِرْهَمٌ وَقَدْ يَقَالُ نَتَجَتْ النَّاقَةُ وَلَدًا بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ عَلَى مَعْنَى وَلَدَتْ أَوْ حَمَلَتْ قَالَ
السَّرَفُسطِيُّ نَتَجَ الرَّجُلُ الْحَامِلَ وَضَعَتْ عَنْدهُ وَأَنْتَجَتْ هِيَ حَمَلَتْ لُغَةً قَلِيلَةً وَأَنْتَجَتْ الْفَرَسُ وَذُو الْحَافِرِ
بِالْأَلْفِ اسْتَبَانَ حَمَلَهَا فَهِيَ نَتُوجُ هـ.

(قَوْلُهُ فَتَجِبُ شَاتَانِ) فَلَوْ مَاتَتْ الْأُمَهَاتُ وَبَقِيَ مِنْهَا دُونَ النَّصَابِ أَوْ مَاتَتْ كُلُّهَا وَبَقِيَ النَّتَاجُ نِصَابًا فِي
الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ أَوْ مَا يَكْمُلُ بِهِ فِي الْأَوَّلَى زَكَى بِحَوْلِ الْأَصْلِ هـ شَرْحُ م ر.

(قَوْلُهُ اعْتَدَ) بِفَتْحِ النَّاءِ الْفَوْقِيَّةِ مُتَقَلًّا أَمْرًا مِنَ الْأَعْدَادِ، وَهُوَ الْحِسَابُ أَيُّ احْسَبَهَا عَلَيْهِمْ وَاجْعَلَهَا مِنَ الْعَدَدِ
هـ.

بِرْمَاوِي وَقَوْلُهُ بِالسَّخْلَةِ فِي الْمُخْتَارِ السَّخْلَةُ لَوْلَدِ الْغَنَمِ مِنَ الْمَعَزِ وَالضَّئَانِ سَاعَةً وَضَعَهُ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى
وَجَمَعُهُ سَخْلٌ بَوْرَيْنِ فَلَسٍ وَسَخَالٍ بِالْكَسْرِ هـ.

هـ.

ع ش على م ر (قوله أما ما نتج من دون نصاب) هذا مختار الإضافة في قوله ولنتاج نصاب وقوله وأنه لا يضم إلى ما عنده إلخ مختار التعبير بالنتاج.

وعبارة شرح م ر وأختار بقوله نتج عما لو استفادته بشراء أو غيره ويقول من نصاب عما نتج من دونه كعشرين شاة نتجت عشرين إلخ انتهت وقوله ملكه بملكه قيد لم يذكر مختاره وذكره م ر بقوله وخرج بقوله ملكه بملكه ما لو أوصى الموصى له بالحمل به قبل انفصاله لملك الأمهات ثم مات ثم حصل النتاج لم يرك بحول الأصل كما نقله في الكفاية وأقره هـ.

وقوله ما لو أوصى الموصى له إلخ كأن أوصى زيد لملك الغنم بأربعين من الغنم بحملها لعمرو ثم مات زيد وقيل عمرو الوصية بالحمل ثم أوصى به قبل انفصاله لوارث زيد المالك للأمهات بالإرث ثم مات عمرو وقيل وارث زيد الوصية فلا يركى النتاج بحول الأصل؛ لأنه ملك النتاج بسبب غير الذي ملك به الأمهات هـ.

ع ش عليه.

(قوله وعلم بما ذكر أنه لو زال ملكه عن النصاب إلخ) عبارة أصله مع شرح م ر، ولو زال ملكه في الحول عن النصاب أو بعضه ببيع أو غيره فعاد بشراء أو غيره أو بادل بمثله مبادلة صحيحة في غير التجارة استأنف الحول لانقطاع الأول بما فعله فصار ملكاً جديداً لا بد له من حول أما المبادلة الفاسدة فلا تقطع الحول، وإن اتصلت بالقبض؛ لأنها لا تزيل الملك وشمل كلامه ما لو باع الثقل ببعضه للتجارة كالسيارة، فإنهم يستأنفون الحول كلما بادلوا؛ ولذلك قال ابن سريج بشر السيارة بأنه لا زكاة عليهم، ولو باع النصاب قبل تمام حوله ثم رد عليه بعيب أو إقالة استأنفه من حين الرد، فإن حال الحول قبل العلم بالعيب امتنع الرد في الحال لتعلق الزكاة بالمال فهو عيب حادث عند المشتري وتأخير الرد لإخراجها لا يبطل به الرد قبل التمكن من أدائها، فإن سارع لإخراجها أو لم يعلم بالعيب إلا بعد إخراجها نظر، فإن أخرجها من المال أو غيره بأن باع منه بقدرها واشترى بتمنه واجبه لم يرد لتفريق الصفقة وله الأرض كما جزم به ابن المفري تبعاً للمجموع، وإن أخرجها من غيره رد إذ لا شركة حقيقة بدليل جواز الأداء من مال آخر، ولو باع النصاب بشرط الخيار، فإن كان الملك للبائع بأن كان الخيار له أو مؤوقاً بأن كان لهما ثم فسح العقد لم ينقطع الحول لعدم تجديد الملك، وإن كان الخيار للمشتري، فإن فسح استأنف البائع الحول، وإن أجاز فالزكاة عليه وحوله من العقد، ولو مات المالك في أثناء الحول استأنف الوارث حوله من وقت الموت وملك المرنث، وزكاته وحوله مؤوقات.

فإن عاد إلى الإسلام تبيهاً بقاء ملكه وحوله ووجوب زكاته عليه عند تمام حوله وإلا فلا انتهت.

(قوله بشراء أو غيره) كرد بعيب كما لو باع النصاب قبل تمام حوله ثم رد عليه بعيب أو إقالة، فإنه يستأنف الحول من حين قال ابن سم ويُسْتَنْتَى مِنْ انْقِطَاعِهِ بِالرَّدِّ بِالْعَيْبِ مَا إِذَا كَانَ الْمَرْدُودُ مَالِ تِجَارَةٍ وَقَدْ بَاعَهُ بِعَرَضٍ تِجَارَةٍ فَلَا يُسْتَأْنَفُ لَهُ حَوْلٌ هـ.

(قوله، ولو بمثله) غاية في الزوال أي، ولو زال بمثله أي في غير نحو قرض النقد فلو أقرض نصاب نقد في الحول لم ينقطع عنه؛ لأن الملك لم يزل بالكيفية لثبوت بدله في ذمة المقرض والدين تجب فيه الزكاة هـ.

حَجَّ (قَوْلُهُ، وَهُوَ مَكْرُوهٌ) أَيْ تَزْيِيهَا وَقَوْلُهُ عِنْدَ قَصْدِ الْفِرَارِ أَيْ فَقَطْ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ لِحَاجَةٍ أَوْ أَطْلَقَ فَلَا كِرَاهَةَ ا هـ.

ع ش أَيْ أَوْ لِلْحَاجَةِ وَلِلْفِرَارِ عَلَى مَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُمْ وَلَا يُنَافِي مَا قَرَّرْنَاهُ مِنْ عَدَمِ الْكَرَاهَةِ هُنَا فِيمَا لَوْ قَصَدَ الْفِرَارَ مَعَ الْحَاجَةِ مَا مَرَّ مِنْ كِرَاهَةِ ضَبَّةٍ صَغِيرَةٍ لِحَاجَةٍ وَزِينَةٍ؛ لِأَنَّ فِي الضَّبَّةِ اتِّخَاذًا فَقْوِي الْمَنْعِ بِخِلَافِ الْفِرَارِ ا هـ.

شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ وَإِنَّمَا ضَمَّ) أَيْ مَا مَلَكَهُ بِشِرَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ وَقَوْلُهُ إِلَيْهِ أَيْ إِلَى مَا عِنْدَهُ ا هـ. شَيْخُنَا (قَوْلُهُ وَأَنَّهُ لَوْ انفَصَلَ النَّتَاجُ الْخ) أَنْظِرْ هَذَا عِلْمٌ بِأَيِّ شَيْءٍ، فَإِنْ قِيلَ بِقَوْلِهِ حَوْلَ النَّصَابِ قُلْنَا الْمَرَادُ بِحَوْلِ النَّصَابِ الْحَوْلُ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ النَّتَاجُ وَهَذَا الْقَدْرُ مَوْجُودٌ هُنَا فَهِيَ مِنْ مَنْطُوقِ الْمَثَنِ بِالنِّسْبَةِ لِلْحَوْلِ الَّذِي نَتَجَتْ فِيهِ وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِمَا قَبْلَهُ فَلَيْسَ فِي كَلَامِهِ تَعَرُّضٌ لَهُ.

وَعِبَارَةٌ أَصْلُهُ مَعَ شَرْحِ م ر وَلَكِنْ مَا نَتَجَ مِنْ نَصَابٍ قَبْلَ انْقِضَاءِ حَوْلِهِ، وَلَوْ بِالْحِظَةِ يُرَكَّى بِحَوْلِ النَّصَابِ ثُمَّ ذَكَرَ مُحْتَزَرَ التَّقْيِيدِ بِالْقَبْلِيَّةِ بِقَوْلِهِ، فَإِنْ انفَصَلَ بَعْدَ الْحَوْلِ لَمْ يَكُنْ حَوْلَ النَّصَابِ حَوْلَهُ الْخ ا هـ. (قَوْلُهُ فَلَوْ ادَّعَى النَّتَاجُ بَعْدَهُ) أَيْ أَوْ ادَّعَى اسْتِفَادَتَهُ بِحَوْ شِرَاءٍ ا هـ.

شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ سُنَّ تَحْلِيفُهُ) أَيْ اخْتِيَاظًا لِحَقِّ الْمُسْتَحْقِّينَ، فَإِنْ نَكَلَ تَرَكَ وَلَا يَجُوزُ تَحْلِيفُ السَّاعِي؛ لِأَنَّهُ وَكَيْلٌ وَلَا الْمُسْتَحْقِّينَ لِعَدَمِ تَعْيُنِهِمْ ا هـ.

شَرْحُ م ر وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ سُنَّ تَحْلِيفُهُ أَنَّهُ يُصَدَّقُ بِبَيْتِهِ بِلَا بَيِّنَةٍ فِيمَا لَوْ ادَّعَى الْمَالِكُ أَنَّهَا غُلِفَتْ الْقَدْرَ الَّذِي يَقْطَعُ السَّوْمَ وَأَنْكَرَ السَّاعِي قِيَّاسًا عَلَى مَا لَوْ قَالَ كُنْتُ بَعْتُ الْمَالَ فِي أَتْنَاءِ الْحَوْلِ ثُمَّ اشْتَرَيْتُهُ وَأَتَّهَمَهُ السَّاعِي فِي ذَلِكَ مِنْ أَنَّهُ يَحْلِفُ نَدْبًا ا هـ.

ع ش عَلَى م ر.

(و) رَابِعُهَا (إِسَامَةُ مَالِكٍ لَهَا كُلُّ الْحَوْلِ) لِقَوْلِهِ فِي خَبَرِ أَنَسٍ {وَفِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عَشْرِينَ وَمِائَةً شَاةً} دَلٌّ بِمَفْهُومِهِ عَلَى نَفْيِ الزَّكَاةِ فِي مَعْلُوفَةِ الْغَنَمِ وَقِيَسَ بِهَا مَعْلُوفَةُ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَاخْتَصَّتِ السَّائِمَةُ بِالزَّكَاةِ لِتَوْفُرِ مُؤَنَّتِهَا بِالرَّعْيِ فِي كَلٍّ مُبَاحٍ أَوْ مَمْلُوكٍ قِيمَتُهُ يَسِيرَةٌ لَا يُعَدُّ مِثْلُهَا كُفْلَةً فِي مُقَابَلَةِ نَمَائِهَا (لَكِنْ لَوْ عَلَفَهَا قَدْرًا تَعِيشُ بِدُونِهِ بِلَا ضَرَرٍ بَيِّنٍ وَلَمْ يَقْصِدْ بِهِ قَطْعَ سَوْمٍ لَمْ يَضُرَّ) أَمَّا لَوْ سَامَتْ بِنَفْسِهَا أَوْ أَسَامَهَا غَيْرُ مَالِكِهَا كَغَاصِبٍ أَوْ اعْتَلَقَتْ سَائِمَةً أَوْ غُلِفَتْ مُعْظَمُ الْحَوْلِ أَوْ قَدْرًا لَا تَعِيشُ بِدُونِهِ أَوْ تَعِيشُ لَكِنْ بِضَرَرٍ بَيِّنٍ أَوْ بِلَا ضَرَرٍ بَيِّنٍ لَكِنْ قَصَدَ بِهِ قَطْعَ سَوْمٍ أَوْ وَرِثَهَا وَتَمَّ حَوْلُهَا وَلَمْ يَغْلَمْ فَلَا زَكَاةَ لِقَدْرِ إِسَامَةِ الْمَالِكِ الْمَذْكُورَةِ وَالْمَاشِيَةِ تَصْبِيرُ عَنِ الْعَلْفِ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ لَا ثَلَاثَةً وَتَعْبِيرِي بِإِسَامَةِ الْمَالِكِ لَهَا أَوْلَى مِنْ قَوْلِهِ وَكَوْنُهَا سَائِمَةً وَقَوْلِي وَلَمْ يَقْصِدْ بِهِ قَطْعَ سَوْمٍ مِنْ زِيَادَتِي (وَلَا زَكَاةَ فِي عَوَامِلٍ) فِي حَرْثٍ أَوْ نَحْوِهِ لِأَقْتِنَائِهَا لِلِاسْتِعْمَالِ لَا لِلنَّمَاءِ كَثِيبِ الْبَدَنِ وَمَتَاعِ الدَّارِ (وَتُؤْخَذُ زَكَاةُ سَائِمَةٍ عِنْدَ وُرُودِهَا مَاءً)؛ لِأَنَّهَا أَقْرَبُ إِلَى الضَّبْطِ حِينَئِذٍ فَلَا يُكْفَهُمُ السَّاعِي رَدُّهَا إِلَى الْبَلَدِ كَمَا لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَتَّبَعَ الْمُرَاعِي (وَالَا) أَيْ، وَإِنْ لَمْ تَرِدْ الْمَاءَ بَانَ اكْتَفَتْ بِالْكَلِّ فِي وَقْتِ الرِّبْعِ (ف) عِنْدَ (بُيُوتِ أَهْلِهَا) وَأَقْنَيْتَهُمْ وَذَلِكَ لِخَبَرِ الْبَيْهَقِيِّ {تُؤْخَذُ صَدَقَاتُ أَهْلِ الْبَادِيَةِ عَلَى مِيَاهِهِمْ وَأَقْنَيْتَهُمْ}، وَهُوَ مُنْزَلٌ عَلَى مَا قُلْنَا (وَيُصَدَّقُ) مُخْرِجُهَا فِي عَدِّهَا إِنْ كَانَ تِقَّةً وَلَا فَتَعْدُ وَالْأَسْهَلُ) عَدُّهَا (عِنْدَ مَضِيقٍ) تَمُرُّ بِهِ وَاحِدَةً وَاحِدَةً وَيَبْدُ كُلُّ مَنْ الْمَالِكِ وَالسَّاعِي أَوْ نَائِبِيهِمَا قَضِيبٌ يُشِيرَانِ بِهِ إِلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ أَوْ يُصَيِّبَانِ بِهِ ظَهَرَهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أْبَعْدُ

عَنْ الْغَلَطِ، فَإِنْ اخْتَلَفَا بَعْدَ الْعَدِّ وَكَانَ الْوَاجِبُ يَخْتَلِفُ بِهِ أَعَادَ الْعَدُّ تَعْيِيرِي بِالْمُخْرِجِ أَعْمَ مِنْ تَعْيِيرِهِ
بِالْمَالِكِ وَقَوْلِي وَالْأَسْهَلُ مِنْ زِيَادَتِي.

الشرح

(قَوْلُهُ وَإِسَامَةُ مَالِكٍ) أَيُّ مُمَيِّزٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُكَلَّفًا ١ هـ.

ح ل هَكَذَا قَالَ تَبَعًا لِشَيْخِهِ الزِّيَادِيِّ لَكِنْ قَرَّرَ شَيْخُنَا ح ف أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُكَلَّفًا نَقْلًا عَنْ الطَّبَّلَاوِيِّ
وَعَنْ ع ش عَلَى م ر نَقْلًا عَنْ م ر ١ هـ.

(قَوْلُهُ أَيْضًا وَإِسَامَةُ مَالِكٍ إلخ) مِثْلُ الْمَالِكِ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ مِنْ وَكِيلٍ أَوْ وَلِيِّ أَوْ حَاكِمٍ بِأَنْ غَصَبَ مَعْلُوفَةً
وَرَدَّهَا عِنْدَ غَيْبَةِ الْمَالِكِ لِلْحَاكِمِ فَأَسَامَهَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْبَحْرِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ لَوْ كَانَ الْأَحْظَرُ لِلْمَحْجُورِ فِي
تَرْكِ الْإِسَامَةِ فَهَذَا مَوْضِعُ تَأْمُلٍ ١ هـ وَظَاهِرُ عَدَمِ الْإِعْتِدَادِ بِهَا حِينَئِذٍ لِتَعْدِيهِ بِفِعْلِهَا وَهَلْ يُعْتَبَرُ إِسَامَةُ
الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ مَا شِئْتَهُمَا أَوْ لَا أَثَرُ لِذَلِكَ فِيهِ نَظَرٌ وَيَبْعُدُ تَخْرِيجُهُمَا عَلَى أَنَّ عَمْدَهُمَا عَمْدٌ أَوْ لَا هَذَا إِنْ
كَانَ لَهُمَا تَمْيِيزٌ ١ هـ.

شرح م ر (قَوْلُهُ وَفِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ) الْمُرَادُ بِالصَّدَقَةِ نَفْسُ الْغَنَمِ الْمُرْكَاتَةِ وَأُطْلِقَ عَلَيْهَا الصَّدَقَةُ لِوُجُوبِ الرِّكَاتِ
فِيهَا وَكَوْنُهَا جُزْءًا مِنْهَا فَهُوَ مِنْ إِبْطَالِ اسْمِ الْجُزْءِ عَلَى الْكُلِّ أَوْ يُقَالُ التَّرْكِيبُ مِنْ قِبَلِ إِضَافَةِ الصِّفَةِ
لِلْمَوْصُوفِ مَعَ تَقْدِيرِ مُضَافٍ وَتَقْدِيرِ الْكَلَامِ وَفِي الْغَنَمِ ذَاتُ الصَّدَقَةِ أَيُّ صَاحِبُهَا ١ هـ.
مِنْ حَوَاشِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَقَوْلُهُ فِي سَائِمَتِهَا بَدَلٌ مِنْ صَدَقَةِ الْغَنَمِ وَهَذَا أَحْسَنُ مِنْ إِعْرَابِهِ خَالًا.
١ هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ دَلَّ بِمَفْهُومِهِ عَلَى نَفْيِ الرِّكَاتِ إلخ) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَى أَمْوَالِ الْعَرَبِ السَّوْمُ فَالْتَّفِيدُ
بِالسَّائِمَةِ لِمُوَافَقَةِ الْغَالِبِ وَالْقَيْدُ إِذَا خَرَجَ لِمُوَافَقَةِ الْغَالِبِ لَا مَفْهُومَ لَهُ كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْأُصُولِ وَيُجَابُ بِأَنَّهُ قَدْ
يَظْهَرُ مَعْنَى يُسَاعِدُ كَوْنَ الْقَيْدِ لِلِاخْتِرَازِ فَيَعْمَلُ بِهِ، وَإِنْ وَافَقَ الْغَالِبَ وَذَلِكَ الْمَعْنَى هُنَا مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ
بِقَوْلِهِ وَاخْتَصَّتِ السَّائِمَةُ بِالرِّكَاتِ إلخ فَتَأْمَلْهُ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْقَيْدَ إِذَا خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَفْهُومٌ إِلَّا
إِذَا سَاعَدَ الْمَعْنَى عَلَى اعْتِبَارِ الْمَفْهُومِ وَإِنَّ الْقَيْدَ لِلِاخْتِرَازِ كَمَا هُنَا عَلَى أَنَّ لَنَا أَنْ نَقُولَ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ
الْغَالِبَ السَّوْمَ بِالْمَعْنَى الْمُرَادِ لَنَا، وَهُوَ أَنْ يَقَعَ السَّوْمُ فِي جَمِيعِ الْحَوْلِ بِحَيْثُ لَا يَتَخَلَّلُ عِلْفٌ لَا تَعِيشُ
بِدُونِهِ بَلَا ضَرَرٍ بَلْ تَخَلَّلَ الْعِلْفُ الْمَذْكُورُ كَثِيرٌ نَعَمْ السَّوْمُ غَالِبٌ بِمَعْنَى أَنَّهُ وَقَعَ فِي أَكْثَرِ أَوْقَاتِ الْعَامِ
لَكِنْ هَذَا غَيْرُ الْمُرَادِ لَنَا وَغَيْرُ مَا حَمَلْنَا عَلَيْهِ أَدَلَّةُ السَّوْمِ بِدَلِيلِ الْمَعْنَى فَلْيَتَأْمَلْ.
١ هـ.

سَمَّ هَذَا قَوْلٌ فِي الْأُصُولِ وَفِيهَا قَوْلٌ آخَرٌ، وَهُوَ أَنَّهُ يَدُلُّ بِمَفْهُومِهِ عَلَى نَفْيِ الرِّكَاتِ فِي مُطْلَقِ الْمَعْلُوفَةِ فَلَا
حَاجَةَ عَلَيْهِ لِلْقِيَاسِ الَّذِي صَنَعَهُ الشَّارِحُ.

وَعِبَارَةُ ابْنِ السَّبْكِ مَعَ الْمَحَلِّيِّ وَهَلِ الْمُنْفَى غَيْرُ سَائِمَتِهَا، وَهُوَ مَعْلُوفَةُ الْغَنَمِ أَوْ غَيْرُ مُطْلَقِ السَّوَامِ، وَهُوَ
مَعْلُوفَةُ الْغَنَمِ وَغَيْرُ الْغَنَمِ قَوْلَانِ انْتَهَتْ فَكَانَ الْأَحْسَنُ لِلْمُصَنِّفِ تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ عَلَى الْقَوْلِ الْآخِرِ لِيُسْتَعْنَى
عَنِ الْقِيَاسِ الْمُعْتَرِضِ وَلِأَنَّ الزُّرْكَشِيَّ كَتَبَ عَلَى عِبَارَةِ ابْنِ السَّبْكِ مَا نَصَّهُ قَالَ الْمُصَنِّفُ وَلَعَلَّ الْخِلَافَ
مَخْصُوصٌ بِصُورَةٍ فِي الْغَنَمِ السَّائِمَةِ أَمَّا صُورَةٌ فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ فَقَدْ قُلْنَا إِنَّ الْمُنْفَى فِيهَا سَائِمَةٌ غَيْرُ الْغَنَمِ
١ هـ.

وَعِبَارَةُ ع ش، فَإِنْ قُلْتَ لَمْ خُصَّ الْقِيَاسُ بِالْمَفْهُومِ وَلَمْ يُعَمَّمْهُ فِيهِ وَفِي الْمَنْطُوقِ؟ قُلْتَ؛ لِأَنَّ غَيْرَ الْعَنْمِ مِنَ الْإِلِيلِ وَالْبَقَرِ دَلَّ حَدِيثُ أَنَسٍ الْمُنَقَّذُ عَلَى وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهَا مِنْ غَيْرِ قَيْدٍ وَالْقَصْدُ إِخْرَاجُ الْمَعْلُوفَةِ مِنْهَا فَيَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ، وَهُوَ الْقِيَاسُ عَلَى مَعْلُوفَةِ الْعَنْمِ عَلَى أَنَّ إِيرَادَ هَذَا الْحَدِيثِ إِنَّمَا قُصِدَ بِهِ إِخْرَاجُ الْمَعْلُوفَةِ مِنَ الْعَنْمِ وَمِنْ ثَمَّ جَعَلَهُ دَلِيلًا عَلَى اشْتِرَاطِ الصَّوْمِ وَأَمَّا أَصْلُ الزَّكَاةِ فِي الْعَنْمِ فَقَدْ عَلِمَ مِمَّا سَبَقَ أَيْضًا انْتَهَتْ (قَوْلُهُ لِتَوْفُرِ مُؤَنَّتِهَا بِالرَّغِي) فِي الْمَصْبَاحِ وَفَرَّ الشَّيْءُ يَفْرُ مِنْ بَابٍ وَعَدَّ وَفُورًا تَمَّ وَكَمَلَ وَوَفَّرْتَهُ وَفَرًا مِنْ بَابٍ وَعَدَّ أَيْضًا أَتَمَمْتَهُ وَأَكْمَلْتَهُ يَتَعَدَّى وَلَا يَتَعَدَّى وَالْمَصْدَرُ وَفَرَّ قَالَ أَبُو زَيْدٍ وَفَرَّتْ عَلَيْهِ طَعَامُهُ تَوَفِيرًا إِذَا أَتَمَمْتَهُ وَلَمْ تَنْقِصْهُ وَوَفَّرْتَ حَقَّهُ عَلَيْهِ تَوَفِيرًا أَعْطَيْتَهُ الْجَمِيعَ فَاسْتَوْفَرَهُ أَيْ اسْتَوْفَاهُ ا هـ. قَالَ حَجَّ.

وَالسَّائِمَةُ الرَّاعِيَةُ فِي كَلَامِ مُبَاحٍ قَالَ الشَّيْخُ: لَمْ يَتَعَرَّضْ لِاعْتِبَارِ سَفِيهَا مِنْ مَاءٍ مُبَاحٍ أَوْ عَدَمِ اعْتِبَارِهِ ا هـ. وَكَتَبَ عَلَيْهِ لَمْ يَتَعَرَّضُوا لِمَا لَوْ كَانَ سَفِيهَا الْمَاءَ فِيهِ كُفْلَةٌ كَأَنَّ كَانَ مَمْلُوكًا وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَلْفِ حَرَّرَ ا هـ.

شَوْبَرِيٌّ وَفِي ق ل عَلَى الْجَلَالِ وَالْمِيَاهِ الَّتِي تُسْقِطُ الْعُشْرَ وَتُوجِبُ نِصْفَهُ كَالْعَلْفِ هُنَا أَيْضًا فَتُسْقِطُ زَكَاةَ الْمَاشِيَةِ وَفَارَقَتْ الزُّرُوعَ كَمَا يَأْتِي بِأَنَّ احْتِيَاجَ الْمَاشِيَةِ إِلَى الْعَلْفِ وَالسَّقْيِ أَكْثَرَ غَالِبًا وَلَمْ يَجْعَلُوا خَرَاجَ الْأَرْضِ كَالْعَلْفِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْخَرَاجِ دَخْلٌ فِي تَتْمِيمَةِ الزَّرْعِ ا هـ. (قَوْلُهُ فِي كَلَامِ مُبَاحٍ)، وَلَوْ عُلِفَتْ بِمَغْصُوبٍ فَوَجْهَانِ رَجَحَ بَعْضُهُمْ مِنْهُمَا أَنَّهُ لَا زَكَاةَ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ يَعْزَمُ بَدَلَهُ وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّ الْمَمْلُوكَ لِحَرْبِيٍّ لَا أَمَانَ لَهُ كَالْمُبَاحِ ا هـ. شَرَحَ الْعَبَابِ ا هـ.

شَوْبَرِيٌّ وَقَوْلُهُ إِنَّهُ لَا زَكَاةَ لَعَلَّ صَوَابَهُ وَجُوبُ الزَّكَاةِ أَوْ ثُبُوتُ الزَّكَاةِ وَالْأَفْظَاهُ الْعِبَارَةُ لَا يَسْتَقِيمُ كَمَا لَا يَخْفَى تَأَمَّلْ وَالْكَأَلُ بِالْهَمْزِ الْحَشِيشُ مُطْلَقًا رَطْبًا كَانَ أَوْ يَابِسًا وَالْهَشِيمُ هُوَ الْيَابِسُ وَالْعَشْبُ وَالْكَأَلُ بِالْقَصْرِ هُوَ الرُّطْبُ ا هـ.

بِرْمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ أَوْ مَمْلُوكٌ قِيمَتُهُ يَسِيرَةٌ) عِبَارَةُ شَرْحِ م ر، وَلَوْ أُسِيِمَتْ فِي كَلَامِ مَمْلُوكٍ كَانَ نَبَتْ فِي أَرْضٍ مَمْلُوكَةٍ لِشَخْصٍ أَوْ مَوْقُوفَةٍ عَلَيْهِ فَهَلْ هِيَ سَائِمَةٌ أَوْ مَعْلُوفَةٌ وَجْهَانِ أَصَحُّهُمَا كَمَا أَفْتَى بِهِ الْقَفَالُ وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرَّبِيِّ أَوْلَهُمَا؛ لِأَنَّ قِيمَةَ الْكَأَلِ تَافِهَةٌ غَالِبًا وَلَا كُفْلَةٌ فِيهَا.

وَرَجَحَ السُّبْكِيُّ أَنَّهَا سَائِمَةٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْكَأَلِ قِيمَةٌ أَوْ كَانَتْ قِيمَتُهُ يَسِيرَةً لَا يُعَدُّ مِثْلُهَا كُفْلَةً فِي مُقَابَلَةِ نَمَائِهَا وَالْأَفْظَاهُ فَمَعْلُوفَةٌ وَالْمُنَاسِبُ لِمَا سَيَأْتِي فِي الْمُعْشَرَاتِ مِنْ أَنَّ فِيهَا سَقْيَ بِمَاءٍ اشْتَرَاهُ أَوْ انْتَهَبَهُ نِصْفَ الْعُشْرِ كَمَا لَوْ سَقَى بِالنَّاضِحِ وَنَحْوِهِ أَنَّ الْمَاشِيَةَ هُنَا مَعْلُوفَةٌ بِجَامِعِ كَثْرَةِ الْمُؤَنَةِ قَالَ الشَّيْخُ، وَهُوَ الْأَوْجَهُ، وَلَوْ جَرَّهَ وَأَطْعَمَهَا إِيَّاهُ فِي الْمَرْعَى أَوْ الْبَلَدِ فَمَعْلُوفَةٌ، وَلَوْ رَعَاهَا وَرَقًا تَنَاضَّرَ فَسَائِمَةٌ فَلَوْ جَمَعَ وَقَدَّمَ لَهَا فَمَعْلُوفَةٌ قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ وَيُسَنَّنُ مِنْ ذَلِكَ مَا إِذَا أَخَذَ كَلَامَ الْحَرَمِ وَعَلَفَهَا بِهِ فَلَا يَنْقَطِعُ السَّوْمُ؛ لِأَنَّ كَلَامَ الْحَرَمِ لَا يُمْلَكُ وَلِهَذَا لَا يَصِحُّ أَخْذُهُ لِلْبَيْعِ وَإِنَّمَا يَثْبُتُ بِهِ نَوْعُ اخْتِصَاصٍ وَالْمُتَوَلَّدُ بَيْنَ سَائِمَةٍ وَمَعْلُوفَةٍ لَهُ حُكْمُ الْأُمِّ، فَإِنْ كَانَتْ سَائِمَةً ضَمَّ إِلَيْهَا فِي الْحَوْلِ وَالْأَفْلَا، وَلَوْ كَانَ يُسَرِّحُهَا نَهَارًا وَيُلْقِي لَهَا شَيْئًا مِنَ الْعَلْفِ لَيْلًا لَمْ يُؤَثِّرْ ا هـ.

شَرْحُ م ر وَبَقِيَ مَا لَوْ كَانَتْ تَرَعَى فِي كَلَامِ مُبَاحٍ جَمِيعَ السَّنَةِ لَكِنْ جَرَتْ عَادَةُ مَالِكِهَا بِعَلْفِهَا إِذَا رَجَعَتْ

إِلَى بُيُوتِ أَهْلِهَا قَدْرًا لِّزِيَادَةِ النَّمَاءِ أَوْ دَفْعِ ضَرَرِ يَسِيرِ لِلْجَفْظِ هَلْ ذَلِكَ يَقْطَعُ حُكْمَ السَّوْمِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ
وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ، وَلَوْ كَانَ يُسَرِّحُهَا نَهَارًا إِنْهَا سَائِمَةٌ ١ هـ.

ع ش عَلَيْهِ.

(قَوْلُهُ لَكِنْ لَوْ عَلَفَهَا الْخُ) اسْتِدْرَاكٌ عَلَى مَفْهُومِ الشَّرْطِ (قَوْلُهُ أَمَّا لَوْ سَامَتْ بِنَفْسِهَا الْخُ) حَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ
ثَمَانِ صُورٍ وَقَوْلُهُ أَمَّا لَوْ سَامَتْ الْخُ هَذِهِ وَمَا بَعْدَهَا مُحْتَزَرٌ قَوْلُهُ إِسَامَةٌ مَالِكٍ وَقَوْلُهُ أَوْ اعْتَلَفَتْ الْخُ
مُحْتَزَرٌ قَوْلُهُ كُلُّ الْحَوْلِ.

١ هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ كَغَاصِبٍ) أَيِ وَكَمْشَرٍ شِرَاءً فَاسِدًا م ر (قَوْلُهُ مُعْظَمُ الْحَوْلِ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ (قَوْلُهُ
لَكِنْ قَصَدَ بِهِ قَطْعَ السَّوْمِ) وَيُشْتَرَطُ فِي الْعَلْفِ الَّذِي قُصِدَ بِهِ قَطْعُ السَّوْمِ أَنْ يَكُونَ مُتَمَوِّلًا كَمَا قَالَهُ م ر ١
ه شَيْخُنَا وَقِيَاسُهُ أَنَّهُ لَوْ اسْتَعْمَلَهَا قَدْرًا يَسِيرًا أَوْ قَصَدَ بِهِ قَطْعَ الْحَوْلِ سَقَطَتْ الرِّكَاءُ ١ هـ.

ع ش عَلَى م ر.

(قَوْلُهُ أَوْ وَرِثَهَا وَتَمَّ حَوْلُهَا الْخُ) أَنْظُرْ هَذَا مُحْتَزَرٌ مَاذَا وَقَرَّرَ شَيْخُنَا أَنَّهُ مُحْتَزَرٌ مَا تُشْعِرُ بِهِ الْإِسَامَةُ مِنْ
الْقَصْدِ وَفِيهِ أَنَّ الْقَصْدَ مَوْجُودٌ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ عِلْمُ أَنَّهَا مِلْكُهُ فَالْأَحْسَنُ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ مَفْهُومٌ
قَيِّدٌ مَلْحُوظٌ فِي الْمَثْنِ أَيِ مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهَا مِلْكُهُ.

وَعِبَارَةٌ شَرَحَ م ر، وَلَوْ وَرِثَ سَائِمَةٌ وَدَامَتْ كَذَلِكَ سَنَةً ثُمَّ عِلِمَ بِإِزْثِهَا لَمْ تَجِبْ زَكَاتُهَا لِمَا مَرَّ مِنْ اشْتِرَاطِ
إِسَامَةِ الْمَالِكِ أَوْ نَائِبِهِ، وَهُوَ مَقْفُودٌ هُنَا انْتَهَتْ فَيُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ صُورَةَ الشَّارِحِ أَنْ تَسُومَ بِنَفْسِهَا أَوْ يُسِيمُهَا
غَيْرَ الْوَارِثِ الَّذِي هُوَ الْمَالِكُ لَهَا وَحِينَئِذٍ فَتَكُونُ دَاخِلَةً فِي قَوْلِهِ أَمَّا لَوْ سَامَتْ بِنَفْسِهَا أَوْ أَسَامَهَا غَيْرُ
مَالِكِهَا وَأَيْضًا قَوْلُهُ وَلَمْ يَعْلَمْ لَيْسَ بِقَيِّدٍ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ لَا فَرْقَ بَيْنَ عِلْمِهِ وَعَدَمِهِ؛ لِأَنَّ الْفَرْقَ أَنَّ الْمَالِكَ لَمْ
يُسِيمِهَا وَلَا يَصِحُّ تَصْوِيرُهَا بِمَا إِذَا كَانَ الْوَارِثُ يُسِيمُهَا جَاهِلًا بِأَنَّهَا مِلْكُهُ حَتَّى يَكُونَ عَدَمُ الْعِلْمِ قَيِّدًا مُعْتَبَرًا
وَتَكُونُ غَيْرَ دَاخِلَةٍ فِيمَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهُ يُنَافِيهِ تَرَدُّدُ الشُّوْبَرِيِّ وَغَيْرُهُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ فَلَا يُحْمَلُ كَلَامُهُ عَلَيْهَا
فَكَانَ الْأَوَّلَى لِلشَّارِحِ أَنْ يَذْكُرَهَا مَسْأَلَةً مُسْتَقِلَّةً كَمَا فَعَلَهَا م ر وَلَا يَجْعَلُهَا مُحْتَزَرًا مَا نَقَدَّمْ تَذَبَّرَ.

وَعِبَارَةُ الشُّوْبَرِيِّ قَوْلُهُ أَوْ وَرِثَهَا الْخُ أَنْظُرْ لَوْ كَانَ الْوَارِثُ هُوَ الرَّاعِي أَوْ غَاصِبُهَا وَقَدْ أَسَامَهَا غَيْرَ عَالِمٍ
بِأَنَّهَا مِلْكُهُ فَهَلْ تُعْتَبَرُ هَذِهِ الْإِسَامَةُ؛ لِأَنَّهَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ إِسَامَةُ الْمَالِكِ أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ ظَاهِرًا نَائِبٌ عَنْ غَيْرِهِ
فَكَأَنَّهُ الْغَيْرُ هُوَ السَّائِمُ يُحَرَّرُ انْتَهَتْ.

وَعِبَارَةُ ع ش عَلَى م ر.

قَوْلُهُ وَلَوْ وَرِثَ سَائِمَةٌ وَدَامَتْ الْخُ وَقَعَ السُّؤَالُ فِي الدَّرْسِ عَمَّا لَوْ أَسَامَهَا الْوَارِثُ عَلَى ظَنِّ بَقَاءِ مُورِثِهِ ثُمَّ
تَبَيَّنَ وَفَاتُهُ وَأَنَّهَا فِي مِلْكِ الْوَارِثِ جَمِيعَ الْمُدَّةِ هَلْ تَجِبُ عَلَيْهِ الرِّكَاءُ لِكَوْنِهِ أَسَامَهَا بِالْفِعْلِ مَعَ كَوْنِهَا فِي
مِلْكِهِ فَظَنُّهُ لِلْإِسَامَةِ عَنْ غَيْرِهِ لَا يَمْنَعُ مِنْ وُقُوعِهَا لَهُ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي وَقَدْ يَدُلُّ لَهُ مَا ذَكَرَهُ
سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ حَيْثُ قَالَ قَوْلُهُ وَلَمْ يَعْلَمْ عِبَارَةُ الْبَهْجَةِ وَشَرَحُهَا لِلشَّارِحِ وَمَا عِلِمَ أَيُّ الْوَارِثِ بِمَوْتِ مُورِثِهِ
أَوْ بِأَنَّهَا نِصَابٌ أَوْ بِكَوْنِهَا سَائِمَةٌ لِعَدَمِ إِسَامَةِ الْمَالِكِ لِاسْتِحَالَةِ الْقَصْدِ إِلَيْهَا مَعَ عَدَمِ الْعِلْمِ ١ هـ.

وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا أَنَّ غَيْرَ الْوَارِثِ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ مَا شِئْتَهُ نِصَابٌ لَا رِكَاءَ، وَإِنْ أَسَامَهَا إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ
فَلْيُحَرَّرَ ١ هـ.

أَقُولُ وَلَعَلَّ الْفَرْقَ أَقْرَبُ، فَإِنَّهُمْ إِنَّمَا اشْتَرَطُوا كَوْنَ الْمَالِ نَصَابًا وَلَمْ يَذْكُرُوا اشْتِرَاطَ الْعِلْمِ بِخِلَافِ السَّوْمِ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَكْتَفُوا بِمَجَرَّدِهِ بَلْ إِنَّمَا اشْتَرَطُوا قَصْدَهُ وَقَدْ حَصَلَ فَلَا أَثَرَ لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِكَوْنِهِ نَصَابًا انْتَهَتْ. وَفِي الْمِصْبَاحِ سَامَتْ الْمَاشِيَةُ سَوْمًا مِنْ بَابِ قَالَ رَعَتْ وَيَتَعَدَّى بِالْهَمْزِ فَيُقَالُ أَسَامَهَا رَاعِيهَا قَالَ ابْنُ خَالَوَيْهِ وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ اسْمُ مَفْعُولٍ مِنَ الرَّبَاعِيِّ بَلْ جُعِلَ نَسِيًا مَنْسِيًا يُقَالُ أَسَامَهَا فَهِيَ مُسَامَةٌ وَالْجَمْعُ سَوَائِمٌ ا هـ.

(قَوْلُهُ لِفَقْدِ إِسَامَةِ الْمَالِكِ) وَإِنَّمَا أُعْتَبِرَ قَصْدُهُ دُونَ قَصْدِ الْإِعْتِلَافِ؛ لِأَنَّ السَّوْمَ يُؤْتَرُ فِي وُجُوبِ الزَّكَاةِ فَأُعْتَبِرَ قَصْدُهُ وَالْإِعْتِلَافُ يُؤْتَرُ فِي سُقُوطِهَا فَلَا يُعْتَبَرُ قَصْدُهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ وَجُوبِهَا ا هـ. شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ لَا ثَلَاثَةَ) أَيِّ بَلَا ضَرَرٍ بَيْنَ فَلَا يُنَافِي أَنَّهَا تَعِيشُ حِينَئِذٍ لَكِنْ بِضَرَرٍ بَيْنَ ا هـ. شَيْخُنَا ح ف أَيِّ فَيَضُرُّ عِلْفُهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَلَوْ مُتَفَرِّقَةً كَمَا افْتَضَاهُ إِطْلَافُهُمْ ا هـ. شَوَبِرِي.

(قَوْلُهُ وَلَا زَكَاةَ فِي عَوَامِلٍ) أَيُّ بِأَنَّ اسْتَعْمَلْتَ الْقَدْرَ مِنَ الزَّمَنِ الَّذِي لَوْ عِلْفُهَا فِيهِ سَقَطَ وَجُوبُ الزَّكَاةِ ا هـ. ح ل، وَذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فَأَكْثَرُ وَكَذَا إِذَا كَانَ أَقَلُّ وَقَصَدَ بِهِ قَطْعَ الْحَوْلِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي السَّوْمِ (قَوْلُهُ أَيْضًا وَلَا زَكَاةَ فِي عَوَامِلٍ) أَيُّ، وَلَوْ كَانَ الْإِسْتِعْمَالُ مُحَرَّمًا كَحَمْلِ مُسَكِرٍ وَفَرَّقَ بَيْنَ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي مُحَرَّمٍ وَبَيْنَ الْخُلِيِّ الْمُسْتَعْمَلِ فِيهِ بِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا الْحِلُّ وَفِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ الْحُرْمَةُ إِلَّا مَا رَخِصَ فَإِذَا أُسْتُعْمِلَتْ الْمَاشِيَةُ فِي الْمُحَرَّمِ رَجَعَتْ إِلَى أَصْلِهَا وَلَا نَظَرَ إِلَى الْفِعْلِ الْخَسِيسِ وَإِذَا أُسْتُعْمِلَ الْخُلِيُّ فِي ذَلِكَ فَقَدْ أُسْتُعْمِلَ فِي أَصْلِهِ ا هـ.

ز ي (تَنْبِيْهُ) وَقَعَ السُّؤَالُ فِي الدَّرْسِ عَمَّا لَوْ حَصَلَ مِنَ الْعَوَامِلِ نِتَاجٌ هَلْ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ أَمْ لَا وَالْجَوَابُ عَنْهُ بِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنْ يُقَالَ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ إِذَا تَمَّ نَصَابُهُ وَحَوْلُهُ مِنْ حِينِ الْإِنْفِصَالِ وَمَا مَضَى مِنْ حَوْلِ الْأُمَمَاتِ قَبْلَ انْفِصَالِهِ لَا يُعْتَدُّ بِهِ لِعَدَمِ وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهَا ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ عِنْدَ وُرُودِهَا مَاءً) أَيُّ نَدْبًا ا هـ.

ع ش عَلَى م ر وَهَذَا فِيمَا إِذَا لَمْ يُعْلَمْ عَدَدُهَا ا هـ.

ق ل (قَوْلُهُ وَالْأَفْنِيَّةُ بَيُوتٌ أَهْلِهَا) وَيُكَلَّفُونَ رَدَّهَا إِلَيْهَا ا هـ.

حَجَّ.

وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر وَالْأَفْنِيَّةُ بَيُوتٌ أَهْلِهَا وَأَفْنِيَّتُهُمْ تُؤْخَذُ زَكَاتُهَا قَالَ فِي الرَّوْضَةِ وَمُقْتَضَاهُ تَجْوِيزُ تَكْلِيفِهِمْ الرَّدَّ إِلَى الْأَفْنِيَّةِ وَبِهِ صَرَّحَ الْمَحَامِلِيُّ وَغَيْرُهُ وَالْأَوْجَهُ فِي الَّتِي لَا تَرُدُّ مَاءً وَلَا مُسْتَقَرٌّ لِأَهْلِهَا لِدَوَامِ انْتِجَاعِهِمْ تَكْلِيفُ السَّاعِي النُّجْعَةَ إِلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ كُلْفَتَهُ أَهْوَنُ مِنْ كُلْفَةِ تَكْلِيفِهِمْ رَدَّهَا إِلَى مَحَلِّ آخَرٍ، وَلَوْ كَانَتْ مُنَوَّحَةً يَعْسُرُ أَخْذُهَا وَإِمْسَاكُهَا فَعَلَى رَبِّ الْمَالِ تَسْلِيمُ السَّنِّ الْوَاجِبِ لِلْسَّاعِي، وَلَوْ تَوَقَّفَ ذَلِكَ عَلَى عِقَالٍ لَزِمَهُ أَيْضًا، وَهُوَ مَحْمَلُ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عِقَالًا لَفَاتَلْتُهُمْ؛ لِأَنَّهُ هُنَا مِنْ تَمَامِ التَّسْلِيمِ انْتَهَتْ وَبِتَصَرُّفٍ فِيهِ السَّاعِي بِمَا يَتَعَلَّقُ بِمَالِ الزَّكَاةِ وَبِبَرِّ الْمَالِكِ بِتَسْلِيمِهَا لِلْسَّاعِي عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ وَلَا ضَمَانَ عَلَى السَّاعِي أَيْضًا إِذَا تَلَفَتْ فِي يَدِهِ بَلَا تَقْصِيرٍ ا هـ.

ع ش عَلَيْهِ وَفِي ق ل عَلَى الْجَلَالِ وَالْأَفْنِيَّةِ الرَّحَابِ أَمَامَ الْبُيُوتِ مَثَلًا ا هـ.

وَفِي الْمِصْبَاحِ الْفَنَاءُ بِوَزْنِ كِتَابِ الْوَصِيدِ، وَهُوَ سَعَةٌ أَمَامَ الْبَيْتِ وَقِيلَ مَا أَمْتَدَّ مِنْ جَانِبِهِ وَالْجَمْعُ أَفْنِيَّةٌ

(قَوْلُهُ وَيُصَدَّقُ مُخْرِجُهَا) أَيُّ مَنْ مَالِكٍ أَوْ وَكِيلٍ أَوْ وَلِيِّ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ ١ هـ.
بِرُمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ وَإِلَّا فَتَعُدُّ) أَيُّ وَجُوبًا.

١ هـ.

شَرْحُ م ر.

(وَلَوْ اشْتَرَكَ اثْنَانِ) مَثَلًا (مِنْ أَهْلِ زَكَاةٍ فِي نِصَابٍ أَوْ فِي أَقَلِّ) مِنْهُ (وَلَا أَحَدُهُمَا نِصَابٌ)، وَلَوْ فِي غَيْرِ
مَا شِئَةٍ مِنْ نَقْدٍ أَوْ غَيْرِهِ (زَكَاةً كَوَاحِدٍ) لِقَوْلِهِ فِي خَبَرِ أَنَسٍ وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ
الصَّدَقَةِ نُهْيِ الْمَالِكِ عَنِ التَّفْرِيقِ وَعَنِ الْجَمْعِ خَشْيَةَ وَجُوبِهَا أَوْ كَثَرَتِهَا وَنُهْيِ السَّاعِي عَنْهُمَا خَشْيَةَ
سُقُوطِهَا أَوْ قَلَّتِهَا وَالْخَبَرُ ظَاهِرٌ فِي خُلْطَةِ الْجَوَارِ الْآتِيَةِ وَمِثْلِهَا خُلْطَةُ الشُّيُوعِ بَلْ أَوْلَى وَعَلِمَ مِنْ اعْتِبَارِ
النِّصَابِ اعْتِبَارُ اتِّحَادِ الْجِنْسِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ نَوْعُهُ وَمِنْ التَّشْبِيهِ اعْتِبَارُ الْحَوْلِ مِنْ سَنَةٍ وَدُونِهَا كَمَا فِي
النَّمْرِ وَالْحَبِّ وَيُعْتَبَرُ ابْتِدَاءُ حَوْلِ الْخُلْطَةِ مِنْهَا وَأَقَادَتْ زِيَادَتِي أَوْ فِي أَقَلِّ وَلَا أَحَدُهُمَا نِصَابٌ أَنَّ الشَّرِكََةَ
فِيمَا دُونَ نِصَابٍ تَوَثَّرَ إِذَا مَلَكَ أَحَدُهُمَا نِصَابًا كَأَن اشْتَرَكَا فِي عِشْرِينَ شَاةٍ مُنَاصَفَةً وَانْفَرَدَ أَحَدُهُمَا
بِثَلَاثِينَ فَيَلْزِمُهُ أَرْبَعَةُ أَخْمَاسِ شَاةٍ وَالْآخَرُ خُمُسُ شَاةٍ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِأَحَدِهِمَا نِصَابٌ، وَإِنْ بَلَغَهُ
مَجْمُوعُ الْمَالَيْنِ كَأَن انْفَرَدَ كُلُّ مِنْهُمَا بِتِسْعِ عَشْرَةِ شَاةٍ وَاشْتَرَكَا فِي اثْنَتَيْنِ (كَمَا لَوْ خُلِطَا جَوَارًا) بِكَسْرِ الْجِيمِ
أَفْصَحُ مِنْ ضَمِّهَا (وَاتَّحَدَ مَشْرَبٌ) أَيُّ مَوْضِعُ شُرْبِ الْمَاشِيَةِ (وَمُسْرَحٌ) أَيُّ الْمَوْضِعِ الَّذِي تَجْتَمِعُ فِيهِ ثُمَّ
تُسَاقُ إِلَى الْمَرْعَى (وَمُرَاحٌ) بِضَمِّ الْمِيمِ أَيُّ مَا وَاهَا لَيْلًا (وَرَاعٍ) لَهَا (وَفَحْلٌ نَوْعٌ) بِخِلَافِ فَحْلٍ أَكْثَرُ مِنْ نَوْعٍ
فَلَا يَضُرُّ اخْتِلَافُهُ لِلضَّرُورَةِ وَمَعْنَى اتِّحَادِهِ أَنْ يَكُونَ مُرْسَلًا فِي الْمَاشِيَةِ، وَإِنْ كَانَ مِلْكًا لِأَحَدِهِمَا أَوْ مُعَارًا
لَهُ أَوَّلُهُمَا وَتَقْيِيدُ اتِّحَادِ الْفَحْلِ بِنَوْعٍ مِنْ زِيَادَتِي (وَمَحْلَبٌ) بِفَتْحِ الْمِيمِ أَيُّ مَكَانِ الْحَلَبِ بِفَتْحِ اللَّامِ يُقَالُ لِلْبَنِ
وَلِلْمَصْدَرِ، وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا وَحَكِي سُكُونُهَا (وَنَاطُورٌ) بِمُهْمَلَةٍ وَحَكِي إِعْجَامُهَا أَيُّ حَافِظِ الزَّرْعِ وَالشَّجَرِ
(وَجَرِينٌ) أَيُّ مَوْضِعٍ تَجْفِيْفِ النَّمْرِ وَتَخْلِيصِ الْحَبِّ (وَدُكَّانٌ وَمَكَانٌ حَفِظَ وَنَحْوَهُمَا) كَمَرْعَى وَطَرِيقُهُ وَنَهْرٌ
يُسْقَى مِنْهُ وَحَرَاتٌ وَمِيزَانٌ وَوَرَّانٌ وَكَيْالٌ وَمَكْبَالٌ وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ مَا يُعْتَبَرُ اتِّحَادُهُ يُعْتَبَرُ كَوْنُهُ وَاحِدًا بِالذَّاتِ
بَلْ أَنَّ لَا يَخْتَصُّ مَالٌ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بِهِ فَلَا يَضُرُّ التَّعَدُّدُ حِينَئِذٍ (لَا حَالِبٌ) فَلَا يُشْتَرِطُ اتِّحَادُهُ كَجَارِ الْعَنَمِ
(و) لَا (إِنَاءً) يَحْلُبُ فِيهِ كَالَّةُ الْجَرِّ وَالتَّصْرِيحُ بِهِذَيْنِ مِنْ زِيَادَتِي (و) لَا (نِيَّةَ خُلْطَةٍ) لِأَنَّ خِفَةَ الْمُؤَنَةِ
بِاتِّحَادِ الْمَرَاقِ لَا تَخْتَلِفُ بِالْقَصْدِ وَعَدَمِهِ وَإِنَّمَا شَرِطُ الْإِتِّحَادِ فِيمَا مَرَّ لِيَجْتَمِعَ الْمَالَانِ كَالْمَالِ الْوَاحِدِ
وَلِتَخَفَ الْمُؤَنَةُ عَلَى الْمُحْسِنِ بِالزَّكَاةِ فَلَوْ افْتَرَقَ الْمَالَانِ فِيمَا شَرِطَ الْإِتِّحَادُ فِيهِ زَمَنًا طَوِيلًا مُطْلَقًا أَوْ يَسِيرًا
بِقَصْدٍ مِنَ الْمَالِكَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا أَوْ بِتَقْرِيرِ التَّفَرُّقِ ضَرَّ وَخَرَجَ بِأَهْلِ الزَّكَاةِ غَيْرُهُ كَذِمِّي وَمَكَاتِبِ
الشَّرْحِ

(قَوْلُهُ: وَلَوْ اشْتَرَكَ اثْنَانِ) أَيُّ شَرِكَةِ شُيُوعٍ وَأَمَّا شَرِكَةُ الْجَوَارِ فَسَتَأْتِي فِي كَلَامِهِ ١ هـ.

شَيْخُنَا فَحِينَئِذٍ يَكُونُ الْإِسْتِدْلَالُ عَلَى هَذِهِ إِنَّمَا هُوَ بِمَفْهُومِ الْحَدِيثِ وَمَنْطُوقُهُ يَدُلُّ لِمَا يَأْتِي مِنْ شَرِكَةِ
الْجَوَارِ فَكَانَ عَلَيْهِ تَأْخِيرُهُ عَنِ الْقَسْمَيْنِ لِيَشْهَدَ لِهَُمَا بِمَنْطُوقِهِ وَمَفْهُومِهِ وَسَيَأْتِي لِلشَّارِحِ فِي بَابٍ مَنْ تَلَزَمَهُ
زَكَاةُ الْمَالِ حَيْثُ قَالَ وَعَدَمُ ثُبُوتِ الْخُلْطَةِ فِي السَّادِسَةِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَثْبُتُ مَعَ أَهْلِ الْخُمُسِ إِذْ لَا زَكَاةَ فِيهِ؛
لِأَنَّهُ لِعَيْنٍ مُعَيَّنٍ ١ هـ.

وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ شَرِطَ ثُبُوتِ الْخُلْطَةِ أَنَّ الشَّرِيكَ لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ مُعَيَّنًا فَحِينَئِذٍ لَوْ كَانَ عِنْدَهُ أَرْبَعُونَ شَاةً

وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ وَلَمْ يُخْرِجْ عَنْهَا ثُمَّ حَالَ عَلَيْهَا حَوْلٌ آخَرُ أَوْ أَكْثَرُ لَمْ يَلْزِمُهُ إِلَّا زَكَاةُ عَامٍ لِنَقْصِهَا عَنْ النَّصَابِ فِي الْعَامِ الثَّانِي وَمَا بَعْدَهُ وَلَا يُقَالُ هِيَ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الْمَالِكِ وَالْفُقَرَاءِ لَمَا عَلِمْتَ أَنَّ هَذِهِ الْخُطَّةَ لَا أَثَرَ لَهَا وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا لَوْ كَانَ عِنْدَهُ عِشْرُونَ دِينَارًا وَلَمْ يُخْرِجْ عَنْهَا حَتَّى مَضَى عَامَانِ فَأَكْثَرَ فَلَا يَلْزِمُهُ إِلَّا زَكَاةُ عَامٍ وَيُقَالُ مِثْلُهُ أَيْضًا فِيمَا لَوْ كَانَ لَهُ عَلَى شَخْصٍ عِشْرُونَ دِينَارًا وَاسْتَمَرَّتْ فِي ذِمَّتِهِ أَعْوَامًا ثُمَّ قَبَضَهَا الْمَالِكُ لَا يَلْزِمُهُ إِلَّا زَكَاةُ عَامٍ تَامَلْ.

(قَوْلُهُ أَيْضًا، وَلَوْ اشْتَرَكِ اثْنَانِ) أَيُّ بَأْنٍ كَانَ بَيْنَهُمَا مَالٌ مَمْلُوكٌ لَهُمَا سَوَاءٌ كَانَ بِاشْتِرَاكِ مِنْهُمَا بَعْدُ أَوْ لَا كَأَنَّ وَرِثَاءَهُ هـ.

ع ش عَلَى م ر.

وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر فِي الدُّخُولِ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ثُمَّ شَرَعَ فِي الْخُطَّةِ وَهِيَ نَوْعَانِ خُطَّةُ شَرَكَةٍ وَيُعْبَرُ عَنْهَا بِخُطَّةِ الْأَعْيَانِ وَالشُّيُوعِ وَخُطَّةِ جَوَارٍ وَتُسَمَّى خُطَّةً أَوْصَافٍ وَقَدْ شَرَعَ فِي الْأَوَّلِ فَقَالَ، وَلَوْ اشْتَرَكِ الْخُ ثُمَّ قَالَ وَهَذِهِ الشَّرَكَةُ قَدْ تُفِيدُ تَخْفِيفًا كَالِاشْتِرَاكِ فِي ثَمَانِينَ عَلَى السَّوَاءِ أَوْ تَنْقِيلًا كَالِاشْتِرَاكِ فِي أَرْبَعِينَ أَوْ تَخْفِيفًا عَلَى أَحَدِهِمَا وَتَنْقِيلًا عَلَى الْآخَرِ كَأَنَّ مَلَكًا سَتَيْنَ لِأَحَدِهِمَا ثَلَاثًا وَلِلْآخَرِ ثَلَاثًا وَقَدْ لَا تُفِيدُ شَيْئًا كَمَا تَنِينُ عَلَى السَّوَاءِ وَتَأْتِي هَذِهِ الْأَقْسَامُ فِي خُطَّةِ الْجَوَارِ أَيْضًا وَهِيَ النَّوعُ الثَّانِي الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ كَمَا لَوْ خَلَطَا جَوَارًا انْتَهَتْ وَقَوْلُهُ وَهَذِهِ الشَّرَكَةُ الْخُ أَيُّ الشَّرَكَةِ فِي الْمَاشِيَةِ وَاحْتَرَزَ عَنِ الشَّرَكَةِ فِي غَيْرِهَا، فَإِنَّهَا لَا تُفِيدُ تَخْفِيفًا أَصْلًا إِذْ لَا وَقَصَ فِي غَيْرِ الْمَاشِيَةِ بَلْ تَارَةً تُفِيدُ التَّنْقِيلَ وَتَارَةً لَا تُفِيدُ تَنْقِيلًا وَلَا تَخْفِيفًا أَشَارَ إِلَيْهِ الْبِرْمَاوِيُّ (قَوْلُهُ مِنْ أَهْلِ زَكَاةٍ) وَيَنْبَغِي لِلْوَلِيِّ أَنْ يَفْعَلَ بِمَالِ الْمُوَلَى عَلَيْهِ مَا فِيهِ الْمَصْلَحَةُ لَهُ مِنْ الْخُطَّةِ وَعَدَمِهَا قِيَاسًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي الْإِسَامَةِ وَبَقِيَ مَا لَوْ اخْتَلَفَتْ عَقِيدَةُ الْوَلِيِّ وَالْمُوَلَى عَلَيْهِ فَهَلْ يُرَاعَى عَقِيدَةُ نَفْسِهِ أَوْ عَقِيدَةُ الْمُوَلَى عَلَيْهِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ وَكَذَا لَوْ اخْتَلَفَتْ عَقِيدَتُهُ وَعَقِيدَةُ شَرِيكِ الْمُوَلَى عَلَيْهِ فَكُلُّ مِنْهُمَا يَعْمَلُ بِعَقِيدَتِهِ فَلَوْ خَلَطَ شَافِعِي عِشْرِينَ شَاةً بِمِثْلِهَا لِصَبِيٍّ حَنْفِيٍّ وَجَبَ عَلَى الشَّافِعِيِّ نِصْفُ شَاةٍ عَمَلًا بِعَقِيدَتِهِ دُونَ الْحَنْفِيِّ هـ.

ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ: وَلَوْ فِي غَيْرِ مَاشِيَةٍ) أَيُّ، وَلَوْ كَانَ الْإِخْتِلَاطُ فِي غَيْرِ مَاشِيَةٍ هـ شَيْخُنَا.

(قَوْلُهُ زَكَاةً كَوَاجِدٍ) وَلِأَحَدِهِمَا الْإِسْتِقْلَالُ بِالْإِخْرَاجِ وَالنِّتْيَةِ هـ.

ح ل وَفِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ مَا نَصَّهُ فَصْلٌ لِلْسَّاعِي الْأَخْذُ مِنْ مَالٍ أَحَدِهِمَا أَيُّ الْخَلِيطَيْنِ، وَلَوْ لَمْ يُضْطَرَّ إِلَيْهِ بِأَنَّ كَانَ مَالٌ كُلُّ مِنْهُمَا كَامِلًا وَوَجَدَ فِيهِ الْوَاجِبَ كَمَا لَهُ الْأَخْذُ مِنْ مَالِهِمَا وَلِأَنَّ الْمَالَيْنِ كَالْمَالِ الْوَاحِدِ وَالْمَأْخُودُ زَكَاةُ الْجَمِيعِ عَلَى الْإِسَاعَةِ وَالْخَلِيطَانِ يَتَرَاجَعَانِ بِأَنْ يَرْجِعَ كُلُّ مِنْهُمَا عَلَى الْآخَرِ فِيمَا إِذَا أَخَذَ السَّاعِي مِنْهُمَا وَقَدْ لَا يَتَرَاجَعَانِ فِيهِ كَمَا سَيَأْتِي وَيَرْجِعُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ فِيمَا إِذَا أَخَذَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَالْأَصْلُ فِي التَّرَاجُعِ خَبَرٌ {وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ، فَإِنَّهُمَا يَتَرَاجَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسُّوِيَةِ} رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي خَبَرِ أَنَسِ السَّابِقِ وَإِذَا رَجَعَ الْمَأْخُودُ مِنْهُ رَجَعَ بِالْمِثْلِ فِي الْمِثْلِيِّ كَالثَّمَارِ وَالْحُبُوبِ وَبِالْقِيمَةِ فِي الْمُنْقَوْمِ كَالْإِبِلِ وَالْبَقَرِ، فَإِنْ خَلَطَا عِشْرِينَ شَاةً بِعِشْرِينَ شَاةً فَأَخَذَ السَّاعِي وَاحِدَةً لِأَحَدِهِمَا رَجَعَ عَلَى صَاحِبِهِ بِنِصْفِ قِيمَتِهَا لَا بِقِيمَةِ نِصْفِهَا؛ لِأَنَّ قِيمَةَ نِصْفِهَا أَنْفَصُ مِنْ نِصْفِ قِيمَتِهَا لِلتَّنْقِصِ فَلَوْ قُلْنَا يَرْجِعُ بِهَا لِأَجْحَفْنَا بِهِ وَلَا يَرْجِعُ بِنِصْفِ شَاةٍ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مِثْلِيَّةٍ.

وَكَذَا لَوْ خَلَطَا مِائَةً بِمِائَةٍ فَأَخَذَ السَّاعِي ثِنْتَيْنِ مِنْ أَحَدِهِمَا رَجَعَ عَلَى صَاحِبِهِ بِنِصْفِ قِيمَتِهَا لَا بِقِيمَةِ

نصفهما ولا بشاة ولا بنصف شاتين، فإن أخذ من كل منهما شاة فلا تراجع، وإن اختلفت قيمتهما إذ لم يؤخذ من كل منهما إلا واجبة لو انفرد، وإن كان لزيد ثلاثون شاة ولعمرو عشر فأخذ الساعي الشاة من عمرو رجع على زيد بثلاثة أرباع قيمتها أو أخذها من زيد رجع زيد على عمرو بربع قيمتها، وإن كان لزيد مائة ولعمرو خمسون فأخذ الساعي الشاتين من عمرو رجع على زيد بثلثي قيمتهما أو أخذها من زيد رجع على عمرو بالثلث.

وإن أخذ من كل منهما شاة رجع زيد بثلث قيمة شاته ورجع عمرو بثلثي قيمة شاته، فإن تساوى ما عليهما تقاصا، وإن كان لزيد أربعون من البقر ولعمرو ثلاثون منها فأخذ الساعي التبيع والمسننة من عمرو رجع بأربعة أسباع قيمتهما أو أخذها من زيد رجع بثلاثة أسباع قيمتهما، فإن أخذ من كل منهما فرضه كأن أخذ من زيد مسننة ومن عمرو تبعيا فلا تراجع كما مر نظيره خلافا للرافعي تبعيا للإمام وغيره في قولهم يرجع زيد بثلاثة أسباع قيمة المسننة وعمرو بأربعة أسباع قيمة التبيع، فإن أخذ التبيع من زيد والمسننة من عمرو رجع عمرو على زيد بأربعة أسباع قيمة المسننة ورجع عليه زيد بثلاثة أسباع قيمة التبيع ولا يعتبر في الرجوع فيما ذكر إذن الشريك لآخر في الدفع كما هو ظاهر الخبر السابق.

قال الزركشي: وكلام الإمام مصرح به لإذن الشارع فيه ولأن المالكين بالخلطة صارا كالمال المفرد وجرى عليه ابن الأستاذ وقال؛ لأن نفس الخلطة مسطرة على الدفع المبني الموجب للرجوع وقال الجرجاني: لكل من الشريكين أن يخرج بغير إذن شريكه ومنه يؤخذ أن نية أحدهما تغني عن نية الآخر وأن قول الرافعي كالإمام في كتاب الحج أن من أدى حقا على غيره يحتاج للنية بغير إذنه لا يسقط عنه محمول على غير الخليطين في الزكاة وظاهر كلامهم كالخبر أنه لا فرق في الرجوع بغير إذن بين أن يخرج من المال المشترك وأن يخرج من غيره لكن نقل الزركشي عن القاضي أبي محمد المروزي في فتاويه أن محله إذا أخرج من المشترك والظاهر أن كلامهم كالخبر محمول عليه.

(فرع)، وإن ظلم الساعي أحدهما كأن أخذ منه شاة زائدة أو كريمة لم يرجع على الآخر إلا بقسط الواجب عليه من واجبه فلا يرجع بقسط المأخوذ إذ المظلول إنما يرجع على ظالمه ويسترد المأخوذ منه المأخوذ من الظالم إن بقي وإلا استرد ما فصل عن فرضه والفرض ساقط كما صرح به الأصل، وإن أخذ من أحدهما القيمة تقليدا للحنفى أو كبيرة عن السخال تقليدا للمالكى سقط الفرض ورجع؛ لأنه مجتهد فيه بخلاف ما قبله، فإنه ظلم محض (فرع) قد يثبت التراجع الشامل للرجوع مجازا في خلطة الاشتراك مثل أن يكون بينهما خمس من الإبل فيعطى أحدهما الشاة، فإنه يرجع على الآخر بنصف قيمتها، فإن كان بينهما عشر فأخذ من كل منهما شاة تراجعا أيضا أي كما في خلطة الجوار، فإذا تساوى في القيمة تقاصا.

وشمل كلامه ما إذا كان المأخوذ من غير جنس المال كما مثل به، وما إذا كان من جنسه بأن أخذ الفرض من مال أحدهما كما صرح به في المجموع أو تفاوت قدر المالكين كأن كان بينهما أربعون شاة لأحدهما في عشرين منها ونصفها وفي العشرين الأخرى ثلاثة أرباعها وقيمة الشاة أربعة دراهم، فإن أخذت من العشرين المربعة رجع صاحب الأكثر على الآخر بنصف درهم أو من الأخرى رجع صاحب الأقل على الآخر بنصف درهم قاله ابن الرفعة فكلام المصنف أولى من تخصيص الأصل التراجع بأخذ

غَيْرِ الْجِنْسِ وَمَا ذُكِرَ مِنَ التَّرَاجُعِ الْمُبْنِيِّ عَلَيْهِ النَّقَاصُ إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى مَا مَرَّ عَنِ الْإِمَامِ وَغَيْرِهِ أَيْ فِيمَا إِذَا أَخَذَ مِنْ زَيْدٍ مِسْنَةً وَمِنْ عُمَرَ تَبِيعًا أَمَا عَلَى الْأَصَحِّ فَلَا تَرَجُعَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ وَحَيْثُ تَنَازَعَا فِي قَدْرِ الْقِيَمَةِ وَلَا بَيِّنَةٌ وَتَعَذَّرَ مَعْرِفَتُهَا صُدِّقَ الْمَرْجُوعُ عَلَيْهِ بِيَمِينِهِ؛ لِأَنَّهُ عَارِمٌ. ا هـ.

(قَوْلُهُ وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ) أَيْ يُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ فَهُوَ نَهْيٌ تَنْزِيهِ لِلْمَالِكِ وَالسَّاعِي ا هـ.
بِرُمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ خَشْيَةُ الصَّدَقَةِ) أَيْ خَشْيَةُ وُجُوبِهَا أَوْ كَثَرَتِهَا وَخَشْيَةُ سُقُوطِهَا أَوْ قِلَّتِهَا أَخَذًا مِمَّا بَعْدَهُ ا هـ.
بِرُمَاوِيٍّ وَعَلَى هَذَا فَيَخْتَلِفُ تَقْدِيرُ الْمُضَافِ بِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ الْأَرْبَعَةِ الْآتِيَةِ ا هـ.
رَشِيدِيٍّ عَلَى م ر.

(قَوْلُهُ نَهْيُ الْمَالِكِ عَنِ التَّفْرِيقِ إلخ) إِذَا تَأَمَّلْتَ هَذَا وَجَدْتَ أَقْسَامَ النَّهْيِ الْمُشْتَرِكِ فِيهَا الْمَالِكُ وَالسَّاعِي ثَمَانِيَةً فِي حَقِّ كُلِّ أَرْبَعَةٍ وَإِبْضَاحُهُ أَنْ يُقَالَ إِنْ كَانَ النَّهْيُ عَنِ التَّفْرِيقِ خَشْيَةَ الْوُجُوبِ فِي الْجَمْعِ فَهُوَ الْأَوَّلُ وَمِثَالُهُ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ شَخْصَيْنِ أَرْبَعُونَ شَاءَ عَلَى السَّوَاءِ، فَعِنْدَ التَّفْرِيقِ لَا شَيْءَ فِيهَا، وَعِنْدَ الْجَمْعِ فِيهَا شَاءٌ، وَإِنْ كَانَ عِنْدَ التَّفْرِيقِ خَشْيَةُ الْكَثَرَةِ فِي الْجَمْعِ، فَهُوَ الثَّانِي، وَمِثَالُهُ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ اثْنَيْنِ مِثْلًا مِائَتًا شَاءَ وَشَاتَانِ عَلَى السَّوَاءِ فَعِنْدَ التَّفْرِيقِ فِيهَا شَاتَانِ، وَعِنْدَ الْجَمْعِ فِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ، وَإِنْ كَانَ عَنِ الْجَمْعِ خَشْيَةُ الْكَثَرَةِ فِي التَّفْرِيقِ فَهُوَ الثَّلَاثُ وَمِثَالُهُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ اثْنَيْنِ مِثْلًا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَرْبَعُونَ شَاءَ فَبِالْجَمْعِ فِيهَا شَاءٌ، وَعِنْدَ التَّفْرِيقِ فِيهَا شَاتَانِ عَلَى كُلِّ شَاءٍ، وَإِنْ كَانَ عَنِ الْجَمْعِ خَشْيَةَ الْوُجُوبِ فِي التَّفْرِيقِ فَهُوَ الرَّابِعُ لَكِنَّهُ مُسْتَحِيلٌ إِذْ كَيْفَ تَكُونُ الزَّكَاةُ غَيْرَ وَاجِبَةٍ فِي مَالٍ عِنْدَ جَمْعِهِ وَعِنْدَ التَّفْرِيقِ تَكُونُ وَاجِبَةً هَذِهِ أَقْسَامُ النَّهْيِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَالِكِ، وَإِنْ كَانَ النَّهْيُ عَنِ الْجَمْعِ خَشْيَةَ السُّقُوطِ فِي التَّفْرِيقِ فَهُوَ الْخَامِسُ وَمِثَالُهُ كِمِثَالِ الْأَوَّلِ أَوْ عَنِ الْجَمْعِ خَشْيَةُ الْقِلَّةِ فِي التَّفْرِيقِ، فَهُوَ السَّادِسُ وَمِثَالُهُ كِمِثَالِ الثَّانِي أَوْ كَانَ عَنِ التَّفْرِيقِ خَشْيَةُ الْقِلَّةِ فِي الْجَمْعِ، فَهُوَ السَّابِعُ.
وَمِثَالُهُ كِمِثَالِ الثَّلَاثِ أَوْ كَانَ عَنِ التَّفْرِيقِ خَشْيَةَ السُّقُوطِ فِي الْجَمْعِ، فَهُوَ الثَّامِنُ لَكِنَّهُ مُسْتَحِيلٌ إِذْ كَيْفَ تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي قَدْرِ عِنْدَ تَفْرِيقِهِ وَتَسْقُطُ عَنْهُ عِنْدَ جَمْعِهِ ا هـ.
عَبْدُ رَبِّهِ.

وَفِي سَمِ مَا نَصَّهُ مِثَالُ خَشْيَةِ الْقِلَّةِ فِي الْأَوَّلِ أَعْنِي الْجَمْعُ مَا لَوْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا مِائَةٌ وَلِلْآخَرِ مِائَةٌ وَوَاحِدَةٌ، فَإِنَّ عَلَى كُلِّ مَعَ الْإِنْفِرَادِ شَاءً، وَلَوْ خَلَطَا كَانَ عَلَيْهِمَا ثَلَاثَةٌ فَلَا يُجْمَعُ خَشْيَةُ الْقِلَّةِ فِي الْإِنْفِرَادِ وَمِثَالُ خَشْيَةِ الْكَثَرَةِ فِيهِ مَا لَوْ كَانَ مَعَ كُلِّ أَرْبَعُونَ، فَإِنَّ عَلَى كُلِّ حَالِ الْإِنْفِرَادِ شَاءً وَعَلَيْهِمَا حَالِ الْاجْتِمَاعِ شَاءً وَوَاحِدَةٌ فَلَا يُجْمَعُ خَشْيَةُ الْكَثَرَةِ الَّتِي فِي الْإِنْفِرَادِ وَمِثَالُ خَشْيَةِ الْقِلَّةِ فِي الثَّانِي أَعْنِي التَّفْرِيقَ مَا لَوْ كَانَ مِنْ كُلِّ أَرْبَعُونَ، فَإِنَّ عَلَى كُلِّ شَاءٍ فِي حَالِ الْإِنْفِرَادِ، وَعَلَيْهِمَا مَعَ شَاءً وَوَاحِدَةٌ مَعَ الْاجْتِمَاعِ فَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا خَشْيَةُ الْقِلَّةِ الَّتِي فِي الْاجْتِمَاعِ وَمِثَالُ خَشْيَةِ الْكَثَرَةِ فِيهِ مَا لَوْ كَانَ مَعَ أَحَدِهِمَا مِائَةٌ وَمَعَ الْآخَرِ مِائَةٌ وَوَاحِدَةٌ، فَإِنَّ عَلَى كُلِّ حَالِ الْإِنْفِرَادِ وَوَاحِدَةٌ وَعَلَيْهِمَا مَعَ حَالَةِ الْاجْتِمَاعِ ثَلَاثٌ فَلَا يُفَرَّقُ خَشْيَةُ الْكَثَرَةِ الَّتِي فِي الْاجْتِمَاعِ فَتَأَمَّلْ.

ا هـ.

(قَوْلُهُ خَشْيَةُ وُجُوبِهَا أَوْ كَثَرَتِهَا) كُلُّ مِنْهُمَا رَاجِعٌ لِلتَّفْرِيقِ وَالْجَمْعِ وَقَوْلُهُ خَشْيَةُ سُقُوطِهَا أَوْ قِلَّتِهَا كُلُّ مِنْهُمَا

رَاجِعٌ لِلتَّفْرِيقِ وَالْجَمْعِ أَيْضًا فَتَكُونُ الْأَقْسَامُ ثَمَانِيَةً لَكِنْ يَتَعَطَّلُ مِنْهَا اثْنَانِ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ سَبَرَ
الصُّورَ ١ هـ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ بَلْ أُولَى) أَيْ لِعَدَمِ تَمْيِيزِ الْمَالَتَيْنِ (قَوْلُهُ وَدُونَهَا) فِيهِ مُسَامَحَةٌ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يُقَالُ
لَهُ حَوْلٌ ١ هـ.

شَيْخُنَا وَقَوْلُهُ كَمَا فِي التَّمْرِ بِالنَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ ١ هـ.

بِرُمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ وَيُعْتَبَرُ ابْتِدَاءُ حَوْلِ الْخُلْطَةِ مِنْهَا) أَيْ الْخُلْطَةِ وَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَمْلِكَا النَّصَابَ إِلَّا حِينَئِذٍ، وَلَوْ
خَلَطَا فِي اثْنَاءِ الْعَامِ مَا مَلَكَاهُ أَوَّلُهُ زَكَاةً ذَلِكَ زَكَاةُ الْعَامِ لَوْ لَمْ يَخْلُطَا فَيُخْرِجُ كُلُّ وَاحِدٍ شَاةً لَوْ كَانَ لِكُلِّ
أَرْبَعُونَ ١ هـ.

ح ل.

وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر ثُمَّ مَحَلُّ مَا تَقَدَّمَ حَيْثُ لَمْ يَتَقَدَّمِ لِلْخِلَاطَيْنِ حَالَةُ انْفِرَادٍ، فَإِنْ انْعَقَدَ الْحَوْلُ عَلَى الْإِنْفِرَادِ ثُمَّ
طَرَأَتْ الْخُلْطَةُ، فَإِنْ اتَّفَقَ حَوْلَاهُمَا بِأَنْ مَلَكَ كُلُّ وَاحِدٍ أَرْبَعِينَ شَاةً ثُمَّ خَلَطَاها فِي اثْنَاءِ الْحَوْلِ لَمْ تَنْبُتِ
الْخُلْطَةُ فِي السَّنَةِ الْأُولَى فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ عِنْدَ تَمَامِهَا شَاةً، وَإِنْ اخْتَلَفَ حَوْلَاهُمَا بِأَنْ مَلَكَ هَذَا غُرَّةً
الْمَحْرَمِ وَهَذَا غُرَّةً صَفَرٍ وَخَلَطَا غُرَّةَ شَهْرِ رَبِيعٍ فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ عِنْدَ انْقِضَاءِ حَوْلِهِ شَاةً وَإِذَا طَرَأَ الْإِنْفِرَادُ
عَلَى الْخُلْطَةِ فَمَنْ بَلَغَ مَالُهُ نَصَابًا زَكَاةً وَإِلَّا فَلَا انْتَهَتْ (قَوْلُهُ وَأَنْفَرَدَ أَحَدُهُمَا بِثَلَاثِينَ) مِنْ هَذَا تَعَلَّمَ أَنَّ
قَوْلَهُ إِذَا مَلَكَ أَحَدُهُمَا نَصَابًا أَرَادَ بِهِ أَعَمَّ مِنْ أَنْ يَمْلِكَ نَصَابًا خَارِجًا عَمَّا خَالَطَ بِهِ وَمِنْ أَنْ يَمْلِكَ نَصَابًا
يَتِمُّ بِمَا خَالَطَ بِهِ ١ هـ.

بِرُمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ وَاتَّحَدَ مُشْرَبٌ) وَيُقَالُ لَهُ مُشْرَعٌ بِالْعَيْنِ الْمُهِمْلَةِ يُقَالُ بَعِيرٌ شَارِعٌ أَيْ وَارِدُ الْمَاءِ وَمِثْلُهُ الْمَكَانُ
الَّذِي تَوَقَّفَ فِيهِ عِنْدَ إِرَادَةِ سَفْيِهَا وَالَّذِي تَنَحَّى إِلَيْهِ لِيَشْرَبَ غَيْرُهَا ١ هـ.

بِرُمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ وَرَاعٍ) أَصْلُهُ الْخَافِظُ لغيرِهِ وَمِنْهُ قِيلَ لِلْوَالِي رَاعٍ وَلِلْعَامَةِ رَعِيَّةٌ وَلِلزَّوْجِ رَاعٍ أَيْضًا ثُمَّ خُصَّ فِي
الْعُرْفِ بِحَافِظِ الْحَيَوَانِ كَمَا هُنَا ١ هـ.

بِرُمَاوِيٍّ وَجَمَعَهُ رُعَاةٌ كَقَاضٍ وَقُضَاةٌ وَرُعَيَانٍ كَشَبَابٍ وَشَبَّانٍ وَيُجْمَعُ أَيْضًا عَلَى رِعَاءٍ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى
{حَتَّىٰ صُنِدِرَ الرِّعَاءِ} الْآيَةُ ١ هـ.

ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ يَفْتَحُ الْمِيمِ) أَمَّا بِكْسَرِهَا فَهُوَ الْإِنَاءُ الَّذِي يُحْلَبُ فِيهِ ١ هـ.

شَوْبَرِيٍّ (قَوْلُهُ أَيْ مَكَانُ الْحَلَبِ) وَمِثْلُهُ مَوْضِعُ الْإِنْرَاءِ بِالْثَوْنِ وَالزَّايِ، وَهُوَ ضِرَابُ الذُّكُورِ لِلْإِنَاثِ ١ هـ.

بِرُمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ أَيْ مَوْضِعُ تَجْفِيفِ التَّمْرِ إلخ) عِبَارَةُ شَرْحِ م ر يَفْتَحُ الْجِيمِ مَوْضِعُ تَجْفِيفِ التَّمَارِ وَالْبَيْدَرِ
يَفْتَحُ الْمُوَحَّدَةَ وَالذَّالَ الْمُهِمْلَةَ مَوْضِعُ تَصْنِيفِ الْجَنْطَةِ قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ وَقَالَ الثَّعَالِبِيُّ: الْجَرِينُ لِلزَّيْبِ وَالْبَيْدَرُ
لِلْجَنْطَةِ وَالْمَزِيدُ بِكْسَرِ الْمِيمِ وَإِسْكَانِ الرَّاءِ لِلتَّمْرِ انْتَهَتْ وَقَدْ هَجَرَ الْآنَ اسْمُ الْبَيْدَرِ فِي غَالِبِ الْأَمَاكِينِ
وَاشْتَهَرَ الْجَرِينُ لِذَلِكَ مَعَ إِسْقَاطِ التَّحْتِيَّةِ ١ هـ.

ق ل عَلَى الْجَلَالِ (قَوْلُهُ وَدُكَّانٌ) بِضَمِّ الدَّالِ الْمُهِمْلَةِ هُوَ الْحَانُوتُ ١ هـ.

شَرْحُ م ر وَفِي الْمَصْبَاحِ أَنَّهُ يُذَكَّرُ وَيُؤنَّثُ، وَأَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي نُونِهِ فَقِيلَ أَصْلِيَّةٌ وَقِيلَ زَائِدَةٌ فَعَلَى الْأَوَّلِ وَزَنُّهُ
فُعْلَالٌ وَعَلَى الثَّانِي فُعْلَانٌ (قَوْلُهُ وَنَهَرَ يُسْقَى مِنْهُ) بِالْبَاءِ أَوْ النَّاءِ وَفِي بَعْضِ النُّسخِ يُسْتَقَى مِنْهُ أَيْ وَمَا
يُسْتَقَى بِهِ لَهُمَا ١ هـ.

بِرُمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ وَكَيْالٌ) وَكَذَا حَمَالٌ وَمُتَعَهِّدٌ وَحَصَادٌ وَجَدَّادٌ بِتَشْدِيدِ الدَّالِ الْأُولَى وَمِلْفَحٌ وَلَقَاطٌ وَتَقَادٌ وَمُنَادٍ

وَمَطْلَبُ بِالْأَمْوَالِ هـ.

بِرْمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ فَلَا يَصُرُّ التَّعَدُّ حَبْنَدِ)، فَإِنْ كَانَ لِكُلِّ مِنْهُمَا نَخِيلٌ أَوْ زَرْعٌ مُجَاوِرٌ النَّخِيلِ الْآخَرَ أَوْ لِرَزْعِهِ أَوْ لِكُلِّ وَاحِدٍ كَيْسٌ فِيهِ نَقْدٌ فِي صُنْدُوقٍ وَاحِدٍ وَأَمْتَعَةٌ تِجَارَةٌ فِي مَخْرَنِ وَاحِدٍ، وَلَمْ يَتَمَيَّزْ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ بِشَيْءٍ مِمَّا سَبَقَ تَبَيَّنَتِ الْخُلْطَةُ؛ لِأَنَّ الْمَالَيْنِ يَصِيرَانِ بِذَلِكَ كَالْمَالِ الْوَاحِدِ.

ا هـ.

شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ حَقَّةَ الْمُؤْنَةِ الْخُ) قَدْ يَشْكُلُ عَلَيْهِ السَّوْمُ، فَإِنَّ هَذَا التَّغْلِيلَ مُوجُودٌ فِيهِ، وَإِنْ لَمْ يَنْوَ وَمَعَ ذَلِكَ قَالُوا لَا بُدَّ مِنْ قَصْدِهِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّ الْخُلْطَةَ لَيْسَتْ مُوجِبَةً لِلزَّكَاةِ بِإِطْلَاقِهَا أَيْ فِي جَمِيعِ صُورِهَا بَلْ الْمُوجِبُ النَّصَابُ مَعَ الْحَوْلِ وَغَيْرِهِ مِنَ الشُّرُوطِ بِخِلَافِ السَّوْمِ، فَإِنَّهُ مُوجِبٌ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ فَوَجَبَ قَصْدُهُ ا هـ.

حَجَّ بِبَعْضِ إِيضَاحٍ وَيُؤْخَذُ مِنْ عَدَمِ اشْتِرَاطِ نِيَّةِ الْخُلْطَةِ جَوَابُ مَا وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْهُ فِي الدَّرْسِ مِنْ أَنَّ جَمَاعَةً أَوْدَعُوا عِنْدَ شَخْصٍ دَرَاهِمَ وَمَضَى عَلَيْهَا سَنَةٌ هَلْ تَجِبُ عَلَيْهِمُ الزَّكَاةُ أَمْ لَا، وَهُوَ وَجُوبُ الزَّكَاةِ سَوَاءً كَانَ مَالُ كُلِّ مِنْهُمْ نِصَابًا أَمْ لَا فِيمَا يَظْهَرُ فَلْيَرَاغَبْ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي ابْنِ قَاسِمٍ عَلَى الْغَايَةِ مَا نَصَّهُ. (فَرْعٌ) عَنْهُ وَدَائِعُ لَا يَبْلُغُ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا نِصَابًا فَجَعَلَهَا فِي صُنْدُوقٍ وَاحِدٍ جَمِيعَ الْحَوْلِ فَهَلْ يَتَبَيَّنُ حُكْمُ الْخُلْطَةِ فِيهِ أَمْ لَا وَالظَّاهِرُ الثَّبُوتُ لِانْطِبَاقِ ضَابِطِهَا وَنِيَّةِ الْخُلْطَةِ لَا تُشْتَرَطُ ثُمَّ حَيْثُ تَبَيَّنَتِ الْخُلْطَةُ فَلِلْسَّاعِي أَنْ يَأْخُذَ الْوَاجِبَ أَوْ بَعْضَهُ مِنْ مَالٍ أَحَدَهُمَا دُونَ الْآخَرِ وَإِذَا رَجَعَ الْمَأْخُودُ مِنْهُ عَلَى غَيْرِهِ رَجَعَ بِقَدْرِ حِصَّتِهِ مِنْ مَجْمُوعِ الْمَالَيْنِ مِثْلًا فِي الْمِثْلِيِّ وَقِيمَةً فِي الْمُتَقَوِّمِ ا هـ أَيْ حَيْثُ كَانَ السَّاعِي يَرَى أَخَذَ الْقِيَمَةَ ا هـ.

ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ زَمَنًا طَوِيلًا)، وَهُوَ الزَّمَانُ الَّذِي لَا تَصْبِرُ الْمَاشِيَةُ فِيهِ عَلَى تَرْكِ الْعَلْفِ بِلَا ضَرَرٍ بَيِّنٍ ا هـ.

ع ش عَلَى م ر، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فَأَكْثَرُ (قَوْلُهُ أَوْ بِتَقْرِيرِ التَّقْرِيقِ) أَيْ بِأَنْ تَفَرَّقَ بِنَفْسِهِ فَأَقْرَأَهُ ا هـ. بِرْمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ ضَرَّ) مَعْنَى ضَرَرِهِ نَفْيُ الْخُلْطَةِ ا هـ.

ق ل أَيْ ارْتَفَعَتِ الْخُلْطَةُ، وَإِنْ لَمْ يُؤَثَّرْ ارْتِفَاعُهَا فِي الْحَوْلِ فَمَنْ كَانَ نَصِيبُهُ نِصَابًا زَكَاةً لِتَمَامِ حَوْلِهِ مِنْ يَوْمٍ مَلَكِهِ لَا مِنْ يَوْمِ ارْتِفَاعِهَا ا هـ.

سَمَّ عَلَى الْغَايَةِ ا هـ.

ط ف.

وَعِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ وَالْإِفْتِرَاقِ لَا يَقْطَعُ حَوْلَ النَّصَابِ بَلْ إِنْ لَمْ تَرْتَفِعْ بِهِ الْخُلْطَةُ فَذَلِكَ وَإِلَّا فَمَنْ كَانَ نَصِيبُهُ نِصَابًا زَكَاةً لِتَمَامِ حَوْلِهِ مِنْ يَوْمٍ مَلَكَهُ لَا مِنْ يَوْمِ ارْتِفَاعِهَا انْتَهَتْ (قَوْلُهُ كَذِمِّيَّ وَمُكَاتِبِ) عِبَارَةُ شَرْحِ م ر فَلَوْ كَانَ أَحَدُ الْمَالَيْنِ مَوْفُوفًا أَوْ لِذِمِّيٍّ أَوْ مُكَاتِبٍ أَوْ لِنَيْتِ الْمَالِ لَمْ تُؤَثَّرِ الْخُلْطَةُ شَيْئًا بَلْ يُعْتَبَرُ نَصِيبُ مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ إِنْ بَلَغَ نِصَابًا زَكَاةً زَكَاةَ الْمُنفَرِدِ وَإِلَّا فَلَا زَكَاةَ ا هـ.

(خَاتِمَةٌ) يُسَنُّ لِلْسَّاعِي وَمِثْلُهُ الْمُسْتَحَقُّ عِنْدَ أَخْذِ الزَّكَاةِ الدُّعَاءُ لِلْمَالِكِ تَرْغِييًا لَهُ فِي الْخَيْرِ وَتَطْيِيبًا لِقَلْبِهِ بِأَنْ يَقُولَ لَهُ أَجْرَكَ اللَّهُ فِيمَا أَعْطَيْتَ وَجَعَلَهُ لَكَ طَهُورًا وَبَارَكَ لَكَ فِيمَا أَبْقَيْتَ وَلَا يَتَعَيَّنْ دُعَاءُ بِخُصُوصِهِ وَيُكْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ إِذْ ذَاكَ خَاصٌّ بِالْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ مَا لَمْ يَقَعْ ذَلِكَ تَبَعًا لَهُمْ كَالْأَلِّ فَلَا

يُكْرَهُ وَهُمْ بَنُو هَاشِمٍ وَالْمُطَلَّبُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ كَمَا مَرَّ نَعَمْ مَنْ اخْتَلَفَ فِي ثُبُوتِهِ كُلُّفَمَانَ وَمَرِّمَ لَا كَرَاهَةَ فِي إِفْرَادِ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِمَا لِإِزْتِفَاعِهِمَا عَنْ حَالٍ مَنْ يُقَالُ لَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَذَا كُلُّهُ فِي الصَّلَاةِ مِنْ غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ أَمَّا مِنْهُمَا فَلَا كَرَاهَةَ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهَا حَقُّهُمَا فَلَهُمَا الْإِنْعَامُ بِهَا عَلَى غَيْرِهِمَا لِخَبَرِ إِيَّاهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ {اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى} وَالسَّلَامُ كَالصَّلَاةِ فِيمَا ذُكِرَ لَكِنَّ الْمُخَاطَبَةَ بِهِ مُسْتَحَبَّةٌ لِلْأَحْيَاءِ وَالْأَمْوَاتِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ابْتِدَاءً وَوَاجِبَةً جَوَابًا كَمَا سَيَأْتِي فِي مَحَلِّهِ وَمَا يَقَعُ مِنْهُ غَيْبَةً فِي الْمُرَاسَلَاتِ مُنْزَلٌ مُنْزَلَةٌ مَا يَقَعُ خُطَابًا وَيُسْنُ التَّرَضُّيُّ وَالتَّرَحُّمُ عَلَى غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ مِنَ الْأَخْيَارِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَمَا قَالَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَنَّ التَّرَضُّيَّ مُحْتَصَصٌ بِالصَّحَابَةِ وَالتَّرَحُّمُ بِغَيْرِهِمْ ضَعِيفٌ قَالَ الْمُصَنِّفُ: وَيُسْتَحَبُّ لِكُلِّ مَنْ أُعْطِيَ زَكَاةً أَوْ صَدَقَةً أَوْ كَفَّارَةً أَوْ نَذْرًا أَوْ نَحْوَهَا كَإِقْرَاءِ دَرَسٍ وَتَصْنِيفِ وَإِفْتَاءٍ وَقِرَاءَةِ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ وَتَسْبِيحٍ وَذِكْرِ وَغَيْرِهَا مِنْ سَائِرِ الْقُرْبِ أَنْ يَقُولَ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ا هـ.

شرح م ر وقوله الدعاء للمالك شمل ما لو دفع المالك بوكيله وعليه فاللائق أن يقول بارك الله لموكلك فيما أعطى وجعله طهورا وبارك له فيما أبقي وقوله أن يقول ربنا تقبل منا إلخ وكذا ينبغي للطالب بعد حضوره أن يقول ذلك؛ لأن تعبه في التحصيل عبادة.

ا هـ.

ع ش عليه.

(بَابُ زَكَاةِ النَّابِتِ) (تَخْتَصُّ بِقُوتٍ اخْتِيَارًا مِنْ رُطْبٍ وَعَنْبٍ وَ) مِنْ (حَبِّ كَبُرٍ وَأُرْزٍ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَضَمِّ الرَّاءِ وَتَشْدِيدِ الرَّاي فِي أَشْهُرِ اللُّغَاتِ (وَعَدَسٍ) وَذُرَّةٍ وَحِمَصٍ وَبَاقِلًا لِأَمْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُخْرِصَ الْعَنْبُ كَمَا يُخْرِصُ النَّخْلُ وَتُؤْخَذُ زَكَاتُهُ زَبِيبًا كَمَا تُؤْخَذُ زَكَاةُ النَّخْلِ تَمَرًا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَغَيْرُهُمَا لَوْلَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَلِمُعَاذٍ حِينَ بَعَثَهُمَا إِلَى الْيَمَنِ لَا تَأْخُذَا الصَّدَقَةَ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ الشَّعِيرِ وَالْحِنْطَةِ وَالْتَّمَرِ وَالزَّبِيبِ رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَقَالَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَقَيْسَ بِمَا ذُكِرَ فِيهِمَا مَا فِي مَعْنَاهُ وَالْحَصْرُ فِي الثَّانِي إِضَافِي لِخَبَرِ الْحَاكِمِ وَقَالَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ عَنْ مُعَاذٍ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ {فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالسَّيْلُ وَالْبَعْلُ الْعُشْرُ وَفِيمَا سَقَى بِالنَّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ} وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي التَّمَرِ وَالْحِنْطَةِ وَالْحُبُوبِ فَأَمَّا الْفَتَاءُ وَالْبَطِيخُ وَالرُّمَّانُ وَالْقَضْبُ فَعَقْوُ عَقَا عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَوَاءً أَرَزَعَ ذَلِكَ قَصْدًا أَمْ نَبَتَ اتِّفَاقًا وَالْقَضْبُ بِسُكُونِ الْمُعْجَمَةِ الرُّطْبُ بِفَتْحِ الرَّاءِ وَسُكُونِ الطَّاءِ وَخَرَجَ بِالْقُوتِ غَيْرُهُ كَخَوْخٍ وَمِشْمَشٍ وَتَيْنٍ وَجَوْزٍ، وَلَوْزٍ وَتَفَاحٍ وَزَيْتُونٍ وَسَمْسِمٍ وَزَعْفَرَانٍ وَبِالْإِخْتِيَارِ مَا يُفْتَاتُ ضَرُورَةً كَجَبِّ حَنْظَلٍ وَغَاسُولٍ وَتُرْمَسٍ فَلَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا.

الشرح

(بَابُ زَكَاةِ النَّابِتِ) لَمَّا كَانَ النَّبَاتُ يُسْتَعْمَلُ مَصْدَرًا وَاسْمًا لِلشَّيْءِ النَّابِتِ، وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا عَدَلَ عَنْهُ الْمُصَنِّفُ إِلَى النَّابِتِ؛ لِأَنَّ النَّبَاتَ قَدْ يُوْهِمُ الْمَصْدَرَ الَّذِي لَيْسَ مُرَادًا هُنَا، وَيَنْقَسِمُ إِلَى شَجَرٍ، وَهُوَ مَا لَهُ سَاقٌ وَإِلَى نَجْمٍ، وَهُوَ مَا لَا سَاقَ لَهُ كَالزَّرْعِ قَالَ تَعَالَى {وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ} وَالْأَصْلُ فِي النَّابِ الْكِتَابُ وَالسَّنَةُ وَالْإِجْمَاعُ ا هـ.

بِرِمَاوِيٍّ.

وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر وَالْأَصْلُ فِي الْبَابِ قَبْلَ الْإِجْمَاعِ مَعَ مَا يَأْتِي قَوْلُهُ تَعَالَى {وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ} وَقَوْلُهُ تَعَالَى {أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ} فَوَجِبَ الْإِنْفَاقُ مِمَّا أَخْرَجَتْهُ الْأَرْضُ، وَهُوَ الزَّكَاةُ؛ لِأَنَّهُ لَا حَقَّ فِيمَا أَخْرَجَهُ غَيْرُهَا انْتَهَتْ (فَائِدَةٌ) نَقَلَ الْجَلَالُ السُّيُوطِيُّ فِي الرَّسَالَةِ الزَّرْنِيْبِيَّةِ فِي السُّلَالَةِ الزَّرْنِيْبِيَّةِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ كُلَّ مَا أَنْبَتَتِ الْأَرْضُ فِيهِ دَوَاءً وَدَاءً إِلَّا الْأُزْرَ، فَإِنَّهُ دَوَاءٌ لَا دَاءَ فِيهِ وَتَقَلَّ فِيهَا أَيْضًا أَنَّ الْأُزْرَ كَانَ جَوْهَرَةً مُودَعًا فِيهَا نُورُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا خَرَجَ مِنْهَا تَفَنَّنَتْ وَصَارَتْ هَكَذَا وَبَنَى عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ يُسَنُّ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا دَامَ يَأْكُلُ عِنْدَ أَكْلِهِ ا هـ وَفِي الْبِرْمَاوِيِّ مَا نَصَّهُ قَالَ السُّيُوطِيُّ وَيُسَنُّ لِمَنْ أَكَلَ الْأُزْرَ أَنْ يُكْثِرَ مِنَ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا دَامَ يَأْكُلُ؛ لِأَنَّهُ خَلِيقَ مِنْ نُورِ الْمُصْطَفَى لَكِنْ تُعَقَّبُ بِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ ا هـ.

(قَوْلُهُ تَخْتَصُّ) فَاعْلُهُ ضَمِيرٌ عَائِدٌ لِرِكَازِ النَّابِتِ وَقَوْلُهُ بِقُوْتِ الْبَاءِ دَاخِلَةٌ عَلَى الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ وَالْقُوْتِ بِمَعْنَى الْمَقَاتِلِ ا هـ.

شَيْخُنَا وَفِي الْمُخْتَارِ قَاتَ أَهْلُهُ مِنْ بَابٍ قَالَ وَكَتَبَ وَالْإِسْمُ الْقُوْتُ بِالضَّمِّ، وَهُوَ مَا يَقُومُ بِهِ بَدَنُ الْإِنْسَانِ مِنَ الطَّعَامِ وَفُتُّهُ فَاقْتَاتَ كَرَزَفْتُهُ فَارْتَرَقَ وَاسْتَقَاتَهُ سَأَلَهُ الْقُوْتُ، وَهُوَ يَنْقُوْتُ بِكَذَا وَأَقَاتَ عَلَى الشَّيْءِ افْتَدَرَ عَلَيْهِ وَقَالَ الْفَرَاءُ الْمُقْبِثُ الْمُقْتَدِرُ كَالَّذِي يُعْطِي كُلَّ رَجُلٍ قُوْتَهُ قَالَ تَعَالَى {وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقْبِثًا} وَقِيلَ الْمُقْبِثُ الْحَافِظُ لِلشَّيْءِ وَالشَّاهِدُ لَهُ ا هـ.

(قَوْلُهُ أَيْضًا تَخْتَصُّ بِقُوْتِ) أَيُّ؛ لِأَنَّ الْإِقْتِيَاتِ مِنَ الضَّرُورِيَّاتِ الَّتِي لَا حَيَاةَ بِدُونِهَا؛ فَلِذَا أَوْجَبَ الشَّارِعُ مِنْهُ شَيْئًا لِأَرْبَابِ الضَّرُورَاتِ وَيُسْتَنْتَى مِنَ الْقُوْتِ مَا لَوْ حَمَلَ السَّيْلُ حَبًّا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ فَتَبَّتْ بِأَرْضِنَا، فَإِنَّهُ لَا زَكَاةَ فِيهِ كَالنَّخْلِ الْمُبَاحِ بِالصَّحْرَاءِ، وَكَذَا ثِمَارُ الْبُسْتَانِ وَغَلَّةُ الْقَرْيَةِ الْمُؤَوَّفِينَ عَلَى الْمَسَاجِدِ وَالرُّبُطِ وَالْقَنَاطِرِ وَالْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ لَا تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ عَلَى الصَّحِيحِ إِذْ لَيْسَ لَهُ مَالُكَ مُعَيَّنٌ، وَلَوْ أَخَذَ الْإِمَامُ الْخَرَاجَ عَلَى أَنْ يَكُونَ بَدَلًا عَنِ الْعُشْرِ كَانَ كَأَخْذِهِ الْقِيَمَةَ فِي الزَّكَاةِ بِالْإِجْتِهَادِ فَيَسْفُطُ بِهِ الْفَرَضُ، وَإِنْ نَقَصَ عَنِ الْوَاجِبِ تَمَّمَهُ ا هـ.

شَرْحُ م ر وَقَوْلُهُ فَتَبَّتْ بِأَرْضِنَا أَيُّ فِي مَحَلٍّ لَيْسَ مَمْلُوكًا لِأَحَدٍ كَالْمَوَاتِ وَقَوْلُهُ وَغَلَّةُ الْقَرْيَةِ الْخُ أَيُّ وَالْحَالُ أَنَّ الْغَلَّةَ حَصَلَتْ مِنْ حَبٍّ مُبَاحٍ أَوْ بَذَرَهُ النَّاطِرُ مِنْ غَلَّةِ الْوَقْفِ أَمَّا لَوْ اسْتَأْجَرَ شَخْصٌ الْأَرْضَ وَبَذَرَ فِيهَا حَبًّا يَمْلِكُهُ فَالزَّرْعُ مِلْكٌ لِصَاحِبِ الْبَذَرِ وَعَلَيْهِ زَكَاتُهُ، وَلَيْسَ مِنَ الْوَقْفِ عَلَى مُعَيَّنٍ الْوَقْفُ عَلَى إِمَامِ الْمَسْجِدِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ زَكَاةٌ وَقَوْلُهُ فَيَسْفُطُ بِهِ الْفَرَضُ أَيُّ وَتَقُومُ نَبِيَّةُ الْإِمَامِ مَقَامَ نَبِيَّةِ الْمَالِكِ كَالْمُمْتَنِعِ، وَلَيْسَ مِنْهُ مَا يَأْخُذُهُ الْمُلتَزِمُونَ بِالْبِلَادِ مِنْ غَلَّةٍ أَوْ دَرَاهِمٍ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا نَائِبِينَ عَنِ الْإِمَامِ فِي قَبْضِ الزَّكَوَاتِ وَلَا يَقْصِدُونَ بِالْمَأْخُوذِ الزَّكَاةَ بَلْ يَجْعَلُونَهُ فِي مَقَابِلَةِ تَعْبِهِمْ فِي الْبِلَادِ وَنَحْوِهِ (تَنْبِيْهٌ) أَخَذَ الزَّرْكَشِيُّ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّ أَرْضَ مِصْرَ لَيْسَتْ خَرَاجِيَّةً ثُمَّ نَقَلَ عَنْ بَعْضِ الْحَنَابِلَةِ أَنَّهُ أَنْكَرَ إِفْتَاءَ حَنْفِيٍّ بَعْدَ وَجُوبِ زَكَاتِهَا لِكُونِهَا خَرَاجِيَّةً، فَإِنَّ شَرْطَ الْخَرَاجِيَّةِ أَنَّ مَنْ عَلَيْهِ الْخَرَاجُ يَمْلِكُهَا مِلْكًا تَامًّا، وَهِيَ لَيْسَتْ كَذَلِكَ فَتَجِبُ الزَّكَاةُ أَيُّ حَتَّى عَلَى قَوَاعِدِ الْحَنْفِيَّةِ، وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ بَنَى ذَلِكَ عَلَى مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْحَنْفِيَّةُ أَنَّهَا فُتِحَتْ عَنْوَةً وَإِنْ عُمِرَ وَضَعَ عَلَى رُءُوسِ أَهْلِهَا الْجِزْيَةِ وَعَلَى أَرْضِهَا الْخَرَاجُ وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ

عَلَى أَنَّ الْخَرَجَ بَعْدَ تَوْظِيْفِهِ لَا يَسْقُطُ بِالْإِسْلَامِ، وَيَأْتِي فُقَيْلَ الْأَمَانِ مَا يَرُدُّ جَزْمَهُمْ بِفَتْحِهَا عَنَوَةً وَصَرَحَ
أَتَمُّنَا بِأَنَّ النَّوَاحِيَ الَّتِي يُؤْخَذُ الْخَرَجُ مِنْ أَرْضِهَا وَلَا يَعْلَمُ أَصْلُهُ يُحَكَّمُ بِجَوَازِ أَخْذِهِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ بِحَقِّ
وَبِمِلْكِ أَهْلِهَا لَهَا فَلَهُمُ التَّصَرُّفُ فِيهَا بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ فِي الْيَدِ الْمِلْكُ ا هـ.

ع ش عَلَيْهِ (قَوْلُهُ مِنْ رُطْبٍ وَعِنَبٍ).

(فَائِدَةٌ) ثَمَرَاتُ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ أَفْضَلُ الثَّمَارِ وَشَجَرُهُمَا أَفْضَلُ الْأَشْجَارِ بِاتِّفَاقٍ وَالنَّخْلُ أَفْضَلُ مِنَ الْعِنَبِ
{لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْرَمُوا عَمَاتِكُمُ النَّخْلَ الْمُطْعِمَاتِ فِي الْمَحَلِّ} فَوُصِفَ بِعَمَاتِنَا؛ لِأَنَّهُ خُلِقَ مِنْ
فَضْلَةِ طِينَةِ آدَمَ فَقَدَّمَ عَلَيْهِ وَثَمَرُهُ مِثْلُهُ وَفِي رِوَايَةٍ {أَكْرَمُوا عَمَتَكُمْ النَّخْلَةَ، فَإِنَّهَا خُلِقَتْ مِنْ فَضْلَةِ طِينَةِ
أَبِيكُمُ آدَمَ وَلَيْسَ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةٌ هِيَ أَكْرَمُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ وَلَدَتْ تَحْتَهَا مَرْيَمُ عِيسَى
فَأَطْعَمُوا نِسَاءَكُمْ الْوُلْدَ الرُّطْبَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَتَمَرٌ} قِيلَ إِنَّهَا كَانَتْ بِمِصْرَ بِقَرْيَةٍ يُقَالُ لَهَا أَهْنَسُ وَهِيَ
النَّخْلَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {وَهَرَيَّ إِلَيْكَ بِجِدْعِ النَّخْلَةِ} لَكِنَّ الْمَشْهُورَ أَنَّهَا وَلَدَتْهُ بَيْتُ الْمَقْدِسِ وَنَشَأَ بِهِ
ثُمَّ دَخَلَ مِصْرَ وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَنَّ تِلْكَ النَّخْلَةَ كَانَتْ عَجْوَةً أَيْ ثَمَرُهَا يُقَالُ لَهَا الْعَجْوَةُ، وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ
الثَّمَرِ وَلِذَلِكَ قَالَ {الْعَجْوَةُ لِمَا أَكَلَ لَهُ} وَوَرَدَ {مَنْ كَانَ طَعَامُهَا فِي نَفْسِهَا الثَّمَرُ جَاءَ وَلَدُهَا حَلِيمًا، فَإِنَّهُ
كَانَ طَعَامَ مَرْيَمَ حِينَ وَلَدَتْ عِيسَى، وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى طَعَامًا خَيْرًا لَهَا مِنْ الثَّمَرِ لَأَطْعَمَهَا إِيَّاهُ} وَعَنْ
الرَّبِيعِ بْنِ خَبِيثٍ لَيْسَ لِلنَّفْسَاءِ عِنْدِي مِثْلُ الرُّطْبِ وَلَا لِلْمَرِيضِ مِثْلُ الْعَسَلِ أَيْ عَسَلِ النَّخْلِ وَأَسْمَاؤُهُ كَثِيرَةٌ
تَرِيدُ عَلَى الْمَاءَةِ، وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْعِنَبِ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ وَشَبَّهَ بِالْمُؤْمِنِ؛ لِأَنَّهُ يَشْرَبُ بِرَأْسِهِ وَيَمُوتُ
بِقَطْعِهِ وَيُنْتَفَعُ بِجَمِيعِ أَجْزَائِهِ، وَهُوَ الشَّجَرَةُ الطَّيِّبَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْقُرْآنِ وَلَيْسَ فِي الْأَشْجَارِ مَا يَحْتَاجُ إِثَابَهُ
إِلَى ذِكْرِ غَيْرِهِ وَالْمُرَادُ بِهِ التَّفْخِيحُ مِنْ حَيْثُ تَصَوَّرُهُ وَلِذَا قَدَّمَهُ الْمُصَنِّفُ عَلَى الْعِنَبِ ا هـ.

بِرْمَاوِي (قَوْلُهُ كَبْرٌ) بِضَمِّ الْمُوَحَّدَةِ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ قَالَ الرَّاعِبُ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِكَوْنِهِ أَوْسَعَ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي
الْغِذَاءِ، فَإِنَّ أَصْلَ الْبُرِّ بِكَسْرِ الْبَاءِ اسْمٌ يَجْمَعُ الْخَيْرَ كُلَّهُ وَقِيلَ هُوَ التَّوَسُّعُ فِي فِعْلِ الْخَيْرِ وَقِيلَ اكْتِسَابُ
الْحَسَنَاتِ وَاجْتِنَابُ السَّيِّئَاتِ وَلَهُ خَمْسَةُ أَسْمَاءَ نَظَّمَهَا بَعْضُهُمْ فَقَالَ بُرٌّ وَسَمُرٌ جُنْطَةٌ وَالْفَوْمُ قَمَحٌ بِمَعْنَى
وَاحِدٍ مَرْفُومٌ وَسُمِّيَ قَمَحًا؛ لِأَنَّهُ أَرْفَعَ الْحُبُوبِ مِنْ قَمَحَتِ النَّاقَةِ رَفَعَتْ رَأْسَهَا وَأَفْمَحَ الرَّجُلُ إِفْمَاحًا شَمَحَ
بِأَنفِهِ (فَائِدَةٌ) خَرَجَتْ حَبَّةُ الْبُرِّ مِنَ الْجَنَّةِ عَلَى قَدَرِ بَيْضَةِ النَّعَامَةِ، وَهِيَ أَلْيَنُ مِنَ الزُّبْدِ وَأَطْيَبُ رَائِحَةً مِنْ
الْمِسْكِ ثُمَّ صَارَتْ تَنْزِلُ عَلَى هَذِهِ الْهَيْئَةِ إِلَى وُجُودِ فِرْعَوْنَ فَصَغُرَتْ وَصَارَتْ كَبَيْضَةِ الدَّجَاجَةِ وَلَمْ تَنْزِلْ
عَلَى هَذِهِ الْهَيْئَةِ حَتَّى دُبِحَ يَحْيَى فَصَغُرَتْ حَتَّى صَارَتْ كَبَيْضَةِ الْحَمَامَةِ ثُمَّ صَغُرَتْ حَتَّى صَارَتْ
كَالْبُنْدُوقَةِ ثُمَّ صَغُرَتْ حَتَّى صَارَتْ كَالْجَمَّصَةِ ثُمَّ صَغُرَتْ حَتَّى صَارَتْ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ الْآنَ فَنَسَّأَلُ اللَّهَ
تَعَالَى أَنْ لَا تَصْغُرَ عَنْ ذَلِكَ ا هـ.

بِرْمَاوِي (قَوْلُهُ فِي أَشْهَرِ اللُّغَاتِ) أَيِ السَّبْعَةِ، الْأُولَى هَذِهِ وَالثَّانِيَةُ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّ الْهَمْزَةَ مَضْمُومَةً أَيْضًا
وَالثَّالِثَةُ بِضَمِّهَا وَتَخْفِيفِ الرَّايِ عَلَى وَزْنِ كُنُبٍ جَمْعًا وَالرَّابِعَةُ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ بِوَزْنِ فُلٍ
وَالْخَامِسَةُ حَذْفُ الْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدُ الرَّايِ وَالسَّادِسَةُ زُرُّ بِوْنٍ بَيْنَ الرَّاءِ وَالرَّايِ وَالسَّابِعَةُ فَتَحُ الْهَمْزَةِ مَعَ تَخْفِيفِ
الرَّايِ عَلَى وَزْنِ عَضُدٍ ا هـ.

س م ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ وَعَدَسٍ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَالدَّالِ الْمُهْمَلَتَيْنِ وَمِثْلُهُ الْبَسِيلَا ا هـ.

بِرْمَاوِي (قَوْلُهُ وَذَرَّةٌ) بِضَمِّ الدَّالِ الْمُعْجَمَةِ وَفَتْحِ الرَّاءِ الْمُخَفَّفَةِ وَالْذُّخْنُ نَوْعٌ مِنْهُ ا هـ.

بِرْمَاوِيٍّ.

(قَوْلُهُ وَحِمَصٍ) بِكَسْرِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ مَكْسُورَةً أَوْ مَفْتُوحَةً وَأَخْرَجَهُ صَادٌ مُهْمَلَةٌ بِرْمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ وَبِاقِلَاءٍ) هِيَ الْقَوْلُ وَيُرْسَمُ بِالْيَاءِ فَتَشَدُّدُ اللَّامِ وَيُقْصَرُ، أَوْ بِالْأَلِفِ فَتُخَفَّفُ اللَّامُ وَيُمَدُّ وَقَدْ يُقْصَرُ وَمِثْلُهُ الدَّفْسَةُ، وَهِيَ كَمَا فِي الْقَامُوسِ حَبَّةٌ كَالْجَارُوشِ؛ لِأَنَّهَا تُفْتَاتُ بِمَكَّةَ وَنَوَاحِيهَا اخْتِيَارًا بَلْ قَدْ تَوَثَّرَ كَثِيرًا عَلَى بَعْضِ مَا ذَكَرَ وَاللُّوْبِيَاءُ وَالْجُلُبَانُ بِضَمِّ الْجِيمِ، وَهُوَ الْهَرَطُمَانُ وَالْمَاشُ بِالْمُعْجَمَةِ نَوْعٌ مِنْهُ أ هـ بِرْمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ لِأَمْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَيِ أَمْرِ نَذْبٍ كَمَا سَيَأْتِي لَكِنْ بِالنَّسْبَةِ لِلْخَرْصِ وَإِيجَابِ بِالنَّسْبَةِ لِلْأَخْذِ وَمُقْتَضَى الْحَدِيثِ أَنَّ خَرْصَ النَّخْلِ وَأَخْذَ زَكَاتِهِ كَانَ مَعْلُومًا عِنْدَهُمْ وَمُقَرَّرًا أ هـ.

شَيْخُنَا وَقَدْ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى مَا بَعْدَهُ لِسَلَامَتِهِ مِمَّا أَوْهَمَهُ الثَّانِي مِنَ الْحَصْرِ فِي الْأَرْبَعَةِ أ هـ.

ع ش (قَوْلُهُ كَمَا يُخَرْصُ النَّخْلُ) إِنَّمَا جُعِلَ أَصْلًا لِلْعَنْبِ؛ لِأَنَّ خَرْصَهُ كَانَ عِنْدَ فَتْحِ خَيْرِ سَنَةِ سَبْعٍ وَالْعَنْبُ كَانَ بَعْدَهُ عِنْدَ فَتْحِ الطَّائِفِ سَنَةِ ثَمَانٍ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ أ هـ.

بِرْمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ لِأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ) هُوَ أَبُو مُوسَى عَبْدُ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ وَلَقَبُهُ صِرْمَةُ الْأَشْعَرِيُّ الصَّحَابِيُّ قَدِمَ مَكَّةَ وَأَسْلَمَ قَبْلَ الْهَجْرَةِ ثُمَّ هَاجَرَ إِلَى الْحَبَشَةِ ثُمَّ إِلَى الْمَدِينَةِ وَاسْتَعْمَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى زَيْدٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْكُوفَةِ رُويَ لَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثُمِائَةٍ وَسِتُّونَ حَدِيثًا الْمُتَوَفَّى بِمَكَّةَ وَقِيلَ بِالْكُوفَةِ سَنَةِ اثْنَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ وَقَبْلَ سَنَةِ خَمْسِينَ أَوْ إِحْدَى وَخَمْسِينَ، وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ سَنَةً أ هـ.

بِرْمَاوِيٍّ.

(قَوْلُهُ الشَّعِيرُ) يَفْتَحُ الشَّيْنُ الْمُعْجَمَةَ وَحُكِيَ كَسْرُهَا، وَهِيَ لُغَةُ الْعَامَّةِ أ هـ.

بِرْمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ وَالْتَّمَرُ) بِالْمُتَنَنَةِ الْفَوْقِيَّةِ.

أ هـ.

بِرْمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ وَقَيْسٌ بِمَا ذَكَرَ فِيهِمَا) الَّذِي ذَكَرَ فِيهِمَا التَّمَرُ وَالزَّيْبُ وَالَّذِي ذَكَرَ فِي الثَّانِي الشَّعِيرُ وَالْحِنْطَةُ فَيُقَاسُ عَلَى التَّمَرِ وَالزَّيْبِ مَا لَا يَتَنَمَرُ وَلَا يَتَزَيَّبُ كَالزُّطْبِ وَالْبُسْرِ وَالْعَنْبِ وَيُقَاسُ عَلَى الشَّعِيرِ وَالْحِنْطَةِ مَا يُفْتَاتُ فِي حَالِ الْإِخْتِيَارِ أ هـ.

سُلْطَانٌ (قَوْلُهُ إِضَافِيٌّ) أَيِ بِالنَّسْبَةِ لِأَهْلِ الْيَمَنِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ مِنَ الْمُفْتَاتِ إِلَّا الْأَرْبَعَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْخَبَرِ

أ هـ.

بِرْمَاوِيٍّ وَعِ ش قَوْلُهُ لِخَبَرِ الْحَاكِمِ (إِلَخ) هَلَّا اسْتَدَلَّ بِهِ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ وَاسْتَعْنَى عَمَّا قَبْلَهُ وَيُقَالُ أَيْضًا لَمْ صَرَفَهُ عَنْ ظَاهِرِهِ بَعُمُومِ الْحَدِيثِ وَلَمْ يَعْكِسْ بِأَنْ يَخُصَّ عُمُومُهُ بِظَاهِرِ الْحَصْرِ؟ أ هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ وَالْبَعْلُ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى مَا مِنْ قَوْلِهِ فِيمَا سَقَتْ السَّمَاءُ أ هـ شَوَبَرِيٍّ.

وَفِي الْمَصْبَاحِ الْبَعْلُ النَّخْلُ يَشْرَبُ بِعُرُوقِهِ فَيَسْتَعْنِي عَنْ السَّقْيِ وَقَالَ أَبُو عُمَرَ وَالْبَعْلُ وَالْعِدْيُ بِالْكَسْرِ وَاجِدٌ، وَهُوَ مَا سَقَتْهُ السَّمَاءُ.

أ هـ.

وَفِي الْمُخْتَارِ الْبَعْلُ أَيْضًا الْعِدْيُ، وَهُوَ مَا سَقَتْهُ السَّمَاءُ وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ الْعِدْيُ مَا سَقَتْهُ السَّمَاءُ وَالْبَعْلُ مَا

يَشْرَبُ بِعُرْوِقِهِ مِنْ غَيْرِ سَقْيٍ وَلَا سَمَاءٍ ا هـ.

وَفِي الْمِصْبَاحِ وَالْعِدْيِ مِثَالُ حِمْلٍ مِنَ النَّبَاتِ وَالنَّخْلِ وَالْجَمْعُ أَعْدَايَ وَفَتْحُ الْعَيْنِ لُغَةً يُقَالُ عَذِيَّ عَدَا فَهُوَ عَذِيٌّ مِنْ بَابِ تَعَبٍ وَعَذِيٌّ عَلَى فَعِيلٍ أَيْضًا.

(قَوْلُهُ وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ) أَيِ الْمَذْكُورِ مِنَ الْعُشْرِ وَنِصْفِهِ وَقَوْلُهُ وَالْحُبُوبُ عَطَفَ عَامٌّ عَلَى خَاصٍّ.

ا هـ.

شَيْخُنَا وَهَذَا إِلَى قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُدْرَجٌ مِنَ الرَّاوي تَفْسِيرٌ لِلْمُرَادِ مِنَ الْحَدِيثِ ا هـ.

ع ش (قَوْلُهُ فَأَمَّا الْفِقَاءُ) بِكَسْرِ الْفَاءِ أَيِ الْخِيَارِ وَقَوْلُهُ وَالْبَطِيخُ بِكَسْرِ الْمُوحَّدَةِ وَيُقَالُ فِيهِ طَبِيخٌ أَيْضًا وَقَوْلُهُ وَالرُّمَانُ بِضَمِّ الرَّاءِ الْمُهْمَلَةِ مَعْرُوفٌ حُلُوٌّ أَوْ حَامِضٌ ا هـ.

بِرُمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ سَوَاءٌ أَزْرَعَ ذَلِكَ قَصْدًا إِنْخ) مِنْ هُنَا تَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْقَصْدُ، وَهُوَ مَا حُكِيَ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ الْإِتِّفَاقُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ فَمَا فِي التَّحْرِيرِ وَشَرْحِهِ مِنْ اشْتِرَاطِ أَنْ يَزْرَعَهُ مَالِكُهُ أَوْ نَائِبُهُ لِإِخْرَاجِ مَا انْزَرَعَ بِنَفْسِهِ أَوْ زَرَعَهُ غَيْرُهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ كَنَظِيرِهِ مِنَ السَّوْمِ ضَعِيفٌ إِلَّا أَنْ يُقَالَ ذَلِكَ فِي ابْتِدَاءِ الزَّرْعِ وَمَا ذَكَرَ هُنَا فِي دَوَامِهِ، فَهُوَ كَاشْتِرَاطِ قَصْدِ السَّوْمِ فِي الْإِبْتِدَاءِ دُونَ الدَّوَامِ ا هـ. ابْنُ عَبْدِ الْحَقِّ.

ا هـ.

شَوْبَرِيٍّ (قَوْلُهُ أَمْ نَبَتَ اتِّفَاقًا) حَتَّى لَوْ سَقَطَ الْحَبُّ مِنْ يَدِ مَالِكِهِ عِنْدَ حَمْلِ الْعَلَّةِ أَوْ وَقَعَتْ الْعَصَافِيرُ عَلَى السَّنَابِلِ فَتَنَازَرَتِ الْحَبُّ وَنَبَتَ وَجَبَتْ زَكَاةُ إِذَا بَلَغَ نِصَابًا بِلاَ خِلَافٍ ا هـ شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ وَالْقَضْبُ بِسُكُونِ إِنْخ) عِبَارَتُهُ فِي النَّبِيِّ كَقَتِّ بِمُتَنَاءَةٍ، وَهُوَ عَلْفُ الْبَهَائِمِ وَيُسَمَّى بِالْفُرْطِ وَالرَّطْبَةِ وَالْفَصْنَصَةِ بِكَسْرِ الْفَائِنِ وَبِالْمُهْمَلَتَيْنِ وَالْقَضْبُ بِمُعْجَمَةٍ وَقِيلَ بِمُهْمَلَةٍ انْتَهَتْ (قَوْلُهُ وَخَرَجَ بِالْقَوْتِ غَيْرُهُ) عِبَارَةٌ شَرْحُ م ر وَخَرَجَ بِهِ مَا يُؤْكَلُ تَدَاوِيًا أَوْ تَنَعُّمًا أَوْ تَادِمًا كَالزَّيْتُونِ وَالزَّعْفَرَانِ إِنْخ انْتَهَتْ.

(قَوْلُهُ وَمِشْمَشٍ) بِكَسْرِ الْمِيمَيْنِ وَقَوْلُهُ وَتَيْنٌ أَيِ بِأَنْوَاعِهِ، وَهُوَ بِكَسْرِ النَّاءِ وَسُكُونِ الْبَاءِ بَعْدَهَا ثُونٌ وَقَوْلُهُ وَجَوَزٌ بِفَتْحِ الْجِيمِ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ وَقَوْلُهُ، وَلَوَزٌ أَيِ غَزَاوِيٍّ أَوْ شَرَوِيٍّ وَكَذَا فُسْنُقٌ وَبُنْدُقٌ وَقَوْلُهُ وَنَفَّاحٌ بِضَمِّ النَّاءِ وَكَذَا كُمَثْرَى وَسَقَرَجَلٌ وَمَوَزٌ وَبِرْقُوقٌ وَقَوْلُهُ وَسَمْسِمٌ بِكَسْرِ السِّينِ وَمِثْلُهُ الْقُرْطُمُ بِكَسْرِ الْقَافِ وَالطَّاءِ وَضَمِّهِمَا، وَهُوَ حَبُّ الْعُصْفَرِ وَقَوْلُهُ وَزَعْفَرَانٌ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الطَّهَّارَةِ، وَهُوَ يَخْرُجُ مِنْ ثَمَرِ كَالْبَادَنْجَانِ عَنْ أَصْلٍ كَالْبَصْلِ وَالْحَقُّ بِهِ الْوَرَسُ بِفَتْحِ الْوَاوِ وَسُكُونِ الرَّاءِ، وَهُوَ نَبْتُ أَصْفَرٍ يُصْبَغُ بِهِ وَيَخْرُجُ مِنْ ثَمَرِ كَالسَّمْسِمِ عَنْ أَصْلٍ كَالْقُطْنِ، وَهُوَ كَثِيرٌ بِبِلَادِ الْيَمَنِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ الْكُرْكُمُ كَمَا قِيلَ وَفِيهِ نَوْعٌ أَسْوَدٌ ا هـ.

بِرُمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا) فِي بَعْضِ النُّسخِ مِنْهُمَا أَيِ مِمَّا لَا يُؤْكَلُ اقْتِنَاءًا أَوْ مَا يُقْتَنَتُ ضَرُورَةً.

ا هـ.

ح ل.

(وَنِصَابُهُ) أَيِ الْقَوْتِ الَّذِي تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ (خَمْسَةُ أَوْسُقٍ) فَلَا زَكَاةَ فِيهَا دُونَهَا لِخَبَرِ الشَّيْخَيْنِ لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةً (وَهِيَ بِالرَّطْلِ الْبَغْدَادِيِّ أَلْفٌ وَسِتُّمِائَةٍ) مِنَ الْأَرْطَالِ؛ لِأَنَّ الْوَسْقَ سِتُّونَ صَاعًا وَالصَّاعُ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ وَالْمُدُّ رِطْلٌ وَثَلَاثُ بِالْبَغْدَادِيِّ وَقَدَّرْتُ بِهِ لِأَنَّهُ الرِّطْلُ الشَّرْعِيُّ (وَهُوَ مِائَةٌ وَثَمَانِيَةٌ

وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ وَبِالدِّمَشْقِيِّ)، وَهُوَ سِتُّمِائَةُ دِرْهَمٍ (ثَلَاثُمِائَةُ وَاثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ) رِطْلًا (وَسِتَّةُ أَسْبَاعٍ) مِنْ رِطْلٍ بِنَاءً عَلَى مَا صَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ مِنْ أَنَّ رِطْلَ بَغْدَادَ مَا ذُكِرَ خِلَافًا لِمَا صَحَّحَهُ الرَّافِعِيُّ مِنْ أَنَّهَا بِالدِّمَشْقِيِّ ثَلَاثُمِائَةُ وَسِتَّةُ وَأَرْبَعُونَ رِطْلًا وَثَلَاثَانِ بِنَاءً عَلَى مَا صَحَّحَهُ مِنْ أَنَّ رِطْلَ بَغْدَادَ مِائَةٌ وَثَلَاثُونَ دِرْهَمًا فَعَلَيْهِ إِذَا ضَرَبْنَاهَا فِي أَلْفٍ وَسِتِّمِائَةِ رِطْلٍ مِقْدَارُ الْخَمْسَةِ أَوْسُقٍ تَبْلُغُ مِائَتَيْنِ أَلْفٍ دِرْهَمٍ وَثَمَانِيَةَ آلَافٍ يُقَسَّمُ ذَلِكَ عَلَى سِتِّمِائَةِ يَخْرُجُ مَا ذَكَرَهُ وَعَلَى مَا صَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ تَضْرِبُ مَا سَقَطَ مِنْ كُلِّ رِطْلٍ، وَهُوَ دِرْهَمٌ وَثَلَاثَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ فِي أَلْفٍ وَسِتِّمِائَةِ يَبْلُغُ أَلْفِي دِرْهَمٍ وَمِائَتَيْنِ دِرْهَمٍ وَخَمْسَةَ وَثَمَانِينَ دِرْهَمًا وَخَمْسَةَ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ يَسْقُطُ ذَلِكَ مِنْ مَبْلَغِ الضَّرْبِ الْأَوَّلِ يَبْقَى مِائَتَا أَلْفٍ وَخَمْسَةُ آلَافٍ وَسَبْعُمِائَةٍ وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا وَسُبْعَا دِرْهَمٍ وَإِذَا قُسِمَ ذَلِكَ عَلَى سِتِّمِائَةِ خَرَجَ مَا صَحَّحَهُ؛ لِأَنَّ مِائَتَيْنِ أَلْفٍ وَخَمْسَةَ آلَافٍ وَمِائَتَيْنِ دِرْهَمٍ فِي مُقَابَلَةِ ثَلَاثُمِائَةِ وَاثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ رِطْلًا وَالْبَاقِي، وَهُوَ خَمْسُمِائَةٍ وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا وَسُبْعَا دِرْهَمٍ فِي مُقَابَلَةِ سِتَّةِ أَسْبَاعٍ رِطْلٍ؛ لِأَنَّ سُبْعَ السِتِّمِائَةِ خَمْسَةُ وَثَمَانُونَ وَخَمْسَةَ أَسْبَاعٍ.

وَالنَّصَابُ الْمَذْكُورُ تَحْدِيدٌ وَالْعَبْرَةُ فِيهِ بِالْكَيْلِ وَإِنَّمَا قُدِّرَ بِالْوِزْنِ اسْتِظْهَارًا وَالْمُعْتَبَرُ فِي الْوِزْنِ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ الْوَسْطُ، فَإِنَّهُ يَشْتَمِلُ عَلَى الْخَفِيفِ وَالرَّزِينِ (وَيُعْتَبَرُ) فِي قَدْرِ النَّصَابِ غَيْرُ الْحَبِّ مِنْ رُطْبٍ وَعِنَبٍ حَالَةً كَوْنِهِ (جَافًا) إِنْ تَجَفَّتْ غَيْرُ رَدِيءٍ وَالْأَفْرَطَبَا يُعْتَبَرُ (وَيُقَطَّعُ بِإِذْنٍ) مِنَ الْإِمَامِ وَتُخْرَجُ الرِّكَاءَةُ مِنْهُ (كَمَا لَوْ ضَرَّ أَصْلُهُ) لِامْتِصَاصِهِ مَاءَهُ لِعَطَشٍ، فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ رُطْبًا وَيُقَطَّعُ بِالْإِذْنِ وَيُؤْخَذُ الْوَاجِبُ رُطْبًا وَقَوْلِي وَيُقَطَّعُ إِلَى آخِرِهِ مَعَ التَّقْيِيدِ بِغَيْرِ الرَّدِيءِ مِنْ زِيَادَتِي (و) يُعْتَبَرُ فِيمَا ذُكِرَ (الْحَبُّ) حَالَةً كَوْنِهِ (مُصَفًى) مِنْ تَيْبِهِ بِخِلَافِ مَا يُؤْكَلُ قَشْرُهُ مَعَهُ كَذَرَّةٍ فَيَدْخُلُ فِي الْحِسَابِ، وَإِنْ أُزِيلَ تَنَعُّمًا كَمَا يُقَشَّرُ الْبُرُّ وَلَا تَدْخُلُ قَشْرُهُ الْبَاقِلَا السَّقْلَى عَلَى مَا فِي الرُّوضَةِ كَأَصْلِهَا ثَقَلًا عَنِ الْعُمْدَةِ لَكِنْ اسْتَعْرَبَهُ فِي الْمَجْمُوعِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ، وَهُوَ كَمَا قَالَ وَالْوَجْهُ تَرْجِيحُ الدُّخُولِ أَوْ الْجَزْمُ بِهِ (وَمَا أُدْخِرَ فِي قَشْرِهِ) لَمْ يُؤْكَلْ مَعَهُ (مِنْ أُرْزٍ وَعَلَسٍ) يَفْتَحُ الْعَيْنَ وَاللَّامُ نَوْعٌ مِنَ الْبُرِّ (فَعَشْرُهُ أَوْسُقٍ غَالِبًا) نَصَابُهُ اعْتِبَارًا لِقَشْرِهِ الَّذِي ادَّخَرَهُ فِيهِ أَصْلَحُ لَهُ وَأَبْقَى بِالنَّصَبِ.

وَقَدْ يَكُونُ خَالِصُهَا مِنْ ذَلِكَ دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ فَلَا رِكَاءَةَ فِيهَا أَوْ خَالِصُ مَا دُونَهَا خَمْسَةُ أَوْسُقٍ فَهُوَ نَصَابٌ وَذَلِكَ مَا احْتَرَزْتَ عَنْهُ بِزِيَادَتِي غَالِبًا وَتَعْبِيرِي بِمَا ذُكِرَ أَوْلَى مِنْ قَوْلِهِ كَأُرْزٍ وَعَلَسٍ لِسَلَامَتِهِ مِنْ إِيْهَامٍ أَنَّهُ بَقِيَ شَيْءٌ مِنَ الْخُبُوبِ فِي قَشْرِهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ) جَمْعٌ وَسَقٍ بِالْفَتْحِ عَلَى الْأَفْصَحِ، وَهُوَ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْجَمْعِ لِمَا جَمَعَهُ مِنَ الصِّيعَانِ قَالَ تَعَالَى {وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ} أَيَّ جَمَعَ أ هـ.

شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ: وَهِيَ بِالرُّطْلِ الْبَغْدَادِيَّ الْخ) وَقَدَّرُوهَا أَيْضًا بِالْمَنْ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ فَهِيَ بِالْمَنْ الصَّغِيرِ ثَمَانُمِائَةُ مَنْ وَبِالْكَبِيرِ ثَلَاثُمِائَةُ وَسِتَّةُ وَأَرْبَعُونَ وَثَلَاثَانِ وَاسْتَفِيدَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْمَنْ الْكَبِيرَ مُسَاوٍ لِلرُّطْلِ الدِّمَشْقِيِّ وَأَنَّ الْمَنْ الصَّغِيرَ رِطْلَانِ بِالْبَغْدَادِيِّ أ هـ.

شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ أَلْفٌ وَسِتِّمِائَةُ مِنَ الْأَرْطَالِ) أَيَّ بِاتِّفَاقِ الشَّيْخَيْنِ وَكَذَلِكَ تَقْدِيرُ الرُّطْلِ الدِّمَشْقِيِّ بِسِتِّمِائَةِ دِرْهَمٍ وَالْخِلَافُ إِنَّمَا هُوَ فِي تَقْدِيرِ الْأَوْسُقِ بِالرُّطْلِ الدِّمَشْقِيِّ الْمَبْنِيِّ عَلَى الْخِلَافِ فِي تَقْدِيرِ الرُّطْلِ

الْبُعْدَادِيَّ بِالْدِّرَاهِمِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ هُنَا أَرْبَعَةَ مَسَائِلَ اثْنَانِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا وَاثْنَانِ مُخْتَلَفٌ فِيهِمَا ١ هـ.
 شَيْخُنَا وَالصَّاعُ رِطْلٌ دِمَشْقِيٌّ وَسُبْعٌ أَخَذَا مِنْ قَوْلِهِ هُنَا، وَهُوَ سِتُّمِائَةِ دِرْهَمٍ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي فِي زَكَاةِ الْفَطْرِ،
 وَهُوَ أَيُّ الصَّاعِ سِتُّمِائَةِ دِرْهَمٍ وَخَمْسَةَ وِثْمَانُونَ وَخَمْسَةَ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ وَسِتِّيَّاتِي فِي كَلَامِ الشَّارِحِ هُنَا أَنَّ
 الْخَمْسَةَ وَالْثَمَانِينَ إِلَخَ سُبْعُ الرِّطْلِ الدِّمَشْقِيُّ وَالْأَوْسُقُ بِالرِّطْلِ الْمِصْرِيِّ أَلْفٌ وَأَرْبَعِمِائَةٍ وَثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ
 رِطْلًا وَنِصْفٌ وَثُلُثٌ أَوْقِيَّةٌ وَسُبْعَا دِرْهَمٍ ١ هـ.

بِرِمْزَاوِيٍّ (قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ الْأَوْسُقَ سِتُّونَ صَاعًا) فَإِذَا ضُرِبَتْ الْخَمْسَةُ أَوْسُقٌ فِي سِتِّينَ صَاعًا بَلَغَتْ ثَلَاثُمِائَةٍ
 صَاعٍ وَقَوْلُهُ وَالصَّاعُ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ أَيُّ فَإِذَا ضُرِبَتْ الثَّلَاثُمِائَةُ صَاعٍ فِي أَرْبَعَةِ أَمْدَادٍ بَلَغَتْ أَلْفٌ مُدٌّ وَمِائَتِي
 مُدٌّ وَقَوْلُهُ وَالْمُدُّ رِطْلٌ وَثُلُثٌ أَيُّ فَيَكُونُ الْأَلْفُ مُدٌّ وَالْمِائَتَا مُدٌّ أَلْفُ رِطْلٍ وَمِائَتِي رِطْلٍ وَثُلُثُ رِطْلٍ
 وَمِائَتِي ثُلُثُ رِطْلٍ وَالْأَلْفُ ثُلُثٌ وَمِائَتَا ثُلُثٌ بِأَرْبَعِمِائَةِ رِطْلٍ تَضُمُّ هَذِهِ الْأَرْبَعِمِائَةَ إِلَى الْأَلْفِ وَمِائَتَيْنِ يَكُونُ
 الْمَجْمُوعُ أَلْفًا وَسِتِّمِائَةً وَقَوْلُهُ، وَهُوَ سِتُّمِائَةِ دِرْهَمٍ.

أَيُّ بِاتِّفَاقٍ مِنَ النَّوَوِيِّ وَالرَّافِعِيِّ كَمَا عَلِمْتُ وَالْخِلَافُ بَيْنَهُمَا إِنَّمَا هُوَ فِي رِطْلٍ بَعْدَادٍ هَلْ هُوَ مِائَةٌ وَثَلَاثُونَ
 كَمَا يَقُولُ الرَّافِعِيُّ أَوْ مِائَةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ كَمَا يَقُولُ النَّوَوِيُّ وَيَبْنِي عَلَى هَذَا
 الْاِخْتِلَافِ زِيَادَةُ عِدَّةِ الْخَمْسَةِ أَوْسُقٍ بِالْدِّرَاهِمِ وَقِلَّتُهَا الْمَبْنِيُّ عَلَيْهَا زِيَادَةُ عِدَّتِهَا بِالدِّمَشْقِيِّ وَقِلَّتُهَا وَقَوْلُهُ إِذَا
 ضُرِبَتْهَا أَيُّ الْمِائَةِ وَالثَّلَاثِينَ.

وَقَوْلُهُ تَقْسِمُ ذَلِكَ إِلَخَ لَيْسَ الْمُرَادُ الْقِسْمَةُ بِالْمَعْنَى الْمَشْهُورِ، وَهُوَ تَحْلِيلُ الْمَفْسُومِ إِلَى أَجْزَاءٍ مُتَسَاوِيَةٍ عِدَّتُهَا
 يَقْدَرُ عِدَّةُ أَحَادِ الْمَفْسُومِ عَلَيْهِ بَلْ الْقِسْمَةُ بِالْمَعْنَى الْآخَرِ، وَهُوَ مَعْرِفَةُ مَا فِي الْمَفْسُومِ مِنْ أَمْثَالِ الْمَفْسُومِ
 عَلَيْهِ، فَإِذَا قِيلَ لَكَ كَمْ فِي الْمِائَتِي أَلْفِ دِرْهَمٍ وَالثَّمَانِيَةِ أَلْفٍ مِنْ أَمْثَالِ السِّتِّمِائَةِ فَأَسْهَلُ طَرِيقٍ بَيَانِ ذَلِكَ
 أَنَّ تَحْلِيلَ السِّتِّمِائَةِ إِلَى أَضْلَاعِهَا، وَهِيَ عَشْرَةٌ وَعَشْرَةٌ وَسِتَّةٌ وَتُقَسَّمُ عَلَى الضَّلْعِ الْأَوَّلِ فَمَا خَرَجَ تَقْسِمُهُ
 عَلَى الضَّلْعِ الثَّانِي فَمَا خَرَجَ تَقْسِمُهُ عَلَى الضَّلْعِ الثَّالِثِ فَمَا خَرَجَ فَهُوَ الْجَوَابُ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّا إِذَا قَسَمْنَا
 الْمِائَتِي أَلْفٍ وَالثَّمَانِيَةِ أَلْفٍ عَلَى الضَّلْعِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ الْعَشْرَةُ الْأُولَى خَرَجَ عِشْرُونَ أَلْفًا وَثَمَانُمِائَةً
 الْعِشْرُونَ أَلْفًا مِنَ الْمِائَتَيْنِ وَالثَّمَانُمِائَةِ مِنَ الثَّمَانِيَةِ أَلْفٍ؛ لِأَنَّهَا ثَمَانُونَ مِائَةً وَإِذَا قَسَمْتَ هَذَا الْخَارِجَ عَلَى
 الضَّلْعِ الثَّانِي، وَهُوَ الْعَشْرَةُ الثَّانِيَةُ خَرَجَ أَلْفَانِ وَثَمَانُونَ أَلْفَانِ مِنَ الْعِشْرِينَ أَلْفًا وَالثَّمَانُونَ مِنَ الثَّمَانِمِائَةِ؛
 لِأَنَّهَا ثَمَانُونَ عَشْرَةً، وَإِذَا قَسَمْتَ هَذَا الْخَارِجَ عَلَى الضَّلْعِ الثَّالِثِ، وَهُوَ السِّتَّةُ خَرَجَ ثَلَاثُمِائَةٍ وَسِتَّةٌ وَأَرْبَعُونَ
 وَثَلَاثَانِ الثَّلَاثُمِائَةِ مِنْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ مِائَةً وَالْأَرْبَعُونَ مِنْ مِائَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ وَالسِّتَّةُ مِنْ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ يَبْقَى أَرْبَعَةٌ
 بِإِثْنَيْ عَشَرَ ثُلُثًا لِكُلِّ وَاحِدٍ ثَلَاثَانِ.

وَقَوْلُهُ يَبْلُغُ أَلْفِي دِرْهَمٍ وَبَيَانُ ذَلِكَ بَعْدَ ضَرْبِ الدِّرْهَمِ فِي الْأَلْفِ وَالثَّمَانِمِائَةِ أَنْ تَضْرِبَ ثَلَاثَةَ أَسْبَاعٍ فِي أَلْفٍ
 بِثَلَاثَةِ أَلْفٍ سُبْعٌ ثُمَّ تَضْرِبُهَا فِي السِّتِّمِائَةِ يَحْصُلُ أَلْفٌ وَثَمَانُمِائَةُ سُبْعٍ فَيَكُونُ الْمَجْمُوعُ أَرْبَعَةَ أَلْفٍ سُبْعٍ
 وَثَمَانُمِائَةِ سُبْعٍ بِسِتِّمِائَةٍ وَخَمْسَةِ وَثَمَانِينَ صَحِيحَةً وَخَمْسَةَ أَسْبَاعٍ، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ سُبْعَ الْأَرْبَعَةِ أَلْفٍ وَمِائَتَيْنِ
 سِتِّمِائَةٍ؛ لِأَنَّ بَسْطَهَا اثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ مِائَةً وَسُبْعُ الْإِثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ سِتَّةٌ يَفْضَلُ مِنَ الثَّمَانِيَةِ الْمَضْمُومَةِ
 لِلْأَرْبَعَةِ أَلْفِ سِتِّمِائَةٍ بِخَمْسَةِ وَثَمَانِينَ صَحِيحَةً وَخَمْسَةَ أَسْبَاعٍ فَتَضُمُّ هَذِهِ السِّتِّمِائَةَ وَالْخَمْسَةَ وَالثَّمَانُونَ
 الصَّحِيحَةَ وَالْخَمْسَةَ أَسْبَاعٍ إِلَى مَا تَحْصُلُ مِنْ ضَرْبِ الدِّرْهَمِ الْمُصَاحِبِ لِلثَّلَاثَةِ أَسْبَاعٍ فِي الْأَلْفِ
 وَالثَّمَانِمِائَةِ، وَهُوَ أَلْفٌ وَسِتِّمِائَةٍ يَكُونُ الْمَجْمُوعُ أَلْفِي دِرْهَمٍ وَمِائَتِي دِرْهَمٍ وَخَمْسَةَ وَثَمَانِينَ وَخَمْسَةَ أَسْبَاعٍ

فَتُسْقِطُهَا مِنْ الْمِائَتِي أَلْفٍ وَالْثَمَانِيَةِ أَلْفٍ يَكُونُ الْفَاضِلُ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ وَقَوْلُهُ فِي مُقَابَلَةِ ثَلَاثِمِائَةٍ إِلَخْ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّكَ إِذَا ضَرَبْتَ السِّتْمِائَةَ فِي ثَلَاثِمِائَةٍ وَاشْتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ كَانَ الْحَاصِلُ مِائَتِي أَلْفٍ وَخَمْسَةَ أَلْفٍ وَمِائَتِي دِرْهَمٍ؛ لِأَنَّكَ إِذَا ضَرَبْتَ السِّتْمِائَةَ فِي ثَلَاثِمِائَةٍ حَصَلَ مِائَةٌ وَثَمَانُونَ أَلْفًا وَإِذَا ضَرَبْتَهَا فِي أَرْبَعِينَ حَصَلَ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا وَإِذَا ضَرَبْتَهَا فِي الْإِثْنَيْنِ حَصَلَ أَلْفٌ وَمِائَتَانِ.

فَإِذَا ضُمَّ الْحَاصِلُ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ كَانَ مِائَتِي أَلْفٍ وَخَمْسَةَ أَلْفٍ وَمِائَتِي دِرْهَمٍ وَقَوْلُهُ؛ لِأَنَّ سُبْعَ السِّتْمِائَةِ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الرُّطْلَ سِتْمِائَةٌ وَسُبْعُ السِّتْمِائَةِ إِلَخْ وَقَوْلُهُ خَمْسَةٌ وَثَمَانُونَ وَخَمْسَةُ أَسْبَاعٍ يَعْنِي وَإِذَا ضَرَبْتَهَا فِي سِتَّةٍ بَلَغَتْ خَمْسِمِائَةً وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ وَسَبْعِينَ؛ لِأَنَّ الْحَاصِلَ مِنْ ضَرْبِ الثَّمَانِينَ فِي السِّتَّةِ أَرْبَعِمِائَةً وَثَمَانُونَ وَمِنْ ضَرْبِ الْخَمْسَةِ فِيهَا ثَلَاثُونَ وَمَجْمُوعُهُمَا خَمْسِمِائَةٌ وَعِشْرَةٌ وَمِنْ ضَرْبِ الْخَمْسَةِ أَسْبَاعٍ فِيهَا ثَلَاثُونَ سُبْعًا بِأَرْبَعَةٍ صَحِيحَةٍ وَسَبْعِينَ نَضُمُ إِلَى الْخَمْسِمِائَةِ وَالْعِشْرَةِ يَكُونُ الْمَجْمُوعُ خَمْسِمِائَةً وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ وَسَبْعِينَ تَأْمَلْ (قَوْلُهُ؛ لِأَنَّهُ الرُّطْلُ الشَّرْعِيُّ) أَيُّ الَّذِي وَقَعَ التَّقْدِيرُ بِهِ فِي زَمَانِ الصَّحَابَةِ وَاسْتَفَرَّ عَلَيْهِ الْأَمْرُ ١ هـ.

ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ خِلَافًا لِمَا صَحَّحَهُ الرَّافِعِيُّ) وَيَزِيدُ قَوْلُهُ فِي الْأَرطَالِ الدِّمَشْقِيَّةِ عَلَى النَّوَوِيِّ بِثَلَاثَةِ أَرطَالٍ وَثَلَاثِينَ وَسُبْعٍ وَيَزِيدُ قَوْلُهُ أَيُّ الرَّافِعِيِّ فِي الرُّطْلِ الْبَغْدَادِيِّ عَلَى النَّوَوِيِّ بِدِرْهَمٍ وَثَلَاثَةِ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ ١ هـ.

شَيْخُنَا.

(قَوْلُهُ فَعَلَيْهِ إِذَا ضَرَبْتَهَا إِلَخْ) أَيُّ عَلَى مَا صَحَّحَهُ الرَّافِعِيُّ فِي رِطْلٍ بَغْدَادٍ إِذَا ضَرَبْتَهَا أَيُّ الْمِائَةِ وَالثَّلَاثِينَ وَمُرَادُهُ بِهَذَا بَيَانُ الْبِنَاءِ الَّذِي قَالَهُ أَيُّ فَلَمَّا قَالَ الرَّافِعِيُّ أَنَّ رِطْلًا بَغْدَادٍ مَا ذَكَرَ لَزِمَهُ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْأَوْسُقَ بِالْأَمَشَقِيِّ مَا قَالَهُ وَبَيَّنَّاهُ أَنَّكَ إِذَا ضَرَبْتَ عَدَدَ الرُّطْلِ الْبَغْدَادِيِّ بِالْأَرطَالِ فِي عَدَدِ الْأَوْسُقِ بِالرُّطْلِ الدِّمَشْقِيِّ يَبْلُغُ مَا قَالَهُ الشَّارِحُ وَالْغَرَضُ حِينَئِذٍ إِخْرَاجُ ذَلِكَ الْقَدْرِ أَرطَالًا دِمَشْقِيَّةً لِيُظْهَرَ قَوْلُ الرَّافِعِيِّ فِيهَا فَقَالَ الشَّارِحُ: تَقْسِمُ ذَلِكَ أَيُّ الْمِقْدَارِ الْمَذْكُورِ لَكِنْ لَيْسَ الْمُرَادُ مِنَ الْقِسْمَةِ مَعْنَاهَا الْمُصْطَلَحُ عَلَيْهِ، وَهُوَ حِلُّ الْمَقْسُومِ إِلَى أَحَادٍ عُدَّتْهَا بِقَدْرِ أَحَادِ الْمَقْسُومِ عَلَيْهِ بَلْ الْمُرَادُ مَعْرِفَةُ مَا فِي الْمَقْسُومِ مِنْ أَمْثَالِ الْمَقْسُومِ عَلَيْهِ أَيُّ كَمْ فِي الْمَبْلَغِ الْمَذْكُورِ مِنْ أَمْثَالِ السِّتْمِائَةِ الَّتِي هِيَ الرُّطْلُ الدِّمَشْقِيُّ وَطَرِيقُ الْقِسْمَةِ عَلَيْهَا أَنْ تَقْسِمَ عَلَى أَضْلَاعِهَا الَّتِي تَرَكَّبَتْ مِنْهَا وَهِيَ عَشْرَةٌ وَعِشْرَةٌ وَسِتَّةٌ؛ لِأَنَّهَا قَامَتْ مِنْ ضَرْبِ عَشْرَةٍ فِي عَشْرَةٍ وَضَرْبِ الْحَاصِلِ فِي سِتَّةٍ بِأَنَّ تَقْسِمَ الْمَبْلَغِ الْمَذْكُورِ عَلَى عَشْرَةٍ ثُمَّ تَأْخُذُ الْحَاصِلَ مِنْ هَذِهِ الْقِسْمَةِ فَتَقْسِمُهُ عَلَى الْعَشْرَةِ الْأُخْرَى ثُمَّ تَأْخُذُ الْحَاصِلَ مِنْ هَذِهِ الْقِسْمَةِ فَتَقْسِمُهُ عَلَى سِتَّةٍ يَخْرُجُ الْمَطْلُوبُ. وَتَقَدَّمَ بَسْطُ ذَلِكَ وَهَنَاقَ طَرِيقُ أُخْرَى، وَهِيَ أَنْ تَأْخُذَ نِصْفَ عَشْرِ عَشْرِ الْمَقْسُومِ وَتَقْسِمَهُ عَلَى نِصْفِ عَشْرِ عَشْرِ الْمَقْسُومِ عَلَيْهِ يَخْرُجُ الْمَطْلُوبُ وَلَعَلَّ هَذِهِ أَسْهَلُ ١ هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ وَعَلَى مَا صَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ) أَيُّ وَبَيَانُ الْبِنَاءِ عَلَى مَا صَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ حَيْثُ قَالَ فِي الرُّطْلِ الْبَغْدَادِيِّ إِنَّهُ مِائَةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ حَتَّى يَلْزِمَهُ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْأَوْسُقَ بِالْأَمَشَقِيِّ مَا قَالَهُ أَنْ تَضْرِبَ إِلَخْ وَكَانَ الْقِيَاسُ عَلَى مَا مَرَّ أَنْ تَضْرِبَ قَدْرَ الرُّطْلِ الْبَغْدَادِيِّ بِالْأَرطَالِ عِنْدَهُ فِي قَدْرِ الْأَوْسُقِ بِالرُّطْلِ الْبَغْدَادِيِّ وَتَقْسِمَ الْحَاصِلَ عَلَى الرُّطْلِ الدِّمَشْقِيِّ لَكِنْ فِي ذَلِكَ طَوْلٌ فَلِذَلِكَ أَرَشَدَكَ الشَّارِحُ إِلَى طَرِيقٍ أَسْهَلٍ فَقَالَ تَضْرِبُ مَا سَقَطَ إِلَخْ ١ هـ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ يَبْقَى مِائَتَا أَلْفٍ إِلَخْ) أَيُّ وَذَلِكَ عَدَدُ الْخَمْسَةِ

أَوْسُقَ بِالذَّرَاهِمِ عَلَى طَرِيقَةِ النَّوَوِيِّ فِي رِطْلٍ بَعْدَادَ (قَوْلُهُ فِي مُقَابَلَةِ ثَلَاثِمِائَةِ إِنْخِ) أَيِّ بِوَاسِطَةِ الْقِسْمَةِ عَلَى السِّتْمِائَةِ الَّتِي هِيَ الرِّطْلُ الدِّمَشْقِيُّ بِإِحْدَى الطَّرِيقَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ وَقَوْلُهُ فِي مُقَابَلَةِ سِتَّةِ أَسْبَاعٍ رِطْلٍ أَيٍّ؛ لِأَنَّ قِسْمَتَهُ عَلَى السِّتْمِائَةِ قِسْمَةٌ قَلِيلٌ عَلَى كَثِيرٍ فَتَكُونُ بِالنِّسْبَةِ وَنِسْبَةِ الْمَذْكُورِ إِلَيْهَا سِتَّةَ أَسْبَاعٍ؛ فَلِذَلِكَ غَلَّاهُ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّ سُبْعَ السِّتْمِائَةِ إِنْخِ أَيِّ فَإِذَا كَرَّرْتَهُ سِتِّ مَرَّاتٍ كَانَ هُوَ الْعَدَدُ الْمَقْسُومُ ا هـ.

شَيْخُنَا.

(قَوْلُهُ فِي مُقَابَلَةِ ثَلَاثِمِائَةِ إِنْخِ) أَيُّ يَخْرُجُ مِنْ قِسْمَتِهَا مَا ذَكَرَ بِإِحْدَى الطَّرِيقَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ أَسْهَلُهُمَا طَرِيقَةُ أَخْذِ نِصْفِ عَشْرِ الْعَشْرِ فَفَسَّرَ الْعَدَدَ الْمَذْكُورَ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّ مِائَتِي أَلْفٍ إِنْخِ عِشْرُونَ أَلْفًا وَخَمْسُمِائَةٍ وَعِشْرُونَ وَعَشْرُ هَذَا الْعَدَدِ أَلْفَانِ وَاثْنَانِ وَخَمْسُونَ وَنِصْفُ هَذَا الْعَشْرِ أَلْفٌ وَسِتَّةٌ وَعِشْرُونَ فَإِذَا قَسَمْتَ عَلَى السِّتْمِائَةِ خَرَجَ مَا ذَكَرَهُ بَعْدَ رَدِّ السِّتْمِائَةِ إِلَى ثَلَاثَةٍ؛ لِأَنَّ عَشْرَهَا سِتُّونَ وَعَشْرُ السِّتِّينَ سِتَّةٌ وَنِصْفُهَا ثَلَاثَةٌ فَإِذَا قُسِمَ الْأَلْفُ وَالسِتَّةُ وَالْعِشْرُونَ عَلَى ثَلَاثَةٍ خَرَجَ مَا ذَكَرَهُ؛ لِأَنَّ تِسْعِمِائَةٍ مِنَ الْأَلْفِ عَلَى ثَلَاثَةٍ يَخْرُجُ مِنْهَا ثَلَاثِمِائَةٌ يَبْقَى مِنْ أَلْفٍ مِائَةٌ مَعَ السِتَّةِ وَالْعِشْرِينَ فَمِنْ الْمِائَةِ وَالْعِشْرِينَ يَخْرُجُ أَرْبَعُونَ وَمِنْ قِسْمَةِ السِتَّةِ عَلَى الثَّلَاثَةِ يَخْرُجُ اثْنَانِ فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ فِي مُقَابَلَةِ ثَلَاثِمِائَةِ إِنْخِ وَالسِتَّةُ أَسْبَاعُ الْبَاقِيَةِ هِيَ الْمَذْكُورَةُ بِقَوْلِهِ وَالْبَاقِي، وَهُوَ خَمْسُمِائَةٍ فِي مُقَابَلَةِ سِتَّةِ أَسْبَاعٍ رِطْلٍ أَيُّ أَنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ قِسْمَتِهَا عَلَى السِّتْمِائَةِ سِتَّةُ أَسْبَاعٍ رِطْلٍ؛ لِأَنَّهَا أَقَلُّ مِنْهَا وَقِسْمَةُ الْقَلِيلِ عَلَى الْكَثِيرِ بِالنِّسْبَةِ تَأْمَلُ (قَوْلُهُ خَرَجَ مَا صَحَّحَهُ) أَيُّ الْأَصْلُ، وَهُوَ ثَلَاثِمِائَةٌ وَاثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ وَسِتَّةُ أَسْبَاعٍ ا هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ وَالنِّصَابُ الْمَذْكُورُ تَحْدِيدٌ) أَيُّ خِلَافًا لِمَا فِي الْمَجْمُوعِ فِي بَابِ الطَّهَارَةِ وَلِمَا فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَرُعُوسِ الْمَسَائِلِ لِلنَّوَوِيِّ مِنْ أَنَّهُ تَقْرِيبٌ ا هـ ح ل (قَوْلُهُ تَحْدِيدٌ) أَيُّ كَمَا فِي نِصَابِ الْمَوَاشِي وَغَيْرِهَا، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَقِيلَ تَقْرِيبٌ، وَعَلَيْهِ فَيَحْمَلُ نَقْصَ الْقَلِيلِ كَرِطْلَيْنِ مَثَلًا ا هـ.

بِرُمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ وَالْعَبْرَةُ فِيهِ بِالْكَفْلِ) فَكَيْلُهُ بِالْإِرْدَبِّ الْمِصْرِيِّ كَمَا قَالَهُ الْقَمُولِيُّ سِتَّةُ أَرَادِبٍ وَرُبْعُ إِرْدَبٍّ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ بِجَعْلِ الْقَدَحَيْنِ صَاعًا كَرَكَاةِ الْفِطْرِ وَكَفَّارَةِ الْيَمِينِ، وَإِنْ قَالَ السُّبْكِيُّ إِنَّهُ خَمْسَةُ أَرَادِبٍ وَنِصْفُ إِرْدَبٍّ وَثُلُثُ إِرْدَبٍّ وَأَنَّهُ أُعْتَبِرَ الْقَدَحُ الْمِصْرِيُّ بِالْمُدِّ الَّذِي حَرَرُهُ فَوْسَعٌ مُدَّيْنِ وَسُبْعًا تَقْرِيبًا فَالْصَّاعُ قَدَحَانِ إِلَّا سُبْعِي مَدٌّ وَكُلُّ خَمْسَةِ عَشَرَ مَدًّا سَبْعَةُ أَقْدَاحٍ وَكُلُّ خَمْسَةِ عَشَرَ صَاعًا وَبَيَّةٌ وَنِصْفُ وَرُبْعُ ثَلَاثُونَ صَاعًا ثَلَاثُ وَبَيَّاتٍ وَنِصْفُ ثَلَاثِمِائَةِ صَاعٍ خَمْسَةُ وَثَلَاثُونَ وَبَيَّةٌ وَهِيَ خَمْسَةُ أَرَادِبٍ وَنِصْفُ وَثُلُثُ فَالنِّصَابُ عَلَى قَوْلِهِ خَمْسُمِائَةٍ وَسِتُّونَ قَدَحًا وَعَلَى الْأَوَّلِ سِتْمِائَةٍ ا هـ.

شَرْحُ م ر ا هـ.

شَوْبِرِيٍّ (قَوْلُهُ اسْتَظْهَرَا) أَيُّ طَلَبَا لِظُهُورِ اسْتِيعَابِ الْوَاجِبِ.

ا هـ.

ع ش (قَوْلُهُ وَيُعْتَبَرُ جَافًا إِنْخِ) يُتَوَهَّمُ أَنَّ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ حَذْفَ نَائِبِ الْفَاعِلِ الَّذِي فَسَّرَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ غَيْرُ الْحَبِّ وَجَبَابُ بِأَنَّهُ لَيْسَ مَحْدُوفًا وَإِنَّمَا هُوَ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ يَعُودُ عَلَى الْقَوْتِ الْمَذْكُورِ سَابِقًا لَكِنَّ الْمُرَادَ بَعْضُ الْقَوْتِ، وَهُوَ خُصُوصٌ غَيْرُ الْحَبِّ بِدَلِيلِ مُقَابَلَتِهِ بِقَوْلِهِ وَالْحَبُّ مُصَفًى وَقَوْلُهُ جَافًا حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِ ا هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ وَإِلَّا فَرَطُبًا) أَيِ بِنَقْدِيرِ الْجَفَافِ فَلَا بُدَّ مِنَ الْجَفَافِ بِالْفِعْلِ فِيمَا يَجِفُّ أَوْ تَقْدِيرًا فِيمَا لَا يَجِفُّ وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَقَوْلُهُ وَيُقْطَعُ بِإِذْنٍ رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ وَإِلَّا فَرَطُبًا يَدُلُّ عَلَى هَذَا كَلَامُهُ بَعْدَ وَانْظُرْ مَا وَجْهَ اسْتِزَاطِ الْاسْتِثْنَاءِ ا هـ.

شَيْخُنَا وَعَلَّاهُ ق ل عَلَى الْجَلَالِ بِقَوْلِهِ وَيَجِبُ اسْتِثْنَاءُ الْعَامِلِ؛ لِأَنَّهُ شَرِيكَ.

ا هـ.

وَعِبَارَةُ ع ش عَلَى م ر فَلَا بُدَّ مِنَ الْجَفَافِ بِالْفِعْلِ فِيمَا يَجِفُّ أَوْ تَقْدِيرًا فِيمَا لَا يَجِفُّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَعَدَّرَ الْجَفَافُ بِالْفِعْلِ لَا يَتَعَدَّرُ تَقْدِيرُهُ لَا يُقَالُ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ لَهُ جَفَافٌ فَكَيْفَ يُمَكِّنُ تَقْدِيرُهُ؛ لِأَنَّا نَقُولُ يُمَكِّنُ اعْتِبَارُهُ بِالْقِيَاسِ إِلَى مَا يَتَجَفَّفُ مِنْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ غَايَةَ الْأَمْرِ أَنْ مَا لَا يَتَجَفَّفُ قَامَ بِهِ مَانِعٌ مِنَ التَّجْفِيفِ، وَهُوَ لَا يَمْنَعُ أَنْ يَجِيءَ مِنْهُ مِثْلُ مَا يَجِيءُ مِنْ غَيْرِهِ لِقَرَضِ زَوَالِ الْمَانِعِ انْتَهَتْ.

(قَوْلُهُ أَيْضًا إِلَّا فَرَطُبًا) يَفْتَحُ الرَّاءِ وَسُكُونِ الطَّاءِ وَالرَّطْبُ خِلَافُ الْجَافِ فَيَصْدُقُ بِالرَّطْبِ بِضَمِّ الرَّاءِ وَفَتْحِ الطَّاءِ وَالْعَنْبِ وَبِالنَّبْسِ فَيَصِحُّ إِخْرَاجُ النَّبْسِ وَيُجْزَى حَيْثُ لَمْ يَتَأْتِ مِنْهُ رُطْبٌ فَيَجِبُ إِخْرَاجُهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ ا هـ.

ع ش عَلَى م ر نَقْلًا عَنْ سَمٍّ عَلَى حَجٍّ (قَوْلُهُ وَيُقْطَعُ بِإِذْنٍ مِنَ الْإِمَامِ) عِبَارَةُ شَرْحِ م ر وَيَجِبُ اسْتِثْنَاءُ الْعَامِلِ فِي قِطْعِهِ كَمَا فِي الرُّوضَةِ، فَإِنْ قُطِعَ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءِهِ أَتَمَّ وَعَزَّرَ أَيُّ وَلَا ضَمَانَ وَعَلَى السَّاعِي أَنْ يَأْذَنَ لَهُ خِلَافًا لِمَا صَحَّحَهُ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ مِنَ الْإِسْتِحْبَابِ نَعَمْ إِنْ انْتَفَعَتِ الْحَاجَةُ بِقِطْعِ الْبَعْضِ فِيمَا لَوْ احْتِيَاجَ لِقِطْعِهِ لِنَحْوِ عَطَشٍ لَمْ تَجْزِ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا انْتَهَتْ وَهَذَا وَاضِحٌ فِيمَا إِذَا كَانَ تَمَّ عَامِلٌ وَإِلَّا وَجِبَ اسْتِثْنَاءُ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ، وَلَوْ فَوْقَ مَسَافَةِ الْعُدُويِّ ا هـ.

ع ش عَلَيْهِ (قَوْلُهُ مِنْ تَبْنِيهِ) أَيِ وَمِنْ قِشْرِ لَا يُؤْكَلُ مَعَهُ فَكَانَ الْأَنْسَبُ زِيَادَةُ هَذَا لِأَجْلِ قَوْلِهِ بِخِلَافِ الْخ ا هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ وَالْوَجْهَ تَرْجِيحُ الدُّخُولِ الْخ) مِنْ جُمْلَةِ كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ ا هـ ع ش (قَوْلُهُ عُنْيَارُ الْقِشْرِ إِلَى قَوْلِهِ بِالنَّصْفِ) فَعَلِمَ أَنَّهُ لَا تَجِبُ تَصْنِيفُهُ مِنْ قِشْرِهِ وَإِنْ قِشْرُهُ لَا يَدْخُلُ فِي الْحِسَابِ ا هـ.

شَرْحُ م ر وَفِي فَتَاوَى الشَّهَابِ م ر مَا نَصَّهُ سُبُلُ الشَّهَابِ م ر عَمَّنْ عَلَيْهِ زَكَاةُ أَرْزِ شَعِيرٍ وَضُرِبَ ذَلِكَ الْوَاجِبُ حَتَّى صَارَ أَبْيَضَ فَحَصَلَ مِنْهُ نِصْفٌ أَصْلُهُ مَثَلًا ثُمَّ أَخْرَجَهُ عَنِ الْأَرْزِ الشَّعِيرِ هَلْ يُجْزَى أَمْ لَا فَأَجَابَ بِأَنَّهُ لَا يُجْزَى مَا أَخْرَجَهُ عَنْ وَاجِبِهِ ا هـ.

أَقُولُ هَذَا قَدْ يُنَافِيهِ قَوْلُ الشَّارِحِ فَعَلِمَ أَنَّهُ لَا تَجِبُ تَصْنِيفُهُ الْخ فَالْقِيَاسُ الْإِجْرَاءُ وَيُوجَّهُ بِأَنَّ مَا فَعَلَهُ هُوَ الْأَصْلُ فِي حَقِّهِ وَلَيْسَ فِيهِ تَصَرُّفٌ عَلَى الْفُقَرَاءِ فِي حِصَّتِهِمْ وَإِنَّمَا أَسْقَطَ عَنْهُمْ تَبْيِيزَهُ تَخْفِيفًا عَلَيْهِمْ وَلَيْسَ فِيهِ تَقْوِيتٌ عَلَى الْفُقَرَاءِ بَلْ فِيهِ رِفْقٌ بِهِمْ لِتَحْمِلِ الْمُؤَنَةِ عَنْهُمْ وَبَقِيَ مَا لَوْ لَمْ يَضْرِبْهُ وَشَكَ فِيمَا حَصَلَ عِنْدَهُ هَلْ يَبْلُغُ خَالِصُهُ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ أَوْ لَا هَلْ تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ الْوُجُوبِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَلَا يَكْلَفُ إِزَالَةُ الْقِشْرِ لِيُخْتَبَرَ خَالِصُهُ هَلْ يَبْلُغُ نَصَابًا أَوْ لَا وَلَا يَشْكُلُ ذَلِكَ بِمَا لَوْ اخْتَلَطَ إِنَاءٌ مِنْ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ وَجْهَلِ الْأَكْثَرِ حَيْثُ كَلَّفَ امْتِحَانَهُ بِالسَّبْكِ وَغَيْرِهِ مِمَّا ذُكِرَ ثُمَّ؛ لِأَنَّهُ هُنَاكَ تَحَقَّقَ الْوُجُوبُ وَجْهَلِ قَدْرِ الْوَاجِبِ بِخِلَافِهِ هُنَا، فَإِنَّهُ شَكَ فِي أَصْلِ الْوُجُوبِ ا هـ.

ع ش عَلَيْهِ (قَوْلُهُ وَقَدْ يَكُونُ خَالِصُهَا) أَيِ الْعَشْرَةِ وَقَوْلُهُ مِنْ ذَلِكَ أَيِ مِمَّا أُدْخِرَ فِي قِشْرِهِ ا هـ.
 شَيْخُنَا (قَوْلُهُ أَوْلَى مِنْ قَوْلِهِ كَأَزْرَ وَعَلَسٍ) جَوَابُهُ أَنَّ الْكَافَ اسْتِغْصَانِيَّةٌ كَمَا فِي شَرْحِ م ر ا هـ.
 (وَيُكْمَلُ) فِي نِصَابٍ (نَوْعٍ بِآخِرٍ كَبُرَ بَعْلَسٍ)؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنْهُ كَمَا مَرَّ، وَهُوَ قُوْتُ صَنْعَاءِ الْيَمَنِ وَخَرَجَ بِالنَّوْعِ
 الْجِنْسُ فَلَا يُكْمَلُ بِآخِرٍ كَبُرٍ أَوْ شَعِيرٍ بِسُلْتٍ بِضَمِّ السَّيْنِ وَسُكُونِ اللَّامِ فَهُوَ جِنْسٌ مُسْتَقِلٌّ لَا بُرٌّ وَلَا
 شَعِيرٌ، فَإِنَّهُ حَبٌّ يُشْبِهُ الْبُرَّ فِي اللَّوْنِ وَالنُّعُومَةِ وَالشَّعِيرَ فِي بُرُودَةِ الطَّبَعِ فَلَمَّا اكْتَسَبَ مِنْ تَرَكُّبِ الشَّبَهَيْنِ
 وَصَفًا اتَّفَقَ بِهِ وَصَارَ أَصْلًا بِرَأْسِهِ (وَيَخْرُجُ مِنْ كُلِّ) مِنَ النَّوْعَيْنِ (بِقِسْطِهِ، فَإِنْ عَسِرَ) إِخْرَاجُهُ لِكَثْرَةِ
 الْأَنْوَاعِ وَقِلَّةِ مِقْدَارِ كُلِّ نَوْعٍ مِنْهَا (فَوْسَطٌ) مِنْهَا يُخْرِجُهُ لَا أَعْلَاهَا وَلَا أَدْنَاهَا رِعَايَةً لِلْجَانِبَيْنِ، وَلَوْ تَكَلَّفَ
 وَأَخْرَجَ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ قِسْطَهُ جَارٍ بَلْ هُوَ الْأَفْضَلُ.

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ وَيُكْمَلُ نَوْعٌ بِآخِرٍ) أَيِ لِاسْتِرَاكِهَمَا فِي الْإِسْمِ، وَإِنْ تَبَايَنَّا فِي الْجُودَةِ وَالرَّدَاءَةِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ مَكَانُهُمَا،
 وَهُوَ شَامِلٌ لِتَكْمِيلِ مَا تَتَمَّرُ مِنَ الرُّطْبِ بِمَا لَا يَنْتَمِرُ مِنْهُ ا هـ.
 ح ل (قَوْلُهُ أَيْضًا وَيُكْمَلُ نَوْعٌ بِآخِرٍ) أَيِ حَيْثُ كَانَا فِي عَامٍ وَاحِدٍ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ بَعْدُ وَيُضَمُّ بَعْضُ كُلِّ إِلَخِ
 ا هـ ح ل (قَوْلُهُ: وَهُوَ قُوْتُ صَنْعَاءِ الْيَمَنِ) وَيَكُونُ فِي الْكَمِّ الْوَاحِدِ مِنْهُ حَبَّتَانِ وَثَلَاثٌ وَلَا تَزُولُ كِمَامُهُ إِلَّا
 بِالرَّحَى الْخَفِيفَةِ أَوْ الْمِهْرَاسِ وَبِقَاوُهُ فِيهِ أَصْلَحُ ا هـ.
 بِرِمَاوِيٍّ (تَنْبِيْهٍ) يَقَعُ كَثِيرًا أَنَّ الْبُرَّ يَخْتَلِطُ بِالشَّعِيرِ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الشَّعِيرَ إِنْ قَلَّ بِحَيْثُ لَوْ مُيزَ لَمْ يُؤْتَرِ
 فِي النَّقْصِ لَمْ يُعْتَبَرِ فَلَا يُجْزَى إِخْرَاجُ شَعِيرٍ وَلَا يَدْخُلُ فِي الْحِسَابِ وَلَا لَمْ يُكْمَلْ أَحَدُهُمَا بِالْآخِرِ فَمَا كَمَلَ
 نِصَابُهُ أَخْرَجَ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ الْمُخْتَلِطِ.

ا هـ.

حَجَّ ا هـ.

ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ بِسُلْتٍ)، وَهُوَ الَّذِي تُسَمِّيهِ الْعَامَّةُ شَعِيرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ا هـ.
 ع ش (قَوْلُهُ فَلَمَّا اكْتَسَبَ إِلَخَ) غَرَضُهُ بِهَذَا الرَّدِّ عَلَى قَوْلَيْنِ ضَعِيفَيْنِ حَكَاهُمَا فِي الْمِنْهَاجِ قِيلَ إِنَّهُ شَعِيرٌ
 فَيُضَمُّ لَهُ لِشَبَهِهِ بِهِ فِي بُرُودَةِ الطَّبَعِ وَقِيلَ حِنْطَةٌ فَيُضَمُّ لَهَا لِشَبَهِهِ لَهَا فِي اللَّوْنِ وَالْمَلَّاسَةِ ا هـ.
 مِنْ شَرْحِ م ر (قَوْلُهُ وَصَفًا) عِبَارَةٌ شَرْحِ م ر طَبْعًا، وَهِيَ أَوْلَى ا هـ.
 شَوْبَرِيٍّ (قَوْلُهُ وَيَخْرُجُ مِنْ كُلِّ بِقِسْطِهِ) أَيِ لِانْتِفَاءِ الْمَشَقَّةِ، وَهَذَا بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ فِي الْمَاشِيَةِ حَيْثُ يَدْفَعُ
 نَوْعٌ مَعَ مِرَاعَاةِ الْقِيَمَةِ وَالتَّوْزِيعِ وَلَا يَكْلَفُ بَعْضًا مِنْ كُلِّ نَوْعٍ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَشَقَّةِ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ لَا وَقْصَ هُنَا
 بِخِلَافِ الْمَاشِيَةِ ا هـ ح ل (قَوْلُهُ أَيْضًا وَيَخْرُجُ مِنْ كُلِّ بِقِسْطِهِ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ أَخْرَجَ مِنْ أَحَدِ النَّوْعَيْنِ
 عَنْهُمَا لَا يَكْفِي، وَإِنْ كَانَ مَا أَخْرَجَ مِنْهُ أَعْلَى قِيَمَةً مِنَ الْآخِرِ وَلَيْسَ مُرَادًا؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ عَلَى الْفُقَرَاءِ
 وَلَيْسَ بَدَلًا عَنْ الْوَاجِبِ لِاتِّحَادِ الْجِنْسِ ا هـ.

ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ فَإِنْ عَسِرَ فَوْسَطٌ) فَلَوْ أَخْرَجَ مِنَ الْأَعْلَى أَجْزَاءً؛ لِأَنَّهُ زَادَ خَيْرًا قَالَهُ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ ا هـ.

شَوْبَرِيٍّ (قَوْلُهُ وَلَا أَدْنَاهَا) أَيِ، وَلَوْ بِرِعَايَةِ الْقِيَمَةِ ا هـ.

ع ش (قَوْلُهُ رِعَايَةً لِلْجَانِبَيْنِ) أَيِ الْمَالِكِ وَالْمُسْتَحَقَّيْنِ فَرَاعَيْنَا الْمَالِكَ فِي عَدَمِ إِخْرَاجِ الْأَعْلَى وَرَاعَيْنَا

المُسْتَحَقِّينَ فِي عَدَمِ إِخْرَاجِ الْأَدْنَى ١ هـ.
شَيْخُنَا.

(وَلَا يَضُمُّ ثَمَرَ عَامٍ وَزَرْعُهُ إِلَى) ثَمَرٍ وَزَرْعٍ عَامٍ (آخَرَ) فِي إِكْمَالِ النَّصَابِ، وَإِنْ أَطْلَعَ ثَمَرُ الْعَامِ الثَّانِي قَبْلَ جُذَائِ ثَمَرِ الْأَوَّلِ (وَيُضَمُّ بَعْضُ كُلِّ) مِنْهُمَا (إِلَى بَعْضٍ)، وَإِنْ اخْتَلَفَ إِدْرَاكُهُ لِاخْتِلَافِ أَنْوَاعِهِ أَوْ بِلَادِهِ حَرَارَةً أَوْ بُرُودَةً كَنَجْدٍ وَتِهَامَةٍ فَتِهَامَةٌ حَارَّةٌ يُسْرِعُ إِدْرَاكُ الثَّمَرِ بِهَا بِخِلَافِ نَجْدٍ لِبَرْدِهَا (إِنْ اتَّحَدَ فِي الْعَامِ قُطْعٌ) لِلثَّمَرِ وَاللَّزْرِعِ، وَإِنْ لَمْ يَقَعْ الاطِّلَاعَانِ فِي الثَّمَرِ وَالزَّرْعَتَانِ فِي الزَّرْعِ فِي عَامٍ؛ لِأَنَّ الْقُطْعَ هُوَ الْمَقْصُودُ وَعِنْدَهُ يَسْتَقِرُّ الْوُجُوبُ وَيُسْتَنْتَى مِمَّا ذُكِرَ مَا لَوْ أُنْمِرَ نَحْلٌ مَرَّتَيْنِ فِي عَامٍ فَلَا ضَمَّ بَلْ هُمَا كَنَمْرَةٍ عَامَتَيْنِ وَذِكْرُ اتِّحَادِ الْقُطْعِ فِي الثَّمَرِ مِنْ زِيَادَتِي وَبِهِ صَرَخَ فِي الْحَاوِي الصَّغِيرِ، وَهُوَ الْمَوْافِقُ لِاعْتِبَارِ اتِّحَادِ حَصَادِ الزَّرْعِ فِي الْعَامِ، وَإِنْ اعْتَبَرَ ابْنُ الْمُفَرِّي اتِّحَادَ اطِّلَاعِ الثَّمَرِ فِيهِ وَمَا تَقَرَّرَ مِنْ اعْتِبَارِ اتِّحَادِ قُطْعِ الزَّرْعِ فِيهِ هُوَ مَا صَحَّحَهُ الشَّيْخَانِ وَنَقَلَاهُ عَنِ الْأَكْثَرِينَ لَكِنْ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ إِنَّهُ نَقَلَ بَاطِلًا وَلَمْ أَرِ مَنْ صَحَّحَهُ فَضْلًا عَنْ عَزْوِهِ إِلَى الْأَكْثَرِينَ بَلْ صَحَّحَ كَثِيرُونَ اعْتِبَارَ اتِّحَادِ الزَّرْعِ فِي الْعَامِ وَيُجَابُ بِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَقْدَحُ فِي نَقْلِ الشَّيْخَيْنِ؛ لِأَنَّ مَنْ حَفِظَ حُجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ.

الشرح

(قَوْلُهُ وَلَا يَضُمُّ ثَمَرُ عَامٍ وَزَرْعُهُ إِلَى آخَرَ) بِأَنَّ قُطْعَ كُلِّ فِي عَامٍ عَلَى مَا يَرَاهُ الْمُؤَلِّفُ وَبِأَنَّ أَطْلَعَ كُلَّ فِي عَامٍ بِالنِّسْبَةِ لِلثَّمَرِ ١ هـ.

ح ل (قَوْلُهُ قَبْلَ جُذَائِ ثَمَرِ) الْأَوَّلِ يَفْتَحُ الْجِيمَ وَكَسَرُهَا وَاهْمَالِ الدَّالِّينِ وَاعْجَابُهُمَا أَيْ قَطْعُهُ ١ هـ.
ش ر (قَوْلُهُ وَيُضَمُّ كُلُّ إِلَخ) هَذَا مُقَابِلُ قَوْلِهِ إِلَخَ فَكَأَنَّهُ قَالَ وَيُضَمُّ بَعْضُ كُلِّ لِبَعْضٍ إِنْ اتَّحَدَ الْعَامُ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ إِنْ اتَّحَدَ فِي الْعَامِ قُطْعٌ.

وَعِبَارَةُ أَصْلِهِ وَيُضَمُّ ثَمَرُ الْعَامِ الْوَاحِدِ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ وَإِنْ اخْتَلَفَ إِدْرَاكُهُ انْتَهَتْ.

(قَوْلُهُ وَيُضَمُّ بَعْضُ كُلِّ مِنْهُمَا) أَيْ الثَّمَرِ وَالزَّرْعِ بِأَنَّ كَانَ عِنْدَهُ أَنْوَاعٌ مِنَ الثَّمَرِ أَوْ الرِّيبِ أَوْ الزَّرْعِ وَلَمْ يَبْلُغْ كُلُّ نَوْعٍ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ وَكُتِبَ أَيْضًا سَوَاءً كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ نِصَابًا أَوْ بَعْضُ نِصَابٍ وَإِذَا ضُمًّا بَلْعًا نِصَابًا أَوْ أَحَدُهُمَا نِصَابًا وَالْآخَرُ بَعْضُ نِصَابٍ ١ هـ.

ح ل (قَوْلُهُ: وَإِنْ اخْتَلَفَ إِدْرَاكُهُ) وَعَلَيْهِ فَلَوْ أَدْرَكَ بَعْضُهُ وَلَمْ يَبْلُغْ نِصَابًا جَازَ لَهُ النَّصْرُفُ فِيهِ ثُمَّ إِذَا أَدْرَكَ بَاقِيَهُ وَكَمَلَ بِهِ النَّصَابُ رَكَى الْجَمِيعَ إِنْ كَانَ الْأَوَّلُ بَاقِيًا أَوْ تَالِفًا، فَإِنْ سَبَقَ لَهُ بَيْعٌ تَبَيَّنَ بَطْلَانُهُ فِي قَدْرِ الزَّكَاءِ وَيَجِبُ عَلَى الْمُشْتَرِي رَدُّهُ إِنْ كَانَ بَاقِيًا وَبَدَلُهُ إِنْ كَانَ تَالِفًا ثُمَّ رَأَيْتُ فِي كَلَامِ سَمٍّ عَلَى حَجٍّ مَا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ فَلْيُرَاجَعْ.

١ هـ.

ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ كَنَجْدٍ وَتِهَامَةٍ) وَمِثْلُ الْأَوَّلِ الْإِسْكَانْدَرِيَّةُ وَالشَّامُ وَمِثْلُ الثَّانِي صَعِيدُ مِصْرَ ١ هـ.
بِرُمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ إِنْ اتَّحَدَ فِي الْعَامِ قُطْعٌ) أَيْ بِالْقُوَّةِ لَا بِالْفِعْلِ ١ هـ.

ح ل، وَهَذَا ضَعِيفٌ بِالنِّسْبَةِ لِلثَّمَرِ وَمُعْتَمَدٌ بِالنِّسْبَةِ لِلزَّرْعِ فَيُشْتَرِطُ وَقُوعُ حَصَادِ الزَّرْعَتَيْنِ فِي سَنَةٍ بِأَنَّ يَكُونَ بَيْنَ حَصَادَيْ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي دُونَ اثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا عَرَبِيَّةً وَلَا عِبْرَةَ بِابْتِدَاءِ الزَّرْعِ؛ لِأَنَّ الْحَصَادَ هُوَ الْمَقْصُودُ وَعِنْدَهُ يَسْتَقِرُّ الْوُجُوبُ وَيَكْفِي عَنْ الْحَصَادِ زَمَنُ إِمْكَانِهِ عَلَى الْأَوْجُهَةِ ١ هـ.

حَجَّ (قَوْلُهُ قُطِعَ لِلنَّمْرِ وَالزَّرْعِ) الْمُعْتَمَدُ فِي النَّمْرِ اغْتِبَارُ الإِطْلَاعِ أَيْ الْبُرُوزِ، وَفِي الزَّرْعِ اغْتِبَارُ الْقُطْعِ، وَالْمُرَادُ بِالْعَامِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا وَتُحْسَبُ مِنْ حِينَ الزَّرَاعَةِ الْأُولَى فِي الزَّرْعِ أَوْ الْبُرُوزِ الْأَوَّلِ فِي النَّمْرِ وَصُورَةُ اخْتِلَافِ الْعَامِ فِي الزَّرْعِ مَعَ اتِّحَادِ الْقُطْعِ فِيهِ أَنْ يَزْرَعَ أَوَّلًا فِي الْمَحْرَمِ وَيَقْطَعَ فِي رَجَبٍ ثُمَّ فِي الْعَامِ الثَّانِي يَزْرَعُ فِي صَفَرٍ وَيَقْطَعُ فِي جُمَادَى فَيَبِينُ الزَّرَاعَتَيْنِ أَكْثَرَ مِنْ عَامٍ وَيَبِينُ الْقُطْعَتَيْنِ دُونَ عَامٍ فَيُقَالُ اتَّحَدَ الْقُطْعُ فِي الْعَامِ ١ هـ. شَيْخُنَا.

وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر وَالْمُرَادُ بِالْعَامِ هُنَا اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا عَرَبِيَّةً قَالَ الشَّيْخُ: وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ غَيْرُ صَحِيحٍ وَأَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى الرَّدِّ عَلَى ابْنِ الرَّفْعَةِ؛ لِأَنَّهُ نَقَلَهُ عَنِ الْأَصْحَابِ انْتَهَتْ. ثُمَّ قَالَ وَزَرَعَ الْعَامَ بِضَمَانٍ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ زِرَاعَتُهُ فِي الْفُصُولِ وَيَتَصَوَّرُ ذَلِكَ فِي الدُّرَةِ، فَإِنَّهَا تُزْرَعُ فِي الرَّبِيعِ وَالْخَرِيفِ وَالصَّيْفِ ١ هـ. ثُمَّ قَالَ وَالْمُسْتَخْلَفُ مَنْ أَصْلُ كُدْرَةٍ سُنْبُلَةٍ مَرَّةً ثَانِيَةً فِي عَامٍ يُضَمُّ إِلَى الْأَصْلِ بِخِلَافِ نَظِيرِهِ مِنَ الْكَرَمِ وَالنَّخْلِ؛ لِأَنَّهُمَا يُرَادَانِ لِلتَّابِيدِ فَجَعَلَ كُلَّ حَمَلٍ كَثْمَرَةٍ عَامٍ بِخِلَافِ الدُّرَةِ وَنَحْوَهَا فَأَلْحَقَ الْخَارِجَ مِنْهَا ثَانِيًا بِالْأَوَّلِ كَزَرْعٍ تَعَجَّلَ إِدْرَاكَ بَعْضِهِ. ١ هـ.

(قَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يَقَعْ الإِطْلَاعَانِ) الإِطْلَاعُ هُوَ الظُّهُورُ وَالْبُرُوزُ يُقَالُ اِطْلَعُ أَيْ يَظْهَرُ ١ هـ. شَيْخُنَا ح ف وَفِي الْمُخْتَارِ أَطْلَعَ النَّخْلَ أَخْرَجَ طَلْعَهُ ١ هـ. (قَوْلُهُ مَا لَوْ أَنْمَرَ نَخْلٌ) أَيْ أَوْ كَرَمٌ وَقَوْلُهُ فَلَا ضَمَّ أَيْ، وَإِنْ اتَّحَدَ قُطْعُهُمَا فِي الْعَامِ؛ لِأَنَّهُمَا يُرَادَانِ لِلتَّابِيدِ، وَقَوْلُهُ، وَإِنْ اعْتَبَرَ ابْنُ الْمُقَرِّي إلَخَ الْمُعْتَمَدُ كَلَامُ ابْنِ الْمُقَرِّي ١ هـ. ح ل (قَوْلُهُ مَرَّتَيْنِ فِي عَامٍ) بَأَنَّ يَنْفَصِلَ الْحَمْلُ الثَّانِي عَنِ الْحَمْلِ الْأَوَّلِ وَأَمَّا مَا يَخْرُجُ مُتَتَابِعًا بِحَيْثُ يَتَأَخَّرُ بُرُوزُ الثَّانِي عَنِ بُرُوزِ الْأَوَّلِ بِنَحْوِ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ ثُمَّ يَتَلَاخَقُ بِهِ فِي الْكَبْرِ فَكُلُّهُ حَمْلٌ وَاحِدٌ ١ هـ. ع ش عَلَى م ر. (قَوْلُهُ وَذَكَرَ اتِّحَادَ الْقُطْعِ) أَيْ الْحَصَادِ قَالَ شَيْخُنَا وَالْمُرَادُ بِالْحَصَادِ حُصُولُهُ بِالْقُوَّةِ لَا بِالْفِعْلِ كَمَا أَفَادَهُ الْكَمَالُ ابْنُ أَبِي شَرِيفٍ وَقَالَ: إِنَّ تَغْلِيلَهُمْ يُرْشِدُ إِلَيْهِ ١ هـ. شَرْحُ م ر ١ هـ.

شَوْبَرِيٍّ (قَوْلُهُ: وَإِنْ أُعْتَبِرَ ابْنُ الْمُقَرِّي إلَخَ) هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَقَوْلُهُ هُوَ مَا صَحَّحَهُ الشَّيْخَانِ مَا صَحَّحَاهُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَالْفَرْقُ بَيْنَ النَّمْرِ حَيْثُ أُعْتَبِرَ فِيهِ اتِّحَادُ الإِطْلَاعَيْنِ وَبَيْنَ الزَّرْعِ حَيْثُ أُعْتَبِرَ فِيهِ اتِّحَادُ الْحَصَادَيْنِ أَنَّ النَّمَرَ بِمَجَرَّدِ الإِطْلَاعِ يَصْلُحُ لِلِانْتِفَاعِ بِهِ بِسَائِرِ أَنْوَاعِهِ بِخِلَافِ الزَّرْعِ، فَإِنَّهُ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ بِمَجَرَّدِ الظُّهُورِ وَالْبُرُوزِ وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ مِنْهُ لِلْأَدْمِيَيْنِ خَاصَّةً فَاعْتَبِرَ حَصَادُهُ ١ هـ. مِنْ ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ وَنَقَلَهُ) أَيْ نَقَلَا النَّصْحِيحَ، وَهُوَ أَنْسَبُ بِكَلَامِ الْإِسْنَوِيِّ بَعْدَ مَنْ تَفْسِيرِ الضَّمِيرِ بِاغْتِبَارِ اتِّحَادِ الْقُطْعِ وَقَوْلُهُ بِأَنَّ ذَلِكَ أَيْ عَدَمَ الرُّؤْيَةِ الَّذِي قَالَهُ الْإِسْنَوِيُّ (قَوْلُهُ: لِأَنَّ مَنْ حَفِظَ حُجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ) أَيْ؛ لِأَنَّ الْمُثْبِتَ مُقَدَّمٌ عَلَى النَّافِي ١ هـ. شَرْحُ م ر.

(وَفِيمَا شَرِبَ) مِنْ ثَمَرٍ وَزَرْعٍ (بِعُرْوَقِهِ) لِقُرْبِهِ مِنَ الْمَاءِ، وَهُوَ الْبَغْلُ (أَوْ بِنَحْوِ مَطَرٍ) كَنَهْرٍ وَقَنَاقَةٍ حُفِرَتْ مِنْهُ، وَإِنْ اخْتَلَجَتْ إِلَى مُؤْنَةٍ (عُشْرٌ وَفِيمَا شَرِبَ) مِنْهُمَا (بِنَضْحٍ) مِنْ نَحْوِ نَهْرٍ بِحَيَوَانٍ وَيُسَمَّى الذَّكْرُ نَاضِحًا وَالْأُنْثَى نَاضِحَةً وَيُسَمَّى هَذَا الْحَيَوَانُ أَيْضًا سَانِيَةً (أَوْ نَحْوَهُ) كَدُولَابٍ بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَقَدْ يُفْتَحُ، وَهُوَ مَا يُدِيرُهُ الْحَيَوَانُ وَكَنَاعُورَةٍ، وَهُوَ مَا يُدِيرُهُ الْمَاءُ وَكَمَاءٍ مَلَكُهُ، وَلَوْ بِهِبَةٍ لِعِظَمِ الْمُنَّةِ فِيهَا أَوْ غَصْبِهِ لَوْجُوبِ ضَمَانِهِ (نِصْفُهُ) أَيُّ نِصْفِ الْعُشْرِ وَالْفَرْقُ ثَقُلُ الْمُونَةِ فِي هَذَا وَخَفَّتُهَا فِي الْأَوَّلِ وَالْأَصْلُ فِيهِمَا خَبَرُ الْبَخَارِيِّ {فِيمَا سَقَتْ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ عُنْرِيًّا الْعُشْرُ وَفِيمَا سَقَى بِالنَّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ} وَخَبَرُ الْحَاكِمِ السَّابِقِ وَالْعُنْرِيُّ يَفْتَحُ الْمُتَلَتَّةَ وَقِيلَ بِإِسْكَانِهَا مَا سَقَى بِالسَّيْلِ الْجَارِي إِلَيْهِ فِي حَفْرِ وَتُسَمَّى الْحُفْرَةُ عَائِثُورَاءَ لِتَعَسَّرِ الْمَارِّ بِهَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْهَا وَتُعْبِرِي بِنَحْوٍ فِي الْمَوْضِعَيْنِ أَعْمُ مِمَّا عَبَّرَ بِهِ فِيهِمَا (وَفِيمَا شَرِبَ بِهِمَا) أَيُّ بِالنَّوْعَيْنِ كَمَطَرٍ وَنَضْحٍ (يَسْفُطُ بِاعْتِبَارِ الْمُدَّةِ) أَيُّ مُدَّةِ عَيْشِ النَّمْرِ وَالزَّرْعِ وَنَمَانِهِمَا لَا بِأَكْثَرِهِمَا وَلَا بِعَدَدِ السَّقْيَاتِ فَلَوْ كَانَتْ الْمُدَّةُ مِنْ يَوْمِ الزَّرْعِ مَثَلًا إِلَى يَوْمِ الْإِذْرَاكِ ثَمَانِيَةَ أَشْهُرٍ وَاحْتِاجَ فِي أَرْبَعَةٍ مِنْهَا إِلَى سَقِيَّةٍ فَسَقَى بِالْمَطَرِ وَفِي الْأَرْبَعَةِ الْأُخْرَى إِلَى سَقِيَّتَيْنِ فَسَقَى بِالنَّضْحِ وَجَبَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْعُشْرِ وَكَذَا لَوْ جَهِلْنَا الْمِقْدَارَ مِنْ نَفْعِ كُلِّ مِنْهُمَا بِاعْتِبَارِ الْمُدَّةِ أَخَذًا بِالِاسْتِثْوَاءِ أَوْ احْتِاجَ فِي سَنَةٍ مِنْهَا إِلَى سَقِيَّتَيْنِ فَسَقَى بِمَاءِ السَّمَاءِ وَفِي شَهْرَيْنِ إِلَى ثَلَاثِ سَقِيَّاتٍ فَسَقَى بِالنَّضْحِ وَجَبَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْعُشْرِ وَرُبِعُ نِصْفِ الْعُشْرِ، وَلَوْ اخْتَلَفَ الْمَالِكُ وَالسَّاعِي فِي أَنَّهُ سَقَى بِمَاذَا صَدَقَ الْمَالِكُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ وَجُوبِ الزِّيَادَةِ عَلَيْهِ، فَإِنْ اتَّهَمَهُ السَّاعِي حَلْفَهُ نَدْبًا، وَلَوْ كَانَ لَهُ زَرْعٌ أَوْ ثَمَرٌ مُسْقَى بِمَطَرٍ وَآخَرُ مُسْقَى بِنَضْحٍ وَلَمْ يَتْلَعْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا نِصَابًا ضَمَّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ لِتِمَامِ النَّصَابِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ قَدْرُ الْوَاجِبِ، وَهُوَ الْعُشْرُ فِي الْأَوَّلِ وَنِصْفُهُ فِي الثَّانِي (فَرَعَ) لَوْ عَلِمْنَا أَنَّ أَحَدَهُمَا أَكْثَرُ وَجَهِلْنَا عَيْنَهُ فَالْوَاجِبُ يَنْقُصُ عَنِ الْعُشْرِ وَيَزِيدُ عَلَى نِصْفِ الْعُشْرِ فَيُؤْخَذُ الْيَقِينُ إِلَى أَنْ يَعْلَمَ الْحَالُ قَالَهُ الْمَاوَرِدِيُّ وَتُعْبِرِي بِالْمُدَّةِ أَعْمُ مِنْ تَعْبِيرِهِ بِعَيْشِ الزَّرْعِ وَنَمَانِهِ.

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ وَفِيمَا شَرِبَ بِعُرْوَقِهِ الْخُ) وَلَا يَجِبُ فِي الْمُعَشَّرَاتِ زَكَاةُ لِعِغْرِ السَّنَةِ الْأُولَى بِخِلَافِ غَيْرِهَا مِمَّا مَرَّ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تُكْرَرُ فِي الْأَمْوَالِ النَّامِيَةِ وَهَذِهِ مُنْقَطِعَةُ النَّمَاءِ مُعَرَّضَةٌ لِلْفَسَادِ هـ. شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ، وَإِنْ اخْتَلَجَتْ إِلَى مُؤْنَةٍ) وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّهَا إِنَّمَا تُحْفَرُ لِإِصْلَاحِ الْقَرْيَةِ فَإِذَا تَهَيَّأَتْ وَصَلَ الْمَاءُ مِنَ النَّهْرِ إِلَيْهَا الْمَرَّةَ بَعْدَ الْأُخْرَى بِخِلَافِ السَّقْيِ بِالنَّضْحِ وَمِنْ النَّضْحِ الْأَلَةُ الْمَعْرُوفَةُ بِالشَّادُوفِ وَالنَّطَّالَةِ هـ.

بِرَمَاوِيٍّ.

(قَوْلُهُ وَفِيمَا شَرِبَ بِنَضْحٍ أَوْ نَحْوِهِ الْخُ)، فَإِنْ قُلْتَ لِمَ وَجِبَتْ الزَّكَاةُ فِيمَا سَقَى بِمُونَةٍ وَلَمْ تَجِبْ فِي الْمَعْلُوفَةِ؟ قُلْتُ؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الْعَلْفِ كَثْرَةُ الْمُونَةِ بِخِلَافِ الْمَاءِ مِنْ شَأْنِهِ خَفَةُ الْمُونَةِ بَلْ هُوَ مِنْ شَأْنِهِ الْإِبَاحَةُ وَلِأَنَّ الْقُوتَ ضَرُورِيٌّ فَوَجِبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ لِأُولَى الْحَاجَاتِ، وَإِنْ حَصَلَ بِمُونَةٍ وَلَا كَذَلِكَ الْحَيَوَانُ فَلْيُنَظَرِ.

هـ.

سَمَّاهُ.

شَوْبَرِيٍّ (قَوْلُهُ بِحَيَوَانٍ) بَأَنْ يَحْمِلَ الْمَاءَ عَلَى ظَهْرِهِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ وَيُسَمَّى هَذَا الْحَيَوَانُ أَيْضًا سَانِيَةً أَيْ كَمَا يُسَمَّى نَاضِحًا، وَفِي الْمُخْتَارِ وَالسَّانِيَةُ النَّاضِحَةُ، وَهِيَ النَّاقَةُ الَّتِي يُسْتَقَى عَلَيْهَا وَفِي الْمَثَلِ سَيْرُ السَّوَانِي سَفَرٌ لَا يَنْقَطِعُ ا هـ.

(قَوْلُهُ سَانِيَةً) بِسِينٍ مَفْتُوحَةٍ بَعْدَهَا أَلِفٌ ثُمَّ نُونٌ ثُمَّ يَاءٌ مِنْ سَنَنْتَ بِمَعْنَى سَقَتَ يُقَالُ سَنَنْتَ النَّاقَةَ وَكَذَا السَّحَابُ يَسْنُو إِذَا سَقَتَ. ا هـ.

بِرُمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ كَدُولَابٍ) هُوَ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ وَيُقَالُ لَهُ الْمُنْجُونُ بِثَلَاثِ نُونَاتٍ وَجِيمٍ وَالِدَالِيَةُ أَيْضًا فَعَطْفُ الدَالِيَةِ بَعْدَهُ مُرَادِفٌ وَقِيلَ الدَالِيَةُ اسْمٌ لِلْبَكْرَةِ وَقِيلَ جِدْعٌ قَصِيرٌ يُدَاسُ أَحَدُ طَرَفَيْهِ فَيَرْفَعُ الْآخَرُ الْمَاءَ وَسُمِّيَتْ دَالِيَةً؛ لِأَنَّهَا تُدَلَّى إِلَى الْمَاءِ فَتُخْرِجُهُ.

(فَائِدَةٌ) السَّيْحُ هُوَ الْجَارِي عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ بِسَبَبِ فَتْحِ مَكَانٍ مِنَ النَّهْرِ وَنَحْوِهِ ا هـ.

بِرُمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ وَهِيَ مَا يُدِيرُهُ الْمَاءُ) أَيْ بِنَفْسِهِ وَحَيْثُ كَانَ الْمَاءُ يُدِيرُهَا بِنَفْسِهِ هَلًا وَجَبَ فِيهَا سَقْيَ بِهَا الْعُشْرِ لِحِقَّةِ الْمُؤْنَةِ رَاجِعُهُ ا هـ.

ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ وَفِيمَا شَرِبَ بِهِمَا) يَتَصَدَّدُ لِلضَّمِيرِ مَعْنَى يَلِيْقُ بِهِ وَقَدْ فَسَّرَهُ بِالنَّوْعَيْنِ وَيُعْبَرُ عَنِ النَّوْعَيْنِ بِعِبَارَةٍ تُنَاسِبُ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنَ النَّوْعَيْنِ فِيهِ قَرْدَانِ بَأَنْ يُقَالَ هُمَا مَا لَا مُؤْنَةَ فِيهِ وَمَا فِيهِ مُؤْنَةٌ ا هـ. وَفِي الْبِرْمَاوِيِّ مَا نَصَّهُ وَالضَّابِطُ أَنْ يُقَالَ مَتَى سَقِيَ بِمَاءٍ لَا كُفْلَةَ فِيهِ وَجَبَ الْعُشْرُ وَالْأُفْنِصْفُ الْعُشْرِ ا هـ.

(قَوْلُهُ لَا بِأَكْثَرِهِمَا) مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ أَيْ لَا يُعْتَبَرُ بِأَكْثَرِهِمَا وَقَوْلُهُ وَلَا بِعَدَدِ السَّقِيَّاتِ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ أَيْ وَلَا يَسْقُطُ بِعَدَدِ السَّقِيَّاتِ، وَغَرَضُهُ بِهَذَا الرَّدِّ عَلَى قَوْلَيْنِ ضَعِيفَيْنِ حَكَهُمَا فِي الْمُنْهَاجِ وَعِبَارَتُهُ مَعَ شَرْحِ الْمَحَلِّيِّ وَوَجِبَ مَا سَقِيَ بِهِمَا أَيْ بِالنَّوْعَيْنِ كَالنَّضْحِ وَالْمَطَرِ سَوَاءً ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ أَيْ الْعُشْرِ عَمَلًا بِوَاجِبِ النَّوْعَيْنِ، فَإِنْ غَلَبَ أَحَدُهُمَا فِي قَوْلٍ يُعْتَبَرُ هُوَ، فَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ الْمَطَرُ فَالْوَجِبُ الْعُشْرُ أَوْ النَّضْحُ فَنِصْفُ الْعُشْرِ وَالْأَطْهَرُ يُقْسَطُ وَالْغَلْبَةُ وَالنَّقْصِيطُ بِاعْتِبَارِ عَيْشِ الزَّرْعِ أَوْ التَّمْرِ وَنَمَائِهِ وَقِيلَ بِعَدَدِ السَّقِيَّاتِ وَالْمُرَادُ النَّافِعَةُ بِقَوْلِ أَهْلِ الْخَبَرَةِ وَيُعْبَرُ عَنِ الْأَوَّلِ بِاعْتِبَارِ الْمُدَّةِ فَلَوْ كَانَتْ الْمُدَّةُ مِنْ يَوْمِ الزَّرْعِ إِلَى يَوْمِ الْإِدْرَاكِ ثَمَانِيَةً أَشْهُرٍ وَاحْتِاجَ فِي سِنَةِ أَشْهُرٍ زَمَنَ الشِّتَاءِ وَالرَّبِيعِ إِلَى سَقِيَّتَيْنِ فَسَقِيَ بِمَاءِ السَّمَاءِ، وَفِي شَهْرَيْنِ مِنْ زَمَنِ الصَّيْفِ إِلَى ثَلَاثِ سَقِيَّاتٍ فَسَقِيَ بِالنَّضْحِ، فَإِنْ اعْتَبَرْنَا عَدَدَ السَّقِيَّاتِ فَعَلَى قَوْلِ التَّوْزِيعِ يَجِبُ خُمُسَا الْعُشْرِ وَثَلَاثَةُ أَخْمَاسِ نِصْفِ الْعُشْرِ وَعَلَى قَوْلِهِ اعْتِبَارُ الْأَغْلَبِ يَجِبُ نِصْفُ الْعُشْرِ؛ لِأَنَّ عَدَدَ السَّقِيَّاتِ بِالنَّضْحِ أَكْثَرُ، وَإِنْ اعْتَبَرْنَا الْمُدَّةَ فَعَلَى قَوْلِ التَّوْزِيعِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ يَجِبُ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْعُشْرِ وَرُبُعُ نِصْفِ الْعُشْرِ وَعَلَى قَوْلِهِ اعْتِبَارُ الْأَغْلَبِ يَجِبُ الْعُشْرُ؛ لِأَنَّ مُدَّةَ السَّقْيِ بِمَاءِ السَّمَاءِ أَطْوَلُ انْتَهَتْ.

(قَوْلُهُ مِنْ يَوْمِ الزَّرْعِ مَثَلًا) أَيْ أَوْ يَوْمِ الْإِطْلَاقِ فِي النَّخْلِ أَوْ ظُهُورِ الْعِنَبِ فِي الْكَرَمِ ا هـ.

ا ط ف (قَوْلُهُ وَكَذَا لَوْ جَهَلْنَا الْمِقْدَارَ) أَيْ كَذَا يَجِبُ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْعُشْرِ لَوْ جَهَلْنَا الْمِقْدَارَ الْخَبْرُ بَأَنْ شَكَّكْنَا هَلْ انْتَفَعَ بِسَقِيَةِ الْمَطَرِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ وَبِسَقِيَّتَيْ النَّضْحِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ، فَإِنَّهَا تَسْقُطُ بِاعْتِبَارِ الْمُدَّةِ أَيْ بَأَنْ تُجْعَلَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ لِسَقِيَةِ الْمَطَرِ وَأَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ لِسَقِيَّتَيْ النَّضْحِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ أَخْذًا بِالِاسْتِثْوَاءِ وَقَوْلُهُ مِنْ نَفْعِ كُلِّ مِنْهُمَا يَقْتَضِي أَنَّ النَّفْعَ مُعْتَبَرٌ فِي النَّقْصِيطِ مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ ا هـ.

هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ أَخْذًا بِالِاسْتِثْوَاءِ) أَيِ كَانَتْهُمَا مُتَسَاوِيَانِ أ هـ.

حَلَبِيٍّ.

وَعِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ أَخْذًا بِالِاسْتِثْوَاءِ لِئَلَّا يَلْزَمَ التَّحَكُّمُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ زِيَادَةِ كُلِّ مِنْهُمَا انْتَهَتْ (قَوْلُهُ وَرُبُعُ نِصْفِ الْعُشْرِ) لَمْ يُعَبَّرْ بِثُمْنِ الْعُشْرِ مُحَافَظَةً عَلَى الْإِثْنَيْنِ بِمَا تَقْتَضِيهِ النَّسْبَةُ أ هـ.

ح ل (قَوْلُهُ ضَمَّ أَحَدَهُمَا إِلَى الْآخِرِ) أَيِ، وَإِنْ كَانَا بِلَدَيْنِ وَيُخْرَجُ زَكَاةُ كُلِّ مِنْهُمَا فِي مَحَلِّهِ أ هـ.

ع ش (قَوْلُهُ فَرَعَ لَوْ عَلِمْنَا إلخ) بَانَ عَلِمْنَا أَنَّهُ سَقِيَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ بِمَاءٍ وَاثْنَيْنِ بِآخَرٍ وَجَهَلْنَا عَيْنَهُ وَقَوْلُهُ فَيُؤْخَذُ الْيَقِينُ أَيِ، وَهُوَ نِصْفُ الْعُشْرِ فِي هَذَا الْمِثَالِ وَيُوقَفُ الزَّائِدُ عَلَيْهِ، وَهُوَ رُبُعُ الْعُشْرِ أ هـ.

شَيْخُنَا.

وَعِبَارَةُ ح ل قَوْلُهُ أَنَّ أَحَدَهُمَا أَكْثَرُ أَيِ الَّذِي سَقِيَ بِهِمَا وَقَوْلُهُ فَيُؤْخَذُ الْيَقِينُ أَيِ، وَهُوَ النِّصْفُ وَيَبْقَى مَا زَادَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مَشْكُوكٌ فِي مِقْدَارِهِ انْتَهَتْ.

وقَوْلُهُ، وَهُوَ النِّصْفُ لَيْسَ بِظَاهِرٍ بَلْ الْيَقِينُ يَزِيدُ عَلَى النِّصْفِ مَثَلًا إِذَا سَقِيَ فِي سِتَّةِ أَشْهُرٍ بِأَحَدِهِمَا وَفِي شَهْرَيْنِ بِالْآخَرِ وَجَهْلُ الْحَالِ فَعَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ سَقِيَ فِي السِّتَّةِ أَشْهُرٍ بِالْمَطَرِ وَفِي الشَّهْرَيْنِ بِالنَّضْحِ يَكُونُ الْوَاجِبُ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ الْعُشْرِ وَرُبُعُ نِصْفِ الْعُشْرِ، وَعَلَى تَقْدِيرِ عَكْسِ ذَلِكَ يَكُونُ الْوَاجِبُ رُبُعُ الْعُشْرِ وَنِصْفَ رُبُعِ الْعُشْرِ، وَهُوَ ثُمْنُ الْعُشْرِ فَالْوَاجِبُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ هُوَ الْيَقِينُ فَيُؤْخَذُ وَيُوقَفُ الْمَشْكُوكُ فِيهِ، وَهُوَ ثُمْنُ الْعُشْرِ الَّذِي نَقَصَ عَنِ الْوَاجِبِ عَلَى التَّقْدِيرِ الْآخَرِ وَيَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِي هَذَا الْمُوقُوفِ أ هـ.

شَيْخُنَا ح ف وَقَالَ سَمِ عَلَى حَجِّ أَنْظُرْ مَا الْيَقِينُ الَّذِي يَأْخُذُهُ وَمَا حُكْمُ تَصَرُّفِ الْمَالِكِ فِي الْمَالِ الْمَشْكُوكِ فِي قَدْرِ الْوَاجِبِ مِنْهُ أ هـ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْيَقِينِ مَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ الْوَاجِبَ لَا يَنْقُصُ عَنْهُ، وَإِنْ تَصَرَّفَ الْمَالِكُ فِيمَا زَادَ عَلَى مَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ الْوَاجِبُ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْوُجُوبِ أ هـ.

ع ش عَلَى م ر وَفِي الرَّشِيدِيِّ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ فَيُؤْخَذُ الْيَقِينُ أَيِ وَيُوقَفُ الْبَاقِي كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَمَعْنَى أَخْذِ الْيَقِينِ أَنْ يُعْتَبَرَ بِكُلِّ مَنْ التَّقْدِيرَيْنِ وَيُؤْخَذُ الْأَقْلُ مِنْهُمَا هَكَذَا ظَهَرَ فَلْيُرَاجَعْ أ هـ.

(وَتَجِبُ) الزَّكَاةُ فِيمَا ذُكِرَ (بِبُدُوِّ صَلَاحِ ثَمَرٍ)؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ ثَمَرَةٌ كَامِلَةٌ، وَهُوَ قَبْلَ ذَلِكَ بَلَحٌ وَحِصْرٌ (وَاشْتِدَادِ حَبٍّ)؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ طَعَامٌ، وَهُوَ قَبْلَ ذَلِكَ بَقْلٌ وَلَا يُشْتَرِطُ تَمَامُ الصَّلَاحِ وَالِاشْتِدَادِ وَلَا بُدُوِّ صَلَاحِ الْجَمِيعِ وَاشْتِدَادِهِ كَمَا زِدْتَهُ بِقَوْلِي (أَوْ بَعْضِهِمَا) وَسَيَأْتِي فِي بَابِ الْأُصُولِ وَالشَّمَارِ بَيَانُ بُدُوِّ صَلَاحِ الثَّمَرِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِوُجُوبِ الزَّكَاةِ فِيمَا ذُكِرَ وَجُوبُ إِخْرَاجِهَا فِي الْحَالِ بَلْ انْعِقَادُ سَبَبِ وَجُوبِهِ، وَلَوْ أُخْرِجَ فِي الْحَالِ الرُّطْبُ وَالْعَنْبَ مِمَّا يَتِمُّ أَوْ يَتَرْتَّبُ غَيْرَ رَدِيٍّ لَمْ يُجْزِهِ، وَلَوْ أَخَذَهُ السَّاعِي لَمْ يَقَعْ الْمَوْقِعُ وَمُؤَنَّةُ جُذَاذِ الثَّمَرِ وَتَجْفِيفِهِ وَحَصَادِ الْحَبِّ وَتَصْفِيَّتِهِ مِنْ خَالِصِ مَالِ الْمَالِكِ لَا يُحْسَبُ شَيْءٌ مِنْ مِنْهَا مِنْ مَالِ الزَّكَاةِ الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ وَتَجِبُ بِبُدُوِّ صَلَاحِ ثَمَرٍ إلخ)، وَلَوْ اشْتَرَى أَوْ وَرِثَ تَخِيلاً مُثْمَرَةً وَبَدَا الصَّلَاحُ عِنْدَهُ فَالزَّكَاةُ عَلَيْهِ لَا عَلَى مَنْ انْتَقَلَ الْمِلْكُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ إِنَّمَا وَجَدَ فِي مِلْكِهِ أ هـ.

حَجٍّ، وَلَوْ اشْتَرَى نَخْلًا وَثَمَرَتَهَا بِشَرْطِ الْخِيَارِ فَبَدَا الصَّلَاحُ فِي مُدَّتِهِ فَالزَّكَاةُ عَلَى مَنْ لَهُ الْمِلْكُ فِيهَا، وَهُوَ

الْبَائِعُ إِنْ كَانَ الْخِيَارُ لَهُ وَالْمُشْتَرِي إِنْ كَانَ لَهُ ثُمَّ إِنْ لَمْ يَبْقَ الْمَلِكُ لَهُ وَأَخَذَ السَّاعِي الزَّكَاةَ مِنَ الثَّمَرَةِ رَجَعَ عَلَيْهِ مِنْ انْتَقَلَتْ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ الْخِيَارُ لَهُمَا وَفَقِئَتِ الزَّكَاةُ فَمَنْ ثَبَتَ الْمَلِكُ لَهُ وَجَبَتْ عَلَيْهِ، وَإِنْ اشْتَرَى النَّخِيلَ بِثَمَرَتِهَا أَوْ ثَمَرَتَهَا فَقَطَّ مَكَاتِبَ أَوْ كَافِرٍ، فَبَدَا الصَّلَاحُ لَمْ تَجِبْ زَكَاةُهَا عَلَى أَحَدٍ أَمَّا الْمُشْتَرِي فَلِعَدَمِ أَهْلِيَّتِهِ لَوْجُوبِهَا وَأَمَّا الْبَائِعُ فَلِانْتِفَاءِ كَوْنِهَا فِي مِلْكِهِ حَالِ الْوُجُوبِ أَوْ اشْتِرَايَا مُسْلِمٍ، فَبَدَا الصَّلَاحُ فِي مِلْكِهِ ثُمَّ وَجَدَ بِهَا عَيْبًا لَمْ يَرُدَّهَا عَلَى الْبَائِعِ قَهْرًا لَتَعَلُّقِ الزَّكَاةِ بِهَا، فَهُوَ كَعَيْبٍ حَدَثَ بِيَدِهِ.

فَلَوْ أَخْرَجَ الزَّكَاةَ مِنَ الثَّمَرَةِ لَمْ يَرُدَّ وَلَهُ الْأَرْضُ أَوْ مِنْ غَيْرِهَا فَلَهُ الرُّدُّ أَمَّا لَوْ رَدَّهَا عَلَيْهِ بِرِضَاهُ كَانَ جَائِزًا لِإِسْقَاطِ الْبَائِعِ حَقَّهُ، وَإِنْ اشْتَرَى الثَّمَرَةَ وَحْدَهَا بِشَرْطِ الْقَطْعِ فَبَدَا الصَّلَاحُ حَرَمَ الْقَطْعِ لِيَتَعَلَّقَ حَقُّ الْمُسْتَحَقِّينَ بِهَا، فَإِنْ لَمْ يَرْضَ الْبَائِعُ بِالْإِبْقَاءِ فَلَهُ الْفَسْخُ لِتَضَرُّرِهِ بِمَصِّ الثَّمَرَةِ رُطُوبَةَ الشَّجَرَةِ، وَلَوْ رَضِيَ بِهِ وَأَبَى الْمُشْتَرِي إِلَّا الْقَطْعَ امْتَنَعَ عَلَى الْمُشْتَرِي الْفَسْخُ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ قَدْ رَضِيَ بِإِسْقَاطِ حَقِّهِ وَلِلْبَائِعِ الرُّجُوعُ فِي الرِّضَا بِالْإِبْقَاءِ؛ لِأَنَّ رِضَاهُ إِعَارَةٌ وَإِذَا فُسِخَ الْبَيْعُ لَمْ تَسْقُطِ الزَّكَاةُ عَنِ الْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّ بُدْوَ الصَّلَاحِ كَانَ فِي مِلْكِهِ، فَإِنْ أَخَذَهَا السَّاعِي مِنَ الثَّمَرَةِ رَجَعَ الْبَائِعُ عَلَى الْمُشْتَرِي، وَلَوْ بَدَا الصَّلَاحُ قَبْلَ الْقَبْضِ كَانَ عَيْبًا حَادِثًا بِيَدِ الْبَائِعِ فَيَنْبَغِي كَمَا قَالَه الرَّكَشِيُّ ثُبُوتُ الْخِيَارِ لِلْمُشْتَرِي وَمَا قَالَهُ مِنْ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِذَا كَانَ الْبُدْوَ بَعْدَ اللَّزُومِ وَإِلَّا فَهِيَ ثَمَرَةٌ أُسْتُحَقَّ إِبْقَاؤُهَا فِي زَمَنِ الْخِيَارِ فَصَارَ كَالْمَشْرُوطِ فِي زَمَنِهِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَنْفَسَخَ الْعَقْدُ إِنْ قُلْنَا الشَّرْطُ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ يَلْحَقُ الْعَقْدُ مَرْدُودٌ وَالْأَرْجَحُ عَدَمُ انْفِسَاخِ الْعَقْدِ بِمَا ذَكَرَ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الشَّرْطَ فِي الْمَقْيَسِ عَلَيْهِ لَمَّا أُوجِدَ الْعَاقِدُ أَنَّ فِي حَرِيمِ الْعَقْدِ صَارَ بِمَثَابَةِ الْمَوْجُودِ فِي الْعَقْدِ بِخِلَافِ الْمَقْيَسِ إِذَا يُعْتَقَرُ فِي الشَّرْعِيِّ مَا لَا يُعْتَقَرُ فِي الشَّرْطِيِّ بِذَلِيلِ صِحَّةِ بَيْعِ الْعَيْنِ الْمُوجَرَّةِ مَعَ اسْتِثْنَاءِ مَنَافِعِهَا شَرْعًا وَبُطْلَانِ بَيْعِ الْعَيْنِ مَعَ اسْتِثْنَاءِ مَنَافِعِهَا شَرْطًا اهـ شَرْحُ م ر .

(قَوْلُهُ بَلْ انْعِقَادُ سَبَبٍ وَجُوبِهِ) أَيُ فَيَحْرُمُ الْأَكْلُ حِينَئِذٍ وَالتَّصَدُّقُ وَالْإِهْدَاءُ حَتَّى يُصَفَّى أَوْ يُجَفَّفَ وَيُخْرَجَ وَاجِبُهُ أَوْ حَتَّى يُخْرَجَ وَاجِبُهُ رُطْبًا إِذَا لَمْ يُجَفَّفَ اهـ .

شَيْخُنَا .

وَعِبَارَةُ ع ش عَلَى م ر قَوْلُهُ وَاسْتِدَادُ حَبِّ الْخِ حَيْثُ اسْتَدَّ الْحَبُّ فَيَنْبَغِي أَنْ يَمْتَنَعَ عَلَى الْمَالِكِ الْأَكْلُ وَالتَّصَرُّفُ وَحِينَئِذٍ فَيَنْبَغِي اجْتِنَابُ الْفَرِيكِ وَنَحْوِهِ كَالْقَوْلِ حَيْثُ عَلِمَ وَجُوبُ الزَّكَاةِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ اهـ .

عَمِيرَةُ انْتَهَتْ (قَوْلُهُ: وَلَوْ أَخْرَجَ فِي الْحَالِ الرُّطْبَ وَالْعَنْبَ الْخَ وَقَوْلُهُ وَمُؤْنَةُ جَذَاذِ الثَّمَرِ الْخِ) الْأُولَى تَأْخِيرُ هَذَيْنِ الْمُبْحَثَيْنِ عِنْدَ قَوْلِهِ وَيُعْتَبَرُ جَافًا الْخَ كَمَا لَا يَخْفَى (قَوْلُهُ لَمْ يَقَعْ الْمَوْقِعُ) أَيُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْوَاجِبِ وَلَا مُشْتَمَلًا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ الثَّمَرُ أَوْ الزَّيْبُ وَالرُّطْبُ وَالْعَنْبُ لَيْسَا مِنْ جِنْسِ الثَّمَرِ وَالزَّيْبِ وَلَا مُشْتَمَلًا عَلَيْهِمَا اهـ .

ح ل وَهَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ أَخْرَجَ حَبًّا فِي تَبْنِيهِ أَوْ ذَهَبًا مِنَ الْمَعْدِنِ فِي ثَرَابِهِ فَصَفَّاهُ الْأَخَذُ قَبْلَ الْحَاصِلِ مِنْهُ قَدَّرَ الزَّكَاةَ وَالْفَرْقُ أَنَّ الْوَاجِبَ هُنَا لَيْسَ كَامِنًا فِي ضِمْنِ الْمَخْرَجِ مِنَ الرُّطْبِ وَنَحْوِهِ بِخِلَافِهِ فِي الْحَبِّ الْمَذْكُورِ وَالْمَعْدِنِ، فَإِنَّ الْوَاجِبَ بَعَيْنِهِ مَوْجُودٌ فِيمَا أَخْرَجَهُ غَايَتُهُ أَنَّهُ اخْتَلَطَ بِالثَّرَابِ أَوْ التَّبْنِ فَمَنَعَ الْمُخْتَلِطُ مِنْ مَعْرِفَةِ مَقْدَارِهِ فَإِذَا صَفِّيَ وَتَبَيَّنَ أَنَّهُ قَدَّرُ الْوَاجِبِ أَجْزَاءً لِرُزَالِ الْإِبْهَامِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي حَجٍّ فِيمَا يَأْتِي فِي الْمَعْدِنِ مَا هُوَ صَرِيحٌ فِي الْفَرْقِ الْمَذْكُورِ وَنَصُّ عِبَارَتِهِ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ حَتَّى يَبْلُغَ خَالِصُهُ نِصَابًا وَعَلَى عَدَمِ الْإِجْزَاءِ لَوْ خُلِصَ الْمَغْشُوشُ فِي يَدِ السَّاعِي أَوْ الْمُسْتَحَقِّ أَجْزَاءً كَمَا فِي ثَرَابِ الْمَعْدِنِ بِخِلَافِ سَخْلَةِ

كَبُرَتْ فِي يَدِهِ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ بِصِفَةِ الْإِجْزَاءِ يَوْمَ الْأَخْذِ وَالتُّرَابِ وَالْمَغْشُوشِ هُنَا بِصِفَتِهِ لَكِنَّهُ مُخْتَلِطٌ بِغَيْرِهِ ا هـ.

ع ش على م ر .

(قَوْلُهُ مِنْ خَالِصِ مَالِ الْمَالِكِ) أَيِ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ إِعْطَاءُ أَجْرَةِ الْحَصَادِينَ مِنْهُ وَكَذَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ مِنْهُ قَبْلَ إِعْطَاءِ الزَّكَاةِ وَيَقْرُرُ إِنْ عَلِمَ الْحُرْمَةَ وَالْأَفْلَا وَيَعْرُمُ بَدَلُ مَا تَصَرَّفَ فِيهِ انْتِفَاقًا وَمَعَ حُرْمَتِهِ يَنْفُذُ تَصَرُّفُهُ فِي غَيْرِ قَدْرِ الزَّكَاةِ ا هـ.

خَصِرٌ عَلَى التَّحْرِيرِ ثَقَلًا عَنِ الْعُبَابِ وَشَرْحِهِ وَفِي التُّحْفَةِ مَا نَصَّهُ فَعَلِمَ أَنَّ مَا أُعْتِيدَ مِنْ إِعْطَاءِ الْمَلَاكِ الَّذِينَ تَلَزَمَهُمُ الزَّكَاةُ الْفُقَرَاءُ سَنَابِلَ أَوْ رُطْبًا عِنْدَ الْحَصَادِ أَوْ الْجِدَادِ حَرَامٌ، وَإِنْ نَوَّوْا بِهِ الزَّكَاةَ وَلَا يَجُوزُ لَهُمْ حِسَابُهُ مِنْهَا إِلَّا إِنْ صَفَّى أَوْ جَفَّ وَجَدُّوا إِقْبَاضَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ثُمَّ رَأَيْتُ مُجَلِّيًا صَرَّحَ بِذَلِكَ مَعَ زِيَادَةِ فَقَالَ مَا حَاصِلُهُ إِنْ فُرِضَ أَنَّ الْأَخْذَ مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ فَقَدْ أَخَذَ قَبْلَ مَحَلِّهِ، وَهُوَ تَمَامُ التَّصْفِيَةِ وَأَخَذَهُ بَعْدَهَا مِنْ غَيْرِ إِقْبَاضِ الْمَالِكِ لَهُ أَوْ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ لَا يُجْزِئُهُ قَالَ وَهَذِهِ أُمُورٌ لَا بُدَّ مِنْ رِعَايَةِ جَمِيعِهَا وَقَدْ تَوَاطَأَ النَّاسُ عَلَى أَخْذِ ذَلِكَ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْفَسَادِ وَكَثِيرٍ مِنَ الْمُتَعَبِّدِينَ بِرَوْنِهِ أَحَلَّ مَا وَجَدَ وَسَبَّبَهُ نَبْذُ الْعِلْمِ وَرَأَى ظُهُورَهُمْ انْتَهَى وَيَلْزَمُهُمْ إِخْرَاجُ زَكَاةٍ مَا أَعْطَوْهُ كَمَا لَوْ أُنْتَفَوْهُ وَنُوزِعَ فِيمَا ذُكِرَ مِنَ الْحُرْمَةِ بِإِطْلَاقِهِمْ نَدَبَ إِطْعَامِ الْفُقَرَاءِ يَوْمَ الْجِدَادِ وَالْحَصَادِ خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَهُ لَوُرُودِ النَّهْيِ عَنِ الْجِدَادِ دَلِيلًا وَمِنْ ثُمَّ كَرِهَ فَأَقْبَهُمْ هَذَا الْإِطْلَاقُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا تَعَلَّقَتْ بِهِ الزَّكَاةُ وَغَيْرِهِ.

وَيُجَابُ بِأَنَّ الزَّرْكَشِيَّ لَمَّا ذَكَرَ جَوَازَ النِّقَاطِ السَّنَابِلِ بَعْدَ الْحَصَادِ قَالَ وَيُحْمَلُ عَلَى مَا لَا زَكَاةَ فِيهِ أَوْ عَلِمَ أَنَّهُ زَكَى أَوْ زَادَتْ أَجْرُهُ جَمْعُهُ عَلَى مَا تَحْصُلُ مِنْهُ فَكَذَا يُقَالُ هُنَا وَأَمَّا قَوْلُ شَيْخِنَا الظَّاهِرِ الْعُمُومِ وَإِنْ هَذَا الْقَدَرُ مُغْتَفَرٌ فَهُوَ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرَ الْمَعْنَى وَمِنْ ثُمَّ جَرَمَ بِهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ لَكِنَّ الْأَوْفَقَ بِكَلَامِهِمْ مَا قَدَّمْتَهُ أَوَّلًا وَإِذَا زَادَتْ الْمَشَقَّةُ فِي التِّزَامِ مَذْهَبَنَا فَلَا عَنَبَ عَلَى الْمُتَخَلِّصِ بِتَقْلِيدِ مَذْهَبٍ آخَرَ كَمَذْهَبِ أَحْمَدَ، فَإِنَّهُ يُجِيزُ التَّصَرُّفَ قَبْلَ الْخَرْصِ وَالتَّضْمِينِ وَأَنْ يَأْكُلَ هُوَ وَعِيَالُهُ عَلَى الْعَادَةِ وَلَا يُحْسَبُ عَلَيْهِ وَكَذَا مَا يُهْدِيهِ مِنْ هَذَا فِي أَوَانِهِ ا هـ.

كَلَامُ التُّحْفَةِ.

(وَسَنْ خَرْصٌ) أَيِ حَزْرٌ (كُلُّ ثَمَرٍ) فِيهِ زَكَاةٌ إِذَا (بَدَأَ صَلَاحُهُ عَلَى مَالِكِهِ) لِلْأَمْرِ بِهِ فِي الْخَبَرِ السَّابِقِ فِي أَوَّلِ الْبَابِ.

فَيَطُوفُ الْخَارِصُ بِكُلِّ شَجَرَةٍ وَيَقْدُرُ ثَمَرَتُهَا أَوْ ثَمَرَةُ كُلِّ النَّوعِ رُطْبًا ثُمَّ يَابِسًا (لِتَضْمِينِ) أَيِ لِنَقْلِ الْحَقِّ مِنَ الْعَيْنِ إِلَى الذِّمَّةِ ثَمَرًا أَوْ رَبِيبًا لِيُخْرِجَهُ بَعْدَ جَفَافِهِ (وَشَرْطُ) فِي الْخَرْصِ الْمَذْكُورِ (عَالِمٌ بِهِ) وَاحِدًا كَانَ أَوْ أَكْثَرَ؛ لِأَنَّ الْجَاهِلَ بِالشَّيْءِ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ فِيهِ وَهَذَا مِنْ زِيَادَتِي (أَهْلٌ لِلشَّهَادَاتِ) كُلُّهَا مِنْ عَدَالَةٍ وَحُرِّيَّةٍ وَذُكُورَةٍ وَغَيْرِهَا مِمَّا يَأْتِي؛ لِأَنَّ الْخَرْصَ وَلَايَةً فَلَا يَصْلُحُ لَهَا مَنْ لَيْسَ أَهْلًا لِلشَّهَادَاتِ وَاكْتَفَى بِالْوَاحِدِ؛ لِأَنَّ الْخَرْصَ يَنْشَأُ عَنِ اجْتِهَادٍ فَكَانَ كَالْحَاكِمِ وَلِخَبَرِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {كَانَ يَبْعَثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ خَارِصًا أَوَّلَ مَا تَطْيَبُ الثَّمَرَةُ} (وَ) شَرْطُ (تَضْمِينِ) مِنَ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ أَيِ تَضْمِينِ الْحَقِّ (الْمُخْرَجِ) مِنْ مَالِكٍ أَوْ نَائِبِهِ وَخَرَجَ بِالثَّمَرَةِ الزَّرْعُ فَلَا خَرْصَ فِيهِ لِاسْتِثْنَاءِ حَبِّهِ وَلِأَنَّهُ لَا يُؤْكَلُ غَالِبًا رُطْبًا بِخِلَافِ الثَّمَرِ وَيَبْدُو الصَّلَاحَ مَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ الْخَرْصَ لَا يَتَأْتِي فِيهِ إِذْ لَا حَقَّ

لِلْمُسْتَحَقِّينَ فِيهِ وَلَا يَنْضَبِطُ الْمِقْدَارُ لِكثْرَةِ الْعَاهَاتِ قَبْلَ بُدْوِ الصَّلَاحِ وَأَفَادَ ذِكْرُ كُلِّ أَنَّهُ لَا يُتْرَكُ لِلْمَالِكِ شَيْئًا خِلَافًا لِقَوْلِ قَدِيمٍ أَنَّهُ يَبْقَى لَهُ نَخْلَةٌ أَوْ نَخْلَاتٌ يَأْكُلُهَا أَهْلُهُ لِحَبْرِ وَرَدَ فِيهِ وَأَجَابَ عَنْهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْجَدِيدِ بِحَمْلِهِ عَلَى أَنَّهُ يُتْرَكُ لَهُ ذَلِكَ مِنَ الرِّكَازَةِ لَا مِنَ الْمَخْرُوصِ لِيُفَرِّقَهُ بِنَفْسِهِ عَلَى فَقَرَاءِ أَقَارِبِهِ وَجِيرَانِهِ لِيَطْمَعِيَهُمْ فِي ذَلِكَ مِنْهُ قَالَ الْمَاوَرَدِيُّ وَلَا دَخَلَ لِلْخَرَصِ فِي نَخِيلِ الْبَصْرَةِ لِكثَرَتِهَا وَلِإِبَاحَةِ أَهْلِهَا الْأَكْلَ مِنْهَا لِلْمَجْتَازِ .

وَكَلَامُ الْأَصْحَابِ يُخَالِفُهُ (وَقَبُولُ) لِلتَّضْمِينِ كَانَ يَقُولَ لَهُ ضَمَنْتُكَ حَقَّ الْمُسْتَحَقِّينَ مِنَ الرُّطْبِ بِكَذَا فَيَقْبَلُ (قُلَهُ) أَيُّ لِلْمَالِكِ حِينَئِذٍ (تَصَرَّفَ فِي الْجَمِيعِ) أَيُّ جَمِيعَ مَا خَرَصَ بَيْنًا وَغَيْرِهِ لِانْقِطَاعِ التَّعْلُقِ عَنِ الْعَيْنِ، فَإِنْ انْتَقَى الْخَرَصُ أَوْ التَّضْمِينُ أَوْ الْقَبُولُ لَمْ يَنْفُذْ تَصَرُّفُهُ فِي الْجَمِيعِ بَلْ فِيمَا عَذَا الْوَاجِبَ شَائِعًا لِبَقَاءِ الْحَقِّ فِي الْعَيْنِ لَا مُعَيَّنًا فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَكْلُ شَيْءٍ مِنْهُ (وَلَوْ ادَّعَى تَلْفًا) لَهُ أَوْ لِبَعْضِهِ (فَكَوْدِعِ)، فَإِنْ ادَّعَى تَلْفَهُ مُطْلَقًا أَوْ بِسَبَبِ خَفِيٍّ كَسَرَفَةٍ أَوْ ظَاهِرٍ كَبَرْدٍ وَنَهَبٍ عُرِفَ دُونَ عُمُومِهِ صَدَّقَ بِيَمِينِهِ أَوْ عُرِفَ مَعَ عُمُومِهِ فَكَذَلِكَ إِنْ أَتَاهُمْ وَإِلَّا صَدَّقَ بِلَا يَمِينٍ، فَإِنْ لَمْ يُعْرِفِ الظَّاهِرُ طَوْلَ بَيِّنَةٍ بِهِ لِإِمْكَانِهَا ثُمَّ يُصَدَّقُ بِيَمِينِهِ فِي التَّلْفِ بِهِ، وَلَوْ ادَّعَى تَلْفَهُ بِحَرِيقٍ فِي الْجَرِينِ مَثَلًا وَعَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِي الْجَرِينِ حَرِيقٌ لَمْ يُبَالِ بِكَلَامِهِ (لَكِنَّ الْيَمِينَ) هُنَا (سُنَّةٌ) بِخِلَافِهَا فِي الْوَدِيعِ، فَإِنَّهَا وَاجِبَةٌ وَهَذَا مَعَ حُكْمِ الْإِطْلَاقِ وَالتَّقْيِيدِ بِالِاتِّهَامِ مِنْ زِيَادَتِي (أَوْ) ادَّعَى (حَيْفَ خَارِصٍ) فِيمَا خَرَصَهُ (أَوْ غَلَطَهُ) فِيهِ (يَمَا يَبْعُدُ لَمْ يُصَدَّقْ) إِلَّا بَيِّنَةٌ كَمَا لَوْ ادَّعَى حَيْفَ حَاكِمٍ أَوْ كَذِبَ شَاهِدٍ (وَيُحِطُّ فِي الثَّانِيَةِ) الْقَدْرُ (الْمُحْتَمَلُ) بِفَتْحِ الْمِيمِ لِاحْتِمَالِهِ وَهَذَا مِنْ زِيَادَتِي (أَوْ) ادَّعَى غَلَطَهُ (بِهِ) أَيُّ بِالْمُحْتَمَلِ (بَعْدَ تَلْفٍ) لِلْمَخْرُوصِ (صَدَّقَ بِيَمِينِهِ) نَدْبًا إِنْ أَتَاهُمْ وَالْأَصْدَقُ بِلَا يَمِينٍ، فَإِنْ لَمْ يَتَلَفْ أُعِيدَ كَيْلُهُ وَعَمِلَ بِهِ، وَلَوْ ادَّعَى غَلَطَهُ وَلَمْ يَبَيِّنْ قَدْرًا لَمْ تُسْمَعْ دَعْوَاهُ وَقَوْلِي بَعْدَ تَلْفٍ مَعَ قَوْلِي بِيَمِينِهِ إِنْ أَتَاهُمْ مِنْ زِيَادَتِي.

الشرح

(قَوْلُهُ أَيُّ حَزْرٍ الْخ) هُوَ تَفْسِيرٌ لِلْخَرَصِ، وَهُوَ الْقَوْلُ بِغَيْرِ عِلْمٍ بَلْ بِالظَّنِّ وَالْحَزْرُ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى {قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ} وَيُطْلَقُ أَيْضًا عَلَى التَّخْمِينِ وَالْعَمَلِ بِغَيْرِ تَقْدِيرٍ ١ هـ.

بِرُمَاوِي (قَوْلُهُ عَلَى مَالِكِهِ) أَيُّ إِنْ كَانَ مُوسِرًا وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ لِمَا فِيهِ مِنْ تَسْلِيطِهِ عَلَى ضِيَاعِ حَقِّ الْمُسْتَحَقِّينَ ١ هـ شَرْحُ م ر عِبَارَةٌ ح ل قَوْلُهُ وَتَضْمِينٌ لِمَخْرَجٍ مِنْ مَالِكٍ أَوْ نَائِبِهِ أَيُّ حَيْثُ كَانَ مُوسِرًا بِقَدْرِ حَقِّ الْفُقَرَاءِ زِيَادَةً عَلَى الدُّيُونِ الَّتِي عَلَيْهِ حَتَّى لَوْ ضَمِنَهُ وَتَبَيَّنَ كَوْنُهُ مُعْسِرًا حَالَ التَّضْمِينِ لَمْ يَصِحَّ وَلَمْ يَنْتَقِلِ الْحَقُّ لِلذِّمَّةِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ انْتَهَتْ (قَوْلُهُ فَيَطُوفُ الْخَارِصُ الْخ) فِي حَدِيثِ الْأَذَانِ طَافَ بِي وَأَنَا نَائِمٌ قَالَ الْخَطَّابِيُّ يُرِيدُ الطَّيْفَ، وَهُوَ الْخَيَالُ الَّذِي يُلْمُ بِالنَّائِمِ يُقَالُ مِنْهُ طَافَ بِطَيْفٍ وَمِنْ الطَّوْفِ يَطُوفُ وَمِنْ الْإِحَاطَةِ بِالشَّيْءِ أَطَافَ بِطَيْفٍ كَذَا فِي مَرْقَاةِ الصُّعُودِ.

١ هـ.

شَوْبَرِي.

(قَوْلُهُ بِكُلِّ شَجَرَةٍ) وَلَا يَقْتَصِرُ عَلَى رُؤْيَا الْبَعْضِ وَقِيَاسِ الْبَاقِي لِنَقَاوَتِهِمَا ١ هـ.

شَوْبَرِي (قَوْلُهُ وَاحِدًا كَانَ أَوْ أَكْثَرَ) أَيُّ، وَلَوْ أَحَدَ الشَّرِيكَيْنِ إِنْ وَجَدَتْ فِيهِ الشُّرُوطُ الْآتِيَةُ ١ هـ.

بِرُمَاوِي (قَوْلُهُ أَهْلٌ لِلشَّهَادَاتِ) أَيُّ لَوْصَفِ الشَّهَادَاتِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ مِنْ عَدَالَةِ الْخ؛ لِأَنَّ الْعَدَالََةَ وَمَا بَعْدَهَا

بَيَانٌ لِّوَصْفِ الشَّهَادَاتِ لَا لِلشَّهَادَاتِ انْتَهَى شَيْخُنَا وَإِنَّمَا جَمَعَ الشَّهَادَاتِ لِإِخْرَاجِ نَحْوِ الْمَرْأَةِ، فَإِنَّهَا أَهْلٌ
لِلشَّهَادَةِ فِي الْجُمْلَةِ.

ا هـ.

شَوْبَرِيٌّ عَلَى التَّحْرِيرِ.

(قَوْلُهُ وَغَيْرَهَا مِمَّا يَأْتِي) مِنْ عَدَمِ ارْتِكَابِ الْخَارِجِ مُرُوءَةً وَعَدَمِ عَدَاوَةِ بَيْنِهِ وَبَيْنَ الْمَالِكِ وَأَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَهُمَا
أَصْلِيَّةٌ وَلَا فَرْعِيَّةٌ وَلَا سَيَادَةٌ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فَلَا يَصْلُحُ إلخ ا هـ.

ط ف

وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ نَاطِقًا بَصِيرًا وَهَلْ يُشْتَرَطُ فِيهِ السَّمَاعُ أَوْ لَا ظَاهِرُ قَوْلِهِ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهِ أَهْلِيَّةُ
الشَّهَادَةِ اشْتِرَاطُهُ فَرَاغُهُ ا هـ.

بِرُمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ) قَالَ سَمَّ قَالَ الرَّافِعِيُّ وَمَا رَوِيَ أَنَّهُ بَعَثَ مَعَ ابْنِ رَوَاحَةَ غَيْرُهُ يَجُوزُ أَنْ
يَكُونَ فِي مَرَّةٍ أُخْرَى وَأَنْ يَكُونَ مُعَيَّنًا أَوْ كَاتِبًا ا هـ.

شَرْحُ الرُّوضِ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي احْتِمَالِ تَعَدُّدِ الْبَحْثِ وَبِهِ يَنْدَفِعُ مَا بَيَّعُضُ الْهُوَامِشِ أَنَّهُ لَمْ يَبْعَثْهُ إِلَّا مَرَّةً
وَاحِدَةً.

ا هـ.

ع ش (قَوْلُهُ وَتَضْمِينٌ) وَلَيْسَ هَذَا التَّضْمِينُ عَلَى حَقِيقَةِ الضَّمَانِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَلَفَ جَمِيعُ الثَّمَارِ بِآفَةٍ سَمَاقِيَّةٍ
أَوْ سُرِقَتْ مِنَ الشَّجَرِ أَوْ الْجَرِينِ قَبْلَ الْجَفَافِ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطٍ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ قَطْعًا لِقَوَاتِ التَّمَكُّنِ، وَإِنْ
تَلَفَ بَعْضُهَا، فَإِنْ كَانَ الْبَاقِي نَصَابًا زَكَاةً أَوْ دُونَهُ أَخْرَجَ حِصَّتَهُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ التَّمَكُّنَ شَرَطٌ لِلضَّمَانِ لَا
لِلْوُجُوبِ، فَإِنْ تَلَفَ بِتَفْرِيطٍ كَأَنْ وَضَعَهُ فِي غَيْرِ جِرْزٍ مِثْلِهِ ضَمِنَ، وَإِنْ لَمْ يَضْمَنْ فِي حَالِهِ عَدَمَ تَقْصِيرِهِ
مَعَ تَقَدُّمِ التَّضْمِينِ لِبِنَاءِ أَمْرِ الزَّكَاةِ عَلَى الْمُسَاهَلَةِ؛ لِأَنَّهَا عُلُقَةٌ تَبَيَّنَتْ مِنْ غَيْرِ اخْتِيَارِ الْمَالِكِ فَبَقَاءُ الْحَقِّ
مَشْرُوطٌ بِإِمْكَانِ الْأَدَاءِ ا هـ.

شَرْحُ م ر، فَإِنْ لَمْ يَبْعَثْ الْحَاكِمُ خَارِصًا أَوْ لَمْ يَكُنْ تَحَاكَمًا إِلَى عَدْلَيْنِ عَالِمَيْنِ بِالْخَرْصِ لِيَخْرُصَا عَلَيْهِ
لِيُنْتَقَلَ الْحَقُّ إِلَى الذِّمَّةِ وَيَتَصَرَّفَ فِي الثَّمَرَةِ وَلَا يَكْفِي وَاحِدٌ اخْتِيَاظًا لِلْفُقَرَاءِ وَلِأَنَّ التَّحْكِيمَ هُنَا عَلَى خِلَافِ
الْأَصْلِ رَفْعًا بِالْمَالِكِ فَبَحَثَ بَعْضُهُمْ إِجْرَاءً وَاحِدٍ يُرَدُّ بِهِ ا هـ شَرْحُ م ر ا هـ.

شَوْبَرِيٌّ.

(قَوْلُهُ أَيُّ تَضْمِينِ الْحَقِّ) كَانَ يَقُولُ الْخَارِصُ ضَمَّنْتُكَ حَقَّ الْمُسْتَحَقِّينَ مِنَ الرُّطَبِ أَوْ الْعِنَبِ بِكَذَا تَمْرًا أَوْ
زَيْبًا ا هـ.

شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ وَيَبْدُو الصَّلَاحُ مَا قَبْلَهُ) أَيُّ إِلَّا إِذَا كَانَ تَابِعًا لِمَا بَدَأَ صَلَاحُهُ كَانَ بَدَأَ صَلَاحُ نَوْعٍ فَيَجُوزُ
خَرْصُ الْكُلِّ عَلَى الْمُعْتَمَدِ ا هـ.

ح ل.

وَعِبَارَةُ ع ش قَوْلُهُ مَا قَبْلَهُ نَعَمْ إِنْ بَدَأَ صَلَاحُ نَوْعٍ دُونَ آخَرَ فَلَا أَقْبَسُ مِنَ الْوُجْهِينِ كَمَا قَالَهُ ابْنُ قَاضِي
شَهْبَةَ جَوَازُ خَرْصِ الْكُلِّ م ر وَقَالَ سَمَّ فِي حَوَاشِي النُّهْجَةِ وَانْظُرْ لَوْ بَدَأَ صَلَاحُ حَبَّةٍ مِنْ نَوْعٍ فَهَلْ يَجُوزُ
خَرْصُهُ أَقُولُ الْقِيَاسُ جَوَازُ الْخَرْصِ حِينَئِذٍ أَخَذًا مِمَّا قَالُوهُ فِيمَا لَوْ بَدَأَ صَلَاحُ حَبَّةٍ فِي بُسْتَانٍ حَيْثُ يَجُوزُ

يَبِيعُ الْكُلَّ بِلَا شَرْطٍ قُطِعَ انْتَهَتْ (قَوْلُهُ أَنَّهُ) أَيُّ الْخَارِصِ لَا يَتْرُكُ أَيُّ بِلَا خَرْصٍ (قَوْلُهُ لَخَبَرٍ وَرَدَ فِيهِ) عِبَارَةُ شَرْحِ م ر وَمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {إِذَا خَرَصْتُمْ فَخُذُوا وَدَعُوا الثَّلَثَ، فَإِنْ لَمْ تَدَعُوا الثَّلَثَ فَدَعُوا الرَّبْعَ} حَمَلَهُ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَتَبِعَهُ الْأَئِمَّةُ عَلَى تَرْكِهِمْ لَهُ ذَلِكَ مِنَ الزَّكَاةِ لِيُفَرِّقَهُ بِنَفْسِهِ عَلَى فَقَرَاءِ أَقَارِبِهِ وَجِيرَانِهِ لِيَطْمَعِيَهُمْ فِي ذَلِكَ مِنْهُ لَا عَلَى تَرْكِ بَعْضِ الْأَشْجَارِ مِنْ غَيْرِ خَرْصٍ جَمْعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَدِلَّةِ الطَّالِبَةِ لِإِخْرَاجِ زَكَاةِ النَّمْرِ وَالزَّبِيبِ إِذْ فِي قَوْلِهِ فَخُذُوا وَدَعُوا إِشَارَةً لِذَلِكَ أَيُّ إِذَا خَرَصْتُمْ الْكُلَّ فَخُذُوا بِحِسَابِ الْخَرْصِ وَاتْرَكُوا لَهُ شَيْئًا مِمَّا خُرِصَ فَجَعَلَ التَّرْكَ بَعْدَ الْخَرْصِ الْمُقْتَضِي لِلْإِجَابِ فَيَكُونُ الْمَتْرُوكُ لَهُ قَدْرًا يَسْتَحِقُّهُ الْفُقَرَاءُ لِيُفَرِّقَهُ هُوَ انْتَهَتْ.

(قَوْلُهُ قَالَ الْمَازِنِيُّ وَلَا دَخَلَ لِلْخَرْصِ الْإِنْخ) أَيُّ يَحْرُمُ خَرْصُهَا بِالْإِجْمَاعِ لِكَثْرَتِهَا وَكَثْرَةِ الْمُؤَنَةِ فِي خَرْصِهَا وَلِإِبَاحَةِ أَهْلِهَا الْأَكْلَ مِنْهَا لِلْمُخْتَارِ وَتَبِعَهُ عَلَيْهِ الرُّوْيَانِيُّ قَالَا وَهَذَا فِي النَّخْلِ أَمَّا الْكَرْمُ فَهُمْ فِيهِ كَعِغْرِهِمْ قَالَهُ السُّبْكِيُّ وَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي أَنَّهُ إِذَا عُرِفَ مِنْ شَخْصٍ أَوْ بَلَدٍ مَا عُرِفَ فِي أَهْلِ الْبَصْرَةِ أَنَّهُ يَجْرِي عَلَيْهِ. حُكْمُهُمْ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ لَمْ أَرْ هَذَا لِغَيْرِ الْمَازِنِيِّ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ شَيْخِهِ الصِّمَرِيِّ وَالْأَصْحَابِ قَاطِبَةً عَدَمَ الْفَرْقِ أ هـ.

مِنْ شَرْحِ م ر (قَوْلُهُ وَقِيلَ) أَيُّ فَوْرًا أ هـ.

بِرْمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ كَانَ يَقُولُ لَهُ ضَمَنْتُكَ حَقَّ الْمُسْتَحَقِّينَ الْإِنْخ) أَيُّ أَوْ ضَمَنْتُكَ إِيَّاهُ بِكَذَا أَوْ خُذْهُ بِكَذَا تَمَرًا أَوْ زَبِيبًا أَوْ أَفْرَضْتُكَ نَصِيبَ الْفُقَرَاءِ مِنَ الرُّطْبِ بِمَا يَجِيءُ مِنْهُ مِنَ النَّمْرِ وَكُلُّ كَافٍ أ هـ. بِرْمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ: فَإِنْ انْتَفَى الْخَرْصُ) أَيُّ وَالْحَالُ كَمَا تَقَدَّمَ أَنَّ بُدُوَ الصَّلَاحِ حَصَلَ إِمَّا قَبْلَ بُدُوِ الصَّلَاحِ فَلَا حَقَّ لِلْفُقَرَاءِ وَلَهُ التَّصَرُّفُ بِالْأَكْلِ وَغَيْرِهِ فِي الرُّوضِ مَا نَصَهُ (فَرْعٌ) يَحْرُمُ الْأَكْلُ وَالتَّصَرُّفُ قَبْلَ الْخَرْصِ أ هـ قَالَ الشَّيْخُ فِي شَرْحِهِ لَكِنَّهُ إِنْ تَصَرَّفَ فِي الْجَمِيعِ أَوْ الْبَعْضِ شَائِعًا صَحَّ فِيمَا عَدَا نَصِيبَ الْمُسْتَحَقِّينَ ثُمَّ قَالَ، فَإِنْ قُلْتَ هَلَّا جَارَ التَّصَرُّفُ أَيْضًا فِي قَدْرِ نَصِيبِهِ كَمَا فِي الْمُسْتَرَكِ قُلْتَ الشَّرِكَةُ هُنَا غَيْرُ حَقِيقَةٍ كَمَا مَرَّ بَلِ الْمَغْلَبُ فِيهَا جَانِبُ التَّوَثُّقِ فَلَا يَجُوزُ التَّصَرُّفُ مُطْلَقًا أ هـ.

فَفَهِمَ شَيْخُنَا كَمَا تَرَى أَنَّ التَّصَرُّفَ عَلَى وَجْهِ الشُّيُوعِ فِيمَا عَدَا نَصِيبَ الْفُقَرَاءِ حَرَامٌ وَلَكِنَّهُ يَنْفُذُ وَهَذَا الْكَلَامُ لَا وَجْهَ لَهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ أَوْلَى بِالْجَوَازِ مِنْ حِصَّةِ الشَّرِيكِ لِضَعْفِ الشَّرِكَةِ لَهُ بِدَلِيلٍ أَنَّ لَهُ إِخْرَاجَهَا مِنْ غَيْرِ الْمَالِ وَأَنَّ لَنَا قَوْلًا بِالصَّحَّةِ فِي بَيْعِ الْجَمِيعِ عَلَى قَوْلِ الشَّرِكَةِ نَظَرًا إِلَى أَنَّهَا غَيْرُ حَقِيقَةٍ وَالْحَامِلُ لَهُ عَلَى هَذَا فِيمَا أَطُنَّ مَا اقْتَضَتْهُ عِبَارَةُ الرُّوضِ كَأَصْلِهَا وَكَذَا الْجَلَالُ الْمَحَلِّيُّ حَيْثُ يَقُولُ أَمَّا قَبْلَ الْخَرْصِ فَفِي التَّهْذِيبِ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ شَيْئًا وَلَا أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي شَيْءٍ أ هـ.

وَالِإِعْتِدَارُ عَنْ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ أَنَّ مُرَادَهُمْ قَطْعًا التَّصَرُّفُ فِي شَيْءٍ مُعَيَّنٍ بِقَرِينَةٍ اقْتِرَانِهِ بِالْأَكْلِ هَذَا مُرَادُهُمْ قَطْعًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ انْتَهَى أ هـ.

سَمَّ (قَوْلُهُ لَمْ يَنْفُذْ تَصَرُّفُهُ فِي الْجَمِيعِ) أَيُّ وَيَبْقَى حَقُّ الْفُقَرَاءِ بِحَالِهِ أ هـ.

شَرْحُ م ر.

(قَوْلُهُ بَلْ فِيمَا عَدَا الْوَاجِبَ شَائِعًا) ثُمَّ إِنْ اقْتَصَرَ فِي تَصَرُّفِهِ عَلَيْهِ لَمْ يَأْتُمْ، وَإِنْ تَصَرَّفَ فِي الْجَمِيعِ أَتَمَّ وَكَذَا فِي بَعْضِ مُعَيَّنٍ أ هـ.

شَوْبَرِيٍّ، وَلَوْ بَاعَهُ لِلشَّافِعِيِّ شَخْصٌ مَذْهَبُهُ لَا يَرَى تَعَلُّقَ الزَّكَاةِ بِهِ فَهَلْ لِلشَّافِعِيِّ أَخْذُهُ مِنْهُ اعْتِبَارًا بِعَقِيدَةِ

الْمُخَالَفِ أَوْ لَيْسَ لَهُ أَخْذُهُ اعْتِبَارًا بِعَقِيدَةِ نَفْسِهِ الَّذِي يَتَجَهُّ تَرْجِيحُهُ هُوَ الثَّانِي خِلَافًا لِمَنْ مَالَ إِلَى الْأَوَّلِ ا هـ.

مِنْ ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ فَكَذَلِكَ إِنْ أُتِهِمَ) الْمُرَادُ بِالِاتِّهَامِ هُنَا اِحْتِمَالُ سَلَامَتِهِ مِنْ ذَلِكَ السَّبَبِ فَقَوْلُهُ وَلَمْ يُنْهَمْ أَيُّ لَمْ يُحْتَمَلْ سَلَامَتُهُ مِنْهُ ا هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ لَمْ يُبَالِ بِكَلَامِهِ) أَيُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكَادُ يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا تُقْبَلُ الْبَيِّنَةُ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا يَشْتَرِكُ فِي مَعْرِفَتِهِ غَالِبُ النَّاسِ ا هـ.

ح ل (قَوْلُهُ لَكِنَّ الْيَمِينَ هُنَا) أَيُّ فِي بَابِ الزَّكَاةِ فِي جَمِيعِ مَسَائِلِهِ ا هـ.
(قَوْلُهُ أَوْ غَلَطَهُ بِمَا يَبْعُدُ) كَأَنَّ قَالَ الْخَارِصُ الثَّمَرُ عِشْرُونَ وَسَقًا فَادَّعَى الْمَالِكُ غَلَطَهُ بِخَمْسَةِ فَالْخَمْسَةُ يَبْعُدُ غَلَطُهُ فِيهَا وَقَوْلُهُ وَيَحْطُ فِي الثَّانِيَةِ الْمُحْتَمَلُ أَيُّ لَا يُحْسَبُ فِي وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهِ وَالْقَدَرُ الْمُحْتَمَلُ كَوَسْقٍ مِنْ عِشْرِينَ، فَإِنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ غَلَطَ فِيهِ، فَإِنَّهُ يُلْغِي هَذَا الْوَاحِدَ ا هـ.
شَيْخُنَا (قَوْلُهُ الْقَدَرُ الْمُحْتَمَلُ) كَوَاحِدٍ فِي مِائَةٍ وَكَسْدُسٍ أَوْ عَشْرِ عَلَى مَا قَالَهُ الْبَنْدَنِيجِيُّ وَاسْتَبْعَدَ فِي السُّدُسِ وَقَدْ مَثَّلَهُ الرَّافِعِيُّ بِنِصْفِ الْعَشْرِ ا هـ.

حَجَّ (قَوْلُهُ بِمَا يَبْعُدُ) أَيُّ بِمَا لَا يَقَعُ عَادَةً مِنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِالْخَرْصِ كَالرُّبْعِ ا هـ.
شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ يَفْتَحُ الْمِيمَ) عِبَارَةُ الْإِسْنَوِيِّ وَالْمُحْتَمَلُ هُنَا يَفْتَحُ الْمِيمَ وَأَمَّا بِكْسَرِهَا فَهِيَ الْوَاقِعَةُ نَفْسُهَا الْخُ وَسَيَأْتِي فِي الْمُرَابَحَةِ ضَبْطُهُ بِالْكَسْرِ بِالْهَامِشِ فَلْيَحْزَرْ ا هـ شَوْبَرِي (قَوْلُهُ بَعْدَ تَلْفٍ لِلْمَخْرُوصِ) قَالَ فِي الْعُجَابِ (فَرْعٌ)، وَلَوْ تَلَفَتْ الثَّمَارُ بِأَقْفٍ قَبْلَ مَكْنَةِ الْأَدَاءِ بَلَا تَقْصِيرٍ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْمَالِكِ أَوْ بَعْضُهَا زَكَى الْبَاقِي، وَإِنْ دُونَ النَّصَابِ، وَإِنْ أَتْلَفَهَا الْمَالِكُ قَبْلَ الصَّلَاحِ فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ لَكِنْ يُكْرَهُ بِقَصْدِ الْفِرَارِ مِنْهَا أَوْ بَعْدَ الْخَرْصِ وَالتَّضْمِينِ عَيْنًا، وَهُوَ مِمَّا يَجِفُّ ضَمِنَ الْوَاجِبِ جَافًا وَكَذَا بَعْدَ الصَّلَاحِ وَقَبْلَ الْخَرْصِ خِلَافًا لِلشَّيْخَيْنِ ا هـ أَيُّ فِي قَوْلِهِمَا يَضْمَنُهُ رُطْبًا وَمَشَى مَعَهُمَا فِي الرُّوْضِ وَعِبَارَتُهُ مَعَ شَرْحِهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِفَّ أَوْ أَتْلَفَهَا قَبْلَهُ أَيُّ قَبْلَ الْخَرْصِ بَلْ أَوْ التَّضْمِينِ أَوْ الْقَبُولِ لَزِمَهُ عُسْرُ الرُّطْبِ أَيُّ قِيمَتُهُ لِعَدَمِ ثُبُوتِهِ فِي الذِّمَّةِ وَإِنَّمَا يَلْزِمُهُ مِثْلُ الرُّطْبِ كَمَا يَلْزِمُهُ مِثْلُ الْمَاشِيَةِ الَّتِي لَزِمَهُ فِيهَا الزَّكَاةُ أَوْ أَتْلَفَهَا، وَإِنْ كَانَتْ مُتَقَوِّمَةً؛ لِأَنَّ الْمَاشِيَةَ أَنْفَعُ لِلْمُسْتَحِقِّينَ مِنَ الْقِيَمَةِ بِالْذَّرِّ وَالنَّسْلِ وَالشَّعْرِ بِخِلَافِ الرُّطْبِ ا هـ.
وَقَوْلُهُ أَيُّ قِيمَتُهُ اعْتَمَدَهُ م ر فَانْظُرْهُ مَعَ السَّابِقِ مِنْ قَوْلِهِ وَيُعْتَبَرُ جَافًا فِيمَا إِذَا قَبِضَ السَّاعِي الرُّطْبَ أَنَّهُ يَرُدُّهُ، فَإِنْ تَلَفَ رَدَّ مِثْلَهُ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَمَدَ أَنَّهُ مِثْلِيٌّ إِلَّا أَنْ يَفَرَّقَ بِأَنَّهُ هُنَا رَوْعِي مَصْلَحَةُ الْمُسْتَحِقِّينَ؛ لِأَنَّ الْقِيَمَةَ أَنْفَعُ لِعَرَضِ الرُّطْبِ لِلتَّلَفِ بِخِلَافِهِ هُنَاكَ إِذَا الدَّفْعُ هُنَاكَ مِنَ السَّاعِي لِلْمَالِكِ ا هـ.

سَمَّ ا هـ.

شَوْبَرِي (قَوْلُهُ أُعِيدَ كَيْلُهُ) أَيُّ وَجُوبًا ا هـ.

شَيْخُنَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(بَابُ زَكَاةِ النَّقْدِ)، وَلَوْ غَيْرَ مَضْرُوبٍ وَالْأَصْلُ فِيهَا مَعَ مَا يَأْتِي آيَةُ {وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ} فَسُرْتُ بِذَلِكَ (يَجِبُ فِي عِشْرِينَ مِثْقَالًا ذَهَبًا وَ) فِي مِائَتَيْ دِرْهَمٍ (فِضَّةً فَأَكْثَرُ) مِنْ ذَلِكَ (بِوزْنِ مَكَّةَ بَعْدَ حَوْلِ رُبْعِ عَشْرِ) لِحَبْرِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ أَوْ حَسَنِ كَمَا قَالَهُ فِي الْمَجْمُوعِ {لَيْسَ فِي أَقْلٍ مِنْ عِشْرِينَ دِينَارًا شَيْءٌ وَفِي عِشْرِينَ نِصْفُ دِينَارٍ} وَخَبَرُ الشَّيْخَيْنِ {لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرِقِ}

صَدَقَهُ { وَرَوَى الْبُخَارِيُّ فِي خَبَرِ أَنَسٍ السَّابِقِ فِي زَكَاةِ الْحَبَّانِ وَفِي الرَّقَّةِ رُبْعُ الْعُشْرِ وَالرَّقَّةُ وَالْوَرِقُ الْفِضَّةُ وَالْهَاءُ عَوْضٌ مِنَ الْوَالِوِ وَالْأَوْفِيَّةُ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ عَلَى الْأَشْهَرِ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا وَاعْتِبَارُ الْحَوْلِ وَوَزْنُ مَكَّةَ رَوَاهُمَا أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ وَالْمَعْنَى فِي ذَلِكَ أَنَّ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ مُعَدَّانِ لِلنَّمَاءِ كَالْمَاشِيَةِ فِي السَّائِمَةِ وَبِمَا ذُكِرَ عَلِمَ أَنَّ نِصَابَ الذَّهَبِ عِشْرُونَ دِينَارًا وَنِصَابُ الْفِضَّةِ مِائَتًا دِرْهَمَ فِضَّةٍ وَأَنَّهُ لَا وَقْصَ فِي ذَلِكَ كَالْمُعْشَرَاتِ لِإِمْكَانِ التَّجَرُّؤِ بِلَا ضَرَرٍ بِخِلَافِ الْمَاشِيَةِ وَأَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِيمَا دُونَ النِّصَابِ، وَإِنْ تَمَّ فِي بَعْضِ الْمَوَازِينِ وَلَا فِي مَعْشُوشٍ حَتَّى يَبْلُغَ خَالِصُهُ نِصَابًا فَيُخْرِجُ زَكَاتَهُ خَالِصًا أَوْ مَعْشُوشًا خَالِصُهُ قَدَرُهَا لَكِنْ يَتَعَيَّنُ عَلَى الْوَلِيِّ إِخْرَاجُ الْخَالِصِ حِفْظًا لِلنَّحَاسِ لَا فِي سَائِرِ الْجَوَاهِرِ كُلُّوْلُ وَيَأْفُوتِ وَيَفُورُجُ لِعَدَمِ وُزْنِ الزَّكَاةِ فِيهَا وَلَا تَهَا مُعَدَّةٌ لِلِاسْتِعْمَالِ كَالْمَاشِيَةِ الْعَامِلَةِ وَلَا قَبْلَ الْحَوْلِ وَالذَّرْهَمُ سِتَّةُ دَوَانِقٍ وَالذَّوْنُقُ سُدُسُ دِرْهَمٍ، وَهُوَ ثَمَانِي حَبَاتٍ وَخُمُسًا حَبَّةً فَالذَّرْهَمُ خَمْسُونَ حَبَّةً وَخُمُسًا حَبَّةً وَمَتَى زَيْدٌ عَلَى الدَّرْهَمِ ثَلَاثَةٌ أَسْبَاعِهِ كَانَ مِثْقَالًا وَمَتَى نَقْصَ مِنَ الْمِثْقَالِ ثَلَاثَةٌ أَعْشَارِهِ كَانَ دِرْهَمًا فَكُلُّ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ سَبْعَةُ مِثْقَالٍ وَوَزْنُ نِصَابِ الذَّهَبِ بِالْأَشْرَفِيِّ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ وَسُبْعَانِ وَتُسْعُ وَقَوْلِي فَأَكْثَرُ مِنْ زِيَادَتِي.

الشرح

(بَابُ زَكَاةِ النَّفْدِ) أَصْلُ النَّفْدِ لُغَةٌ الْإِعْطَاءُ ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَى الْمُنْفُودِ مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ الْمَصْدَرِ عَلَى اسْمِ الْمَفْعُولِ وَلِلنَّفْدِ إِطْلَاقَانِ أَحَدُهُمَا مَا يُقَابِلُ الْعَرْضَ وَالَّذِينَ فِيْشْمَلُ الْمَضْرُوبَ وَغَيْرَهُ، وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا الثَّانِي عَلَى الْمَضْرُوبِ خَاصَّةً وَالنَّاضِ لَهُ إِطْلَاقَانِ أَيْضًا كَالنَّفْدِ ا هـ.

شرح م ر وقوله ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَى الْمُنْفُودِ لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا يُعْطَى مِنْ خُصُوصِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ لَا مُطْلَقَ مَا يُعْطَى بِدَلِيلِ قَوْلِهِ بَعْدَ وَلِلنَّفْدِ إِطْلَاقَانِ إِذْ هُوَ كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ غَيْرُ هَذَيْنِ الْإِطْلَاقَيْنِ عَلَى أَنَّ الَّذِي نَقَلَهُ فِي التُّحْفَةِ عَنِ الْقَامُوسِ أَنَّهُ لُغَةٌ خَاصَّةٌ بِالدَّرَاهِمِ لَا غَيْرُ ا هـ.

رَشِيدِيَّ وَقَوْلُهُ ثُمَّ أُطْلِقَ أَيُّ لُغَةً أَيْضًا وَقَوْلُهُ وَلِلنَّفْدِ إِطْلَاقَانِ أَيُّ فِي عَرَفِ الْفُقَهَاءِ ا هـ.

ع ش عَلَيْهِ وَفِي الْمُخْتَارِ نَقْدَهُ الدَّرَاهِمُ وَنَقْدَ لَهُ الدَّرَاهِمُ أَيُّ أَعْطَاهُ فَانْتَقَدَهَا أَيُّ قَبَضَهَا وَنَقْدَ الدَّرَاهِمُ وَانْتَقَدَهَا أَخْرَجَ مِنْهَا الرِّيفَ وَبَابُهُمَا نَصَرَ وَدِرْهَمٌ نَقْدٌ أَيُّ وَزَانٌ جَيِّدٌ وَنَاقَدَهُ نَاقَشَهُ فِي الْأَمْرِ انْتَهَى.

(قَوْلُهُ فَسَرَتْ بِذَلِكَ) أَيُّ بِمَنْعِ الزَّكَاةِ ا هـ.

ع ش وَالْمُرَادُ فَسَّرَ الْكَثْرُ فِيهَا فَهِيَ دَالَّةٌ عَلَى الْمُدَّعِيِ بِاللَّازِمِ حَيْثُ رَتَّبَ الْوَعِيدَ عَلَى الْمَنْعِ فَيَسْتَلْزِمُ وَجُوبَ الْأَدَاءِ ا هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ يَجِبُ فِي عِشْرِينَ مِثْقَالًا) وَالْمِثْقَالُ لَمْ يَتَغَيَّرْ جَاهِلِيَّةً وَلَا إِسْلَامًا، وَهُوَ اثْنَانِ وَسَبْعُونَ شَعِيرَةً مُعْتَدِلَةً لَمْ تُقَسَّرْ وَقُطِعَ مِنْ طَرَفَيْهَا مَا دَقَّ وَطَالَ وَالْمُرَادُ بِالدَّرَاهِمِ الْإِسْلَامِيَّةِ الَّتِي كُلُّ عَشْرَةٍ مِنْهَا سَبْعَةُ مِثْقَالٍ، وَكُلُّ عَشْرَةِ مِثْقَالٍ أَرْبَعَةُ عَشَرَ دِرْهَمًا وَسُبْعَانِ وَكَانَتْ مُخْتَلِفَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ ثُمَّ ضَرَبَتْ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ فِي زَمَنِ عُمَرَ وَعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ وَأَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ كَالسُّبْكِيِّ وَيَجِبُ اعْتِقَادُ أَنَّهَا كَانَتْ فِي زَمَنِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِجْمَاعُ عَلَى غَيْرِ مَا كَانَ فِي زَمَنِ وَزَمَنِ خُلَفَائِهِ الرَّاشِدِينَ وَيَجِبُ تَأْوِيلُ خِلَافِ ذَلِكَ وَوَزْنُ الدَّرْهَمِ سِتَّةُ دَوَانِقٍ قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ: وَدِرْهَمُ الْإِسْلَامِ الْمَشْهُورُ الْيَوْمَ سِتَّةُ عَشَرَ قِيرَاطًا وَأَرْبَعَةُ أَخْمَاسِ قِيرَاطٍ بِقِرَاطِ الْوَقْتِ قَالَ الشَّيْخُ وَنِصَابُ الذَّهَبِ

بِالْأَشْرَفِيِّ خَمْسَةً وَعِشْرُونَ وَسَبْعَانَ وَتُسْعَ وَمُرَادُهُ بِالْأَشْرَفِيِّ فِيمَا يَظْهَرُ الْقَائِنُ بِأَيِّ وَبِهِ يُعْلَمُ النَّصَابُ بِمَا عَلَى وَزْنِهِ مِنَ الْمَعَامَلَةِ الْحَادِثَةِ الْآنَ عَلَى أَنَّهُ حَدَثَ أَيْضًا تَغْيِيرٌ فِي الْمِثْقَالِ لَا يُوَافِقُ شَيْئًا مِمَّا مَرَّ فَلْيَتَنَبَّهْ لِذَلِكَ ا هـ.

شرح م ر قال شيخنا البَابِيُّ والشَّرِيفِيُّ الْمُوجُودُ الْآنَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ مِثْقَالٍ فَكُلُّ شَرِيفَيْنِ مِثْقَالٌ وَنِصْفٌ وَعَلَيْهِ فَكُلُّ ثَلَاثَةِ مِثْقَالٍ بِأَرْبَعَةِ شَرَايفَةٍ فَجُمْلَةُ النَّصَابِ بِهَا سَبْعَةٌ وَعِشْرُونَ إِلَّا رُبْعًا ا هـ.

ا ط ف. (قَوْلُهُ مِثْقَالًا) تَمَيِّزٌ لِلْعِشْرِينَ وَذَهَبًا تَمَيِّزٌ لِلتَّمْيِيزِ وَدِرْهَمًا تَمَيِّزٌ لِلْمَائَتَيْنِ وَفِضَّةً تَمَيِّزٌ لِذَلِكَ التَّمْيِيزِ وَقَوْلُهُ فَأَكْثَرُ مَعْطُوفٌ عَلَى كُلِّ مِنْ عِشْرِينَ وَمَائَتَيْنِ مِنْ ذَلِكَ أَيِّ مِنَ الْعِشْرِينَ وَالْمَائَتَيْنِ، وَقَوْلُهُ بِوَزْنِ مَكَّةَ مُتَعَلِّقٌ بِكُلِّ مِنْهُمَا أَيْضًا، وَالْمُرَادُ عِشْرُونَ يَقِينًا خَالِصَةً، وَكَذَا يُقَالُ فِي الْمَائَتَيْنِ بِدَلِيلٍ مَا يَأْتِي لَهُ فِي الْمُحْتَرَزَاتِ ا هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ ذَهَبًا) سَمِيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَذْهَبُ وَلَا يَبْقَى وَقَوْلُهُ فِضَّةً سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ تَنْفُضٌ وَلَا تَبْقَى وَسَمِيَ الْمَضْرُوبُ مِنَ الذَّهَبِ دِينَارًا وَمِنَ الْفِضَّةِ دِرْهَمًا؛ لِأَنَّ الدِّينَارَ آخِرُهُ نَارٌ وَالدِّرْهَمُ آخِرُهُ هَمٌّ وَأُنْشِدَ بَعْضُهُمْ فِي مَعْنَى ذَلِكَ فَقَالَ النَّارُ آخِرُ دِينَارٍ نَطَقَتْ بِهِ وَالْهَمُّ آخِرُ هَذَا الدِّرْهَمِ الْجَارِي وَالْمَرْءُ بَيْنَهُمَا مَا لَمْ يَكُنْ وَرِعًا مُعَذِّبُ الْقَلْبِ بَيْنَ الْهَمِّ وَالنَّارِ ا هـ.

بِرُمَاوِيِّ (قَوْلُهُ بَعْدَ حَوْلٍ) نَعَمْ لَوْ مَلَكَ نَصَابًا سِتَّةَ أَشْهُرٍ مَثَلًا ثُمَّ أَقْرَضَهُ إِنْسَانًا لَمْ يَنْقَطِعِ الْحَوْلُ كَمَا ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ فِي بَابِ رِكَازِ التَّجَارَةِ فِي أَثْنَاءِ تَعْلِيلٍ وَأَسْقَطَهُ مِنَ الرُّوضَةِ ا هـ.

شرح م ر وقوله لم ينقطع الحول أي؛ لأنه لما كان باقياً في ذمة الغير كان كأنه لم يخرج عن ملكه ا هـ. ع ش عليه وإنما تكرّر الواجب هنا بتكرّر السنين بخلافه في الثمر والحب لا يجب فيه ثانياً حيث لم ينو تجارة؛ لأنّ النقد تام بنفسه ومنهياً للإلتفاف والشراء به في أي وقت بخلاف دينك ا هـ. حج أي، فإنّهما منقطعان عن النماء ومعرضان للفساد ا هـ.

سم.

(قَوْلُهُ رُبْعُ عَشْرٍ)، وَهُوَ نِصْفُ مِثْقَالٍ فَيُدْفَعُ لِلْفُقَرَاءِ مِثْقَالًا كَامِلًا إِنْ لَمْ يُوجَدْ نِصْفُهُ وَيَصِيرُ شَرِيكًا لَهُمْ فِيهِ ثُمَّ يَبِيعُونَهُ لِأَجْنَبِيٍّ وَيَقْسِمُونَ ثَمَنَهُ أَوْ يَبِيعُهُمُ الْمَرْكُوبِيُّ النِّصْفَ الَّذِي لَهُ أَوْ يَشْتَرِي نِصْفَهُمْ مِنْهُمْ، وَإِنْ كَرِهَ لِلشَّخْصِ شِرَاءَ صَدَقَتِهِ، وَلَوْ مُنْذُوبَةً لِلضَّرُورَةِ وَحِصْنَهُ قَبْلَ ذَلِكَ أَمَانَةً مَعَهُمْ وَلَا يَكْفِي إِعْطَاؤُهُمْ ثَمَنَ حِصْنَتِهِمْ ابْتِدَاءً ا هـ.

بِرُمَاوِيِّ (قَوْلُهُ أَوَاقٍ) بِقَصْرِ الْهَمْزَةِ كَجَوَارٍ ا هـ.

شَيْخُنَا وَإِذَا نَطَقْتَ بِبَيَانِهِ تَشَدَّدُ أَوْ تُخَفَّفُ ا هـ.

بِرُمَاوِيِّ (قَوْلُهُ مِنَ الْوَرِقِ) فِيهِ خَمْسُ لُغَاتٍ تَثْلِيثُ الْوَاوِ مَعَ سُكُونِ الرَّاءِ وَفَتْحُ الْوَاوِ مَعَ كَسْرِ الرَّاءِ وَفَتْحُهَا ا هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ وَفِي الرِّقَّةِ رُبْعُ الْعَشْرِ) هَذَا مُبَيَّنٌ لِمَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهُ يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ لَيْسَ فِيمَا دُونَ إلخ أَنَّ الْوَاجِبَ فِي الْخُمْسِ رُبْعُ الْعَشْرِ وَأَجِيبَ بِأَنَّهُ يُفْهَمُ ذَلِكَ بِطَرِيقِ الْمَفْهُومِ وَفِيهِ أَنَّ الرِّقَّةَ مُطْلَقَةً لَمْ تُقَيَّدْ بِخُمْسِ أَوَاقٍ وَأَجِيبَ بِأَنَّهُ قُيِّدَتْ بِمَفْهُومِ الْأُولَى ا هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ وَتَشْدِيدُ الْبَاءِ عَلَى الْأَشْهَرِ) وَمَقَابِلُهُ تَخْفِيفُ الْبَاءِ ا هـ.

ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ وَالْمَعْنَى) أَيِ الْحِكْمَةِ فِي ذَلِكَ أَيِ فِي وُجُوبِ الزَّكَاةِ فِي النَّفَقَيْنِ لَكِنَّ فِي هَذِهِ الْحِكْمَةِ الَّتِي فِي كَلَامِ الشَّارِحِ نَوْعَ خَفَاءٍ.

وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر وَالنَّفَقَانِ مِنْ أَشْرَفِ نِعَمِ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ إِذْ بِهِمَا قِوَامُ الدُّنْيَا وَنِظَامُ أَحْوَالِ الْخَلْقِ؛ لِأَنَّ حَاجَاتِ النَّاسِ كَثِيرَةٌ وَكُلُّهَا تُقْضَى بِهِمَا بِخِلَافِ غَيْرِهِمَا مِنَ الْأَمْوَالِ فَمَنْ كَنَزَهُمَا فَقَدْ أَبْطَلَ الْحِكْمَةَ الَّتِي خُلِقَ لَهَا كَمَنْ حَبَسَ قَاضِيَ الْبَلَدِ وَمَنَعَهُ أَنْ يَقْضِيَ حَوَائِجَ النَّاسِ انْتَهَتْ.

(قَوْلُهُ مُعْدَانٍ) أَيِ مُهَيَّانٍ بِحَسَبِ خَلْقِ اللَّهِ لَهُمَا ا هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ كَالْمَاشِيَةِ فِي السَّائِمَةِ) أَيِ فِي كَوْنِهَا مُعَدَّةً لِلنَّمَاءِ، وَإِنْ كَانَ الثَّمَرُ مُخْتَلِفًا فَنُمُو الْمَاشِيَةِ مِنْ جِهَةِ السَّمَنِ وَالذَّرِّ وَالنَّسْلِ وَنُمُو النَّفَقِ مِنْ جِهَةِ رِنَحِ النَّجَارَةِ بِهِ ا هـ.

شَيْخُنَا وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ كَالسَّائِمَةِ فِي الْمَاشِيَةِ أَوْ إِسْقَاطِ فِي كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَكَمَا أَسْقَطَهَا فِي الْعَامِلَةِ فِيمَا سَيَأْتِي ا هـ.

شَوْبَرِي (قَوْلُهُ وَبِمَا ذَكَرَ عُلِمَ أَنَّ نِصَابَ الذَّهَبِ الْخ) حَاصِلُهُ أَنَّ نِصَابَ الذَّهَبِ الْآنَ مِنَ الشَّرِيفِي الْإِبْرَاهِيمِي وَالْمَحْمَدِي وَالْبُنْدُقِي أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَارًا إِلَّا خَمْسَةَ قَرَارِيطَ وَثَلَاثَ قِيرَاطٍ وَخُمُسَ قِيرَاطٍ وَقِيلَ ثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَارًا وَنِصْفُ دِينَارٍ وَخَرْوبَةٌ وَسُبْعَا خَرْوبَةٍ، وَهُوَ الْمُوَافِقُ لِمَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَرَفَةَ الْمَالِكِيُّ مِنْ أَنَّ فِيهِ رُبْعُ الْعَشْرِ، وَهُوَ نِصْفُ دِينَارٍ وَنِصَابُ الدَّرَاهِمِ الْمُسَمَّاةِ الْآنَ فِي مِصْرَ بِالْأَنْصَافِ الْفِضَّةُ سِتْمِائَةٌ وَسِتَّةٌ وَعِشْرُونَ نِصْفًا فِضَّةً وَثَلَاثُ نِصْفٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ عَشْرَةٍ أَنْصَافٍ فِضَّةً ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ شَرْعِيَّةٍ وَمِنْ الْقُرُوشِ الْبَنَادِقَةِ عِشْرُونَ قِرْشًا وَمِنْ الْأَبْيِ طَاقَةُ اثْنَانِ وَعِشْرُونَ قِرْشًا وَمِنْ الرِّيَالِ وَأَبْيِ كَلْبٍ اثْنَانِ وَعِشْرُونَ قِرْشًا وَرُبْعُ قِرْشٍ.

ا هـ.

بِرْمَاوِي.

(قَوْلُهُ وَإِنَّهُ لَا زَكَاةَ فِيمَا دُونَ نِصَابٍ) هَذَا عُلِمَ مِنَ التَّقْيِيدِ بِالْعِشْرِينَ وَالْمِائَتَيْنِ، وَفِيهِ أَنَّ مَفْهُومَ الْعَدَدِ لَا يَعْمَلُ بِهِ الْأَعْلَى رَأْيٍ ضَعِيفٍ فِي الْأَصُولِ وَقَوْلُهُ، وَإِنْ تَمَّ فِي بَعْضِ الْمَوَازِينِ وَجْهٌ عُلِمَ ذَلِكَ مِمَّا مَرَّ أَنَّ الْمُتَبَادِرَ مِنَ الْعِشْرِينَ وَالْمِائَتَيْنِ الْيَقِينُ ا هـ شَيْخُنَا.

وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر نِصَابُ الْفِضَّةِ مِائَتَا دِرْهَمٍ وَنِصَابُ الذَّهَبِ عِشْرُونَ مِثْقَالًا بَوَرْنِ مَكَّةَ تَحْدِيدًا فَلَوْ نَقَصَ فِي مِيزَانٍ وَتَمَّ فِي أُخْرَى فَلَا زَكَاةَ لِلشَّكِّ، وَإِنْ رَاجَ رَوَاجُ النَّاسِ وَلَا بُعْدَ فِي ذَلِكَ مَعَ تَحْدِيدِ لاختلاف خفة الموازين باختلاف حذق صانعيها انتهت (قَوْلُهُ وَلَا فِي مَغْشُوشٍ) وَمِثْلُهُ الْمُخْتَلِطُ بِمَا هُوَ أَدُونُ مِنْهُ كَفِضَّةٍ بِخَاسٍ وَذَهَبٍ بِفِضَّةٍ ا هـ.

بِرْمَاوِي وَيُكَرَّهُ لِلْإِمَامِ ضَرْبُ الْمَغْشُوشَةِ، فَإِنْ عُلِمَ عِيَارُهَا صَحَّتِ الْمُعَامَلَةُ بِهَا مُعَيَّنَةً وَفِي الدِّمَةِ وَكَذَا إِنْ لَمْ يَعْلَمْ عِيَارُهَا لِحَاجَةِ الْمُعَامَلَةِ بِهَا وَلِذَلِكَ أُسْتَنْثِيَتْ مِنْ قَاعِدَةِ أَنَّ مَا كَانَ خَلِيطُهُ غَيْرَ مَقْصُودٍ وَقَدُرَ الْمَقْصُودُ مَجْهُولٌ كَمِسْنِكٍ مَخْلُوطٍ بِغَيْرِهِ وَلَبِنٍ مَشُوبٍ بِمَاءٍ لَا تَصِحُّ الْمُعَامَلَةُ بِهِ فَجَعَلَ الزُّرْكَاشِي غِشًّا مَقْصُودًا غَيْرَ صَحِيحٍ، وَلَوْ ضَرْبَ مَغْشُوشَةٍ عَلَى سِكَّةِ الْإِمَامِ وَغِشًّا أَزِيدُ مِنْ غِشٍّ ضَرْبُهُ حَرَمٌ فِيمَا يَظْهَرُ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّدْلِيلِ بِإِيْهَامٍ أَنَّهُ مِثْلُ مَضْرُوبِهِ وَيُحْمَلُ الْعَقْدُ عَلَيْهَا إِنْ غَلَبَتْ، وَلَوْ كَانَ الْغِشُّ يَسِيرًا

بَحِيثُ لَا يَأْخُذُ حَظًّا مِنْ الْوَزْنِ فَوْجُودُهُ كَالْعَدَمِ وَيُكْرَهُ لِغَيْرِ الْإِمَامِ ضَرْبُ الدَّرَاهِمِ وَالْدَّنَانِيرِ، وَلَوْ خَالِصَةً لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِفْتِيَاتِ عَلَيْهِ وَيُكْرَهُ لِمَنْ مَلَكَ نَقْدًا مَغْشُوشًا إِمْسَاكُهُ بَلْ يَسْبِكُهُ وَيُصَفِّيهِ قَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ دَرَاهِمُ الْبَلَدِ مَغْشُوشَةً فَلَا يُكْرَهُ إِمْسَاكُهُ ذَكَرَهُ فِي الْمَجْمُوعِ ١ هـ.

شَرْحُ م ر.

وَقَوْلُهُ بِإِيهَامٍ أَنَّهُ مِثْلُ مَضْرُوبِهِ وَمِثْلُ الْمَغْشُوشَةِ الْجَيِّدَةِ أَوْ الْمَغْشُوشَةُ بِمِثْلِ غِشِّ الْإِمَامِ لَكِنَّ صِفَتَهَا مُخَالَفَةٌ لِصِفَةِ دَرَاهِمِ الْإِمَامِ وَمَنْ عَلِمَ بِمُخَالَفَتِهَا لَا يَرْغَبُ فِيهَا كَرَغْبَتِهِ فِي دَرَاهِمِ الْإِمَامِ فَتَحْرُمُ لِمَا فِي صِفَتِهَا مِنَ التَّدْلِيلِ وَقَوْلُهُ وَيُكْرَهُ لِغَيْرِ الْإِمَامِ الْخُ أَيُّ وَلِلْإِمَامِ أَنْ يُؤَدِّبَهُ عَلَى ذَلِكَ ١ هـ.

دَمِيرِي ١ هـ.

ع ش عَلَيْهِ (قَوْلُهُ أَوْ مَغْشُوشًا خَالِصَةً قَدَرَهَا) وَيَكُونُ مُتَطَوِّعًا بِالنَّحَاسِ؛ لِأَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا أُعْطِيَ الرِّكَاتُ خَالِصًا مِنْ خَالِصِ وَالنَّحَاسِ وَقَعَ تَطَوُّعًا ١ هـ شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ لَا فِي سَائِرِ الْجَوَاهِرِ) هَذَا عَلِمَ مِنْ ذِكْرِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَفِيهِ أَنَّ هَذَا مَفْهُومُ لَقَبٍ وَلَا يُعْمَلُ بِهِ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ الْأَعْلَى رَأْيٍ ضَعِيفٌ فَلَعَلَّهُ جَرَى عَلَيْهِ ١ هـ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ وَالذَّرْهَمُ سِتَّةُ دَوَانِقٍ) قَالَ فِي الْمِصْبَاحِ الدَّانِقُ مُعَرَّبٌ، وَهُوَ سُدُسُ دِرْهَمٍ، وَهُوَ عِنْدَ الْبُيُوتَانِ حَبَّةٌ خُرْنُوبٍ وَثَلَاثَا حَبَّةٍ خُرْنُوبٍ، فَإِنَّ الدَّرْهَمَ الْإِسْلَامِيَّ سِتُّ عَشْرَةَ حَبَّةً خُرْنُوبٍ وَتُقْتَحُ الثُّونُ مِنْ دَانِقٍ وَتُكْسَرُ وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ الْكُسْرُ أَفْصَحُ وَجَمْعُ الْمَكْسُورِ دَوَانِقُ وَجَمْعُ الْمَفْتُوحِ دَوَانِيقُ بِزِيَادَةِ يَاءٍ قَالَهُ الْأَزْهَرِيُّ ١ هـ.

ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ وَمَتَى زِيدَ عَلَى الدَّرْهَمِ ثَلَاثَةُ أَسْبَاعِهِ) وَهِيَ إِحْدَى وَعِشْرُونَ حَبَّةً وَثَلَاثَةُ أَخْمَاسٍ؛ لِأَنَّ تِسْعَةَ وَأَرْبَعِينَ ثَلَاثَةَ أَسْبَاعِهَا وَاحِدٌ وَعِشْرُونَ يَبْقَى حَبَّةً وَخُمُسَانِ ثَلَاثَةُ أَسْبَاعِهَا ثَلَاثَةُ أَخْمَاسٍ يُضَافُ ذَلِكَ إِلَى الْخُمُسَيْنِ خُمُسًا حَبَّةً يَحْصُلُ اثْنَانِ وَسَبْعُونَ ثَلَاثَةَ أَعْشَارِهَا أَحَدٌ وَعِشْرُونَ وَثَلَاثَةُ أَخْمَاسٍ.

١ هـ.

شَوْبَرِيٌّ.

(قَوْلُهُ ثَلَاثَةُ أَسْبَاعِهِ) سُبْعُهُ سَبْعَةٌ وَخُمُسٌ، وَهُوَ عَشْرُ الْمِثْقَالِ فَسُبْعُ هَذَا عَشْرُ ذَلِكَ وَعَشْرُ ذَلِكَ سُبْعُ هَذَا ١ هـ.

شَيْخُنَا.

وَعِبَارَةُ ع ش عَلَى م ر وَسُبْعُهُ سَبْعُ حَبَّاتٍ وَخُمُسُ حَبَّةٍ فَإِذَا زِيدَ عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَسْبَاعِهِ، وَهِيَ أَحَدٌ وَعِشْرُونَ حَبَّةً وَثَلَاثَةُ أَخْمَاسٍ حَبَّةٌ صَارَ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ، وَهِيَ الْمِثْقَالُ انْتَهَتْ (قَوْلُهُ كَانَ مِثْقَالًا)؛ لِأَنَّ الْمِثْقَالَ اثْنَانِ وَسَبْعُونَ شَعِيرَةً وَلَمْ يَخْتَلَفْ جَاهِلِيَّةً وَلَا إِسْلَامًا ١ هـ.

شَوْبَرِيٌّ (قَوْلُهُ فَكُلُّ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ سَبْعَةُ مِثْقَالٍ) وَذَلِكَ؛ لِأَنَّكَ إِذَا بَسَطْتَ الْعَشْرَةَ دَرَاهِمَ حَبَّاتٍ وَبَسَطْتَ السَّبْعَةَ مِثْقَالِ حَبَّاتٍ وَجَدْتَ الْمِثْقَالَيْنِ مُتَسَاوِيَيْنِ بَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ تَضْرِبَ الْعَشْرَةِ دَرَاهِمَ فِي عَدَدِ حَبَّاتِ الدَّرْهَمِ فَتَضْرِبُ الْعَشْرَةَ فِي خَمْسِينَ وَخُمُسَيْنِ بِخُمُسِمَائَةٍ وَأَرْبَعِ حَبَّاتٍ أَوْ تَضْرِبُ السَّبْعَةَ مِثْقَالِ فِي عَدَدِ حَبَّاتِ الْمِثْقَالِ فَتَضْرِبُ سَبْعَةَ فِي اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ بِخُمُسِمَائَةٍ وَأَرْبَعِ حَبَّاتٍ فَظَهَرَتْ الْمُسَاوَاةُ.

١ هـ.

(وَلَوْ اخْتَلَطَ إِنَاءٌ مِنْهُمَا) بِأَنْ سُبِكَا مَعًا وَصِيعَ مِنْهُمَا الْإِنَاءُ (وَجِهَلُ) أَكْثَرُهُمَا (زَكَى كُلًّا) مِنْهُمَا بِفَرْضِهِ (الْأَكْثَرُ) إِنْ اخْتَلَطَ فَإِذَا كَانَ وَزْنُهُ أَلْفًا مِنْ أَحَدِهِمَا سِتْمِائَةً وَمِنْ الْآخَرِ أَرْبَعُمِائَةٍ زَكَى سِتْمِائَةً ذَهَبًا وَسِتْمِائَةً فِضَّةً وَلَا يَجُوزُ فَرَضُ كُلِّهِ ذَهَبًا؛ لِأَنَّ أَحَدَ الْجِنْسَيْنِ لَا يُجْزَى عَنِ الْآخَرِ، وَإِنْ كَانَ أَعْلَى مِنْهُ كَمَا مَرَّتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ (أَوْ مِيزَ) بَيْنَهُمَا بِالنَّارِ أَوْ بِالْمَاءِ كَانَ يَضَعُ فِيهِ أَلْفًا ذَهَبًا وَيَعْلَمُ ارْتِفَاعَهُ ثُمَّ أَلْفًا فِضَّةً وَيَعْلَمُهُ ثُمَّ يَضَعُ فِيهِ الْمَخْلُوطُ فَإِلَى أَيِّهِمَا كَانَ ارْتِفَاعُهُ أَقْرَبُ فَالْأَكْثَرُ مِنْهُ قَالَ فِي الْبَسِيطِ وَيَحْصُلُ ذَلِكَ بِسَبْكِكَ قَدْرٍ يَسِيرٍ إِذَا تَسَاوَتْ أَجْزَاؤُهُ.

الشرح

(قَوْلُهُ: وَلَوْ اخْتَلَطَ إِنَاءٌ إِلَخْ) صُورَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ إِنَاءٌ وَزْنُهُ أَلْفٌ مِثْقَالٍ مَثَلًا وَيَعْلَمُ أَنَّ فِيهِ سِتْمِائَةً مِنْ أَحَدِ الْجِنْسَيْنِ وَأَرْبَعُمِائَةٍ مِنَ الْآخَرِ وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ السِتْمِائَةَ وَالْأَرْبَعُمِائَةَ مِنْ أَيِّ الْجِنْسَيْنِ هَذَا وَقَوْلُهُ الْأَكْثَرُ مَعْمُولٌ لِمَحْدُوفٍ كَمَا قَدَّرَهُ لَا لِزَكَى كَمَا يُتَوَهَّمُ ا هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ زَكَى كُلًّا الْأَكْثَرُ) أَيِ إِنْ كَانَ غَيْرَ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ وَإِلَّا تَعَيَّنَ التَّمْيِيزُ ا هـ.

شرح م ر وقوله إن اختلط ويكون الزائد على الواجب تطوعًا.

ا هـ.

ق ل على الجلال (قَوْلُهُ كَمَا مَرَّتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ) أَيِ فِي زَكَاةِ الْحَيَوَانِ عِنْدَ قَوْلِهِ وَيُجْزَى نَوْعٌ عَنْ آخَرٍ أَيِ بِخِلَافِ الْجِنْسِ هَذَا مَا ظَهَرَ بَعْدَ التَّوَقُّفِ فِيهِ ا هـ.

ز ي ا هـ.

شَوْبَرِيَّ (قَوْلُهُ كَانَ يَضَعُ فِيهِ) أَيِ فِي الْمَاءِ الَّذِي جَعَلَهُ فِي إِنَاءٍ آخَرَ غَيْرِ الْمُخْتَلِطِ أَلْفًا ذَهَبًا أَوْ أَلْفَ دِرْهَمٍ ذَهَبًا وَقَوْلُهُ ثُمَّ أَلْفًا فِضَّةً أَوْ أَلْفَ دِرْهَمٍ فِضَّةً أَيِ وَالْفَرَضُ أَنَّ الْمَخْلُوطَ أَلْفٌ وَبِالضَّرُورَةِ الْمَاءُ يَرْتَفِعُ بِالْفِضَّةِ أَكْثَرُ؛ لِأَنَّهَا أَكْبَرُ جُرْمًا وَقَوْلُهُ ثُمَّ يَضَعُ فِيهِ الْمَخْلُوطَ أَيِ وَالْفَرَضُ أَنَّ وَزْنَهُ أَلْفُ دِرْهَمٍ فَبِالضَّرُورَةِ يَزِيدُ ارْتِفَاعُ الْمَاءِ بِهِ عَلَى عَلَامَةِ الذَّهَبِ وَيَنْقُصُ عَنْ عَلَامَةِ الْفِضَّةِ وَيَكُونُ لِأَحَدِهِمَا أَقْرَبُ مِنْهُ إِلَى الْآخَرِ هَذَا وَقَوْلُهُ بِسَبْكِكَ قَدْرٍ يَسِيرٍ أَيِ مِنَ الْإِنِّيَةِ الْمَخْلُوطَةِ بِأَنْ يَكْسِرَ جُزْءًا مِنْهَا وَيُمِيزُهُ بِالنَّارِ وَقَوْلُهُ إِذَا تَسَاوَتْ أَجْزَاؤُهُ أَيِ مِنْ حَيْثُ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ فِيهَا لَا مِنْ حَيْثُ النَّحْنُ وَالرَّقَّةُ وَالْحَاصِلُ أَنَّ لَهُ فِي التَّمْيِيزِ ثَلَاثَ طُرُقٍ ا هـ.

شَيْخُنَا.

(قَوْلُهُ كَانَ يَضَعُ فِيهِ أَلْفًا ذَهَبًا إِلَخْ) قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَأَسْهَلُ مِنْ هَذِهِ وَأَضْبَطُ أَنْ يَضَعَ فِي الْمَاءِ قَدْرَ الْمَخْلُوطِ مِنْهُمَا مَعًا مَرَّتَيْنِ فِي إِحْدَاهُمَا الْأَكْثَرُ ذَهَبًا وَالْأَقْلُ فِضَّةً وَفِي الثَّانِيَةِ بِالْعَكْسِ وَيَعْلَمُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا عَلَامَةً ثُمَّ يَضَعُ الْمَخْلُوطَ فَيَلْحَقُ بِمَا وَصَلَ إِلَيْهِ قَالَ وَنَقَلَ فِي الْكِفَايَةِ عَنِ الْإِمَامِ وَغَيْرِهِ طَرِيقًا آخَرَ يَأْتِي أَيْضًا مَعَ الْجَهْلِ بِمِقْدَارِ كُلِّ مِنْهُمَا، وَهُوَ أَنْ يَضَعَ الْمُخْتَلِطَ، وَهُوَ أَلْفٌ مَثَلًا فِي مَاءٍ وَيَعْلَمُ كَمَا مَرَّ ثُمَّ يُخْرِجَهُ ثُمَّ يَضَعُ فِيهِ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ حَتَّى يَرْتَفِعَ لِنَتِكَ الْعَلَامَةِ وَيُعْتَبَرُ وَزْنُ كُلِّ مِنْهُمَا، فَإِنْ كَانَ الذَّهَبُ أَلْفًا وَمِائَتَيْنِ وَالْفِضَّةُ ثَمَانِمِائَةً عَلِمْنَا أَنَّ نِصْفَ الْمُخْتَلِطِ ذَهَبٌ وَنِصْفُهُ فِضَّةٌ بِهَذِهِ النِّسْبَةِ ا هـ.

وَالْمُرَادُ أَنَّهُمَا نِصْفَانِ فِي الْحَجْمِ لَا فِي الْوِزْنِ فَتَكُونُ زِنَةُ الذَّهَبِ سِتْمِائَةً وَزِنَةُ الْفِضَّةِ أَرْبَعُمِائَةً؛ لِأَنَّ الْمُخْتَلِطَ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ إِنَّمَا يَكُونُ أَلْفًا بِالنِّسْبَةِ الْمَذْكُورَةِ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَبَيَّانُهُ بِهَا أَنَّكَ إِذَا جَعَلْتَ كُلًّا

مِنْهُمَا أَرْبَعُمِائَةٍ وَزِدْتَ عَلَى الذَّهَبِ مِنْهُ بِقَدَرٍ نِصْفَ الْفِضَّةِ، وَهُوَ مَائَتَانِ كَانَ الْمَجْمُوعُ أَلْفًا وَالطَّرِيقُ الْأَوَّلُ
كَمَا قَالَ يَأْتِي أَيْضًا فِي مُخْتَلِطٍ جُهْلَ وَزْنُهُ بِالْكُلِّيَّةِ قَالَهُ الْفُورَانِيُّ، فَإِنَّكَ إِذَا وَضَعْتَ الْمُخْتَلِطَ الْمَذْكُورَ تَكُونُ
عَلَامَتُهُ بَيْنَ عَلَامَتِي الْخَالِصِ.

فَإِنْ كَانَتْ نِسْبَتُهُ إِلَيْهِمَا سَوَاءً فَنِصْفُهُ ذَهَبٌ وَنِصْفُهُ فِضَّةٌ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَلَامَةِ الذَّهَبِ شَعِيرَتَانِ
وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ عَلَامَةِ الْفِضَّةِ شَعِيرَةٌ فَتُلْتَأَاهُ فِضَّةٌ وَتُلْتَأَاهُ ذَهَبٌ أَوْ بِالْعَكْسِ فَالْعَكْسُ قَالَ الرَّافِعِيُّ وَإِذَا تَعَدَّرَ
الِامْتِحَانُ وَعَسُرَ التَّمْيِيزُ بَأَن تَقْفِدَ آيَاتِ السَّبْكِ أَوْ تَحْتَاجَ فِيهِ إِلَى زَمَانٍ صَالِحٍ وَجَبَ الْإِحْتِيَاظُ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ
وَاجِبَةً عَلَى الْفُورِ فَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهَا مَعَ وُجُودِ الْمُسْتَحَقِّينَ ذَكَرَهُ فِي النَّهَائَةِ وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَجْعَلَ السَّبْكَ أَوْ مَا
فِي مَعْنَاهُ مِنْ شُرُوطِ الْإِمْكَانِ وَلَا يَعْتَمِدُ الْمَالِكُ فِي مَعْرِفَةِ الْأَكْثَرِ غَلَبَةَ ظَنِّهِ، وَلَوْ تَوَلَّى إِخْرَاجُهَا بِنَفْسِهِ
وَيَصْدُقُ فِيهِ إِنْ أَخْبَرَ عَنْ عِلْمٍ، وَلَوْ مَلَكَ نَصَابًا نِصْفُهُ بِيَدِهِ وَبَاقِيهِ مَغْصُوبٌ أَوْ دَيْنٌ مُوجَلٌّ زَكَّى الَّذِي فِي
يَدِهِ فِي الْحَالِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْإِمْكَانَ شَرْطٌ لِلضَّمَانِ لَا لِلْوُجُوبِ وَلِأَنَّ الْمَيْسُورَ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُورِ هـ.
شَرْحُ م ر وَقَوْلُهُ فَتَكُونُ زِنَةُ الذَّهَبِ سِتْمِائَةً إلخ وإيضاح ذلك أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ بِالنَّسْبَةِ الْمَذْكُورَةِ أَنَّ حَجْمَ الْوَاحِدِ
مِنَ الْفِضَّةِ كَحَجْمِ وَاحِدٍ وَنِصْفِ قَدْرُهَا مِنَ الذَّهَبِ فَإِذَا كَانَ الْإِتَاءُ أَلْفًا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ فِيهِ مِنَ الذَّهَبِ
مِقْدَارُ الْفِضَّةِ وَمِقْدَارُ نِصْفِهَا وَلَا يُتَصَوَّرُ ذَلِكَ مَعَ كَوْنِ الْجُمْلَةِ أَلْفًا إِلَّا إِذَا كَانَ فِيهِ سِتْمِائَةً ذَهَبًا وَأَرْبَعُمِائَةً
فِضَّةً هـ.

سَمَّ عَلَى الْبَهْجَةِ وَقَوْلُهُ زَكَّى الَّذِي فِي يَدِهِ فِي الْحَالِ أَيُّ وَأَمَّا الْمَغْصُوبُ وَالْدَّيْنُ، فَإِنْ سَهَّلَ اسْتِخْلَاصُهُ
لِكُونِهِ حَالًا عَلَى مَلِيٍّ بِإِذِلٍّ وَجَبَتْ زَكَاتُهُ فُورًا أَيْضًا وَإِلَّا فَعِنْدَ رُجُوعِهِ إِلَى يَدِهِ، وَلَوْ بَعْدَ مُدَّةٍ طَوِيلَةٍ كَمَا
يَأْتِي هـ.

ع ش عَلَيْهِ (قَوْلُهُ ثُمَّ أَلْفًا فِضَّةً وَيُعْلَمُهُ) وَهَذِهِ الْعَلَامَةُ تَكُونُ فَوْقَ الْأُولَى؛ لِأَنَّ الْفِضَّةَ أَكْبَرَ حَجْمًا مِنَ
الذَّهَبِ هـ.

شَرْحُ م ر.

فَالْفِضَّةُ الْمُوزَانَةُ لِلذَّهَبِ يَكُونُ حَجْمُهَا مِقْدَارَ حَجْمِهِ مَرَّةً وَنِصْفًا وَسَيَأْتِي التَّصْرِيحُ بِهِ وَهَذَا إِنَّمَا يُعْلَمُ مِنَ
الْخَارِجِ لَكِنَّ فِي كَلَامِ ابْنِ الْهَائِمِ أَنَّ جَوْهَرَ الذَّهَبِ كَجَوْهَرِ الْفِضَّةِ وَثَلَاثَةُ أَسْبَاعِهَا وَمِنْ ثُمَّ كَانَ الْمِثْقَالُ
دِزْهَمًا وَثَلَاثَةُ أَسْبَاعٍ وَالْدَّرْهَمُ سَبْعَةُ أَعْشَارِ الْمِثْقَالِ هـ.
رَشِيدِي (قَوْلُهُ ثُمَّ يَضَعُ فِيهِ الْمَخْلُوطَ) لَا شَكَّ أَنَّهُ يُكْتَفَى بِوَضْعِ الْمَخْلُوطِ أَوَّلًا وَوَسْطًا أَيْضًا هـ شَرْحُ م ر.
(وَيُزَكَّى) مِمَّا ذُكِرَ (مُحَرَّمٌ) كَانِيَّةٌ (وَمَكْرُوهٌ) كَضَبَةٌ فِضَّةٌ صَغِيرَةٌ لِزِينَةٍ حُلِيًّا كَانَ أَوْ غَيْرُهُ وَذِكْرُ الْمَكْرُوهِ
مِنْ زِيَادَتِي (لَا حُلِيٍّ مُبَاحٍ) كَسَوَارٍ لِامْرَأَةٍ بِقَيْدَيْنِ زَيْنَتَهُمَا بِقَوْلِي (عِلْمُهُ) الْمَالِكُ (وَلَمْ يَنْوَ كَنْزُهُ) فَلَا يُزَكَّى؛
لِأَنَّ زَكَاتَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ تَنَاطُ بِالِاسْتِغْنَاءِ عَنِ الْإِثْنِقَاعِ بِهِمَا لَا بِجَوْهَرِهِمَا إِذْ لَا غَرَضَ فِي ذَاتِهِمَا وَلِأَنَّهُ
مُعَدٌّ لِاسْتِعْمَالِ مُبَاحٍ كَعَوَامِلِ الْمَاشِيَةِ (، وَلَوْ انْكَسَرَ إِنْ قُصِدَ إِصْلَاحُهُ) بِقَيْدِ زَيْنَتِهِ بِقَوْلِي (وَأَمَّا كَنْزُهُ) فَلَا
صَوْغَ لَهُ بَأَنَّ أَمَّا كَنْزُهُ بِإِلْحَاقِ لِبَقَاءِ صُورَتِهِ وَقُصِدَ إِصْلَاحُهُ، فَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ إِصْلَاحَهُ بَلْ قُصِدَ جَعْلُهُ تَبَرًا أَوْ
دَرَاهِمَ أَوْ كَنْزَهُ أَوْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا عَلَى مَا رَجَحَهُ فِي الرُّوضَةِ وَالشَّرْحِ الصَّغِيرِ أَوْ أَحْوَجَ انْكِسَارُهُ إِلَى صَوْغٍ
وَجَبَتْ زَكَاتُهُ وَيَنْقَعُ حَوْلُهُ مِنْ حِينَ انْكِسَارِهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ وَلَا مُعَدٌّ لِاسْتِعْمَالٍ وَخَرَجَ بِقَوْلِي عِلْمُهُ مَا
لَوْ وَرِثَ حُلِيًّا مُبَاحًا وَلَمْ يَعْلَمْهُ حَتَّى مَضَى عَامٌ وَجَبَتْ زَكَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْوَ إِمْسَاكَهُ لِاسْتِعْمَالٍ مُبَاحٍ قَالَهُ

الرَّوْيَانِيَّ وَذَكَرَ عَنْ وَالِدِهِ اخْتِمَالَ وَجْهِ فِيهِ إِقَامَةُ لِنِيَّةٍ مُورَثِهِ مَقَامَ نَبِيَّتِهِ وَيَقُولِي وَلَمْ يَنْوِ كَنْزُهُ مَا لَوْ نَوَاهُ
فَتَجِبُ زَكَاتُهُ أَيْضًا.

(وَمِمَّا يَحْرُمُ سِوَارُ) بِكَسْرِ السَّيْنِ أَكْثَرُ مِنْ ضَمِّهَا (وَحَلْخَالٌ) يَفْتَحُ الْخَاءَ (لِلْبَيْسِ رَجُلٌ وَخُنْثَى) بِأَنْ قَصَدَ
ذَلِكَ بِاتِّخَاذِهِمَا فَهُمَا مُحْرَمَانِ بِالْقَصْدِ بِخِلَافِ اتِّخَاذِهِمَا لِلْبَيْسِ غَيْرِهِمَا مِنْ امْرَأَةٍ وَصَبِيٍّ أَوْ لِإِعَارَتِهِمَا أَوْ
إِعَارَتِهِمَا لِمَنْ لَهُ اسْتِعْمَالُهُمَا أَوْ لَا يَقْصِدُ شَيْءًا أَوْ يَقْصِدُ كَنْزَهُمَا، وَإِنْ وَجِبَتْ الزَّكَاةُ فِي الْأَخِيرَةِ كَمَا عَلِمَ
مِمَّا مَرَّ (وَحَرَّمَ عَلَيْهِمَا أُصْبُعٌ) مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ فَالْيَدُ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى (وَحُلِيٌّ ذَهَبٌ وَسِنٌّ خَاتَمٌ مِنْهُ) أَيُّ
مِنْ الذَّهَبِ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {أَجَلُ الذَّهَبِ وَالْحَرِيرُ لِإِنَابَتِ أُمَّتِي وَحَرَّمَ عَلَى ذُكُورِهَا} صَحَّحَهُ
التِّرْمِذِيُّ وَالْحَقُّ بِالذُّكُورِ الْخُنْثَى اخْتِيَابًا (لَا أَنْفَ وَأَنْمَلَةٌ) بِتَثْنِيتِ الْهَمْزَةِ وَالْمِيمِ (وَسِنٌّ) أَيُّ لَا يَحْرُمُ
اتِّخَاذُهَا مِنْ ذَهَبٍ عَلَى مَقْطُوعِهَا، وَإِنْ أَمَكَنَ اتِّخَاذُهَا مِنَ الْفِضَّةِ الْجَائِزَةِ لِذَلِكَ بِالْأَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ يَصْنَعُ غَالِبًا
وَلَا يَفْسُدُ الْمُنْبَتُّ وَلَآنَ عَرْفَجَةَ بْنِ أَسْعَدَ قُطِعَ أَنْفُهُ يَوْمَ الْكَلَابِ بِضَمِّ الْكَافِ اسْمٌ لِمَاءٍ كَانَتْ الْوُقْعَةُ عِنْدَهُ
فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَاتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ وَرَقٍ فَأَنْتَنَ عَلَيْهِ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ ذَهَبٍ رَوَاهُ
التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ وَابْنُ جَبَّانٍ وَصَحَّحَهُ وَقَيْسٌ بِالْأَنْفِ السِّنُّ، وَإِنْ تَعَدَّدَتْ وَالْأَنْمَلَةُ، وَلَوْ لِكُلِّ أُصْبُعٍ.
وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْأُصْبُعِ وَالْيَدِ أَنَّهَا تَعْمَلُ بِخِلَافِهِمَا فَلَا يَجُوزُ اتِّخَاذُهُمَا مِنْ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ كَمَا مَرَّ
(وَخَاتَمُ فِضَّةٍ)؛ لِأَنَّهُ {صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ وَذَكَرَ حُكْمَ الْخُنْثَى فِيهَا
ذَكَرَ مِنْ زِيَادَتِي (وَرَجُلٌ مِنْهَا) أَيُّ سِنَّ الْفِضَّةِ (حَلِيَّةٌ) أَيُّ تَحْلِيَّةٍ (أَلَّةٌ حَرْبٍ بِلَا سَرْفٍ) فِيهَا
(كَسِيفٌ وَرُمْحٌ) وَخُفٌّ وَأَطْرَافُ سِهَامٍ؛ لِأَنَّهَا تَغِيظُ الْكُفَّارَ أَمَّا مَعَ السَّرْفِ فِيهَا فَتَحْرُمُ لِمَا فِيهِ مِنْ زِيَادَةِ
الْخِيلَاءِ (لَا) حَلِيَّةٌ (مَا لَا يَلْبَسُهُ كَسْرَجٌ وَلِجَامٌ) وَرِكَابٌ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَلْبُوسٍ لَهُ كَالْأَلَانِيَةِ وَخَرَجَ بِالْفِضَّةِ الذَّهَبِ
فَلَا يَحِلُّ مِنْهُ لِمَنْ ذَكَرَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنْ زِيَادَةِ الْخِيلَاءِ وَبِالرَّجُلِ فِي الثَّانِيَةِ الْمَرْأَةُ وَالْخُنْثَى فَلَا
يَحِلُّ لَهُمَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّشْبِيهِ بِالرِّجَالِ، وَهُوَ حَرَامٌ عَلَى الْمَرْأَةِ كَعَكْسِهِ، وَإِنْ جَارَ لَهَا
الْمُحَارَبَةُ بِأَلَّةِ الْحَرْبِ فِي الْجُمْلَةِ وَالْحَقُّ بِهَا الْخُنْثَى اخْتِيَابًا وَظَاهِرٌ مِنْ حَلِّ تَحْلِيَّةٍ مَا ذَكَرَ أَوْ تَحْرِيمَهُ
حَلِّ اسْتِعْمَالِهِ أَوْ تَحْرِيمَهُ مُحَلًى لَكِنْ إِنْ تَعَيَّنَتْ الْحَرْبُ عَلَى الْمَرْأَةِ وَالْخُنْثَى وَلَمْ يَجِدَا غَيْرَهُ حَلِّ اسْتِعْمَالِهِ.

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ وَيُزَكِّي مُحَرَّمٌ كَانِيَةً) وَالْعِبْرَةُ فِي نَحْوِ الْآيَةِ بِالْوُزْنِ وَتُخْرَجُ زَكَاتُهَا بِاعْتِبَارِهِ وَفِي غَيْرِهَا مِنَ الْحَلِيِّ،
وَلَوْ مُحَرَّمًا بِالْقِيَمَةِ إِنْ اخْتَلَفَتْ مَعَ الْوُزْنِ أَيُّ وَزَادَتْ الْقِيَمَةُ وَقَوْلُهُ، وَلَوْ مُحَرَّمًا أَيُّ مُحَرَّمٌ الْإِسْتِعْمَالِ بِأَنْ
صُنِعَ بِقَصْدٍ مُبَاحٍ ثُمَّ اتَّخَذَهُ الرَّجُلُ لِاسْتِعْمَالِهِ بِخِلَافِ مُحَرَّمِ الصَّنْعَةِ بِأَنْ صَاغَهُ الرَّجُلُ لَا بِهَذَا الْقَصْدِ
فَالْمُعْتَبَرُ وَزَنُهُ إِذْ صُنِعَتْ لَهَا قِيَمَةٌ لَهَا فَهُوَ كَالْآيَةِ وَبِهَذَا التَّقْرِيرِ لَا تُخَالِفَ بَيْنَ مَا فِي الْعُبَابِ وَشَرَحَ
الْخَطِيبُ فَلْيُتَأَمَّلْ ١ هـ.

شَوْبَرِيٍّ (قَوْلُهُ أَيْضًا وَيُزَكِّي مُحَرَّمٌ إِنْ خُ) وَلَا أَثَرُ لِرِزَادَةِ قِيَمَتِهِ بِالصَّنْعَةِ؛ لِأَنَّهَا مُحَرَّمَةٌ فَلَوْ كَانَ لَهُ إِنَاءٌ وَزَنُهُ
مِائَتًا دِرْهَمٍ وَقِيَمَتُهُ ثَلَاثُ مِائَةٍ وَجِبَتْ زَكَاتُهُ مِائَتَيْنِ فَقَطُّ فَيُخْرَجُ خَمْسَةٌ مِنْ نَوْعِهِ لَا مِنْ نَوْعٍ آخَرَ دُونَهُ وَلَا
مِنْ جِنْسٍ آخَرَ، وَلَوْ أَعْلَى أَوْ يَكْسِرُهُ وَيُخْرَجُ خَمْسَةٌ أَوْ يُخْرَجُ رُبْعٌ عَشْرَةٌ مُشَاعًا ١ هـ.

شَرْحُ م ر وَقَوْلُهُ أَوْ يُخْرَجُ رُبْعٌ عَشْرَةٌ مُشَاعًا هَذَا إِذَا كَانَتْ الصَّنْعَةُ مُحَرَّمَةً كَمَا هُوَ الْفَرُصُ، فَإِنْ كَانَتْ
مُبَاحَةً وَقِيَمَتُهُ مَا ذَكَرَ أَخْرَجَ خَمْسَةَ دَرَاهِمٍ قِيَمَتُهَا مَصْوَغَةٌ سَبْعَةٌ وَنِصْفٌ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكْسِرَهُ وَخَرَجَ مِنْهُ

خَمْسَةَ دَرَاهِمَ أَوْ يُخْرِجُ رُبْعَهُ مُشَاعًا فَيَبِيعُهُ السَّاعِي بِذَهَبٍ وَيَقْسِمُهُ بَيْنَ الْمَالِكِ وَالْمُسْتَخْفَيْنِ كَذَا فِي شَرْحِ
الرَّوْضِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُخْرِجَ سَبْعَةَ دَرَاهِمَ وَنِصْفَ مَضْرُوبَةٍ وَوَجْهُهُ أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ خَمْسَةُ
دَرَاهِمَ مَصُوعَةً فَإِذَا أَخْرَجَ سَبْعَةَ وَنِصْفًا كَانَ رِبَاءً لِيَزِيدَ الْمُخْرِجَ عَلَى الْوَاجِبِ وَقَدْ يُقَالُ يُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الرِّبَا
إِنَّمَا يُعْتَبَرُ فِي الْعُقُودِ وَمَا هُنَا لَيْسَ بِعَقْدٍ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ مَا يُصَرِّحُ بِجَوَازِ ذَلِكَ وَعِبَارَتُهُ بَعْدَمَا
ذَكَرَ عَنْهُ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَجُوزُ إِخْرَاجُ سَبْعَةٍ وَنِصْفٍ نَقْدًا وَلَا يَجُوزُ كَسْرُهُ لِلْأَدَاءِ فِيهِ لِضَرَرِ الْجَانِبَيْنِ ١ هـ.
ع ش عَلَيْهِ (قَوْلُهُ كَضْبَةٍ فَضَّةً) عِبَارَةٌ سَمَّ عَلَى الْبُهْجَةِ قَوْلُهُ وَكَذَا الْمَكْرُوهُ إلخ قُوَّةُ الْكَلَامِ تَدُلُّ عَلَى كَرَاهَةِ
اسْتِعْمَالِ إِنَاءٍ فِيهِ ضَبَّةٌ مَكْرُوهَةٌ.

١ هـ.

وَتُقِيدُ الْكَرَاهَةُ فِي الْجَمِيعِ لَا فِي مَحَلِّ الضَّبَّةِ فَقَطْ ١ هـ.

ع ش عَلَى م ر.

(قَوْلُهُ لَا حُلِيٍّ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ مَعَ كَسْرِ اللَّامِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ وَاحِدُهُ حَلِيٌّ يَفْتَحُ الْحَاءُ وَإِسْكَانِ اللَّامِ.

١ هـ.

شَرْحُ م ر وَقَوْلُهُ مُبَاحٌ يُؤْخَذُ مِنْ شَرْحِ م ر أَنَّ الْحُلِيَّ لَيْسَ بِقَيْدٍ وَأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى الْإِبَاحَةِ، وَلَوْ لِلْإِنَاءِ وَنَصُّ
عِبَارَتِهِ، وَلَوْ اشْتَرَى إِنَاءً لِيَتَّخِذَهُ حُلِيًّا مُبَاحًا فَحَبَسَ وَاضْطُرَّ إِلَى اسْتِعْمَالِهِ فِي طَهْرِهِ وَلَمْ يُمْكِنْهُ غَيْرُهُ وَبَقِيَ
كَذَلِكَ حَوْلًا فَهَلْ تَجِبُ زَكَاتُهُ؟ الْأَقْرَبُ كَمَا قَالَ الْأَنْدَرَعِيُّ لَا؛ لِأَنَّهُ مُعَدٌّ لِاسْتِعْمَالِ مُبَاحٍ ١ هـ.

وَبَقِيَ مَا لَوْ صَاحَ إِنَاءٌ عَلَى وَجْهِ مُحَرَّمٍ ثُمَّ اضْطُرَّ إِلَى اسْتِعْمَالِهِ فِي مُبَاحٍ فَقَصَدَ إِعْدَادَهُ لَهُ فَهَلْ تَجِبُ
زَكَاتُهُ؟ نَظَرًا لِلْأَصْلِ أَوْ لَا نَظَرًا لِلْقَصْدِ الطَّارِئِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي لِلْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ، وَقَوْلُهُ وَاضْطُرَّ
إِلَى اسْتِعْمَالِهِ فِي طَهْرِهِ أَيْ أَوْ لِلشَّرْبِ فِيهِ لِمَرَضٍ أَخْبَرَهُ النَّقَّةُ أَنَّهُ لَا يُزِيلُهُ إِلَّا هُوَ وَأَمْسَكَه لِأَجَلِهِ أَوْ اتَّخَذَهُ
ابْتِدَاءً كَذَلِكَ وَقَوْلُهُ فِي طَهْرِهِ أَيْ مَثَلًا ١ هـ.

ع ش عَلَيْهِ.

(قَوْلُهُ بِالِاسْتِعْنَاءِ عَنِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِمَا) أَيْ عَدَمِ الْإِنْتِفَاعِ الْمُبَاحِ بِأَنَّ لَمْ يُوْجَدْ الْإِنْتِفَاعُ بِهِمَا أَوْ وُجِدَ انْتِفَاعٌ
غَيْرُ مُبَاحٍ بِأَنَّ كَانَ مُحَرَّمًا أَوْ مَكْرُوهًا فَلَا حَاجَةَ لِلْإِلْحَاقِ فِي كَلَامِ الْقَلْيُوبِيِّ وَقَالَ شَيْخُنَا ح ف عَنِ
الْإِنْتِفَاعِ بِهِمَا أَيْ بِالِاسْتِعْمَالِ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فَلَا يَرُدُّ أَنَّ الْمُحَرَّمَ وَالْمَكْرُوهَ يَزْكَي مَعَ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ
انْتِفَاعٌ بِغَيْرِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ ١ هـ.

وَعِبَارَةٌ ق ل قَوْلُهُ عَنِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِمَا أَيْ عَدَمِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِمَا افْتَضَى وَجُوبَ الزَّكَاةِ فِيهِمَا وَالْحَقُّ بِهِ الْإِنْتِفَاعُ
الْمُحَرَّمُ الْمَكْرُوهُ كَمَا مَرَّ وَالْإِنْتِفَاعُ الْمُبَاحُ بِهِمَا أَسْقَطَ وَجُوبَ الزَّكَاةِ فِيهِمَا كَعَوَامِلِ الْمَاشِيَةِ انْتَهَتْ.

عَلَى التَّحْرِيرِ وَقَوْلُهُ أَيْ عَدَمُ الْإِنْتِفَاعِ بِهِمَا افْتَضَى إلخ أَيْ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَمْسَكَ عِشْرِينَ دِينَارًا مِنْ أَوَّلِ الْحَوْلِ
إِلَى آخِرِهِ صَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ يَنْتَفِعْ بِهَا فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ ١ هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ إِنْ قَصَدَ إِصْلَاحَهُ)، وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِانْكَسَارِهِ إِلَّا بَعْدَ عَامٍ أَوْ أَكْثَرَ فَقَصَدَ إِصْلَاحَهُ لَا زَكَاةَ
أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ يُبَيِّنُ أَنَّهُ كَانَ مُرْصَدًا لَهُ وَبِهِ صَرَّحَ فِي الْوَسِيطِ فَلَوْ عَلِمَ انْكَسَارَهُ، وَلَمْ يَقْصِدْ إِصْلَاحَهُ
حَتَّى مَضَى عَامٌ وَجَبَتْ زَكَاتُهُ، فَإِنَّهُ قَصَدَ بَعْدَهُ إِصْلَاحَهُ فَالظَّاهِرُ عَدَمُ الْوُجُوبِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ١ هـ.

شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ بَلْ قَصَدَ جَعْلَهُ تَبْرًا) التَّبَرُّ هُوَ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ بِدُونِ ضَرْبٍ أَيْ صَوْغٍ فَمَعْنَى كَوْنِهِ يَجْعَلُهُ

تَبَيَّنَ أَنَّهُ يُزِيلُ الصَّنْعَةَ الَّتِي فِيهِ وَيُبْقِيهِ قِطْعَةً ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ أ هـ.
شَيْخُنَا (قَوْلُهُ أَوْ كَنْزُهُ) أَيُّ بَأْنٍ اتَّخَذَهُ لِيَدَّخِرَهُ وَلَا يَسْتَعْمِلَهُ لَا فِي مُحَرَّمٍ وَلَا غَيْرِهِ كَمَا لَوْ ادَّخَرَهُ لِيَبِيعَهُ عِنْدَ
الْإِحْتِيَاجِ إِلَى ثَمَنِهِ وَلَا فَرْقَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ أ هـ.

ع ش عَلَى م ر.

(قَوْلُهُ أَوْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا) قَدْ يَشْكُلُ هَذَا بَعْدَ الْوُجُوبِ فِي حُلِيِّ اتَّخَذَهُ بِلَا قَصْدٍ كَمَا سَيَأْتِي قَرِيبًا وَيُجَابُ
بَأْنِ الْكَسْرِ هُنَا الْمُنَافِي لِلِاسْتِعْمَالِ قَرَبَهُ مِنَ النَّبْرِ وَأَعْطَاهُ حُكْمَهُ أ هـ.
سَمَّ عَلَى الْبَهْجَةِ أ هـ.

ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ وَمِمَّا يُحَرِّمُ سِوَارُ الْخِ) أَيُّ مِمَّا يُحَرِّمُ اتَّخَاذَهُ فَقَوْلُهُ لِلْبَيْسِ مُتَعَلِّقٌ بِمُقَدَّرٍ أَيُّ أُتْخَذَ
لِلْبَيْسِ الْخِ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِهِ.

أ هـ.

شَيْخُنَا وَمِنَ الْمُحَرَّمِ أَيْضًا مَا تَتَّخِذُهُ الْمَرْأَةُ مِنْ تَصَاوِيرِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فَتَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ قَالَهُ الْجُرْجَانِيُّ فِي
الشَّافِيِّ أ هـ شَرْحُ م ر وَمَحَلُّهُ إِذَا كَانَ عَلَى صُورَةِ حَيَوَانٍ يَعِيشُ بِتِلْكَ الْهَيْئَةِ بِخِلَافِ الشَّجَرِ وَحَيَوَانٍ
مَقْطُوعِ الرَّأْسِ مَثَلًا فَلَا يُحَرِّمُ اسْتِعْمَالُهُ وَإِتْخَاذُهُ وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَكْرُوهًا فَتَجِبُ زَكَاتُهُ كَمَا مَرَّ فِي
الضَّبَّةِ لِلْحَاجَةِ أ هـ.

ع ش عَلَيْهِ (قَوْلُهُ أَكْثَرُ مِنْ ضَمَمَها) وَفِيهِ لُغَةٌ ثَالِثَةٌ أَسْوَارٌ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ حَكَاهُ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ
وَحَكَى الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ كَسْرَ الْهَمْزَةِ أَيْضًا أ هـ.

ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ لِلْبَيْسِ رَجُلٌ وَخُنْثَى)، وَلَوْ اتَّخَذَهُ لِاسْتِعْمَالٍ مُحَرَّمٍ فَاسْتَعْمَلَهُ فِي الْمُبَاحِ فِي وَثَقِ
وَجَبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ، وَإِنْ عَكَسَ فِي الْوُجُوبِ اخْتِمَالًا أَنْ أَوْجَهُهُمَا عَدَمُهُ نَظَرًا لِقَصْدِ الْإِنْتِدَاءِ، فَإِنْ طَرَأَ عَلَى
ذَلِكَ قَصْدٌ مُحَرَّمٌ ابْتَدَأَ لَهَا حَوْلًا مِنْ وَثَقِهِ أ هـ.

شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ وَخُنْثَى) عِبَارَةٌ الْإِرْشَادِ وَالْخُنْثَى فِي حُلِيِّ كُلِّ كَاآخِرِ أ هـ.
يَعْنِي أَنَّهُ فِي حُلِيِّ الرَّجُلِ كَالْمَرْأَةِ، وَفِي حُلِيِّ الْمَرْأَةِ كَالرَّجُلِ أ هـ.
سَمَّ.

(قَوْلُهُ أَوْ إِجَارَتُهُمَا) أَيُّ، وَلَوْ بَعْدَ قَصْدٍ لُبْسِهِمَا عَلَى الْأَرْجَحِ مِنْ وَجْهَيْنِ، وَإِنْ قَصَدَ بِالْإِجَارَةِ التَّجَارَةَ إِذْ لَا
حُرْمَةَ حِينَئِذٍ فَعَلِمَ أَنَّ الْقَصْدَ يَتَغَيَّرُ مِنَ الْحُرْمَةِ لِلِإِبَاحَةِ وَعَكْسِهِ، وَقَوْلُهُ لِمَنْ لَهُ اسْتِعْمَالُهَا لَوْ قَالَ لِمَنْ لَا
زَكَاةَ عَلَيْهِ لَكَانَ أَوْلَى أ هـ.

ق ل (قَوْلُهُ أَوْلَى بِقَصْدِ شَيْءٍ) وَوَجْهُ عَدَمِ وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي هَذِهِ أَنَّ الزَّكَاةَ إِنَّمَا تَجِبُ فِي مَالٍ نَامٍ وَالنَّفْدُ
غَيْرُ نَامٍ، وَإِنَّمَا الْحَقُّ بِالنَّامِيِّ لِتَهْيِئِهِ بِهِ لِلْإِخْرَاجِ وَبِالصِّيَاغَةِ بَطْلَ تَهْيِئِهِ لَهُ وَقَوْلُهُ، وَإِنْ وَجَبَتْ الزَّكَاةُ فِي
الْآخِرَةِ، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ صَرْفَهُ بِهَيْئَةِ الصِّيَاغَةِ عَنِ الْإِسْتِعْمَالِ فَصَارَ مُسْتَعْنَى عَنْهُ كَالدَّرَاهِمِ الْمَضْرُوبَةِ أ هـ.
مِنْ شَرْحِ م ر (قَوْلُهُ وَحَرَّمَ عَلَيْهِمَا أُصْبِغَ) وَكَذَا أُتْمِلَتَانِ مِنْهُ أ هـ.

شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ أَيْضًا وَحَرَّمَ عَلَيْهِمَا أُصْبِغَ) وَكَذَا عَلَى الْمَرْأَةِ وَقَوْلُهُ وَحُلِيِّ ذَهَبٍ وَكَذَا حُلِيِّ فِضَّةٍ، وَإِنَّمَا
قَبِلْنَا بِالذَّهَبِ لِأَجْلِ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ وَسَنَ خَاتَمَ مِنْهُ أ هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ وَحُلِيِّ ذَهَبٍ) أَيُّ إِلَّا إِنْ صَدَّأَ بِحَيْثُ لَا يَبِينُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنْ جَمْعٍ وَأَقَرَّهُ وَوَجْهَهُ زَوَالُ

الْجَلَاءِ عَنْهُ جِيئَ ا هـ.

شرح م ر وقوله إلا إن صدأ بحيث لا يبين أي فلا حرمة لكن ينبغي كراهته فتجب فيه الزكاة ثم إن استعمله على وجه لا يوجد إلا في النساء حرم لما فيه من التشبيه بهن وإلا فلا ا هـ.
ع ش عليه (قوله وسن خاتم منه) ولا فرق في ذلك بين قليله وكثيره ويفارق ضبة الإناء الصغيرة على رأي الرافعي بأن الخاتم أدوم استعمالاً من الإناء ا هـ.

شرح م ر والسن هو الشعبة التي يمسك الفص بها لا الدبلة التي تجعل في الأصبع ا هـ.
شيخنا أي، فإنها من قبيل الخاتم فتحرم من الذهب وتجوز من الفضة.
(قوله لا أنف وأنملة وسن وخاتم فضة) أي ولا زكاة في ذلك، وإن أمكن نزع ورده كما اقتضاه كلام الماوردي ا هـ.

شرح م ر (قوله بتثليث الهمة والميم) ففيها تسع لغات أفصحها وأشهرها فتح الهمة وضم الميم والأنامل أطراف الأصابع وفي كل أصبع غير الإبهام ثلاث أنامل ا هـ.
من شرح م ر ا هـ.

شويري وقد نظم بعضهم لغات الأنملة والأصبع فقال يا أصبع ثلثا مع ميم أنملة وثلث الهمة أيضا وأو وأصبوعا وقال بعضهم وهمز أنملة ثلث وثلثه والسنع في أصبع واختم بأصبوع (قوله على مقطوعها) هل يخرج به من خلق بلا نحو أنملة كأنف أم لا والتقييد للغالب كل محتمل ولعل الأول أقرب فليحذر ا هـ.

شويري (قوله ولأن عرفة بن أسعد) في الدمي ابن صفوان ا هـ.
وهي نسبة لجده في الإصابة عرفة بضم العين والفاء بينهما راء ساكنة وبالجم بن سعد بن كرز بن صفوان التميمي السعدي وقيل العطاردي كان من الفرسان في الجاهلية وشهد الكلاب فأصيب أنفه ثم أسلم فإذن له رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتخذ له أنفا من ذهب أخرجه حديثه أبو داود، وهو معذور في أهل البصرة ا هـ.

ع ش على م ر.
(قوله والفرق بينها) أي الثلاثة حيث تجوز من الذهب والفضة للرجل وغيره وبين الأصبع واليد حيث يمنعان مطلقاً أنها أي الثلاثة تعمل والعمل في السن بالمضغ عليه وفي الأنف بخلوص الكلام وجذب الريح ودفع الهواء وفي الأنملة بالقبض على شيء بواسطة بقية الأصبع بخلافهما أي اليد والأصبع لا يعملان شيئاً لعدم انبثاقهما بل يكونان قطعة واقفة.
ا هـ.

شيخنا وفي الشويري ما نصه يؤخذ من الفرق عدم جواز أنملة سفلى كالأصبع لما ذكر وأخذ الأذرع منه أن ما تحت الأنملة لو كان أشل امتنعت ويؤخذ منه أن الزائدة إذا عملت حلت وإلا فلا ا هـ.
(قوله وخاتم فضة) الخاتم ما يلبس في اليد وأما الختم فهو ما يتخذ لختم المكاتيب من غير لبس فلا يجوز من أحد التقدين ا هـ.

شيخنا (قوله أيضاً وخاتم فضة) ويحل له الختم به أيضاً ونقل بالدرس عن الكرماني على البخاري ما

يُؤْفِقُهُ وَعَنْ شَيْخِنَا الزِّيَادِيِّ أَنَّهُ نَقَلَ أَوَّلًا الْحُرْمَةَ ثُمَّ رَجَعَ وَاعْتَمَدَ الْجَوَارَ فَلِلَّهِ الْحَمْدُ ١ هـ.

ع ش على م ر.

(قَوْلُهُ أَيْضًا وَخَاتَمُ فِضَّةٍ) أَيُّ بَلِّ هُوَ سُنَّةٌ وَالْعِبْرَةُ فِي قَدْرِهِ وَعَدَدِهِ وَمَحَلِّهِ عَادَةً أَمَثَالُهُ فِيهِ الْفَقِيهِ الْخُنْصَرُ وَحَدُّهُ وَفِي الْعَامِّيِّ نَحْوُ الْإِبْهَامِ مَعَهُ وَمَتَى خَالَفَ عَادَةً أَمَثَالُهُ كُرْهُ أَوْ حَرَمٌ وَتَلَزَمُهُ زَكَاتُهُ فِيهِمَا وَيَحْرُمُ تَمْوِيهِهُ بِالذَّهَبِ سِوَاءٍ حَصَلَ مِنْهُ شَيْءٌ بِالْعَرْضِ عَلَى النَّارِ أَمْ لَا وَيَنْبَغِي أَنْ يَنْقُصَ عَنْ مِثْقَالٍ وَلَهُ اتَّخَاذُ خَوَاتِيمٍ مُتَعَدِّدَةٍ لِيَلْبَسَ بَعْضُ كُلِّ مِنْهَا فِي وَفْتٍ وَلَا زَكَاةَ فِيهَا حِينَئِذٍ، فَإِنْ لَبَسَ مِنْهَا أَكْثَرَ مِنْ عَادَةِ أَمَثَالِهِ أَوْ قَصَدَ ذَلِكَ وَجَبَتْ الزَّكَاةُ وَمِثْلُ ذَلِكَ الْخَلَاخِيلُ لِلْمَرْأَةِ وَلَا بَأْسَ بِلُبْسِ غَيْرِ الْفِضَّةِ مِنْ نَحَاسٍ أَوْ غَيْرِهِ لَكِنْ قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ يُكْرَهُ؛ لِأَنَّهُ حِلْيَةٌ أَهْلِ النَّارِ وَكَوْنُهُ فِي خُنْصَرِ الْيُمْنَى أَفْضَلُ وَلَهُ الْخَتَمُ بِهِ إِذَا نَقَشَ اسْمَهُ عَلَيْهِ وَلَا كَرَاهَةَ فِي نَفْسِهِ بِذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَغَيْرِهِ وَيُسْنُ جَعْلُ فَصِّهِ دَاخِلَ الْكَفِّ وَخَرَجَ بِهِ الْخَتَمُ، وَهُوَ قِطْعَةٌ فِضَّةٌ يُنْقَشُ عَلَيْهَا اسْمُ صَاحِبِهَا وَيُخْتَمُ بِهَا فَيَحْرُمُ وَبَحَثَ بَعْضُهُمُ الْجَوَارَ، وَهُوَ مَرْجُوحٌ ١ هـ. بِرَمَاوِيٍّ.

وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر وَيُنْدَبُ لُبْسُهُ فِي خُنْصَرِ الْيُمْنَى وَفِي خُنْصَرِ الْيَسَارِ لِلِاتِّبَاعِ لَكِنْ لُبْسُهُ فِي الْيَمِينِ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُ زِينَةٌ وَالْيَمِينُ أَشْرَفُ وَيَجُوزُ لُبْسُهُ فِيهِمَا مَعًا بِفَصٍّ وَبِدُونِهِ وَجَعَلَ الْفَصُّ فِي بَاطِنِ الْكَفِّ أَفْضَلُ، وَيَجُوزُ نَفْسُهُ، وَلَوْ بِذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا كَرَاهَةَ فِيهِ قَالَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَيَنْبَغِي أَنْ يَنْقُصَ الْخَاتَمُ عَنْ مِثْقَالٍ وَالْمُعْتَمَدُ ضَبْطُهُ بِالْعُرْفِ فَيَرْجِعُ فِي زِينَتِهِ لَهُ فَمَا خَرَجَ عَنْهُ كَانَ إِسْرَافًا كَمَا قَالُوهُ فِي الْخَلَخَالِ لِلْمَرْأَةِ وَيَجُوزُ تَعَدُّهُ اتِّخَاذًا وَلُبْسًا وَالضَّابِطُ فِيهِ أَنْ لَا يُعَدَّ إِسْرَافًا أَمَّا إِذَا اتَّخَذَ خَوَاتِيمَ لِيَلْبَسَ اثْنَيْنِ مِنْهَا أَوْ أَكْثَرَ دَفْعَةً فَتَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ لَوْجُوبِهَا فِي الْحُلِيِّ الْمَكْرُوهِ انْتَهَتْ. وَقَوْلُهُ وَلَا كَرَاهَةَ فِيهِ أَيُّ فِي النَّقْشِ لَكِنْ يَحْرُمُ اسْتِعْمَالُهُ إِذَا أَدَّى ذَلِكَ إِلَى مُلَاقَاةِ النَّجَسِ كَأَنْ لَبَسَهُ فِي الْيَسَارِ وَاسْتَنْجَى بِهَا بِحَيْثُ يَصِلُ مَاءُ الْإِسْتِنْجَاءِ إِلَيْهِ وَقَوْلُهُ، وَيَجُوزُ تَعَدُّهُ ظَاهِرُهُ، وَلَوْ كَثُرَتْ وَخَرَجَتْ عَنْ عَادَةِ أَمَثَالِهِ كَعَشْرِينَ خَاتَمًا مِثْلًا، وَقَوْلُهُ فَتَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ أَيُّ بِخِلَافِ مَا إِذَا اتَّخَذَهَا لِيَلْبَسَهَا وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ ١ هـ.

ع ش (تَنْبِيْهُ) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الشَّرَفُ الْمُنَاوِيُّ وَتَحْصُلُ السُّنَّةُ بِلُبْسِ الْخَاتَمِ مُطْلَقًا، وَلَوْ مُسْتَعَارًا أَوْ مُسْتَأْجَرًا لَكِنْ الْأَوْفَقُ بِالسُّنَّةِ لُبْسُهُ بِالْمَلِكِ وَالِاسْتِدَامَةِ عَلَى ذَلِكَ ١ هـ. شَوْبَرِيٍّ.

(فَائِدَةٌ) كَانَ نَقَشُ خَاتَمِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُحَمَّدٌ سَطْرٌ أَسْفَلُ " وَرَسُولُ " سَطْرٌ أَوْسَطُ " وَاللَّهُ " سَطْرٌ أَعْلَى ١ هـ.

ق ل عَلَى الْجَلَالِ وَكَانَ نَقَشُ خَاتَمِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ نِعَمَ الْقَادِرِ اللَّهُ وَكَانَ نَقَشُ خَاتَمِ سَيِّدِنَا عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَفَى بِالْمَوْتِ وَاعْظَا يَا عُمَرُ وَكَانَ نَقَشُ خَاتَمِ سَيِّدِنَا عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ آمَنْتُ بِاللَّهِ مُخْلِصًا وَكَانَ نَقَشُ خَاتَمِ سَيِّدِنَا عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمُلْكُ لِلَّهِ وَكَانَ نَقَشُ خَاتَمِ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ الْحَمْدُ لِلَّهِ ١ هـ.

مِنْ حَظِّ بَعْضِ الْفَضْلَاءِ (قَوْلُهُ وَلِرَجُلٍ مِنْهَا حِلْيَةٌ آلَةٍ حَرْبٍ إلخ) وَمَعَ ذَلِكَ تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيمَا جَعَلَهُ حِلْيَةً ١ هـ.

شَيْخُنَا وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ عَدَمُ الْفَرْقِ فِي تَحْلِيلَةِ آلَةِ الْحَرْبِ بَيْنَ الْمُجَاهِدِ وَغَيْرِهِ، وَهُوَ كَذَلِكَ إِذْ هُوَ بِسَبِيلٍ مِنْ أَنْ يُجَاهِدَ وَوَجْهُهُ أَنَّهَا تُسَمَّى آلَةً حَرْبٍ، وَإِنْ كَانَتْ عِنْدَ مَنْ لَا يُحَارِبُ؛ وَلِأَنَّ إِغَاظَةَ الْكُفَّارِ، وَلَوْ مَنْ بِدَارِنَا حَاصِلَةً مُطْلَقًا ١ هـ.

شَرْحُ م ر وَالتَّحْلِيلَةُ لَصَقَ عَيْنِ النَّفْدِ أَيْ قِطْعَ مِنْهُ فِي مَحَالٍّ مُتَفَرِّقَةٍ مَعَ الْإِحْكَامِ حَتَّى تَصِيرَ كَالْجُزْءِ مِنْهُ وَيُمْكِنُ فَصْلُهَا مَعَ عَدَمِ ذَهَابِ شَيْءٍ مِنْ عَيْنِهَا وَأَمَّا التَّمْوِيهِ فَهُوَ تَسْيِيحُ الذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ وَيُطْلَى بِهِ الشَّيْءُ وَقَضِيَّتُهُ كَلَامُهُمْ هُنَا جَوَازُهُ فِي آلَةِ الْحَرْبِ كَالْتَّحْلِيلَةِ سَوَاءً حَصَلَ مِنْهُ شَيْءٌ بِالْعَرَضِ عَلَى النَّارِ أَوْ لَا عَلَى خِلَافِ مَا مَرَّ فِي الْأَنِيَّةِ وَيُفَرَّقُ بَأَنَّ هُنَا حَاجَةً لِلزَّيْنَةِ بِاعْتِبَارِ مَا مِنْ شَأْنِهِ بِخِلَافِهِ ثُمَّ ١ هـ حَجَّ انْتَهَى شَوْبَرِيٌّ.

وَعِبَارَةُ ح ل قَوْلُهُ تَحْلِيلَةُ آلَةِ حَرْبٍ بِخِلَافِ التَّمْوِيهِ فَيَحْرُمُ، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَفِي كَلَامِ حَجَّ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ، وَهُوَ وَاضِحٌ لِإِغَاظَةِ انْتَهَتْ.

وَجَزَمَ بِهِ الْبِرْمَاوِيُّ فِي حَاشِيَّتِهِ قَالَ: وَإِنْ حَصَلَ مِنْهُ شَيْءٌ بِالْعَرَضِ عَلَى النَّارِ ١ هـ. لَكِنْ فِي ع ش عَلَى م ر تَحْرِيمُ التَّمْوِيهِ ١ هـ.

شَيْخُنَا ح ف (قَوْلُهُ بِلَا سَرْفٍ) السَّرْفُ مُجَاوِزَةُ الْحَدِّ وَيُقَالُ فِي النَّقَقَةِ التَّبْدِيرُ، وَهُوَ الْإِنْفَاقُ فِي غَيْرِ حَقٍّ فَالْمُسْرِفُ الْمُتَنَفِّقُ فِي مَعْصِيَةٍ، وَإِنْ قَلَّ إِنْفَاقُهُ وَغَيْرُهُ الْمُتَنَفِّقُ فِي طَاعَةٍ، وَإِنْ أَفْرَطَ ١ هـ. شَرْحُ م ر وَالْمُرَادُ بِالسَّرْفِ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ أَنْ تَفْعُلَهُ عَلَى مَقْدَارٍ لَا يُعَدُّ مِثْلُهُ زِينَةً كَمَا أَشْعَرَ بِهِ قَوْلُهُ بَلْ تَنْفِرُ مِنْهُ النَّفْسُ الْخَ وَعَلَيْهِ فَلَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ الْفُقَرَاءِ وَالْأَغْنِيَاءِ ١ هـ.

ع ش عَلَيْهِ (قَوْلُهُ وَخُفَّ) أَنْظُرْ مَا الْمُرَادُ بِالْآلَةِ حَتَّى كَانَ الْخُفُّ مِنْهَا وَكَذَا صُنْعَ م ر وَمَثَلٌ لَهَا أَيْضًا بِالْمِنْطَقَةِ وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِهَا مَا يَنْتَفِعُ بِهِ الْمُحَارِبُ فِي الْحَرْبِ مِنْ مَلَاسِيَتٍ بَدَنِهِ ١ هـ. (قَوْلُهُ وَأَطْرَافُ سِهَامٍ) أَيْ وَدَرِجٍ وَمِنْطَقَةٍ بِكَسْرِ الْمِيمِ مَا يُشَدُّ بِهِ الْوَسْطُ وَتُرْسٌ وَسِكِّينُ الْحَرْبِ أَمَّا سِكِّينُ الْمِهْنَةِ أَوْ الْمُقْلَمَةُ فَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ وَغَيْرِهِ تَحْلِيلُهَا كَمَا يَحْرُمُ عَلَيْهِمَا تَحْلِيلَةُ الدَّوَاةِ وَالْمَرْأَةِ ١ هـ. شَرْحُ م ر ١ هـ.

شَوْبَرِيٌّ وَقَوْلُهُ أَوْ الْمُقْلَمَةُ أَيْ أَوْ سِكِّينُ الْمُقْلَمَةِ، وَهِيَ الْمُفْشِطُ وَالْمُقْلَمَةُ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَعَاءُ الْأَقْلَامِ ١ هـ. ع ش (قَوْلُهُ؛ لِأَنَّهَا تَغِيظُ الْكُفَّارَ) بَابُهُ بَاعَ وَلَا يُقَالُ أَغَاظَهُ ١ هـ.

مُخْتَارٌ ١ هـ ع ش.

(قَوْلُهُ وَرِكَابٍ) وَكَذَا قِلَادَةٌ وَتَقَرَّرَ وَلَبَّبَ وَأَطْرَافُ سُيُورٍ وَبِرَّةٌ بَعِيرٌ أَمَّا الْبِغَالُ وَالْحَمِيرُ فَلَا يَجُوزُ تَحْلِيلُهُمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا؛ لِأَنَّهَا لَا تَصْلُحُ لِلْقِتَالِ ١ هـ.

بِرْمَاوِيُّ (قَوْلُهُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَلْبُوسٍ) فِيهِ تَغْلِيلُ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ كَأَنَّهُ قَالَ لَا يَحْرُمُ غَيْرُ الْمَلْبُوسِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَلْبُوسٍ وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ أَتَى بِهَذَا تَوْطِئَةً لِلْقِيَاسِ الَّذِي بَعْدَهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ كَالْأَنِيَّةِ، فَهُوَ جَامِعٌ لِلْقِيَاسِ ١ هـ.

شَيْخُنَا ح ف (قَوْلُهُ وَخَرَجَ بِالْفِضَّةِ) أَيْ الْمَذْكُورَةَ صَرِيحًا فِي قَوْلِهِ وَخَاتَمَ فِضَّةً وَكِنَايَةً فِي قَوْلِهِ وَلِرَجُلٍ مِنْهَا إِلَخَ فَقَوْلُهُ لِمَنْ ذَكَرَ أَيْ الرَّجُلُ وَالْخُنْثَى وَقَوْلُهُ مِنْ ذَلِكَ أَيْ التَّخْتُمُ وَالتَّحْلِيلَةُ ١ هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ وَبِالرَّجُلِ فِي الثَّانِيَةِ) هِيَ قَوْلُهُ وَلِرَجُلٍ حَلِيَّةُ آلَةِ حَرْبٍ وَالْأُولَى قَوْلُهُ وَخَاتَمَ فِضَّةً ١ هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: وَإِنْ جَازَ لَهَا الْمُحَارَبَةُ فِي الْجُمْلَةِ)، وَهِيَ حَالَةُ الصَّرُورَةِ.

وَعِبَارَةُ شَيْخِنَا لَا يُقَالُ إِذَا جَارَ لَهُنَّ الْمُحَارَبَةُ بِأَلْتِهَآ غَيْرَ مُحَلَّةٍ فَمَعَ التَّحْلِيَةُ أَجُوزُ إِذْ التَّحْلِيَّ لَهُنَّ أَوْسَعَ مِنْ الرِّجَالِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ إِنَّمَا جَارَ لَهُنَّ لُبْسُ آلَةِ الْحَرْبِ لِلضَّرُورَةِ وَلَا ضَرُورَةَ وَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّحْلِيَةِ هـ. ح ل فَقَوْلُهُ بِأَلَةِ الْحَرْبِ أَيُّ الْمُحَلَّةِ لِأَجْلِ قَوْلِهِ فِي الْجُمْلَةِ، وَهِيَ حَالَةُ الضَّرُورَةِ وَإِلَّا فَيَجُوزُ لَهَا الْمُحَارَبَةُ بِغَيْرِ الْمُحَلَّةِ، وَلَوْ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ هـ. شَيْخُنَا.

(وَلَا مَرْأَةً) فِي غَيْرِ آلَةِ الْحَرْبِ (لِبْسُ) أَنْوَاعِ (حُلِيِّهَآ) أَيُّ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ كَطَوَاقٍ وَخَاتَمٍ وَسَوَاقٍ وَنَعْلٍ وَكَفَلَادَةٍ مِنْ دَرَاهِمٍ وَدَنَانِيرٍ مُعَرَّاةٍ قِطْعًا وَمَنْقُوبَةٍ عَلَى الْأَصَحِّ فِي الْمَجْمُوعِ لِدُخُولِهَا فِي اسْمِ الْحُلِيِّ وَرَدَ بِهِ تَصْحِيحُ الرَّافِعِيِّ تَحْرِيمُهَا، وَإِنْ تَبِعَهُ فِي الرُّوضَةِ وَقَدْ يُقَالُ بِكَرَاهَتِهَا خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ فَعَلَى التَّحْرِيمِ وَالْكَرَاهَةِ تَحِبُّ رَكَائِهَا وَعَلَى الْإِبَاحَةِ لَا تَحِبُّ وَإِنْ رَعِمَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّهَا تَحِبُّ (وَمَا نُسِجَ بِهِمَا) مِنَ الثِّيَابِ كَالْحُلِيِّ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ جِنْسِهِ (لَا إِنْ بَالَعَتْ فِي سَرَفٍ) أَيُّ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ كَخَلْخَالٍ وَرُزْنَةٍ مِثَالٍ فَلَا يَحِلُّ لَهَا؛ لِأَنَّ الْمُفْتَنَصِيَّ لِإِبَاحَةِ الْحُلِيِّ لَهَا التَّزْيِينُ لِلرِّجَالِ الْمُحَرِّكَ لِلشَّهْوَةِ الدَّاعِي لِكَثْرَةِ النَّسْلِ وَلَا زِينَةَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ بَلْ تَنْفِرُ مِنْهُ النَّفْسُ لِاسْتِنْبَاحِهِ، فَإِنْ أَسْرَفَتْ بِمَا مَبَالِغُهُ لَمْ يَحْرَمْ لَكِنَّهُ يُكْرَهُ فَتَحِبُّ فِيهِ الرِّكَاءُ وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي آلَةِ الْحَرْبِ حَيْثُ لَمْ تُعْتَقَرْ فِيهِ عَدَمُ الْمُبَالِغَةِ بِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ جُلُّهُمَا لِلْمَرْأَةِ بِخِلَافِهِمَا لِغَيْرِهَا فَاعْتَقَرُ لَهَا قَلِيلُ السَّرَفِ وَكَالْمَرْأَةِ الطُّفْلُ فِي ذَلِكَ لَكِنْ لَا يُقَيَّدُ بِغَيْرِ آلَةِ الْحَرْبِ فِيمَا يَظْهَرُ وَخَرَجَ بِالْمَرْأَةِ الرَّجُلُ وَالْخُنْثَى فَيَحْرَمُ عَلَيْهِمَا لِبْسُ حُلِيِّ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ عَلَى مَا مَرَّ وَكَذَا مَا نُسِجَ بِهِمَا إِلَّا إِنْ فَاجَأَتْهُمَا الْحَرْبُ وَلَمْ يَجِدَا غَيْرَهُ وَتَعَيَّنَتْ عَلَى الْخُنْثَى (وَلِكُلِّ) مِنَ الْمَرْأَةِ وَغَيْرِهَا (تَحْلِيَةُ مُصْحَفٍ بِفِضَّةٍ) إِكْرَامًا لَهُ (وَلَهَا) دُونَ غَيْرِهَا تَحْلِيَتُهُ (بِذَهَبٍ) لِعُمُومِ خَبَرِ (أَحِلَّ الذَّهَبُ وَالْحَرِيرُ) لِإِنِّمَا أُمِّتِيَ وَحَرَّمَ عَلَى ذُكُورِهَا { وَفِي فَتَاوَى الْعَزَلِيِّ مَنْ كَتَبَ الْفُزَانَ بِالذَّهَبِ فَقَدْ أَحْسَنَ وَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ (تَنْبِيْهُ) قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ نَقْلًا عَنْ جَمْعٍ وَحَيْثُ حَرَّمَ الذَّهَبَ فَالْمُرَادُ بِهِ إِذَا لَمْ يَصْدَأْ، فَإِنْ صَدَى بِحَيْثُ لَا يَبِينُ لَمْ يَحْرَمِ الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: وَكَفَلَادَةٍ) الْقِلَادَةُ كِنَايَةٌ عَنْ دَنَانِيرٍ كَثِيرَةٍ أَوْ فِضَّةٍ كَثِيرَةٍ تُنْظَمُ فِي خَيْطٍ وَتُوضَعُ فِي رَقَبَةِ الْمَرْأَةِ وَالْمُعَرَّاةِ هِيَ الَّتِي تُجْعَلُ لَهَا عُيُونٌ يُنْظَمُ فِيهَا سَوَاءٌ كَانَتْ الْعُيُونُ مِنْهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهَا، وَلَوْ مِنْ حَرِيرٍ قَالَهُ ح ل هـ.

شَيْخُنَا وَعِبَارَتُهُ قَوْلُهُ: مُعَرَّاةٌ قِطْعًا أَيُّ، وَلَوْ كَانَتْ عُرَاها مِنْ غَيْرِهَا، وَلَوْ حَرِيرًا انْتَهَتْ. (قَوْلُهُ وَمَنْقُوبَةٍ عَلَى الْأَصَحِّ) الْمُعْتَمَدُ أَنَّ الْمَنْقُوبَةَ تَحِبُّ فِيهَا الرِّكَاءُ مَعَ حُرْمَتِهَا وَمِنْهَا مَا يَفْعُ مِنْ أَنَّ الْمَرْأَةَ تُعْلَقُ عَلَى رَأْسِهَا أَوْ بُرْقُعِهَا ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً مَنْقُوبَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ عُرَى، فَهَذَا حَرَامٌ وَتَحِبُّ فِيهِ الرِّكَاءُ. هـ.

شَيْخُنَا قَالَ م ر فِي شَرْحِهِ، وَلَوْ تَقَلَّدَتْ دَرَاهِمَ أَوْ دَنَانِيرَ مَنْقُوبَةً بِأَنَّ جَعْلَهَا فِي قِلَادَتِهَا زَكَّاهَا بِنَاءً عَلَى تَحْرِيمِهَا، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَمَا فِي الْمَجْمُوعِ مِنْ جَلِّهَا مَحْمُولٌ عَلَى الْمُعَرَّاةِ، وَهِيَ الَّتِي جُعِلَ لَهَا عُرَى، فَإِنَّهُ لَا زَكَاةَ فِيهَا؛ لِأَنَّهَا صُرِفَتْ فِي ذَلِكَ عَنْ جِهَةِ التَّقَدُّ إِلَى جِهَةِ أُخْرَى بِخِلَافِ غَيْرِهَا انْتَهَتْ (قَوْلُهُ: وَإِنْ رَعِمَ الْإِسْنَوِيُّ الْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْإِبَاحَةِ وَحِينَئِذٍ تَعْبِيرُهُ بِالرَّعَمِ ظَاهِرٌ هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ وَمَا نَسَجَ بِهِمَا) أَيَّ يَجْلُ لَهَا لُبْسُهُ دُونَ قُرْشِهِ فَلَا يَجْلُ لَهَا الْجُلُوسُ عَلَى السَّجَادَةِ الْمُقَصَّبَةِ ا هـ.

شَيْخُنَا وَفِي ع ش عَلَى م ر مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ وَلَهَا لُبْسُ مَا نُسَجَ بِهِمَا أَفْهَمَ أَنَّ غَيْرَ اللَّبْسِ مِنَ الْإِفْتِرَاشِ وَالتَّدْنُّ بِذَلِكَ لَا يَجُوزُ وَقِيَاسُ مَا مَرَّ فِي افْتِرَاشِ الْحَرِيرِ حُلُّهُ لَهَا إِلَّا أَنْ يَفْرَقَ بَأَنَّهُ إِنَّمَا جَوَزَ لَهَا لُبْسُ مَا نُسَجَ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ لِحُصُولِ الرِّبَنِ الْمَطْلُوبِ مِنْهَا تَحْصِيلُهَا لِلزَّوْجِ، وَهُوَ مُنْتَفٍ فِي الْفُرْشِ وَإِنَّمَا جَازَ لَهَا افْتِرَاشُ الْحَرِيرِ؛ لِأَنَّ بَابَهُ أَوْسَعُ وَفِي الرُّوضَةِ وَلُبْسُ الثِّيَابِ الْمُنْسُوجَةِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فِيهِ وَجْهَانِ أَصَحُّهُمَا الْجَوَازُ ا هـ.

قَالَ السَّيِّدُ فِي حَاشِيَتِهَا لَمْ يَتَعَرَّضُوا لِإِفْتِرَاشِ الْمُنْسُوجِ بِهِمَا كَالْمَقَاعِدِ الْمُطَرَّزَةِ بِذَلِكَ قَالَ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ وَيَنْبَغِي جُلُّ ذَلِكَ عَلَى الْقَوْلَيْنِ وَوَجْهُ الْبِنَاءِ فِي افْتِرَاشِ الْحَرِيرِ لَهَنَّ لُبْسُهُ وَفِي افْتِرَاشِهِ قَوْلَانِ وَكَذَلِكَ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ يَجْلُ لَهَنَّ لُبْسُهُمَا فَبَقِيَ مَجِيءُ الْقَوْلَيْنِ فِي الْإِفْتِرَاشِ قُلْتُ وَقَدْ يَحْصُلُ مَزِيدُ السَّرْفِ فِي الْإِفْتِرَاشِ هُنَا كَمَا سَبَقَ فِي لُبْسِ النَّعْلِ بِخِلَافِ الْحَرِيرِ ا هـ شَوْبَرِي وَقَوْلُهُ فِي لُبْسِ النَّعْلِ الْمُعْتَمَدِ فِيهِ الْجَوَازُ فَيَكُونُ الْمُعْتَمَدُ فِي الْفِرَاشِ الْجَوَازُ أَيْضًا ا هـ.

(قَوْلُهُ أَيْضًا وَمَا نُسَجَ بِهِمَا) أَيَّ وَلِبْسُ مَا نُسَجَ بِهِمَا وَظَاهِرٌ أَنَّ حُرْمَةَ الْإِفْتِرَاشِ كَذَلِكَ وَعَبَّرَ فِي التَّحْرِيرِ وَشَرَحَهُ بِالِاسْتِعْمَالِ، وَهُوَ يَشْمَلُ ذَلِكَ ا هـ شَوْبَرِي (قَوْلُهُ إِلَّا إِنْ بَالَعَتْ فِي سَرْفٍ) الْمُعْتَمَدُ أَنَّ أَصْلَ السَّرْفِ مُحَرَّمٌ عَلَيْهَا كَالْمُبَالَغَةِ فِيهِ كَمَا فِي شَرْحِ م ر فَيَجِبُ عَلَيْهَا الزَّكَاةُ فِي السَّرْفِ، وَفِي الْمُبَالَغَةِ وَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي جَمِيعِ الْحُلِيِّ الَّذِي أَسْرَفَتْ أَوْ بَالَعَتْ فِيهِ لَا فِي الزِّيَادَةِ فَقَطَّ ا هـ. شَيْخُنَا (قَوْلُهُ وَزَنَهُ مَانًا مِثْقَالًا) أَيَّ وَزَنُ مَجْمُوعِ فَرْدِيَّتِهِ وَقَوْلُهُ فَلَا يَجْلُ لَهَا أَيَّ وَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الْجَمِيعِ لَا فِي الرَّائِدِ فَقَطَّ ا هـ.

شَيْخُنَا وَفِي ق ل عَلَى الْجَلَالِ، وَلَوْ اتَّخَذَتْ حُلِيًّا مُتَعَدِّدًا فِيهِ مَا مَرَّ فِي الْخَاتَمِ وَمَتَى حَرَمٌ أَوْ كُرْهٌ وَجَبَتْ زَكَاةُ الْجَمِيعِ لَا الْقَدْرِ الرَّائِدِ فَقَطَّ عَلَى الْمُعْتَمَدِ ا هـ. ق ل.

(قَوْلُهُ بَلْ تَنْفَرُ مِنْهُ النَّفْسُ لِاسْتِيشَاعِهِ) يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا إِبَاحَةً مَا تَتَّخِذُهُ النِّسَاءُ فِي زَمَانِنَا مِنْ عَصَائِبِ الذَّهَبِ وَالتَّرَاكِيِبِ، وَإِنْ كَثُرَ ذَهَبُهَا إِذْ النَّفْسُ لَا تَنْفَرُ مِنْهَا بَلْ هِيَ فِي نِهَائَةِ الرِّبَنِ ا هـ. شَرْحُ م ر وَقَوْلُهُ مِنْ عَصَائِبِ الذَّهَبِ وَالتَّرَاكِيِبِ أَيَّ الَّتِي تَفْعَلُ بِالصَّوْغِ وَتُجْعَلُ عَلَى الْعَصَائِبِ أَمَّا مَا يَقَعُ لِنِسَاءِ الْأَرْيَافِ مِنَ الْفِضَّةِ الْمُتَقَوِّبَةِ أَوْ الذَّهَبِ الْمَخِيطِ عَلَى الْقُمَاشِ فَحَرَامٌ كَالدَّرَاهِمِ الْمُتَقَوِّبَةِ الْمَجْعُولَةِ فِي الْقِلَادَةِ كَمَا مَرَّ وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَيْضًا حُرْمَةُ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ نَقَبِ دَرَاهِمٍ وَتَعْلِيْقِهَا عَلَى رُءُوسِ الْأَوْلَادِ الصَّغَارِ ا هـ.

ع ش عَلَيْهِ (قَوْلُهُ لَمْ يَحْرَمْ) قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ التَّحْرِيمَ وَذَكَرَ الْمُنْهَاجُ الْمُبَالَغَةَ تَصْوِيرًا لَا تَقْيِيدًا وَهَذَا بِخِلَافِ الْعَصَائِبِ وَتَحْوِهَا فَيَجُوزُ لَهَنَّ، وَإِنْ كَبُرَتْ جِدًّا ا هـ. سَمَّ (قَوْلُهُ وَكَالْمَرْأَةِ الطِّفْلِ) الْمُرَادُ بِهِ غَيْرُ الْبَالِغِ ا هـ. شَوْبَرِي وَمِثْلُهُ الْمَجْنُونُ ا هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ لَكِنْ لَا يُقْيَدُ بِغَيْرِ آلَةِ الْحَرْبِ) أَيَّ كَمَا قُيِّدَتِ الْمَرْأَةُ فِي قَوْلِهِ وَلَا مَرْأَةً لُبْسُ حُلِيِّهَا بَلْ يَجُوزُ لَهُ

اسْتِعْمَالُ حُلِيِّهَما، وَلَوْ فِي آلَةِ الْحَرْبِ ا هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ وَخَرَجَ بِالْمَرْأَةِ) أَيُّ فِي قَوْلِهِ وَلِامْرَأَةٍ لُبُسُ حُلِيِّهَما وَقَوْلُهُ عَلَى مَا مَرَّ أَيُّ فِي قَوْلِهِ وَحُلِيٌّ ذَهَبٌ أَيُّ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي مَرَّ، وَهُوَ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى الْقَصْدِ ا هـ.

شَيْخُنَا.

(قَوْلُهُ وَلِكُلِّ تَحْلِيَةٍ صُحُفٌ) يَعْنِي مَا فِيهِ قُرْآنٌ، وَلَوْ لِلتَّبَرُّكِ فِيمَا يَظْهَرُ وَكَذَا غِلَافُهُ، وَإِنْ انفَصَلَ عَنْهُ ا هـ. حَجَّ وَاخْتَرَزَ بِتَحْلِيَةِ الْمُصْحَفِ عَنْ تَحْلِيَةِ الْكُتُبِ فَلَا يَجُوزُ عَلَى الْمَشْهُورِ سَوَاءً فِي ذَلِكَ كُتُبُ الْأَحَادِيثِ وَغَيْرِهَا كَمَا فِي الذَّخَائِرِ، وَلَوْ حَلَّى الْمَسْجِدَ أَوْ الْكَعْبَةَ أَوْ قَنَادِيلَهَا بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ حَرَّمَ وَكَذَا تَغْلِيفُهَا إِنْ حَصَلَ مِنَ التَّحْلِيَةِ شَيْءٌ بِالْعَرَضِ عَلَى النَّارِ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ فِي الْأَنْبِيَةِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ فِي مَعْنَى الْمُصْحَفِ وَلَعَدِمَ نَفْلُهُ عَنِ السَّلَفِ فَهُوَ بِدْعَةٌ وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ إِلَّا مَا أَسْنَنَتِي بِخِلَافِ كِسْوَةِ الْكَعْبَةِ بِالْحَرِيرِ، وَلَوْ جَعَلَ الْقَنَادِيلَ الْمَذْكُورَةَ وَنَحْوَهَا وَقَفًا عَلَى مَسْجِدٍ لَمْ تَجِبْ زَكَاتُهَا لِعَدَمِ الْمَالِكِ الْمُعَيَّنِ وَظَاهِرٌ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ أَنَّ مَحَلَّ صِحَّةٍ وَقَفِهِ إِذَا حَلَّ اسْتِعْمَالُهُ بِأَنْ أُحْتِجَ إِلَيْهِ، وَالْأَوْفَقُ الْمُحَرَّمُ بَاطِلٌ وَقَضِيَّةٌ مَا ذَكَرَ أَنَّهُ مَعَ صِحَّةٍ وَقَفِهِ لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ عِنْدَ عَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَبِهِ صَرَحَ الْأَذْرَعِيُّ نَاقِلًا لَهُ عَنِ الْعِمْرَانِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ا هـ شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ أَيْضًا تَحْلِيَةُ مُصْحَفٍ) وَلَهُ تَحْلِيَةُ غِلَافِهِ أَيُّ جِلْدِهِ أَيْضًا وَيَنْبَغِي لِلْحَاقِّ اللَّوْحَ الْمَعْدَّ لِلْقُرْآنِ بِالْمُصْحَفِ ا هـ.

شَرْحُ م ر وَقَوْلُهُ: الْمَعْدَّ لِلْقُرْآنِ أَيُّ، وَلَوْ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ كَالْأَلْوَحِ الْمَعْدَّةِ لِكِتَابَةِ بَعْضِ السُّورِ فِيمَا يُسَمُّونَهُ صِرَافَةً ا هـ.

ع ش عَلَيْهِ (قَوْلُهُ أَيْضًا تَحْلِيَةُ مُصْحَفٍ) أَيُّ، وَإِنْ حَصَلَ مِنْهُ شَيْءٌ بِالْعَرَضِ عَلَى النَّارِ وَكَتَابَتُهُ كَذَلِكَ وَكَذَا جِلْدُهُ، وَلَوْ مُنْفَصِلًا عَنْهُ وَكَيْسُهُ مِثْلُهُ وَاللُّوْحُ وَعَلَاقَتُهُ كَذَلِكَ بِخِلَافِ الْكُرْسِيِّ وَالنَّفْسِيرِ، وَإِنْ حَرَّمَ مَسَّهُ فَكَالْمُصْحَفِ وَالْأَوْفَقُ فَلَا وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُصْحَفِ مَا حَرَّمَ مَسَّهُ، وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ مُصْحَفًا وَحَرَمَهُ تَحْلِيَةُ الثَّمَانِيمِ وَفِي شَرْحِ الْعَلَامَةِ حَجَّ مَا يَفْتَضِي الْجَوَازَ فِيهَا. ا هـ.

بِرَمَاوِي (تَنْبِيْهٌ) يُؤْخَذُ مِنْ تَعْبِيرِهِمْ بِالتَّحْلِيَةِ الْمَاءُ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ التَّمْوِيهِ حُرْمَةُ التَّمْوِيهِ هُنَا بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ لِمَا فِيهِ مِنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ، فَإِنْ قُلْتَ الْعِلَّةُ الْإِكْرَامُ، وَهُوَ حَاصِلٌ بِكُلِّ قُلْتَ لَكِنَّهُ فِي التَّحْلِيَةِ لَمْ يَخْلُفْ مَحْظُورٌ بِخِلَافِهِ فِي التَّمْوِيهِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ، وَإِنْ حَصَلَ مِنْهُ شَيْءٌ، فَإِنْ قُلْتَ يُؤَيَّدُ الْإِطْلَاقُ قَوْلُ الْغَزَالِيِّ مَنْ كَتَبَ الْقُرْآنَ بِالذَّهَبِ فَقَدْ أَحْسَنَ وَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ قُلْتَ يُفَرَّقُ بِأَنَّهُ يُعْتَقَرُ فِي إِكْرَامِ حُرُوفِ الْقُرْآنِ مَا لَا يُعْتَقَرُ فِي نَحْوِ وَرَقِهِ وَجِلْدِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ إِكْرَامُهَا إِلَّا بِذَلِكَ فَكَانَ مُضْطَرًّا إِلَيْهِ فِيهِ بِخِلَافِهِ فِي غَيْرِ مَا يُمَكِّنُ الْإِكْرَامَ فِيهِ بِالتَّحْلِيَةِ فَلَمْ يَحْتَجْ لِلتَّمْوِيهِ فِيهِ رَأْسًا حَجَّ ا هـ شَوْبَرِي (قَوْلُهُ وَلَهَا) أَيُّ لِلْمَرْأَةِ بِذَهَبٍ وَمِثْلُهَا الصَّبِيُّ وَلَا يَجُوزُ تَحْلِيَةُ سَائِرِ الْكُتُبِ لِرَجُلٍ وَلَا لِامْرَأَةٍ، وَلَوْ بِالْفِضَّةِ وَسَوَاءً كُتُبُ الْحَدِيثِ وَالْعِلْمِ وَمِثْلُهَا الْكَعْبَةُ وَقَبْرُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَذَا بَقِيَّةُ الْأَنْبِيَاءِ فَيَحْرُمُ تَحْلِيَتُهَا، وَلَوْ تَمْوِيَهَا وَيَجُوزُ تَرْبِيبُ الْمَسَاجِدِ بِالْقَنَادِيلِ وَالشُّمُوعِ الَّتِي تُوقَدُ؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ اخْتِرَامٌ وَيَحْرُمُ تَرْبِيبُهَا بِقَنَادِيلِ النَّفْدِ وَيَبْطُلُ وَقَفُهَا إِلَّا إِنْ أُحْتِجَ إِلَيْهَا كَالْوَقْفِ عَلَى تَرْبِيقِ الْمَسَاجِدِ وَيَجُوزُ سَتْرُ الْكَعْبَةِ بِالذَّبْيِاجِ وَكَذَا مُشَاهِدُ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْلِيَاءِ لَكِنْ سُنُّ الْمُصَنِّفِ عَنْ سَتْرِ تَوَابِيْتِ الْأَوْلِيَاءِ بِالسُّورِ الْحَرِيرِ الْمُرْزُكَشَةِ وَغَيْرِهَا هَلْ هُوَ جَائِزٌ لِإِظْهَارِ

تَوَابِيَتْهُمْ بِهِ فَيَتَبَرَّكُ بِهِمْ أَوْ يُتْلَى كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى عَنْهُمْ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ يَحْرُمُ الْبَاسُ تَوَابِيَتْ الْأَوْلِيَاءِ الْحَرِيرِ
وَإِظْهَارَهَا يَحْصُلُ بِدُونِ ذَلِكَ وَلَا رَيْبَ أَنَّ تَرَكَ الْبَاسِيَهَا إِيَّاهُ أَحَبُّ إِلَيْهِمْ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَنْتَرَهُونَ عَنْ اسْتِعْمَالِهِ
فِي دَوَاتِهِمْ الشَّرِيفَةِ فَلَا يَنْتَرَهُوا أَنْ تَعْمَلَ عَلَى قُبُورِهِمْ أُولَى وَمَنْ قَالَ بِالْجَوَازِ قَالَ الْأُولَى بِالسَّنَةِ الْمَطْهَرَةِ
تَرْكُهُ هـ.

بِرُمَاوِيٍّ (فَرَعُ) لَوْ حَلَّتْ مُصْحَفَهَا بِالذَّهَبِ ثُمَّ بَاعَتْهُ لِلرَّجُلِ أَوْ أَجَرَتْهُ وَأَعَارَتْهُ إِيَّاهُ فَهَلْ يَحِلُّ اسْتِعْمَالُهُ بِنَحْوِ
الْقِرَاءَةِ فِيهِ مَحَلُّ نَظَرٍ وَالْمَنْعُ أَقْرَبُ هـ.

م ر

وَهَذَا وَاضِحٌ إِذَا كَانَ يَحْصُلُ مِنْهُ شَيْءٌ بِالْعَرْضِ عَلَى النَّارِ وَالْأَفْلَا يُمَكِّنُ غَيْرُ الْحِلِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَزِيدُ حَبْنَةً
عَلَى الْإِنَاءِ الْمُمَوَّهِ الَّذِي لَا يَحْصُلُ مِنْهُ شَيْءٌ بِالْعَرْضِ عَلَى النَّارِ مَعَ أَنَّهُ يَحِلُّ اسْتِعْمَالُهُ لِلرَّجُلِ كَمَا نَقَدَمَ
فِي بَابِ الْاجْتِهَادِ هـ.

سَمَّ عَلَى حَجٍّ (قَوْلُهُ دُونَ غَيْرِهَا)، فَإِنْ قِيلَ لِمَ لَمْ يَحِلَّ تَحْلِيَّتُهُ لِلرَّجُلِ بِالذَّهَبِ كَمَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَّخِذَ لَهُ
كَيْسًا مِنْ حَرِيرٍ قُلْنَا الذَّهَبُ أَضْيَقُ، فَإِنْ قِيلَ فَلِمَ لَمْ يَجُزْ تَحْلِيَّتُهُ الْكَعْبَةِ بِالْفِضَّةِ كَالْمُصْحَفِ وَكَمَا يَجُوزُ
سِتْرُهَا بِالذَّبِيحِ؟ قُلْنَا؛ لِأَنَّ الْمُصْحَفَ أَشْرَفَ مِنْهَا وَأَعْظَمُ هـ.

شَوْبَرِيٍّ (قَوْلُهُ مِنْ كَتَبَ الْقُرْآنَ) أَيُّ مِنْ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ، وَلَوْ لِرَجُلٍ فَلَا يَحْرُمُ اسْتِعْمَالُهُ انْتَهَى.

ح ل (قَوْلُهُ: فَإِنْ صَدَى) فِي الْمُخْتَارِ صَدَأُ الْحَدِيدِ وَسُخَّةٌ وَبَابُهُ طَرِبَ فَهُوَ صَدَى بَوْرِنٍ كَتِفِ هـ.

(قَوْلُهُ بِحَيْثُ لَا يَبِينُ) أَيُّ وَكَانَ الصَّدَأُ يَحْصُلُ مِنْهُ شَيْءٌ بِالْعَرْضِ عَلَى النَّارِ هـ.

شَرْحُ م ر وَهَذَا فِيمَا إِذَا كَانَ الصَّدَأُ مِنَ النَّحَاسِ وَالْأَفَالِصَّدَأُ الْحَاصِلُ مِنْ مُجَرَّدِ الْوَسَخِ لَا يَحْصُلُ مِنْهُ
شَيْءٌ بِالْعَرْضِ عَلَى النَّارِ هـ.

ع ش عَلَيْهِ (قَوْلُهُ أَيْضًا بِحَيْثُ لَا يَبِينُ) بِفَتْحِ الْيَاءِ وَكَسْرِ الْبَاءِ أَيُّ لَا يَظْهَرُ بِأَنْ سِتْرَ هـ.

شَوْبَرِيٍّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

(بَابُ زَكَاةِ الْمَعْدِنِ وَالرِّكَازِ وَالتَّجَارَةِ) (مَنْ اسْتَخْرَجَ) مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ (نَصَابٌ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ) فَأَكْثَرُ (مِنْ
مَعْدِنٍ) أَيُّ مَكَانٍ خَلَقَهُ اللَّهُ فِيهِ مَوَاتٍ أَوْ مَلِكٍ لَهُ وَيُسَمَّى بِهِ الْمُسْتَخْرَجُ أَيْضًا كَمَا فِي التَّرْجَمَةِ (لِزِمَهُ رُبْعُ
عُشْرِهِ) لَخَبَرِ {وَفِي الرُّقَّةِ رُبْعُ الْعُشْرِ} وَلَخَبَرِ الْحَاكِمِ فِي صَحِيحِهِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {لَاخِذٌ مِنَ
الْمَعَادِنِ الْقَبْلِيَّةِ الصَّدَقَةِ} (حَالًا) فَلَا يُعْتَبَرُ الْحَوْلُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ لِلتَّمَكُّنِ مِنْ تَنْمِيَةِ الْمَالِ وَالْمُسْتَخْرَجِ مِنْ
مَعْدِنٍ.

نَمَاءٌ فِي نَفْسِهِ وَاعْتَبَرَ النَّصَابُ؛ لِأَنَّ مَا دُونَهُ لَا يَحْتَمِلُ الْمُوَاسَاةَ كَمَا فِي سَائِرِ الْأَمْوَالِ الزَّكَوِيَّةِ (وَيَضُمُّ
بَعْضُ نَيْلِهِ لِبَعْضٍ إِنْ اتَّحَدَ مَعْدِنٌ وَاتَّصَلَ عَمَلٌ أَوْ قَطْعُهُ بِعُذْرٍ) كَمَرَضٍ وَسَفَرٍ وَإِصْلَاحِ آلَةٍ، وَإِنْ طَالَ
الزَّمَنُ عُزْفًا أَوْ زَالَ الْأَوَّلُ عَنْ مِلْكِهِ وَقَوْلِي إِنْ اتَّحَدَ مَعْدِنٌ مِنْ زِيَادَتِي (وَالْأَفَالِ) بِأَنْ تَعَدَّدَ الْمَعْدِنُ أَوْ قُطِعَ
الْعَمَلُ بِلَا عُذْرٍ (فَلَا يَضُمُّ) نَيْلًا (أَوَّلَ لَثَانٍ فِي إِكْمَالِ نَصَابٍ)، وَإِنْ قَصُرَ الزَّمَنُ لِعَدَمِ الْإِتِّحَادِ فِي الْأَوَّلِ
وَلِإِعْرَاضِهِ فِي الثَّانِي (وَيَضُمُّ ثَانِيًا لِمَا مَلَكَهُ) مِنْ جِنْسِهِ أَوْ مِنْ عَرْضِ تِجَارَةٍ يَقُومُ بِهِ، وَلَوْ مِنْ غَيْرِ
الْمَعْدِنِ كَارِثٍ فِي إِكْمَالِهِ، فَإِنْ كَمُلَ بِهِ النَّصَابُ زَكَى الثَّانِي فَلَوْ اسْتَخْرَجَ تِسْعَةَ عَشَرَ مِثْقَالًا بِالْأَوَّلِ
وَمِثْقَالًا بِالثَّانِي فَلَا زَكَاةَ فِي التَّسْعَةِ عَشَرَ وَتَجِبُ فِي الْمِثْقَالِ كَمَا تَجِبُ فِيهِ لَوْ كَانَ مَالِكًا لِتِسْعَةِ عَشَرَ مِنْ

غَيْرِ الْمَعْدِنِ وَخَرَجَ بِالْفِضَّةِ وَالذَّهَبِ غَيْرُهُمَا كَحَدِيدٍ وَنُحَاسٍ وَيَاقُوتٍ وَكُحْلٍ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ وَيَقُولِي لِثَانٍ غَيْرِهِ مِمَّا يَمْلِكُهُ فَيَضُمُّ إِلَيْهِ نَظِيرَ مَا مَرَّ وَوَقَّتْ وَجُوبَ إِخْرَاجِ زَكَاةِ الْمَعْدِنِ عَقِبَ تَخْلِيصِهِ وَتَنْقِيبِهِ وَمُؤْنَةُ ذَلِكَ عَلَى الْمَالِكِ وَتَعْبِيرِي بِمَا مَلَكَهُ أَعَمُّ مِنْ تَعْبِيرِهِ بِالْأَوَّلِ (وَفِي رِكَازٍ) بِمَعْنَى مَرْكَوزٍ ككِتَابٍ بِمَعْنَى مَكْتُوبٍ (مِنْ ذَلِكَ) أَيُّ مِنْ نَصَابِ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ فَأَكْثَرُ، وَلَوْ بَضَمَهُ إِلَى مَا مَلَكَهُ مِمَّا مَرَّ (خُمْسٌ) رَوَاهُ الشَّيْخَانِ. وَفَارَقَ وَجُوبَ رُبْعِ الْعُشْرِ فِي الْمَعْدِنِ بَعْدَ الْمُؤْنَةِ أَوْ خِفَّتِهَا (حَالًا) فَلَا يُعْتَبَرُ الْحَوْلُ لِمَا مَرَّ فِي الْمَعْدِنِ (بِصَرْفٍ) أَيُّ الْخُمْسِ (كَمَعْدِنٍ) أَيُّ كَرَكَاتِهِ (مَصْرِفِ الزَّكَاةِ)؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ وَاجِبٌ فِي الْمُسْتَفَادِ مِنَ الْأَرْضِ فَأُشْبِهَ الْوَاجِبَ فِي الثَّمَارِ وَالزَّرُوعِ وَقَوْلِي كَمَعْدِنٍ مِنْ زِيَادَتِي (وَهُوَ) أَيُّ الرِّكَازِ (دَفِينٌ) هُوَ أَوْلَى مِنْ قَوْلِهِ مَوْجُودٌ (جَاهِلِيٌّ فَإِنْ وَجَدَهُ) مَنْ هُوَ أَهْلٌ لِلزَّكَاةِ (بِمَوَاتٍ أَوْ مَلِكٍ أَحْيَا زَكَاةً) وَفِي مَعْنَى الْمَوَاتِ الْقَلَاعُ وَالْقُبُورُ الْجَاهِلِيَّةُ (أَوْ وَجَدَ بِمَسْجِدٍ أَوْ شَارِعٍ أَوْ وَجَدَ) دَفِينٌ (إِسْلَامِيٌّ) بَأَنِّ وَجَدَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ اسْمُ مَلِكٍ مِنْ مُلُوكِ الْإِسْلَامِ (وَعُلِمَ مَالِكُهُ) فِي الثَّلَاثَةِ (فَلَهُ) فَيَجِبُ رَدُّهُ عَلَيْهِ وَذَكَرَ هَذَا فِي وَجْدَانِهِ بِمَسْجِدٍ أَوْ شَارِعٍ مِنْ زِيَادَتِي (أَوْ جَهْلٍ) أَيُّ الْمَالِكِ فِي الثَّلَاثَةِ (فَلَقَطَهُ) يُعْرِفُهُ الْوَاحِدُ سَنَةً ثُمَّ لَهُ أَنْ يَتَمَلَّكَهُ إِنْ لَمْ يَظْهَرْ مَالِكُهُ (كَمَا) يَكُونُ لَقَطَةً (لَوْ جَهْلَ حَالِ الدَّفِينِ) أَيُّ لَمْ يُعْرِفْ أَنَّهُ جَاهِلِيٌّ أَوْ إِسْلَامِيٌّ بَأَنِّ كَانَ مِمَّا يُضْرَبُ مِثْلُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ أَوْ مِمَّا لَا أَثَرَ عَلَيْهِ كَالْتَّبَرِ وَالْحُلِيِّ (أَوْ) وَجَدَ (بِمَلِكٍ شَخْصٍ فَلَهُ) أَيُّ لِلشَّخْصِ (إِنْ ادَّعَاهُ) يَأْخُذُهُ بِلَا يَمِينٍ كَأَمْتَعَةِ الدَّارِ (وَالْأَيُّ) أَيُّ، وَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ (فَلِمَنْ مَلَكَ مِنْهُ). وَهَكَذَا حَتَّى يُنْتَهَى الْأَمْرُ (إِلَى الْمُحْيِي) لِلْأَرْضِ فَيَكُونُ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ؛ لِأَنَّهُ بِالْإِحْيَاءِ مَلِكٌ مَا فِي الْأَرْضِ وَبِالْبَيْعِ لَمْ يَزَلْ مَلِكُهُ عَنْهُ، فَإِنَّهُ مَدْفُونٌ مَنْقُولٌ، فَإِنْ كَانَ الْمُحْيِي أَوْ مَنْ تَلَقَّى الْمَلِكَ عَنْهُ مَيِّتًا فَوَرِثَتُهُ قَائِمُونَ مَقَامَهُ، فَإِنْ قَالَ بَعْضُهُمْ هُوَ لِمُورِثَتَا وَأَبَاهُ بَعْضُهُمْ سَلِمَ نَصِيبُ الْمُدَّعِي إِلَيْهِ وَسَلَّكَ بِالْبَاقِي مَا ذَكَرَ، فَإِنْ أَيْسَ مِنْ مَالِكِهِ تَصَدَّقَ بِهِ الْإِمَامُ أَوْ مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ.

الشرح

(بَابُ زَكَاةِ الْمَعْدِنِ وَالرِّكَازِ وَالتَّجَارَةِ) قَدَّمَ الْمَعْدِنَ لِثَبُوتِهِ فِي مَحَلِّهِ وَجَمَعَ مَعَهُ الرِّكَازَ لِمُشَارَكَتِهِ لَهُ فِي عَدَمِ الْحَوْلِ وَعَقِبَهُمَا بِالنَّبَابِ الْمَارِّ؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ النَّفْدَيْنِ وَجَمَعَ مَعَهُمَا التَّجَارَةَ لِاعْتِبَارِهَا بِآخِرِ الْحَوْلِ فَقَطُّ لَا بِجَمِيعِهِ وَأَخْرَجَهَا عَنِ النَّفْدِ لِقِلَّتِهَا وَلِأَنَّهَا رَاجِعَةٌ إِلَيْهِ وَالْمَعْدِنُ يَفْتَحُ الدَّالِ الْمُهِمْلَةَ وَكَسْرُهَا اسْمٌ لِلْمَحَلِّ وَلِمَا يَخْرُجُ مِنْهُ وَقِيلَ الْأَوَّلُ لِلأَوَّلِ وَالثَّانِي لِلثَّانِي مِنْ عَدَنَ بِالْمَكَانِ أَقَامَ بِهِ يُقَالُ عَدَنَ كَضَرَبَ يَعِدُنْ عُدُونًا إِذَا أَقَامَ وَمِنْهُ سُمِّيَتْ جَنَاتُ عَدْنٍ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يُقِيمُونَ فِيهَا إِلَى الْأَبَدِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْنَا بِهَا بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ وَسُمِّيَتْ عَدْنُ التِّي بِالْيَمَنِ عَدْنًا؛ لِأَنَّ تَبَعًا كَانَ يَحْبِسُ النَّاسَ فِيهَا أَرْبَابَ الْجَزَائِمِ وَكَانَ رَجُلًا صَالِحًا قِيلَ إِنَّهُ أَمَنَ بِنَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ بَعَثَتِهِ بِسِتْمَانَةِ سَنَةٍ وَالرِّكَازُ بِكَسْرِ الرَّاءِ الْمُهِمْلَةَ وَبِالزَّايِ أَخْرَجَهُ مَا دُفِنَ بِالْأَرْضِ مِنْ رَكَزٍ مِنْ بَابِ قَتَلَ بِمَعْنَى غَرَزَ وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ رَكَزَتِ الرُّمَحُ إِذَا غَرَزَتْهُ أَوْ بِمَعْنَى خَفِيَ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى {هَلْ نَحْسُ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا} أَيُّ صَوْتًا خَفِيًّا وَالتَّجَارَةُ بِكَسْرِ التَّاءِ تَقْلِيْبُ الْمَالِ بِالْمُعَاوَضَةِ لِعَرَضِ الرِّيحِ كَمَا يَأْتِي يُقَالُ تَجَرَ يَتَجَرُّ بِضَمِّ الْجِيمِ مِنْ بَابِ قَتَلَ تَجَرًا بِإِسْكَانِهَا وَتِجَارَةً فَهُوَ تَاجِرٌ وَقَوْمٌ تَجَرَّ كَصَاحِبٍ وَصَحْبٍ وَتَجَارَ كَصَاحِبٍ وَصِحَابٍ وَتَجَارَ بِضَمِّ التَّاءِ وَتَشْدِيدِ الْجِيمِ كَفَاجِرٍ وَفُجَّارٍ وَتَجَرَّ بِمَعْنَى تَجَرَ وَالْأَصْلُ فِي الثَّلَاثَةِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ ١ هـ.

بِرَمَاوِيٍّ وَفِي الْمَصْبَاحِ عَدَنَ بِالْمَكَانِ عَدْنَا وَعَدُونًا مِنْ بَابِ ضَرَبَ وَقَعَدَ أَقَامَ ا هـ.
(قَوْلُهُ مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ) أَيِ، وَلَوْ صَبِيًّا.

ا هـ.

ع ش عَلَى م ر وَخَرَجَ الْمُكَاتِبُ وَالذَّمِّيُّ وَالْعَبْدُ وَيُمْنَعُ الذَّمِّيُّ مِنْهُ بِدَارِنَا وَمَا أَخَذَهُ الْعَبْدُ فَلِسِيْدِهِ فَعَلَيْهِ زَكَاتُهُ
ا هـ.

بِرَمَاوِيٍّ وَقَوْلُهُ وَيُمْنَعُ الذَّمِّيُّ إِنْخَ وَالْمَانِعُ لَهُ الْإِمَامُ أَوْ الْآحَادُ ا هـ.
شَوْبَرِيٍّ.

وَعِبَارَةُ سَمِّ قَوْلُهُ مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهَا كَمُكَاتِبٍ وَذِمِّيٍّ مَلَكُهُ وَلَمْ يُزَكَّهِ وَيُمْنَعُ نَدْبًا الْإِمَامُ وَغَيْرُهُ
الذَّمِّيُّ مِنَ الْمَعْدِنِ وَالرَّكَازِ الْإِسْلَامِيِّ، فَإِنْ أَخَذَ قَبْلَ ذَلِكَ مِنْهُ شَيْئًا مَلَكُهُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَمَا نَالَهُ الْعَبْدُ فَهُوَ
لِسِيْدِهِ أَوْ الْمُبْعُضُ فَلِذِي التَّوْبَةِ إِنْ تَهَيَّأَ وَإِلَّا فَلَهُمَا، وَلَوْ أَخْرَجَ اثْنَانِ مِنْ مَعْدِنٍ نَصَابًا زَكَاةً لِلْخُلُطَةِ وَبِتَّجِهِ
اعْتِبَارُ اتِّحَادٍ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْحُصُولُ.

ا هـ.

عُبَابٌ انْتَهَتْ (قَوْلُهُ نَصَابٌ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ إِنْخَ) يُعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ الْآتِي أَنَّ كَوْنَ الْمُسْتَخْرَجِ نَصَابًا لَيْسَ قِيْدًا
بَلْ الْمَدَارُ عَلَى كَوْنِ الْمُسْتَخْرَجِ يَبْلُغُ نَصَابًا بِنَفْسِهِ أَوْ بِضَمِّهِ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الَّذِي مَلَكُهُ مِنْ غَيْرِ الْمَعْدِنِ،
فَإِنَّ قَوْلَهُ الْآتِي وَيَضُمُّ ثَانِيًا لِمَا مَلَكُهُ صَرِيحٌ فِي ذَلِكَ وَكَذَا يُقَالُ فِي قَوْلِهِ الْآتِي وَفِي رِكَازٍ مِنْ ذَلِكَ أَيِ
مِنْ نَصَابِ ذَهَبٍ إِنْخَ أَوْ فِضَّةٍ فَالْمَدَارُ فِيهِ أَيْضًا عَلَى كَوْنِ الرَّكَازِ يَبْلُغُ نَصَابًا إِمَّا بِنَفْسِهِ أَوْ بِضَمِّهِ إِلَى
غَيْرِهِ مِمَّا مَلَكُهُ مِنْ غَيْرِ الرَّكَازِ كَمَا سَيَذْكُرُهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ، وَلَوْ بِضَمِّهِ إِلَى مَا مَلَكُهُ مِمَّا مَرَّ وَيَأْتِي فِيهِ
أَيْضًا التَّفْصِيلُ الْمَذْكُورُ فِي الْمَعْدِنِ بِقَوْلِهِ وَيَضُمُّ بَعْضُ نَبْلِهِ لِبَعْضِ إِنْخَ.

وَقَدْ أَشَارَ إِلَى هَذَا م ر فِي شَرْحِهِ بِقَوْلِهِ وَكَذَا فِي الرَّكَازِ كَمَا نَقَلَهُ فِي الْكِفَايَةِ ا هـ.

ثُمَّ قَالَ فِي الرَّكَازِ فِي مَحَلٍّ آخَرَ وَشَرْطُهُ النَّصَابُ، وَلَوْ بِالضَّمِّ كَمَا مَرَّ ا هـ.

(قَوْلُهُ مَوَاتٍ أَوْ مِلْكٌ لَهُ) كَذَا افْتَصَرُوا عَلَى ذَلِكَ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنْ أَرْضٍ مَوْقُوفَةٍ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى جِهَةٍ
عَامَّةٍ أَوْ مِنْ أَرْضٍ نَحْوِ مَسْجِدٍ رِبَاطٍ لَا تَجِبُ زَكَاتُهُ وَلَا يَمْلِكُهُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ وَلَا نَحْوِ الْمَسْجِدِ وَالَّذِي
يُظْهَرُ أَنَّهُ إِنْ أَمَكْنَ حُدُوثُهُ فِي الْأَرْضِ وَقَالَ أَهْلُ الْخِبَرَةِ إِنَّهُ حَدَثَ بَعْدَ الْوُفْقِيَّةِ أَوْ الْمَسْجِدِيَّةِ مَلَكُهُ
الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ كَرِبَعِ الْمَوْقُوفِ وَنَحْوِ الْمَسْجِدِ وَلَزِمَ مَالِكُهُ الْمُعَيَّنَ زَكَاتُهُ أَوْ قَبْلَهَا فَلَا زَكَاةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ
عَيْنِ الْوُفْقِ، وَإِنْ تَرَدَّدُوا فَكَذَلِكَ وَيُؤَيِّدُ مَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّهُ قَدْ يَحْدُثُ قَوْلُهُمْ إِنَّمَا لَمْ يَجِبْ إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ لِلْمُدَّةِ
الْمَاضِيَةِ، وَإِنْ وَجَدَهُ فِي مِلْكِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ كَوْنُهُ مَلَكُهُ مِنْ حِينَ مَلَكَ الْأَرْضَ لِاحْتِمَالِ كَوْنِ الْمَوْجُودِ
مِمَّا يَخْلُقُ شَيْئًا فَشَيْئًا وَالْأَصْلُ عَدَمُ وَجُوبِ الزَّكَاةِ ا هـ.

بِرَمَاوِيٍّ.

(قَوْلُهُ كَمَا فِي التَّرْجَمَةِ) فَقِي صَنِيعِهِ شَبَهُهُ اسْتِخْدَامُ ا هـ.

شَيْخُنَا.

وَعِبَارَةُ حَجَّ وَالْمَعْدِنُ يُطْلَقُ عَلَى الْجَوَاهِرِ الْمُسْتَخْرَجَةِ مِنَ الْأَرْضِ كَنَقْدٍ وَنَحَاسٍ وَحَدِيدٍ وَهَذَا الْإِطْلَاقُ هُوَ
الْمُرَادُ فِي التَّرْجَمَةِ وَيُطْلَقُ عَلَى مَكَانِ الْجَوَاهِرِ الْمَخْلُوقَةِ فِيهِ وَهَذَا الْإِطْلَاقُ هُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ مَنْ

اسْتَخْرَجَ نَصَابَ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ مِنْ مَعْدِنٍ انْتَهَتْ بِنَوْعٍ تَصَرُّفٍ (قَوْلُهُ لَزِمَهُ رُبْعُ عَشْرِهِ) وَفِي قَوْلِهِ يَلْزِمُهُ
الْخُمْسُ كَالرَّكَازِ بِجَامِعِ الْخَفَاءِ فِي الْأَرْضِ وَفِي قَوْلٍ إِنْ حَصَلَ بِتَعَبٍ كَأَنْ احتَاجَ إِلَى طَحْنٍ أَوْ مُعَالَجَةٍ
بِالنَّارِ أَوْ حَفْرِ قَرْبَعِ عَشْرِهِ وَإِلَّا بِأَنْ حَصَلَ بِلَا تَعَبٍ فَخُمْسُهُ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ يَزِيدُ بِقَلَّةِ الْمُؤَنَةِ وَيَنْقُصُ
بِكَثْرَتِهَا كَالْمُعْشَرَاتِ وَيُرَدُّ بِأَنْ مِنْ شَأْنِ الْمَعْدِنِ التَّعَبُ وَازْكَازُ عَدَمِهِ فَأَنْطُنَا كُلًّا بِمِظْنَنَتِهِ ا هـ.
مِنْ أَصْلِهِ مَعَ شَرْحِ م ر (قَوْلُهُ أَيْضًا لَزِمَهُ رُبْعُ عَشْرِهِ)

وَلَا تَحِبُّ عَلَيْهِ فِي الْمُدَّةِ الْمَاضِيَةِ إِنْ وَجَدَهُ فِي مِلْكِهِ لِعَدَمِ تَحَقُّقِ كَوْنِهِ مَلَكُهُ مِنْ حِينَ مَلَكَ الْأَرْضَ
لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْمَوْجُودُ مِمَّا يُخْلَقُ شَيْئًا فَشَيْئًا وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْوُجُوبِ.

ا هـ.

شَرْحُ م ر.

(وَقَوْلُهُ لَخَبِرَ وَ فِي الرَّقَّةِ إلخ) قَدَّمَهُ لِصِرَاحَتِهِ فِي الْمُدَّعِي وَلِتَعْيِينِ الْمِقْدَارِ الْوَاجِبِ فِيهِ.

ا هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ الْقَبْلِيَّةُ) بِقَافٍ وَبَاءٍ مُوَحَّدَةٍ مَفْتُوحَتَيْنِ نَوْعٍ يُجْلَبُ مِنْ نَاحِيَةٍ يُقَالُ لَهَا الْفَرْعُ بِضَمِّ الْفَاءِ وَإِسْكَانِ
الرَّاءِ قَرْيَةً بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ قَرِيبَةً مِنْ سَاحِلِ الْبَحْرِ ذَاتِ نَخْلٍ وَزَرْعٍ عَلَى نَحْوِ أَرْبَعِ مَرَاجِلٍ مِنَ الْمَدِينَةِ ا
هـ..

بِرْمَاوِيٍّ.

وَفِي الْمِصْبَاحِ وَالْقَبْلِيَّةُ بِفَتْحِ الْقَافِ وَالْبَاءِ مَوْضِعٌ مِنَ الْفَرْعِ عَنِ الْمَدِينَةِ نَحْوَ خَمْسِ لَيَالٍ فِي نَاحِيَةٍ مِنْ
سَاحِلِ الْبَحْرِ وَفِي الْحَدِيثِ {أَقْطَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَادِنَ الْقَبْلِيَّةِ} قَالَ الْمُطَرِّزِيُّ هَكَذَا
صَحَّ بِالْإِضَافَةِ وَفِي كِتَابِ الصَّغَانِيِّ مَكْتُوبٌ بِكَسْرِ الْقَافِ وَسُكُونِ الْبَاءِ ا هـ.

(قَوْلُهُ نَمَاءً فِي نَفْسِهِ) عِبَارَةُ الْمِصْبَاحِ نَمَا الشَّيْءُ يَنْمِي مِنْ بَابِ رَمَى يَرْمِي نَمَاءً بِالْفَتْحِ وَالْمَدُّ كَثْرُ ا هـ.
انْتَهَى ع ش عَلَى م ر وَفِيهِ بَعْدَ الَّذِي نَقَلَهُ الشَّيْخُ قَالَ الْأَصْمَعِيُّ وَزَعَمَ بَعْضُ النَّاسِ أَنْ يَنْمُو نُمُوًا مِنْ
بَابٍ قَعْدَ لُغَةً ا هـ.

(قَوْلُهُ كَمَا فِي سَائِرِ الْأَمْوَالِ الرُّكُوبَةِ) أَيِ الَّتِي تَعَلَّقَتْ الرِّكَاءُ بِعَيْنِهَا كَالْمَوَاشِي وَالنَّقْدِ كَالْفِضَّةِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ
الَّتِي وَجَبَتْ زَكَاتُهَا بِالْفِعْلِ ا هـ.

بِرْمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ وَيُضَمُّ بَعْضُ نَيْلِهِ) بِفَتْحِ الْيَاءِ وَضَمِّ الضَّادِ وَالْمِيمِ هَكَذَا ضَبَطَهُ بِالْقَلَمِ ا هـ شَوْبَرِيٍّ وَالضَّمِيرُ
الْمُسْتَتِرُّ فِيهِ يَعُودُ عَلَى مَنْ فِي قَوْلِهِ مَنْ اسْتَخْرَجَ ا هـ.
شَيْخُنَا.

(قَوْلُهُ إِنْ اتَّخَذَ مَعْدِنٌ) عِبَارَةُ شَرْحِ م ر إِنْ اتَّخَذَ مَعْدِنٌ أَيِ الْمَخْرُجِ ا هـ.

بِأَنْ كَانَ جِنْسًا وَاحِدًا كَمَا ذَكَرَهُ الشَّوْبَرِيُّ ثُمَّ قَالَ م ر وَيُشْتَرَطُ اتِّحَادُ الْمَكَانِ الْمُسْتَخْرَجِ مِنْهُ ا هـ وَمِنْهُ يُعْلَمُ
أَنَّ الْإِتِّحَادَ فِي كُلِّ مِنَ الْمُسْتَخْرَجِ وَالْمُسْتَخْرَجِ مِنْهُ شَرْطٌ، وَإِنْ كَانَ مَعْنَى الْإِتِّحَادِ فِي الْمُسْتَخْرَجِ غَيْرَ مَعْنَاهُ
فِي الْمَكَانِ وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُ الْمَتَنِ بِقَوْلِهِ مَعْدِنٌ مَا يَشْمَلُهُمَا تَأْمَلُ (قَوْلُهُ وَاتَّصَلَ عَمَلٌ) وَلَا يُشْتَرَطُ فِي
الضَّمِّ اتِّصَالُ النَّيْلِ عَلَى الْجَدِيدِ؛ لِأَنَّ الْعَالِبَ عَدَمَ حُصُولِهِ مُتَّصِلًا ا هـ.

شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ وَسَفَرٌ) أَيِ لِعَبْرِ نَزْهَةٍ أَمَّا إِذَا كَانَ لِنَزْهَةٍ فَيَقْطَعُ ا هـ.

بِرَمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ: وَإِنْ طَالَ الزَّمَنُ) أَيَّ زَمَنٍ قَطَعَهُ عُرْفًا لِعَدَمِ إِعْرَاضِهِ عَنِ الْعَمَلِ وَلِكَوْنِهِ عَازِمًا عَلَى الْعَوْدِ
بَعْدَ زَوَالِ عُذْرِهِ.

ا هـ.

سُرْخ م ر (قَوْلُهُ أَوْ زَالَ الْأَوَّلُ عَنْ مِلْكِهِ) أَيَّ فَلَا يُشْتَرِطُ لِيُضْمَّ بَعْضُ نَيْلِهِ لِبَعْضِ بَقَاءِ الْأَوَّلِ فِي مِلْكِهِ كَأَنْ
زَالَ مِلْكُهُ عَنْهُ بِنَحْوِ بَيْعٍ أَوْ هِبَةٍ بَلْ أَوْ بِالتَّلَفِ فَيُضْمُّ الثَّانِي وَالثَّلَاثُ لِمَا تَلَفَ وَيُخْرِجُ زَكَاةَ الْجَمِيعِ إِنْ كَمَلَ
النِّصَابُ، فَإِنْ زَالَ مِلْكُهُ عَنِ الْأَوَّلِ بِالنَّبِيْعِ أَوْ الْهِبَةِ كَأَنْ كَانَ كُلَّمَا أَخْرَجَ شَيْئًا بَاعَهُ أَوْ وَهَبَهُ إِلَى أَنْ أَخْرَجَ
نِصَابًا تَبَيَّنَ بُطْلَانُ نَحْوِ النَّبِيْعِ فِي قَدْرِ الزَّكَاةِ وَيُلْزَمُهُ الْإِخْرَاجُ، وَإِنْ تَلَفَ وَتَعَدَّرَ رَدُّهُ قِيَاسًا عَلَى مَا ذَكَرَهُ
حَاجٌّ فِي زَكَاةِ الثَّابِتِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ حَصَلَ مِنْ زَرْعٍ دُونَ نِصَابٍ حَلَّ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِبَيْعٍ أَوْ نَحْوِهِ، وَإِنْ ظَنَّ
حُصُولَ تَمَامِ النَّصَابِ مِمَّا زَرَعَهُ أَوْ سَيَّرَعَهُ وَتَبَيَّنَ حَصَادُهُ مَعَ الْأَوَّلِ فَإِذَا تَمَّ النَّصَابُ بَانَ بُطْلَانُ نَحْوِ
النَّبِيْعِ فِي قَدْرِ الزَّكَاةِ وَيُلْزَمُهُ الْإِخْرَاجُ عَنْهُ، وَإِنْ تَلَفَ وَتَعَدَّرَ رَدُّهُ؛ لِأَنَّهُ بَانَ لُزُومُ الزَّكَاةِ فِيهِ فَمَا هُنَا أَوْلَى ا هـ.

ع ش عَلَى

م ر.

(قَوْلُهُ أَوْ قَطَعَ الْعَمَلُ بِلَا عُذْرٍ) هَذَا مُحْتَرَزُ الْقَيْدِ الثَّانِي الْمُرَدِّ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ فَيَكُونُ مَفْهُومُهُ شَيْئًا وَاحِدًا ا هـ.

شَيْخُنَا نَعَمْ يُتَسَامَحُ بِمَا أُعْتِيدَ لِلِاسْتِرَاحَةِ فِيهِ مِنْ مِثْلِ ذَلِكَ الْعَمَلِ وَقَدْ يَطُولُ وَقَدْ يَفْصُرُ وَلَا يُتَسَامَحُ بِأَكْثَرِ
مِنْهُ كَمَا قَالَ الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ إِنَّهُ الْوَجْهُ وَمُقْتَضَى التَّغْلِيلِ ا هـ.

سُرْخ م ر (قَوْلُهُ فَلَا يُضْمُّ أَوَّلٌ لِثَانٍ فِي إِكْمَالِ نِصَابٍ) أَيَّ لِيُزَكِّيَ الْجَمِيعَ وَالْأَوَّلُ يَضُمُّ الْأَوَّلَ لِلثَّانِي فِي
إِكْمَالِ النَّصَابِ لِيُزَكِّيَ الثَّانِي كَمَا شَمِلَهُ قَوْلُهُ وَيُضْمُّ ثَانِيًا لِمَا مَلَكَه فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْأَوَّلَ إِذَا كَانَ دُونَ
نِصَابٍ لَا يُزَكِّيهِ إِلَّا إِنْ كَانَ عَنْدهُ مِنْ غَيْرِ الْمَعْدِنِ مَا يُكْمِلُ النَّصَابَ وَإِنَّ الثَّانِي يُزَكِّيهِ إِنْ كَانَ عَنْدهُ مَا
يُكْمِلُ النَّصَابَ سَوَاءً كَانَ مِنَ الْمَعْدِنِ أَوْ غَيْرِهِ وَهَذَا كُلُّهُ عِنْدَ انْتِفَاءِ شَرْطِ مِنَ الشُّرُوطِ أَمَّا عِنْدَ اجْتِمَاعِهَا
فَيُضْمُّ وَيُزَكِّيَ الْجَمِيعَ ا هـ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ وَيُضْمُّ ثَانِيًا لِمَا مَلَكَه) قَالَ فِي الْعُبَابِ: فَلَوْ نَالَ دُونَ نِصَابٍ وَمَالَهُ
نِصَابٌ فَأَكْثَرُ، فَإِنْ نَالَ مَعَ تَمَامِ حَوْلِهِ زَكَاةً حَالًا أَوْ فِي أَثْنَائِهِ زَكَاةً حَالًا وَالبَاقِي لِحَوْلِهِ، وَإِنْ كَانَ
مَالَهُ دُونَ نِصَابٍ زَكَاةً النَّيْلَ حَالًا وَالبَاقِي لِحَوْلِهِ مِنْ تَمَامِ نِصَابِهِ بِالنَّيْلِ إلخ ا هـ.

سَمَّ (قَوْلُهُ لِمَا مَلَكَه) أَيَّ سَوَاءً كَانَ الْأَوَّلُ أَوْ غَيْرُهُ فَيُضْمُّ الثَّانِي لِلأَوَّلِ وَغَيْرِهِ وَيُضْمُّ الْأَوَّلُ لِغَيْرِ الثَّانِي لَا
الثَّانِي ا هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ يَقُومُ بِهِ) أَيَّ بِذَلِكَ الْمُسْتَخْرَجُ كَأَنْ اشْتَرَى عَرَضَ التَّجَارَةِ بِفِضَّةٍ وَالَّذِي اسْتَخْرَجَهُ فِضَّةً لَا
عَكْسَهُ كَأَنْ اشْتَرَى عَرَضَ التَّجَارَةِ بِفِضَّةٍ وَالْمُسْتَخْرَجُ ذَهَبٌ ا هـ.

بِرَمَاوِيٍّ.

(قَوْلُهُ زَكَّى الثَّانِي) أَيَّ فَقَطْ وَيَنْعَقِدُ حَوْلُ الْكُلِّ مِنْ حِينِئذٍ وَقَوْلُهُ فَلَا زَكَاةَ فِي الشَّعَةِ عَشَرَ أَيَّ مَا لَمْ يَكُنْ
مَالِكًا لِبَقِيَّةِ النَّصَابِ مِنْ غَيْرِ الثَّانِي وَقَوْلُهُ كَمَا تَجِبُ فِيهِ أَيَّ فَقَطْ وَيَنْعَقِدُ حَوْلُ الْعَشْرِينَ مِنْ حِينِئذٍ ا هـ.

شَيْخُنَا.

وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر وَيَنْعَقِدُ الْحَوْلُ عَلَى الْعَشْرِينَ مِنْ وَقْتِ تَمَامِهَا انْتَهَتْ.
(قَوْلُهُ أَيْضًا زَكَّى الثَّانِي) أَيِ إِلَّا إِنْ كَانَ مَا مَلَكَهُ غَائِبًا فَلَا تَلَزُمُهُ زَكَاتُهُ حَتَّى يَعْلَمَ سَلَامَتَهُ فَيَتَحَقَّقَ الزُّرُومُ
ا هـ.

بِرَمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ كَحَدِيدٍ وَنُحَاسٍ).

(فَرَعٌ) لَوْ انْقَلَبَ نَحْوُ النُّحَاسِ نَحْوَ ذَهَبٍ بِصُنْعٍ كَالْكَيْمِيَاءِ فَيَنْبَغِي أَنْ تَجِبَ زَكَاتُهُ إِذَا مَضَى عَلَيْهِ الْحَوْلُ
وَأَنَّ وَاجِبَهُ رُبْعُ الْعَشْرِ كَغَيْرِهِ مِنَ النَّقْدِ أَوْ بَغِيرِ صُنْعٍ كَزَكَاةِ أَوْ مُعْجَزَةٍ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كَالرَّكَازِ فَتَجِبُ
الزَّكَاةُ فِيهِ بَلْ هُوَ نَمَاءٌ فِي نَفْسِهِ وَيَحْتَمِلُ اشْتِرَاطُ الْحَوْلِ كَغَيْرِهِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَحَلَّهُ فِي الْأَخِيرَةِ إِذَا كَانَ
النُّحَاسُ فِي مَعْدِنٍ بِشَرْطِهِ، فَإِنْ كَانَ مَمْلُوكًا فَيَنْجُهِ الْقَطْعُ بِاشْتِرَاطِ الْحَوْلِ فَلْيَتَأَمَّلْ.
ا هـ.

كَاتِيهِ ا هـ.

شَوْبَرِيٍّ (قَوْلُهُ: غَيْرِهِ مِمَّا يَمْلِكُهُ) فَلَوْ اسْتَخْرَجَ تِسْعَةَ عَشَرَ مِثْقَالًا بِالْأَوَّلِ وَكَانَ فِي مِلْكِهِ مِثْقَالٌ وَجَبَتْ زَكَاتُهُ
التَّسْعَةَ عَشَرَ فَقَطْ وَيَبْتَدِئُ حَوْلُ الْعَشْرِينَ مِنْ حِينَ الْإِسْتِخْرَاجِ ا هـ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ فَيَضُمُّ إِلَيْهِ نَظِيرَ مَا مَرَّ)
عُلِمَ مِنْ هَذَا أَنَّ النَّصَابَ فِي كَلَامِ الْمُصَنَّفِ لَيْسَ بِقَيْدٍ بَلْ مَتَى بَلَغَ الْمُسْتَخْرَجُ نِصَابًا، وَلَوْ بِضَمِّهِ لِمَا
يَمْلِكُهُ، فَإِنَّهُ يُرَكَّبِي كَمَا صَرَّحَ بِهِ م ر وَيُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ تَأَمَّلْ (قَوْلُهُ وَوَقْتُ وَجُوبِ إِخْرَاجِ زَكَاتِهِ
الْمَعْدِنِ) عِبَارَةٌ حَجَّ وَوَقْتُ وَجُوبِهِ وَقْتُ حُصُولِ الثَّبَلِ فِي يَدِهِ وَوَقْتُ الْإِخْرَاجِ بَعْدَ التَّخْلِيصِ وَالتَّنْقِيَةِ فَلَوْ
تَلَفَ بَعْضُهُ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْإِخْرَاجِ سَقَطَ قِسْطُهُ وَوَجَبَ قِسْطُ مَا بَقِيَ انْتَهَتْ.

(قَوْلُهُ عَقِبَ تَخْلِيصِهِ وَتَنْقِيَتِهِ) قَالَ فِي الْعُبَابِ: وَلَا يُجْزَى الْإِخْرَاجُ مِنْهُ قَبْلَهَا، وَلَوْ قَبَضَهُ السَّاعِي وَيُصَدَّقُ
بِيَمِينِهِ فِي قَدْرِهِ، فَإِنْ نَفَاهُ وَبَلَغَ الْفَرَضَ أَجْزَأَهُ وَإِلَّا رَدَّ الزَّائِدَ أَوْ طَلَبَ الْوَفَاءَ ا هـ.

وَقَوْلُهُ أَجْزَأَهُ اعْتَمَدَهُ م ر وَيَفَارِقُ مَا لَوْ قَبَضَ السَّاعِي زَكَاتَ الثَّمَرِ الَّذِي يَنْتَمِرُ رُطْبًا حَيْثُ يَكُونُ الْقَبْضُ
فَاسِدًا وَلَا يُجْزَى الْمُقْبُوضُ، وَإِنْ تَنَمَّرَ بِيَدِ السَّاعِي بِأَنَّهُ هُنَا عِنْدَ الْقَبْضِ بِصِفَةِ الْوَاجِبِ إِلَّا أَنَّ الْإِخْتِلَاطَ
مَانِعٌ، فَإِذَا زَالَ تَبَيَّنَا الْإِجْزَاءَ وَالْإِعْتِدَادَ بِالْقَبْضِ بِخِلَافِهِ هُنَاكَ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِصِفَةِ الْإِجْزَاءِ عِنْدَ الْقَبْضِ، فَكَانَ
الْقَبْضُ فَاسِدًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَمَا كَانَ فَاسِدًا لَا يَنْقَلِبُ صَحِيحًا ا هـ.

م ر وَقَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْإِجْزَاءَ كَمَا فِي الْعُبَابِ: وَفَارَقَ عَدَمَ إِجْزَاءِ سَخْلَةٍ أُخْرِجَتْ
وَكَمُلَتْ فِي يَدِ الْمُسْتَحَقِّ بِأَنَّهُ لَمْ تَكُنْ بِصِفَةِ الْوُجُوبِ حَالِ الْإِخْرَاجِ بِخِلَافِ هَذَا، فَإِنَّهُ بِصِفَتِهِ لَكِنَّهُ مُخْتَلِطٌ
بِغَيْرِهِ ا هـ.

سَمَّ (قَوْلُهُ وَمُؤْنَةُ ذَلِكَ عَلَى الْمَالِكِ) وَيُجْبَرُ عَلَى التَّنْقِيَةِ وَلَا يُجْزَى إِخْرَاجُ الْوَاجِبِ قَبْلَهَا لِفَسَادِ الْقَبْضِ، فَإِنْ
قَبَضَهُ السَّاعِي قَبْلَهَا ضَمِنَ مِنْ مَالِهِ فَيَلْزِمُهُ رَدُّهُ إِنْ كَانَ بَاقِيًا وَيَذَلُّهُ إِنْ كَانَ تَالِفًا وَيُصَدَّقُ بِيَمِينِهِ فِي قَدْرِهِ
إِنْ اخْتَلَفَا فِيهِ قَبْلَ التَّلَفِ أَوْ بَعْدَهُ إِذْ الْأَصْلُ بَرَاءَةٌ ذِمَّتِهِ، فَإِنْ تَلَفَ فِي يَدِهِ قَبْلَ التَّمْيِيزِ وَغَرَمَهُ، فَإِنْ كَانَ
تُرَابَ فِضَّةٍ قَوْمٌ بِذَهَبٍ أَوْ تُرَابَ ذَهَبٍ قَوْمٌ بِفِضَّةٍ، وَالْمُرَادُ بِالتُّرَابِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ الْمَعْدِنُ الْمَخْرُجُ، فَإِنْ
اخْتَلَفَا فِي قِيمَتِهِ صُدِّقَ السَّاعِي بِيَمِينِهِ؛ لِأَنَّهُ غَارِمٌ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ، فَإِنْ مِيزَهُ السَّاعِي فَإِنْ كَانَ قَدْرُ
الْوَاجِبِ أَجْزَأَهُ وَإِلَّا رَدَّ التَّقَاوُتُ أَوْ أَخَذَهُ وَلَا شَيْءَ لِلْسَّاعِي بِعَمَلِهِ لِتَبَرُّعِهِ، وَلَوْ تَلَفَ بَعْضُهُ قَبْلَ التَّنْقِيَةِ فِي يَدِ
الْمَالِكِ وَقَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنْهَا وَالْإِخْرَاجُ سَقَطَتْ زَكَاتُهُ لَا زَكَاتُ الْبَاقِي، وَإِنْ تَقَصَّ عَنِ النَّصَابِ كَتَلَفَ بَعْضُ

المال ا ه شرح م ر (قوله أي من نصاب ذهب أو فضة) أي، وإن لم يكن مضروباً ا هـ.

شرح م ر (قوله رواه الشيخان) أي روي الخبر الدال على وجوب الخمس في الركاز.

وعبارة حج وفي الركاز الخمس كما في الخبر المتفق عليه انتهت أي بين الشيخين (قوله مصرف الركاة) هذا هو المعتمد في الركاز وقيل إنه يصرف لأهل الخمس؛ لأنه مال جاهلي حصل الظفر به من غير إيجاب خيل ولا ركاب فكان كالفية ا هـ.

شرح م ر ومصرف بكسر الراء اسم لمحل الصرف، وهو المراد هنا وبالفتح مصدر ا هـ.

برماوي (قوله: وهو دفين جاهلي) أي دفين الجاهلية وهم من قبل الإسلام أي بعثته صلى الله عليه وسلم ا هـ.

حج ولعل المراد ما لم يكن في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمّا من كان في زمن رسول واتبعه فلا ينبغي أن يكون دفينه ركازاً ا هـ. سم.

وعبارة شرح م ر المراد بجاهلي الدفن ما قبل مبعثه صلى الله عليه وسلم ويعتبر في كونه ركازاً أن لا يعلم أن من ملكه بلغته الدعوة وعاند وإلا فهو فيء كما في المجموع عن جمع وأقره وقضيته أن دفين من أدرك الإسلام ولم تبلغه الدعوة ركاز انتهت وقوله ما قبل مبعثه صلى الله عليه وسلم شمل ما إذا دفنه أحد من قوم موسى أو عيسى مثلاً قبل نسخ دينهم وفي كلام الأذري ما يفيد أنه ليس بركاز وأنه لورثتهم أي إن علموا وإلا فهو مال ضائع كما هو ظاهر فليراجع.

ا هـ رشدي عليه (قوله هو أولى من قوله موجود)؛ لأنه لا بد أن يكون مدفوناً ابتداءً، ولو أظهره نحو سبل بخلاف ما لم يدفن، فإنه لا يكون ركازاً ا هـ.

ح ل بل يكون لقطة لإحتمال أنه ملكه شخص ثم ضاع منه ا هـ.

شيخنا وقد علم مما تقرر أن المدار على الدفن والضرب دليله ولا نظر إلى احتمال أخذ مسلم له ودفنه؛ لأن الأصل والظاهر عدم الأخذ ثم الدفن وإلا فلو نظرنا لذلك لم يكن لنا ركاز بالكلية فقد قال السبكي الحق أنه لا يشترط العلم بكونه من دفنهم بل يكفي بعلامة من ضرب أو غيره، وهو متعين ولا بد أن يكون الموجود مدفوناً فلو وجد ظاهرًا وعلم أن السبل والسبع ونحو ذلك أظهره فركاز أو أنه كان ظاهرًا فلقطة، فإن شك كان لو تردد في كونه ضرب الجاهلية أو الإسلام قاله الماوردي ا هـ.

شرح م ر (قوله: فإن وجد بموات) أي سواء كان بدار الإسلام أم بدار الحرب، وإن كانوا يدبونها عنه وسواء أحياء الواجد أم أقطعه أم لا، ولو وجد في أرض الغانمين كان لهم أو في أرض الفية فلاهله أو في دار الحرب في ملك حزبي فهو له أو في أرض مؤفوفة عليه واليد له كما قاله البغوي وأقره، ولو سبل شخص ملكه طريقاً أو مسجدًا أو سبل الإمام أرضاً من بيت المال كذلك كان لقطة أيضاً؛ لأن اليد للمسلمين وزالت يد المالك كما قاله الغزي خلافاً للأذري ا هـ.

شرح م ر.

(قوله ركاه) هذا جواب الشرط وظاهره أنه في هاتين يملكه، وإن علم ماله حرر وانظر ما الفرق بين الموات والمسجد ا هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ وَفِي مَعْنَى الْمَوَاتِ الْقِلَاعُ الْخ) وَفِي مَعْنَاهُ أَيْضًا خَرَابَاتُ الْجَاهِلِيَّةِ ا هـ شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ أَوْ
وُجِدَ بِمَسْجِدٍ) أَعَادَ الْعَامِلَ لِاخْتِلَافِ الْحُكْمِ وَبَنَاهُ لِلْمَفْعُولِ؛ لِأَنَّ فَاعِلَهُ لَا يَتَقَيَّدُ بِالْأَهْلِيَّةِ وَقَوْلُهُ أَوْ وُجِدَ
إِسْلَامِيَّيْ أَعَادَ الْعَامِلَ؛ لِأَنَّ هَذَا مُقَابِلٌ لِمَا مَرَّ فَلَيْسَ مِنْ جُمْلَةِ التَّفْصِيلِ ا هـ.
شَيْخُنَا.

وَعِبَارَةُ الشُّوْبَرِيِّ قَوْلُهُ، فَإِنْ وَجَدَهُ بِمَوَاتٍ بَنَاهُ لِلْفَاعِلِ وَبَنَى مَا بَعْدَهُ لِلْمَفْعُولِ وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ، وَهُوَ أَنَّ حُكْمَ
الْأَوَّلِ مِنْ وَجُوبِ الرِّكَاءِ مُتَعَلِّقٌ بِمَنْ هُوَ أَهْلٌ لَهَا فَخُصَّ بِهِ بِخِلَافِ مَا بَعْدَهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فَلِلَّهِ دَرُهُ انْتَهَتْ.
ثُمَّ قَالَ قَوْلُهُ أَوْ وُجِدَ بِمَسْجِدٍ إِنْ قُلْتَ لِمَ أَعَادَ لَفْظُ وَجِدَ؟ وَهَلَّا اكْتَفَى بِالسَّابِقِ وَعَطَفَ أَوْ بِمَسْجِدٍ الْخ عَلَيْهِ
قُلْتَ لِمَا خَالَفَ حُكْمَ السَّابِقِ كَانَ كَالْمُسْتَقِلِّ فَأَعَادَ مَا ذَكَرَ إِشَارَةً لِذَلِكَ، فَإِنْ قُلْتَ مَا بَعْدَهُ مُوَافِقٌ لَهُ فِي
الْحُكْمِ فَهَلَّا عَطَفَهُ عَلَيْهِ بِدُونِ إِعَادَتِهِ قُلْتَ هُوَ مُبَايِنٌ لَهُ فِي الْحَقِيقَةِ، وَإِنْ وَافَقَهُ فِي الْحُكْمِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ مِنْ
أَفْرَادِ الْجَاهِلِ، وَهَذَا إِسْلَامِيَّيْ تَأَمَّلْ ا هـ.

(قَوْلُهُ أَوْ وُجِدَ بِمَسْجِدٍ) أَيُّ، وَإِنْ اخْتَصَّ بِطَائِفَةٍ مَحْصُورَةٍ، فَإِنْ نَفَوْهُ عُرِضَ عَلَى الْوَاقِفِ، وَهَكَذَا إِلَى
الْمُحْيِي ا هـ.

بِرِمَاوِيِّ (قَوْلُهُ أَوْ شَارِعٍ) أَيُّ أَوْ طَرِيقٍ نَافِذٍ ا هـ.
بِرِمَاوِيِّ.

(قَوْلُهُ أَيُّ الْمَالِكِ فِي الثَّلَاثَةِ) وَجْهُهُ فِي الْمَسْجِدِ وَالشَّارِعِ أَنَّ الْيَدَ عَلَيْهِ لِلْمُسْلِمِينَ وَقَدْ جُهِلَ مَالِكُهُ وَلِأَنَّ
الظَّاهِرَ أَنَّهُ لِمُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ وَلَا يَحِلُّ تَمَلُّكُ مَالِهِمَا بِغَيْرِ بَدَلٍ فَهَرَا ا هـ.
شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ أَوْ وُجِدَ بِمِلْكٍ شَخْصٍ) أَيُّ، وَلَوْ بِإِقْطَاعِ إِمَامٍ أَوْ فِي مَوْقُوفٍ بِيَدِهِ، وَإِنْ وُجِدَ فِي مِلْكٍ
حَرْبِيٍّ فِي دَارِ الْحَرْبِ فَلَهُ حُكْمُ الْفِيءِ لَا إِنْ دَخَلَ دَارَهُمْ بِأَمَانِهِمْ فَيَرُدُّ عَلَى مَالِكِهِ وَجُوبًا، وَإِنْ أَخَذَ فَهَرَا
فَهُوَ غَنِيمَةٌ ا هـ.

بِرِمَاوِيِّ (قَوْلُهُ إِنْ ادَّعَاهُ) التَّقْيِيدُ بِدَعْوَى الْمَالِكِ هُوَ الْمُعْتَمَدُ كَمَا ذَكَرَاهُ، وَإِنْ شَرَطَ السُّبُكِيُّ وَابْنُ الرَّفْعَةِ أَنَّ
لَا يَنْفِيهِ، وَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ وَصَوَّبَهُ الْإِسْنَوِيُّ كَسَائِرِ مَا بِيَدِهِ فَقَدْ رَدَّ بِالْفَرْقِ بَيْنَهُمَا إِذْ يَدُهُ نَمَّ ظَاهِرَةٌ مَعْلُومَةٌ لَهُ
غَالِبًا بِخِلَافِهِ فَاعْتَبِرْ دَعْوَاهُ لَهُ لِاحْتِمَالِ أَنْ غَيْرَهُ دَفَعَهُ لَهُ.
ا هـ.

شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ يَأْخُذُهُ بِلَا يَمِينٍ) مَا لَمْ يَدَّعِهِ الْوَاحِدُ وَإِلَّا فَلَا بُدَّ مِنَ الْيَمِينِ ا هـ.
شُّوْبَرِيِّ وَمِثْلُهُ شَرْحُ م ر.

(قَوْلُهُ وَإِلَّا فَلِمَنْ مَلِكٌ مِنْهُ) قِيَاسُ مَا قَدَّمَهُ فِيمَنْ وَجَدَهُ بِمِلْكِهِ أَنَّهُ لَا يَكْفِي هُنَا مُجَرَّدُ عَدَمِ النَّفْيِ بَلْ لَا بُدَّ
مِنْ دَعْوَاهُ ثُمَّ مَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّهُ لِمَنْ مَلِكٌ مِنْهُ أَوْ وَرَثَتُهُ ظَاهِرٌ إِنْ عَلِمُوا بِهِ وَادَّعَوْهُ أَوْ لَمْ يَعْلَمُوا وَأَعْلَمَهُمْ
بِذَلِكَ وَأَعْلَمَهُمْ إِيَّاهُمْ وَاجِبٌ لَكِنْ اطَّرَدَتْ الْعَادَةُ فِي زَمَانِنَا بِأَنَّ مَنْ نُسِبَ لَهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ تَسَلَّطَتْ عَلَيْهِ
الظُّلْمَةُ بِالْأَدَى وَاتَّهَمَهُ بِأَنَّ هَذَا بَعْضُ مَا وَجَدَهُ فَهَلْ يَكُونُ ذَلِكَ عُدْرًا فِي عَدَمِ الْإِعْلَامِ، وَيَكُونُ فِي يَدِهِ
كَالْوَدِيعَةِ فَيَجِبُ حِفْظُهُ وَمُرَاعَاتُهُ أَبَدًا وَيَجُوزُ لَهُ صَرْفُهُ مَصْرُفَ بَيْتِ الْمَالِ كَمَنْ وَجَدَ مَالًا أَيْسَ مِنْ مَلَائِكِهِ
وَخَافَ مِنْ دَفْعِهِ لِأَمِينٍ بَيْتِ الْمَالِ أَنَّ أَمِينَ بَيْتِ الْمَالِ لَا يَصْرِفُهُ مَصْرِفَهُ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَبْعُدُ الثَّانِي لِلْعُدْرِ
الْمَذْكُورِ وَيَنْبَغِي لَهُ إِنْ أَمَكَنَ دَفْعَهُ لِمَنْ مَلِكٌ مِنْهُ تَقْدِيمُهُ عَلَى غَيْرِهِ إِنْ كَانَ مُسْتَحَقًّا فِي بَيْتِ الْمَالِ ا هـ.

ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ فَيَكُونُ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ) وَحِينَئِذٍ فَيُرَكِّبُهُ فِي هَذَا الْعَامِ زَكَاةَ الرِّكَازِ وَفِي بَقِيَّةِ الْأَعْوَامِ زَكَاةَ النَّقْدِ، وَهِيَ رُبْعُ الْعُشْرِ، وَهَذَا بِخِلَافِ الْمُعَدِّنِ لَا يُرَكِّبُهُ إِلَّا مَرَّةً لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ نَبَتَ فِي هَذَا الْعَامِ فَقَطُّ وَالرِّكَازُ لَا يَتَأَنَّى فِيهِ هَذَا الْإِحْتِمَالُ؛ لِأَنَّهُ مَذْفُونٌ أ هـ.

شَيْخُنَا وَالْمُرَادُ بِبَقِيَّةِ الْأَعْوَامِ السُّنُونَ الْمَاضِيَّةُ إِلَى عَامِ الْإِحْيَاءِ أ هـ.

شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ) أَيُّ بَلٍّ، وَإِنْ نَفَاهُ أ هـ.

ح ل وَقَوْلُهُ بَلٍّ، وَإِنْ نَفَاهُ فِيهِ نَظَرٌ وَالْوَجْهُ خِلَافُهُ إِذْ لَيْسَ وَجُودُهُ عِنْدَ الْإِحْيَاءِ قَطْعِيًّا وَحِينَئِذٍ فَإِذَا نَفَاهُ هُوَ أَوْ وَارِثُهُ حُفِظَ، فَإِنْ أَيْسَ مِنْ مَالِكِهِ فَلْيَبَيِّنِ الْمَالِ أ هـ.

سَمَّ.

(قَوْلُهُ أَيْضًا وَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ) أَيُّ مَا لَمْ يَنْفَعَهُ فَالشَّرْطُ فِيمَنْ قَبْلَ الْمُحْيِي أَنْ يَدَّعِيَهُ وَفِي الْمُحْيِي أَنْ لَا يَنْفِيَهُ أ هـ.

م ر أ هـ.

سم (قَوْلُهُ أَيْضًا، وَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ) زَادَ الْعَلَامَةُ حَجَّ بَلٍّ، وَإِنْ نَفَاهُ وَنَقَلَهُ الْعَلَامَةُ الزِّيَادِيُّ عَنِ الدَّارِمِيِّ وَأَقْرَهُ قَالَ الْعَلَامَةُ سَم لَكِنَّ الْوَجْهَ خِلَافُهُ وَنَقَلَهُ عَنِ الْعَلَامَةِ الرَّمْلِيِّ وَعِبَارَتُهُ فِيمَنْ قَبْلَ الْمُحْيِي أَنْ يَدَّعِيَهُ وَفِي الْمُحْيِي أَنْ لَا يَنْفِيَهُ أ هـ.

بِرُمَاوِيِّ (قَوْلُهُ لَمْ يَزَلْ مَلِكُهُ عَنْهُ) أَيُّ فَيُخْرِجُ خُمُسَهُ الَّذِي لَزِمَهُ يَوْمَ مَلِكِهِ وَزَكَاةَ بَاقِيهِ لِلْسَّنِينَ الْمَاضِيَةِ إِلَى الْإِحْيَاءِ.

أ هـ.

حَجَّ وَمَ ر (قَوْلُهُ وَأَبَاهُ بَعْضُهُمْ) فَصِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ وَيَذُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُحْيِي لَوْ نَفَاهُ لَا شَيْءَ لَهُ وَانْظُرْ لَوْ عَادَ وَادَّعَاهُ.

أ هـ.

شَوْبَرِيٍّ (قَوْلُهُ وَسَلَّكَ بِالْبَاقِي مَا ذَكَرَ) أَيُّ مِنْ أَنَّهُ لِمَنْ تَلَقَّى الْمَلِكَ مِنْهُ، وَهَكَذَا إِلَى الْمُحْيِي، فَإِنْ كَانَ الْمَيْتُ هُوَ الْمُحْيِي فَالْبَاقِي لِلْوَرِثَةِ، وَلَوْ نَفَاهُ أَوْ لَبَّيْتَ الْمَالِ عَلَى الْخِلَافِ فِيمَا سَبَقَ أ هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: فَإِنْ أَيْسَ مِنْ مَالِكِهِ الْخ) أَيُّ مُطْلَقًا أَيُّ سَوَاءَ عُرِفَ قَبْلَ الْيَأْسِ أَمْ لَا وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ أ هـ. مِنْ حَظِّ شَيْخِنَا الْأَشْبُولِيِّ بِهَامِشِ شَرْحِ م ر.

(قَوْلُهُ تَصَدَّقَ بِهِ الْإِمَامُ) أَيُّ صَرَفَهُ فِي مَصَارِفِهِ الشَّرْعِيَّةِ فَلَا يَشْكُلُ بِقَوْلِ الْمَجْمُوعِ، فَإِنْ أَيْسَ مِنْ مَالِكِهِ كَانَ لَبَّيْتَ الْمَالِ كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ الضَّائِعَةِ وَقِيلَ إِنَّ هَذَا فِيمَا إِذَا عُرِفَ مَالِكُهُ ثُمَّ أَيْسَ مِنْ وَجُودِهِ وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا جُهِلَ عَيْنُ مَالِكِهِ ثُمَّ أَيْسَ مِنْ ذَلِكَ وَوَجْهُهُ ذَلِكَ أَنَّ الْوُجُودَ بَعْدَ الْيَأْسِ مِنَ الْوُجُودِ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ أَقْرَبُ مِنْهُ بَعْدَ الْيَأْسِ مِنَ الْوُجُودِ بَعْدَ الْجَهْلِ بِالْعَيْنِ فَلِذَلِكَ رَاعَيْنَا تِلْكَ الْأَقْرَبِيَّةَ وَجَعَلْنَاهُ مَلِكًا بَيَّنَّ الْمَالِ حَتَّى يَسْهَلَ غُرْمُهُ لِمَالِكِهِ إِذَا جَاءَ بِخِلَافِهِ فِي الْحَالَةِ الْأُخْرَى لِيُعَدَّ وَجُودُهُ فَمَكَّنَّا وَاجِدَهُ مِنَ التَّصَرُّفِ بِمَا مَرَّ وَلَا يُنَافِي مَا تَقَرَّرَ قَوْلُهُمْ لَوْ أُلْقِيَ هَارِبٌ أَوْ رِيحٌ ثَوْبًا بِحَجَرَةٍ مَثَلًا أَوْ خَلَفَ مُورِثُهُ وَدِيْعَةً وَجُهِلَ مَالُكَ ذَلِكَ لَمْ يَتَمَلَّكَهُ بَلَّ يَحْفَظُهُ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ ضَائِعٌ لِحَمْلِهِ عَلَى مَا قَبْلَ الْيَأْسِ وَحِينَئِذٍ فَلَا فَرْقَ وَفِي وَجُوبِ حِفْظِهِ بَيْنَ مَعْرِفَةِ مَالِكِهِ وَالْجَهْلِ بِهِ مِنْ أَصْلِهِ وَلَا يُعَكَّرُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ الْآتِي فِي اللَّقْطَةِ وَمَا وَجِدَ بِأَرْضٍ مَمْلُوكَةٍ فَلِذِي الْيَدِ

فِيهَا، فَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ فَلَمَنْ قَبْلَهُ وَهَكَذَا إِلَى الْمُحْيِي، فَإِنْ لَمْ يَدَّعِهَا فَلَقَطَةُ ا هـ.

شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ أَوْ مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ) فَلَهُ صَرْفُهُ فِي وَجْهِ الصَّدَقَةِ عَنْ مَالِكِهِ وَيُنَابُ عَلَى ذَلِكَ خُصُوصًا
إِنْ عَلِمَ أَنَّ دَفْعَهُ لِلْإِمَامِ تَضْيِيعٌ لَهُ لِظْلَمِهِ ا هـ.

ق ل قَالَ بَعْضُهُمْ: وَيَجُوزُ لِوَاحِدِهِ أَنْ يُمَوَّنَ مِنْهُ نَفْسُهُ وَمَنْ تَلَزَّمَهُ مُؤَنَّتُهُ حَيْثُ كَانَ مِمَّنْ يَسْتَحِقُّ فِي بَيْتِ
الْمَالِ ا هـ.

شَيْخُنَا

(وَلَوْ ادَّعَاهُ اثْنَانِ) وَقَدْ وُجِدَ فِي مِلْكٍ غَيْرِهِمَا (فَلَمَنْ صَدَقَهُ الْمَالِكُ) فَيَسْلَمُهُ لَهُ وَهَذَا مِنْ زِيَادَتِي (أَوْ) ادَّعَاهُ
(بَائِعٍ وَمُشْتَرٍ أَوْ مُكْرٍ وَمُكْتَرٍ أَوْ مُعِيرٍ وَمُسْتَعِيرٍ) وَقَالَ كُلُّ مِنْهُمَا هُوَ لِي وَأَنَا دَفَنْتُهُ (حَلَفَ ذُو الْيَدِ) مِنْ
الْمُدَّعِيَيْنِ فِي الثَّلَاثِ لِيُصَدَّقَ كَمَا لَوْ تَنَازَعَا فِي مَتَاعِ الدَّارِ بِقَيْدِ زِدْنَهُ بِقَوْلِي (إِنْ أَمَكَنْ) صِدْقُهُ، وَلَوْ عَلَى
بُعْدٍ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ لِكَوْنِ مِثْلِ ذَلِكَ لَا يُمْكِنُ دَفْنُهُ فِي مَدَّةِ يَدِهِ لَمْ يُصَدَّقْ، وَلَوْ وَقَعَ التَّنَازُعُ بَعْدَ عَوْدِ الْمَلِكِ
إِلَى الْبَائِعِ أَوْ الْمُكْرِي أَوْ الْمُعِيرِ، فَإِنْ قَالَ كُلُّ مِنْهُمَا دَفَنْتُهُ بَعْدَ عَوْدِ الْمَلِكِ إِلَيَّ صَدَّقَ بِيَمِينِهِ إِنْ أَمَكَنْ
ذَلِكَ، وَإِنْ قَالَ دَفَنْتُهُ قَبْلَ خُرُوجِهِ مِنْ يَدَيِ صَدَّقَ الْمُشْتَرِي أَوْ الْمُكْتَرِي أَوْ الْمُسْتَعِيرُ عَلَى الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّ
الْمَالِكَ سَلِمَ لَهُ حُصُولُ الْكَنْزِ فِي يَدِهِ فَيَدُهُ تَنْسُخُ الْيَدَ السَّابِقَةَ.

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ وَأَنَا دَفَنْتُهُ) أَنْظُرْ مَوْقِعَهُ وَهَلْ ذَكَرَهُ مُتَعَيِّنٌ وَالْإِخْلَالُ بِهِ مُضِرٌّ ا هـ.

شَوْبَرِي (قَوْلُهُ حَلَفَ ذُو الْيَدِ) أَيُّ إِذَا كَانَ هُوَ الْمُشْتَرِي أَوْ الْمُكْتَرِي أَوْ الْمُسْتَعِيرَ بِدَلِيلِ قَوْلِ الشَّارِحِ، وَلَوْ
وَقَعَ التَّنَازُعُ الْخ (قَوْلُهُ مِنَ الْمُدَّعِيَيْنِ) أَيُّ فِي كُلِّ صُورَةٍ مِنَ الثَّلَاثِ فَهُوَ مُتَنَّى لَا جَمْعُ ا هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ سَلِمَ لَهُ حُصُولُ الْكَنْزِ فِي يَدِهِ) أَيُّ سَلِمَ أَنَّهُ وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ وَيَدُهُ مُتَأَخِّرَةٌ فَتَنْسُخُ يَدَ الْمَالِكِ ا

هـ.

شَيْخُنَا

(و) الْوَاجِبُ (فِيمَا مِلْكٍ بِمُعَاوَضَةٍ) مَقْرُونَةٍ (بِنَيَّْةِ تِجَارَةٍ)، وَإِنْ لَمْ يُجَدِّدْهَا فِي كُلِّ تَصَرُّفٍ (كَشِرَاءٍ
وَإِصْدَاقٍ) وَهَبَةٍ بِثَوَابٍ وَكَتْرَاءٍ.

لَا كَإِقَالَةٍ وَرَدَّ بَعِيْبٍ وَهَبَةٍ بِلَا ثَوَابٍ وَاحْتِطَابٍ لِانْتِفَاءِ الْمُعَاوَضَةِ (رُبْعُ عَشْرِ قِيَمَتِهِ) أَمَا أَنَّهُ رُبْعُ الْعُشْرِ
فَكَمَا فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ؛ لِأَنَّهُ يَقُومُ بِهِمَا وَأَمَا أَنَّهُ مِنَ الْقِيَمَةِ فَلِأَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ فَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهُ مِنْ عَيْنِ
الْعَرْضِ (مَا لَوْ يَنُوقُ لِقُنْيَةً)، فَإِنْ نَوَى لَهَا انْقِطَاعَ الْحَوْلِ فَيَحْتَاجُ إِلَى تَجْدِيدِ النِّيَّةِ مَقْرُونَةً بِتَصَرُّفٍ وَالْأَصْلُ
فِي زَكَاةِ التَّجَارَةِ خَبَرُ الْحَاكِمِ بِإِسْنَادَيْنِ صَحِيحَيْنِ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ فِي الْإِبِلِ صَدَقْتُهَا وَفِي الْبَقَرِ
صَدَقْتُهَا وَفِي الْغَنَمِ صَدَقْتُهَا وَفِي الْبَرِّ صَدَقْتُهَا، وَهُوَ يُقَالُ لِأَمْتَعَةِ الْبَرَّازِ وَلِلْسَّلَاحِ وَلَيْسَ فِيهِ زَكَاةٌ عَيْنِ
فَصَدَقْتُهَا زَكَاةُ تِجَارَةٍ، وَهِيَ تَلْقِيبُ الْمَالِ بِمُعَاوَضَةٍ لِفَرْضِ الرِّبْحِ وَكَلَامُهُمْ يَشْمَلُ مَا مِلْكٌ بِإِفْتِرَاضٍ بِنَيَّْةِ
التَّجَارَةِ فَتَكْفِي نِيَّتُهَا لَكِنْ فِي التَّيَمِّمَةِ أَنَّهَا لَا تَكْفِي؛ لِأَنَّ الْفَرْضَ لَيْسَ مَقْصُودُهُ التَّجَارَةُ بَلْ الْإِزْفَاقُ وَإِنَّمَا
تَحِبُّ زَكَاةُ التَّجَارَةِ (بِشَرْطِ حَوْلٍ وَنِصَابٍ) كَغَيْرِهَا (مُعْتَبَرًا) أَيُّ النَّصَابُ (بِآخِرِهِ) أَيُّ بِآخِرِ الْحَوْلِ لَا
بِطَرَفِيهِ وَلَا بِجَمْعِيهِ؛ لِأَنَّ الْإِعْتِبَارَ بِالْقِيَمَةِ وَتَغَسُّرُ مَرَاعَاتِهَا كُلِّ وَفَتْ لِاضْطِرَابِ الْأَسْعَارِ انْخِفَاضًا
وَارْتِفَاعًا وَانْتَفَى بِاعْتِبَارِهَا آخِرَ الْحَوْلِ؛ لِأَنَّهُ وَفَتْ الْوُجُوبِ (فَلَوْ رَدَّ) مَالِ التَّجَارَةِ (فِي أَثْنَائِهِ) أَيُّ الْحَوْلِ

(إِلَى نَقْدٍ) كَأَن يَبْعَ بِهِ وَكَانَ مِمَّا (يَقُومُ بِهِ آخِرُهُ) أَيِ آخِرِ الْحَوْلِ.

(وَهُوَ دُونَ نِصَابٍ وَاشْتَرَى بِهِ عَرْضُ أُبْدَى حَوْلُهُ) أَيِ الْعَرْضِ (مِنْ) حِينَ (شِرَائِهِ) لِتَحَقُّقِ نَقْصِ النَّصَابِ بِالتَّضْيِيزِ بِخِلَافِهِ قَبْلَهُ، فَإِنَّهُ مَظْنُونٌ أَمَّا لَوْ بَاعَهُ بِعَرْضٍ أَوْ بِنَقْدٍ لَا يَقُومُ بِهِ آخِرِ الْحَوْلِ كَأَن بَاعَهُ بِدَرَاهِمٍ وَالْحَالُ يَنْتَضِي التَّقْوِيمَ بِدَنَانِيرٍ أَوْ بِنَقْدٍ يَقُومُ بِهِ، وَهُوَ نِصَابٌ فَحَوْلُهُ بَاقٍ وَقَوْلِي يَقُومُ بِهِ آخِرُهُ مِنْ زِيَادَتِي (وَلَوْ تَمَّ) أَيِ حَوْلِ مَالِ التَّجَارَةِ (وَقِيمَتُهُ دُونَ نِصَابٍ) بِقَيْدِ زِدْتَهُ بِقَوْلِي (وَلَيْسَ مَعَهُ مَا يُكْمِلُ بِهِ) النَّصَابَ (أُبْدَى حَوْلٌ)، فَإِنْ كَانَ مَعَهُ مَا يُكْمِلُ بِهِ، فَإِنْ مَلَكَهُ مِنْ أَوَّلِ الْحَوْلِ زَكَاهُمَا آخِرُهُ كَمَا لَوْ كَانَ مَعَهُ مِائَةُ دِرْهَمٍ فَأَبْتَعَ بِخَمْسِينَ مِنْهَا عَرْضًا لِلتَّجَارَةِ وَبَقِيَ فِي مِلْكِهِ خَمْسُونَ وَبَلَغَتْ قِيمَةُ الْعَرْضِ آخِرِ الْحَوْلِ مِائَةُ وَخَمْسِينَ فَيُضْمُّ لِمَا عِنْدَهُ وَتَجِبُ زَكَاةُ الْجَمِيعِ، وَإِنْ مَلَكَهُ فِي أَثْنَائِهِ كَمَا لَوْ كَانَ ابْتَعَ بِالمِائَةِ ثُمَّ مَلَكَ خَمْسِينَ رَكَّى الْجَمِيعَ إِذَا تَمَّ حَوْلُ الْخَمْسِينَ (وَإِذَا مَلَكَهُ) أَيِ مَالِ التَّجَارَةِ (بِعَيْنٍ نَقْدٍ نِصَابٍ أَوْ دُونَهُ وَفِي مِلْكِهِ بَاقِيَهُ) كَأَن اشْتَرَاهُ بِعَيْنٍ عَشْرِينَ مِثْقَالًا أَوْ بِعَيْنٍ عَشْرَةَ وَفِي مِلْكِهِ عَشْرَةُ أُخْرَى (بَنَى عَلَى حَوْلِهِ) أَيِ حَوْلِ النَّقْدِ (وَالَا) بِأَن اشْتَرَاهُ بِنَقْدٍ فِي الذِّمَّةِ، وَإِنْ نَقَدَهُ فِي الثَّمَنِ أَوْ بِعَرْضٍ فُتْنِيَّةً، وَلَوْ سَائِمَةً أَوْ بِنَقْدٍ دُونَ نِصَابٍ وَلَيْسَ فِي مِلْكِهِ بَاقِيَهُ (ف) حَوْلُهُ (مِنْ) حِينَ (مَلَكَهُ) وَفَارَقَتْ الْأُولَى مَا لَوْ اشْتَرَاهُ بِعَيْنٍ النَّقْدِ بِأَن النَّقْدَ لَا يَتَعَيَّنُ صَرْفُهُ لِلشِّرَاءِ فِيهَا بِخِلَافِهِ فِي تِلْكَ وَالتَّقْيِيدُ بِالْعَيْنِ مَعَ قَوْلِي أَوْ دُونَهُ وَفِي مِلْكِهِ بَاقِيَهُ مِنْ زِيَادَتِي.

(وَيُضْمُّ رِيحٌ) حَاصِلٌ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ، وَلَوْ مِنْ عَيْنِ الْعَرْضِ كَوْلَدٍ وَثَمَرٍ (لَأَصْلٌ فِي الْحَوْلِ إِنْ لَمْ يَبِضْ) يَكْسِرُ الثَّوْنُ بِقَيْدِ زِدْتَهُ بِقَوْلِي (بِمَا يَقُومُ بِهِ) الْآتِي بَيَانُهُ فَلَوْ اشْتَرَى عَرْضًا بِمِائَتَيْنِ دِرْهَمٍ فَصَارَتْ قِيمَتُهُ فِي الْحَوْلِ، وَلَوْ قَبْلَ آخِرِهِ بِلَحْظَةٍ ثَلَاثِمِائَةٍ أَوْ نَصَّ فِيهِ بِهَا، وَهِيَ مِمَّا لَا يَقُومُ بِهِ زَكَاةُ آخِرِهِ أَمَّا إِذَا نَصَّ أَيِ صَارَ نَاصًا دَرَاهِمَ أَوْ دَنَانِيرَ بِمَا يَقُومُ بِهِ وَأَمْسَكَهُ إِلَى آخِرِ الْحَوْلِ فَلَا يُضْمُّ إِلَى الْأَصْلِ بَلْ يُرَكَّى الْأَصْلُ بِحَوْلِهِ وَيُقَرَّدُ الرَّيْحُ بِحَوْلٍ كَأَن اشْتَرَى عَرْضًا بِمِائَتَيْنِ دِرْهَمٍ وَبَاعَهُ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ بِثَلَاثِمِائَةٍ وَأَمْسَكَهُ إِلَى آخِرِ الْحَوْلِ أَوْ اشْتَرَى بِهَا عَرْضًا يُسَاوِي ثَلَاثِمِائَةَ آخِرِ الْحَوْلِ فَيُخْرِجُ زَكَاةَ مِائَتَيْنِ فَإِذَا مَضَتْ سِتَّةُ أَشْهُرٍ رَكَّى الْمِائَةَ (وَإِذَا مَلَكَهُ) أَيِ مَالِ التَّجَارَةِ (بِنَقْدٍ)، وَلَوْ فِي ذِمَّتِهِ أَوْ غَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ الْغَالِبِ أَوْ دُونَ نِصَابٍ (قَوْمَ بِهِ)؛ لِأَنَّهُ أَصْلٌ مَا بِيَدِهِ وَأَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ فَلَوْ لَمْ يَبْلُغْ بِهِ نِصَابًا لَمْ تَجِبْ الزَّكَاةُ، وَإِنْ بَلَغَ بغيرِهِ (أَوْ) مَلَكَهُ (بغيرِهِ) أَيِ بغيرِ نَقْدٍ كَعَرْضٍ وَنِكَاحٍ وَخُلْعٍ (فَبِغَالِبِ نَقْدِ الْبَلَدِ) يَقُومُ فَلَوْ حَالَ الْحَوْلُ بِمَحَلٍّ لَا نَقْدَ فِيهِ كَبَلَدٍ يَتَعَامَلُ فِيهِ بِفُلُوسٍ أَوْ نَحْوِهَا أُعْثِرَ أَقْرَبُ بِلَادٍ إِلَيْهِ وَقَوْلِي أَوْ بغيرِهِ أَعْمُ مِنْ قَوْلِهِ بِعَرْضٍ (أَوْ) مَلَكَهُ (بِهِمَا) أَيِ بِنَقْدٍ وَغَيْرِهِ (قَوْمَ مَا قَابَلَ النَّقْدَ بِهِ وَالْبَاقِي بِالْغَالِبِ) مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ.

الشرح

(قَوْلُهُ وَالْوَاجِبُ فِيمَا مَلَكَ بِمُعَاوَضَةٍ الْخ) يُؤْخَذُ مِنَ الْمَثْنِ سِتَّةُ شُرُوطٍ الْأَوَّلُ أَنَّ يَمْلِكَ بِمُعَاوَضَةٍ الثَّانِي أَنَّ يَكُونَ بِنِيَّةِ تِجَارَةِ الثَّالِثِ أَنَّ لَا يَتَوَيَّ الْقُنْيَةَ، الرَّابِعُ الْحَوْلُ، الْخَامِسُ أَنَّ يَبْلُغَ نِصَابًا آخِرِ الْحَوْلِ، السَّادِسُ أَنَّ لَا يَبِضَّ بِمَا يَقُومُ بِهِ.

ا هـ.

شَيْخَنَا ح ف (قَوْلُهُ بِنِيَّةِ تِجَارَةٍ) أَيِ وَاقِعَةٍ، وَلَوْ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ فَإِذَا اشْتَرَى عَرْضًا لِلتَّجَارَةِ لَا بُدَّ مِنْ نِيَّتِهَا وَهَكَذَا إِلَى أَنَّ يَفْرُغَ رَأْسُ مَالِ التَّجَارَةِ وَقَوْلُهُ، وَإِنْ لَمْ تُحَدِّدْهَا فِي كُلِّ تَصَرُّفٍ أَيِ بَعْدَ شِرَائِهِ بِجَمِيعِ رَأْسِ

مَالِ التِّجَارَةِ لِإِسْحَابِ حُكْمِ التِّجَارَةِ عَلَيْهِ ١ هـ.

ح ل (قَوْلُهُ مَقْرُونَةٌ بِنِيَّةِ تِجَارَةٍ) يَنْبَغِي أَنْ لَا تُشْتَرَطَ مُقَارِنَتُهَا لِجَمِيعِ الْعَقْدِ بَلْ يَكْفِي وَجُودُهَا قَبْلَ الْفَرَاغِ، وَإِنْ لَمْ تُوجَدْ إِلَّا مَعَ لَفْظِ الْآخِرِ، وَإِنْ تَأَخَّرَ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا يَكْفِي تَأَخُّرُهَا عَنِ الْعَقْدِ، وَإِنْ وَجِدَتْ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ وَلَهُ اتِّجَاهٌ فَلْيُتِمَّلْ.

وَعِبَارَةُ زِي وَيَنْبَغِي اعْتِبَارُهَا فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ ١ هـ.

ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ وَإِصْدَاقٍ) كَأَنْ رَوَّجَ أَمْتَهُ بِعَرَضٍ وَنَوَى بِهِ التِّجَارَةَ حَالَ الْعَقْدِ أَمَّا لَوْ رَوَّجَ غَيْرَ السَّيِّدِ مُوَلِّيَتُهُ، فَإِنْ كَانَ مُجْبِرًا فَالْنِّيَّةُ مِنْهُ حَالَ الْعَقْدِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُجْبِرٍ فَالْنِّيَّةُ مِنْهَا مُقَارِنَةٌ لِعَقْدٍ وَلِيَّهَا أَوْ تَوَكُّلُهُ فِي النَّيَّةِ ١ هـ.

ع ش (قَوْلُهُ: وَاكْتِرَاءٍ) كَأَنْ يَسْتَأْجِرَ الْأَعْيَانَ وَيُوجِّرُهَا بِقَصْدِ التِّجَارَةِ فِيمَا إِذَا اسْتَأْجَرَ أَرْضًا لِيُوجِّرَهَا بِقَصْدِ التِّجَارَةِ فَمَضَى حَوْلَ وَلَمْ يُوجِّرَهَا يَلْزَمُهُ زَكَاةُ التِّجَارَةِ فَيَقْوَمُهَا بِأُجْرَةِ الْمِثْلِ حَوْلًا وَيُخْرِجُ زَكَاةَ تِلْكَ الْأُجْرَةِ، وَإِنْ لَمْ تَحْصُلْ لَهُ؛ لِأَنَّهُ حَالَ الْحَوْلِ عَلَى مَالِ التِّجَارَةِ عِنْدَهُ وَالْمَالُ يَنْقَسِمُ إِلَى عَيْنٍ مُنْفَعَةٍ وَمَا هُنَا مِنَ الثَّانِي، وَإِنْ أَجَرَهَا، فَإِنْ كَانَتْ الْأُجْرَةُ نَقْدًا عَيْنًا أَوْ دَيْنًا حَالًا أَوْ مُوَجَّلًا يَأْتِي فِيهِ مَا مَرَّ أَوْ عَرَضًا، فَإِنْ اسْتَهْلَكَهُ أَوْ نَوَى قَنِيَّتَهُ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ، وَإِنْ نَوَى التِّجَارَةَ فِيهِ اسْتَمَرَّتْ زَكَاةُ التِّجَارَةِ وَهَكَذَا فِي كُلِّ عَامٍ ١ هـ. حَجَّ (قَوْلُهُ لَا كِافَالَةَ) أَيَّ وَلَا كَارِثٍ فَلَوْ مَاتَ مُورِثُهُ عَنْ مَالِ تِجَارَةٍ انْقَطَعَ حَوْلُهُ وَلَا يَنْعَقِدُ لَهُ حَوْلٌ حَتَّى يَتَصَرَّفَ فِيهِ بِنِيَّةِ التِّجَارَةِ ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ قُبِيلَ شَرْطِ السَّوْمِ وَتَبِعَهُ الْمُصَنِّفُ خِلَافًا لِمَا أَفْتَى بِهِ الْبُلْقِينِيُّ ١ هـ. شَرْحُ م ر وَقَوْلُهُ حَتَّى يَتَصَرَّفَ فِيهِ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ الْحَوْلُ إِلَّا فِيمَا تَصَرَّفَ فِيهِ بِالْفِعْلِ فَلَوْ تَصَرَّفَ فِي بَعْضِ الْعُرُوضِ الْمَوْزُونَةِ، وَحَصَلَ كَسَادٌ فِي الْبَاقِي لَا يَنْعَقِدُ حَوْلُهُ إِلَّا فِيمَا تَصَرَّفَ فِيهِ بِالْفِعْلِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فَلْيُرَاجَعْ.

١ هـ.

رَشِيدِي عَلَيْهِ (قَوْلُهُ وَرَدَّ بَعِيْبٍ) أَيَّ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ الْمُرْدُودُ مِنْ أَمْوَالِ التِّجَارَةِ وَالَّا فَحُكْمُهَا بَاقٍ ١ هـ.

م ر ١ هـ.

ع ش وَمِثْلُهُ وَيُقَالُ فِي الْإِقَالَةِ ١ هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ لِاتِّفَاقِ الْمَعَاوِضَةِ) بَلْ الْإِسْتِزْدَادُ الْمَذْكُورُ فَسَخَّ لَهَا وَلِأَنَّ التَّمْلُكَ مَجَانًا لَا يُعَدُّ تِجَارَةً فَمَنْ اشْتَرَى بِعَرَضٍ لِلْفَنِيَّةِ عَرَضًا لِلتِّجَارَةِ أَوْ لِلْفَنِيَّةِ أَوْ اشْتَرَى بِعَرَضٍ لِلتِّجَارَةِ عَرَضًا لِلْفَنِيَّةِ ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ بِإِقَالَةٍ أَوْ نَحْوِهَا لَمْ يَصِرْ مَالٌ تِجَارَةً، وَإِنْ نَوَاهَا بِخِلَافِ الرَّدِّ بَعِيْبٍ أَوْ نَحْوِهِ مِمَّنْ اشْتَرَى عَرَضًا لِلتِّجَارَةِ بِعَرَضٍ لَهَا، فَإِنَّهُ يَبْقَى حُكْمُهَا، وَلَوْ اشْتَرَى لَهَا صِبْغًا لِيَصْبُغَ بِهِ أَوْ دِبَاغًا لِيَدْبُغَ بِهِ لِلنَّاسِ صَارَ مَالٌ تِجَارَةً فَتَلَزَمَتْ زَكَاةُ بَعْدَ مُضِيِّ حَوْلِهِ، وَإِنْ لَمْ يَبْقَ عَيْنٌ نَحْوُ الصَّبْغِ عِنْدَهُ عَامًا خِلَافًا لِمَا يُؤْهِمُهُ كَلَامُ التَّيْمَةِ أَوْ صَابُونًا أَوْ مِلْحًا لِيَغْسِلَ بِهِ أَوْ يَعْجَنَ بِهِ لَهُمْ لَمْ يَصِرْ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَهْلَكُ فَلَا يَقَعُ مُسْلِمًا لَهُمْ ١ هـ. شَرْحُ م ر.

وَفِي الْمِصْبَاحِ وَصَبَغْتُ الثَّوْبَ صَبْغًا مِنْ بَابِي نَفَعَ وَقَتَلَ وَفِي لُغَةٍ مِنْ بَابِ ضَرَبَ ١ هـ وَفِيهِ أَيْضًا دَبَعْتُ الْجِلْدَ دَبْعًا مِنْ بَابِ قَتَلَ وَنَفَعَ وَمِنْ بَابِ ضَرَبَ لُغَةً ١ هـ (قَوْلُهُ: فَلِأَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ) فِيهِ تَعْلِيلُ الشَّيْءِ بِإِلَازِمِهِ أَوْ نَفْسِهِ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى الْمُتَأَمِّلِ.

ا هـ.

ح ل ومُتَعَلِّقُهُ بِفَتْحِ اللَّامِ وَضَمِّ الْقَافِ ا هـ.

بِرَمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ لِقُنْيَةٍ) بِكَسْرِ الْقَافِ وَضَمِّهَا ا هـ.

شَوْبَرِيٍّ وَمَعْنَى الْقُنْيَةِ أَنْ يَنْوِيَ حَبْسَهُ لِلانْتِفَاعِ بِهِ ا هـ.

شَيْخُنَا ح ف وَفِي الْمُخْتَارِ قَنَوْتُ الْغَنَمَ وَغَيْرَهَا قَنَوَةً وَقُنْيَتَهَا أَيْضًا قُنْيَةً بِكَسْرِ الْقَافِ وَضَمِّهَا فِيهِمَا إِذَا

اِفْتَتَيْنَاهَا لِنَفْسِكَ لَا لِلتَّجَارَةِ وَاقْتِنَاءُ الْمَالِ وَغَيْرِهِ اتَّخَاذُهُ ا هـ.

(قَوْلُهُ: فَإِنْ نَوَى لَهَا انْقِطَعَ الْخُ) أَيِ، وَلَوْ كَثُرَ جِدًّا بِحَيْثُ تَقْتَضِي الْعَادَةُ بِأَنْ مِثْلَهُ لَا يُحْبَسُ لِلانْتِفَاعِ بِهِ

وَيُصَدَّقُ فِي دَعْوَاهُ الْقُنْيَةِ، وَلَوْ دَلَّتِ الْقَرِينَةُ عَلَى خِلَافِ مَا ادَّعَاهُ ا هـ.

ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ: فَإِنْ نَوَى لَهَا انْقِطَعَ الْخُ) أَيِ بِمَجَرَّدِ النِّيَّةِ بِخِلَافِ عَرْضِ الْقُنْيَةِ لَا يَصِيرُ لِلتَّجَارَةِ

بِمَجَرَّدِ نِيَّتِهَا كَمَا سَيَأْتِي الْقُنْيَةُ هِيَ الْحَبْسُ لِلانْتِفَاعِ وَقَدْ وَجِدْتُ بِالنِّيَّةِ الْمَذْكُورَةِ مَعَ الْإِمْسَاكِ فَرْتَبْنَا عَلَيْهَا

أَثَرَهَا وَالتَّجَارَةُ هِيَ النَّقْلُ فِي السَّلْعِ بِقَصْدِ الْأَرْبَاحِ وَلَمْ يُوجَدْ ذَلِكَ وَلِأَنَّ الْاِفْتِنَاءَ هُوَ الْأَصْلُ فَكَتَفَيْنَا فِيهِ

بِالنِّيَّةِ بِخِلَافِ التَّجَارَةِ؛ وَلِأَنَّ مَا لَا يَثْبُتُ لَهُ حُكْمُ الْحَوْلِ بِدُخُولِهِ فِي مِلْكِهِ لَا يَثْبُتُ بِمَجَرَّدِ النِّيَّةِ كَمَا لَوْ نَوَى

بِالْمَعْلُوفَةِ السَّوْمَ وَقَضِيَّةُ إِطْلَاقِهِ انْقِطَاعُ الْحَوْلِ بِذَلِكَ سَوَاءً نَوَى بِهِ اسْتِغْمَالًا جَائِزًا أَمْ مُحَرَّمًا كُلِّبَسَ الدِّيْبَاجُ

وَقُطِعَ الطَّرِيقُ بِالسَّيْفِ، وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا هُوَ أَحَدُ وَجْهَيْنِ فِي التَّيَمُّنَةِ، وَلَوْ نَوَى الْقُنْيَةَ بِبَعْضِ عَرْضِ التَّجَارَةِ

وَلَمْ يُعَيَّنْ فِي تَأْثِيرِهِ وَجْهَانِ حَكَاهُمَا الْمَاوَرِدِيُّ أَقَرَّ بِهِمَا كَمَا أَفَادَهُ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى التَّأْثِيرُ وَيَرْجِعُ

فِي ذَلِكَ الْبَعْضِ إِلَيْهِ، وَإِنْ جَرَى بَعْضُهُمْ عَلَى أَنَّ الْأَقْرَبَ الْمَنْعُ ا هـ.

شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ: وَهُوَ يُقَالُ لِامْتِعَةِ الْبَرَّازِ الْخُ) عِبَارَةٌ شَرْحُ م ر الْبَرُّ بَيَاءٌ مُوَحَّدَةٌ مَفْتُوحَةٌ وَرَأْيِي مُعْجَمَةٌ

مُشَدَّدَةٌ يُطْلَقُ عَلَى الثِّيَابِ الْمُعَدَّةِ لِلْبَيْعِ عِنْدَ الْبَرَّازِينَ، وَعَلَى السَّلَاحِ قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ انْتَهَتْ (قَوْلُهُ وَكَلَامُهُمْ

يَشْمَلُ الْخُ) مَشَى م ر عَلَى مَا فِي التَّيَمُّنَةِ وَعَلَى أَنَّ هَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ لَهُ دَيْنٌ قَرْضٍ عَلَى آخَرٍ

فَقَبْضُهُ نَاوِيًا التَّجَارَةَ فِيهِ، فَإِنَّهُ يَصِيرُ مَالُ تِجَارَةٍ لظُهُورِ الْمُعَاوَضَةِ وَالْمُقَابَلَةِ هُنَا قَالَ وَبِذَلِكَ يَجْتَمِعُ

الْكَلَامَانِ فِي الْقَرْضِ قَالَ وَكَذَا كُلُّ دَيْنٍ إِذَا قَبْضُهُ نَاوِيًا التَّجَارَةَ فِيهِ صَارَ مَالُ تِجَارَةٍ؛ لِأَنَّهُ عِوَضُ حَقِّهِ لَا

عَيْنِهِ فَالْمُعَاوَضَةُ وَالْمُقَابَلَةُ ظَاهِرَةٌ فِيهِ فَلْيُتِمَّلْ.

ا هـ.

سَم (قَوْلُهُ لَكِنَّ فِي التَّيَمُّنَةِ أَنَّهَا لَا تَكْفِي) أَيِ عِنْدَ الْاِفْتِرَاضِ، وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ، فَإِنْ اشْتَرَى بِهِذَا الْمُفْتَرَضِ

شَيْئًا وَنَوَى التَّجَارَةَ عِنْدَ الشِّرَاءِ كَانَ الْمُشْتَرَى عَرْضَ تِجَارَةٍ ا هـ.

شَيْخُنَا.

وَعِبَارَةٌ شَرْحُ م ر أَمَّا لَوْ افْتَرَضَ مَا لَا نَاوِيًا بِهِ التَّجَارَةَ فَلَا يَصِيرُ مَالُ تِجَارَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْصِدُ لَهَا وَإِنَّمَا هُوَ

إِزْفَاقٌ قَالَهُ الْقَاضِي تَقْفَاهُ وَجَرَّمَ بِهِ الرُّومَانِيُّ وَالْمُتَوَلَّى وَصَاحِبُ الْأَنْوَارِ انْتَهَتْ (قَوْلُهُ أَيْضًا لَكِنَّ فِي التَّيَمُّنَةِ

الْخُ) هُوَ الْمُعْتَمَدُ بِخِلَافِ مَا لَوْ صَالَحَ عَنْ دَيْنِ الْقَرْضِ بِعَرْضٍ، فَإِنَّهُ يَصِيرُ مَالُ تِجَارَةٍ إِذَا نَوَى بِهِ

التَّجَارَةَ، وَأَمَّا لَوْ صَالَحَ عَنْ دَيْنِ الْقَرْضِ بِدِرَاهِمٍ فَلَا تَكُونُ مَالُ تِجَارَةٍ، وَإِنْ نَوَى؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا تَجِبُ فِيهَا زَكَاةُ

الْعَيْنِ حَتَّى لَوْ خَرَجَ عَنْ مِلْكِهِ فِي جُزْءٍ مِنَ السَّنَةِ لَمْ تَجِبْ فَلَا تَجِبُ إِلَّا إِذَا حَالَ الْحَوْلُ عَلَيْهَا فِي مِلْكِهِ

قَالَ شَيْخُنَا الشُّبْرَامَلْسِيُّ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ اسْتَرَدَّ بَدَلَهَا وَنَوَى بِهِ التَّجَارَةَ لَا يَكُونُ مَالُ تِجَارَةٍ، وَإِنْ كَانَ مِنْ

الْعُرُوضِ، وَلَوْ قِيلَ إِنَّهُ مَالٌ تَجَارَةٌ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا؛ لِأَنَّهُ قَبَضَهُ عَوَضًا عَمَّا فِي ذِمَّةِ الْغَيْرِ فَانْطَبَقَ عَلَيْهِ الضَّابِطُ ا هـ.

بِرَمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ بِشَرَطِ حَوْلٍ) وَيُظْهِرُ انْعِقَادَ الْحَوْلِ بِأَوَّلِ مَتَاعٍ يُشْتَرَى بِقَصْدِهَا وَيُبْنَى حَوْلٌ مَا يُشْتَرَى بَعْدَهُ عَلَيْهِ ا هـ.

شَوْبَرِيٍّ.

(قَوْلُهُ بِآخِرِهِ) الْبَاءُ فِي بَآخِرِهِ وَبِطَرَفَيْهِ وَبِجَمِيعِهِ ظَرْفِيَّةٌ أَيْ فِي آخِرِهِ لَا فِي طَرَفَيْهِ وَلَا فِي جَمِيعِهِ ا هـ.

بِرَمَاوِيٍّ.

وَعِبَارَةٌ أَصْلُهُ مَعَ شَرْحِ م ر وَفِي قَوْلٍ بِطَرَفَيْهِ أَيْ فِي أَوَّلِ الْحَوْلِ، وَفِي آخِرِهِ وَلَا يُعْتَبَرُ مَا بَيْنَهُمَا إِذْ تَقْوِيمُ الْعَرْضِ فِي كُلِّ لَحْظَةٍ يَشُقُّ وَيُخَوِّجُ إِلَى مُلَازِمَةِ السُّوقِ وَمُرَاقَبَةِ دَائِمَةٍ، وَفِي قَوْلٍ بِجَمِيعِهِ كَالْمَوَاشِي، وَعَلَيْهِ لَوْ نَقَصَتْ قِيمَتُهُ عَنِ النَّصَابِ فِي لَحْظَةٍ انْقَطَعَ الْحَوْلُ، فَإِنْ كَمَلَ بَعْدَ ذَلِكَ اسْتَأْنَفَ الْحَوْلُ مِنْ يَوْمَئِذٍ وَهَذَانِ مَخْرَجَانِ وَالْمَنْصُوصُ الْأَوَّلُ انْتَهَتْ (قَوْلُهُ فَلَوْ رَدَّ مَالُ التَّجَارَةِ) أَيْ جَمِيعَهُ.

ا هـ.

ز ي وَهَذَا شُرُوعٌ فِيمَا يَقْطَعُ الْحَوْلُ أَمَّا فِي أَثْنَائِهِ كَهَذِهِ وَأَمَّا بَعْدَ تَمَامِهِ كَالَّتِي بَعْدَهَا ا هـ. شَيْخُنَا (قَوْلُهُ أَيْضًا فَلَوْ رَدَّ مَالُ التَّجَارَةِ) أَيْ جَمِيعُهُ؛ لِأَنَّهُ مُفْرَدٌ مُضَافٌ لِمَعْرِفَةٍ قِيَعُمُ، وَدَلَالَةُ الْعَامِ كُلِّيَّةٌ مَحْكُومٌ فِيهَا عَلَى كُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ مُطَابَقَةً، أَيْ رَدَّ كُلِّ فَرْدٍ مِنْ مَالِ التَّجَارَةِ أَمَّا لَوْ رَدَّ بَعْضُهُ فَقَطْ فَحَوْلُ التَّجَارَةِ بَاقٍ فِيهِ، وَإِنْ قَلَّ الْعَرْضُ جِدًّا؛ لِأَنَّ الرِّبْحَ كَامِنٌ فِيهِ وَنَقَصُ الْمَالِ عَنِ النَّصَابِ لَمْ يَتَحَقَّقْ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ بِآخِرِ الْحَوْلِ بِخِلَافِ مَا لَوْ نَضَّ جَمِيعَهُ وَهَذَا مُرَادُهُمْ قَطْعًا، وَهُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ تَعْلِيلِهِمْ، وَمِنْهُ يُعْلَمُ أَنَّ التَّجَارَ بِحَوَانِيتِ الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ وَنَحْوِهَا إِذَا نَضَّ مِنْ عُرُوضِهِمُ الْبَعْضُ نَاقِصًا فَحَوْلُ التَّجَارَةِ فِيهِ بَاقٍ نَظَرًا لِمَا عِنْدَهُ مِنَ الْعُرُوضِ، وَإِنْ قَلَّتْ فَلْيَتَقَطَّنْ لِذَلِكَ.

ا هـ.

بِرَمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ إِلَى نَقْدٍ يَقُومُ بِهِ الْخُ) أَنْظُرْ لَوْ كَانَ النَّقْدُ الَّذِي يَقُومُ بِهِ غَالِبَ نَقْدِ الْبَلَدِ وَغَلَبَ نَقْدَانِ وَقُلْنَا يَتَخَيَّرُ فَهَلْ إِذَا رَدَّ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ إِلَى أَحَدِهِمَا، وَهُوَ دُونَ النَّصَابِ فَيَقْطَعُ مُطْلَقًا أَوْ بِشَرَطٍ أَنْ يَكُونَ قَدْ غَرِمَ عَلَى التَّقْوِيمِ بِهِ آخِرَ الْحَوْلِ أَوْ كَيْفَ الْحَالِ وَأَنْظُرْ إِذَا كَانَ الْغَالِبُ غَيْرَ مُتَعَدِّ وَرَدَّهُ إِلَيْهِ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ، وَهُوَ دُونَ النَّصَابِ ثُمَّ صَارَ فِي آخِرِ الْحَوْلِ مَغْلُوبًا، وَصَارَ الْغَالِبُ غَيْرُهُ هَلْ يَتَبَيَّنُ عَدَمُ الْإِنْقِطَاعِ بِالرَّدِّ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ أَنَّهُ خِلَافُ الَّذِي يَقُومُ بِهِ أَوْ كَيْفَ الْحَالِ، وَقَدْ وَقَعَ كُلُّ ذَلِكَ فِي دَرْسِ م ر وَمَالٍ فِي الْأَوَّلِ إِلَى أَنَّ الْعِبْرَةَ بِمَا اخْتَارَهُ وَفِي الثَّانِي إِلَى تَبَيَّنِ عَدَمِ الْإِنْقِطَاعِ فَلْيَحَرَّرْ ا هـ.

سَمَّ (قَوْلُهُ: وَهُوَ دُونَ نِصَابٍ)

أَيْ وَلَمْ يَكُنْ بِمِلْكِهِ نَقْدٌ مِنْ جَنْسِهِ يُكْمَلُ بِهِ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ، وَلَوْ تَمَّ الْحَوْلُ وَقِيمَتُهُ دُونَ نِصَابِ الْخُ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ ا هـ.

حَجَّ وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ الْفَرْقِ كَمَا اسْتَقَرَّ بِهِ سَم ا هـ.

ع ش (قَوْلُهُ عَرْضٌ) بِسُكُونِ الرَّاءِ كَفَلَسِ اسْمٌ لِلْمَتَاعِ وَفِي كُلِّ شَيْءٍ عَرْضٌ إِلَّا الدَّرَاهِمَ وَالْدَّنَانِيرَ، فَإِنَّهَا

عَيْنَ وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: الْعَرَضُ الْأَمْتَعَةُ الَّتِي لَا يَدْخُلُهَا كَيْلٌ وَلَا وَزْنٌ وَلَا تَكُونُ حَيَوَانًا وَلَا عَقَارًا وَالْعَرَضُ يَفْتَحَتَيْنِ مَا يَعْرِضُ لِلْإِنْسَانِ مِنْ مَرَضٍ وَنَحْوِهِ وَعَرَضُ الدُّنْيَا أَيْضًا مَا كَانَ مِنْ مَالٍ قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ ا هـ.
بِرِمَاوِيِّ (قَوْلُهُ مِنْ حِينَ شِرَائِهِ) أَيُّ لَا مِنْ حِينَ النُّصُوصِ؛ لِأَنَّ التَّجَارَةَ إِنَّمَا يُبْتَدَأُ حَوْلُهَا عِنْدَ الْمَلِكِ بِالْمُعَاوَضَةِ وَعِنْدَهُ تُعْتَبَرُ النِّيَّةُ ا هـ.

بِرِمَاوِيِّ.

(قَوْلُهُ وَالْحَالُ يَفْتَضِي التَّقْوِيمَ بِدَنَانِيرٍ) أَيُّ إِنَّمَا لِكُونِهِ اشْتَرَاهُ بِهَا أَوْ لِكُونِهَا غَالِبَ نَقْدِ الْبَلَدِ ا هـ.

ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ، وَهُوَ نِصَابٌ) أَيُّ أَوْ دُونَ نِصَابٍ وَعِنْدَهُ مَا يُكْمَلُ بِهِ نِصَابًا ا هـ.

بِرِمَاوِيِّ (قَوْلُهُ فَحَوْلُهُ بَاقٍ) وَكَذَا يَبْقَى حَوْلُهُ إِذَا رَدَّ بَعْضُهُ إِلَى التَّقْدِ الْمَذْكُورِ، وَلَوْ كَانَ الْبَعْضُ الْبَاقِي بِلَا رَدٍّ قَلِيلًا جَدًّا كِمَانَةٍ رَدَّ مِنْهَا تِسْعَةٌ وَتِسْعِينَ وَبَقِيَ وَاحِدٌ بِلَا رَدٍّ ا هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ أُبْنَدَى حَوْلٌ) أَيُّ وَيَبْطُلُ الْحَوْلُ الْأَوَّلُ ا هـ.

شَرْحُ م ر وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ اشْتَرَى بِبَعْضِ مَالِ الْفَنِيَةِ عَرْضًا لِلتَّجَارَةِ أَوَّلَ الْمُحَرَّمِ ثُمَّ بِبَاقِيهِ عَرْضًا آخَرَ أَوَّلَ صَفَرٍ أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِذَا لَمْ تَبْلُغْ قِيَمَةَ كُلِّ وَاحِدٍ نِصَابًا؛ لِأَنَّهُ بِأَوَّلِ الْمُحَرَّمِ مِنَ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ يَنْقَطِعُ حَوْلٌ مَا اشْتَرَاهُ أَوَّلًا لِنَقْصِهِ عَنِ النَّصَابِ وَيَبْتَدِئُ لَهُ حَوْلٌ مِنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ وَيَقُومُ الثَّانِي أَوَّلَ صَفَرٍ مِنَ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ، وَهَكَذَا فَلَا تَجِبُ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا زَكَاةٌ إِلَّا إِذَا بَلَغَ نِصَابًا، وَلَيْسَ مُرَادًا بَلْ يُرَكِّي الْجَمِيعَ آخِرَ حَوْلٍ الثَّانِي لَوْجُودِ الْجَمِيعِ فِي مِلْكِهِ أَوَّلَ صَفَرٍ ا هـ.

ع ش عَلَيْهِ (قَوْلُهُ ثُمَّ مَلِكٌ خَمْسِينَ) أَيُّ وَبَلَغَتْ قِيَمَةُ الْعَرَضِ مِائَةً وَخَمْسِينَ كَالذَّمِّيِّ قَبْلَهُ ا هـ.
رَشِيدِيَّ عَلَى م ر.

(قَوْلُهُ زَكَّى الْجَمِيعُ) أَيُّ إِذَا تَمَّ حَوْلُ الْخَمْسِينَ كَذَا عَبَّرَ م ر فِي شَرْحِهِ وَكَتَبَ عَلَيْهِ ع ش قَوْلُهُ إِذَا تَمَّ حَوْلُ الْخَمْسِينَ قَالَ الشَّيْخُ عَمِيرَةُ: قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ: وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَالَ التَّجَارَةِ يُرَكَّى عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ ا هـ.

سَمَّ عَلَى الْمُنْهَجِ أَقُولُ يُتَأَمَّلُ مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ، فَإِنَّ الْمُتَبَاذِرَ مِنْ قَوْلِهِ زَكَّى الْجَمِيعُ إِذَا تَمَّ حَوْلُ الْخَمْسِينَ أَنَّهُ يَقُومُ مَالُ التَّجَارَةِ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِ الْخَمْسِينَ، فَإِنْ بَلَغَ مَعَهَا نِصَابًا زَكَّى الْجَمِيعَ وَإِلَّا فَلَا ثُمَّ رَأَيْتُهُ صَرَحَ بِهَذَا الْمُتَبَاذِرِ عَلَى حَجٍّ ثُمَّ قَالَ وَبِهِ يَنْدَفِعُ مَا بِهِمَا شَرْحُ الْمُنْهَجِ مِنْ قَوْلِهِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَالَ التَّجَارَةِ إِخْ ا هـ.

كَلَامُ ع ش.

وَعِبَارَةُ حَجٍّ بِخِلَافِ مَا لَوْ اشْتَرَى بِالمِائَةِ وَمَلِكٌ خَمْسِينَ بَعْدَ، فَإِنَّ الْخَمْسِينَ إِنَّمَا تُضْمُ فِي النَّصَابِ دُونَ الْحَوْلِ فَإِذَا تَمَّ حَوْلُ الْخَمْسِينَ زَكَّى الْمَائَتَيْنِ كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّهُ لَا يُفْرَدُ كُلُّ بِحَوْلٍ وَأَصْرَحَ مِنْهُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ الرُّوضِ وَشَرَحَهُ مَا نَصَّهُ، فَإِنْ نَقَصَ عَنِ النَّصَابِ بِتَقْوِيمِهِ آخِرَ الْحَوْلِ وَقَدْ وَهَبَ لَهُ مِنْ جِنْسِ نَفْدِهِ مَا يَتِمُّ بِهِ نِصَابًا زَكَّى الْجَمِيعَ لِحَوْلِ الْمُوهَبِ مِنْ يَوْمٍ وَهَبَ لَهُ لَا مِنْ يَوْمِ الشَّرَاءِ لِانْقِطَاعِ حَوْلِ تِجَارَتِهِ بِالنَّقْصِ ا هـ.

فَتَأَمَّلْ (قَوْلُهُ لِانْقِطَاعِ الْإِخْ) وَبِهِ يَنْدَفِعُ مَا فِي هَامِشِ شَرْحِ الْمُنْهَجِ لِشَيْخِنَا مِنْ قَوْلِهِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَالَ التَّجَارَةِ يُرَكَّى عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ ا هـ.

وَسَيَأْتِي مَا فِي هَامِشِ الصَّفْحَةِ الْآتِيَةِ عَنِ الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ فِي تَظْيِيرِهِ مِنَ الْأَصْلِ وَالرَّيْحِ خِلَافُهُ وَأَنَّ كُلًّا يُرَكَّى لِحَوْلِهِ لَكِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الرِّيحِ وَغَيْرِهِ لَا يَحِلُّ فَلْيُتَأَمَّلْ.

ا هـ.

وَقَوْلُهُ وَسَيَأْتِي فِي هَامِشِ الصَّفْحَةِ الْإِخْ عِبَارَةُ الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ هُنَاكَ مَا نَصُّهُ وَإِذَا اشْتَرَى عَرْضًا بَعْشَرَةٍ مِنَ الدَّنَانِيرِ وَبَاعَ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ بَعْشَرِينَ مِنْهَا وَلَمْ يَشْتَرِ بِهَا عَرْضًا زَكَّى كُلًّا مِنَ الْعَشْرَتَيْنِ لِحَوْلِهِ بِحُكْمِ الْخُلْطَةِ ا هـ.

فَإِنَّهُ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا ضَمَّ هُنَا فَلْيُرَاجَعْ ا هـ.

(قَوْلُهُ وَإِذَا مَلَكَهٖ بَعِيْنٌ نَقْدُ الْإِخْ) مُرَادُهُ بِهَذَا أَنَّ حَوْلَ التَّجَارَةِ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِنْ حِينِهَا بَلْ قَدْ يَكُونُ مِنْبِئًا عَلَى حَوْلِ رَأْسِ مَالِهِ ا هـ.

شَيْخُنَا وَالْمُرَادُ بِمَالِ التَّجَارَةِ هُنَا خُصُوصُ الْعَرْضِ بِخِلَافِ مَا لَوْ اشْتَرَى نَقْدًا بِنَقْدٍ، فَإِنَّهُ يَنْقَطِعُ حَوْلُ الَّذِي اشْتَرَى بِهِ، وَإِنْ كَانَ الشِّرَاءُ لِلتَّجَارَةِ وَقَصَدَ بِهِ الْفِرَارَ مِنَ الزَّكَاةِ ا هـ.

شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ بَعِيْنٌ نَقْدٌ) أَيُّ مِمَّا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ سَوَاءً كَانَ مَضْرُوبًا أَمْ لَا كَثِيرٌ وَسَبِيكَةٌ بِخِلَافِ الْحُلِيِّ الْمُبَاحِ إِذَا اشْتَرَى بِهِ، فَإِنَّ الْحَوْلَ مِنَ الشِّرَاءِ ا هـ.

بِرُمَاوِي (قَوْلُهُ أَوْ دُونَهُ وَفِي مِلْكِهِ بَاقِيهِ) الْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ وَبَيْنَ قَوْلِهِ فِيمَا مَرَّ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُ مَا يُكْمِلُ بِهِ إِلَى آخِرِ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى مِمَّا مَرَّ أَنَّ الْمَمْلُوكَ هُنَا الرَّائِدُ عَلَى عَرْضِ التَّجَارَةِ يُكْمِلُ النَّصَابَ وَهُنَاكَ الرَّائِدُ لَا يُكْمِلُهُ كَمَا رَأَيْتَ ا هـ.

شَيْخُنَا وَالْمُرَادُ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَنَّ الَّذِي يَمْلِكُهُ كَانَ فِي ابْتِدَاءِ الْأَمْرِ نَصَابًا اشْتَرَى بِبَعْضِهِ وَأَبْقَى بَعْضَهُ وَهَذَا فِيمَا هُنَا وَأَمَّا فِيمَا تَقَدَّمَ فَكَانَ الَّذِي يَمْلِكُهُ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الْحَوْلِ أَقَلَّ مِنْ نَصَابِ اشْتَرَى بِبَعْضِهِ وَأَبْقَى بَعْضَهُ ا هـ.

(قَوْلُهُ كَأَنَّ اشْتِرَاءَهُ بَعِيْنٌ عَشْرِينَ مِثْقَالًا) أَيُّ أَوْ بَعْشَرِينَ فِي الذِّمَّةِ وَتَقْدَّهَا فِي الْمَجْلِسِ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّهَابُ حَجَّ أَيُّ وَكَانَ مَا أَقْبَضَهُ فِي الْمَجْلِسِ مِنْ جِنْسٍ مَا اشْتَرَى بِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَقْبَضَهُ عَنِ الْفِضَّةِ ذَهَبًا أَوْ عَكْسَهُ، فَإِنَّهُ يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّهَابُ عَمِيرَةُ الْبُرْلُسِيِّ ا هـ.

رَشِيدِي (قَوْلُهُ بَنَى عَلَى حَوْلِهِ) أَيُّ حَوْلِ النَّقْدِ لِاشْتِرَاكِ النَّقْدِ وَالتَّجَارَةِ فِي قَدْرِ الْوَاجِبِ وَجِنْسِهِ، فَإِنْ كَانَ النَّقْدُ مِمَّا لَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ كَالْحُلِيِّ الْمُبَاحِ، فَإِنَّهُ إِذَا اشْتَرَى بِهِ كَانَ حَوْلُهُ مِنَ الشِّرَاءِ ا هـ.

ح ل (قَوْلُهُ أَيْضًا بَنَى عَلَى حَوْلِهِ) أَيُّ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي قَدْرِ الْوَاجِبِ، وَفِي جِنْسِهِ وَلَا التَّقْدِيرَ إِنَّمَا خُصًّا بِإِجَابِ الزَّكَاةِ دُونَ بَاقِي الْجَوَاهِرِ لِإِصَادِهِمَا لِلنَّمَاءِ وَالنَّمَاءُ يَحْصُلُ بِالتَّجَارَةِ، فَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ فِي الْوَاجِبِ سَبَبًا فِي الْإِسْقَاطِ ا هـ شَرْحُ م ر وَقَوْلُهُ سَبَبًا فِي الْإِسْقَاطِ أَيُّ فَلَوْ جَعَلَ حَوْلَهُمَا مِنْ وَقْتِ الشِّرَاءِ الَّذِي هُوَ سَبَبٌ لِلنَّمَاءِ مُسْقِطًا لِمَا مَضَى مِنْ حَوْلِ النَّقْدِ لَزِمَ مَا ذُكِرَ ا هـ.

ع ش عَلَيْهِ (قَوْلُهُ بِأَنَّ اشْتِرَاءَهُ بِنَقْدٍ فِي الذِّمَّةِ الْإِخْ) مَحَلُّهُ مَا لَمْ يُعَيَّنْهُ فِي الْمَجْلِسِ، فَإِنْ عَيَّنَّهُ فَهُوَ كَالشِّرَاءِ بِالْعَيْنِ ا هـ شَوْبَرِي (قَوْلُهُ: وَإِنْ نَقَدَهُ) أَيُّ دَفَعَهُ فِي الثَّمَنِ أَيُّ عَنْهُ وَالْمُرَادُ دَفَعُهُ بَعْدَ تِمَامِ الْمَجْلِسِ أَمَّا لَوْ دَفَعَهُ فِي الْمَجْلِسِ فَكَمَا لَوْ اشْتَرَى بِالْعَيْنِ ا هـ.

شَيْخُنَا.

(قَوْلُهُ أَيْضًا، وَإِنْ نَقَدَ) أَيِ نَقَدَ الَّذِي فِي مِلْكِهِ فِي الثَّمَنِ كَمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ عِبَارَةُ حَجٍّ وَصُورَتُهُ كَأَنْ اشْتَرَى أَمْتِعَةً لِلتَّجَارَةِ بِعِشْرِينَ مِثْقَالًا فِي ذِمَّتِهِ وَالْحَالُ أَنَّ عِنْدَهُ عِشْرِينَ مِثْقَالًا لَهَا سِتَّةُ أَشْهُرٍ مَثَلًا فَدَفَعَهَا عَنْ الَّذِي فِي ذِمَّتِهِ فَلَا يُبْنَى حَوْلَ الْأَمْتِعَةِ عَلَى السِّتَةِ أَشْهُرٍ بَلْ يُسْتَأْنَفُ حَوْلًا لِلْأَمْتِعَةِ مِنْ حِينَ مَلَكَهَا وَفَارَقَتْ مَا لَوْ اشْتَرَاهُ بَعَيْنِ الْعِشْرِينَ مِثْقَالًا بِأَنَّ النِّقْدَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ لَا يَتَعَيَّنُ دَفْعُهُ فِي الثَّمَنِ بِخِلَافِهِ فِي تِلْكَ ا هـ.

شَيْخُنَا.

وَفِي الْمِصْبَاحِ وَنَقَدَتْ الرَّجُلَ الدَّرَاهِمَ بِمَعْنَى أَعْطَيْتِهِ فَيَنْعَدَى إِلَى مَفْعُولَيْنِ وَنَقَدْتُهَا لَهُ عَلَى الزِّيَادَةِ أَيْضًا فَانْتَقَدَهَا أَيِ قَبَضَهَا وَبَابُهُ ضَرَبَ ا هـ.

(قَوْلُهُ أَوْ بَعْرَضِ فُنْيَةٍ) كَالنِّيَابِ وَالْحُلِيِّ الْمُبَاحِ ا هـ.

شَرْحُ م ر وَاحْتَرَزَ بِهِ عَنْ عَرْضِ التَّجَارَةِ، فَإِنَّهُ يُبْنَى عَلَيْهَا ا هـ.

بِرُمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ: وَلَوْ سَائِمَةً) الْغَايَةَ لِلرَّدِّ.

وَعِبَارَةُ أَصْلِهِ مَعَ شَرْحِ م ر وَقِيلَ إِنْ مَلَكَهُ بِنَصَابٍ سَائِمَةً بَنَى عَلَى حَوْلِهَا؛ لِأَنَّهُ مَالٌ تَجِبُ فِيهِ الرِّكَاءَةُ فِي عَيْنِهِ وَلَهُ حَوْلٌ فَاعْتَبِرَ وَالصَّحِيحُ الْمَنْعُ لِاخْتِلَافِ الرَّاكَّتَيْنِ قَدْرًا وَمُتَعَلِّقًا انْتَهَتْ (قَوْلُهُ وَفَارَقَتْ الْأُولَى) أَيِ مِمَّا بَعْدَ إِلَّا لَكِنَّ هَذَا الْفَرْقَ لَا يَطْهَرُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا لَوْ اشْتَرَى فِي الذِّمَّةِ وَنَقَدَ فِي الْمَجْلِسِ ا هـ. شَيْخُنَا.

وَعِبَارَةُ ع ش عَلَى م ر قَوْلُهُ أَمَّا لَوْ اشْتَرَاهُ بِنَقْدٍ فِي الذِّمَّةِ وَنَقَدَهُ أَيِ بَعْدَ مُفَارَقَةِ الْمَجْلِسِ ا هـ.

سَمِ عَلَى حَجٍّ نَفْلًا عَنْ شَرْحِ الْإِرْشَادِ، وَإِنْ نَاقَاهُ التَّغْلِيلُ بِقَوْلِهِ إِذْ صَرَفَهُ إِلَى هَذِهِ الْجِهَةِ لَمْ يَتَعَيَّنْ لَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ الْمَجْلِسُ مِنْ حَرِيمِ الْعَقْدِ نُزِّلَ الْوَاقِعُ فِيهِ مَنَزَلَةً الْوَاقِعِ فِي الْعَقْدِ فَكَأَنَّهُ عَيْنٌ فِيهِ انْتَهَتْ.

(قَوْلُهُ بِأَنَّ النِّقْدَ لَا يَتَعَيَّنُ صَرَفُهُ لِلشِّرَاءِ) أَيِ فَالْعَرْضُ قَدْ تَجَدَّدَ مِلْكُهُ حَقِيقَةً وَظَاهِرًا وَقَوْلُهُ بِخِلَافِهِ فِي تِلْكَ أَيِ فَيَتَعَيَّنُ صَرَفُهُ لَوْ قُوعِ الشِّرَاءِ بِعَيْنِهِ فَكَأَنَّهُ بَدَلٌ عَنِ النِّقْدِ فَكَانَ النِّقْدُ بَاقٍ بِحَالِهِ فَيَبْقَى حَوْلُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا دَفَعَهُ عَمَّا فِي الذِّمَّةِ، فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ غَيْرَ وَاجِبِ الدَّفْعِ عَنْهُ لَمْ يُعْتَبَرْ حَوْلُهُ السَّابِقُ لِزَوَالِ الْمَلِكِ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ مُقَابِلٍ، فَإِنَّ الْمَدْفُوعَ عَنِ الثَّمَنِ الَّذِي فِي الذِّمَّةِ لَيْسَ فِي مُقَابِلَةِ الْمَبِيعِ بَلْ هُوَ تَعْوِضٌ عَمَّا فِي الذِّمَّةِ وَالْمَبِيعُ مُقَابِلٌ لِمَا فِي الذِّمَّةِ لَا لِهَذَا الْمَدْفُوعِ عَنْهُ بِخُصُوصِهِ ا هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ وَيُضْمَرُ رِيحٌ لِأَصْلِ الْخ) أَيِ قِيَاسًا عَلَى النَّتَاجِ مَعَ الْأُمَمَاتِ وَلِعُسْرِ الْمُحَافَظَةِ عَلَى حَوْلِ كُلِّ زِيَادَةٍ مَعَ اضْطِرَابِ الْأَسْوَاقِ فِي كُلِّ لَحْظَةٍ ارْتِفَاعًا وَانْخِفَاضًا ا هـ.

شَرْحُ حَجٍّ (قَوْلُهُ وَلَوْ مِنْ عَيْنِ الْعَرْضِ) الْغَايَةَ لِلرَّدِّ.

وَعِبَارَةُ أَصْلِهِ مَعَ شَرْحِ م ر وَالْأَصَحُّ أَنَّ وَلَدَ الْعَرْضِ مِنَ الْحَيَوَانِ مِنْ نَعَمٍ وَخَيْلٍ وَإِمَاءٍ وَثَمَرَةٍ مِنَ الْأَشْجَارِ كَمِشْمِشٍ أَوْ نُفَاحٍ مَالٌ تِجَارَةٌ؛ لِأَنَّهُمَا جُزْءَانِ مِنَ الْأُمِّ وَالشَّجَرِ وَالتَّنَانِي لَا؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَحْصُلَا بِالتَّجَارَةِ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ مَا لَمْ تَنْقُصْ قِيَمَةُ الْأُمِّ بِالْوِلَادَةِ، فَإِنْ نَقَصَتْ بِهَا كَأَنَّ كَانَتْ قِيَمَةُ الْأُمِّ تُسَاوِي أَلْفًا فَصَارَتْ بِالْوِلَادَةِ تُسَاوِي ثَمَانِمِائَةً وَقِيَمَةُ الْوَلَدِ مِائَتَانِ جُبِرَ نَقْصُ الْأُمِّ بِقِيَمَةِ الْوَلَدِ جَزْمًا انْتَهَتْ.

(قَوْلُهُ أَيْضًا، وَلَوْ مِنْ عَيْنِ الْعَرْضِ) عِبَارَةُ شَرْحِ م ر وَسَوَاءٌ أَحْصَلَ الرَّبْحُ بِزِيَادَةٍ فِي نَفْسِ الْعَرْضِ كَسِمَنِ الْحَيَوَانِ أَمْ بِارْتِفَاعِ الْأَسْوَاقِ، وَلَوْ بَاعَ الْعَرْضُ بِدُونِ قِيَمَةِ زَكَى الْقِيَمَةِ أَوْ بِأَكْثَرِ مِنْهَا فِي زَكَاةِ الزَّائِدِ مَعَهَا

وَجَهَانِ أَوْجَهُمَا الْوُجُوبُ انْتَهَتْ وَقَوْلُهُ زَكَّى الْقِيَمَةَ أَيَّ لَا مَا بَاعَ بِهِ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ قَوَّتِ الزِّيَادَةَ بِاخْتِيَارِهِ
فَضَمِنَهَا وَيُصَدَّقُ فِي قَدْرِ مَا قَوَّتَهُ.

ا هـ.

ع ش عَلَيْهِ (قَوْلُهُ إِنَّ لَمْ يَنْصُ بِمَا يَقُومُ بِهِ) شَامِلٌ لِصُورَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا لَمْ يَنْصُ أَصْلًا وَمَثَلٌ لَهَا بِالْمِثَالِ
الْأَوَّلِ وَالثَّانِيَةُ أَنْ يَنْصُ بِمَا لَا يَقُومُ بِهِ وَمَثَلٌ لَهَا بِالْمِثَالِ الثَّانِي.

ا هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ أَمَّا إِذَا نَضَّ الْإِخ) تَوَجِيهٌ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا نَضَّ مِنَ الْجِنْسِ فَقَدْ رَجَعَ رَأْسُ الْمَالِ إِلَى أَصْلِهِ فَيَصِيرُ
الرَّيْحُ مُسْتَقِلًّا وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَنْصُ أَوْ نَضَّ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ فَلَمْ يَرْجِعْ رَأْسُ الْمَالِ إِلَى أَصْلِهِ فَلَا يَصِيرُ الرَّيْحُ
مُسْتَقِلًّا لِإِزْتِبَاطِهِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ بِرَأْسِ الْمَالِ اِزْتِبَاطِ التَّابِعِ بِالْمَتَّبِعِ ا هـ.

شَوْبَرِي (قَوْلُهُ دَرَاهِمٌ أَوْ دَنَانِيرٌ) بَدَلٌ مِنْ نَاضًا بَدَلُ كُلِّ فِي الْمُخْتَارِ مَا نَصَّهُ أَهْلُ الْحِجَارِ يُسَمُّونَ الدَّرَاهِمَ
وَالدَّنَانِيرَ النَّضَّ وَالنَّاضُ إِذَا تَحَوَّلَ عَيْنًا بَعْدَ أَنْ كَانَ مَتَاعًا وَيُقَالُ خُذْ مَا نَضَّ لَكَ مِنْ دِينَ أَيْ مَا تَيْسَّرَ،
وَهُوَ يُسْتَنْصَحُ حَقُّهُ مِنْ فُلَانٍ أَيْ يَسْتَنْجِرُهُ وَيَأْخُذُ مِنْهُ الشَّيْءَ بَعْدَ الشَّيْءِ ا هـ.

(قَوْلُهُ وَأَمْسَكَهُ إِلَى آخِرِ الْحَوْلِ) لَيْسَ بِقَيِّدٍ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِ بَعْدُ أَوْ اشْتَرَى بِهَا عَرْضًا يُسَاوِي الْإِخ ا هـ.
شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: وَلَوْ فِي ذِمَّتِهِ) أَيْ ذِمَّةَ الْمُشْتَرِي بِأَنْ أُنْشَأَ التَّرَاثُمُ وَقَتَ الشَّرَاءِ وَكَذَا لَوْ مَلَكَهُ بِنَقْدٍ فِي ذِمَّةِ
الْبَائِعِ بِأَنْ كَانَ دَيْنًا عَلَيْهِ فَاسْتَفْرَضَ عَنْهُ عَرْضَ تِجَارَةٍ ا هـ.

مِنْ شَرْحِ م ر (قَوْلُهُ أَوْ دُونَ نِصَابٍ) هَذَا مِنْ مَدْخُولِ الْعَايَةِ، وَهِيَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ لِلرَّدِّ.

وَعِبَارَةُ أَصْلِهِ مَعَ شَرْحِ م ر وَكَذَا إِنْ مَلَكَهُ بِنَقْدٍ دُونَهُ أَيْ النَّصَابِ، فَإِنَّهُ يَقُومُ بِهِ فِي الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّهُ أَصْلُهُ
وَالثَّانِي يَقُومُ بِغَالِبِ نَقْدِ الْبَلَدِ كَمَا لَوْ اشْتَرَى بِعَرْضٍ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَمْلِكْ بَقِيَّةَ النَّصَابِ مِنْ ذَلِكَ
النَّقْدِ، فَإِنْ مَلَكَهُ قَوْمٌ بِهِ قِطْعًا؛ لِأَنَّهُ اشْتَرَى بِبَعْضِ مَا انْعَقَدَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ وَابْتِدَاءُ الْحَوْلِ مِنْ وَقْتِ مَلِكِ
الدَّرَاهِمِ كَمَا قَالَه الرَّافِعِيُّ انْتَهَتْ.

(قَوْلُهُ قَوْمٌ بِهِ) أَيْ، وَلَوْ أَبْطَلَ السُّلْطَانُ ذَلِكَ النَّقْدَ، وَإِنْ مَلَكَهُ بِنِصَابَيْنِ مِنَ النَّقْدَيْنِ قَوْمٌ أَحَدُهُمَا بِالْآخِرِ يَوْمَ
الْمَلِكِ، فَإِنْ كَانَتْ قِيَمَةُ الْمِائَتَيْنِ عَشْرِينَ قَوْمٌ بِهِمَا نِصْفَيْنِ أَوْ عَشْرَةَ قَوْمٌ ثَلَاثُهُ بِالدَّرَاهِمِ وَثَلَاثُهُ بِالدَّنَانِيرِ وَكَذَا
لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا دُونَ النَّصَابِ.

ا هـ.

بِرُمَاوِي قَالَ ابْنُ الْأُسْتَاذِ وَيَنْبَغِي لِلتَّاجِرِ أَنْ يُبَادِرَ إِلَى تَقْوِيمِ مَالِهِ بِعَدْلَيْنِ وَيَمْتَنِعُ وَاحِدٌ كَجَزَاءِ الصَّيْدِ وَلَا
يَجُوزُ تَصَرُّفُهُ قَبْلَ ذَلِكَ إِذْ قَدْ يَحْصُلُ نَقْصٌ فَلَا يَدْرِي مَا يُخْرِجُهُ قِيلَ وَيَنْجُو مِنْ تَرَدُّدٍ لَهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ
يَكُونَ هُوَ أَحَدُ الْعَدْلَيْنِ، وَإِنْ قُلْنَا بِجَوَازِهِ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ وَيُفَرَّقُ بَأَنَّ الْفُقَهَاءَ أَشَارُوا ثُمَّ إِلَى مَا يَضْبِطُ
الْمِثْلِيَّةَ فَيَبْعُدُ اتِّهَامُهُ فِيهَا وَلَا كَذَلِكَ هُنَا إِذْ الْقِيَمُ لَا ضَابِطَ لَهَا ا هـ.

ثُمَّ الْمُعْتَبَرُ فِي تَقْوِيمِ الْعَدْلَيْنِ النَّظَرُ إِلَى مَا يُرْعَبُ أَيْ فِي الْأَخْذِ بِهِ ا هـ.

سَمِ عَلَى الْبُهْجَةِ لَكِنَّ عِبَارَةَ حَجٍّ وَيُظْهَرُ الْإِكْتِفَاءُ بِتَقْوِيمِ الْمَالِكِ الثَّقَةِ الْعَارِفِ وَلِلْسَاعِي تَصْدِيقُهُ نَظِيرَ مَا
مَرَّ فِي عَدِّ الْمَاشِيَةِ أَقُولُ وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنْ مُتَعَلِّقٌ الْعَدُّ مُعَيَّنٌ يُبْعَدُ الْخَطَأُ فِيهِ بِخِلَافِ التَّقْوِيمِ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ
لِاجْتِهَادِ الْمُقَوِّمِ، وَهُوَ مَظْنَةٌ لِلْخَطَأِ فَالْتُّهْمَةُ فِيهِ أَقْوَى وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَكْتَفِ بِخَرْصِهِ لِلشَّمْرِ بَلْ لَوْ لَمْ يُوجَدْ

خَارِصٌ مِنْ جِهَةِ الْإِمَامِ حَكَمَ عَدْلَيْنِ يَخْرُصَانِ لَهُ كَمَا مَرَّ وَقَوْلُهُ ثُمَّ الْمُعْتَبَرُ فِي تَقْوِيمِ الْعَدْلَيْنِ النَّظَرُ إِلَى مَا يُرْعَبُ أَيْ فِي الْأَخْذِ بِهِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ الْعَرَضِ خَالًا فَإِذَا فُرِضَ أَنَّهَا أَلْفٌ وَكَانَ التَّاجِرُ إِذَا بَاعَهُ عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ عَادَتُهُ مُفَرَّقًا فِي أَوْقَاتٍ كَثِيرَةٍ بَلَغَ أَلْفَيْنِ مَثَلًا أُعْثِرَ مَا يُرْعَبُ بِهِ فِيهِ فِي الْحَالِ لَا مَا يَبِيعُ بِهِ التَّاجِرُ عَلَى الْوَجْهِ السَّابِقِ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ الْمَفْرُوضَةَ إِنَّمَا حَصَلَتْ مِنْ تَصَرُّفِهِ بِالتَّفْرِيقِ لَا مِنْ حَيْثُ كَوُنُ الْأَلْفَيْنِ قِيمَتُهُ ا هـ.

ع ش عَلَى ر م (قَوْلُهُ فَبِغَالِبِ نَقْدِ الْبَلَدِ) أَيْ الْبَلَدِ الَّذِي كَانَ فِيهِ الْمَالُ وَفَتْ حَوْلَانِ الْحَوْلِ كَمَا قَالَهُ الْمَاوَرْدِيُّ، وَهُوَ الْأَصَحُّ جَرِيًّا عَلَى قَاعِدَةِ التَّقْوِيمِ إِذَا تَعَدَّرَ التَّقْوِيمُ بِالْأَصْلِ ا هـ.
شَرْحُ م ر وَقَدْ أَشَارَ الشَّارِحُ إِلَى هَذَا بِقَوْلِهِ فَلَوْ حَالَ الْحَوْلُ بِمَحَلٍّ لَا تَقْدَرُ فِيهِ الْإِنْفَاقُ (قَوْلُهُ أَعْمُ مِنْ قَوْلِهِ بَعْضُ) عِبَارَةٌ الْأَصْلِ أَوْ بَعْضُ وَانْظُرْ لِمَ حَذَفَ الشَّارِحُ فِي حِكَايَتِهَا الْعَاطِفَ، وَهُوَ لَفْظُ أَوْ تَأْمَلْ.
(قَوْلُهُ قَوْمٌ مَا قَابَلَ النَّقْدَ بِهِ، وَالْبَاقِي بِالْغَالِبِ) وَذَلِكَ ظَاهِرٌ إِنْ اشْتَرَى كُلًّا فِي عَقْدٍ أَوْ اشْتَرَاهُمَا فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ وَفَضَلَ التَّمَنُّ وَالْأَقْوَمُ مَا قَابَلَ النَّقْدَ بِهِ وَالْبَاقِي بِالْغَالِبِ بِنِسْبَةِ التَّقْسِيطِ قَالَ سَمِ عَلَى الْبُهْجَةِ فَلَوْ جُهِلَتْ النِّسْبَةُ فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُحْكَمَ بِاسْتَوَائِهِمَا، وَلَوْ عَلِمَ أَنَّ أَحَدَهُمَا أَكْثَرُ وَجُهِلَ عَيْنُهُ فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَتَّعَيْنَ فِي بَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ أَنْ يُفْرَضَ الْأَكْثَرُ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا وَهَلْ لَهُ التَّأَخِيرُ إِلَى التَّذَكُّرِ إِنْ رُجِيَ أَقُولُ لَا يَبْعُدُ أَنْ لَهُ ذَلِكَ بَلْ قِيَاسٌ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الدِّمِيرِيِّ أَنَّهُ يَكْفِي غَلْبَةُ الظَّنِّ ا هـ.

ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ أَيْضًا قَوْمٌ مَا قَابَلَ النَّقْدَ بِهِ وَالْبَاقِي بِالْغَالِبِ) أَيْ إِذَا كَانَ النَّقْدُ غَيْرَ جِنْسِ الْغَالِبِ وَبَلَغَا نِصَابَيْنِ زَكِيًّا أَوْ لَمْ يَبْلُغَا وَاحِدٌ مِنْهُمَا فَلَا زَكَاةَ، وَإِنْ بَلَغَهُمَا الْمَجْمُوعُ لَوْ قَوْمٌ بِأَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَضُمُّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ، وَإِنْ بَلَغَ أَحَدُهُمَا فَقَطُّ نِصَابًا زَكِيًّا وَحْدَهُ هَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُفْهَمَ وَلَا يُغْفَلَ عَنْهُ، وَهُوَ مَعْلُومٌ مِنْ كَلَامِهِمْ ا هـ.

سَم.

(فَإِنْ غَلَبَ نَقْدَانِ) عَلَى الشَّاسَوِيِّ (وَبَلَغَ) أَيْ مَالُ التَّجَارَةِ (نِصَابًا بِأَحَدِهِمَا) دُونَ الْآخَرِ (قَوْمٌ) مَا لَهَا فِي الثَّانِيَةِ وَمَا قَابَلَ غَيْرَ النَّقْدِ فِي الثَّالِثَةِ (بِهِ) لِنَحَقِّقِ تَمَامَ النَّصَابِ بِأَحَدِ النَّقْدَيْنِ وَبِهَذَا فَارَقَ مَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِيمَا لَوْ تَمَّ النَّصَابُ فِي مِيزَانِ دُونَ آخَرَ أَوْ يَنْقُدُ لَا يَقُومُ دُونَ نَقْدٍ يَقُومُ بِهِ (أَوْ) بَلَغَ نِصَابًا (بِهِمَا) أَيْ بِكُلِّ مِنْهُمَا (خَيْرٌ) الْمَالُ كَمَا فِي شَاتِي الْجَبْرَانِ وَدَرَاهِمِهِ وَهَذَا مَا صَحَّحَهُ فِي أَصْلِ الرِّوَضَةِ وَنَقَلَ الرَّافِعِيُّ تَصْحِيحَهُ عَنِ الْعِرَاقِيِّينَ وَالرُّوْبَانِيِّ وَبِهِ الْفَتْوَى كَمَا فِي الْمُهَمَّاتِ وَخَالَفَ فِي الْمُنْهَاجِ كَأَصْلِهِ فَصَحَّحَ أَنَّهُ يَتَّعَيْنُ الْأَنْفَعُ لِلْمُسْتَحَقِّينَ وَنَقَلَ الرَّافِعِيُّ تَصْحِيحَهُ عَنْ مُقْتَضَى إِيزَادِ الْإِمَامِ الْبَغَوِيِّ وَقَوْلِي، فَإِنْ غَلَبَ نَقْدَانِ إِلَى آخِرِهِ مِنْ زِيَادَتِي فِي الثَّالِثَةِ.

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: فَإِنْ غَلَبَ نَقْدَانِ الْإِنْفَاقِ) هَذَا رَاجِعٌ إِلَى الْمَسْأَلَتَيْنِ قَبْلَهُ ا هـ.
شَيْخُنَا (قَوْلُهُ وَبَلَغَ نِصَابًا) أَيْ فِي جَمِيعِ الْمَوَازِينِ وَبِهَذَا انْدَفَعَ مَا يَرِدُ عَلَى الْعِلَّةِ.
ا هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ فِي الثَّانِيَةِ)، وَهِيَ مَا لَوْ مَلَكَهُ بغيرِهِ وَالثَّالِثَةُ، وَهِيَ مَا لَوْ مَلَكَهُ بِهِمَا ا هـ.

ز ا هـ.

ع ش (قَوْلُهُ وَبِهَذَا فَارَقَ) أَيِ بَقَوْلِهِ لِنَحَقِّقَ تَمَامَ الْخُ (قَوْلُهُ أَوْ يَنْقَدُ لَا يَقُومُ بِهِ الْخُ) هَذِهِ تَقَدَّمَتْ قَرِيبًا فِي قَوْلِهِ فَلَوْ لَمْ يَبْلُغْ بِهِ نَصَابًا لَمْ تَجِبِ الزَّكَاةُ، وَإِنْ بَلَغَ بغيرِهِ ا هـ. شَيْخُنَا.

(قَوْلُهُ وَبِهِ الْفُتُوَى) الظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَهُ وَبِهِ الْفُتُوَى أَظْهَرَ مِنْ قَوْلِهِ وَعَلَيْهِ الْفُتُوَى كَمَا يَقَعُ لَهُ فِي بَعْضِ الْعِبَارَاتِ ا هـ.

بِرْمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ كَمَا فِي الْمُهَمَّاتِ) هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَعَلَيْهِ يُجَابُ عَنْ قِيَاسِ الثَّانِي عَنْ الْحَقَاقِ وَبَنَاتِ اللَّبُونِ فِيمَا لَوْ اتَّفَقَ فَرَضَانِ بِأَنَّ الزَّكَاةَ فِي الْإِبِلِ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْعَيْنِ، وَفِي مَالِ التَّجَارَةِ بِالذِّمَّةِ فَتَعْلُقُ الْمُسْتَحَقِّينَ بِالْإِبِلِ فَوْقَ تَعْلُقِهِمْ بِمَالِ التَّجَارَةِ ا هـ. بِرْمَاوِيٍّ.

(وَتَجِبُ فِطْرَةُ رَقِيقٍ تِجَارَةً مَعَ زَكَاتِهَا) لِاخْتِلَافِ سَبَبَيْهِمَا (وَلَوْ كَانَ) أَيِ مَالُ التَّجَارَةِ (مِمَّا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي عَيْنِهِ) كَسَائِمَةٍ وَثَمَرٍ (وَكَمَلٍ) بِتَثْنِيَةِ الْمِيمِ (نِصَابٍ إِحْدَى الزَّكَاتَيْنِ) مِنْ عَيْنٍ وَتِجَارَةٍ دُونَ نِصَابِ الْأُخْرَى كَأَرْبَعِينَ شَاةً لَا تَبْلُغُ قِيمَتُهَا نِصَابًا آخَرَ الْحَوْلِ أَوْ تِسْعٍ وَثَلَاثِينَ فَأَقْلَ قِيمَتُهَا نِصَابٌ (وَجَبَتْ) زَكَاةُ مَا كَمَلَ نِصَابُهُ (أَوْ) كَمَلَ (نِصَابُهَا مَعَ زَكَاةِ الْعَيْنِ) تُقَدَّمُ فِي الْوُجُوبِ عَلَى زَكَاةِ التَّجَارَةِ لِقُوَّتِهَا لِاتِّفَاقِ عَلَيْهَا بِخِلَافِ زَكَاةِ التَّجَارَةِ فَعَلِمَ أَنَّهُ لَا تَجْتَمِعُ الزَّكَاتَانِ وَلَا خِلَافٌ فِيهِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ فَلَوْ كَانَ مَعَ مَا فِيهِ زَكَاةُ عَيْنٍ مَا لَا زَكَاةَ فِي عَيْنِهِ كَأَنَّهُ اشْتَرَى شَجَرًا لِلتَّجَارَةِ فَبَدَأَ قَبْلَ حَوْلِهِ صَلَاحُ ثَمَرِهِ وَجَبَ مَعَ تَقْدِيمِ زَكَاةِ الْعَيْنِ عَنْ الثَّمَرِ زَكَاةُ الشَّجَرِ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ وَقَوْلِي مِمَّا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي عَيْنِهِ أَعْمُ مِنْ قَوْلِهِ سَائِمَةً. الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ وَتَجِبُ فِطْرَةُ رَقِيقٍ تِجَارَةً مَعَ زَكَاتِهَا) لَوْ كَانَ فِي مَالِ التَّجَارَةِ جَارِيَةٌ جَارَ لِلْمَالِكِ وَطُوعًا قَبْلَ الْحَوْلِ وَبَعْدَهُ، وَإِنْ قُلْنَا تَعْلُقُ الزَّكَاةُ تَعْلُقُ شَرَكَةٍ وَيَشْكُلُ بِمَا يَأْتِي فِي الْقِرَاضِ مِنْ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى كُلِّ مَنْ الْمَالِكِ وَالْعَامِلِ وَطُوعًا جَارِيَةً الْقِرَاضِ سَوَاءً كَانَ فِي الْمَالِ رِخٌّ أَمْ لَا وَالْفَرْقُ أَنَّ تَعْلُقَ الْعَامِلِ بِنَفْسِ الْعَيْنِ، وَإِنْ قَدَرَ الْمَالِكُ عَلَى إِسْقَاطِهِ بِتَعْوِضِهِ عَنْهُ بِخِلَافِ التَّجَارَةِ، فَإِنَّ الْحَقَّ فِيهَا مُتَعَلِّقٌ بِالْقِيَمَةِ وَلَا تَعْلُقُ لَهُ بِالرَّقَبَةِ، وَإِنْ قُلْنَا تَعْلُقُ شَرَكَةٍ قَالَهُ فِي الْحَوَاشِي فِي بَابِ الْقِرَاضِ ا هـ.

م ر .

ا هـ .

شَوَيْرِيٍّ (قَوْلُهُ لِاخْتِلَافِ سَبَبَيْهِمَا) عِبَارَةٌ شَرَحَ م ر ؛ لِأَنَّهُمَا يَجِبَانِ بِسَبَبَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فَلَا يَتَدَاخَلَانِ كَالْقِيَمَةِ وَالْقِفَارَةِ فِي الْعَبْدِ الْمَقْتُولِ وَالْقِيَمَةِ وَالْجَزَاءِ فِي الصَّيْدِ الْمَمْلُوكِ إِذَا قَتَلَهُ الْمُحْرِمُ انْتَهَتْ.

وَعِبَارَةٌ حَجَّ لِاخْتِلَافِ السَّبَبِ، وَهُوَ الْمَالُ وَالْبَدَنُ فَلَا يَتَدَاخَلَانِ كَالْقِيَمَةِ وَالْجَزَاءِ فِي الصَّيْدِ انْتَهَتْ.

(قَوْلُهُ: وَلَوْ كَانَ أَيِ مَالِ التَّجَارَةِ) أَيِ كُلِّهِ أَمَا لَوْ كَانَ بَعْضُهُ تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي عَيْنِهِ وَبَعْضُهُ لَيْسَ كَذَلِكَ فَسَيَأْتِي فِي قَوْلِ الشَّارِحِ فَلَوْ كَانَ مَعَ مَا فِيهِ زَكَاةُ عَيْنٍ الْخُ ا هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ وَجَبَتْ زَكَاةُ مَا كَمَلَ نِصَابُهُ) أَيِ لَوْجُودِ سَبَبِهَا مِنْ غَيْرِ مُعَارِضٍ ا هـ شَرَحَ م ر وَلَا وَقَصَّ فِي زَكَاةِ الْعَيْنِ فِي هَذِهِ الصُّورِ فَلَوْ كَانَ مَالُ التَّجَارَةِ خَمْسِينَ شَاةً أَخْرَجَ وَاحِدَةً عَنْ أَرْبَعِينَ وَرَكَّى الْعَشْرَةَ زَكَاةَ التَّجَارَةِ كَمَا فِي حَوَاشِي التَّحْرِيرِ (قَوْلُهُ فَرَزَكَاةُ الْعَيْنِ تُقَدَّمُ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَشَرَحَهُ فَلَوْ حَدَّثَ فِي أَثْنَاءِ

الْحَوْلِ نَقْصٌ فِي نِصَابِ السَّائِمَةِ حَيْثُ غَلَّبَنَاهُ انْتَقَلَ الْحُكْمُ إِلَى زَكَاةِ التَّجَارَةِ وَاسْتَوْفِيَ الْحَوْلُ كَمَا لَوْ مَلَكَ نِصَابَ سَائِمَةٍ لَا لِلتَّجَارَةِ ثُمَّ اشْتَرَى بِهِ عَرْضَ تِجَارَةٍ، فَإِنَّهُ يَسْتَأْنِفُ حَوْلًا كَمَا مَرَّ فَلَوْ حَدَثَ نِتَاجٌ مِنْ السَّائِمَةِ بَعْدَ اسْتِئْثَافِ حَوْلِ التَّجَارَةِ لَمْ يَنْتَقِلِ الْحُكْمُ إِلَى زَكَاةِ الْعَيْنِ؛ لِأَنَّ الْحَوْلَ انْعَقَدَ لِلتَّجَارَةِ فَلَا يَتَغَيَّرُ ١ هـ.

سَمَّ (قَوْلُهُ لِلِاتِّفَاقِ عَلَيْهَا) أَي؛ لِأَنَّهَا وَجِبَتْ بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ وَلِهَذَا يَكْفُرُ جَاذِهَا وَقَوْلُهُ بِخِلَافِ زَكَاةِ التَّجَارَةِ أَي، فَإِنَّهَا مُخْتَلَفٌ فِيهَا وَوَجِبَتْ بِالْإِجْتِهَادِ؛ وَلِهَذَا لَا يَكْفُرُ جَاذِهَا وَلِأَنَّ زَكَاةَ الْعَيْنِ تَتَعَلَّقُ بِالرَّقَبَةِ وَتِلْكَ بِالْقِيَمَةِ فَقَدْ مَا يَتَعَلَّقُ بِالرَّقَبَةِ كَالْمَرْهُونِ إِذَا جَنَى ١ هـ.

شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ: بِخِلَافِ زَكَاةِ التَّجَارَةِ) أَيِ فَالْقَدِيمُ أَنَّهَا لَا تَجِبُ وَكَذَا قَوْلٌ عِنْدَ مَالِكٍ ١ هـ. شَيْخُنَا.

(قَوْلُهُ لَا تَجْتَمِعُ الزَّكَاتَانِ) أَيِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ وَإِلَّا فَقَدْ يَجْتَمِعَانِ مِنْ جِهَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ كَمَا سَيَأْتِي قَرِيبًا وَكَمَا تَقَدَّمَ مِنْ وَجُوبِ فِطْرَةِ رَقِيقِ التَّجَارَةِ مَعَ زَكَاتِهَا ١ هـ.

إِطْفِئِحِي (قَوْلُهُ فَلَوْ كَانَ مَعَ مَا فِيهِ الْخُ) هُوَ قَسِيمُ قَوْلِهِ أَوَّلًا، وَلَوْ كَانَ مِمَّا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي عَيْنِهِ الْخُ. ١ هـ.

بِرُمَاوِي (قَوْلُهُ فَبَدَا قَبْلَ حَوْلِهِ صِلَاحُ ثَمَرِهِ) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ تَمَّ حَوْلُ التَّجَارَةِ قَبْلَ بُدْوَ الصِّلَاحِ فَيُخْرَجُ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ زَكَاةِ الْجَمِيعِ لِلتَّجَارَةِ وَحِينَئِذٍ فَإِذَا بَدَا الصِّلَاحُ بَعْدَ الْإِخْرَاجِ، وَلَوْ يَوْمَ وَجِبَتْ حِينَئِذٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ زَكَاةِ الْعَيْنِ فِي الثَّمَرِ فَلْيُتَأَمَّلْ ١ هـ.

سَمَّ عَلَى حَجٍّ وَعَلَيْهِ فَقَدْ يُقَالُ وَجُوبُ الزَّكَاةِ فِي الثَّمَرِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَلَزِمُهُ اجْتِمَاعُ زَكَاتَيْنِ فِي مَالٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّهُ زَكَى الثَّمَرَةُ عِنْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ زَكَاةُ التَّجَارَةِ لِدُخُولِهَا فِي التَّقْوِيمِ وَزَكَى عَنْهَا بَعْدَ بُدْوَ الصِّلَاحِ زَكَاةُ الْعَيْنِ فَقَدْ تَكَرَّرَتْ زَكَاتُهَا اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَمَّا اخْتَلَفَ الْوَقْتُ وَالْجِهَةُ نُزِّلَ مَنْزِلَةً مَالَيْنِ ١ هـ.

ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ وَجَبَ مَعَ تَقْدِيمِ زَكَاةِ الْعَيْنِ عَنِ الثَّمَرِ الْخُ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ وَيَنْعَقِدُ الْحَوْلُ لِلتَّجَارَةِ عَلَى الثَّمَرِ مِنَ الْوَقْتِ الَّذِي يُخْرَجُ زَكَاتُهُ فِيهِ بَعْدَ الْجِدَادِ لَا مِنْ وَقْتِ الْإِدْرَاكِ وَتَجِبُ زَكَاةُ التَّجَارَةِ فِيهِ أَبَدًا أَيِ فِي الْأَحْوَالِ الْآتِيَةِ ١ هـ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ ابْتِدَاءَ الْحَوْلِ الثَّانِي عَلَى الشَّجَرِ مِنْ وَقْتِ التَّمَكُّنِ مِنَ الْإِخْرَاجِ عَقِبَ تَمَامِ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ وَذَلِكَ قَدْ يَتَأَخَّرُ عَنْ وَقْتِ إِخْرَاجِ زَكَاةِ الثَّمَرِ فَيَخْتَلِفُ حَوْلَاهُمَا ١ هـ. سَمَّ عَلَى حَجٍّ.

(قَوْلُهُ زَكَاةُ الشَّجَرِ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ: وَكَذَا الْحُكْمُ إِنْ اشْتَرَاهَا أَيِ الثَّمَرَةَ بِشَرْطِ الْقَطْعِ فَبَدَا صِلَاحُهَا فِي مِلْكِهِ قَبْلَ قَطْعِهَا ثُمَّ قَالَ وَمَتَى زَكَى الثَّمَرَةُ لِلْعَيْنِ زَكَى الْأَرْضِ وَكَذَا الْجُدُوعُ وَالتَّنُّ لِلتَّجَارَةِ إِذْ لَيْسَ فِيهَا زَكَاةُ عَيْنٍ فَلَا تَسْفُطُ عَنْهَا زَكَاةُ التَّجَارَةِ، فَإِنْ نَقَصَتْ قِيمَتُهَا عَنِ النِّصَابِ لَمْ يُكْمَلْهُ بِقِيَمَةِ الثَّمَرَةِ وَيَنْعَقِدُ الْحَوْلُ لِلتَّجَارَةِ عَلَى الثَّمَرَةِ مِنَ الْوَقْتِ الَّذِي يُخْرَجُ زَكَاتُهُ فِيهِ بَعْدَ الْجِدَادِ لَا مِنْ وَقْتِ الْإِدْرَاكِ، وَإِنْ وَجِبَتْ الزَّكَاةُ بِهِ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ بَعْدَهُ تَرْبِيَةَ الثَّمَرَةِ لِلْمُسْتَحَقِّينَ فَلَا يُحْسَبُ عَلَيْهِ زَمَنُهَا وَتَجِبُ زَكَاةُ التَّجَارَةِ فِيهِ أَبَدًا، فَإِنْ زَرَعَ زَرْعًا لِلْقُنْيَةِ فِي أَرْضِ التَّجَارَةِ فَلِكُلِّ مِنْهُمَا حُكْمُهُ فَتَجِبُ زَكَاةُ الْعَيْنِ فِي الزَّرْعِ وَزَكَاةُ التَّجَارَةِ فِي الْأَرْضِ ١ هـ.

وَهُنَا أُمُورٌ أَحَدُهَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْحَبُّ كَالثَّمَرَةِ فَيُقَالُ فِيهِ يَنْعَقِدُ الْحَوْلُ لِلتَّجَارَةِ عَلَيْهِ مِنَ الْوَقْتِ الَّذِي تَخْرُجُ زَكَاتُهُ فِيهِ بَعْدَ الْحَصَادِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ لَا مِنْ وَقْتِ الْإِدْرَاكِ بِاشْتِدَادِ الْحَبِّ لِلْعَلَّةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الثَّمَرَةِ بِعَيْنِهَا الثَّانِي الظَّاهِرُ أَنَّ ابْتِدَاءَ الْحَوْلِ الثَّانِي عَلَى الْجُدُوعِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مِنَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْإِخْرَاجِ عَقَبَ تِمَامِ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ، وَذَلِكَ قَدْ يَتَأَخَّرُ عَنْ وَقْتِ إِخْرَاجِ زَكَاتِ الثَّمَرَةِ فَيَخْتَلِفُ حَوْلَاهُمَا الثَّلَاثُ حَرَجَ بِقَوْلِهِ قَبْلَ قَبْلَ حَوْلِهِ صَلَاحُ نَمَرِهِ مَا إِذَا تَمَّ حَوْلُ التَّجَارَةِ قَبْلَ بَدْءِ الصَّلَاحِ فَيَخْرُجُ زَكَاتُ الْجَمِيعِ لِلتَّجَارَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَحِينَئِذٍ، فَإِنْ بَدَأَ الصَّلَاحُ بَعْدَ الْإِخْرَاجِ، وَلَوْ بِيَوْمٍ وَجَبَتْ زَكَاتُ الْعَيْنِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أ هـ.

سَمَّ.

وَقَوْلُهُ لَمْ يُكْمَلْهُ بِقِيَمَةِ الثَّمَرَةِ أَيُّ فَلَا تُضْمُ الْجُدُوعُ لِلثَّمَرَةِ فِي التَّقْوِيمِ بَلْ تُقَوَّمُ وَحْدَهَا وَهَذَا فِي الْعَامِ الْأَوَّلِ كَمَا قَالَهُ الْمُتَاوِي عَلَى التَّحْرِيرِ وَأَمَّا بَقِيَّةُ الْأَعْوَامِ فَتُضْمُ الْجُدُوعُ وَالتَّبَنُّ وَغَيْرُهَا لِلنَّمْرِ وَالْحَبِّ فِي التَّقْوِيمِ، فَإِنْ بَلَغَ الْمَجْمُوعُ نَصَابًا زَكَاهُ وَإِلَّا فَلَا كَمَا فِي ق ل عَلَى التَّحْرِيرِ.

(قُلُوْ سَبَقَ حَوْلُ) زَكَاتِ (التَّجَارَةِ) حَوْلَ زَكَاتِ الْعَيْنِ كَأَنَّ اشْتَرَى بِمَالِهَا بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ نَصَابًا سَائِمَةً أَوْ اشْتَرَى بِهِ مَعْلُوفَةً لِلتَّجَارَةِ ثُمَّ أَصَامَهَا بَعْدَ ذَلِكَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ (زَكَاهَا) أَيُّ التَّجَارَةِ أَيُّ مَالِهَا لِتَمَامِ حَوْلِهَا وَلَوْلَا يَنْطَلُ بَعْضُ حَوْلِهَا (وَأَفْتَتَحَ) مِنْ تَمَامِهِ (حَوْلًا لِرَكَاتِ الْعَيْنِ أَبَدًا) فَتَجِبُ فِي بَقِيَّةِ الْأَحْوَالِ.

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ قُلُوْ سَبَقَ حَوْلَ التَّجَارَةِ إلخ) تَقْيِيدٌ لِقَوْلِهِ أَوْ نَصَابُهَا لِرَكَاتِ الْعَيْنِ أَيُّ مَا لَمْ يَسْبِقْ حَوْلَ التَّجَارَةِ لَكِنَّ التَّقْيِيدَ بِالنَّظَرِ لِلْعَامِ الْأَوَّلِ فَقَطْ تَأْمَلُ (قَوْلُهُ وَلَوْلَا يَنْطَلُ بَعْضُ حَوْلِهَا) عِبَارَةٌ م ر كَهَذِهِ الْعِبَارَةِ وَكَتَبَ عَلَيْهَا الرَّشِيدِيُّ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ وَلَوْلَا يَنْطَلُ بَعْضُ حَوْلِهَا إِنْثَابُ الْوَاوِ هُنَا يُفِيدُ أَنَّ اللَّامَ فِي قَوْلِهِ لِتَمَامِ حَوْلِهَا لِلْعَلَّةِ، وَهُوَ فَاسِدٌ كَمَا لَا يَخْفَى بَلْ هِيَ بِمَعْنَى عِنْدَ فَالِصَّوَابِ حَذَفَ الْوَاوِ كَمَا فِي التُّحْفَةِ وَلَعَلَّهَا زَائِدَةٌ مِنَ النَّسَاجِ أ هـ.

(قَوْلُهُ وَأَفْتَتَحَ حَوْلًا إلخ) أَيُّ وَمَا مَضَى مِنَ السَّوْمِ فِي بَقِيَّةِ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ أ هـ. حَجَّ أَيُّ فَحَوْلُ السَّوْمِ لَا يَدْخُلُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ حَوْلِ التَّجَارَةِ أ هـ.

ح ل.

(وَزَكَاتُ مَالِ قِرَاضٍ عَلَى مَالِكِهِ)، وَإِنْ ظَهَرَ فِيهِ رِبْحٌ؛ لِأَنَّهُ مَلَكَهُ إِذِ الْعَامِلُ إِنَّمَا يَمْلِكُ حِصَّتَهُ بِالْقِسْمَةِ لَا بِالظُّهُورِ كَمَا أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْجَعَالَةِ إِنَّمَا يَسْتَحِقُّ الْجُعْلَ بِقَرَاغِهِ مِنَ الْعَمَلِ (فَإِنْ أَخْرَجَهَا) مِنْ غَيْرِهِ فَذَلِكَ أَوْ (مِنْهُ حُسِبَتْ مِنَ الرِّبْحِ) كَالْمُؤْنِ الَّتِي تَلَزِمُ الْمَالَ مِنْ أَجْرَةِ الدَّلَالِ وَالْكَيْالِ وَغَيْرِهِمَا الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ عَلَى مَالِكِهِ) أَيُّ هُوَ الْمُطَالِبُ بِهَا وَحْدَهُ أَعَمُّ مِنْ أَنْ يُخْرِجَهَا مِنْ مَالِ الْقِرَاضِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ بِدَلِيلِ كَلَامِهِ بَعْدُ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِكَوْنِهَا عَلَيْهِ أَنَّهُ يَجِبُ إِخْرَاجُهَا مِنْ غَيْرِ مَالِ الْقِرَاضِ وَأَنَّهَا لَا تُحْسَبُ عَلَيْهَا إِذَا أَخْرَجَهَا مِنْهُ أ هـ.

شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ إِذِ الْعَامِلُ إِنَّمَا يَمْلِكُ إلخ) عِبَارَةٌ أَصْلُهُ مَعَ شَرْحِ م ر وَإِذَا قُلْنَا الْعَامِلُ يَمْلِكُ حِصَّتَهُ مِنَ الرِّبْحِ بِالْقِسْمَةِ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ فَعَلَى الْمَالِكِ زَكَاتُ الْجَمِيعِ، فَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ مَالٍ آخَرَ فَذَلِكَ ظَاهِرٌ أَوْ مِنْ

عَنِ مَالِ الْفِرَاضِ حَسِبْتُ مِنَ الرَّيْحِ ثُمَّ قَالَ، وَإِنْ قُلْنَا يَمْلِكُ الْعَامِلُ حَصَّتْهُ بِالظُّهُورِ لَزِمَ الْمَالِكُ زَكَاةَ رَأْسِ الْمَالِ وَحَصَّتْهُ مِنَ الرَّيْحِ؛ لِأَنَّهُ مَالِكٌ لَهُمَا وَيَلْزَمُ الْعَامِلُ زَكَاةَ حَصَّتِهِ مِنَ الرَّيْحِ؛ لِأَنَّهُ مُتَمَكِّنٌ مِنَ التَّوَصُّلِ إِلَيْهَا بِالْقِسْمَةِ مَتَى شَاءَ وَعَلَى هَذَا فَاِئْتِدَاءُ حَوْلٍ مِنْ وَقْتِ الظُّهُورِ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِخْرَاجُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ وَلَهُ أَنْ يَسْتَبِدَّ بِالْإِخْرَاجِ عَنْهَا مِنْ مَالِ الْفِرَاضِ انْتَهَتْ (قَوْلُهُ: فَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ غَيْرِهِ فَذَلِكَ) أَيْ وَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَى الْعَامِلِ ا هـ.

ع ش (قَوْلُهُ حُسِبْتُ مِنَ الرَّيْحِ) أَيْ؛ لِأَنَّهُا بِمَنْزِلَةِ الْخَسِرَاتِ (قَوْلُهُ كَالْمُؤْنِ الَّتِي تَلْزُمُ الْمَالَ) عِبَارَةٌ شَرَحَ م ر وَلَا يَجْعَلُ إِخْرَاجَهَا كَاسْتِزَادِ الْمَالِكِ جُزْءًا مِنَ الْمَالِ تَنْزِيلًا لَهَا مَنْزِلَةَ الْمُؤْنِ الْإِخْرَاجُ انْتَهَتْ (خَاتِمَةٌ) لَوْ بَاعَ عَرَضَ التَّجَارَةِ قَبْلَ إِخْرَاجِ زَكَاتِهَا، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ وَجُوبِهَا أَوْ بَاعَهُ بِعَرَضٍ فُتِيَتْ صَحَّ إِذْ مُتَعَلِّقُ زَكَاتِهِ الْقِيَمَةُ، وَهِيَ لَا تَقُوتُ بِالْبَيْعِ، وَلَوْ أَعْتَقَ عَبْدَ التَّجَارَةِ أَوْ وَهَبَهُ فَكَبِنَعَ الْمَاشِيَةَ بَعْدَ وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهَا؛ لِأَنَّهُمَا يُبْطِلَانِ مُتَعَلِّقَ زَكَاةِ التَّجَارَةِ كَمَا أَنَّ الْبَيْعَ يُبْطِلُ مُتَعَلِّقَ الْعَيْنِ وَكَذَا لَوْ جَعَلَهُ صَدَاقًا أَوْ صُلْحًا عَنْ دَمٍ أَوْ نَحْوِهِمَا؛ لِأَنَّ مُقَابِلَهُ لَيْسَ مَالًا، فَإِنْ بَاعَهُ مُحَابَاةً فَقَدَرُهَا كَالْمَوْهُوبِ فَيُبْطَلُ فِيمَا قِيَمَتُهُ قَدْرُ الزَّكَاةِ مِنْ ذَلِكَ الْقَدْرِ وَيَصِحُّ فِي الْبَاقِي تَفْرِيقًا لِلصَّفَقَةِ ا هـ.

شَرَحَ م ر وَفِي الْبِرْمَاوِيِّ مَا نَصَّهُ (تَنْبِيْهٌ) قَالَ شَيْخُنَا الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يُمْنَعُ الْمَالِكُ مِنْ اسْتِعْمَالِ عُرُوضِ التَّجَارَةِ كَرُكُوبِ حَيَوَانِهَا وَسُكْنَى عَقَارِهَا وَلَا مِنْ الْأَكْلِ مِنْ حَيَوَانِهَا أَوْ ثِمَارِهَا أَوْ لَبَنِهَا وَلَا مِنَ اللَّبْسِ مِنْ نَحْوِ صُوفِهَا وَلَا مِنْ وَطْءِ إِمَائِهَا وَلَا مِنْ هَبَةِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَلَا مِنَ التَّصَدُّقِ بِهِ وَلَا مِنْ إِعَارَتِهِ وَلَا إِجَارَتِهِ وَأَنَّ كُلَّ مَا خَرَجَ عَنْ مِلْكِهِ بِنَحْوِ الصَّدَقَةِ أَوْ اسْتَهْلَكَ بِنَحْوِ الْأَكْلِ بَطَلَتْ فِيهِ التَّجَارَةُ وَلَا يَلْزَمُهُ بَدْلُهُ لَهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كَنْيَةٌ الْفُتْيَةُ أَوْ أَقْوَى وَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ أَجْرَةٌ فِي الْإِسْتِعْمَالِ وَأَنَّ أَجْرَةَ مَا أَجَرَ بِهِ تَكُونُ لَهُ لَا مَالِ تِجَارَةٍ وَأَنَّ كَسْبَ رَفِيقِ التَّجَارَةِ وَمَهْرَ إِمَائِهَا لَيْسَ مَالِ تِجَارَةٍ لِذَلِكَ وَأَنَّهُ لَوْ وَلَدَتْ مِنْهُ الْأُمَةُ خَرَجَتْ كَوَلَدِهَا عَنْ مَالِ التَّجَارَةِ بِالْأَوَّلَى مِمَّا مَرَّ لِامْتِنَاعِ بَيْعِهِمَا وَأَنَّ مَا تَلَفَ مِنْ أَمْوَالِهَا بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ أَوْ بَغَيْرِهِ خَرَجَ عَنْ مَالِ التَّجَارَةِ إِلَّا إِنْ أَتْلَفَهُ أَجَنَّبِيٌّ ضَامِنٌ فَبَدْلُهُ مَالِ تِجَارَةٍ كَمَا مَرَّ هَذَا مَا ظَهَرَ فَلْيُرَاجَعْ مِنْ مَحَالِهِ وَيَعْمَلُ بِمَا وَافَقَ الْمُنْفُولَ مِنْهُ وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ لِلصَّوَابِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ا هـ.

(بَابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ) الْأَصْلُ فِي وَجُوبِهَا قَبْلَ الْإِجْمَاعِ خَبَرُ ابْنِ عُمَرَ: {فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى النَّاسِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ}.

وَحَبَّرَ أَبِي سَعِيدٍ {كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ إِذْ كَانَ فِيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ فَلَا أَزَالُ أَخْرِجُهُ كَمَا كُنْتُ أَخْرِجُهُ مَا عَشْتُ} رَوَاهُمَا الشَّيْخَانِ.

(تَجِبُ) زَكَاةُ الْفِطْرِ (بِأَوَّلِ لَيْلَةٍ وَآخِرِ مَا قَبْلَهُ) أَيْ بِإِدْرَاكِ آخِرِ جُزْءٍ مِنْ رَمَضَانَ وَهُوَ مِنْ زِيَادَتِي وَأَوَّلِ جُزْءٍ مِنْ شَوَّالٍ لِإِضَافَتِهَا إِلَى الْفِطْرِ فِي الْخَبَرَيْنِ السَّابِقَيْنِ (عَلَى حُرٍّ وَمُبْعَضٍ بِقِسْطِهِ) مِنَ الْحُرِّيَّةِ بِقَيْدِ زِدْنَهُ بِقَوْلِي (حَيْثُ لَا مُهَآيَاةَ) بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَالِكٍ بَعْضُهُ فَإِنْ كَانَتْ.

مُهَآيَاةً اخْتَصَّتْ الْفِطْرَةُ بِمَنْ وَقَعَ زَمَنَ وَجُوبِهَا فِي نَوْبَتِهِ وَمِثْلُهُ فِي ذَلِكَ الرَّفِيقُ الْمُشْتَرِكُ وَخَرَجَ بِالْحُرِّ،

وَالْمُبْعَضُ الرَّقِيقُ؛ لِأَنَّ غَيْرَ الْمُكَاتَبِ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا وَفِطْرَتُهُ عَلَى سَيِّدِهِ كَمَا سَيَأْتِي، وَالْمُكَاتَبُ مِلْكُهُ ضَعِيفٌ فَلَا فِطْرَةَ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى سَيِّدِهِ عَنْهُ لِنُزُولِهِ مَعَهُ مَنْزِلَةَ الْأَجْنَبِيِّ.

الشرح

(بَابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ) بِكَسْرِ الْفَاءِ لَفْظٌ إِسْلَامِيٌّ وَنُسِبَتْ لِأَحَدٍ سَبَبُهَا؛ لِأَنَّهَا تَجِبُ بِإِدْرَاكِ جُزْءٍ مِنْ رَمَضَانَ وَجُزْءٍ مِنْ شَوَّالٍ لَا بِإِدْرَاكِ أَحَدِهِمَا فَقَطْ كَمَا يَأْتِي وَيُقَالُ لَهَا: زَكَاةُ الْفِطْرِ بِكَسْرِ الْفَاءِ أَيْضًا: وَالْفِطْرَةُ اسْمٌ مُؤَلَّدٌ لَا عَرَبِيٌّ وَلَا مُعَرَّبٌ بَلْ اصْطِلَاحٌ لِلْفُقَهَاءِ فَتَكُونُ حَقِيقَةً شَرْعِيَّةً كَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَتُقَالُ لِلْخَلْقَةِ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: {فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا} أَيْ خَلَقَهُمْ وَهِيَ قَبُولُهُمْ لِلْحَقِّ وَتَمَكُّنُهُمْ مِنْ إِدْرَاكِهِ وَفِي الْحَدِيثِ {مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرِ الْإِسْلَامِيَّةِ إِلَّا أَنْ أَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ أَوْ يُنَصْرَانِهِ أَوْ يُمَجَّسَانِهِ كَمَا تَنْتُجُ الْبَهِيمَةُ بِبَهِيمَةٍ عَجَمَاءَ هَلْ تَحْسِبُونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ}، وَقِيلَ الْفِطْرَةُ: الْإِسْلَامُ، وَقِيلَ: الْبُدَاءَةُ الَّتِي ابْتَدَأَهُمْ لَهَا مِنَ الْحَيَاةِ، وَالْمَوْتِ، وَالسَّعَادَةِ وَالشَّقَاوَةِ، وَقِيلَ: الْفَقْرُ وَالْفَاقَةُ، وَقِيلَ: الْعَهْدُ الْمَأْخُودُ عَلَى آدَمَ وَذُرِّيَّتِهِ، وَالْمَعْنَى أَنَّهَا وَجَبَتْ عَلَى الْخَلْقِ تَرْكِيَّةً لِلنَّفْسِ أَيْ تَطْهِيرًا لَهَا وَتَنْمِيَةً لِعَمَلِهَا وَتُقَالُ لِلْمُخْرَجِ أَيْضًا، وَقَوْلُ ابْنِ الرَّفْعَةِ إِنَّهَا بِضَمِّ الْفَاءِ اسْمٌ لِلْمُخْرَجِ مَرْدُودٌ.

وَهِيَ مِنْ خَصَائِصِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّهَا فُرِضَتْ كَرَمَضَانَ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ قَبْلَ الْعِيدِ بِيَوْمَيْنِ قَالَ وَكَيْفَ زَكَاةُ الْفِطْرِ لِرَمَضَانَ كَسُجُودِ السَّهْوِ لِلصَّلَاةِ تَجْبُرُ نُفُصَانَ الصَّوْمِ كَمَا يَجْبُرُ السُّجُودُ نُفُصَانَ الصَّلَاةِ.

وَأَخْرَجَ ابْنُ شَاهِينَ فِي تَرْغِيْبِهِ، وَالضِّيَاءُ عَنْ جَرِيرٍ شَهْرَ رَمَضَانَ مُعَلَّقٌ بَيْنَ السَّمَاءِ، وَالْأَرْضِ لَا يُرْفَعُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا بِزَكَاةِ الْفِطْرِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ كِنَايَةٌ عَنْ عَدَمِ تَرْتُّبِ قَائِدَةٍ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ تُخْرَجْ زَكَاةُ الْفِطْرِ لَكِنْ بِمَعْنَى تَوَقُّفِ تَرْتُّبِ ثَوَابِهِ الْعَظِيمِ عَلَى إِخْرَاجِهَا بِالنَّسْبَةِ لِلْقَائِدِ عَلَيْهَا الْمُخَاطَبِ بِهَا عَنْ نَفْسِهِ فَحِينَئِذٍ لَا يَتِمُّ لَهُ جَمِيعُ مَا رُتِّبَ عَلَى صَوْمِ رَمَضَانَ مِنَ الثَّوَابِ وَغَيْرِهِ إِلَّا بِإِخْرَاجِ زَكَاةِ الْفِطْرِ وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي تَوَقُّفِ الثَّوَابِ عَلَى إِخْرَاجِ زَكَاةِ مُمُونِهِ وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ التَّوَقُّفُ عَلَى إِخْرَاجِهَا؛ لِأَنَّهَا طَهْرَةٌ لِلصَّائِمِ فَلَا يَتِمُّ تَطْهِيرُهُ وَتَأَهُلُهُ لِذَلِكَ الثَّوَابِ الْعَظِيمِ إِلَّا بِإِخْرَاجِهَا، وَوُجُوبُهَا عَلَى الصَّغِيرِ وَنَحْوِهِ إِنَّمَا هُوَ بِطَرِيقِ التَّبَعِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَبْعُدُ أَنَّ فِيهِ تَطْهِيرًا لَهُ أَيْضًا بَقِيَ أَنَّ صَوْمَ الْمُؤْمِنِ هَلْ يُعْلَقُ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ إِنْ لَمْ تُؤَدَّ عَنْهُ الْفِطْرَةُ أَمْ لَا؟ النَّاسِي أَوْجَهُ إِذْ لَا نَقْصِيرَ مِنْهُ، وَقَدْ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي هَذَا الْبَابِ وَقْتُ الْوُجُوبِ ثُمَّ صِفَةَ الْمُؤَدِّي بِكَسْرِ الدَّالِ، ثُمَّ وَقْتُ الْأَدَاءِ ثُمَّ صِفَةَ الْمُؤَدِّي عَنْهُ ثُمَّ قَدْرَ الْمُؤَدِّي ثُمَّ جِنْسَهُ أ هـ.

بِرِمَاوِيِّ وَقَوْلُهُ: اسْمٌ مُؤَلَّدٌ لَا عَرَبِيٌّ وَلَا مُعَرَّبٌ بِمَعْنَى أَنَّ وَضْعَهُ عَلَى هَذِهِ الْحَقِيقَةِ مُؤَلَّدٌ مِنْ حَمَلَةِ الشَّرْعِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فَيَكُونُ حَقِيقَةً شَرْعِيَّةً وَإِلَّا فَالْمُؤَلَّدُ هُوَ اللَّفْظُ الَّذِي وَلَدَهُ النَّاسُ بِمَعْنَى اخْتَرَعُوهُ وَلَمْ تَعْرِفْهُ الْعَرَبُ وَظَاهِرٌ أَنَّ الْفِطْرَةَ لَيْسَتْ كَذَلِكَ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى {فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا} أ هـ.

رَشِيدِيٌّ عَلَى م ر وَقَوْلُهُ: فَتَكُونُ حَقِيقَةً شَرْعِيَّةً أَيْ فِي الْقَدْرِ الْمُخْرَجِ، وَالْأَنْسَبُ فِي التَّفْرِيعِ أَنْ يَقُولَ فَتَكُونُ حَقِيقَةً عَرَفِيَّةً أَوْ اصْطِلَاحِيَّةً؛ لِأَنَّ الْحَقِيقَةَ الشَّرْعِيَّةَ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ مَا أُخِذَتْ التَّسْمِيَةُ بِهِ مِنْ كَلَامِ الشَّارِعِ أَمَّا مَا اصْطَلَحَ عَلَيْهِ الْفُقَهَاءُ وَاسْتَعْمَلُوهُ فَلَا يُسَمَّى بِذَلِكَ بَلْ يُسَمَّى حَقِيقَةً عَرَفِيَّةً أَوْ اصْطِلَاحِيَّةً ثُمَّ رَأَيْتُ سَمَ عَلَى شَرْحِ الْبَهْجَةِ قَالَ مَا نَصُّهُ: "قَوْلُهُ: حَقِيقَةً شَرْعِيَّةً فَإِنْ قُلْتَ كَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يَقُولَ فَتَكُونُ حَقِيقَةً

عُرْفِيَّةٌ؛ لِأَنَّ الشَّرْعِيَّةَ مَا كَانَتْ بِوَضْعِ الشَّارِعِ قُلْتُ هَذِهِ التَّسْمِيَةُ لُغَوِيَّةٌ وَهِيَ صَحِيحَةٌ فَالْمُرَادُ حَقِيقَةُ مَنَسُوبَةٍ لِحِجَةِ الشَّرْعِ وَهُمْ الْفُقَهَاءُ، وَالتَّنَسُّبُ بِهَذَا الْمَعْنَى لَا شُبُهَةَ فِي صِحَّتِهَا، وَإِنْ كَانَ الْمُتَبَادِرُ مِنَ النَّسَبَةِ فِي " شَرْعِيَّةٍ " بِاعْتِبَارِ الْإِصْطِلَاحِ الْأُصُولِيِّ هِيَ مَا كَانَ بِوَضْعِ الشَّرْعِ فَلْيَتَأَمَّلْ ا هـ. " وَقَوْلُهُ: وَيُقَالُ لِلْخَلْقَةِ.

إِلْحَ ظَاهِرُ هَذَا الصَّنِيعِ يَقْتَضِي أَنْ لَفْظَ الْفِطْرَةِ سَوَاءٌ أُرِيدَ بِهِ الْخَلْقَةُ أَوْ الْقَدَرُ الْمُخْرَجُ مُوَلَّدٌ وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ؛ لِأَنَّ اصْطِلَاحَاتِ الْفُقَهَاءِ حَادِثَةٌ، وَإِطْلَاقُ الْفِطْرَةِ عَلَى الْخَلْقَةِ لَيْسَ مِنْ اصْطِلَاحَاتِهِمْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلَعَلَّهَا مُوَلَّدَةٌ بِالنَّظَرِ لِلْمَعْنَى الثَّانِي ا هـ.

ع ش عَلَى م ر.

(قَوْلُهُ: الْأَصْلُ فِي وُجُوبِهَا...إِلْحَ) قَدَّمَ الدَّلِيلَ عَلَى الْمُدْعَى إِشَارَةً إِلَى أَنَّ وُجُوبَهَا مَعْلُومٌ لَا يَحْتَاجُ لِلتَّنْبِيهِ عَلَيْهِ وَأَمَّا مَا تَجِبُ بِهِ فَغَيْرُ مَعْلُومٍ وَذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ تَجِبُ بِأَوَّلِ لَيْلَةٍ...إِلْحَ ا هـ.

ع ش وَلَا يُنَافِي حِكَايَةَ الْإِجْمَاعِ قَوْلُ ابْنِ اللَّبَّانِ بَعْدَ وَجُوبِهَا؛ لِأَنَّهُ غَلَطَ صَرِيحٌ كَمَا فِي الرَّوْضَةِ لَكِنْ صَرِيحٌ كَلَامُ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ أَنَّ فِيهَا خِلَافًا لِغَيْرِ ابْنِ اللَّبَّانِ. وَجِبَابُ عَنْهُ بِأَنَّهُ شَادُّ مُنْكَرٌ فَلَا يَنْخَرِقُ بِهِ الْإِجْمَاعُ أَوْ يُرَادُ بِالْإِجْمَاعِ الْوَاقِعُ فِي عِبَارَةٍ غَيْرِ وَاحِدٍ مَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ ابْنِ حَجَّ لَا يَكْفُرُ جَاحِدُهَا ا هـ.

شَرْحُ م ر.

(قَوْلُهُ: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَيُّ أَظْهَرَ فَرَضِيَّتَهَا أَوْ قَدَرَهَا أَوْ أَوْجَبَهَا ا هـ. بِرِمَاوِيٍّ، وَقَوْلُهُ عَلَى النَّاسِ أَيُّ وَلَوْ كُفَّارًا إِذْ هَذَا فِي الْمُخْرِجِ بِكُسْرِ الرَّاءِ وَقَوْلُهُ: صَاعًا مِنْ تَمْرٍ بَدَلٌ مِنْ زَكَاةِ الْفِطْرِ أَوْ حَالٌ، وَقَوْلُهُ: عَلَى كُلِّ حُرٍّ عَلَى هُنَا بِمَعْنَى عَنْ إِذْ هَذَا فِي الْمُخْرِجِ عَنْهُ فَلِذَلِكَ قَيَّدَهُ بِقَوْلِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَلَمْ يَقَيِّدْ مَا قَبْلَهُ وَهَذَا أَوْلَى مِنْ جَعْلِهِ بَدَلًا لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنَ الْفُصُورِ إِذْ لَا يُفِيدُ وَجُوبَهَا عَلَى الْكَافِرِ.

وَقَوْلُهُ: وَخَبَرُ أَبِي سَعِيدٍ.

إِلْحَ أَتَى بِهِ مَعَ أَنَّهُ لَا دَلَالَهَ فِيهِ عَلَى الْفَرْضِ لِمَا فِيهِ مِنْ زِيَادَةِ الْأَنْوَاعِ، وَقَوْلُهُ: {مِنْ طَعَامٍ} أَيُّ بُرٍّ. وَقَوْلُهُ: مَا عِشْتُ ظَرْفٌ لِأُخْرِجَهُ الْأَوَّلِ ا هـ.

شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: عَلَى كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ) عَلَى هُنَا بِمَعْنَى عَنْ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ إِذَا رَضِيْتَ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ أَيُّ عَنِّي وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ: صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عِبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةُ الْفِطْرِ} فَأُثْبِتَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ عَلَى سَيِّدِهِ ا هـ.

وَعَدَمُ تَأْوِيلِ عَلَى أَوْلَى لِیُفِيدَ أَنَّهَا تَجِبُ أَوَّلًا عَلَى الْمُخْرِجِ عَنْهُ وَإِنْ تَحَمَّلَهَا عَنْهُ غَيْرُهُ ا هـ.

م ر عَلَى شَرْحِ الرَّوْضِ.

وَعِبَارَةُ سَمِ عَلَى أَبِي شُجَاعٍ وَأَمَّا قَوْلُهُ: فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ {عَلَى كُلِّ حُرٍّ} فَهُوَ بِمَعْنَى عَنْ كُلِّ حُرٍّ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ لَا يُطَالَبُ بِإِدَائِهَا وَلِنَاقِصٍ يَنْكَرَرُ مَعَ قَوْلِهِ عَلَى النَّاسِ كَذَا قَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ ا هـ.

ع ش.

وَعِبَارَةُ حَجَّ وَعَلَى فِي الْحَدِيثِ عَلَى بَابِهَا خِلَافًا لِمَنْ أَوْلَاهَا بَعْنٌ؛ لِأَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ الْوُجُوبَ يُلَاقِي الْمُوَدَّى

عَنْهُ أَوَّلًا حَتَّى الْقُنْ كَمَا يَأْتِي انْتَهَتْ (قَوْلُهُ: صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ) إِنَّمَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِمَا لِكُونِهِمَا اللَّذَانِ كَانَا مَوْجُودَيْنِ إِذْ ذَاكَ وَمِثْلُهُ يُقَالُ فِيمَا بَعْدَهُ ا هـ.

ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ: إِذْ كَانَ فِينَا) أَيِ وَقْتُتْ كَانَ فِينَا ا هـ.

ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ: مِنْ طَعَامٍ) أَيِ بَرٍّ؛ لِأَنَّ الطَّعَامَ هُوَ الْبَرُّ فِي عَرْفِ أَهْلِ الْحِجَازِ ا هـ.

بِرْمَاوِيٍّ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ نَصْبُهُ عَلَى الْبَدَلِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا تَقْتَضِي أَنْ أَبَا سَعِيدٍ أَخْرَجَ الْأَنْوَاعَ الْخَمْسَةَ الْمَذْكُورَةَ وَهُوَ بَعِيدٌ؛ لِأَنَّهَا كَمَا سَيَأْتِي تَجِبُ مِنْ غَالِبِ قُوتِ الْبَلَدِ فِي كُلِّ سَنَةٍ فَحِينَئِذٍ يَتَعَيَّنُ نَصْبُهُ عَلَى الْحَالِ وَيَكُونُ الْكَلَامُ مُوزَّعًا عَلَى كُلِّ قَوْمٍ بِحَسَبِ غَالِبِ قُوتِهِمْ فَكَأَنَّهُ قَالَ حَالَةَ كُونِهَا فِي ذَاتِهَا يَقْطَعُ النَّظَرُ عَنْ خُصُوصِ الْمَخْرَجِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ...إِلْخ.

(قَوْلُهُ: {أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ}) أُعْطِرَضَ بِأَنَّ الْأَقِطَ مُوزُونٌ لَا مَكِيلٌ وَأُجِيبُ بِأَنَّ الْحَدِيثَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا جَمَدَ الْأَقِطُ وَصَارَ قِطْعًا صِغَارًا كَالْحِمَصِ مَثَلًا فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ مَكِيلٌ ا هـ.

شَيْخُنَا ح ف (قَوْلُهُ: تَجِبُ بِأَوَّلِ لَيْلَةٍ...إِلْخ) أَيِ يَسْتَقَرُّ وَجُوبُهَا فَلَا يُنَافِي قَوْلُهُمْ يَجُوزُ تَعْجِيلُهَا مِنْ أَوَّلِ رَمَضَانَ ا هـ.

بِرْمَاوِيٍّ وَهَذَا شُرُوعٌ فِي بَيَانِ وَقْتِ الْوُجُوبِ وَقَوْلُهُ: عَلَى حُرٍّ...إِلْخَ شُرُوعٌ فِي بَيَانِ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ أَيِ وَلَوْ كَافِرًا لَكِنْ لَا يُخْرَجُ إِلَّا عَنْ مُسْلِمٍ مِنْ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ كَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فَالْكَافِرُ تَجِبُ عَلَيْهِ الرِّكَاءُ وَيَجِبُ عَلَيْهِ إِخْرَاجُهَا لَكِنْ لَا يُجْزِئُهُ وَإِنْ كَانَتْ النِّيَّةُ فِي الرِّكَاءِ لِلتَّمْيِيزِ؛ لِأَنَّهَا طُهُرَةٌ، وَالْكَافِرُ لَيْسَ أَهْلُهَا فَأَشْبَهَتْ الْعِبَادَةَ كَالصَّلَاةِ تَجِبُ عَلَيْهِ وَلَا تَصِحُّ مِنْهُ ا هـ.

ح ل.

(قَوْلُهُ: أَيْضًا تَجِبُ بِأَوَّلِ لَيْلَةٍ...إِلْخ) أَيِ عَلَى الْأَظْهَرِ، وَالثَّانِي تَجِبُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْعِيدِ؛ لِأَنَّهَا قُرْبَةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْعِيدِ فَلَا تَتَقَدَّمُ وَقْتُهَا كَالْأَضْحِيَّةِ كَذَا عَلَّلَهُ الرَّافِعِيُّ وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأَنَّ وَقْتُتِ الْأَضْحِيَّةِ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَمَضَى قَدْرُ رَكْعَتَيْنِ وَخُطْبَتَيْنِ خَفِيفَاتٍ لَا الْفَجْرُ ا هـ مِنْ شَرْحِ م ر.

(قَوْلُهُ: وَآخِرِ مَا قَبْلَهُ) هَذَا بَيَانٌ لِأَقَلِّ مَا يَتَحَقَّقُ بِهِ السَّبَبُ الْأَوَّلُ وَالْأَوَّلُ فَسَيَأْتِي فِي بَابِ تَعْجِيلِ الرِّكَاءِ أَنَّ السَّبَبَ الْأَوَّلَ رَمَضَانَ الصَّادِقُ بِكُلِّهِ وَبِبَعْضِهِ ا هـ.

ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ: وَهُوَ مِنْ زِيَادَتِي) فِي كَوْنِهِ مِنْ زِيَادَتِهِ نَظَرٌ إِذْ يُعْلَمُ مِنَ الْأَصْلِ مِنْ قَوْلِهِ يُخْرَجُ عَمَّنْ مَاتَ بَعْدَ الْغُرُوبِ وَمِنْ قَوْلِهِ وَلَهُ تَعْجِيلُ الْفِطْرَةِ مِنْ أَوَّلِ رَمَضَانَ فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: وَالنَّصْرِيخُ مِنْ زِيَادَتِي ا هـ س ل (قَوْلُهُ: وَأَوَّلِ جُزْءٍ مِنْ شَوَالٍ) فَتُخْرَجُ عَمَّنْ مَاتَ بَعْدَ الْغُرُوبِ بِأَنَّ كَانَ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ عِنْدَهُ وَهُوَ مِمَّنْ يُؤَدَّى عَنْهُ ا هـ.

شَرْحُ م ر وَقَوْلُهُ: بِأَنَّ كَانَ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ بِأَنَّ وَصَلَ إِلَى حَرَكَةِ مَذْبُوحٍ لَا يُخْرَجُ عَنْهُ وَهُوَ وَاضِحٌ إِنْ كَانَ ذَلِكَ بِجَنَائِهِ وَالْأَوَّلُ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ مَا دَامَ حَيًّا حُكْمُهُ كَالصَّحِيحِ حَتَّى يُقْتَلَ قَاتِلُهُ ا هـ.

ع ش عَلَيْهِ.

(قَوْلُهُ: لِإِصْطِفَائِهَا إِلَى الْفِطْرِ...إِلْخ) دَلِيلٌ لِقَوْلِ الْمُتَنِّ تَجِبُ بِأَوَّلِ لَيْلَتِهِ وَلَا يَكَادُ يَتَحَقَّقُ إِدْرَاكُ الْجُزْءِ الثَّانِي إِلَّا بِإِدْرَاكِ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ فَلَا يُقَالُ لَيْسَ فِي الْخَبَرِ مَا يَقْتَضِي تَوَقُّفَ الْوُجُوبِ عَلَى إِدْرَاكِ الْآخِرِ مِنْ

رَمَضَانَ ا هـ.

ع ش (قوله: عَلَى حُرٍّ وَمُبْعَضٍ) هَذَا بَيَانٌ لِلْمُخْرِجِ بِكَسْرِ الرَّاءِ فَتَجِبُ عَلَيْهِ وَلَوْ كَانَ كَافِرًا كَمَا يَأْتِي فِي كَلَامِهِ وَقَوْلُهُ: بِقِسْطِهِ فِيهِ قُصُورٌ إِذْ ذَاكَ بِالنَّظَرِ لِنَفْسِهِ وَأَمَّا فِطْرَةُ مُمُونِهِ فَتَجِبُ بِكَمَالِهَا وَقَوْلُهُ: لَا مُهَابِيَّةَ أَيِّ مُنَاوَبَةٍ ا هـ.

وَعِبَارَةُ ع ش عَلَى م ر.

قَوْلُهُ: وَمُبْعَضٍ بِقِسْطِهِ وَهَلْ تَجِبُ عَلَى الْمُبْعَضِ فِطْرَةُ كَامِلَةٌ عَنْ زَوْجَتِهِ وَوَلَدِهِ وَرَقِيقِهِ أَوْ بِقِسْطِهِ مِنْ الْحُرِّيَّةِ فَضِيَّةُ كَلَامِ الْمُصَنَّفِ الْقِسْطُ ذَكَرَهُ الْخَطِيبُ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْأَصْلِ وَ الْمُعْتَمَدُ وَجُوبُ فِطْرَةِ كَامِلَةٍ عَنْ زَوْجَتِهِ وَوَلَدِهِ وَرَقِيقِهِ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا م ر رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ا هـ.

زِيَادِي انْتَهَتْ.

وَعِبَارَةُ الْبِرْمَاوِيِّ قَوْلُهُ: بِقِسْطِهِ أَيِّ إِذَا أَخْرَجَ عَنْ نَفْسِهِ فَإِنْ أَخْرَجَ عَنْ مُمُونِهِ فَيُخْرِجُ فِطْرَةَ كَامِلَةً عَلَى الْمُعْتَمَدِ عِنْدَ مَشَايخِنَا، وَإِنْ أَخَذَ الْعَلَامَةُ الْخَطِيبُ بِظَاهِرِ كَلَامِ الْمُصَنَّفِ كَأَصْلِهِ أَنَّهُ تَجِبُ عَلَيْهِ بِالْقِسْطِ مُطْلَقًا وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ مَا فِي النِّقَاطِ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ لِقَرِيبِهِ نَفَقَةٌ كَامِلَةٌ انْتَهَتْ هَذَا وَكَانَ الْأَوَّلَى تَأْخِيرُ قَوْلِهِ بِقِسْطِهِ إِلَى قَوْلِهِ عَنْ مُسْلِمٍ... إلخ إِذْ كَلَامُهُ هُنَا فِي الْمُخْرِجِ بِكَسْرِ الرَّاءِ وَكَوْنُهَا بِالْقِسْطِ يَتَعَلَّقُ بِالْمُخْرِجِ عَنْهُ تَأْمَلْ.

(قوله: فَإِنْ كَانَتْ مُهَابِيَّةً... إلخ) فَلَوْ وَقَعَتِ التَّوْبَتَانِ فِي وَقْتِ الْوُجُوبِ بَانَ كَانَ آخِرُ جُزْءٍ مِنْ رَمَضَانَ

آخِرُ نَوْبَةٍ أَحَدِهِمَا، وَأَوَّلُ جُزْءٍ مِنْ شَوَالٍ أَوَّلُ نَوْبَةٍ الْآخِرِ فَيَنْبَغِي تَقْسِيطُ الْوَاجِبِ عَلَيْهِمَا ا هـ.

سَمِ عَلَى الْبَهْجَةِ ا هـ.

ع ش عَلَى م ر.

وَعِبَارَةُ الْبِرْمَاوِيِّ قَوْلُهُ: بِمَنْ وَقَعَ الْوُجُوبُ فِي نَوْبَتِهِ وَهُوَ جُزْءٌ مِنْ آخِرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ وَجُزْءٌ مِنْ أَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنْ شَوَالٍ فَلَوْ كَانَتْ مُهَابِيَّةً يَوْمًا وَيَوْمًا أَوْ شَهْرًا وَشَهْرًا فَكَعْدِمِهَا فَتَجِبُ بِالْقِسْطِ انْتَهَتْ (قوله: الرَّقِيقُ الْمُشْتَرَكُ) قَالَ شَيْخُنَا ع ش بَقِيَ مَا لَوْ مَاتَ الْمُبْعَضُ أَوْ مَاتَا مَعًا وَشَكَّكْنَا فِي الْمُهَابِيَّةِ وَعَدِمِهَا فَهَلْ يَجِبُ عَلَى السَّيِّدِ فِطْرَةُ كَامِلَةٌ أَوْ الْقِسْطُ فَقَطْ فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي؛ لِأَنَّا تَحَقَّقْنَا الْوُجُوبَ وَشَكَّكْنَا فِي مُسْقِطِهِ وَهُوَ الْإِنْتِقَالُ مِنْ سَيِّدِهِ إِلَيْهِ أَوْ عَكْسُهُ هَذَا كُلُّهُ إِنْ عَلِمَ قَدْرَ الرَّقِيقِ، وَالْحُرِّيَّةُ فَإِنْ جُهِلَ ذَلِكَ فَالْأَقْرَبُ الْمُنَاصَفَةُ؛ لِأَنَّهَا الْمُحَقَّقَةُ ا هـ.

بِرْمَاوِيٍّ.

(قوله: الرَّقِيقُ) أَيُّ وَلَوْ مُسْتَوْلَدَةً وَقَوْلُهُ: وَلَا عَلَى سَيِّدِهِ عَنْهُ لَكِنْ يُسْتَحَبُّ لِسَيِّدِهِ أَنْ يُؤَدِّيَ عَنْهُ فِطْرَتَهُ وَلَوْ كَانَ لِسَيِّدِهِ عَلَيْهِ دَيْنٌ لَا تَلَزَمُهُ زَكَاتُهُ وَإِنْ مَضَتْ عَلَيْهِ أَحْوَالُ ا هـ.

بِرْمَاوِيٍّ (قوله: مَنْزِلَةُ الْأَجَنَّبِيِّ) هَذَا إِذَا كَانَتْ الْكِتَابَةُ صَحِيحَةً كَمَا يُؤْخَذُ مِنَ التَّعْلِيلِ أَمَّا فِي الْكِتَابَةِ الْفَاسِدَةِ فَيَجِبُ عَلَى سَيِّدِهِ فِطْرَتُهُ فِيهَا جَزْمًا وَنَفَقَتُهُ عَلَى نَفْسِهِ نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ كَالْمُسْتَقِلِّ فِي الْجُمْلَةِ ا هـ.

بِرْمَاوِيٍّ.

(عَنْ مُسْلِمٍ يَمُونُهُ) مِنْ نَفْسِهِ وَمِنْ غَيْرِهِ مِنْ زَوْجَةٍ.

وَقَرِيبٍ وَرَقِيقٍ (حِينَئِذٍ) أَيُّ حِينَ وَجُوبِهَا وَإِنْ طَرَأَ مُسْقِطٌ لِلنَّفَقَةِ أَوْ غَيْبَةٌ أَوْ غَصَبٌ سَوَاءً أَكَانَ الْمُخْرِجُ عَنْ

غَيْرِهِ مُسْلِمًا.

أَمْ كَافِرًا وَوُجُوبُ فِطْرَةِ زَوْجَةِ الْكَافِرِ عَلَيْهِ مِنْ زِيَادَتِي وَصُورَتُهُ: أَنْ تُسَلِّمَ تَحْتَهُ وَيَدْخُلَ وَقْتُ الْوُجُوبِ وَهُوَ مُتَخَلِّفٌ فِيهِ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ عَنْهَا؛ لِأَنَّهَا تَجِبُ ابْتِدَاءً عَلَى الْمُؤَدَّى عَنْهُ ثُمَّ يَتَحَمَّلُهَا عَنْهُ الْمُؤَدَّى وَبِمَا تَقَرَّرَ عُلِمَ أَنَّ الْفِطْرَةَ لَا تَجِبُ لِمَنْ حَدَثَ بَعْدَ الْوُجُوبِ كَوَلَدٍ وَرَقِيقٍ لِعَدَمِ وُجُودِهِ وَقْتُ الْوُجُوبِ وَأَنَّ الْكَافِرَ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ فِطْرَةُ نَفْسِهِ؛ لِقَوْلِهِ فِي الْخَبَرِ السَّابِقِ {مِنَ الْمُسْلِمِينَ} وَلِأَنَّهَا طَهْرَةٌ، وَالْكَافِرُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا نَعَمْ وَوُجُوبُ فِطْرَةِ الْمُزْنَدِ وَمَنْ عَلَيْهِ مُؤْنَتُهُ مُوقُوفٌ عَلَى عَوْدِهِ إِلَى الْإِسْلَامِ.

الشرح

(قَوْلُهُ: عَنْ مُسْلِمٍ بِمَوْنِهِ حِينَئِذٍ) وَلَوْ مَاتَ الْمُؤَدَّى عَنْهُ بَعْدَ الْوُجُوبِ وَقَبْلَ التَّمَكُّنِ لَمْ تَسْقُطْ فِطْرَتُهُ عَلَى الْأَصَحِّ فِي الْمَجْمُوعِ بِخِلَافِ تَلَفِ الْمَالِ، وَفُرُقَ بَأَنَّ الزَّكَاةَ تَتَعَلَّقُ بِالْعَيْنِ، وَالْفِطْرَةَ بِالدِّمَةِ وَلَوْ ادَّعَى بَعْدَ وَقْتُ الْوُجُوبِ أَنَّهُ أَعْتَقَ الْقَبْلَ قَبْلَهُ عَتَقَ وَلَزِمَهُ فِطْرَتُهُ وَإِنَّمَا قُبِلَتْ دَعْوَاهُ بَعْدَ الْحَوْلِ بِنَيْعِ الْمَالِ الرَّكْوِيِّ أَوْ وَفَقَهُ قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهُ فِيهَا لَا يَنْفُلُ الزَّكَاةَ لِغَيْرِهِ بَلْ يُسْقِطُهَا، وَالْأَصْلُ عَدَمُ وَجُوبِهَا بِخِلَافِ الْأَوَّلَى فَإِنَّهُ يُرِيدُ نَقْلَهَا إِلَى غَيْرِهِ.

ا هـ.

شرح م ر وقوله: وَالْفِطْرَةُ بِالدِّمَةِ هَذَا ظَاهِرٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَالِ الرَّكْوِيِّ لِكُنْهَ مُشْكِلٍ بِمَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ الْمُوسِرَ وَقْتُ الْوُجُوبِ لَوْ تَلَفَ مَالُهُ قَبْلَ التَّمَكُّنِ سَقَطَ عَنْهُ الْوُجُوبُ كَزَكَاةِ الْمَالِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْمُؤَدَّى لَمَّا كَانَ الْمَالُ ثَابِتًا فِي ذِمَّتِهِ وَهُوَ إِنَّمَا يُخْرَجُ مِمَّا يَمْلِكُهُ كَانَ الْمَالُ الَّذِي فِي يَدِهِ بِمَنْزِلَةِ مَا تَتَعَلَّقُ بِهِ لِلزَّكَاةِ، وَالْمُؤَدَّى عَنْهُ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ لَمَّا لَمْ يَكُنْ الْمَالُ مُسْتَوْرًا عَلَيْهِ بَلْ كَانَ مُتَعَلِّقًا بِذِمَّةٍ غَيْرِهِ لَمْ يُنْظَرِ لِلتَّمَكُّنِ مِنَ الْإِخْرَاجِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَلَا عَدَمِهِ؛ لِأَنَّهُ مُنْزَلٌ مِنْ حَيْثُ عَدَمُ الْمُطَالَبَةِ بِالْمَالِ مَنْزِلَةَ الْعَدَمِ فَلَمْ يُنْظَرِ لِلتَّمَكُّنِ فِي حَيَاتِهِ وَلَا لِعَدَمِهِ لَكِنْ هَذَا لَا يَتِمُّ فِيمَا إِذَا مَاتَ مَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ وَلَمْ يَتَحَمَّلْهَا عَنْهُ غَيْرُهُ لِكُونِهِ حُرًّا مُوسِرًا وَمَاتَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْإِخْرَاجِ.

ا هـ.

ع ش عليه (قَوْلُهُ: أَيْضًا عَنْ مُسْلِمٍ بِمَوْنِهِ حِينَئِذٍ) هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى قَاعِدَةٍ صَرَّحَ بِهَا الْأَصْلُ، وَعِبَارَتُهُ: " وَمَنْ لَزِمَهُ فِطْرَتُهُ أَيْ فِطْرَةُ نَفْسِهِ لَزِمَهُ فِطْرَةُ مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ انْتَهَتْ قَالَ م ر فِي شَرْحِهِ وَدَخَلَ فِي عِبَارَتِهِ مَا لَوْ أَخْدَمَ زَوْجَتَهُ الَّتِي تُخْدَمُ عَادَةً أَمَتَهَا لَا أَجْنَبِيَّةً وَأَنْفَقَ عَلَيْهَا أَيْ الْأَمَةَ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ فِطْرَتُهَا كَنَفَقَتِهَا بِخِلَافِ الْأَجْنَبِيَّةِ الْمُؤَجَّرَةِ لِخِدْمَتِهَا كَمَا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهَا وَكَذَا الَّتِي صَحِبَتْهَا لِتَخْدَمَهَا بِنَفَقَتِهَا بِإِذْنِهِ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى الْمُؤَجَّرَةِ كَمَا جَرَمَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ.

وَقَالَ الرَّافِعِيُّ: فِي النَّفَقَاتِ تَجِبُ فِطْرَتُهَا وَهُوَ الْقِيَاسُ وَبِهِ جَرَمَ الْمُتَوَلَّى، وَالْأَوَجَهُ حَمْلُ الْأَوَّلِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ لَهَا مُقَدَّرٌ مِنَ النَّفَقَةِ لَا تَتَعَدَّاهُ، وَالثَّانِي عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا مُقَدَّرٌ تَأْكُلُ كِفَايَتَهَا كَالْإِمَاءِ انْتَهَتْ، وَقَوْلُهُ: الْمُؤَجَّرَةُ لِخِدْمَتِهَا أَيْ وَلَوْ إِجَارَةً فَاسِدَةً وَمِثْلُ هَذَا مَا يَكْثُرُ وَقُوْعُهُ فِي مِصْرِنَا وَقُرَاهَا مِنْ اسْتِئْجَارِ شَخْصٍ لِرْعِي دَوَابِّهِ مِثْلًا بِشَيْءٍ مُعَيَّنٍ فَإِنَّهُ لَا فِطْرَةَ لَهُ لِكُونِهِ مُؤَجَّرًا إِجَارَةً إِمَّا صَحِيحَةً أَوْ فَاسِدَةً بِخِلَافِ مَا لَوْ اسْتَخْدَمَهُ بِالنَّفَقَةِ أَوْ الْكِسْوَةِ فَتَجِبُ فِطْرَتُهُ كَخَايِمِ الزَّوْجَةِ ا هـ.

وقوله: وَالْأَوَجَهُ حَمْلُ الْأَوَّلِ أَيْ وَهُوَ عَدَمُ الْوُجُوبِ الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ وَكَذَا الَّتِي صَحِبَتْهَا... إلخ، وَالثَّانِي

هُوَ قَوْلُهُ: وَقَالَ الرَّافِعِيُّ فِي النَّفَقَاتِ: تَجِبُ فِطْرَتُهَا... إلخ ا هـ.

ع ش عَلَيْهِ (قَوْلُهُ: يَمُونُهُ) الصَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ عَائِدٌ عَلَى الْمَذْكُورِ مِنَ الْحَرِّ، وَالْمُبْعَضُ، وَالْبَارِزُ عَائِدٌ عَلَى الْمُسْلِمِ فَالْصَّفَةُ جَرَتْ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ فَكَانَ عَلَيْهِ الْإِبْرَارُ بِأَنْ يَقُولَ يَمُونَانِهِ تَأْمَلُ (قَوْلُهُ: وَمِنْ غَيْرِهِ) لَمْ يَقُلْ وَغَيْرُهُ كَمَا تَقَدَّمَ لَهُ فِي التَّيْمُمِ لِأَجْلِ قَوْلِهِ بَعْدُ مِنْ زَوْجَةٍ... إلخ ا هـ.

شَوْبَرِيٌّ وَهَلْ يُثَابُ الْمُؤَدَّى عَنْهُ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي فَلْيُرَاجَعْ.

كَمَا قِيلَ بِهِ فِي الْأُضْحِيَّةِ مِنْ أَنَّ ثَوَابَ الْأُضْحِيَّةِ لِلْمُضْحِي وَيَسْقُطُ بِفَعْلِهِ الطَّلَبُ عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ ا هـ.

ع ش عَلَى م ر وَلَوْ أَخْرَجَ الْمُؤَدَّى عَنْهُ أَجْزًا وَسَقَطَ الْوُجُوبُ عَنِ الْمُؤَدَّى وَلَيْسَ لِلزَّوْجَةِ مُطَالَبَةٌ زَوْجَهَا بِإِخْرَاجِ فِطْرَتِهَا كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ فَإِنْ كَانَ غَائِبًا فَلَهَا الْإِفْتِرَاضُ عَلَيْهِ لِنَفَقَتِهَا دُونَ فِطْرَتِهَا لِتَضَرُّرِهَا بِانْقِطَاعِ النَّفَقَةِ دُونَ الْفِطْرَةِ وَلِأَنَّ الزَّوْجَ هُوَ الْمُخَاطَبُ بِإِخْرَاجِهَا قَالَهُ فِي الْبَحْرِ وَكَذَا الْحُكْمُ فِي الْأَبِ الْعَاجِزِ ا هـ.

شَرْحُ م ر وَقَوْلُهُ: وَلَيْسَ لِلزَّوْجَةِ مُطَالَبَةٌ زَوْجَهَا... إلخ.

قَالَ سَم عَلَى الْمَنْهَجِ بَعْدَ مِثْلِ مَا ذَكَرَ وَبَيَّنَّهُ فِي الْكِفَايَةِ بِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ حَوَالَةَ فَالْمُحِيلُ لَا يُطَالَبُ وَإِنْ كَانَتْ ضَمَانًا فَالْمَضْمُونُ عَنْهُ لَا يُطَالَبُ ا هـ.

وَقَالَ الْإِسْنَوِيُّ: إِنْ أُريدَ مَنْعُ الْمُطَالَبَةِ بِالْمُبَادَرَةِ أَوْ الدَّفْعِ إِلَيْهَا فَمُسَلَّمٌ وَإِنْ أُريدَ الْمُطَالَبَةُ بِأَصْلِ الدَّفْعِ عِنْدَ الْإِمْتِنَاعِ فَمَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ أَقْلَ مَرَاتِبِهِ أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ نَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ ا هـ.

أَقُولُ لَيْسَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ وَلَا يَخْتَصُّ بِهَا هَذَا وَلَوْ قَبْلَ بَأْنِ لَهَا الْمُطَالَبَةُ لِرَفْعِ صَوْمِهَا إِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ مُعَلَّقٌ حَتَّى تُخْرِجَ الزَّكَاةَ لَمْ يَبْعُدُ ا هـ.

ع ش عَلَيْهِ (فَرَعٌ) نَقَلَ فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ الزَّوْجَةُ شَافِعِيَّةً، وَالزَّوْجُ حَنْفِيًّا لَا زَكَاةَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَتْ الزَّوْجَةُ حَنْفِيَّةً تَعْتَقِدُ وَجُوبَ الْفِطْرِ عَلَى نَفْسِهَا وَالزَّوْجُ شَافِعِيًّا يَعْتَقِدُ أَنَّهَا عَلَيْهِ فَوْجُوبُهَا عَلَى الزَّوْجَةِ ابْتِدَاءً وَوُجُوبُهَا عَلَى الزَّوْجِ مِنْ بَابِ التَّحْمُلِ عَنْهَا لَكِنْ لَوْ أَخْرَجَتْ الزَّوْجَةُ ابْتِدَاءً سَقَطَتْ عَنِ الزَّوْجِ إِذِ الْمُؤَدَّى عَنْهُ لَوْ أَدَّى عَنْ نَفْسِهِ فَإِنَّهَا تَسْقُطُ عَنِ الْمُؤَدِّي أَقَرَّهُ شَيْخُنَا سُلْطَانُ ا هـ.

بِرَمَاوِي.

(قَوْلُهُ: أَيْضًا مِنْ زَوْجَةٍ) أَيِ غَيْرِ نَاشِئَةٍ فَإِنَّ النُّشُورَ يُسْقِطُ الْفِطْرَةَ كَمَا يُسْقِطُ النَّفَقَةَ.

وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر أَمَّا مَنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ كَزَوْجَتِهِ النَّاشِئَةِ فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ فِطْرَتُهُ إِلَّا الْمَكَاتِبَ كِتَابَةً فَاسِدَةً كَمَا مَرَّ وَإِلَّا الزَّوْجَةُ الَّتِي حِيلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا فَتَجِبُ عَلَيْهِ فِطْرَتُهَا دُونَ نَفَقَتِهَا انْتَهَتْ قَالَ سَم عَلَى شَرْحِ الْبَهْجَةِ لَوْ عَلَّقَ طَلَّاقَ زَوْجَتِهِ عَلَى غُرُوبِ شَمْسِ آخِرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ فَظَاهِرٌ أَنَّهَا تَسْقُطُ فِطْرَتُهَا عَنْهُ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُدْرِكِ الْجَرَائِنَ فِي عِصْمَتِهِ وَيَلْزَمُهَا فِطْرَةُ نَفْسِهَا؛ لِأَنَّ الْوُجُوبَ يُلَاقِيهَا وَلَمْ يُوجَدْ سَبَبُ التَّحْمُلِ عَنْهَا ا هـ.

م ر وَلَوْ عَلَّقَ طَلَّاقُهَا بِأَوَّلِ جُزْءٍ مِنْ شَوَالٍ فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ يَقَعُ مُقَارِنًا لِلْجُزْءِ الثَّانِي مِنْ جُزْأَيِ الْوُجُوبِ وَهُوَ أَوَّلُ جُزْءٍ مِنْ شَوَالٍ فَلَمْ تَكُنْ عِنْدَهُ زَوْجَةً ا هـ.

ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ: وَقَرِيبٍ) الْمُرَادُ بِهِ الْأَصْلُ وَإِنْ عَلَا، وَالْفَرْعُ وَإِنْ سَقَلَ ا هـ.

شَيْخُنَا ف.

(قَرَعَ) الْوَلَدُ الْقَادِرُ عَلَى الْكَسْبِ وَلَوْ صَغِيرًا لَا يَجِبُ عَلَى الْأَبِ فِطْرَتُهُ.

وَعِبَارَةُ الرُّوضِ وَشَرْحِهِ وَلَا تَجِبُ فِطْرُهُ وَلَدٍ مَلَكَ قُوتَ يَوْمِ الْعِيدِ وَلَيْلَتِهِ أَوْ قَدَرَ عَلَى كَسْبِهِ وَلَوْ صَغِيرًا لِسُقُوطِ نَفَقَتِهِ عَنْهُ بِذَلِكَ وَتَسْقُطُ عَنِ الْوَلَدِ أَيْضًا لِإِعْسَارِهِ هـ.

انْتَهَى سَمَ (قَوْلُهُ: وَرَقِيقٍ) فَلَوْ بَيْعَ مَعَ الْغُرُوبِ فَلَا زَكَاةَ عَنْهُ عَلَى أَحَدٍ وَلَوْ وَقَعَ الْجُزْءَانِ فِي زَمَنِ خِيَارِهِمَا فَعَلَى مَنْ تَمَّ لَهُ الْمِلْكُ أَوْ فِي خِيَارِ أَحَدِهِمَا فَعَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ لَهُ الْمِلْكُ هـ.

بِرِزْمَاوِيِّ (قَوْلُهُ: وَإِنْ طَرَأَ مُسْقِطٌ لِلنَّفَقَةِ) رَاجِعٌ لِلزَّوْجَةِ وَقَوْلُهُ: أَوْ غَيْبَةُ رَاجِعٌ لِلْقَرِيبِ وَقَوْلُهُ: أَوْ غَضَبٌ رَاجِعٌ لِلرَّقِيقِ هـ.

شَوْبَرِيٌّ وَقَالَ ح ل أَوْ غَيْبَةُ لِلْمَالِ هـ.

وَهُوَ لَا يَنَاسِبُ مَا نَحْنُ فِيهِ وَقَوْلُهُ: سَوَاءٌ كَانَ الْمُخْرَجُ عَنْ غَيْرِهِ.. إلخ

الْأَوَّلَى تَقْدِيمُ هَذَا عِنْدَ قَوْلِهِ عَلَى حُرٍّ وَمُبْعَصٍ إِذْ هَذَا تَعْمِيمٌ فِي الْمُخْرَجِ، وَالْكَلَامُ هُنَا فِي الْمُخْرَجِ عَنْهُ تَأْمَلْ (قَوْلُهُ: أَيْضًا وَإِنْ طَرَأَ مُسْقِطٌ لِلنَّفَقَةِ) كُنْشُورُ الزَّوْجَةِ وَطَلَاقُهَا أَوْ كَمُوتُ الْقَرِيبِ وَاسْتِغْنَائِهِ وَكَعْتَقِ الْعَبْدِ وَقَوْلُهُ: أَوْ غَيْبَةُ أَيْ لِلْقَرِيبِ أَوْ الْمَالِ وَقَوْلُهُ: أَوْ غَضَبٌ أَيْ لِلرَّقِيقِ أَوْ الْمَالِ فَهَذِهِ الْأُمُورُ كُلُّهَا إِذَا طَرَأَتْ بَعْدَ الْوُجُوبِ لَا تَسْقُطُ الْفِطْرَةُ بَلْ يَجِبُ إِخْرَاجُهَا.

ا هـ شَيْخُنَا.

وَفِي شَرْحِ م ر مَا نَصَّهُ " وَلَوْ انْقَطَعَ خَبَرُ الْعَبْدِ أَيْ الرَّقِيقِ الْغَائِبِ فَلَمْ تُعْلَمْ حَيَاتُهُ مَعَ تَوَاصُلِ الرِّفَاقِ وَلَمْ تَنْتَهِ غَيْبَتُهُ إِلَى مُدَّةٍ يُحْكَمُ فِيهَا بِمَوْتِهِ فَالْمَذْهَبُ وَجُوبُ إِخْرَاجِ فِطْرَتِهِ فِي الْحَالِ أَيْ يَوْمِ الْعِيدِ وَلَيْلَتِهِ إِذْ الْأَصْلُ بَقَاءُ حَيَاتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَجَزْ إِعْتَاقُهُ عَنِ الْكُفَّارَةِ احْتِيَاطًا فِيهِمَا وَقِيلَ إِنَّمَا يَجِبُ إِخْرَاجُهَا إِذَا عَادَ كَزَكَاةِ مَالِهِ الْغَائِبِ وَأَجَابَ الْأَوَّلُ بِأَنَّ التَّأَخِيرَ إِنَّمَا جُوزَ هُنَاكَ لِلنِّمَاءِ وَهُوَ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ وَفِي قَوْلِ لَا شَيْءَ أَصْلًا عَمَلًا بِأَصْلِ بَرَاءَةِ الذِّمَّةِ وَمَحَلُّ هَذَا إِذَا اسْتَمَرَّ انْقِطَاعُ خَبَرِهِ فَلَوْ بَانَتْ حَيَاتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَعَادَ لِسَيِّدِهِ وَجَبَ الْإِخْرَاجُ وَإِنْ لَمْ يَعُدْ إِلَى يَدِهِ فَعَلَى الْخِلَافِ فِي الضَّالِّ أَمَّا لَوْ انْتَهَتْ غَيْبَتُهُ إِلَى مَا ذُكِرَ لَمْ تَجِبِ الْفِطْرَةُ جَزْمًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ الرَّافِعِيُّ فِي الْفَرَائِضِ وَمَا اسْتَشْكَلَ بِهِ هَذَا مِنْ أَنَّ الْأَصَحَّ فِي جِنْسِ الْفِطْرِ اعْتِبَارُ بَلَدِ الْعَبْدِ وَإِذَا لَمْ يُعْرِفْ مَوْضِعُهُ فَكَيْفَ يُخْرَجُ مِنْ جِنْسِ بَلَدِهِ رَدُّ بِأَنَّ هَذِهِ الصُّورَةَ مُسْتَثْنَاءٌ مِنَ الْقَاعِدَةِ لِلضَّرُورَةِ أَوْ يُخْرَجُ مِنْ قُوتِ آخِرِ بَلَدَةٍ عَلِمَ وَصُولُهُ إِلَيْهَا وَهِيَ مُسْتَثْنَاءٌ أَيْضًا أَوْ يَدْفَعُ فِطْرَتَهُ لِلْقَاضِي الَّذِي لَهُ وَلَايَةُ ذَلِكَ لِيُخْرِجَهَا؛ لِأَنَّ لَهُ ثَقْلَ الزَّكَاةِ وَهِيَ مُسْتَثْنَاءٌ فِيهَا وَفِيمَا قَبْلَهَا أَيْضًا لِاحْتِمَالِ اخْتِلَافِ أَجْنَاسِ الْأَقْوَاتِ نَعَمْ إِنْ دَفَعَ لِلْقَاضِي الْبُرَّ خَرَجَ عَنِ الْوَاجِبِ بَيَقِينٍ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَى الْأَقْوَاتِ ا هـ.

وَقَوْلُهُ: كَمَا صَرَّحَ بِهِ الرَّافِعِيُّ... إلخ قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يُحْتَاجُ مَعَ ذَلِكَ إِلَى الْحُكْمِ بِمَوْتِهِ وَقَالَ ز ي وَهَلْ يُحْتَاجُ إِلَى حُكْمٍ حَاكِمٍ بِمَوْتِهِ أَوْ يَكْفِي مُضِيُّ الْمُدَّةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْفَرَائِضِ الَّذِي جَرَمَ بِهِ حَجَّ أَنَّ مُضِيَّ الْمُدَّةِ كَافٍ وَخَالَفَهُ شَيْخُنَا م ر فَقَالَ لَا بُدَّ مِنَ الْحُكْمِ بِمَوْتِهِ وَفِي تَصْوِيرِ الْحُكْمِ نَظَرٌ إِذْ لَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيمِ دَعْوَى، وَالْحُكْمُ بِمَوْتِهِ وَيُمْكِنُ تَصْوِيرُهَا بِمَا لَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ بَعْضُ الْمُسْتَحَقِّينَ بِفِطْرَةِ عَبْدٍ فَادَّعَى مَوْتَهُ وَأَنْكَرَهُ الْمُسْتَحَقُّ فَحَكَمَ الْقَاضِي بِمَوْتِهِ لِدَفْعِ الْمَطَالَبَةِ عَنِ السَّيِّدِ.

ا هـ.

ع ش عَلَيْهِ.

وَفِي الْمَصْبَاحِ وَالرُّفْقَةُ: الْجَمَاعَةُ تُرَافِقُهُمْ فِي سَفَرِكَ فَإِذَا تَفَرَّقْتُمْ زَالَ اسْمُ الرُّفْقَةِ وَهِيَ بِضَمِّ الرَّاءِ لُغَةٌ تَمِيمٌ، وَالْجَمْعُ: رِفَاقٌ مِثْلُ بُرْمَةٍ وَبِرَامٍ وَبِكْسَرِهَا فِي لُغَةِ قَيْسٍ، وَالْجَمْعُ رِفْقٌ مِثْلُ: سِدْرَةٍ وَسِدْرٍ ا هـ.
(قَوْلُهُ: أَمْ كَافِرًا) أَيُ فُيُخْرِجُ وَيُنَوِّي هُوَ لَا الْمُخْرَجُ عَنْهُ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ نِيَّةَ الزَّكَاةِ لِلتَّمْيِيزِ، وَالنِّيَّةُ الَّتِي لَا تَصِحُّ مِنْهُ نِيَّةُ الْعِبَادَةِ.

ا هـ.

شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ: وَهُوَ مُتَخَلِّفٌ) أَيُ مَا لَمْ يَسْتَمِرَّ عَلَى كُفْرِهِ إِلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَالْأَفْتِنَيْنِ فُرْقَتُهَا مِنْ حِينِ الْإِسْلَامِ فَلَا رَوْجِيَّةَ وَلَا وُجُوبَ وَيُظْهَرُ أَنَّ الْفِطْرَةَ عَلَيْهَا ا هـ.
شَوْبَرِي (قَوْلُهُ: فَهِيَ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ عَنْهَا) أَيُ الزَّوْجَةُ وَفِي نُسْخَةِ الْمُؤَلَّفِ عَنْهُ أَيُ الْغَيْرِ.

ا هـ.

ح ل.

(قَوْلُهُ: لِأَنَّهَا تَحِبُّ ابْتِدَاءً) اسْتَنْتَى فِي شَرْحِ الرُّوضِ الْقَاصِرِ قَالَ فَهِيَ وَاجِبَةٌ عَلَى الْمُؤَدِّي ابْتِدَاءً قَطْعًا ا هـ.

قَالَ م ر وَهُوَ مَمْنُوعٌ بَلَّ الْكَلَامُ عَلَى عُمُومِهِ كَمَا أَطْلَقُوهُ وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ خِطَابُ الْقَاصِرِ إِذَا كَانَ الْخِطَابُ مُسْتَقَرًّا بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ يَنْتَقِلُ عَنْهُ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ قَدْ يُقَالُ: شَرَطُ أَصْلِ الْخِطَابِ الْفَهْمُ وَغَيْرُ الْمُتَمَيِّزِ لِحُجُونٍ أَوْ صِغَرٍ لَا فَهْمَ لَهُ فَلَا يَعْغِلُ خِطَابُهُ مُطْلَقًا، وَالْمُتَجَهِّجُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْقَاصِرَ يُخَاطَبُ بِهَا خِطَابُ الْإِزَامِ لَزِمَتْهُ لَا خِطَابَ تَكْلِيفٍ كَمَا سَيَأْتِي ا هـ.

سم ا هـ.

شَوْبَرِي (قَوْلُهُ: ثُمَّ يَتَحَمَّلُهَا عَنْهُ الْمُؤَدِّي) هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَفِي التَّحْمَلِ قَوْلَانِ قِيلَ تَحَمَّلَ ضَمَانًا وَقِيلَ: تَحَمَّلَ حَوَالَةً وَيَنْبَنِي عَلَيْهِ مَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ الزَّوْجَ لَوْ أَعْسَرَ وَزَوَّجَتْهُ مُوسِرَةً فَإِنْ قُلْنَا بِالْأَوَّلِ وَجَبَتْ عَلَيْهَا وَإِنْ قُلْنَا بِالثَّانِي لَمْ تَجِبْ عَلَيْهَا وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ كَمَا سَيَأْتِي ا هـ.
شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: أَيْضًا ثُمَّ يَتَحَمَّلُهَا عَنْهُ الْمُؤَدِّي) وَ لَا بُدَّ مِنْ نِيَّةِ الْكَافِرِ وَهِيَ لِلتَّمْيِيزِ لَا لِلتَّقَرُّبِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَصْحَابُ فِي كِتَابِ الْكُفَّارَةِ، وَالْمُنْفِي فِي كَلَامِ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ كَوْنُهَا لِلتَّقَرُّبِ وَعَلَى التَّحْمَلِ فَهِيَ كَالْحَوَالَةِ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ أَعْسَرَ زَوْجَ الْحُرَّةِ الْمُوسِرَةِ لَمْ يَلْزَمْهَا الْإِخْرَاجُ كَمَا يَأْتِي وَإِنَّمَا أَجْزَأُ الْإِخْرَاجُ الْمُتَحَمِّلَ عَنْهُ بَغَيْرِ إِذْنِ الْمُتَحَمِّلِ نَظَرًا لِكَوْنِهَا طَهْرَةً لَهُ فَلَا تَأْيِيدَ فِي هَذَا لِلضَّمَانِ خِلَافًا لِمَنْ رَعَمَهُ وَأَمَّا الْجَوَابُ بِكَوْنِهِ نَوَى فَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ إِجْزَاءَ نِيَّتِهِ هُوَ مَحَلُّ النِّزَاعِ.

ا هـ.

بِرَمَاوِي (قَوْلُهُ: لِعَدَمِ وُجُودِهِ وَقَتِ الْوُجُوبِ) يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِهِ كَغَيْرِهِ أَنَّهُ لَوْ خَرَجَ بَعْضُ الْجَنِينِ قَبْلَ الْغُرُوبِ وَبَاقِيهِ بَعْدَهُ لَمْ تَجِبْ؛ لِأَنَّهُ جَنِينٌ مَا لَمْ يَتِمَّ انْفِصَالُهُ ا هـ.

م ر قَالَ سَمٌ وَيَنْبَغِي أَنْ مِثْلَ الْبَعْدِيَّةِ الْمَعِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ يُدْرِكُ الْجُزْءَ الْأَوَّلَ
انْتَهَى (قَوْلُهُ: وَأَنَّ الْكَافِرَ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ فِطْرَةُ نَفْسِهِ) أَيُ إِخْرَاجُهَا أَيُ لَا يُطَالَبُ بِهَا وَلَا يُجْزئُهُ إِخْرَاجُهَا لِمَا تَقَدَّمَ فَكَانَ الْمُنَاسِبُ أَنْ يَقُولَ بِالْمَعْنَى الْمُتَقَدِّمِ فِي الصَّلَاةِ كَمَا قَالَ ذَلِكَ فِي زَكَاةِ الْمَالِ ا هـ.

ح ل.

وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر وَالْمُرَادُ بِهِ عَدَمُ مُطَابَقَتِهِ بِهَا فِي الدُّنْيَا وَإِلَّا فَهُوَ مُعَاقِبٌ عَلَيْهَا فِي الْآخِرَةِ فَلَوْ خَالَفَ وَأَخْرَجَهَا هَلْ يُعَاقِبُ عَلَيْهَا فِي الْآخِرَةِ؛ لِأَنَّهُ مُخَاطَبٌ بِالْفُرُوعِ وَكَانَ مُتِمِّكًا مِنْ صِحَّةِ إِخْرَاجِهِ بِأَنْ يَأْتِيَ بِكَلِمَةِ الْإِسْلَامِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ.

وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ لِلْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ وَنُقِلَ بِالذَّرْسِ عَنْ حَجِّ فِي شَرْحِ الْأَرْبَعِينَ الثَّانِي وَفِيهِ وَفَقَّةٌ وَلَوْ أَسْلَمَ ثُمَّ أَرَادَ إِخْرَاجَهَا عَمَّا مَضَى لَهُ فِي الْكُفْرِ فَقِيَاسُ مَا قَدَّمَهُ الشَّارِحُ عَنْ عَدَمِ صِحَّةِ قَضَائِهِ لِمَا فَاتَهُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي زَمَنِ الْكُفْرِ عَدَمُ صِحَّةِ آدَائِهِ هُنَا فَلَا يَقَعُ مَا آدَاهُ فَرَضًا وَلَا نَفْلًا وَقَدْ يُقَالُ يَقَعُ تَطَوُّعًا وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ بِأَنْ الْكَافِرَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ لَا فَرَضُهَا وَلَا نَفْلُهَا فَلَمْ يَصِحَّ مَا فَعَلَهُ بَعْدَ الْإِسْلَامِ عَمَّا فَاتَهُ فِي زَمَنِ الْكُفْرِ بِخِلَافِ الصَّدَقَةِ فَإِنَّهُ مِنْ أَهْلِهَا فِي زَمَنِ الْكُفْرِ فِي الْجُمْلَةِ إِذْ يُعْتَدُ بِصَدَقَةِ التَّطَوُّعِ مِنْهُ فَإِذَا أَدَّى الزَّكَاةَ بَعْدَ الْإِسْلَامِ لُغِي مَا يَخْتَصُّ بِهَا وَهُوَ وَقُوعُهَا فَرَضًا وَوَقَعَتْ تَطَوُّعًا؛ لِأَنَّهُ كَانَ مِنْ أَهْلِهَا قَبْلَ الْإِسْلَامِ فِي الْجُمْلَةِ ا هـ.

ع ش عَلَيْهِ (قَوْلُهُ: نَعَمْ وَجُوبُ فِطْرَةِ الْمُزْنَدِ) أَيُّ مِنْ حُرٍّ أَوْ رَقِيقٍ أَوْ زَوْجَةٍ وَمَنْ عَلَيْهِ مُؤْنَتُهُ وَهُوَ غَيْرُ مُزْنَدٍ مُؤَفَّوْفٍ أَيْ وَجُوبُ الْإِخْرَاجِ عَلَيْهِ مُؤَفَّوْفٌ لَا الْوُجُوبُ فَالْكَافِرُ الْأَصْلِيُّ تَجِبُ عَلَيْهِ وَلَا يُطَالَبُ بِالْإِخْرَاجِ وَفَاءً بِذِمَّتِهِ وَأَمَّا الْمُزْنَدُ فَيُطَالَبُ بِالْإِخْرَاجِ؛ لِأَنَّهُ يُطَالَبُ بِالْإِسْلَامِ.

ا هـ.

ح ل (قَوْلُهُ: مُؤَفَّوْفٌ... إلخ) أَيُّ وَقَفَ تَبَيَّنَ لَا وَقَفَ وَجُوبِ ا هـ.

ع ش.

(قَوْلُهُ: أَيْضًا مُؤَفَّوْفٌ عَلَى عَوْدِهِ إِلَى الْإِسْلَامِ) وَكَذَا الْعَبْدُ الْمُزْنَدُ تَكُونُ فِطْرَتُهُ مُؤَفَّوْفَةً؛ لِأَنَّهُ صَارَ كَافِرًا خِلَافًا لِلْمَأْوَرَدِيِّ الْقَائِلِ بِوُجُوبِهَا عَلَى السَّيِّدِ؛ لِأَنَّ سَيِّدَهُ مُوسِرٌ بِخِلَافِ الْحُرِّ فَإِنَّ مَالَهُ مُؤَفَّوْفٌ ا هـ. بِرُمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ: أَيْضًا مُؤَفَّوْفٌ عَلَى عَوْدِهِ إِلَى الْإِسْلَامِ) أَيُّ وَيُجْزِيهِ الْإِخْرَاجُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ كَمَا يَأْتِي أَوَّلُ الْبَابِ الْآتِي ا هـ.

ع ش عَلَى م ر وَفِي ق ل عَلَى الْجَلَالِ قَوْلُهُ: مُؤَفَّوْفٌ فَإِنْ عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ تَبَيَّنَ بَقَاءُ مَلِكِهِ وَإِسْلَامِهِ فَتَجِبُ عَلَيْهِ وَعَنْهُ وَإِلَّا فَلَا وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا وَفِيهِ بَحْثٌ مِمَّا مَرَّ فِيمَنْ أَسْلَمَ وَلَوْ أَخْرَجَهَا حَالِ رِدَّتِهِ ثُمَّ أَسْلَمَ تَبَيَّنَ إِجْرَاؤُهَا وَإِلَّا تَبَيَّنَ عَدَمُ إِجْرَائِهَا ا هـ.

(لَا عَنْ حَلِيلَةِ أَبِيهِ) فَلَا تَلَزِمُهُ فِطْرَتُهَا وَإِنْ لَزِمَهُ نَفَقَتُهَا لِلزُّوْمِ الْإِعْفَافِ الْآتِي فِي بَابِهِ وَلِأَنَّ النَّفَقَةَ لَازِمَةٌ لِلْأَبِ مَعَ إِعْسَارِهِ فَيَتَحَمَّلُهَا الْوَلَدُ بِخِلَافِ الْفِطْرَةِ وَتَعْبِيرِي بِمَا ذَكَرَ أَعْمُ مِنْ قَوْلِهِ وَلَا الْإِبْنُ فِطْرَةُ زَوْجَةِ أَبِيهِ (وَلَا) عَنْ (رَقِيقٍ بَنِيَتْ مَالٍ وَمَسْجِدٍ وَرَقِيقٍ مُؤَفَّوْفٍ) وَلَوْ عَلَى مُعَيَّنٍ وَهَذَا مِنْ زِيَادَتِي.

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: لَا عَنْ حَلِيلَةِ أَبِيهِ) هَذَا اسْتِثْنَاءٌ مِنْ طَرْدِ قَاعِدَةٍ فَهِمَّتْ مِمَّا مَرَّ وَهِيَ كُلُّ مَنْ وَجَبَتْ نَفَقَتُهُ وَجَبَتْ فِطْرَتُهُ وَيُسْتَنْتَى مِنْ عَكْسِهِ الْمَكَاتِبُ كِتَابَةً قَاسِدَةً فَتَجِبُ عَلَى السَّيِّدِ فِطْرَتُهُ دُونَ نَفَقَتِهِ ا هـ. شَيْخِنَا.

(قَوْلُهُ: أَعْمُ مِنْ قَوْلِهِ وَلَا الْإِبْنُ... إلخ) أَيُّ لِشُمُولِهِ الْمُسْتَوْلَدَةَ وَشُمُولِ الْفَرْعِ لِلْبَنَاتِ وَابْنِ الْإِبْنِ ا هـ.

ع ش.

(وَسُنَّ إِخْرَاجُهَا قَبْلَ صَلَاةِ عِيدٍ) بِأَنْ تُخْرَجَ قَبْلَهَا فِي يَوْمِهِ؛ لِأَنَّهُ {صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} أَمَرَ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ { وَ تَعْبِيرِي بِذَلِكَ أُولَى مِنْ قَوْلِهِ وَيُسْنُ أَنْ لَا تُؤَخَّرَ عَنْ صَلَاتِهِ الصَّادِقِ بِإِخْرَاجِهَا مَعَ الصَّلَاةِ مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ وَتَعْبِيرُهُمْ بِالصَّلَاةِ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ مِنْ فِعْلِهَا أَوَّلَ النَّهَارِ فَإِنْ أَخَّرْتَ سُنَّ الْأَدَاءِ أَوَّلَ النَّهَارِ لِلتَّوَسُّعِ عَلَى الْمُسْتَحِقِّينَ وَأَمَّا تَعْجِيلُهَا قَبْلَ وَقْتِ وَجُوبِهَا فَسَيَأْتِي فِي الْبَابِ الْآتِي.

الشرح

(قَوْلُهُ: قَبْلَ صَلَاةِ عِيدٍ) لَوْ تَعَارَضَ عَلَيْهِ الْإِخْرَاجُ وَصَلَاةُ الْعِيدِ فِي جَمَاعَةٍ فَهَلْ يُقَدَّمُ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَبْعُدُ الثَّانِي مَا لَمْ تَشْتَدَّ حَاجَةُ الْفُقَرَاءِ فَيُقَدَّمُ الْأَوَّلُ ا هـ.

ع ش.

(قَوْلُهُ: بِأَنْ تُخْرَجَ قَبْلَهَا فِي يَوْمِهِ) أَحْوَجُهُ إِلَى هَذَا التَّأْوِيلِ إِيهَامُ الْمَتْنِ أَنَّهُ يُسْنُ إِخْرَاجُهَا مَعَ الْغُرُوبِ مَعَ أَنَّهُ خِلَافُ السُّنَّةِ وَكَانَ الْقِيَاسُ سَنَ إِخْرَاجِهَا مِنَ الْغُرُوبِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي كُلِّ عِبَادَةٍ سُنُّ الْمُبَادَرَةِ بِهَا فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا إِلَّا أَنْ هَذِهِ خَالَفَتْ نِظَائِرَهَا نَظَرًا لِحِكْمَتِهَا وَهُوَ الْإِسْتِغْنَاءُ بِهَا يَوْمَ الْعِيدِ ا هـ.

شَيْخُنَا بَابِلِي ا هـ.

إِطْفِئِي.

وَفِي سَمِ مَا نَصُّهُ " وَفِي النَّاشِرِيِّ (تَنْبِيْهٌ) اعْلَمْ أَنَّ فِي الْعِبَادَاتِ مَا يُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُ فِعْلِهِ عَنْ أَوَّلِ وَقْتِ وَجُوبِهِ وَزَكَاةِ الْفِطْرِ مِنْ ذَلِكَ ا هـ وَفِي ع ش عَلَى م ر مَا نَصُّهُ قَالَ حَجَّ وَالْحَقَّ الْخَوَارِزْمِيُّ كَتَبَنِيهِ الْبُغْوِيُّ لَيْلَةَ الْعِيدِ بِيَوْمِهِ وَوَجْهُهُ بِأَنَّ الْفُقَرَاءَ يُهَيِّئُونَهَا لِعِدَائِهِمْ فَلَا يَتَأَخَّرُ أَكْلُهُمْ عَنْ غَيْرِهِمْ ا هـ.

(قَوْلُهُ: فِي يَوْمِهِ) وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ إِخْرَاجِهَا لَيْلًا لَكِنْ لَوْ شَهِدُوا بَعْدَ الْغُرُوبِ بِرُؤْيَا اللَّيْلَةِ الْمَاضِيَةِ فَقَدْ سَلَفَ أَنَّ الْعِيدَ تُصَلَّى مِنَ الْغَدِ أَدَاءً فَهَلْ يُقَالُ بِاسْتِحْبَابِ تَأْخِيرِ الْفِطْرَةِ أَوْ الْمُبَادَرَةِ أُولَى الظَّاهِرِ الثَّانِي ا هـ.

بِرُمَاوِي (قَوْلُهُ: مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ) أَيُّ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْأُولَى وَبَعْدَ الصَّلَاةِ مَكْرُوهٌ ا هـ.

ح ل وَبِالْكَرَاهَةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ صَرَّحَ م ر وَقَيَّدَ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنِ التَّأْخِيرُ بَعْدَهَا لِانْتِظَارِ نَحْوِ قَرِيبٍ أَوْ جَارٍ أَوْ أَفْضَلٍ وَإِلَّا فَلَا كَرَاهَةَ فِي التَّأْخِيرِ عَنِ الصَّلَاةِ وَالْفَرَضِ أَنَّهُ لَمْ يُؤَخَّرْهَا عَنْ يَوْمِهِ فَعَلِمَ أَنَّ لَزَكَاةِ الْفِطْرِ خَمْسَةَ أَوقَاتٍ: وَقْتُ وَجُوبٍ وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ سَابِقًا تَجِبُ بِأَوَّلِ لَيْلَتِهِ.. إلخ.

وَوَقْتُ جَوَازٍ، وَهُوَ جَمِيعُ رَمَضَانَ وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي بَابِ تَعْجِيلِهَا، وَوَقْتُ فَضِيلَةٍ وَقَدْ ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ: وَيُسْنُ إِخْرَاجُهَا قَبْلَ صَلَاةِ عِيدٍ، وَوَقْتُ كَرَاهَةٍ وَهُوَ مَا فَهِمَ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ، وَهُوَ إِخْرَاجُهَا بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ وَوَقْتُ حُرْمَةٍ وَقَدْ ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ وَحَرَّمَ تَأْخِيرَهُ عَنْ يَوْمِهِ ا هـ.

شَيْخُنَا.

(وَحَرَّمَ تَأْخِيرَهُ عَنْ يَوْمِهِ) أَيُّ يَوْمِ الْعِيدِ بِلَا عُدْرِ كَعَبِيَّةٍ مَالِهِ أَوْ الْمُسْتَحِقِّينَ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ إِغْنَاؤَهُمْ عَنِ

الطلبِ فِيهِ.

الشرح

(قَوْلُهُ: وَحَرَّمَ تَأْخِيرُهُ) أَيِ الْإِخْرَاجِ عَنْ يَوْمِهِ وَبَجِبُ الْقَضَاءِ عَلَى الْفَوْرِ إِنْ عَصَى بِتَأْخِيرِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَخَّرَهُ نَاسِيًا ١ هـ.

ح ل (قَوْلُهُ: كَغَيْبَةِ مَالِهِ) أَيِ فِي دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ؛ لِأَنَّ غَيْبَتَهُ فِي مَسَافَةِ الْقَصْرِ تَمْنَعُ وَجُوبَ الزَّكَاةِ، وَقَوْلُهُ: أَوْ الْمُسْتَحَقِّينَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّهُمْ فِي مَحَلٍّ يَحْرُمُ نَقْلُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ ١ هـ.

ح ل.

وَعِبَارَةُ ع ش عَلَى م ر قَوْلُهُ: كَغَيْبَةِ مَالِهِ أَيِ سَوَاءَ كَانَ لِمَرْحَلَتَيْنِ أَوْ دُونَهُمَا.
وَعِبَارَةُ حَجَّ.

(تَشْبِيهِ) ظَاهِرُ قَوْلِهِ هُنَا كَغَيْبَةِ مَالِهِ أَنَّ غَيْبَتَهُ مُطْلَقًا لَا تَمْنَعُ وَجُوبَهَا، وَفِيهِ نَظَرٌ كَإِفْتَاءِ بَعْضِهِمْ أَنَّهَا تَمْنَعُهُ مُطْلَقًا أَخَذًا مِمَّا إِذَا عَجَزَ عَنْهَا وَقَتِ الْوُجُوبِ لَا تَنْتَبِثُ فِي الدِّمَّةِ إِذْ ادَّعَاءُ أَنَّ الْغَيْبَةَ مِنْ جُمْلَةِ الْعَجْزِ هُوَ مَحَلُّ النَّزَاعِ وَالَّذِي يُتَجَّهُ فِي ذَلِكَ تَفْصِيلٌ يَجْتَمِعُ بِهِ أَطْرَافُ كَلَامِهِمْ وَهُوَ أَنَّ الْغَيْبَةَ إِنْ كَانَتْ لِدُونَ مَرَحَلَتَيْنِ لَزِمَتْهُ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ كَالْحَاضِرِ لَكِنْ لَا يَلْزِمُهُ الْإِفْتِرَاضُ بَلْ لَهُ التَّأْخِيرُ إِلَى حُضُورِ الْمَالِ، وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ قَوْلُهُمْ كَغَيْبَةِ مَالِهِ أَوْ لِمَرْحَلَتَيْنِ فَإِنْ قُلْنَا بِمَا رَجَّحَهُ جَمْعُ مُتَأَخِّرُونَ أَنَّهُ يُمْنَعُ أَخْذُ الزَّكَاةِ؛ لِأَنَّهُ غَنِيٌّ كَانَ كَالْقِسْمِ الْأَوَّلِ أَوْ بِمَا عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ أَنَّهُ كَالْمَعْدُومِ فَيَأْخُذُهَا لَمْ تَلْزِمُهُ الْفِطْرَةُ لِأَنَّهُ وَقَتِ الْوُجُوبِ فَقِيرٌ مُعْدِمٌ وَلَا نَظَرَ لِقُدْرَتِهِ عَلَى الْإِفْتِرَاضِ لِمَشَقَّتِهِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ ١ هـ.

وَقَضِيَّةُ اقْتِصَارِ الشَّارِحِ عَلَى كَوْنِ الْغَيْبَةِ عُذْرًا فِي جَوَازِ التَّأْخِيرِ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ عِنْدَهُ الْوُجُوبُ مُطْلَقًا وَإِنَّمَا أُعْتِفِرَ لَهُ التَّأْخِيرُ لِعُذْرِهِ بِالْغَيْبَةِ ١ هـ.

(قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْفَقْدَ إِغْنَاؤُهُمْ... إلخ) أَيِ لِكَوْنِهِ يَوْمَ سُرُورٍ فَمَنْ أَخَّرَهَا عَنْهُ أَثِمَ وَقَضَى وَجُوبًا قَوْرًا إِنْ أَخَّرَهَا بِلاَ عُذْرٍ وَخِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ كَالْأَذْرَعِيِّ حَيْثُ اعْتَمَدَا وَجُوبَ الْفَوْرِيَّةِ مُطْلَقًا نَظَرًا إِلَى تَعَلُّقِ الْأَدْمِيِّ بِهَا وَفَارَقَتْ زَكَاةَ الْمَالِ فَإِنَّهَا وَإِنْ أُخِّرَتْ عَنْ وَقْتِ التَّمَكُّنِ تَكُونُ آدَاءً كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنْ ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ بِأَنَّ هَذِهِ مُؤَقَّتَةٌ بِرَمَنْ مَحْدُودٍ كَالصَّلَاةِ ١ هـ.

شَرْحُ م ر.

(وَلَا فِطْرَةَ عَلَى مُعْسِرٍ) وَقَتِ الْوُجُوبِ وَإِنْ أَيْسَرَ بَعْدَهُ (وَهُوَ مَنْ لَمْ يَفْضُلْ عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ مُمُونِهِ يَوْمَهُ وَلَيْلَتَهُ وَ) عَنْ (مَا يَلِيقُ بِهِمَا مِنْ مَلْبَسٍ وَمَسْكَنِ وَخَادِمٍ يَحْتَاجُهَا ابْتِدَاءً وَعَنْ دِينِهِ). وَلَوْ مُوجِبًا وَإِنْ رَضِيَ صَاحِبُهُ بِالتَّأْخِيرِ (مَا يُخْرِجُهُ) فِي الْفِطْرَةِ بِخِلَافِ مَنْ فَضَلَ عَنْ ذَلِكَ وَخَرَجَ بِاللَّائِقِ بِهِمَا مِمَّا ذَكَرَ غَيْرُهُ فَلَوْ كَانَ نَفِيسًا يُمَكِّنُ إِدْبَالَهُ بِاللَّائِقِ بِهِمَا وَيُخْرِجُ النَّفَاقَتَ لَزِمَهُ ذَلِكَ كَمَا ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ فِي الْحَجِّ وَبِالْإِبْتِدَاءِ مَا لَوْ تَبَيَّنَتْ الْفِطْرَةُ فِي ذِمَّةِ إِنْسَانٍ فَإِنَّهُ يَبَاعُ فِيهَا مَسْكَنُهُ وَخَادِمُهُ لَا مَلْبَسُهُ؛ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ التَّحَقَّتْ بِالذُّيُونِ وَقَوْلِي مَا يَلِيقُ بِهِمَا مَعَ ذِكْرِ الْمَلْبَسِ، وَالتَّقْيِيدُ بِالْحَاجَةِ فِي الْمَسْكَنِ وَذِكْرُ الْإِبْتِدَاءِ، وَالذِّينَ مِنْ زِيَادَتِي وَقَدْ بَسَطْتُ الْكَلَامَ عَلَى مَسْأَلَةِ الدِّينِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ، وَالْمُعْتَمَدُ فِيهِ مَا قُلْنَا وَبِهِ جَزَمَ النَّوَوِيُّ فِي نُكْتِهِ وَنَقَلَهُ عَنِ الْأَصْحَابِ، وَالْمُرَادُ بِحَاجَةِ الْخَادِمِ أَنْ يَحْتَاجَهُ لِحِدْمَتِهِ أَوْ خِدْمَةِ مُمُونِهِ لَا لِعَمَلِهِ فِي أَرْضِهِ أَوْ مَا شَبَّهَتْهُ ذَكَرَهُ فِي الْمَجْمُوعِ.

الشَّرْحُ

(قوله: وَلَا فِطْرَةَ عَلَى مُعْسِرٍ) لَوْ تَكَلَّفَ بِاقْتِرَاضٍ أَوْ نَحْوِهِ وَأَخْرَجَهَا هَلْ يَصِحُّ الْإِخْرَاجُ وَتَقَعُ زَكَاةُ كَمَا لَوْ تَكَلَّفَ مَنْ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ وَحَجَّ فَإِنَّهُ يَصِحُّ عَنْ قَرْضِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ كَذَلِكَ فَلْيُرَاجَعْ.

ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْعُبَابِ مَا نَصَّهُ "وَيُعْتَبَرُ أَنْ يَجِدَ مَا يُخْرِجُهُ عَمَّا فَصَلُوهُ وَقَتِ الْوُجُوبِ فَوْجُودَهَا بَعْدَ لَا يُوجِبُهَا لَكِنْ يُنْدَبُ إِخْرَاجُهَا هـ". فَبِهِ تَصْرِيحٌ بِصِحَّةِ الْإِخْرَاجِ وَبِنَدْبِهِ لَكِنْ لَا يُنَافِي وَفُوعَهُ وَاجِبًا؛ لِأَنَّ نَدْبَ الْإِقْدَامِ لَا يُنَافِي الْوُفُوعَ وَاجِبًا كَمَا يَشْهَدُ لَهُ نَظَائِرُهُ فَلْيَحَرَّرْ هـ.

سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ وَفِيهِ عَلَى حَجٍّ مَا نَصَّهُ "قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَلَا فِطْرَةَ عَلَى مُعْسِرٍ وَقَتِ الْوُجُوبِ يَنْبَغِي أَنْ يُعَدَّ مِنْهُ مَنْ اسْتَحَقَّ مَعْلُومَ وَظِيْفَةٍ لَكِنْ لَمْ يَتَيَسَّرْ أَخْذُهُ وَقَتِ الْوُجُوبِ لِمُطَابَلَةِ النَّاطِرِ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ غَيْرُ قَادِرٍ وَإِنْ كَانَ مَالِكًا لِقَدْرِ الْمَعْلُومِ مِنْ رِبْعِ الْوَقْفِ قَبْلَ قَبْضِهِ حَيْثُ أَتَى بِمَا عَلَيْهِ وَمَنْ لَهُ دَيْنٌ حَالٌ عَلَى مُعْسِرٍ تَعَدَّرَ اسْتِيفَاؤُهُ مِنْهُ وَقَتِ الْوُجُوبِ وَإِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ بَعْدَهُ وَمَنْ غُصِبَ أَوْ سُرِقَ مَالُهُ أَوْ ضَلَّ عَنْهُ وَيُقَارِقُ زَكَاةَ الْمَالِ حَيْثُ وَجَبَتْ فِي الدَّيْنِ وَإِنْ لَمْ يَتَيَسَّرْ أَخْذُهُ فِي الْحَالِ وَفِي الْمَالِ الْمَغْصُوبِ وَالْمَسْرُوقِ وَنَحْوِهِمَا وَلَكِنْ لَا يَجِبُ الْإِخْرَاجُ فِي الْحَالِ لِتَعَلُّقِهَا بِالْعَيْنِ بِخِلَافِ الْفِطْرَةِ لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِالذِّمَّةِ هـ.

ع ش عَلَى م ر.

(قوله: وَإِنْ أَيْسَرَ بَعْدَهُ) أَيُّ وَلَوْ بِلَحْظَةٍ لَكِنْ يُسْنُّ لَهُ إِذَا أَيْسَرَ قَبْلَ فَوَاتِ يَوْمِ الْعِيدِ الْإِخْرَاجُ هـ.

شَرْحُ م ر (قوله: وَهُوَ مَنْ لَمْ يَفْضُلْ) بِضَمِّ الضَّادِ وَفَتْحِهَا هـ.

شَرْحُ م ر.

وَفِي الْمُخْتَارِ: وَفَضَّلَ مِنْهُ شَيْءٌ مِنْ بَابِ نَصَرَ، وَفِيهِ لُغَةٌ ثَانِيَةٌ مِنْ بَابٍ: فَهَمَّ، وَفِيهِ لُغَةٌ ثَالِثَةٌ مُرَكَّبَةٌ مِنْهُمَا: فَضِلَ بِالْكَسْرِ يَفْضُلُ بِالضَّمِّ وَهُوَ شَادٌّ لَا نَظِيرَ لَهُ هـ.

وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِمْ أَنَّ قُدْرَتَهُ عَلَى الْكَسْبِ لَا تُخْرِجُهُ مِنَ الْإِعْسَارِ وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الرَّافِعِيُّ فِي كِتَابِ الْحَجِّ وَأَنَّهُ لَا يَسْتَرْطُ كَوْنُ الْمُودَى فَاضِلًا عَنْ رَأْسِ مَالِهِ وَضِيْعَتِهِ وَلَوْ تَمَكَّنَ بِدُونِهِمَا وَيُقَارِقُ الْمَسْكَنَ وَالْخَادِمَ بِالْحَاجَةِ النَّاجِزَةِ وَلَا يُنَافِيهِ إِجَابُهُمُ الْاِكْتِسَابَ لِنَفَقَةِ الْقَرِيبِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا وَجَبَ عَلَيْهِ ذَلِكَ لِنَفْسِهِ لِإِحْيَائِهَا وَجَبَ عَلَيْهِ لِإِحْيَاءِ أَصْلِهِ أَوْ فَرَعِهِ عَلَى مَا يَأْتِي هـ.

شَرْحُ م ر (قوله: عَنْ قُوْتِهِ) بِضَمِّ الْقَافِ وَهُوَ مَا يَقُومُ بِهِ بَدَنُ الْإِنْسَانِ مِنَ الطَّعَامِ هـ.

بِرْمَاوِي.

(قوله: وَقُوْتِ مُمُونِهِ) أَيُّ أَدَمِيٍّ أَوْ حَيَوَانٍ آخَرَ شَرْحُ م ر (قوله: يَوْمَهُ وَلَيْلَتَهُ) ظَرَفَ لِقُوْتِهِ وَقُوْتِ مُمُونِهِ

وَقَوْلُهُ: يَحْتَاجُهَا صِفَةً لِلْمَلْبَسِ وَمَا بَعْدَهُ، وَقَوْلُهُ: ابْتِدَاءٌ مُتَعَلِّقٌ بِالنَّفْيِ أَيُّ لَمْ يَفْضُلْ لَكِنْ مِنْ حَيْثُ تَعَلَّقُهُ

بِالْمَسْكَنِ وَمَا بَعْدَهُ، وَالْمَعْنَى انْتَفَى الْفَضْلُ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَفِي مَفْهُومِهِ تَفْصِيلٌ يَأْتِي وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ تَعَلَّقُهُ

بِالْقُوْتِ فَلَا يَتَقَيَّدُ بِالْإِبْتِدَاءِ بَلْ يَبْقَى لَهُ قُوْتُ الْيَوْمِ، وَاللَّيْلَةُ مُطْلَقًا، وَالْمُرَادُ بِالْإِبْتِدَاءِ أَوَّلُ الْوُجُوبِ فَيَخْرُجُ بِهِ

دَوَامُ الْوُجُوبِ هـ شَيْخُنَا وَلَيْسَ مِنَ الْفَاضِلِ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ تَهْنِئَةٍ مَا أُعْتِيدَ لِلْعِيدِ مِنَ الْكَعْكِ،

وَالنُّقْلُ وَنَحْوُهُمَا فَوْجُودُ مَا زَادَ مِنْهُ عَلَى يَوْمِ الْعِيدِ لَا يَقْتَضِي وَجُوبَهَا عَلَيْهِ فَإِنَّهُ بَعْدَ وَقْتِ الْغُرُوبِ غَيْرُ

وَاجِدٍ لِزَكَاةِ الْفِطْرِ وَإِنَّمَا قُلْنَا بِذَلِكَ لِمَا قِيلَ فِي كِتَابِ النِّفَقَاتِ مِنْ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ تَهْنِئَةُ مَا يَلِيقُ بِحَالِهِ

مِنْ ذَلِكَ لِزَوْجَتِهِ هـ ع ش عَلَى م ر.

وَفِي ق ل عَلَى الْجَلَالِ وَكَالْقُوْتِ مَا أُعْتِيدَ مِنْ نَحْوِ: سَمَكٍ وَكَعْكِ وَنُقْلٍ وَغَيْرِهَا وَلَا يَتَقَيَّدُ ذَلِكَ بِيَوْمٍ وَلَيْلَةٍ هـ

هـ.

(قوله: وَمَا يَلِيقُ بِهِمَا... إلخ) أورد هنا إشكال بناءً على أنها مقدمة على الدين حاصله أنها مقدمة على الدين، والدين مقدم على المسكن، والخادم فيجب أن تقدم عليهما؛ لأنَّ المقدم على المقدم أي وقد قلتم إنهما مقدمان عليها هذا خلف ويجاب بأنَّ التقديم له معنيان: الأول بمعنى تأخر أحد الأمرين عن الآخر مع بقائه، والثاني: بمعنى ترك أحد الأمرين بالكلية، وتقديمها على الدين بالمعنى الأول وتقديم الدين عليهما بالمعنى الثاني فلا يلزم من اعتبار أحدهما اعتبار الآخر.

ا هـ.

سم ا هـ.

ع ش أي فلا يلزم من تقديمها على الدين باعتبار تقديمها عليهما؛ لأنَّ تقديم الدين عليهما باعتبار آخر وقاعدة أنَّ المقدم على المقدم مقدم مقيدة باتحاد الاعتبار تأمل.

وفي ق ل على الجلال ويرد الإشكال بأنَّ بيعهما في الدين لتفريع ذمة مشغولة إذ الدين ثابت قبل، وفي بيعهما هنا شغل ذمة فارغة فهو كالزامه بالكسب لجوبها وهو باطل إذ تحصيل سبب الجوب لا يجب كما هو معلوم فتأمل وافهم قوله، ومسكن أي ولو مستأجرًا له مدة طويلة ثم الأجرة إن كان دفعها للمؤجر أو استأجر بعينها فلا حق له فيها وهو معسر وإن كانت في ذمته فهي دين عليه وهو لا يمنع الجوب، والمنفعة وإن كانت مستحقة له بقیة المدة لا يكلف نقلها عن ملكه بعوض لاحتياجه لها.

ا هـ.

ع ش على م ر (قوله: أيضًا ومسكن) يفتح الكاف وكسرها ا هـ.
برماوي.

وفي المختار والمسكن بكسر الكاف المنزل، والبيت وأهل الحجاز يفتحون الكاف ا هـ.

(قوله: وخادم) وتجب فطرته إذا كان يستخدمه بالمؤنة فقط أو بالمؤنة وشيء من الدراهم بخلاف ما إذا كان يستخدمه بدراهم فقط أي من غير مؤنة فلا تجب فطرته على المخدم؛ لأنَّ نفقته غير واجبة بل تجب عليه نفسه إن أيسر ا هـ.

شيخنا.

(قوله: يحتاجها) أي مطلقًا لا في خصوص اليوم، والليلة كالقوت بدليل أنه قيد بذلك في القوت وأطلق فيما بعده ا هـ.

ح ل وهو الذي انحط عليه كلام ع ش على م ر.

(قوله: أيضًا يحتاجها) هلاً قال يحتاجانها وقد يقال راعى الاختصار ا هـ.

شوبري (قوله: وإن رضي صاحبه بالتأخير) هذه غاية ثانية في أصل المدعى، وهي تناسب الدين الحال أي ولو رضي صاحب الدين الحال بتأخير قبضه فكان عليه أن يعبر بلو؛ لأنَّ تعبيره بأن يؤهم أنها غاية في الغاية وليس كذلك كما لا يخفى تأمل.

(قوله: ما يخرجها) فاعل يفضل (قوله: بخلاف من فضل عنه ذلك) أي فإنه مؤسر (قوله: كما ذكره

الرافعي... إلخ) معتمد (قوله: لا ملبسه) أي الذي يترك للمفلس وهو دسنت ثوب يليق به ا هـ.

ع ش أي ففِي مَفْهُومِ قَوْلِهِ ابْتِدَاءً تَفْصِيلٌ تَأْمَلُ (قَوْلُهُ: وَقَدْ بَسَطْتُ الْكَلَامَ عَلَى مَسْأَلَةِ الدِّينِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ) عِبَارَتُهُ هُنَاكَ لَا عَنْ دَيْنٍ وَلَوْ لِأَدَمِيٍّ عَلَى مَا رَجَّحَهُ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ واقتضاه قول الشافعي والأصحاب لو مات بعد أن هل سؤال فالفطرة في ماله مقدمة على الدين، وقد يحتج له أيضا بأن الدين لا يمنع الزكاة كما مر وبأنه لا يمنع إيجاب نفقة الزوجة، والقريب فلا يمنع إيجاب الفطرة التابعة لها لكن قال الإمام كما نقله الأصل دين الأدمي يمنع وجوب الفطرة بالاتفاق كما أن الحاجة إلى صرفه في نفقة القريب تمنعه، وهو ما رجَّحه الحاروي الصغير وجرم به النووي في نكته ونقله عن الأصحاب، وهو المعتمد ويجاب عما ذكر بأن كلام الشافعي، والأصحاب محمول على ما إذا لم يتقدم وجوب الدين على وجوب الفطرة وبأن زكاة المال متعلقة بعينه والنفقة ضرورية بخلاف الفطرة فيهما وسيأتي عن البحر ما يؤيد ذلك انتهت.

وعبارة شرح م ر ولا يشترط كونها فاضلة عن دينه ولو لأدمي كما رجَّحه في الشرح الصغير وقال في الأنوار: إنه القياس واقتضاه كلام الشافعي، والأصحاب؛ لأن الدين لا يمنع الزكاة كما سيأتي ولا يمنع إيجاب نفقة الزوجة، والقريب فلا يمنع إيجاب الفطرة التابعة لها وإنما لم يمنع الدين وجوبها؛ لأن ماله لا ينعين صرفه له وإنما بيع المسكن، والخادم فيه تقديمًا لبراءة ذمته على الانتفاع بهما؛ لأن تخصيصهما بالكرء أسهل فسقط ما قيل إنه مشكل لتقديم المسكن، والخادم عليها، والمقدم على المقدم مقدم انتهت. (قَوْلُهُ: وَالْمُرَادُ بِحَاجَةِ الْخَادِمِ... إلخ) قال في المجموع ويقاس به حاجة المسكن ا هـ. شرح.

م ر أي فيقال هي أن يحتاجه لسكنه أو سكن من تلزمه مؤنته لا لحبس دوابه أو لحزن تبن مثلًا لها فيه. ا هـ.

ع ش عليه. وفي ق ل على الجلال والمراد بحاجة المسكن أن لا يستغنى عنه ولو بنحو رباط ولا عبرة بالألفة هنا ا هـ.

(قَوْلُهُ: أَنْ يَحْتَاجَهُ لِحَدْمَتِهِ) أي إما لمنصبه أو ضعفه ا هـ. شرح م ر.

(وَلَوْ كَانَ الرُّوجُ مُعْسِرًا) حُرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا (لَزِمَ سَيِّدُ) الزَّوْجَةِ (الْأَمَةُ فِطْرَتُهَا لَا الْحُرَّةُ) فَلَا تَلْزَمُهَا وَلَا رَوْجَهَا لِانْتِفَاءِ بَسَارِهِ، وَالْفَرْقُ كَمَالُ تَسْلِيمِ الْحُرَّةِ نَفْسَهَا بِخِلَافِ الْأَمَةِ لِاسْتِحْدَامِ السَّيِّدِ لَهَا، وَقِيلَ تَجِبُ عَلَى الْحُرَّةِ الْمَوْسِرَةِ وَعَلَيْهِ لَوْ أَخْرَجْتَهَا ثُمَّ أَيْسَرَ الرُّوجُ لَمْ تَرْجِعْ عَلَيْهِ وَظَاهِرٌ مَا مَرَّ أَنَّ الْكَلَامَ فِي زَوْجَةٍ عَلَى رَوْجِهَا مُؤْنَتُهَا فَلَوْ كَانَتْ نَاشِئَةً. لَزِمَهَا فِطْرَةُ نَفْسِهَا.

الشرح

(قَوْلُهُ: لَا الْحُرَّةُ) أي لا يلزمها فطرتها لكن يسئ لها إذا كانت موسرة إخراج فطرتها عن نفسها كما في المجموع خروجًا من الخلاف ولتطهيرها ا هـ.

شَرَحَ م ر وَقَوْلُهُ: وَلِتَطْهِّرَهَا هَذَا كُلُّهُ حَيْثُ كَانَتْ مُوَافِقَةً لِلزَّوْجِ فِي مَذْهَبِهِ فَإِنْ كَانَتْ مُخَالَفَةً لَهُ فِي ذَلِكَ رَاعَتْ مَذْهَبَهَا هـ.

ع ش عَلَيْهِ (قَوْلُهُ: لِاسْتِخْدَامِ السَّيِّدِ لَهَا) أَيْ لِمَتَكْنِيهِ مِنَ الْإِسْتِخْدَامِ وَالْأَوَّلُ فَالْفَرْضُ أَنَّهَا مُسَلِّمَةٌ لِلزَّوْجِ لَيْلًا وَنَهَارًا إِذْ لَوْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ كَانَتْ نَفَقَتُهَا عَلَى السَّيِّدِ وَكَذَا فِطْرَتُهَا.

وَعِبَارَةُ شَرَحَ م ر وَالْفَرْقُ كَمَالُ تَسْلِيمِ الْحُرَّةِ نَفْسَهَا بِخِلَافِ الْأَمَةِ الْمَرْوُجَةِ؛ لِأَنَّ لِسَيِّدَهَا أَنْ يُسَافِرَ بِهَا وَيَسْتَحْدِمَهَا وَلِأَنَّهُ اجْتَمَعَ فِيهَا شَيْئَانِ الْمَلِكِ، وَالزَّوْجِيَّةُ وَلَا يُنْتَفَضُ ذَلِكَ بِمَا لَوْ سَلَّمَهَا سَيِّدُهَا لَيْلًا وَنَهَارًا، وَالزَّوْجُ مُوسِرٌ حَيْثُ تَجِبُ الْفِطْرَةُ عَلَى الزَّوْجِ قَوْلًا وَاحِدًا؛ لِأَنَّهَا عِنْدَ الْيَسَارِ غَيْرُ سَاقِطَةٍ عَنِ السَّيِّدِ بَلْ يَحْمِلُهَا الزَّوْجُ عَنْهُ انْتَهَتْ.

(قَوْلُهُ: وَقِيلَ تَجِبُ عَلَى الْحُرَّةِ) هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ التَّحْمَلَ تَحْمَلُ ضَمَانٍ وَأَمَّا عَلَى الْمُعْتَمَدِ مِنْ أَنَّهُ تَحْمَلُ حَوَالَةَ فَلَا تَجِبُ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ.

ا هـ شَيْخُنَا.

(تَنْبِيْهُ) لَوْ أُخْرِجَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ جَارَ وَكَذَا كُلُّ مُؤَدَّى عَنْهُ بَلْ لَوْ قَالَ الشَّخْصُ لِغَيْرِهِ: أَدِّ عَنِّي فِطْرَتِي جَارَ كَوَفَاءِ الدِّينِ كَمَا سَيَأْتِي ا هـ عَمِيرَةُ ا هـ.

سم.

(قَوْلُهُ: لَزِمَهَا فِطْرَةُ نَفْسِهَا) وَتَجِبُ فِطْرَةُ خَادِمِ الزَّوْجَةِ إِذَا كَانَ مَمْلُوكًا لَهُ أَوْ لَهَا دُونَ الْمُؤَجَّرِ وَلَوْ إِجَارَةً فَاسِدَةً قَالَ شَيْخُنَا ع ش وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا يَكْثُرُ وَقُوعُهُ فِي مِصْرِنَا وَقُرَاهَا مِنْ اسْتِئْجَارِ شَخْصٍ لِرْعِي دَوَابِّهِ أَوْ خِدْمَةِ زَرْعِهِ بِشَيْءٍ مُعَيَّنٍ فَإِنَّهُ لَا فِطْرَةَ لَهُ لِكَوْنِهِ مُؤَجَّرًا إِجَارَةً صَحِيحَةً أَوْ فَاسِدَةً بِخِلَافِ مَا لَوْ اسْتَحْدَمَهُ بِالنَّفَقَةِ، وَالْكِسْوَةِ فَإِنَّهُ تَجِبُ فِطْرَتُهُ وَأَمَّا الَّتِي صَحِبَتْهَا فَلَا تَجِبُ فِطْرَتُهَا عَلَى مَا فِي الْمَجْمُوعِ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى الْمُسْتَأْجِرَةِ أَيْ إِذَا كَانَتْ نَفَقَتُهَا مُقَدَّرَةً وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَإِنْ افْتَضَى كَلَامُ الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا الْوُجُوبُ أَيْ إِذَا كَانَتْ نَفَقَتُهَا غَيْرَ مُقَدَّرَةٍ؛ لِأَنَّهَا تَتَّبِعُ النَّفَقَةَ وَبِهِ صَرَحَ جَمَاعَةٌ.

وَلَوْ كَانَتْ الْخَادِمَةُ مَرْوُجَةً بِزَوْجٍ غَنِيٍّ فَالْقِيَاسُ الْوُجُوبُ عَلَى زَوْجِ الْخَادِمَةِ نَظَرًا لِلْأَصْلِ فَإِنْ أَعْسَرَ وَجَبَ عَلَى زَوْجِ الْمَخْدُومَةِ كَذَا بَحَثَ ا هـ.

بِرِمَاوِيِّ.

(وَمَنْ أَيْسَرَ بِبَعْضِ صَاعٍ لَزِمَهُ) إِخْرَاجُهُ مُحَافَظَةً عَلَى الْوَاجِبِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ وَتُخَالَفُ الْكُفَّارَةُ؛ لِأَنَّهَا لَا تَتَّبَعُ وَلِأَنَّ لَهَا بَدَلًا بِخِلَافِ الْفِطْرَةِ فِيهِمَا.

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: وَلِأَنَّ لَهَا بَدَلًا) الْأَوَّلَى الْإِقْتِصَارُ عَلَى هَذِهِ الْعِلَّةِ فَإِنَّ الْأَوَّلَى قَدْ يُقَالُ إِنَّهَا مِنَ التَّغْلِيلِ بِصُورَةِ الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّ الْحَاصِلَ يَرْجِعُ إِلَى أَنَّ يُقَالُ تَبِعَتْ الْفِطْرَةَ وَلَمْ تَتَّبِعْ الْكُفَّارَةَ؛ لِأَنَّهَا لَا تَتَّبَعُ ا هـ. ع ش، وَالْمُرَادُ بِالْكَفَّارَةِ فِي كَلَامِهِ الْكُفَّارَةُ الْمُخَيَّرَةُ ا هـ.

ح ل وَقَوْلُهُ: وَلِأَنَّ لَهَا بَدَلًا أَيْ وَهُوَ الصَّوْمُ وَيَجَابُ عَمَّا قَالَهُ ع ش بِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْفِطْرَةَ عَهْدَ تَبْعِيضِهَا فِي بَعْضِ الصُّوَرِ كَفِطْرَةِ الرَّقِيقِ الْمُشْتَرَكِ الْغَيْرِ الْمُهَايِي فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ مَنْ سَيِّدِيهِ بَعْضُ فِطْرَةٍ وَكَمَا فِي فِطْرَةِ الْمُبْعُضِ كَمَا تَقَدَّمَ ا هـ.

(أَوْ) أَيْسَرَ بَعْضِ (صِيعَانِ قَدَمٍ) وَجُوبًا (نَفْسَهُ) لِيُخْبَرَ مُسْلِمٌ {أَبْدَأُ بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلِأَهْلِكَ فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلِذِي قَرَابَتِكَ} (فَرُوجَتُهُ)؛ لِأَنَّ نَفَقَتَهَا أَكْذَى؛ لِأَنَّهَا مُعَاوَضَةٌ لَا تَسْقُطُ بِمُضِيِّ الزَّمَانِ (قَوْلُهُ الصَّغِيرُ)؛ لِأَنَّ نَفَقَتَهُ ثَابِتَةٌ بِالنَّصِّ، وَالْإِجْمَاعِ (فَأَبَاهُ) وَإِنْ عَلَا وَلَوْ مِنْ قِبَلِ الْأُمِّ (فَأُمُّهُ) كَذَلِكَ عَكْسُ مَا فِي النَّفَقَاتِ؛ لِأَنَّ النَّفَقَةَ لِلْحَاجَةِ وَ الْأُمُّ أَحْوَجُ وَأَمَّا الْفِطْرَةُ فَلِلتَّطْهِيرِ، وَالشَّرَفِ، وَالْأَبُ أَوْلَى بِهَذَا فَإِنَّهُ مَنْسُوبٌ إِلَيْهِ وَيَشْرَفُ بِشَرَفِهِ وَفِيهِ كَلَامٌ ذَكَرْتَهُ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ.

(فَ) وَلَدَهُ (الْكَبِيرُ) ثُمَّ الرَّفِيقُ؛ لِأَنَّ الْحَرَ أَشْرَفُ مِنْهُ وَعَلَاقَتُهُ لَزِمَةٌ بِخِلَافِ الْمَلِكِ فَإِنْ اسْتَوَى جَمَاعَةٌ فِي دَرَجَةٍ تَخَيَّرَ.

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا) أَيَّ عَنْهَا ا هـ.

ح ل (قَوْلُهُ: فَرُوجَتُهُ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الرُّوجُ مُوسِرًا فَأَخْرَجَتْ عَنْ نَفْسِهَا بَغِيرَ ابْنِهِ لَا رُجُوعَ لَهَا؛ لِأَنَّهَا مُتَبَرِّعَةٌ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلِأَنَّهَا عَلَى الرُّوجِ كَالْحَوَالَةِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَالْمُحِيلُ لَوْ أَدَّى بَغِيرَ ابْنِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

(فَرَعٌ) خَادِمُ الرُّوْجَةِ حَيْثُ وَجَبَتْ فِطْرَتُهَا يَكُونُ فِي أَيِّ مَرْتَبَةٍ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الرُّوْجَةِ وَقِيلَ سَائِرُ مَنْ عَدَاهَا حَتَّى وَلَدُهُ الصَّغِيرُ وَمَا بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهَا وَجَبَتْ بِسَبَبِ الرُّوْجِيَّةِ الْمُقَدَّمَةِ عَلَى سَائِرِ مَنْ عَدَاهَا وَفَاقًا فِي ذَلِكَ لِمِ ا هـ.

سم عَلَى الْمُنْهَجِ ا هـ.

ع ش عَلَى م ر.

(تَنْبِيْهُ) يَجِبُ عَلَى الرُّوجِ الْإِخْرَاجُ عَنْ رُوجَتِهِ الرَّجْعِيَّةِ، وَالْبَائِنِ الْحَامِلِ دُونَ الْحَائِلِ ا هـ.

م ر عَلَى الْبَهْجَةِ وَقَوْلُهُ: وَالْبَائِنِ الْحَامِلِ دُونَ الْحَائِلِ أَيُّ؛ لِأَنَّ النَّفَقَةَ وَاجِبَةً لَهَا دُونَهَا إِذْ وَجُودُ الْحَمْلِ اقْتَضَى وَجُوبَ النَّفَقَةِ فَيَقْتَضِي وَجُوبَ الْفِطْرَةِ أَيْضًا، وَقَدْ يُفَرَّقُ بَيْنَ النَّفَقَةِ لَهَا مَدْخَلٌ فِي نُمُوِّ الْحَمْلِ وَزِيَادَتِهِ وَلَا كَذَلِكَ الْفِطْرَةُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ عَلَى بُعْدٍ لَوْ لَمْ يَجِبْ إِخْرَاجُ فِطْرَةِ الْحَامِلِ عَلَى الْغَيْرِ لَوَجَبَتْ عَلَيْهَا وَقَدْ تُخْرِجُ مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ الَّذِي يَلِي يَوْمَ الْفِطْرَةِ وَلَا تَجِدُ مَا تَقَاتُ بِهِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ فَيَحْصُلُ لَهَا وَهْنٌ فِي بَدَنِهَا فَيَتَعَدَّى لِحَمْلِهَا فَأَوْجَبْنَا الْفِطْرَةَ عَلَى الْغَيْرِ خُلُوصًا مِنْ ذَلِكَ ا هـ.

ع ش وَلَعَلَّ فَائِدَةَ هَذَا التَّرْتِيبِ أَنَّهُ لَوْ دَفَعَ عَمَّنْ لَمْ تَجِبْ عَنْهُ مَعَ وَجُودِ مَنْ تَجِبُ عَنْهُ حَرْمٌ وَلَمْ تُخْرِجْهُ كَمَا إِذَا وَجَدَ صَاعًا وَاحِدًا وَدَفَعَهُ عَنْ رُوجَتِهِ وَتَرَكَ نَفْسَهُ وَأَمَّا لَوْ وَجَدَ صَاعَيْنِ فَقَدَّمَ رُوجَتَهُ عَلَى نَفْسِهِ ثُمَّ الثَّانِي عَنْ نَفْسِهِ أَجْزَأُهُ فَلَوْ تَلَفَ هَلْ يَتَبَيَّنُ فُسَادُ الْقُبْضِ أَوْ يَسْتَمِرُّ فِي ذِمَّتِهِ ا هـ.

ح ل.

وَفِي ع ش عَلَى م ر مَا نَصَّهُ " وَلَوْ وَجَدَ بَعْضُ الصِّيعَانِ وَخَالَفَ التَّرْتِيبَ فَإِنَّ الْمُتَّجَةَ عَدَمُ الْإِعْتِدَادِ مَعَ الْإِثْمِ وَيُتَّجَهُ الْإِسْتِزَادُ وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْهُ وَلَوْ عَلِمَ الْقَابِضُ لِفْسَادِ الْقُبْضِ مِنْ أَصْلِهِ ا هـ.

م ر ا هـ.

سم عَلَى حَجٍّ وَيُعْلَمُ ذَلِكَ مِنْهُ فَيُقْبَلُ قَوْلُهُ: فِي ذَلِكَ وَبَقِيَ مَا لَوْ وَجَدَ كُلُّ الصِّيعَانِ هَلْ يَجِبُ التَّرْتِيبُ أَمْ لَا؟

فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ الْوُجُوبِ كَمَا نَقَلَهُ أَيُّ ابْنُ قَاسِمٍ عَلَى حَجٍّ عَنِ الشَّرْحِ اسْتِدْرَاكًا عَلَى حَجٍّ.
ا هـ.

(قَوْلُهُ: عَكُسُ مَا فِي النَّفَقَاتِ) أَيُّ حَيْثُ تُقَدَّمُ الْأُمُّ عَلَى الْأَبِ (قَوْلُهُ: لِأَنَّ النَّفَقَةَ لِلْحَاجَةِ...إِلَخ) أُعْضِرَ بِتَقْدِيمِ الْوَلَدِ الصَّغِيرِ عَلَيْهِمَا مَعَ أَنَّهُمَا أَشْرَفُ مِنْهُ فَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى اعْتِبَارِ الْحَاجَةِ فِي الْبَابَيْنِ.
قَالَ حَجٌّ (وَيُجَابُ) بِأَنَّ النَّظَرَ لِلشَّرَفِ إِنَّمَا يَظْهَرُ وَجْهَهُ عِنْدَ اتِّحَادِ الْجِنْسِ كَالْأَصَالَةِ وَحِينَئِذٍ فَلَا يَرُدُّ ذَلِكَ فَنَأْمُلُ ا هـ.

س ل.

وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر وَأَبْطَلَ الْإِسْنَوِيُّ الْفَرْقَ بِالْوَلَدِ الصَّغِيرِ فَإِنَّهُ يُقَدَّمُ عَلَى الْأَبَوَيْنِ هُنَا وَهُمَا أَشْرَفُ مِنْهُ فَدَلَّ عَلَى اعْتِبَارِهِمُ الْحَاجَةَ فِي الْبَابَيْنِ وَرَدَّهُ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَنَّهُمَا إِنَّمَا قَدَّمُوا الْوَلَدَ الصَّغِيرَ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّهُ كَبَعَضِ وَالِدِهِ وَنَفْسُهُ مُقَدَّمَةٌ عَلَيْهِمَا وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ أَيْضًا بِأَنَّ النَّظَرَ لِلشَّرَفِ إِنَّمَا يَظْهَرُ وَجْهَهُ عِنْدَ اتِّحَادِ الْجِنْسِ كَالْأَصَالَةِ وَحِينَئِذٍ فَلَا يَرُدُّ مَا ذَكَرَهُ انْتَهَتْ.

(قَوْلُهُ: وَفِيهِ كَلَامٌ ذَكَرْتُهُ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ) عِبَارَتُهُ: فَإِنْ اجْتَمَعُوا بَدَأَ بِفِطْرَةِ نَفْسِهِ ثُمَّ رَوْجَتِهِ ثُمَّ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ ثُمَّ الْأَبِ ثُمَّ الْأُمِّ عَكُسُ مَا فِي النَّفَقَاتِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ: لِأَنَّ النَّفَقَةَ لِلْحَاجَةِ، وَالْأُمُّ أَحْوَجُ وَأَمَّا الْفِطْرَةُ فَلِلتَّطْهِيرِ، وَالشَّرَفُ، وَالْأَبُ أَوْلَى بِذَلِكَ فَإِنَّهُ مَسْنُوبٌ إِلَيْهِ وَيَشْرَفُ بِشَرْفِهِ، قَالَ وَمُرَادُهُمْ بِأَنَّهُمَا كَالنَّفَقَةِ أَصْلُ التَّرْتِيبِ لَا كَيْفِيَّتُهُ، وَأَبْطَلَ الْإِسْنَوِيُّ الْفَرْقَ بِالْوَلَدِ الصَّغِيرِ فَإِنَّهُ يُقَدَّمُ هُنَا عَلَى الْأَبَوَيْنِ وَهُمَا أَشْرَفُ مِنْهُ فَدَلَّ عَلَى اعْتِبَارِهِمُ الْحَاجَةَ فِي الْبَابَيْنِ انْتَهَتْ (قَوْلُهُ: فَوَلَدَهُ الْكَبِيرُ) أَيُّ الَّذِي لَا كَسْبَ لَهُ وَهُوَ زَمَنٌ أَوْ مَجْنُونٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ تَجِبْ نَفَقَتُهُ كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِهِ ا هـ.

شَرْحُ م ر أَيُّ فَلَمْ تَجِبْ فِطْرَتُهُ عَلَى الْقَاعِدَةِ (قَوْلُهُ: ثُمَّ الرِّقِيقُ) أَيُّ ثُمَّ الْأَرْقَاءُ وَيَنْبَغِي كَمَا أَفَادَهُ الشَّيْخُ أَنْ يَبْدَأَ مِنْهُمْ بِأُمِّ الْوَلَدِ ثُمَّ بِالْمَدْبَرِ ثُمَّ بِالْمَعْلَقِ عِثْقُهُ بِصِفَةِ ا هـ.

شَرْحُ م ر.

(قَوْلُهُ: فَإِنْ اسْتَوَى جَمَاعَةٌ فِي دَرَجَةِ تَخْيِيرٍ) وَهَلَّا أَفْرَعُ هُنَا كَالنَّفَقَاتِ وَيُمْكِنُ الْفَرْقُ بِشِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا فَيَقْوَى فِيهَا التَّرَاغُ فَكَانَتْ الْقُرْعَةُ لِقَطْعِهِ بِخِلَافِهِ هُنَا فَلْيَتَأَمَّلْ لِكَاتِبِهِ ا هـ.
شَوْبَرِيٌّ.

وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر: فَلَوْ اسْتَوَى اثْنَانِ فِي دَرَجَةِ كَابِنَيْنِ وَرَوْجَتَيْنِ تَخْيِيرٍ لِاسْتَوَائِهِمَا فِي الْوُجُوبِ، وَإِنْ تَمَيَّزَ بَعْضُهُمْ بِفَضَائِلٍ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا التَّطْهِيرُ وَهُمْ مُسْتَوُونَ فِيهِ بَلَّ النَّاقِصُ أَحْوَجُ إِلَيْهِ وَإِنَّمَا لَمْ يُفْرَعْ بَيْنَهُمَا لِتَقْصِ الْمُخْرَجِ عَنِ الْوَاجِبِ فِي حَقِّ كُلِّ مِنْهُمَا بِلَا ضَرُورَةٍ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَجِدْ إِلَّا بَعْضَ الْوَاجِبِ انْتَهَتْ.

(وَهِيَ) أَيُّ فِطْرَةُ الْوَاحِدِ (صَاعٌ وَهُوَ سِتُّمِائَةِ دِرْهَمٍ وَخَمْسَةٌ وَتَمَانُونَ دِرْهَمًا وَخَمْسَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ) لِمَا مَرَّ فِي زَكَاةِ النَّابِتِ مِنْ أَنَّ رِطْلَ بَغْدَادَ مِائَةُ دِرْهَمٍ وَتَمَانِيَّةٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ، وَالْعَبْرَةُ فِيهِ بِالْكَفْلِ وَإِنَّمَا قُدِّرَ بِالْوَزْنِ اسْتِظْهَارًا كَمَا مَرَّ نَظِيرُهُ ثُمَّ مَعَ بَيَانِ أَنَّهُ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ وَأَنَّ الْمُدَّ رِطْلٌ وَثُلُثٌ وَسَيَأْتِي مِقْدَارُهُ بِالذَّرَاهِمِ فِي النَّفَقَاتِ فَالْصَّاعُ بِالْوَزْنِ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثٌ وَبِالْكَفْلِ الْمِصْرِيِّ قَدْحَانِ وَقَضِيَّتُهُ اعْتِبَارُ الْوَزْنِ مَعَ الْكَفْلِ وَأَنَّهُ تَحْدِيدٌ وَهُوَ الْمَشْهُورُ لَكِنْ قَالَ فِي الرَّوْضَةِ إِنَّهُ قَدْ يُشْكَلُ ضَبْطُ الصَّاعِ بِالْأَرْطَالِ فَإِنَّهُ

يَخْتَلِفُ قَدْرُهُ وَزَنُّهُ بِاخْتِلَافِ الْحُبُوبِ، وَالصَّوَابُ مَا قَالَهُ الدَّارِمِيُّ مِنْ أَنَّ الْإِعْتِمَادَ عَلَى الْكَيْلِ بِالصَّاعِ النَّبَوِيِّ دُونَ الْوُزْنِ فَإِنْ قُدِّرَ أُخْرِجَ قَدْرًا يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ لَا يَنْقُصُ عَنْهُ، وَعَلَى هَذَا فَالتَّقْدِيرُ بِالْوُزْنِ تَقْرِيبٌ انْتَهَى.
الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: أَيِ فِطْرَةِ الْوَاحِدِ) بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَقِيلَ بِالْجِيمِ ا هـ.

بِرُمَاوِيٍّ قَالَ الْقَفَّالُ: حِكْمَةُ الصَّاعِ هُنَا أَنَّ الْفَقِيرَ فِي يَوْمِ الْعِيدِ وَثَلَاثَةِ أَيَّامٍ بَعْدَهُ لَا يَجِدُ مَنْ يَسْتَعْمِلُهُ لِلْكَسْبِ غَالِبًا، وَالصَّاعُ مَعَ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ مِنَ الْمَاءِ يَحْصُلُ مِنْهُ ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ وَذَلِكَ كِفَايَتُهُ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ لِكُلِّ يَوْمٍ رِطْلَانٍ.

ا هـ.

قَالَ سَمِ أَنْظُرْ هَذِهِ الْحِكْمَةَ كَيْفَ تَأْتِي عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ مِنْ وَجُوبِ دَفْعِ الْفِطْرَةِ لِسَبْعَةِ أَصْنَافٍ وَلَا تَأْتِي فِي صَاعِ الْأَقِطِ، وَالْجُبْنِ، وَاللَّبَنِ اللَّهْمَ إِلَّا أَنْ يُجَابَ عَنْ الْأَوَّلِ بِأَنَّهُ بِالنَّظَرِ لِمَا كَانَ مِنْ شَأْنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالصَّدْرُ الْأَوَّلُ مِنْ جَمْعِ الزَّكَوَاتِ وَتَفَرُّقَتِهَا وَفِيهِ أَنَّ الْإِمَامَ وَإِنْ جَمَعَهَا لَا يَلْزِمُهُ أَنْ يَدْفَعَ لِكُلِّ فَقِيرٍ صَاعًا وَعَنْ الثَّانِي بِأَنَّهُ بِالنَّظَرِ لِغَالِبِ الْوَاجِبِ وَهُوَ الْحَبُّ ا هـ.

مِنْ حَاشِيَةِ التَّحْفَةِ وَقَوْلُهُ: وَفِيهِ أَنَّ الْإِمَامَ وَإِنْ جَمَعَهَا... إلخ أَقُولُ هُوَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَلْزِمُهُ لَكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَا يَنْقُصُهُ عَنْ حَاجَتِهِ وَحَاجَتِهِ لَا تَنْقُصُ عَمَّا ذَكَرَ فَذَلِكَ هُوَ أَقْلُ مَا يَلْزَمُ الْإِمَامَ فَلْيَتَأَمَّلْ ا هـ.

ع ش (قَوْلُهُ: وَهُوَ سِتْمِائَةُ دِرْهَمٍ... إلخ) تَقَدَّمَ أَنَّ هَذَا الْمِقْدَارَ رِطْلٌ دِمَشْقِيٌّ وَسُبْعٌ وَهَذَا عَلَى طَرِيقَةِ النَّوَوِيِّ فِي رِطْلٍ بَغْدَادَ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ وَأَمَّا عَلَى طَرِيقَةِ الرَّافِعِيِّ فِيهِ فَالصَّاعُ سِتْمِائَةُ دِرْهَمٍ وَثَلَاثَةٌ وَتِسْعُونَ دِرْهَمًا وَثَلَاثُ دِرْهَمٍ كَمَا فِي عِبَارَةِ م ر ا هـ.

(قَوْلُهُ: وَالْعَبْرَةُ فِيهِ بِالْكَيْلِ) وَيَجِبُ تَقْيِيدُ هَذَا بِمَا مِنْ شَأْنِهِ الْكَيْلُ أَمَّا مَا لَا يُكَالُ أَصْلًا كَالْأَقِطِ، وَالْجُبْنِ إِذَا كَانَ قِطْعًا كِبَارًا فَمِغْيَارُهُ الْوُزْنُ لَا غَيْرُ كَمَا فِي الرَّبَا قِيلَ وَمِنْ ذَلِكَ اللَّبَنُ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ الْكَيْلُ لَهُ دَخْلٌ فِيهِ كَمَا قَالُوهُ فِي الرَّبَا ا هـ.

شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا قُدِّرَ بِالْوُزْنِ اسْتِظْهَارًا) أَنْظَرُهُ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي وَعَلَى هَذَا فَالتَّقْدِيرُ بِالْوُزْنِ تَقْرِيبٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْغَرَضُ مِنْهُ حِكَايَةُ كَلَامِ الدَّارِمِيِّ ا هـ.

شَوْبَرِيٍّ (قَوْلُهُ: وَسَيَأْتِي مِقْدَارُهُ) أَيِ الْمُدِّ وَلَا حَاجَةَ لِهَذَا مَعَ عِلْمِهِ مِمَّا هُنَا وَعِبَارَتُهُ هُنَاكَ، وَالْمُدُّ مِائَةٌ وَأَحَدٌ وَتِسْعُونَ دِرْهَمًا وَثَلَاثَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ انْتَهَتْ.

(قَوْلُهُ: وَبِالْكَيْلِ الْمِصْرِيِّ قَدْحَانِ) وَيُزَادَانِ إِنْ نَدَبَا شَيْئًا يَسِيرًا لِاخْتِمَالِ اشْتِمَالِهِمَا عَلَى تَيْنٍ أَوْ طِينٍ ا هـ.
شَرْحُ م ر وَع ش عَلَيْهِ وَالْقَدْحُ بِالدَّرَاهِمِ الْمِصْرِيَّةِ مِائَتًا دِرْهَمٍ وَاثْنَانِ وَثَلَاثُونَ دِرْهَمًا وَيَكْفِي عَنْ الْكَيْلِ بِالْقَدْحِ أَرْبَعُ حِفَانٍ بِكَفَيْنِ مُنْضَمَّتَيْنِ مُعْتَدِلَتَيْنِ كَذَلِكَ ا هـ.

ق ل عَلَى الْجَلَالِ (قَوْلُهُ: وَقَضِيَّتُهُ) أَيِ قَضِيَّتِهِ صَنِيعِ الْمُتَنِّ حَيْثُ قَدَّرَهَا بِالصَّاعِ الَّذِي هُوَ كَيْلٌ وَبِالْوُزْنِ لَكِنَّ هَذِهِ الْمُنَاقَشَةَ مِنَ الشَّارِحِ لَيْسَتْ عَادَتُهُ؛ لِأَنَّ عَادَتَهُ أَنْ لَا يُنَاقِشَ الْمُتَنِّ؛ لِأَنَّهُ لَهُ وَقَدْ شَرَحَهُ فِيمَا سَبَقَ وَبَيَّنَّ أَنَّ تَقْدِيرَهَا بِالْوُزْنِ اسْتِظْهَارًا وَهَذَا عَلَى مَا فِي هَذِهِ النُّسخَةِ الْمُصْلَحَةِ وَفِي نُسخٍ هَكَذَا وَقَضِيَّتُهُ اعْتِبَارُ الْوُزْنِ مَعَ الْكَيْلِ أَنَّهُ تَحْدِيدٌ ا هـ.

وَهِيَ ظَاهِرَةٌ لَا غَبَارَ عَلَيْهَا تَأَمَّلْ (قَوْلُهُ: بِالصَّاعِ النَّبَوِيِّ) أَيِ الَّذِي أُخْرِجَ بِهِ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ا هـ.

شَرَحَ الرُّوضِ وَعِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ وَالصَّوَابِ مَا قَالَهُ الدَّارِمِيُّ أَنَّ الْإِعْتِمَادَ عَلَى الْكَيْلِ بِصَاعٍ مُعَايِرٍ بِالصَّاعِ الَّذِي كَانَ يُخْرَجُ بِهِ فِي عَصْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ لَمْ يَجِدْهُ لَزِمَهُ إِخْرَاجُ قَدَرٍ يَتَقَنَّ أَنَّهُ لَا يَنْقُصُ عَنْهُ انْتَهَتْ (قَوْلُهُ: انْتَهَى) أَيِ كَلَامِ الرُّوضَةِ.

(وَجِنْسُهُ) أَيِ الصَّاعِ (قُوتٌ سَلِيمٌ) لَا مَعِيبَ (مُعَسَّرٌ) أَيِ مَا يَجِبُ فِيهِ الْعُسْرُ أَوْ نِصْفُهُ (وَأَقِطٌ).

بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِ الْقَافِ عَلَى الْأَشْهَرِ لَبِنٌ يَابِسٌ غَيْرُ مَنْزُوعِ الزُّيْدِ.

لِخَبَرِ أَبِي سَعِيدٍ السَّابِقِ (وَنَحْوُهُ) أَيِ الْأَقِطِ مِنْ لَبِنٍ وَجُبْنٍ لَمْ يُنْزَعْ زُبْدُهُمَا وَهَذَا مِنْ زِيَادَتِي وَلَا يُجْزَى لَحْمٌ وَمَخِيطٌ وَمَصْلٌ وَسَمَنٌ وَجُبْنٌ مَنْزُوعِ الزُّيْدِ لِانْتِفَاءِ الْإِفْتِيَاتِ بِهَا عَادَةً وَلَا مُمْلَحٌ مِنْ أَقِطٍ عَابَ كَثْرَةُ الْمِلْحِ جَوْهَرُهُ بِخِلَافِ ظَاهِرِ الْمِلْحِ فَيُجْزَى لَكِنْ لَا يُحْسَبُ الْمِلْحُ فَيُخْرَجُ قَدْرًا يَكُونُ مَحْضُ الْأَقِطِ مِنْهُ صَاعًا.

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: سَلِيمٌ) أَيِ مِنْ عَيْبٍ يُنَافِي صَلَاحِيَّةَ الْإِفْتِيَاتِ، وَالْإِدْخَارِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوَاعِدِ الْبَابِ وَسَيُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي أَنَّ الْعَيْبَ فِي كُلِّ بَابٍ مُعْتَبَرٌ بِمَا يُنَافِي مَقْصُودَ ذَلِكَ الْبَابِ فَلَا يُجْزَى مَعِيبٌ، وَمِنْهُ مُسَوِّسٌ وَمَبْلُولٌ إِلَّا إِنْ جَفَّ وَعَادَ لِصَلَاحِيَّةِ الْإِدْخَارِ، وَالْإِفْتِيَاتِ وَقَدِيمٌ تَغَيَّرَ طَعْمُهُ أَوْ لَوْنُهُ أَوْ رِيحُهُ وَإِنْ كَانَ هُوَ قُوتٌ

الْبَلَدِ ا هـ.

شَرَحَ حَجَّ.

وَعِبَارَةُ الْبِرْمَاوِيِّ: فَلَوْ لَمْ يَكُنْ قُوتُهُمْ إِلَّا الْحَبُّ الْمُسَوِّسَ فَإِنَّهُ يُجْزَى وَيُعْتَبَرُ بُلُوغُ لَبِنِهِ صَاعًا وَيُجْزَى أَيْضًا قَدِيمٌ قَلِيلُ الْقِيَمَةِ إِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ لَوْنُهُ أَوْ طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ انْتَهَتْ.

(قَوْلُهُ: بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِ الْقَافِ عَلَى الْأَشْهَرِ) رَاجِعٌ لِلِاثْنَيْنِ وَمُقَابِلُهُ أَقِطٌ إِفْطٌ أَقْطٌ.

وَعِبَارَةُ حَجٍّ وَيجوزُ سُكُونُ الْقَافِ مَعَ تَثْنِيَةِ الْهَمْزَةِ انْتَهَتْ، فَفِيهِ أَرْبَعُ لُغَاتٍ (قَوْلُهُ: مِنْ لَبِنٍ) وَلَا يُجْزَى مِنْ اللَّبَنِ إِلَّا الْقَدْرُ الَّذِي يَتَأْتَى مِنْهُ صَاعٌ مِنَ الْأَقِطِ؛ لِأَنَّهُ فَرَعُ الْأَقِطِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْقُصَ عَنْ أَصْلِهِ قَالَهُ الْعِزْمَانِيُّ فِي الْبَيَانِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَقَدْ عَلَّلَ ابْنُ الرَّفْعَةِ إِجْرَاءَ الْأَقِطِ بِأَنَّهُ مُفْتَاتٌ مُتَوَلَّدٌ مِمَّا تَجِبُ فِيهِ الرِّكَاءُ وَيُكَالُ فَكَانَ كَالْحَبِّ وَهُوَ يَقْتَضِي أَنَّ الْمُتَخَذَ مِنْ لَبِنِ الطَّبِيَّةِ، وَالضَّبْعِ، وَالْأَدَمِيَّةِ إِذَا جَوَرْنَا شَرْبَهُ لَا يُجْزَى قِطْعًا وَيُتَجَهَّ بِنَاقِهِ عَلَى أَنَّ الصُّورَةَ النَّادِرَةَ هَلْ تَدْخُلُ فِي الْعُمُومِ أَوْ لَا، وَالْأَصَحُّ الدُّخُولُ ثُمَّ مَحَلُّ إِجْرَاءِ مَا ذُكِرَ لِمَنْ هُوَ قُوتُهُ سَوَاءً كَانَ مِنْ أَهْلِ الْحَاضِرَةِ أَوْ الْبَادِيَةِ ا هـ.

شَرَحَ م ر وَمِغْيَارُ الْجُبْنِ كَالْأَقِطِ ا هـ.

بِرْمَاوِيِّ (قَوْلُهُ: أَيْضًا مِنْ لَبِنٍ وَجُبْنٍ) وَهَلْ يُجْزَى اللَّبْنُ الْمَخْلُوطُ بِالمَاءِ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَ الْأَقْرَبُ أَنْ يُقَالَ إِنْ كَانَ يَحْصُلُ مِنْهُ الْقَدْرُ الْوَاجِبُ أَجْزًا وَإِلَّا فَلَا وَمَعْلُومٌ أَنَّ ذَلِكَ مَحَلُّهُ فِيمَنْ كَانَ يَقْتَاتُهُ ا هـ.

ع ش.

(وَيَجِبُ) الصَّاعُ (مِنْ قُوتٍ مَحَلٍّ الْمُؤَدَّى عَنْهُ) كَثَمَنِ الْمَبِيعِ وَلِتَشَوُّفِ النَّفُوسِ إِلَيْهِ وَيَخْتَلَفُ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ التَّوَاحِي فَأَوْ فِي الْخَبَرَيْنِ السَّابِقَيْنِ لِلتَّوْبِيعِ لَا لِلتَّخْيِيرِ فَلَوْ كَانَ الْمُؤَدَّى بِمَحَلٍّ آخَرَ أَعْتَبَرَ بِقُوتِ مَحَلِّ الْمُؤَدَّى عَنْهُ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ مِنْ أَنَّ الْفِطْرَةَ تَجِبُ أَوَّلًا عَلَيْهِ ثُمَّ يَتَحَمَّلُهَا عَنْهُ الْمُؤَدَّى فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ مَحَلَّهُ كَعَبْدٍ أَبَقٍ فَيُحْتَمَلُ كَمَا قَالَهُ جَمَاعَةٌ اسْتِثْنَاءُ هَذِهِ أَوْ يُخْرَجُ فِطْرَتُهُ مِنْ قُوتِ آخِرِ مَحَلٍّ عَهْدَ وَصُولِهِ إِلَيْهِ؛

لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّهُ فِيهِ.

أَوْ يُخْرِجُ لِلْحَاكِمِ؛ لِأَنَّ لَهُ نَقْلَ الرِّكَاءِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قُوتُ الْمَحَلِّ مُجْزِئًا أُعْتَبِرَ أَقْرَبُ الْمَحَالِّ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ يَقْرِبُهُ مَحَلَّانِ مُتَسَاوِيَانِ قُرْبًا تَخَيَّرَ بَيْنَهُمَا وَتَعَبَّرَ بِالْمَحَلِّ أَعْمَ مِنْ تَعَبُّرِهِ بِالْبَلَدِ (فَإِنْ كَانَ بِهِ) أَيْ بِالْمَحَلِّ (أَقْوَاتٌ لَا غَالِبَ فِيهَا خَيْرٌ) بَيْنَهُمَا (وَالْأَفْضَلُ أَعْلَاهَا) اقْتِنَانًا وَإِنْ كَانَ فِيهَا غَالِبٌ تَعَيَّنَ، وَالْعِبْرَةُ بِغَالِبِ قُوتِ السَّنَةِ لَا وَقْتِ الْوُجُوبِ.

الشرح

(قَوْلُهُ: مِنْ قُوتِ مَحَلِّ الْمُؤَدَّى عَنْهُ) فَلَوْ كَانَ فِي بَلَدَةٍ لَا يَقْتَاتُونَ فِيهَا مَا يُجْزِئُ أُخْرِجَ مِنْ غَالِبِ قُوتِ أَقْرَبِ الْبِلَادِ إِلَيْهِ مِمَّا يُجْزِئُ فِيهَا فَإِنْ اسْتَوَى بِلَدَانِ فِي الْقُرْبِ إِلَيْهِ وَاخْتَلَفَ الْغَالِبُ مِنْ أَقْوَاتِهِمَا تَخَيَّرَ ا هـ. شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ: أَيْضًا مِنْ قُوتِ مَحَلِّ الْمُؤَدَّى عَنْهُ) أَيْ مِنْ غَالِبِ قُوتِ مَحَلِّ الْخِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: فَإِنْ كَانَ بِهِ أَقْوَاتٌ لَا غَالِبَ فِيهَا تَخَيَّرَ (قَوْلُهُ: أَيْضًا مِنْ قُوتِ مَحَلِّ الْمُؤَدَّى عَنْهُ) أَيْ مِنْ غَالِبِ قُوتِ مَحَلِّهِ وَقَتِ الْوُجُوبِ وَهُوَ غُرُوبُ شَمْسِ رَمَضَانَ كَمَا مَرَّ لَا كُلَّ السَّنَةِ قَالَهُ الْعَزَلِيُّ.

قَالَ الرَّافِعِيُّ وَلَمْ أَرَهُ لغيره قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ: وَهُوَ غَرِيبٌ، وَالصَّوَابُ الْعَكْسُ أَيْ كُلُّ السَّنَةِ لَا وَقْتِ الْوُجُوبِ وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَجَزَمَ بِهِ الشَّارِحُ بَعْدَ ا هـ بِرِمَاوِيِّ (قَوْلُهُ: كَثَمَنِ الْمَبِيعِ) أَيْ فَإِنَّهُ أُعْتَبِرَ مِنْ غَالِبِ نَقْدِ بَلَدِ الْبَيْعِ، وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا أَيْ بَيْنَ الرِّكَاءِ وَتَمَنِ الْمَبِيعِ أَنَّ كُلًّا مَالٌ وَاجِبٌ فِي مُقَابِلِهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ التَّمَنِيَّ فِي مُقَابِلَةِ الْمَبِيعِ، وَالرِّكَاءَ فِي مُقَابِلَةِ تَطْهِيرِ الْبَدَنِ أَوْ الْجَامِعِ أَنَّ كُلًّا مَالٌ وَاجِبٌ مِنَ الْغَالِبِ. ا هـ شَيْخُنَا لَكِنَّ فِيهِ أَنَّهُ قَاسَ اعْتِبَارَ قُوتِ مَحَلِّ الْمُؤَدَّى عَنْهُ عَلَى اعْتِبَارِ نَقْدِ بَلَدِ الْبَيْعِ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا جَامِعٌ مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ، وَالْجَامِعُ الْمَذْكُورُ إِنَّمَا هُوَ مِنْ جِهَةِ الْقُوتِ تَأْمَلْ.

(قَوْلُهُ: أُعْتَبِرَ بِقُوتِ مَحَلِّ الْمُؤَدَّى عَنْهُ) أَيْ وَيُدْفَعُ لِفَقْرَاءِ ذَلِكَ الْمَحَلِّ وَإِنْ بَعْدَ وَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ التَّوَكُّلُ فِي زَمَنِ بَحِيثٍ يَصِلُ الْخَبَرُ إِلَى الْوَكِيلِ فِيهِ قَبْلَ مَجِيءِ وَقْتِ الْوُجُوبِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ. وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي أَخَذًا مِمَّا قَالُوهُ فِيمَا لَوْ حَلَفَ لَيَقْضِيَنَّ حَقَّهُ وَقَتًا كَذَا وَتَوَقَّفَ تَسْلِيمُهُ لَهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ عَلَى السَّفَرِ قَبْلَ مَجِيءِ الْوَقْتِ فَإِنَّهُ لَا يُكَلَّفُ ذَلِكَ ا هـ.

ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ: فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ مَحَلَّهُ... الْخِ) هَذَا مَفْهُومُ قَوْلِهِ مَحَلِّ الْمُؤَدَّى عَنْهُ وَقَوْلُهُ: اسْتِنَاءٌ هَذِهِ أَيْ فَيَجِبُ مِنْ قُوتِ مَحَلِّ الْمُؤَدَّى بِكُسْرِ الدَّالِّ، وَقَوْلُهُ: أَوْ يُخْرِجُ لِلْحَاكِمِ أَوْ بِمَعْنَى الْوَاوِ وَهُوَ قَيْدٌ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ قَبْلَهُ جَوَابًا عَمَّا يُقَالُ إِنَّهَا تُدْفَعُ لِفَقْرَاءِ مَحَلِّ الْمُؤَدَّى عَنْهُ وَلَمْ يَعْرِفْ فَلَيْسَ صُورَةً ثَالِثَةً كَمَا قَدْ يُنَوَّهُمُ ا هـ.

شَيْخُنَا هَذَا وَيُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ زِي أَنَّهُ عَلَى الْإِسْتِنَاءِ تَجِبُ مِنْ أَشْرَفِ الْأَقْوَاتِ ا هـ. شَيْخُنَا نَقْلًا عَنِ الشَّيْخِ عَبْدِ رَبِّهِ (قَوْلُهُ: كَعْبِدِ أَبِقِ) أَيْ لَا يَدْرِي مَحَلَّهُ وَيَلْزَمُ فِي إِخْرَاجِ الرِّكَاءِ عَنْهُ إِشْكَالٌ مِنْ وَجْهَيْنِ: الْأَوَّلُ الْإِخْرَاجُ مِنْ قُوتِ مَحَلِّهِ. وَالثَّانِي: إِعْطَاؤُهُ لِغَيْرِ أَهْلِ مَحَلِّهِ ا هـ.

ح ل وَالشَّارِحُ أَجَابَ عَنِ الثَّانِي حَيْثُ قَالَ: أَوْ يُخْرِجُ لِلْحَاكِمِ بِجُعْلِ أَوْ بِمَعْنَى الْوَاوِ وَفِي الْمُخْتَارِ أَبَقَ الْعَبْدُ يَأْبِقُ وَيَأْبَقُ بِكُسْرِ الْبَاءِ وَضَمِّهَا أَيْ هَرَبَ ا هـ.

وَفِي الْمَصْنَبِ: أَبَقَ الْعَبْدُ أَبَقًا: مِنْ بَابِي تَعَبَ وَقَتَلَ فِي لُغَةٍ، وَالْأَكْثَرُ مِنْ بَابٍ ضَرَبَ إِذَا هَرَبَ مِنْ سَيِّدِهِ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا عَمَلٍ، هَكَذَا قَيَّدَهُ فِي الْعَيْنِ.

قَالَ الْأَزْهَرِيُّ الْأَبَقُ: هَرَبَ الْعَبْدُ مِنْ سَيِّدِهِ، وَالْإِبَاقُ: بِالْكَسْرِ اسْمٌ مِنْهُ فَهُوَ أَبَقٌ، وَالْجَمْعُ أَبَاقٌ مِثْلُ كَافِرٍ وَكَفَّارٍ.

(قَوْلُهُ: أَوْ يُخْرِجُ فِطْرَتَهُ مِنْ قُوتٍ آخِرٍ مَحَلٌّ.. إلخ) مِنْهُ يُسْتَفَادُ أَنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ وَجُوبُ الْإِخْرَاجِ عَلَى رُجُوعِهِ إِذَا كَانَ أَبَقًا أَوْ مَعْصُوبًا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ وَهُوَ كَذَلِكَ بِخِلَافِ نَظِيرِهِ فِي زَكَاةِ الْمَالِ وَفَرَقَ بَيْنَهُمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ بِأَنَّ التَّأَخِيرَ شَرَعَ فِي الْمَالِ لِلنَّمَاءِ، وَهُوَ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ هُنَا هَذَا وَصَرِّحُ سِيَاقِ الشَّارِحِ أَنَّ هَذِهِ الْإِحْتِمَالَاتِ بِالسَّبَبَةِ لِلْمُخْرِجِ مِنْ قُوتٍ أَيْ الْمَحَالِّ فَالْأَوَّلُ يُسْتَنْتَى هَذَا مِنْ اعْتِبَارِ قُوتِ مَحَلِّ الْمُؤَدَّى عَنْهُ وَهَذَا الثَّانِي يَعْتَبَرُ قُوتِ آخِرِ مَحَلِّ عَهْدٍ وَصُولُهُ إِلَيْهِ وَحِينَئِذٍ يُشْكِلُ الثَّلَاثُ الْآتِي؛ لِأَنَّ الْحَاكِمَ إِنَّمَا يُؤَيِّرُ الدَّفْعَ إِلَيْهِ جَوَارَ النُّقْلِ لَا عَدَمَ اعْتِبَارِ قُوتِ مَحَلِّ الْمُؤَدَّى عَنْهُ فَيُحْتَمَلُ عَلَى هَذَا أَنْ يَدْفَعَ لِلْحَاكِمِ أَعْلَى الْأَقْوَاتِ مُطْلَقًا وَهُوَ الْبُرُّ أَوْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ قُوتِ آخِرِ مَحَلِّ عَهْدٍ وَصُولُهُ إِلَيْهِ ثُمَّ أَنَّهُ عَلَى الْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ يُنْظَرُ كَيْفَ إِخْرَاجُهَا مَعَ امْتِنَاعِ النُّقْلِ إِلَّا إِنْ أُرِيدَ دَفْعُهَا لِلْحَاكِمِ وَعَلَى الثَّانِي يَحْتَاجُ لِدَفْعِهَا لِلْحَاكِمِ أَيْضًا، وَالتَّقْدِيرُ لَا يَخْلُو عَنْ خَلَلٍ فَلْيُحَرَّرْ ثُمَّ رَأَيْنَاهُ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ ذَكَرَ هَذِهِ الْإِحْتِمَالَاتِ الثَّلَاثَ الَّتِي ذَكَرَهَا هُنَا ثُمَّ قَالَ: كَذَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ يَعْنِي الْعِرَاقِيَّ وَظَاهِرٌ أَنَّهَا مُسْتَنْتَذَاةٌ عَلَى الْإِحْتِمَالِ الثَّانِي أَيْضًا وَإِنْ قُيِّدَتْ بِبَلَدٍ وَأَنَّ الْحَاكِمَ إِنَّمَا يَنْقُلُ زَكَاةَ الْفِطْرِ إِذَا أَخَذَهَا مِنْ غَالِبِ قُوتِ مَحَلِّ الْمُؤَدَّى عَنْهُ. وَالْكَلَامُ فِيهِ وَقَدْ ذَكَرَ الْإِسْنَوِيُّ الْإِحْتِمَالَ الثَّانِي وَقَالَ إِنَّهُ الْأَقْرَبُ ١ هـ.

سم.

(قَوْلُهُ: أَوْ يُخْرِجُ لِلْحَاكِمِ... إلخ) أَيْ مَعَ إِخْرَاجِهِ مِنْ أَشْرَفِ الْأَقْوَاتِ أَوْ مَعَ إِخْرَاجِهِ مِنْ قُوتِ آخِرِ مَحَلِّ عَهْدٍ وَصُولُهُ إِلَيْهِ إِذْ لَا يُجْزِئُ النُّقْلُ إِلَّا إِذَا أُخْرِجَ كَذَلِكَ وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُ الْعِبَارَةِ خِلَافَ ذَلِكَ ١ هـ. بِرَمَاوِيٍّ.

(وَيُجْزِئُ) قُوتٌ (أَعْلَى عَنْ) قُوتٍ (أَدْنَى)؛ لِأَنَّهُ زِيدَ فِيهِ خَيْرٌ لَا عَكْسُهُ لِنَقْصِهِ عَنِ الْحَقِّ (وَالْعِبْرَةُ) فِي الْأَعْلَى، وَالْأَدْنَى (بِزِيَادَةِ الْإِقْتِيَاتِ) لَا بِالْقِيَمَةِ (فَالْبُرُّ) لِكَوْنِهِ أَنْفَعُ اقْتِيَاتًا (خَيْرٌ مِنَ النَّمْرِ، وَالْأُرْزِ) وَالرَّيْبِ (وَالشَّعِيرِ) وَذَكَرَهُ مِنْ زِيَادَتِي (وَهُوَ خَيْرٌ مِنَ النَّمْرِ، وَالنَّمْرِ) خَيْرٌ (مِنَ الرَّيْبِ) لِذَلِكَ وَظَاهِرٌ أَنَّ الشَّعِيرَ خَيْرٌ مِنَ الْأُرْزِ وَأَنَّ الْأُرْزَ خَيْرٌ مِنَ النَّمْرِ.

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: وَيُجْزِئُ أَعْلَى) رَسْمُهُ بِالْيَاءِ هُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يُمَالُ ١ هـ.

ع ش عَلَى م ر وَفَارَقَ عَدَمَ إِجْزَاءِ الذَّهَبِ عَنِ الْفِضَّةِ بِتَعَلُّقِ الزَّكَاةِ ثُمَّ بِالْعَيْنِ فَتَعَيَّنَتِ الْمُوَاسَاةُ مِنْهَا، وَالْفِطْرَةُ طَهْرَةٌ لِلْبَدَنِ فَتُطْرَلُ لِمَا بِهِ غِذَاؤُهُ وَقَوَامُهُ، وَالْأَقْوَاتُ مُتَسَاوِيَةٌ فِي هَذَا الْغَرَضِ وَتَعْيِينُ بَعْضِهَا إِنَّمَا هُوَ رَفَقٌ فَإِذَا عَدَلَ إِلَى الْأَعْلَى كَانَ أَوْلَى فِي غَرَضِ هَذِهِ الزَّكَاةِ ١ هـ.

شَرْحُ حَجٍّ.

(قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ زِيدَ فِيهِ خَيْرٌ) أَيْ فَاشْبَهَ مَا لَوْ دَفَعَ بِنْتُ لَبُونٍ عَنْ بِنْتِ مَخَاضٍ ١ هـ.

شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ: وَالْعِبْرَةُ بِزِيَادَةِ الْإِقْتِيَاتِ) أَيْ بِزِيَادَةِ نَفْعِ الْإِقْتِيَاتِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ الْآتِي لِكَوْنِهِ أَنْفَعُ... إلخ.

(تَشْبِيه) عُلِمَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الْأَعْلَى الْبُرُّ ثُمَّ الشَّعِيرُ ثُمَّ الْأُرْزُ ثُمَّ التَّمْرُ ثُمَّ الزَّيْبُ وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي بَقِيَّةِ الْحُبُوبِ كَالذُّرَّةِ، وَالذُّخْنِ، وَالْفُولِ، وَالْحِمَصِ، وَالْعَدَسِ وَالْمَاشِ وَيُظْهَرُ أَنَّ الذُّرَّةَ يَقْسِمُهَا فِي مَرْتَبَةِ الشَّعِيرِ، وَأَنَّ بَقِيَّةَ الْحُبُوبِ الْحِمَصُ فَالْمَاشُ فَالْعَدَسُ فَالْفُولُ فَالْبَقِيَّةُ بَعْدَ الْأُرْزِ وَأَنَّ الْأَقْطَ فَاللَّبَنَ فَالْجُبْنَ بَعْدَ الْحُبُوبِ كُلِّهَا ا هـ.

شَرَحَ حَجَّ وَمُرَادُهُ بِالْقِسْمِ الثَّانِي مِنَ الذُّرَّةِ الذُّخْنُ كَمَا فِي سَمِ قَالَ شَيْخُنَا ح ف وَتَرْتِيبُهَا فِي الْأَعْلَى كَتَرْتِيبِهَا الْوَاقِعِ فِي النَّبْتِ الْمَشْهُورِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ قَالَ سَمِ قَوْلُهُ: وَيُظْهَرُ أَنَّ الذُّرَّةَ يَقْسِمُهَا فِي مَرْتَبَةِ الشَّعِيرِ... إلخ الْوَجْهَ تَقْدِيمُ الشَّعِيرِ عَلَى الذُّرَّةِ، وَالذُّخْنِ وَتَقْدِيمُ الْأُرْزِ عَلَى التَّمْرِ، وَالزَّيْبِ خِلَافًا لِلشَّارِحِ وَتَقْدِيمُ الذُّرَّةِ وَالذُّخْنِ عَلَى الْأُرْزِ وَقَضِيَّةُ كَوْنِ الذُّخْنِ قِسْمًا مِنَ الذُّرَّةِ أَنَّهَا لَا تَقْدَمُ عَلَيْهِ كَمَا لَا يُقَدَّمُ بَعْضُ أَنْوَاعِ الْبُرِّ مَثَلًا عَلَى بَعْضٍ نَعَمْ إِنْ ثَبَتَ أَنَّهَا أَنْفَعُ مِنْهُ فِي الْإِفْتِيَاتِ فَيَنْبَغِي تَقْدِيمُهَا، وَالْقِيَاسُ التَّزَامُ ذَلِكَ فِي أَنْوَاعِ نَحْوِ الْبُرِّ إِذَا تَقَاوَتَتْ فِي الْإِفْتِيَاتِ لَكِنْ قَضِيَّةُ إِطْلَاقِهِمْ خِلَافَهُ ا هـ.

بِحُرُوفِهِ (قَوْلُهُ: بِزِيَادَةِ الْإِفْتِيَاتِ) أَيُّ مِنْ حَيْثُ هُوَ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى بَلَدٍ مُعَيَّنٍ ا هـ. بِرُمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ: وَالتَّمْرُ خَيْرٌ مِنَ الزَّيْبِ) وَيَلِيهِ الْأَقْطُ فَاللَّبَنُ فَجَمَلُهُ مَرَاتِبِ الْأَقْوَاتِ أَرْبَعَةٌ عَشَرَ مَرْتَبَةً مَرْمُوزٌ إِلَيْهَا بِحُرُوفٍ أَوَائِلُ كَلِمَاتِ النَّبْتِ الْأَوَّلِ مِنْ هَذَيْنِ النَّبَتَيْنِ فِي قَوْلِ الْقَائِلِ نَظْمًا لِيُصَبِّطَهَا بِاللَّهِ سَلِّ شَيْخُ ذِي رَمَزٍ حَكَى مَثَلًا عَنْ قَوْرِ تَرَكَ زَكَاةَ الْفَطْرِ لَوْ جَهَلَا حُرُوفَ أَوَّلِهَا جَاءَتْ مَرْتَبَةً أَسْمَاءُ قُوتِ زَكَاةِ الْفَطْرِ إِنْ عَقَلَا فَالْبَاءُ لِلْبُرِّ وَالسَّيْنُ لِلسُّلْتِ، وَالشَّيْنُ لِلشَّعِيرِ، وَالذَّالُ لِلذُّرَّةِ، وَمِنْهَا الذُّخْنُ وَالرَّاءُ لِلأُرْزِ، وَالْحَاءُ: لِلْحِمَصِ، وَالْمِيمُ لِلْمَاشِ، وَالْعَيْنُ: لِلْعَدَسِ وَالْفَاءُ: لِلْفُولِ، وَالتَّاءُ: لِلتَّمْرِ، وَالزَّايُ: لِلزَّيْبِ، وَالْأَلِفُ: لِلْأَقْطِ وَاللَّامُ: لِللَّبَنِ، وَالْجِيمُ: لِلْجُبَنِ وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ لَكِنَّ فِي كَلَامِ ابْنِ وَحْشِيَّةٍ مُخَالَفَةً لِبَعْضِ ذَلِكَ فَرَاغَهُ ا هـ.

بِرُمَاوِيٍّ

(وَلَهُ أَنْ يُخْرَجَ عَنْ وَاحِدٍ مِنْ قُوتٍ) وَاجِبٍ (وَعَنْ آخَرَ) مِنْ قُوتٍ (أَعْلَى مِنْهُ) كَمَا يَجُوزُ أَنْ يُخْرَجَ لِأَحَدٍ جُبْرَانَيْنِ شَاتَيْنِ وَلِلْآخَرِ عِشْرِينَ دِرْهَمًا.

(وَلَا يُبْعَضُ الصَّاعُ) بِقِيْدَيْنِ زِدْتُهُمَا بِقَوْلِي (مِنْ جِنْسَيْنِ عَنْ وَاحِدٍ) وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَعْلَى كَمَا لَا يُجْزَى فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ أَنْ يَكْسُوَ خَمْسَةً وَيَطْعَمَ خَمْسَةً وَيَجُوزُ تَبْعِيضُهُ مِنْ نَوْعَيْنِ وَمِنْ جِنْسَيْنِ عَنْ اثْنَيْنِ كَأَنَّ مَلِكَ وَاحِدٍ نِصْفَيْنِ مِنْ عَبْدَيْنِ فَيَجُوزُ أَنْ يُخْرَجَ نِصْفَ صَاعٍ عَنْ أَحَدِ النِّصْفَيْنِ مِنَ الْوَاجِبِ وَنِصْفًا عَنْ الثَّانِي مِنْ جِنْسٍ أَعْلَى مِنْهُ.

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: وَلَا يُبْعَضُ الصَّاعُ مِنْ جِنْسَيْنِ. إلخ) فَلَوْ كَانُوا يَفْتَنَانِ الْبُرَّ الْمُخْتَلِطَ بِالشَّعِيرِ فَإِنْ اسْتَوَيَا تَخَيَّرَ بَيْنَهُمَا فَيُخْرَجُ صَاعًا مِنَ الْبُرِّ أَوْ مِنَ الشَّعِيرِ وَإِنْ غَلَبَ أَحَدُهُمَا أُخْرِجَ الْأَغْلَبُ وَلَا يُخْرَجُ الْمُخْتَلِطُ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَبْعِيضَ الصَّاعِ مِنْ جِنْسَيْنِ ا هـ.

ح ل (قَوْلُهُ: فَيَجُوزُ أَنْ يُخْرَجَ نِصْفَ صَاعٍ... إلخ) أَيُّ وَيَجِبُ عَلَى الشَّرِيكِ الثَّانِي إِخْرَاجَ نِصْفٍ مِنْ جِنْسٍ مَا أَخْرَجَهُ صَاحِبُهُ بِأَنْ كَانَ الرَّقِيقُ بِمَحَلٍّ لَهُ قُوتٌ يَصْلُحُ لِلْإِخْرَاجِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي مَحَلٍّ قُوتٌ فَأَقْرَبُ مَحَلٍّ إِلَيْهِ يُخْرَجُ مِنْ قُوتِهِ فَلَوْ كَانَ الْأَقْرَبُ بِلَدِي السَّيْدَيْنِ وَتَقَاوَتَ قُوتُ بِلَدِيهِمَا هَلْ يُجَابُ مِنْ قُوتِهِ

أَعْلَى فَيُخْرِجُ الْجَمِيعَ مِنْهُ أَوْ يُخْرِجُ الْجَمِيعَ مِنْ قُوَّتِهِ دُونَهُ يَظْهَرُ الثَّانِي لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَتُهُ مِمَّا زَادَ وَأَيْضًا إِعْرَاضُ الثَّانِي عَنِ الْأَدْنَى إِلَى الْأَعْلَى مُجَرَّدُ تَعْنُتٍ إِذْ هُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَهُمَا فَتَأَمَّلْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ١ هـ. شَوْبَرِي.

(وَلِأَصْلٍ أَنْ يُخْرِجَ مِنْ مَالِهِ زَكَاةَ مُوَلِّهِ الْغَنِيِّ)؛ لِأَنَّهُ يَسْتَقِلُّ بِتَمْلِيكِهِ بِخِلَافِ غَيْرِ مُوَلِّهِ كَوَلَدِ رَشِيدٍ وَأَجْنَبِيٍّ لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا عَنْهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَتَعْبِيرِي بِمَا ذَكَرَ أَعْمٌ مِنْ تَعْبِيرِهِ بِفِطْرَةِ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ. الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: وَلِأَصْلٍ أَنْ يُخْرِجَ مِنْ مَالِهِ.. إلخ) أَي؛ لِأَنَّ لَهُ وَلَايَةً عَلَيْهِ وَيَسْتَقِلُّ بِتَمْلِيكِهِ فَيَقْدِرُ كَأَنَّهُ مَلِكُهُ ذَلِكَ ثُمَّ نَوَى الْأَدَاءَ عَنْهُ وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَيْهِ إِنْ أَدَّى بِنِيَّةِ الرَّجُوعِ أَمَّا الْوَصِيُّ، وَالْقِيمُ فَلَا يُخْرِجَانِ عَنْهُ مِنْ مَالِهِمَا إِلَّا بِإِذْنِ الْحَاكِمِ.

نَقَلَهُ فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْمَاوَرِدِيِّ وَالْبَغَوِيِّ وَأَقَرَّهُ وَيُخَالِفُ مَا لَوْ قَضَىا دَيْنَهُ مِنْ مَالِهِمَا بِغَيْرِ إِذْنِ الْقَاضِي فَإِنَّهُ يَبْرَأُ؛ لِأَنَّ رَبَّ الدَّيْنِ مُتَعَيِّنٌ بِخِلَافِ مُسْتَحَقِّي الزَّكَاةِ قَالَهُ الْقَاضِي ١ هـ.

شَرْحُ م ر وَقَوْلُهُ: لِأَنَّ رَبَّ الدَّيْنِ مُتَعَيِّنٌ لَا دَخَلَ لَهُ فِي الْفَرْقِ كَمَا قَالَهُ الشَّهَابُ حَجَّ وَفَرَّقَ بِوُجُوبِ النِّيَّةِ فِي الزَّكَاةِ بِخِلَافِ أَدَاءِ الدَّيْنِ انْتَهَى رَشِيدِي عَلَيْهِ، وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهُا عِبَادَةٌ تَقْتَضِي إِلَى نِيَّةٍ مِنْهُ يُؤْخَذُ جَوَابُ مَا وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْهُ فِي الدَّرْسِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ امْتَنَعَ أَهْلُ الزَّكَاةِ مِنْ دَفْعِهَا فَطَفَرَ بِهَا الْمُسْتَحِقُّ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَخْذُهَا وَتَقَعُ زَكَاةُ أَمْ لَا وَهُوَ عَدَمُ جَوَازِ الْأَخْذِ ظَفَرًا وَعَدَمُ الْإِجْزَاءِ لِمَا عَلَّلَ بِهِ الشَّرْحُ ١ هـ.

(قَوْلُهُ: أَيْضًا وَلِأَصْلٍ أَنْ يُخْرِجَ... إلخ) وَلَهُ أَيْضًا أَنْ يُخْرِجَ مِنْ مَالِ الْمُوَلَّى، وَالْمُرَادُ بِالْغَنِيِّ مَنْ يَمْلِكُ مَا يُخْرِجُ زَائِدًا عَلَى مَا مَرَّ.

١ هـ شَيْخُنَا وَخَرَجَ بِالْأَصْلِ غَيْرُهُ فَلَا يُخْرِجُ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ كَوَصِيِّ وَقِيمٍ ١ هـ.

سُلْطَانٌ وَخَرَجَ مُوَلِّهِ الْفَقِيرُ فَتَجِبَ عَلَى الْأَصْلِ إِخْرَاجُ زَكَاتِهِ كَمَا تَقَدَّمَ لِأَنَّهُ تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ (قَوْلُهُ: زَكَاةَ مُوَلِّهِ الْغَنِيِّ).

قَالَ الْعَلَمَةُ سَم: ظَاهِرَةُ إِجْزَاءِ نِيَّةِ الْوَلِيِّ عَنِ السَّفِيهِ وَهُوَ كَذَلِكَ ١ هـ.

بِرِمَاوِي (قَوْلُهُ: لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا عَنْهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ) فَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَمْ يَجْزِهِ وَإِنْ كَانَ الْمُخْرِجُ عَنْهُ مِمَّنْ يُنْفَقُ عَلَيْهِ الْمُخْرِجُ مُرُوءَةً وَحَيْثُ لَمْ تَجْزُ لَا تَسْقُطُ عَنْهُ أُخْرِجَ عَنْهُ وَلَهُ اسْتِزْدَادُهَا مِنَ الْإِخْذِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّهُ أُخْرِجَ عَنْ غَيْرِهِ.

١ هـ.

ع ش عَلَى م ر.

(وَلَوْ اشْتَرَكَ مُوسِرَانِ أَوْ مُوسِرٌ وَمُعْسِرٌ فِي رَقِيقٍ لَزِمَ كُلُّ مُوسِرٍ قَدْرُ حِصَّتِهِ) لَا مِنْ وَاجِبِهِ كَمَا وَقَعَ لَهُ فِي الْأَصْلِ وَغَيْرِهِ بَلْ مِنْ قُوَّتِ مَحَلِّ الرَّقِيقِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ وَصَرَّحَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ تَبَعًا لِلرَّافِعِيِّ بِنَاءً عَلَى مَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الْأَصْحَ أَنَّهَا تَجِبُ ابْتِدَاءً عَلَى الْمُؤَدَّى عَنْهُ ثُمَّ يَتَحَمَّلُهَا عَنْهُ الْمُؤَدِّي وَتَعْبِيرِي بِالرَّقِيقِ وَيَقْدِرُ حِصَّتِهِ أَعْمٌ مِنْ تَعْبِيرِهِ بِالْعَبْدِ وَنِصْفِ صَاعٍ.

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: أَوْ مُوسِرٌ وَمُعْسِرٌ. إلخ) مَحَلُّهُ حَيْثُ لَا مُهَابَاةَ بَيْنَهُمَا وَإِلَّا فَجَمِيعُهَا عَلَى الْمُوسِرِ إِنْ وَقَعَ زَمَنٌ

الْجُوبِ فِي تَوْبَتِهِ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ أَوْ فِي تَوْبَةِ الْمُعْسِرِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ كَالْمُبْعَضِ الْمُعْسِرِ ا هـ.
شَرْحُ م ر وَفِي الْقُلُوبِيِّ: فَلَا شَيْءَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا ا هـ.

(قَوْلُهُ: كَمَا وَقَعَ لَهُ فِي الْأَصْلِ وَغَيْرِهِ) عِبَارَةٌ شَرْحُ م ر وَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا أَهْلَ سَوَالٍ عَلَى الْعَبْدِ وَهُوَ فِي بَرِيَّةٍ نَسَبَتْهَا فِي الْقُرْبِ إِلَى بَلَدَتَي السَّيِّدَيْنِ عَلَى السَّوَاءِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ الْمُعْتَبَرُ قُوتُ بَلَدَتَي السَّيِّدَيْنِ وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ الْعَبْدُ فِي بَلَدٍ لَا قُوتَ فِيهَا وَإِنَّمَا يُحْمَلُ إِلَيْهَا مِنْ بَلَدَتَي السَّيِّدَيْنِ مِنَ الْأَقْوَاتِ مَا لَا يُجْزَى فِي الْفِطْرَةِ كَالدَّقِيقِ، وَالْخُبْزِ وَحَيْثُ أَمَكَنْ تَنْزِيلُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِينَ عَلَى تَصْوِيرٍ صَحِيحٍ لَا يُعْدَلُ إِلَى تَغْلِيظِهِمْ وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا مُنَافَاةَ بَيْنَ مَا صَحَّحَهُ هُنَا، وَمَا صَحَّحَهُ أَوَّلًا مِنْ كَوْنِ الْأَصَحِّ اعْتِبَارَ قُوتِ بَلَدِ الْعَبْدِ فَسَقَطَ مَا قِيلَ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ مُفَرَّغٌ عَلَى أَنَّهَا تَجِبُ عَلَى السَّيِّدِ ابْتِدَاءً وَإِنْ جَرَى عَلَيْهِ الشَّرَاحُ تَبَعًا لِكَثِيرٍ مِنَ الشُّرَاحِ انْتَهَتْ.

(بَابُ مَنْ تَلَزَّمَهُ زَكَاةُ الْمَالِ وَمَا تَجِبُ فِيهِ مِمَّا) انْصَفَ بِوَصْفٍ كَمَغْصُوبٍ وَضَالٍّ.
(تَلَزَّمَ) زَكَاةُ الْمَالِ (مُسْلِمًا) لِقَوْلِهِ فِي الْخَبَرِ السَّابِقِ فِي زَكَاةِ الْمَاشِيَةِ: {فَرَضَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ} فَلَا تَجِبُ عَلَى كَافِرٍ أَصْلِيٍّ بِالْمَعْنَى السَّابِقِ فِي الصَّلَاةِ (حُرًّا أَوْ مُبْعَضًا) مَلَكَ بِبَعْضِهِ الْحُرُّ نِصَابًا فَلَا تَجِبُ عَلَى رَقِيقٍ وَلَوْ مُكَاتَّبًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا أَوْ يَمْلِكُ مَلَكًا ضَعِيفًا بِخِلَافِ مَنْ مَلَكَ بِبَعْضِهِ الْحُرُّ نِصَابًا لِأَنَّهُ تَامٌ الْمَلِكُ لَهُ (وَتَوَقَّفَ فِي مُرْتَدٍّ) لَزِمَتْهُ فِي رَدِّتِهِ.
كَمْلِكِهِ إِنْ عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ لَزِمَهُ أَدَاؤُهَا لِتَبَيُّنِ بَقَاءِ مَلِكِهِ وَالْأَ فَلا.
الشَّرْحُ

(بَابُ مَنْ تَلَزَّمَهُ زَكَاةُ الْمَالِ وَمَا تَجِبُ فِيهِ).
أَيُّ وَمَا يَتَّبَعُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ وَلَا يَمْنَعُ دَيْنٌ وَجُوبَهَا إِلَى آخِرِ الْبَابِ، وَالْمُرَادُ بِمَنْ تَلَزَّمَهُ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ وَقَيْدٌ بِالْمَالِ؛ لِأَنَّ زَكَاةَ الْفِطْرِ تَجِبُ عَلَى الْكَافِرِ فِي قَرِيبِهِ الْمُسْلِمِ وَنَحْوِهِ.
ا هـ.

بِرُمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ: وَمَا تَجِبُ فِيهِ) لَمَّا وَرَدَ عَلَيْهِ أَنَّ هَذَا مُكَرَّرٌ مَعَ مَا مَرَّ؛ لِأَنَّهُ تَقَدَّمَ بَيَانُ الْأَنْوَاعِ الَّتِي تَجِبُ فِيهَا أَجَابَ عَنْهُ الشَّرَاحُ بِقَوْلِهِ مِمَّا انْصَفَ بِوَصْفٍ أَيُّ فَالْكَلَامُ هُنَا فِيمَا تَجِبُ فِيهِ مِنْ حَيْثُ انْصَافُهُ بِوَصْفٍ يَتَوَهَّمُ مِنْهُ سُقُوطُ الْجُوبِ وَمَا تَقَدَّمَ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ فَلَا تَكَرَّرَ.
ا هـ شَيْخُنَا وَفِي شَرْحِ م ر مَا نَصَّهُ " أَيُّ بَابُ بَيَانِ شُرُوطِ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ وَبَيَانِ أَحْوَالِ الْمَالِ الرَّكَوِيِّ الَّتِي يُعْلَمُ بِهَا أَنَّهُ قَدْ يَنْصَفُ بِمَا يُؤْتَرُ فِي السُّقُوطِ وَمَا لَا يُؤْتَرُ فِيهِ كَالْغَضَبِ، وَالْجُودِ، وَالضَّلَالِ أَوْ بِمُعَارَضَتِهِ بِمَا قَدْ يُسْقِطُهُ كَالدَّيْنِ وَعَدَمِ اسْتِفْرَارِ الْمَلِكِ فَلَيْسَ الْمُرَادُ بِمَا تَجِبُ فِيهِ بَيَانُ الْأَعْيَانِ مِنْ مَاشِيَةٍ وَنَقْدٍ وَغَيْرِهِمَا فَإِنَّ ذَلِكَ قَدْ عَلِمَ مِنَ الْأَبْوَابِ السَّابِقَةِ.

وَحَاصِلُ التَّرْجَمَةِ بَابُ شُرُوطِ الزَّكَاةِ وَمَوَانِعُهَا ا هـ بِبَعْضِ تَصَرُّفٍ (قَوْلُهُ: مِمَّا انْصَفَ بِوَصْفٍ) الْأَظْهَرُ أَنَّ يَقُولُ مَنْ حَيْثُ انْصَافُهُ بِوَصْفٍ يَتَوَهَّمُ مِنْهُ عَدَمُ الْجُوبِ (قَوْلُهُ: تَلَزَّمَ مُسْلِمًا حُرًّا... إلخ) هَذَا شُرُوعٌ فِي شُرُوطِ مَنْ تَلَزَّمَهُ زَكَاةُ الْمَالِ وَهِيَ خَمْسَةٌ ذَكَرَ مِنْهَا صَرِيحًا الْإِسْلَامَ، وَالْحُرِّيَّةَ وَذَكَرَ مِنْهَا تَلْوِيحًا ثَلَاثَةً شُرُوطٍ آخَرَ قُوَّةَ الْمَلِكِ وَتَبَيُّنَ وَجُودِ الْمَالِكِ وَتَعَيُّنَ الْمَالِكِ، فَذَكَرَ الْأَوَّلَ تَلْوِيحًا فِي مَسْأَلَةِ الْمَكَاتِبِ حَيْثُ قَالَ: أَوْ يَمْلِكُ مَلَكًا ضَعِيفًا، وَذَكَرَ الثَّانِيَّ تَلْوِيحًا فِي مَسْأَلَةِ الْجَنِينِ حَيْثُ قَالَ إِذْ لَا وَثُوقَ بِوُجُودِهِ وَحَيَاتِهِ

وَذَكَرَ الثَّالِثَ تَلْوِيحًا فِي مَسْأَلَةِ الْغَنِيمَةِ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ لِيُغَيَّرَ مُعَيَّنٌ وَقَدْ لَوَّحَ م ر فِي شَرْحِهِ أَيْضًا لِلأَوَّلِ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ بَعْدَ قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلَا يَمْنَعُ الدِّينُ وَجُوبَهَا بِقَوْلِهِ وَلَوْ تَأَخَّرَ الْقَبُولُ فِي الْوَصِيَّةِ حَتَّى حَالَ الْحَوْلُ بَعْدَ الْمَوْتِ لَمْ يَلْزَمْ أَحَدًا زَكَاتُهَا لِخُرُوجِهَا عَنْ مَلِكِ الْمُوصِي وَضَعْفِ مَلِكِ الْوَارِثِ، وَالْمَوْصَى لَهُ لِعَدَمِ اسْتِفْزَارِ مَلِكِهِ وَإِنَّمَا لَزِمَتْ الْمُشْتَرِي إِذَا تَمَّ الْحَوْلُ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ وَأُجِيزَ الْعَقْدُ؛ لِأَنَّ وَضْعَ الْبَيْعِ عَلَى اللُّزُومِ وَتَمَامِ الصِّيغَةِ وَجَدَ فِيهِ مِنْ ابْتِدَاءِ الْمَلِكِ بِخِلَافِ مَا هُنَا وَذَكَرَ الْأَخِيرَيْنِ مِنْهَا صَرِيحًا بِقَوْلِهِ، وَشَرَطُ وَجُوبِهَا أَيْضًا أَنْ يَكُونَ الْمَالِكُ مُعَيَّنًا فَلَا تَلَزُمُ فِي الْمُؤَقُوفِ عَلَى جِهَةٍ عَامَّةٍ وَتَجِبُ فِي الْمُؤَقُوفِ عَلَى مُعَيَّنٍ وَأَنْ يَكُونَ الْمَالِكُ مُتَيَقِّنَ الْوُجُودِ فَلَا زَكَاةَ فِي مَالِ الْحَمْلِ الْمُؤَقُوفِ لَهُ بِإِثْبَاتِ أَوْ وَصِيَّةٍ لِعَدَمِ النِّقَّةِ بِحَيَاتِهِ ا هـ.

وَقَوْلُهُ: وَتَجِبُ فِي الْمُؤَقُوفِ عَلَى مُعَيَّنٍ أَيْ وَإِنْ لَمْ يَخْصَّ وَاحِدًا مِنَ الْمُعَيَّنِينَ نَصَابٌ لِلشَّرِكَةِ وَصُورَتُهُ أَنْ يَقِفَ بُسْتَانًا وَيَحْصَلَ مِنْ ثَمَرَتِهِ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ ا هـ.
ع ش عَلَيْهِ.

(قَوْلُهُ: تَلَزَمَ زَكَاةُ الْمَالِ) أَيْ بِأَنْوَاعِهِ السَّابِقَةِ مِنْ حَيَوَانٍ وَنَبَاتٍ وَنَقْدٍ وَمَعْدِنٍ وَرِكَازٍ ا هـ.
شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ: مُسْلِمًا) يُسْتَنْتَى مِنْهُ الْأَنْبِيَاءُ.

قَالَ تَاوُجُ الدِّينِ فِي كِتَابِهِ التَّنْوِيرِ مَا نَصَّهُ " وَمِنْ خَصَائِصِ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ عَدَمَ وَجُوبِ الزَّكَاةِ عَلَيْهِمْ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى {وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ} أَيْ زَكَاةَ الْبَدَنِ لَا الْمَالِ كَمَا حَمَلَهُ عَلَيْهِ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ أَوْ أَوْصَانِي بِالزَّكَاةِ أَيْ بِتَبْلِيغِهَا ا هـ.
مِنْ خَصَائِصِ السُّيُوطِيِّ وَقَوْلُهُ: أَيْ زَكَاةَ الْبَدَنِ الْمُرَادُ بِهَا زَكَاةُ النَّفْسِ عَنِ الرَّذَائِلِ الَّتِي لَا تَلِيْقُ بِمَقَامَاتِ الْأَنْبِيَاءِ وَيَدُلُّ لَهُ مَا حَمَلَ بَعْضُهُمْ عَلَيْهِ الْآيَةُ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالزَّكَاةِ فِيهَا الْإِكْتِنَاءُ مِنَ الْخَيْرِ كَمَا حَكَاهُ عَنْهُ الْوَاحِدِيُّ فِي وَسِيْطِهِ لَا زَكَاةَ الْفِطْرِ؛ لِأَنَّ مُقْتَضَى جَعْلِهِ عَدَمَ الزَّكَاةِ مِنْ خُصُوصِيَّاتِهِمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ زَكَاةِ الْمَالِ، وَالْبَدَنِ ا هـ.

ع ش عَلَى م ر وَقَالَ فِي شَرْحِ الْأَعْلَامِ: تَجِبُ زَكَاةُ الْفِطْرِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِخِلَافِ زَكَاةِ الْمَالِ ا هـ.

أُجْهَوْرِيٌّ عَلَى التَّحْرِيرِ وَالَّذِي ذَكَرَهُ الْمُنَاوِي فِي شَرْحِ الْخَصَائِصِ لِلْسُّيُوطِيِّ أَنَّ مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ كَمَالِكٍ وَجُوبُ الزَّكَاةِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ انْتَهَى.

(قَوْلُهُ: لِقَوْلِهِ فِي الْخَبَرِ السَّابِقِ... إلخ) هَذِهِ حِكَايَةٌ لِلْخَبَرِ السَّابِقِ بِالْمَعْنَى وَلَفْظُهُ فِيمَا سَبَقَ لِيُخْبِرَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِذَلِكَ فِي كِتَابِهِ لِأَنَّهُ بِالصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ا هـ.

(قَوْلُهُ: بِالْمَعْنَى السَّابِقِ فِي الصَّلَاةِ) أَيْ فِي وَجُوبِ مُطَالَبَةِ بِهَا فِي الدُّنْيَا لَكِنْ تَجِبُ عَلَيْهِ وَجُوبَ عِقَابٍ عَلَيْهَا فِي الْآخِرَةِ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ فِي الْأُصُولِ أَنَّهُ مُخَاطَبٌ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ أَيْ الْمُجْمَعِ عَلَيْهَا دُونَ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا لِأَنَّ الْمَدَارَ فِي التَّكْلِيفِ بِهَا عَلَى تَقْلِيدِ الْقَائِلِ بِهَا قَالَهُ فِي الْإِيْعَابِ بَحْنًا وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يُعَاقَبُ فِي الْآخِرَةِ عَلَى الْحُكْمِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ إِذَا قُلِّدَ قَائِلِيهِ وَإِنْ كَانَ الْحَقُّ عِنْدَ اللَّهِ غَيْرَهُ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ فَلْيُتِمَّ ا هـ.

شَوْبَرِيٌّ هَذَا وَقِيَّاسُ مَا قَدَّمَهُ فِي الصَّلَاةِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ قَضَاهَا لَا تَصِحُّ مِنْهُ أَنَّهُ هُنَا لَوْ أَخْرَجَهَا لَا تَصِحُّ مِنْهُ لَا قَبْلَ الْإِسْلَامِ وَلَا بَعْدَهُ وَيَسْتَرِدُّهَا مِمَّنْ أَخَذَهَا، وَقَدْ يُقَالُ إِذَا أَخْرَجَ بَعْدَ الْإِسْلَامِ بَلْ يَحْتَمِلُ أَوْ قَبْلَهُ نَقَعَ لَهُ تَطَوُّعًا وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ بِمَا قَدَّمْنَاهُ ا هـ.

ع ش على م ر (قوله: وَلَوْ مُكَاتَّبًا) وَلَا تَجِبُ عَلَى السَّيِّدِ فِي مَالِ مُكَاتَّبِهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَالِكٍ لَهُ فَإِنْ زَالَتْ الْكِتَابَةُ بِعَجْزٍ أَوْ عَثَقٍ أَوْ غَيْرِهِ انْعَقَدَ حَوْلُهُ مِنْ حِينِ زَوَالِهَا ا هـ. شَرْحُ م ر.

وقوله: انْعَقَدَ حَوْلُهُ أَيُّ فِي حَقِّ السَّيِّدِ بِالنِّسْبَةِ لِزَوَالِهَا بِالْعَجْزِ وَفِي حَقِّ الْعَبْدِ نَفْسِهِ بِالنِّسْبَةِ لِزَوَالِهَا بِالْعَثَقِ (قوله: أَيْ كِتَابَةً صَحِيحَةً أَمَّا الْمُكَاتَّبُ كِتَابَةً فَاسِدَةً فَتَجِبُ الزَّكَاةُ عَلَى سَيِّدِهِ؛ لِأَنَّ مَالَهُ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ ا هـ.

ع ش على م ر (قوله: لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا) هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلرَّقِيقِ غَيْرِ الْمُكَاتَّبِ وَقوله: أَوْ يَمْلِكُ مِلْكًا ضَعِيفًا هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلرَّقِيقِ الْمُكَاتَّبِ قُلْتُ وَبِجُوزِ أَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى الْقَوْلَيْنِ فِي مِلْكِ الرَّقِيقِ فَالْأَوَّلُ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَظْهَرِ، وَالثَّانِي لِمُقَابِلِهِ لَا يُقَالُ هُوَ لَا يَتَعَرَّضُ لِلضَّعِيفِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ يَأْتِي قَرِيبًا فِي قَوْلِهِ لِعَدَمِ الْمَلِكِ أَوْ ضَعْفِهِ أَنَّهُ عَلَى التَّوَزُّعِ بِالنِّسْبَةِ لِلزَّاجِحِ وَمُقَابِلِهِ فَتَأْمَلُ ا هـ. شَوْبَرِيٌّ.

(قوله: وَتَوَقَّفَ فِي مُرْتَدٍّ) أَيُّ يُوقَفُ لِرُومِ أَدَائِهَا كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا بَعْدَهُ.

ا هـ شَيْخُنَا (قوله: لَزِمَتْهُ فِي رِدَّتِهِ) أَيُّ بِأَنَّ وَجَبَتْ حَالُ الرَّدَّةِ بِأَنَّ حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ وَهُوَ مُرْتَدٌّ أَمَّا إِذَا وَجَبَتْ عَلَيْهِ فِي الْإِسْلَامِ ثُمَّ ارْتَدَّتْ فَإِنَّهَا تُؤْخَذُ مِنْ مَالِهِ عَلَى الْمَشْهُورِ سَوَاءً أَسْلَمَ أَمْ قُتِلَ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَبِجَزِيهِ الْإِخْرَاجُ فِي هَذِهِ فِي حَالِ الرَّدَّةِ وَتَصِحُّ نَبِيُّهُ؛ لِأَنَّهُا لِلتَّمْيِيزِ وَبِجَزِيهِ أَيْضًا فِي الْأَوَّلَى إِنْ عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ ا هـ.

شَرْحُ م ر وَقوله: بِأَنَّ حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ وَهُوَ مُرْتَدٌّ صَادِقٌ بِمَا إِذَا مَضَى عَلَيْهِ جَمِيعُ الْحَوْلِ وَهُوَ مُرْتَدٌّ أَوْ ارْتَدَّ فِي أَثْنَائِهِ وَاسْتَمَرَّ إِلَى تَمَامِهِ وَلَمْ يُقْتَلَ وَبِالصُّورَتَيْنِ صَرَّحَ الْأَدْرَعِيُّ ا هـ.

رَشِيدِيٌّ وَقوله: إِنْ عَادَ لِلْإِسْلَامِ أَيُّ فَإِنْ لَمْ يَعُدْ إِلَى الْإِسْلَامِ لَمْ يُعْتَدَ بِمَا دَفَعَهُ وَيَسْتَرِدُّ مِنَ الْقَابِضِ وَظَاهِرُهُ سَوَاءً عَلِمَ الْقَابِضُ بِأَنَّهَا زَكَاةٌ أَمْ لَا قَالَ حَجٌّ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُعَجَّلَةِ بِأَنَّ الْمُخْرِجَ هُنَا لَيْسَ لَهُ وَلَايَةٌ الْإِخْرَاجُ بِخِلَافِهِ فِي الْمُعَجَّلَةِ فَإِنَّ لَهُ وَلَايَةَ الْإِخْرَاجِ فِي الْجُمْلَةِ فَحَيْثُ لَمْ يَعْلَمْ الْقَابِضُ بِأَنَّهَا مُعَجَّلَةٌ لَا تُسْتَرَدُّ مِنْهُ ا هـ.

بِالْمَعْنَى، وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ فِي الْفَرْقِ إِنَّهُ حَيْثُ مَاتَ عَلَى الرَّدَّةِ تَبَيَّنَ أَنَّ الْمَالَ خَرَجَ عَنْ مِلْكِهِ مِنْ وَقْتِ الرَّدَّةِ فَإِخْرَاجُهُ مِنْهُ تَصَرُّفٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُهُ فَضَمَّنَهُ أَخَذَهُ مِنْ حِينِ الْقَبْضِ فَجِبُّ عَلَيْهِ رَدُّهُ إِنْ بَقِيَ وَبَدَلَهُ إِنْ تَلَفَ كَالْمَقْبُوضِ بِالشَّرَاءِ الْفَاسِدِ وَأَمَّا فِي الْمُعَجَّلَةِ فَالْمُخْرِجُ مِنْ أَهْلِ الْمَلِكِ فَتَصَرُّفُهُ فِي مِلْكِهِ، وَالظَّاهِرُ مِنْهُ حَيْثُ لَمْ يَذْكُرِ التَّعْجِيلَ أَنَّهُ صَدَقَهُ تَطَوُّعٌ أَوْ زَكَاةٌ غَيْرُ مُعَجَّلَةٍ وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ فَتَصَرُّفُهُ نَافِذٌ وَبَقِيَ مَا لَوْ ادَّعَى الْقَابِضُ أَنَّهُ إِنَّمَا أَخَذَ الْمَالَ مِنْهُ قَبْلَ الرَّدَّةِ فَهَلْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ: فِي ذَلِكَ أَوْ لَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الدَّفْعِ قَبْلَ الرَّدَّةِ، وَالْحَادِثُ يُقَدَّرُ بِأَقْرَبِ زَمَنِ ا هـ.

ع ش عَلَيْهِ (قوله: كَمَلِكِهِ) أَيُّ كَمَا يُوقَفُ مِلْكُهُ وَعِبَارَتُهُ فِي بَابِ الرَّدَّةِ: وَمِلْكُهُ مَوْقُوفٌ إِنْ مَاتَ مُرْتَدًّا بَانَ

زَوَالُهُ بِالرَّدَّةِ وَيُقْضَى عَنْهُ دَيْنٌ لَزِمَهُ قَبْلَهَا وَمَا أَتْلَفَهُ فِيهَا وَتَصَرُّفُهُ إِنْ لَمْ يَحْتَمِلِ الْوَقْفَ بَاطِلٌ وَإِلَّا فَمَوْقُوفٌ
إِنْ أَسْلَمَ نَقْدًا انْتَهَتْ.

(وَتَجِبُ فِي مَالٍ مَحْجُورٍ) عَلَيْهِ لِشُمُولِ الْخَبَرِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ آفًا لِمَالِهِ، وَالْمُخَاطَبُ بِالْإِخْرَاجِ مِنْهُ وَلِيُّهُ.
الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: وَتَجِبُ فِي مَالٍ مَحْجُورٍ) أَيُّ يَتَعَلَّقُ بِهِ الْوُجُوبُ وَإِنْ كَانَ الْإِخْرَاجُ بِالْفِعْلِ يَتَوَقَّفُ عَلَى التَّمَكُّنِ كَمَا
يَأْتِي وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا بَعْدَهُ ا هـ شَيْخُنَا وَهَذَا إِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْمَحْجُورِ بِالنِّسْبَةِ لِحَجَرِ الْفَلَسِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ
الَّذِي يَتَوَقَّفُ وَجُوبُ الْأَدَاءِ فَوْرًا عَلَى زَوَالِهِ فَهُوَ مانِعٌ مِنْ وَجُوبِ الْأَدَاءِ فِي زَمَانِهِ وَأَمَّا غَيْرُهُ مِنْ حَجَرِ
الصَّغِيرِ، وَالْمَجْنُونِ وَالسَّفِيهِ فَلَا يَتَوَقَّفُ وَجُوبُ الْأَدَاءِ فَوْرًا عَلَى زَوَالِهِ كَمَا سَيَظْهَرُ قَرِيبًا تَأَمَّلْ.
(قَوْلُهُ: وَالْمُخَاطَبُ بِالْإِخْرَاجِ مِنْهُ وَلِيُّهُ) أَيُّ فَعَلَيْهِ إِخْرَاجُهَا عَنْهُ وَإِنْ نَهَاهُ الْإِمَامُ وَيَأْتُمُّ بِتَرْكِهِ فَإِنْ خَافَ
أَخْرَجَهَا سِرًّا فَإِنْ تَعَسَّرَ أَوْ لَمْ يُخْرِجْهَا أَخْرَجَهَا الْمَحْجُورُ إِذَا كَمَلَ ا هـ.
سم.

(قَوْلُهُ: أَيْضًا، وَالْمُخَاطَبُ بِالْإِخْرَاجِ مِنْهُ وَلِيُّهُ) أَيُّ حَيْثُ كَانَ يَرَى الْوُجُوبَ كَشَافِعِيٍّ وَإِنْ كَانَ الْمَحْجُورُ
عَلَيْهِ حَنْفِيًّا لَا يَرَى الْوُجُوبَ إِذِ الْعَبْرَةُ بِاعْتِقَادِ الْوَلِيِّ فَإِنْ كَانَ الْوَلِيُّ لَا يَرَى وَجُوبَ ذَلِكَ كَحَنْفِيٍّ أَيُّ وَلَمْ
يَلْزِمْهُ حَاكِمٌ بِالْإِخْرَاجِ فَالِاحْتِيَاظُ لَهُ أَنْ لَا يُخْرِجَ الزَّكَاةَ وَأَنْ يَحْبِسَهَا إِلَى أَنْ يَكْمَلَ الْمَحْجُورُ عَلَيْهِ فَإِذَا كَمَلَ
أَخْبَرَهُ بِهَا وَمِثْلُ الْحَنْفِيِّ فِي ذَلِكَ مَا لَوْ كَانَ عَامِيًّا لَمْ يَتَمَذَّهَبْ بِمَذْهَبٍ كَذَا فِي كَلَامٍ غَيْرِ وَاحِدٍ وَفِيهِ نَظَرٌ
إِذِ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَحَلُّ الْإِحْتِيَاظِ مَنْ يَرَى الْوُجُوبَ كَالشَّافِعِيِّ ا هـ.

ح ل وَمِثْلُهُ شَرْحُ م ر وَفِي ع ش عَلَيْهِ تَقْلًا عَنْ سَمِ عَلَى الْمَنَهِجِ مَا نَصَّهُ وَانْظُرْ لَوْ اخْتَلَفَتْ عَقِيدَةُ
الْمَحْجُورِ، وَالْوَلِيِّ بِأَنْ كَانَ الصَّبِيُّ شَافِعِيًّا، وَالْوَلِيُّ حَنْفِيًّا أَوْ بِالْعَكْسِ وَقَدْ يُقَالُ الْعَبْرَةُ فِي اللُّزُومِ وَعَدَمِهِ
بِعَقِيدَةِ الْوَلِيِّ وَفِي وَجُوبِ الْإِخْرَاجِ وَعَدَمِهِ بِعَقِيدَةِ الْمَوْلَى لَكِنْ حَيْثُ لَزِمَ الصَّبِيُّ إِمَّا صَبِيٍّ حَنْفِيٍّ فَلَا يَنْبَغِي
لِلْوَلِيِّ الشَّافِعِيِّ أَنْ يُخْرِجَ زَكَاتَهُ إِذْ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.
ا هـ.

وَقَالَ الشَّيْخُ حَجَّ وَلَوْ أَخَّرَ الْمُعْتَقِدُ لِلْوُجُوبِ أَثَمَ وَلَزِمَ الْمَوْلَى وَلَوْ حَنْفِيًّا فِيمَا يَظْهَرُ إِخْرَاجُهَا إِذَا كَمَلَ ا هـ.
قَالَ الشَّيْخُ قَدْ يُقَالُ قَوَاعِدُ التَّقْلِيدِ أَنَّ الشَّافِعِيَّ مَثَلًا إِذَا لَزِمَهُ حَقٌّ كَالزَّكَاةِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ دُونَ أَبِي حَنِيفَةَ فَقَلَّدَ
أَبَا حَنِيفَةَ فِي تِلْكَ الصُّورَةِ لِيُسْفِطَ عَنْهُ ذَلِكَ الْحَقُّ فَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ أَشْكَلَ قَوْلُهُ: وَلَوْ حَنْفِيًّا إِذْ غَايَتُهُ
بَعْدَ كَمَالِهِ أَنَّهُ كَشَافِعِيٍّ لَزِمَهُ زَكَاةٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ فَقَلَّدَ أَبَا حَنِيفَةَ ا هـ.

وَكُنْتُ فِي مَحَلٍّ آخَرَ قَوْلُهُ: وَلَزِمَ الْمَوْلَى وَلَوْ حَنْفِيًّا فِيمَا يَظْهَرُ فِيهِ نَظَرٌ بَلْ يُتَجَبَّهُ بَعْدَ كَمَالِ الْمَوْلَى أَنَّ
الْمَدَارَ عَلَى اعْتِقَادِهِ فِي إِخْرَاجِ مَا مَضَى قَبْلَ الْكَمَالِ فَإِنْ كَانَ حَنْفِيًّا لَمْ يَلْزِمْهُ إِخْرَاجٌ وَإِنْ كَانَ مُعْتَقِدُ الْوَلِيِّ
الْوُجُوبَ أَوْ شَافِعِيًّا لَزِمَهُ وَإِنْ كَانَ مُعْتَقِدُ الْوَلِيِّ عَدَمَ الْوُجُوبِ؛ لِأَنَّهُ بِالْكَمَالِ انْقَطَعَ ارْتِبَاطُهُ بِاعْتِقَادِ الْوَلِيِّ
وَنُظِرَ لِاعْتِقَادِ نَفْسِهِ ا هـ.

م ر ا هـ.

فَإِنْ أَخَّرَ الْوَلِيُّ إِخْرَاجَ زَكَاةِ الصَّبِيِّ، وَالْمَجْنُونِ عَصَى، قَالَهُ فِي التَّحْرِيرِ قَالَ الشَّيْخُ: وَيُتَجَبَّهُ أَنَّهُ إِذَا أَخَّرَ
فَتَلَفَ الْمَالُ بِغَيْرِ تَقْصِيرٍ أَنَّهُ يَضْمَنُ حِصَّةَ الْمُسْتَحْقِّينَ؛ لِأَنَّهُ بِتَأْخِيرِ حَقِّهِمْ حَتَّى تَلَفَ الْمَالُ صَارَ مُقْصَرًّا

بِالنَّسَبَةِ لِحَقِّهِمْ وَلَا يَضْمَنُ الْبَاقِي إِذْ لَا تَقْصِيرَ مِنْهُ يُوجِبُ ضَمَانَهُ تَأْمَلْ ١ هـ.

شَوْبَرِيٍّ وَأَمَّا زَكَاةُ الْحُسْنِ فَقَالَ الْفَخْرُ الرَّازِي: إِنَّهَا تَجِبُ عَلَيْهِ وَأَنْشَدَ طَلَبْتُ مِنَ الْمَلِيحِ زَكَاةَ حُسْنٍ عَلَى صِغَرٍ مِنَ السَّنِّ الْبَهِيِّ فَقَالَ وَهَلْ عَلَى مِثْلِي زَكَاةٌ عَلَى رَأْيِ الْعِرَاقِيِّ الْكَامِلِيِّ فَقُلْتُ الشَّافِعِيُّ لَنَا إِمَامٌ يَرَى أَنَّ الزَّكَاةَ عَلَى الصَّبِيِّ فَقَالَ أَذْهَبَ إِذَا وَافَقَ زَكَاتِي بِقَوْلِ الشَّافِعِيِّ مِنَ الْوَلِيِّ.

وَتَمَمَهُ النَّبِيُّ السُّبْكِيُّ فَقَالَ فَقُلْتُ لَهُ فَدَيْنُكَ مِنْ فَقِيهِ أَيْطَلِبُ بِالْوَفَاءِ سِوَى الْمَلِيِّ نِصَابُ الْحُسْنِ عِنْدَكَ ذُو امْتِنَاعٍ بِحَدِّكَ وَالْقَوَامُ السُّمَهْرِيُّ فَإِنْ أُعْطِنَتْهَا طَوْعًا وَإِلَّا أَخَذْنَاهَا بِقَوْلِ الشَّافِعِيِّ وَكَتَبَ بَعْدَهُ بَعْضُ الطَّلَبَةِ الظَّرْفَاءِ: أَنْظِرْ نِصَابَ الْحُسْنِ مَا هُوَ وَمَا الزَّكَاةُ الْوَاجِبَةُ فِيهِ وَمَنْ يَأْخُذْهَا فَأَجَابَ بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ تَبَدَّى بِالسُّؤَالِ لَنَا ظَرِيفٌ فَقَالَ وَمَا النَّصَابُ عَلَى الصَّبِيِّ وَمَا قَدَّرَ الزَّكَاةَ لَأَعْرِفَنَّهُ فَأَوْضَحَنِيهِ فِي قَوْلِ جَلِيِّ رِكَازُ الْحُسْنِ جَارٍ وَفِيهِ خُمُسٌ بِأَخْبَارٍ صَحِيحَةٍ لِلنَّبِيِّ فَيُؤْخَذُ خُمُسُهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ بِضَمٍّ ثُمَّ لَنَّمِ لِلْبَهِيِّ وَإِنِّي عَامِلٌ فِي الْأَخْذِ حَالًا وَأَصْرِفُهُ مَصَارِيفَ الرَّكِيِّ.

وَلَا تَجِبُ فِي مَالٍ وَقَفَ لِجَنِينٍ إِذْ لَا وَثُوقَ بِوُجُودِهِ وَحَيَاتِهِ وَقَوْلِي مَحْجُورٍ أَعْمٌ مِنْ قَوْلِهِ الصَّبِيُّ، وَالْمَحْجُورُونَ لِشُمُولِهِ السَّفِيهِ.

الشرح

(قَوْلُهُ: وَلَا تَجِبُ فِي مَالٍ وَقَفَ لِجَنِينٍ) أَيُّ لِأَجْلِ جَنِينٍ فَالْأَمُّ لِلتَّغْلِيلِ فَيَشْمَلُ التَّرِكَاةَ كُلَّهَا أَوْ بَعْضَهَا فَإِنْ تَبَيَّنَ أَنَّ لَا حَمْلَ وَجَبَتْ عَلَى الْوَرِثَةِ زَكَاةُ مُدَّةِ الْوَقْفِ وَإِنْ انْفَصَلَ مَيِّتًا فَلَا زَكَاةَ عَلَى الْوَرِثَةِ مُدَّةَ الْوَقْفِ لِضَعْفِ مُلْكِهِمْ وَإِنْ انْفَصَلَ حَيًّا فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ وَلَا عَلَيْهِمْ فَلَهُ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ ثُمَّ إِنَّ هَذَا لَيْسَ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ مَا يُخْرِجُهُ وَفِي كَلَامِ م ر تَفْرِيعُهُ عَلَى شَرْطِ ذِكْرِهِ بِقَوْلِهِ وَلَا بُدَّ مِنْ تَحَقُّقِ الْمَالِكِ. ١ هـ شَيْخُنَا وَفِي ع ش عَلَى م ر مَا نَصَّهُ: "قَوْلُهُ: وَلَا تَجِبُ فِي مَالٍ وَقَفَ لِجَنِينٍ أَيُّ وَإِنْ انْفَصَلَ حَيًّا. وَعِبَارَةُ الْعُبَابِ لَا فِيمَا وَقَفَ لِجَنِينٍ إِذَا انْفَصَلَ حَيًّا ١ هـ.

سَمِ عَلَى الْبَهْجَةِ وَيَقِي مَا لَوْ انْفَصَلَ الْخُنْثَى وَوَقَفَ لَهُ مَالٌ هَلْ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ عَلَيْهِ إِذَا اتَّضَحَ بِمَا يَفْتَضِي اسْتِحْقَاقَهُ أَوْ عَلَى غَيْرِهِ إِذَا تَبَيَّنَ عَدَمَ اسْتِحْقَاقِ الْخُنْثَى وَثُبُوتَهُ لِلْغَيْرِ كَمَا لَوْ كَانَ الْخُنْثَى ابْنُ أَخٍ فَيَتَقَدَّرُ أَثُوبُهُ لَا يَرِثُ وَبِتَقْدِيرِ ذُكُورَتِهِ يَرِثُ فِيهِ نَظَرٌ، وَالظَّاهِرُ عَدَمُ الْوُجُوبِ لِعَدَمِ تَحَقُّقِ خُصُوصِ الْمُسْتَحَقِّينَ مُدَّةَ التَّوَقُّفِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا لَوْ عَيَّنَ الْقَاضِي لِكُلِّ مَنْ غَرَمَاءِ الْمُفْلِسِ قَدْرًا مِنْ مَالِهِ وَمَضَى الْحَوْلُ قَبْلَ قَبْضِهِمْ لَهُ فَإِنَّهُ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِمْ بِتَقْدِيرِ حُصُولِهِ لَهُمْ بَعْدُ وَلَا عَلَى الْمُفْلِسِ لَوْ انْفَكَّ الْحَجَرُ وَرَجَعَ الْمَالُ إِلَيْهِ وَعَلَّلُوهُ بِعَدَمِ تَعَيُّنِ الْمُسْتَحَقِّ مُدَّةَ التَّوَقُّفِ.

١ هـ.

(قَوْلُهُ: وَقَفَ لِجَنِينٍ) أَيُّ وَإِنْ انْفَصَلَ حَيًّا أَوْ أَخْبَرَ بِحَيَاتِهِ مَعْصُومٌ إِذْ لَا يَزِيدُ عَلَى انْفِصَالِهِ حَيًّا وَقَدْ صَرَّحُوا فِيهَا بِعَدَمِ الْوُجُوبِ بَعْدَ الْإِنْفِصَالِ ١ هـ.

ع ش وَكَذَا لَوْ انْفَصَلَ مَيِّتًا كَمَا لَا تَجِبُ عَلَى الْوَرِثَةِ كَمَا قَالَهُ م ر و ز ي.

١ هـ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: إِذْ لَا وَثُوقَ بِحَيَاتِهِ) أَيُّ وَشَرْطُ الْوُجُوبِ تَحَقُّقُ وُجُودِ الْمَالِكِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ م ر فِي شَرْحِهِ (قَوْلُهُ: أَيْضًا إِذْ لَا وَثُوقَ بِحَيَاتِهِ) أَيُّ مَا دَامَ حَمَلًا وَإِنْ حَصَلَتْ حَرَكَةٌ فِي الْبَطْنِ جَارَ أَنْ تَكُونَ لِغَيْرِ حَمَلٍ كَالرَّيْحِ ١ هـ.

ع ش على م ر (قوله: لشموله السفيه) ويشمل المفلس أيضا فإنه سيأتي أنه يجب عليه أداؤها برؤال الحجر عنه.

ا ه شيخنا.

(و) في (مغصوب وضال ومجحد) من عين أو دين.

الشرح

(قوله: ومغصوب) لعل صورته أن يأذن المالك للغاصب في إسامتها وإلا فالذي مر له أنه لو أسامها الغاصب لا زكاة فيها وعبارته ثم في فصل إن اتحد نوع الماشية ولو سامت الماشية بنفسها أو أسامها غاصب أو مشتري شراء فاسدا فلا زكاة كما يأتي لعدم إسامة المالك ا ه.

ع ش على م ر والمسروق كالمغصوب وتركه لدخوله في المغصوب أو الضال، وفي معناه الواقع في بحر والمدفون في موضع ونسبه ولو كان قادرا على انتزاع المغصوب فينبغي وجوب الإخراج حالا ا ه. برماوي (قوله: من عين أو دين) هذا تميم في الجحد فقط إذ لا يقال في المغصوب، والضال من عين أو دين؛ لأنهما لا يكونان دينًا، وقوله: وإن تعدر أخذه غايته في الأربعة وقوله: بعقد الظاهر أنه ليس بقيد فيشمل ما ملك بإرث قبل قبضه وقوله: لأنها ملكت.. إلخ علة للخمس وقوله: وفي دين عطف عام على خاص لتقدم الدين المجحد وهذا أعم من المجحد وغيره.

ا ه شيخنا.

(وغائب) وإن تعدر أخذه.

الشرح

(قوله: وغائب) عبارة أصله مع شرح م ر وتجب في الحال عن الغائب إن قدر عليه؛ لأنه كالمال الذي في صندوقه وجب الإخراج في بلد المال إن استقر فيه وظاهر قوله في الحال وجوب المبادرة، قال الأزرعي ولا شك أنه إذا بعد بلد المال عن المالك ومنعنا النقل كما هو الأصح فلا بد من وصول المالك أو نائبه إليه اللهم إلا أن يكون ثم ساع أو حاكم يأخذ زكاته في الحال وإلا أي وإن لم يقدر عليه لخوف طريق أو انقطاع خبره أو شك في سلامته فكغمصوب فيأتي فيه ما مر لعدم القدرة في الموضعين، والأوجه أخذًا من اقتضاء كلامهم أن العبرة فيه وفي نحو الغائب بمستحق محل الوجوب لا التمكن انتهت.

(ومملوك بعقد قبل قبضه)؛ لأنها ملكت ملكًا تامًا.

الشرح

(قوله: ومملوك بعقد قبل قبضه) فتجب في المشتري قبل قبضه قطعًا حيث مضى عليه حول من وقت دخوله في ملكه بانقضاء الخيار لا من الشراء فيجب الإخراج في الحال إن لم يمنع من القبض مانع كالدين الحال على مليء مقر ا ه.

شرح م ر.

(قوله: لأنها ملكت ملكًا تامًا) أي: والنمام لا ينافي الضعف المعلل به عدم صحة بيعه ا ه ح ل.

(و) في (دينٍ لازمٍ من نقد).

الشرح

(قوله: وفي دينٍ لازمٍ) قال شيخنا: وقضية كلامهم في مواضع أن الأيل إلى لزوم حكمه حكم اللازم

هـ.

ح ل كنمن المبيع في زمن الخيار لغير البائع ا هـ.

ع ش على م ر قال سم وهل يُعتبر بلدُ ربِّ الدين أو المدين المتَّجه الثاني ا هـ.

ثم رأيت م ر اعتمد في باب قسم الصدقات أن العبرة ببلد ربِّ الدين وأنه لا يتعين صرفه في بلده بل له صرفه في أي بلد أَرادَهُ مُعللاً ذلك بأن المتعلق بالذمة ليس محسوساً حتى يكون له محلٌ مُعتبر تأمل ا

هـ.

شويري (قوله: أيضاً وفي دينٍ لازمٍ) لکنه إن كان موجلاً فهو كالمغصوب وإن كان حالاً بأن تيسر أخذه بأن كان على مليء باذل أو جاحد وبه بيّنة وجبت زكاته في الحال لفدريته على قبضه وبخروجها حالاً وإن لم يقبضه بالفعل وإن تعدّر أخذه لإعسار أو غيره فكَمَغصوب فيأتي فيه ما مرّ فلو كان يفدر على الأخذ من مال الجاحد بالظفر من غير خوف ولا ضرر فالأوجه أنه كما لو تيسر أخذه بالبيّنة خلافًا لبعض المتأخرين ولو كان الدين حالاً غير أنه نذر أن لا يطالبه به إلا بعد سنة أو أوصى أن لا يطالب إلا بعد سنتين من موته وهو على مليء باذل فالأوجه أنه كالموجّل لتعدّر القبض خلافًا للجلال البلقيني وأفاد السبكي أنا حيث أوجبنا الزكاة في الدين وقلنا إنها تتعلّق بالمال تعلّق شركة اقتضى أن يملك أرباب الأصناف ربع عشر الدين في ذمة المدين وذلك يجزئ إلى أمور كثيرة واقع فيها كثير من الناس كالدعوى بالصدّاق والديون؛ لأن المدعي غير مالك للجميع فكيف يدعي به إلا أن له القبض لأجل أداء الزكاة فيحتاج إلى الاحتراز عن ذلك في الدعوى وإذا حلف على عدم المسقط فينبغي أن يحلف على أن ذلك باقٍ في ذمته إلى حين حلفه لم يسقط وأنه يستحق قبضه حين حلفه ولا يقول إنه باقٍ له ومن ذلك ما عمّت به البلوى وهو تعلّق طلاقها على إبرائها من صداقها وهو نصاب ومضى عليه حول فأكثر فأبرأته منه فلا يقع الطلاق لعدم ملكها الإبراء من جميعه وسيأتي مبسوطاً في بابيه إن شاء الله تعالى ا هـ.

شرح م ر.

(فرع) استحق نقداً قدر نصاب مثلاً في معلوم وظيفة بأشهرها ومضى حول من حين استحقاقه من غير قبض فهل ذلك من قبيل الدين على جهة الوفاء وله حكم الديون حتى تلزمه الزكاة ولا يلزمه الإخراج إلا إن قبضه أو لا بل هو شريك في أعيان ريع الوفاء بقدر ما شرطه الواقف فإن كانت الأعيان زكوية لزمته الزكاة وإلا فلا فيه نظر.

ا هـ.

سم على البهجة واعتمد م ر الأول ا هـ ع ش عليه.

(وعرض تجارة) لعموم الأدلة بخلاف غير اللازم كمال كتابة؛ لأن الملك غير تام فيه إذ للعبد إسقاطه

متى شاء وبخلاف اللازم من ماشية ومُعشّر؛ لأن شرط الزكاة في الماشية السوم وما في الذمة لا يسام

وفي المُعشّر الزهو في ملكه ولم يوجد.

الشرح

(قوله: وعرض تجارة) كأن قال أسلمت إليك في ثلاثين مقطع فمأش أتجر فيها ونوى بها التجارة وكأن أقرض العروض لآخر فإثها تصير ديناً في ذمة المقرض فإذا مضى حول وجبت الزكاة في صورتين على المالك.

ا هـ شيخنا (قوله: كمال كتابة) ومثله دين معاملة للسيد على المكاتب أيضاً على المعتد عند م ر كوالده خلافاً للدميري وكتب عليه لو أحال المكاتب السيد بالنجوم لزم السيد أن يزكها؛ لأنها صارت لازمة له وإن عجز المكاتب نفسه لا تسقط غايه الأمر أنه سقط وصف كونها نجوم كتابة ا هـ.

م ر ا هـ.

سم ا هـ.

شويري (قوله: وبخلاف اللزيم من ماشية... إلخ) كأن أقرض إليه أربعين شاة أو أسلم إليه فيها ومضى عليه حول قبل قبضها ا هـ.

ح ل (قوله: الزهو) هو بضم الزاي المعجمة وهو اشتداد الحب وبدؤ الصلاح.

وفي النهاية {نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع النمر حتى يزهي} وفي رواية {حتى يزهو} يقال: زها النخل يزهو إذا ظهرت ثمرته، وأزهى يزهي: إذا حمّر أو اصفر، وقيل هما بمعنى الإحمرار، والإصفرار ومنهم من أنكر يزهو ومنهم من أنكر يزهي ا هـ برماوي.

وفي المصباح بعد مثل هذه العبارة، وزهى النبت يزهو زهواً بلغ ا هـ.

(و) في غنيمه قبل قسمه إن تملكها الغانمون ثم مضى حول وهي صنف زكوي وبلغ بدون الخمس نصاباً أو بلغه نصيب كل).

منهم فإن لم يملكها الغانمون أو لم يمض حول أو مضى والغنيمه أصناف أو صنف غير زكوي أو زكوي ولم يبلغ نصاباً أو بلغه بالخمس فلا زكاة فيها لعدم الملك أو ضعفه في الأولى لسقوطه بالإعراض وعدم الحول في الثانية وعدم علم كل منهم ماذا يصيبه وكم نصيبه في الثالثة وعدم المال الزكوي في الرابعة وعدم بلوغه نصاباً في الخامسة وعدم ثبوت الخلطة في السادسة؛ لأنها لا تثبت مع أهل الخمس إذ لا زكاة فيه لأنه لغير معين.

الشرح

(قوله: أو بلغه نصيب كل) عطف على قوله قبل قسمه ويصير المعنى أو بعد القسمه لكن بلغه نصيب كل هكذا يتعين وإلا لم يظهر له فائدة بعد قوله: وبلغ بدون الخمس نصاباً ا هـ.

عبد ربه ووجه عدم الفائدة أنه يكون مفهوماً بالأولى؛ لأنها إذا وجبت فيما إذا بلغ المجموع نصاباً فوجبها فيما إذا بلغه نصيب كل على حدته أولى وأظهر هذا وقول الشيخ وإلا لم يظهر له فائدة أي وإن لم يعطف على الظرف المذكور بل عطف على ما قبله لم يظهر له فائدة كما علمت يقتضي أن عطفه على ما قبله صحيح وليس كذلك بل هو فاسد بمقتضى التركيب العربي إذ يصير المعنى أو لم يبلغ نصاباً بدون الخمس لكنه بلغه نصيب كل وهذا محال عقلاً إذ لا يصح أن يكون القسم أكبر من مقسمه ولا أن يكون الجزء أكبر من كله.

وَعِبَارَةُ الْمُنْهَاجِ نَصُّهَا: " وَالْغَنِيمَةُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ إِنْ اخْتَارَ الْغَانِمُونَ تَمْلُكَهَا وَمَضَى بَعْدَهُ حَوْلٌ وَالْجَمِيعُ نِصَابٌ زَكَوِيٌّ وَبَلَغَ نَصِيبُ كُلِّ شَخْصٍ نِصَابًا أَوْ بَلَغَهُ الْمَجْمُوعُ فِي مَوْضِعٍ ثُبُوتِ الْخُلْطَةِ وَجَبَتْ زَكَاتُهَا وَإِلَّا فَلَا انْتَهَتْ بِالْحَرْفِ وَهِيَ فِي غَايَةِ الظُّهُورِ فَتَلَخَّصَ مِنْ هَذَا كُلِّهِ أَنَّ عِبَارَةَ الْمُنْهَاجِ غَيْرُ ظَاهِرَةٍ. وَعِبَارَةُ الْبِرْماوِيِّ مَا نَصَّه: " قَوْلُهُ: أَوْ بَلَغَهُ نَصِيبُ كُلِّ هَذِهِ الْعِبَارَةُ فِيهَا نَوْعٌ مُسَامَحَةٍ مِنْ جِهَةِ سِيَاقِ الْعَطْفِ وَلِذَلِكَ قَالَ بَعْضُهُمْ: أَنْظُرْ عَطْفَهُ عَلَى مَاذَا. ا هـ.

وَفِي ع ش مَا نَصَّه قَوْلُهُ: أَوْ بَلَغَهُ نَصِيبُ كُلِّ لَا يُقَالُ هَذَا الْعَطْفُ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ يَفْتَضِي أَنْ التَّقْدِيرَ أَوْ لَمْ يَبْلُغْ نِصَابًا بِدُونِ الْخُمْسِ وَلَكِنْ بَلَغَ نَصِيبُ كُلِّ وَاحِدٍ نِصَابًا وَهَذَا ظَاهِرُ الْفَسَادِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ مِثْلُ هَذَا لَا يُعْتَرِضُ بِهِ لَوْضُوحِ عَدَمِ إِزَادَةِ مِثْلِهِ فِي كَلَامِهِمْ؛ لِأَنَّ الْإِسْنَحَالَهَ مَانِعَةٌ مِنْ إِزَادَةِ مَا ذَكَرَهُ الْمُعْتَرِضُ وَإِنَّمَا الْمَعْنَى أَوْ بَلَغَهُ نَصِيبُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنْ غَيْرِ مُلَاحَظَةِ الْخُمْسِ وَجُودًا وَلَا عَدَمًا أَوْ التَّقْدِيرُ أَوْ بَلَغَهُ مَعَ الْخُمْسِ نَصِيبُ كُلِّ وَاحِدٍ ا هـ.

(قَوْلُهُ: فَإِنْ لَمْ يَتَمَلَّكْهَا الْغَانِمُونَ... إلخ) سَيَأْتِي فِي الْغَنِيمَةِ أَنَّهَا تُمْلِكُ بِاخْتِيَارِ التَّمْلِكِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ، وَ قِيلَ: تُمْلِكُ بِحِيَارَةِ الْمَالِ فَقَوْلُهُ: فِي التَّغْلِيلِ بِعَدَمِ الْمَلِكِ أَيْ عَلَى الْمُعْتَمَدِ مِنْ اشْتِرَاطِ التَّمْلِكِ وَقَوْلُهُ: أَوْ ضَعْفِهِ أَيْ عَلَى الضَّعِيفِ الْقَائِلِ بِأَنَّهَا تُمْلِكُ بِمُجَرَّدِ الْحِيَارَةِ فَهُوَ مُوزَّعٌ عَلَى الْقَوْلَيْنِ ا هـ. شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: أَوْ مَضَى وَالْغَنِيمَةُ أَصْنَافٌ) هَلِ الْمُرَادُ أَجْنَاسٌ. (قُلْتُ) الظَّاهِرُ نَعَمْ وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الْأَصْنَافُ كُلُّهَا زَكَوِيَّةً وَكُلُّ وَاحِدٍ نِصَابٌ وَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ صُورَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ فِيهَا صِنْفًا غَيْرَ زَكَوِيٍّ ا هـ. ح ل.

(قَوْلُهُ: مَاذَا يُصِيبُهُ) أَيْ مِنْ ا لِأَنَوَاعِ وَقَوْلُهُ: وَكَمْ نَصِيبُهُ أَيْ مِنَ الْعَدَدِ. ا هـ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: فِي الثَّالِثَةِ) ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ فِيهَا عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ أَنْ يَعْلَمَ كُلُّ زِيَادَةِ نَصِيبِهِ عَلَى نِصَابٍ أَمْ لَا وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ وَإِنْ اسْتَبْعَدَهُ الْأَدْرَعِيُّ ا هـ.

شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ لِيُغَيَّرَ مُعَيَّنٌ) أَيْ وَشَرَطُ وَجُوبِ الزَّكَاةِ كَوْنُ الْمَالِكِ مُعَيَّنًا كَمَا فِي شَرْحِ م ر. (وَلَا يَمْنَعُ دَيْنٌ) وَلَوْ حُجِرَ بِهِ (وُجُوبَهَا) وَلَوْ فِي الْمَالِ الْبَاطِنِ لِإِطْلَاقِ الْأَدْلَةِ نَعَمْ لَوْ عَيَّنَ الْحَاكِمُ لِكُلِّ مَنْ غُرِمَاءِ الْمُفْلِسِ شَيْئًا مِنْ مَالِهِ وَمَكَّنَهُمْ مِنْ أَخْذِهِ فَحَالَ الْحَوْلُ قَبْلَ أَخْذِهِ فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ لِضَعْفِ مَلِكِهِ. الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: وَلَا يَمْنَعُ دَيْنٌ وَجُوبَهَا) أَيْ سَوَاءٌ كَانَ حَالًا أَوْ مُوجَلًّا مِنْ جِنْسِ الْمَالِ أَمْ لَا لِلَّهِ تَعَالَى كَزَكَاةٍ وَكَفَّارَةٍ وَنَذْرٍ أَمْ لِيُغَيَّرَ وَإِنْ اسْتَعْرَقَ دَيْنُهُ النَّصَابَ فِي أَظْهَرِ الْأَقْوَالِ لِإِطْلَاقِ الْأَدْلَةِ وَلِأَنَّ مَالَهُ لَا يَنْعَيْنُ صَرْفُهُ إِلَى الدَّيْنِ.

وَالثَّانِي يَمْنَعُ كَمَا يَمْنَعُ وَجُوبَ الْحَجِّ، وَالثَّالِثُ: يَمْنَعُ فِي الْمَالِ الْبَاطِنِ وَهُوَ النَّقْدُ أَيْ الذَّهَبُ، وَالْفِضَّةُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَضْرُوبًا، وَالرَّكَازُ، وَالْعَرْضُ وَزَكَاةُ الْفُطْرِ دُونَ الظَّاهِرِ وَهُوَ الزُّرُوعُ، وَالشَّمَارُ، وَالْمَاشِيَةُ، وَالْمَعْدِنُ، وَالْفَرْقُ أَنَّ الظَّاهِرَ يَنْمُو بِنَفْسِهِ، وَالْبَاطِنُ إِنَّمَا يَنْمُو بِالنَّصْرِفِ فِيهِ، وَالدَّيْنُ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ وَيُحَوِّجُ إِلَى صَرْفِهِ فِي قَضَائِهِ وَمَحَلِّ الْخِلَافِ مَا لَمْ يَزِدْ الْمَالُ عَلَى الدَّيْنِ فَإِنْ زَادَ وَكَانَ الزَّائِدُ نِصَابًا وَجَبَتْ زَكَاتُهُ قِطْعًا وَأَمَّا

إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنْ غَيْرِ الْمَالِ الزَّكَاةُ مَا يَقْتَضِي بِهِ الدِّينَ فَإِنْ كَانَ لَمْ يَمْنَعْ قَطْعًا عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَالْأَوْجَهُ
إِلْحَاقُ دَيْنِ الصَّامَانِ بِالْإِذْنِ بِنَاقِي الدُّيُونِ فَعَلَى الْأَوَّلِ الْأَطْهَرُ لَوْ حُجِرَ عَلَيْهِ لِذَيْنِ فَحَالَ الْحَوْلُ فِي
الْحَجَرِ فَمَنْغُصُوبٍ فَتَجِبُ زَكَاتُهُ وَلَا يَجِبُ الْإِخْرَاجُ إِلَّا عِنْدَ التَّمَكُّنِ؛ لِأَنَّهُ حِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَالِهِ؛ لِأَنَّ الْحَجَرَ
مَانِعٌ مِنَ التَّصَرُّفِ نَعَمْ لَوْ عَيَّنَ الْقَاضِي لِكُلِّ غَرِيمٍ مِنْ غُرْمَائِهِ شَيْئًا قَدَرِ دَيْنِهِ مِنْ جَنْسِهِ أَوْ مَا يَخُصُّهُ
بِالتَّقْسِيطِ وَمَكَّنَهُ مِنْ أَخْذِهِ وَحَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ وَلَمْ يَأْخُذْهُ فَلَا زَكَاتَ فِيهِ عَلَيْهِمْ لِعَدَمِ مِلْكِهِمْ وَلَا عَلَى الْمَالِكِ
لِضَعْفِ مِلْكِهِ وَكَوْنِهِمْ أَحَقُّ بِهِ، وَالْأَوْجَهُ عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ أَخْذِهِمْ لَهُ بَعْدَ الْحَوْلِ وَتَرْكِهِمْ ذَلِكَ خِلَافًا لِبَعْضِ
الْمُتَأَخِّرِينَ وَلَوْ فَرَّقَ الْقَاضِي مَالَهُ بَيْنَ غُرْمَائِهِ فَلَا زَكَاتَ عَلَيْهِ قَطْعًا لِرَوَالِ مِلْكِهِ ا هـ.

مِنْ أَصْلِهِ مَعَ شَرْحِ م ر .

(قَوْلُهُ: وَلَوْ حُجِرَ بِهِ) هَذِهِ الْغَايَةُ لِلتَّعْمِيمِ لَا لِلرَّدِّ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ عِبَارَةِ أَصْلِهِ مَعَ شَرْحِ م ر (قَوْلُهُ: نَعَمْ لَوْ
عَيَّنَ الْحَاكِمُ لِكُلِّ مَنْ غُرِمَاءِ الْمُفْلِسِ... إلخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ السُّبْكِيُّ إِنَّهُ أَيْ عَدَمَ الزُّرُومِ ظَاهِرٌ
إِنْ كَانَ مَالُهُ مِنْ جَنْسِ دَيْنِهِمْ وَإِلَّا فَكَيْفَ يُمَكِّنُهُمْ أَخْذَهُ بِلَا بَيْعٍ أَوْ تَعْوِضٍ قَالَ: وَقَدْ صَوَّرَهَا بِذَلِكَ الشَّيْخُ
أَبُو مُحَمَّدٍ فِي السَّلْسِلَةِ وَكَلَامِ الرَّافِعِيِّ فِي بَابِ الْحَجَرِ يَقْتَضِيهِ ا هـ.

وَمَشَى م ر عَلَى تَصْوِيرِهَا بِذَلِكَ وَقَوْلُهُ: فَلَا زَكَاتَ عَلَيْهِ لِضَعْفِ مِلْكِهِ أَيْ وَإِنْ تَرَكَهُ لَهُ كَمَا اعْتَمَدَهُ م ر
خِلَافًا لِمَا اخْتَارَهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَقَدْ يُشْكِلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَوْ بَاعَهُ النَّصَابُ بِشَرْطِ الْخِيَارِ وَحَكَمْنَا أَنَّ الْمَلِكَ
فِي زَمَنِهِ لِلْبَائِعِ بَأْنَ كَانَ الْخِيَارُ لَهُ أَوْ مَوْقُوفٌ بَأْنَ كَانَ لَهُمَا وَفُسِّخَ الْعَقْدُ فِيهِمَا لَمْ يَقْطَعْ الْحَوْلُ لِعَدَمِ
تَجَدُّدِ الْمَلِكِ، وَإِنْ تَمَّ الْحَوْلُ فِي مَدَّةِ الْخِيَارِ فِي الْأَوَّلَى مُطْلَقًا، وَفِي الثَّانِيَةِ وَفُسِّخَ الْعَقْدُ زَكَى الْمَبِيعُ فَيَحْتَاجُ
لِلْفَرْقِ بَيْنَ مَا اعْتَمَدَهُ وَبَيْنَ هَذَا وَقَدْ يُفَرَّقُ بَأْنَ الْغُرْمَاءِ غَيْرِ مُعَيَّنِينَ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَظْهَرَ غَرِيمٌ آخَرٌ فَكَانَ
التَّسْلُطُ عَلَى الْآخِذِ أَتَمَّ بِخِلَافِ الْمُشْتَرِي فَإِنَّهُ مُعَيَّنٌ وَلَا بُدَّ فَتَعَلَّقَهُ دُونَ التَّعَلُّقِ هُنَاكَ، وَفِيهِ نَظَرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ.
وَقَدْ يُفَرَّقُ بَأْنَ الْبَائِعِ لَمَّا كَانَ الْخِيَارُ لَهُ أَوْ كَانَ مَلَكَهُ مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنَ الْفُسْخِ فَيَرْجِعُ الْمَبِيعُ لَهُ فَإِنْ قُلْتَ مَا
صُورَةُ تَمَامِ الْحَوْلِ فِي مَدَّةِ الْخِيَارِ قُلْتَ يُمَكِّنُ تَصْوِيرُهُ بَأْنَ يَكُونُ الْمَبِيعُ ثَمَرَةً فَيَبْدُو صَلَاحُهَا فِي زَمَنِ
الْخِيَارِ ا هـ.

سم .

(قَوْلُهُ: فَلَا زَكَاتَ عَلَيْهِ) قَيْدُهُ السُّبْكِيُّ وَالْإِسْنَوِيُّ بِمَا إِذَا كَانَ مَا عَيْنُهُ لِكُلِّ مَنْ جَنْسِ دَيْنِهِ وَإِلَّا فَكَيْفَ يُمَكِّنُهُ
مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ مِنْ غَيْرِ بَيْعٍ أَوْ تَعْوِضٍ وَهُوَ مُتَجَهٌّ وَإِنْ اعْتَرَضَهُ الْأَذْرَعِيُّ ا هـ.
شَرْحُ حَجٍّ وَمِثْلُهُ شَرْحُ الرُّوضِ و م ر (قَوْلُهُ: أَيْضًا فَلَا زَكَاتَ عَلَيْهِ) أَيْ وَلَا عَلَيْهِمْ لِعَدَمِ مِلْكِهِمْ ا هـ.
م ر أَيْ وَلَوْ تَرَكَهُ لَهُ بَعْدَ الْحَوْلِ وَلَا نَظَرَ لِتَبَيُّنِ اسْتِقْرَارِ مِلْكِهِ ا هـ.

ح ل وَفِيهِ أَنَّهُ تَقَدَّمَ أَنَّ الدِّينَ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاتُ وَهَذَا مِنْهُ فَكَيْفَ لَا تَجِبُ عَلَيْهِمْ وَأُجِيبُ بَأْنَ الْمَعْنَى لَا تَجِبُ
عَلَيْهِمْ زَكَاتُ عَيْنِ الَّذِي عَيْنُهُ الْحَاكِمُ لِكُلِّ إِذَا كَانَ نِصَابًا فَلَا يُنَافِي أَنَّهَا تَجِبُ عَلَيْهِمْ الزَّكَاتُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ
دَيْنًا فَيَتَوَقَّفُ الْإِخْرَاجُ عَلَى قَبْضِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا قُلْنَا تَجِبُ عَلَيْهِمْ الزَّكَاتُ فِي الْعَيْنِ فَتَجِبُ عَلَيْهِمْ حَالًا وَإِنْ
لَمْ يَقْبِضُوا تَأَمَّلْ ا هـ شَيْخُنَا.

(وَلَوْ اجْتَمَعَ زَكَاتُ وَدَيْنٌ أَدَمِيٍّ فِي تَرْكَةٍ) بَأْنَ مَاتَ قَبْلَ أَدَائِهَا وَصَاقَتْ التَّرِكَةُ عَنْهُمَا (قُدِّمَتْ) عَلَى الدِّينِ
تَقْدِيمًا لِذَيْنِ اللَّهِ.

وَ فِي خَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ {قَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ أَحَقَّ بِالْقَضَاءِ} وَكَالزَّكَاةِ سَائِرُ حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى كَحَجٍّ وَكَفَّارَةٍ نَعَمْ
الْجَزِيَّةُ وَدَيْنُ الْآدَمِيِّ مُسْتَوِيَانِ مَعَ أَنَّهَا حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى وَخَرَجَ بِدَيْنِ الْآدَمِيِّ دَيْنُ اللَّهِ كَكَفَّارَةٍ وَحَجٍّ فَالْوَجْهُ
كَمَا قَالَ السُّجْجِيُّ أَنَّ يُقَالُ إِنْ كَانَ النَّصَابُ مُوجُودًا قُدِّمَتِ الزَّكَاةُ وَالْأُفْسُوتِيَانِ وَبِالزَّكَاةِ مَا لَوْ اجْتَمَعَ
عَلَى حَيٍّ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ مَحْجُورًا عَلَيْهِ.

قُدِّمَ حَقُّ الْآدَمِيِّ جَزْمًا كَمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ فِي بَابِ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ وَالْأُفْسُوتِيَانِ جَزْمًا كَمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ هُنَا.
الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: وَلَوْ اجْتَمَعَ زَكَاةٌ أَوْ لِمَالٍ أَوْ لِبَدَنِ سَوَاءٌ حَدَثَ الدَّيْنُ قَبْلَ وَجُوبِ الزَّكَاةِ أَوْ بَعْدَهُ كَمَا يُشْعِرُ بِهِ
إِطْلَاقُهُ كَغَيْرِهِ أ هـ.

ز ي وَقَوْلُهُ: قُدِّمَتِ أَيْ الزَّكَاةُ وَلَوْ زَكَاةَ فِطْرٍ عَلَى الدَّيْنِ وَلَوْ كَانَ مُتَعَلِّقًا بِالْعَيْنِ وَلَوْ لِمُسْتَحَقِّ الزَّكَاةِ أ هـ.
ح ل وَانْظُرْ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي فِي الْفَرَائِضِ يُبْدَأُ بِالزَّكَاةِ ثُمَّ بِالْأُفْسُوتِيَانِ هَلْ فِيهِ تَكَرَّرٌ تَأَمَّلْ (قَوْلُهُ: قُدِّمَتِ) أَيْ
وَلَوْ كَانَ الدَّيْنُ لِمَحْجُورٍ عَلَيْهِ أ هـ.

ع ش عَلَى م ر وَلَا يُشْكِلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ: حُقُوقُ اللَّهِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْمُسَامَحَةِ لِأَنَّهُ فِي الْحُدُودِ وَنَحْوِهَا أَوْ يُقَالُ
الزَّكَاةُ فِيهَا جِهَتَانِ حَقُّ اللَّهِ وَحَقُّ الْآدَمِيِّ أ هـ.

ع ش عَلَيْهِ (قَوْلُهُ: كَحَجٍّ وَكَفَّارَةٍ) انْظُرْ إِذَا كَانَتِ التَّرَكُّةُ لَا تَقِي بِأُجْرَةِ الْحَاجِّ هَلْ يُصْرَفُ إِلَى الْوَرِثَةِ وَلَهُمْ
النَّصْرُ فِيهِ أَوْ يُؤَخَّرُ لِاحْتِمَالِ أَنْ يُوجَدَ مَنْ يَرْضَى بِهِ وَيَتَبَرَّعَ بِالْأَعْمَالِ أَوْ كَيْفَ الْحَالُ وَانْظُرْ لَوْ كَانَتْ
حِصَّةُ كُلِّ لَا تَقِي بِهِ هَلْ يَضُمُّ إِلَى الْآخِرِ وَيُخَيَّرُ الْوَارِثُ فِي ذَلِكَ أَوْ بِفُرْعَةٍ أ هـ.

شَوْبَرِي (قَوْلُهُ: مُسْتَوِيَانِ) لَيْسَ الْمُرَادُ التَّخْيِيرُ فِي الْبِدْءَةِ بَيْنَهُمَا بَلْ الْمُرَادُ أَنَّهُمَا مُسْتَوِيَانِ فِي النَّفْسِ
فَيُوزَعُ الْمَوْجُودُ عَلَيْهِمَا وَإِنَّمَا كَانَتْ مُسَاوِيَةً؛ لِأَنَّ الْمَغْلَبَ فِيهَا مَعْنَى الْأُجْرَةِ فَكَأَنَّهَا دَيْنُ آدَمِيٍّ.

أ هـ شَيْخُنَا.

(قَوْلُهُ: وَالْأُفْسُوتِيَانِ) أَيْ بِالنَّفْسِ فَيُقَسَّطُ الْمَوْجُودُ عَلَيْهِمَا.

أ هـ شَيْخُنَا.

وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر أَوْ مَعْدُومًا وَاسْتَوِيَا فِي التَّغْلِيقِ بِالذِّمَّةِ قُسِمَ بَيْنَهُمَا عِنْدَ الْإِمْكَانِ أَمَا إِذَا لَمْ يُمْكِنْ التَّوْزِيعُ
كَأَنَّ كَانَ مَا يَخْصُ الْحَجَّ قَلِيلًا بِحَيْثُ لَا يَفِي فَإِنَّهُ يُصْرَفُ لِلْمُمْكِنِ مِنْهُمَا فَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ وَحَجٌّ وَلَمْ
يُوجَدَ أَجِيرٌ يَرْضَى بِمَا يَخْصُ الْحَجَّ صَرَفَ كُلُّهُ لِلزَّكَاةِ أَمَا لَوْ اجْتَمَعَتِ الزَّكَاةُ مَعَ غَيْرِ الْحَجِّ مِنْ حُقُوقِ
اللَّهِ تَعَالَى كَالنَّذْرِ، وَكَالْكَفَّارَةِ وَجَزَاءِ الصَّيْدِ فَيُوزَعُ الْحَاصِلُ بَيْنَهُمَا وَلَا تَتَأْتَى التَّفَرُّقَةُ بَيْنَهُمَا لِإِمْكَانِ التَّجْزِئَةِ دَائِمًا
بِخِلَافِ الْحَجِّ وَكَاجْتِمَاعِ الزَّكَاةِ مَعَ الْحَجِّ اجْتِمَاعُ الْحَجِّ مَعَ بَقِيَّةِ الْحُقُوقِ فَيُوزَعُ الْوَاجِبُ إِنْ أُمِكنَ عَلَى
الْحَجِّ وَغَيْرِهِ وَالْأُفْسُوتِيَانِ صَرَفَ لِعَيْنِ الْحَجِّ ثُمَّ مَا يَخْصُ الْكَفَّارَةَ عِنْدَ التَّوْزِيعِ إِذَا كَانَتْ إِعْتَاقًا وَلَمْ يَفِ مَا يَخْصُهَا
بِرَقَبَةٍ هَلْ يُشْتَرَى بِهِ بَعْضُهَا وَإِنْ قَلَّ وَيُعْتَقُ أَوْ لَا؛ لِأَنَّ إِعْتَاقَ الْبَعْضِ لَا يَقَعُ كَفَّارَةً فِيهِ نَظَرٌ فَيَحْتَمَلُ
وُجُوبَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَيْسُورَ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُورِ وَيَحْتَمَلُ وَهُوَ الظَّاهِرُ الثَّانِي وَيَنْتَقِلُ إِلَى الصَّوْمِ فَيُخْرِجُ عَنْ
كُلِّ يَوْمٍ مَدًّا أ هـ.

ع ش عَلَيْهِ (قَوْلُهُ: فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ مَحْجُورًا عَلَيْهِ... إلخ) وَيَجِبُ تَقْيِيدُ هَذَا التَّفْصِيلِ بِمَا إِذَا لَمْ تَتَعَلَّقْ الزَّكَاةُ
بِالْعَيْنِ بَأَنْ لَمْ يَكُنِ النَّصَابُ وَلَا بَعْضُهُ مُوجُودًا وَالْأُفْسُوتِيَانِ بِأَنْ تَعَلَّقَتْ بِالْعَيْنِ بَأَنْ كَانَ النَّصَابُ أَوْ بَعْضُهُ

مَوْجُودًا قُدِّمَتْ مُطْلَقًا أَيَّ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مَحْجُورًا عَلَيْهِ أَمْ لَا هـ.

مِنْ شَرْحِ م ر .

(قَوْلُهُ: قُدِّمَ حَقُّ الْأَدَمِيِّ) أَيَّ بِخِلَافِ مَا لَوْ اجْتَمَعَ عَلَى حَيٍّ مَعَ حَقِّ الْأَدَمِيِّ حُرِّيَّةً فَإِنَّهُ يُسَوَّى بَيْنَهُمَا كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ نَقْلَهُ فِي حَوَاشِي شَرْحِ الرُّوضِ فِي بَابِ الْجَزِيَّةِ قُبَيْلَ الْبَابِ الثَّالِثِ مِنْ كِتَابِ الْأَيْمَانِ هـ.

شَوْبَرِيٍّ (قَوْلُهُ: وَالْأَمِّ قُدِّمَتْ جَزْمًا) أَيَّ عَلَى دَيْنِ الْأَدَمِيِّ وَلَوْ اجْتَمَعَتْ الزَّكَاةُ وَحُقُوقُ اللَّهِ وَضَاقَ الْمَالُ عَنْهَا فَسُطِّتْ إِنْ أَمَكْنَ كَمَا فَعَلَ بِهِ فِيمَا لَوْ اجْتَمَعَتْ فِي التَّرَكَةِ كَمَا تَقَدَّمَ هـ.

ع ش عَلَى م ر وَفِي الشَّوْبَرِيِّ وَلَوْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ وَحَجٌّ فَوْرِيٌّ فَيُظْهَرُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْغُرَمَاءِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِيمَنْ مَاتَ وَلَمْ يَفِ مَالُهُ بِالْحَقِّينِ نَقْلَهُ فِي حَوَاشِي شَرْحِ الرُّوضِ فِي بَابِ الْفَلَسِ هـ.

(بَابُ أَدَاءِ زَكَاةِ الْمَالِ).

هُوَ أَوَّلَى مِنْ تَعْيِيرِهِ بِفَصْلٍ لِعَدَمِ انْتِدَاجِهِ فِي تَرْجَمَةِ الْبَابِ قَبْلَهُ (يَجِبُ) أَيَّ أَدَاؤُهَا (فَوْرًا)؛ لِأَنَّ حَاجَةَ الْمُسْتَحِقِّينَ إِلَيْهَا نَاجِزَةٌ (إِذَا تَمَكَّنَ) مِنْ الْأَدَاءِ كَسَائِرِ الْوَاجِبَاتِ وَيَحْصُلُ التَّمَكُّنُ (بِحُضُورِ مَالٍ) غَائِبٍ سَائِرٍ أَوْ قَارٍ عَسَرَ الْوُصُولُ إِلَيْهِ أَوْ مَالٍ مَغْصُوبٍ أَوْ مَحْجُودٍ أَوْ دَيْنٍ مُؤَجَّلٍ أَوْ حَالٍ تَعَذَّرَ أَخْذُهُ (و) حُضُورٍ (أَخِذْ) لِلزَّكَاةِ مِنْ إِمَامٍ أَوْ سَاعٍ أَوْ مُسْتَحِقٍّ فَهُوَ أَعَمُّ مِنْ تَعْيِيرِهِ بِالْأَصْنَافِ (وَبِجَفَافٍ) لِيَمْرَ (وَتَثْقِيَةً) لِحَبِّ وَتَبَرٍّ وَمَعْدِنٍ (وَخُلُوءٍ مَالِكٍ مِنْ مُهَمٍّ) دِينِيٍّ أَوْ دُنْيَوِيٍّ كَصَلَاةٍ وَأَكْلٍ وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ مِنْ زِيَادَتِي (وَبِقُدْرَةٍ عَلَى غَائِبٍ قَارٍ) بِأَنْ سَهَلَ الْوُصُولُ لَهُ (أَوْ) عَلَى اسْتِيفَاءِ دَيْنٍ (حَالٍ) بِأَنْ كَانَ عَلَى مَلِيٍّ حَاضِرٍ بَادِلٍ أَوْ عَلَى جَاحِدٍ وَبِهِ حُجَّةٌ وَقَوْلِي قَارٍ مِنْ زِيَادَتِي (وَبِرِوَالِ حَجَرٍ فَلَسٍ)؛ لِأَنَّ الْحَجَرَ بِهِ مَانِعٌ مِنَ التَّصَرُّفِ فَالْأَدَاءُ إِنَّمَا يَجِبُ عَلَى الْمُرَكِّي إِذَا تَمَكَّنَ.

(وَتَقَرَّرَتْ أُجْرَةٌ فُبِضَتْ) فَلَوْ أَجَرَ دَارًا أَرْبَعَ سِنِينَ بِمِائَةِ دِينَارٍ وَقَبِضَهَا لَمْ يَلْزَمُهُ كُلُّ سَنَةٍ إِلَّا إِخْرَاجُ حِصَّةٍ مَا تَقَرَّرَ مِنْهَا فَإِنَّ الْمَلِكَ فِيهَا ضَعِيفٌ لِنَعْرُضِهِ لِلزَّرْوَالِ بِتَلَفِ الْعَيْنِ الْمُؤَجَّرَةِ فَعَلِمَ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ التَّأْخِيرُ بَعْدَ التَّمَكُّنِ وَتَقَرَّرَ الْأُجْرَةُ نَعَمْ لَهُ التَّأْخِيرُ لِانْتِظَارِ قَرِيبٍ أَوْ جَارٍ أَوْ أَحْوَجٍ أَوْ أَفْضَلٍ إِنْ لَمْ يَشْتَدَّ ضَرَرُ الْحَاضِرِينَ لَكِنْ لَوْ تَلَفَ الْمَالُ حِينَئِذٍ ضَمِنَ.

الشَّرْحُ

(بَابُ أَدَاءِ زَكَاةِ الْمَالِ) أَيَّ بَابُ حُكْمِ الْأَدَاءِ مِنْ كَوْنِهِ فَوْرِيًّا أَوْ لَا وَمِنْ كَوْنِهِ بِنَفْسِهِ أَوْ بِوَكِيلِهِ لِلْمُسْتَحِقِّينَ أَوْ لِلْحَاكِمِ وَمِنْ وَجُوبِ النَّيَّةِ فِيهِ.

هـ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: أَيَّ أَدَاؤُهَا) الْمُرَادُ بِالْأَدَاءِ الدَّفْعُ لَا الْأَدَاءُ بِالْمَعْنَى الْمُصْطَلَحِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ لَا وَقْتُ لَهَا مَحْدُودٌ حَتَّى تَصِيرَ قَضَاءً بِخُرُوجِهِ هـ.

ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ: بِحُضُورِ مَالٍ) أَيَّ وَإِنْ عَسَرَ الْوُصُولُ إِلَيْهِ مَعَ كَوْنِهِ حَاضِرًا لِاتِّسَاعِ الْبَلَدِ أَوْ ضَيَاعِ الْمِفْتَاحِ هـ.

مِنْ شَرْحِ م ر و ع ش عَلَيْهِ وَهَذَا تَعْمِيمٌ فِي الْمَالِ الْحَاضِرِ بِالْفِعْلِ وَأَمَّا قَوْلُ الشَّارِحِ غَائِبٌ سَائِرًا وَقَارًا... إلخ فَهُوَ بَيَانٌ لِحَالِ الْمَالِ قَبْلَ حُضُورِهِ وَبَيَانٌ لِمَحَلِّ اشْتِرَاطِ حُضُورِهِ أَيَّ إِنَّمَا يُشْتَرَطُ حُضُورُهُ إِذَا كَانَ فِي

حَالِ غَيْبَتِهِ فِي وَقْتِ الْوُجُوبِ سَائِرًا فِي السُّفْنِ أَوْ الْقَوَافِلِ أَوْ قَارًا مَآكِنًا فِي مَحَلِّ غَيْبَتِهِ كَمَا لَوْ كَانَ الْمَالُكَ
وَقَتَّ الْوُجُوبِ بِمَصْرٍ، وَالْمَالُ مُسْتَقَرٌّ بِمَكَّةَ مَثَلًا وَقَوْلُهُ: عَسَرَ الْوُصُولُ لَهُ مُحْتَزُّهُ سَيَاتِي فِي قَوْلِهِ وَبِقُدْرَةِ
عَلَى غَائِبٍ قَارٍ أَيْ إِنَّ الْمَالَ إِذَا كَانَ وَقَتَّ الْوُجُوبِ قَارًا وَسَهَلَ الْوُصُولُ إِلَيْهِ لَا يُشْتَرَطُ فِي التَّمَكُّنِ
حُضُورُهُ بِالْفِعْلِ بَلْ سُهُولَةُ الْوُصُولِ إِلَيْهِ كَافِيَةٌ فِي التَّمَكُّنِ فَيَجِبُ عَلَى الْفَوْرِ إِخْرَاجُ زَكَاتِهِ مَعَ أَنَّهُ غَائِبٌ
تَأْمَلْ ١ هـ.

شَيْخُنَا فِي ق ل عَلَى الْجَلَالِ قَوْلُهُ: بِحُضُورِ مَالٍ أَيْ بِحُضُورِ الْمَالِ إِلَيْهِ أَوْ بِحُضُورِهِ عِنْدَ الْمَالِ وَلَوْ
تَقْدِيرًا ١ هـ.

(قَوْلُهُ: سَائِرًا) أَيْ مَا لَمْ يَكُنِ الْمَالُكَ أَوْ وَكِيلُهُ مُسَافِرًا مَعَهُ وَإِلَّا وَجِبَ الْإِخْرَاجُ فِي الْحَالِ وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ
قَوْلُهُمْ فِي قِسْمِ الصَّدَقَاتِ إِنْ كَانَ بِبَادِيَةٍ صَرَفَ إِلَى فَقَرَاءٍ أَقْرَبَ الْبِلَادِ إِلَيْهِ ١ هـ.
سُلْطَانٌ (قَوْلُهُ: أَوْ حَالٍ تَعَذَّرَ أَخْذُهُ) بِأَنْ كَانَ عَلَى مُعْسِرٍ أَوْ مَلِيٍّ وَلَمْ تَقُمْ عَلَيْهِ حُجَّةٌ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ
يَتَعَذَّرْ أَخْذُهُ بِأَنْ كَانَ عَلَى مَلِيٍّ بِإِذِلِّ حَاضِرٍ أَوْ عَلَى جَادِدٍ وَبِهِ حُجَّةٌ فَإِنَّهَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ فَوْرًا وَإِنْ لَمْ
يَأْخُذْهُ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى أَخْذِهِ كَمَا سَيَاتِي فِي قَوْلِهِ أَوْ عَلَى اسْتِيفَاءِ دَيْنٍ حَالٌ فَهُوَ مُحْتَزُّ مَا هُنَا.
١ هـ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: أَوْ مُسْتَحَقٌّ) وَلَا يَكْفِي حُضُورُ الْمُسْتَحَقِّينَ وَحَدُّهُمْ حَيْثُ وَجِبَ الصَّرْفُ إِلَى الْإِمَامِ بِأَنْ
طَلَبَهَا عَنْ الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ كَمَا سَيَاتِي فَلَا يَحْصُلُ التَّمَكُّنُ بِذَلِكَ فَلَوْ حَضَرَ بَعْضُ مُسْتَحَقِّهَا فَلِكُلِّ حُكْمِهِ
حَتَّى لَوْ تَلَفَ الْمَالُ ضَمِنَ حِصَّتَهُمْ ١ هـ.

شَرْحُ م ر.

(قَوْلُهُ: أَيْضًا أَوْ مُسْتَحَقٌّ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَطْلُبُوهُ وَلَعَلَّ الْفَرْقَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ دَيْنِ الْأَدَمِيِّ حَيْثُ لَا يَجِبُ
دَفْعُهُ إِلَّا بِالطَّلَبِ أَنَّ الدَّيْنَ لَزِمَ ذِمَّةَ الْمَدِينِ بِاخْتِيَارِهِ وَرِضَاهُ فَيُتَوَقَّفُ وَجُوبُ دَفْعِهِ عَلَى طَلَبِهِ بِخِلَافِ مَا هُنَا
فَإِنَّهُ وَجِبَ لَهُ بِحُكْمِ الشَّرْعِ وَدَلَّتِ الْقَرِينَةُ عَلَى احْتِيَاجِهِ إِذْ الْفَرَضُ أَنَّهُ فَقِيرٌ فَلَمْ يُتَوَقَّفْ وَجُوبُ دَفْعِهِ عَلَى
طَلَبٍ.
١ هـ.

ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ: بِأَنْ سَهَلَ الْوُصُولُ إِلَيْهِ) تَصْوِيرٌ لِلْقُدْرَةِ عَلَى الْغَائِبِ (قَوْلُهُ: أَوْ عَلَى اسْتِيفَاءِ دَيْنٍ)
حَالٌ وَسَيَاتِي تَعَلُّقُ الزَّكَاةِ بِعَيْنِ الْمَالِ فَعَلَيْهِ يَمْلِكُ الْمُسْتَحَقُّونَ مِنَ الدَّيْنِ مَا وَجِبَ لَهُمْ وَمَعَ ذَلِكَ يَدَّعِي
الْمَالُكَ بِالْكُلِّ وَيَخْلِفُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ لَهُ وَلَايَةَ الْقَبْضِ وَمِنْ ثَمَّ لَا يَخْلِفُ أَنَّهُ لَهُ مَثَلًا بَلْ أَنَّهُ يَسْتَحَقُّ قَبْضَهُ قَالَهُ
السُّبْكِيُّ وَلَا يَجُوزُ جَعْلُ دَيْنِهِ عَلَى مُعْسِرٍ مِنْ زَكَاتِهِ إِلَّا إِنْ قَبِضَهُ مِنْهُ ثُمَّ تَوَاها قَبْلَ الْأَدَاءِ إِلَيْهِ أَوْ مَعَهُ أَوْ
يُعْطِيهِ مِنْ زَكَاتِهِ ثُمَّ يَرُدُّهَا إِلَيْهِ عَنْ دَيْنِهِ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ ١ هـ.

حَجَّ (قَوْلُهُ: بِأَنْ كَانَ عَلَى مَلِيٍّ... إلخ) تَصْوِيرٌ لِلْقُدْرَةِ عَلَى اسْتِيفَاءِ الدَّيْنِ الْحَالِ (قَوْلُهُ: وَبِرَوَالِ حَجَرٍ
فَلَسٍ) بِخِلَافِ حَجَرِ السَّقَةِ لَا يُشْتَرَطُ زَوَالُهُ بَلْ يُخْرَجُ الْوَلِيُّ كَمَا مَرَّ.

١ هـ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: أَيْضًا وَبِرَوَالِ حَجَرٍ فَلَسٍ) أَيْ، وَالزَّكَاةُ مُتَعَلِّقَةٌ بِالذِّمَّةِ وَإِلَّا قُدِّمَتْ عَلَى الْغُرْمَاءِ وَلَا
يُحْتَاجُ إِلَى زَوَالِ الْحَجَرِ ١ هـ.

شَوْبَرِي (قَوْلُهُ: وَتَقَرَّرَتْ أَجْرَةٌ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ إِذَا تَمَكَّنَ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ فَالْأَدَاءُ إِنَّمَا
يَجِبُ... إلخ ١ هـ.

شَوْبَرِي (قَوْلُهُ: قُبِضَتْ) أَي أَوْ لَمْ تُقْبِضْ وَكَانَتْ عَلَى مُوَرِّ مَلِيءٍ بِإِذِلٍ أَوْ بِهَا حُجَّةٌ فَقَبْضُهَا لَيْسَ بِقَيْدٍ لِمَا مَرَّ أَنَّهَا تَجِبُ فِي الدَّيْنِ.

ا هـ شَيْخُنَا فَقَوْلُ بَعْضِهِمْ إِنَّمَا قَيْدٌ بِالْقَبْضِ لِأَجْلِ وُجُوبِ الْإِخْرَاجِ لَيْسَ بِظَاهِرٍ (قَوْلُهُ: لَمْ يَلْزَمُهُ كُلُّ سَنَةٍ... إلخ) عِبَارَةُ الْمُحَرَّرِ فَيُخْرِجُ عِنْدَ تَمَامِ الْأُولَى زَكَاةَ خَمْسَةٍ وَعِشْرِينَ لِسَنَةٍ وَعِنْدَ تَمَامِ الثَّانِيَةِ زَكَاةَ خَمْسَةٍ وَعِشْرِينَ لِسَنَةٍ وَخَمْسَةٍ وَعِشْرِينَ لِسَنَتَيْنِ وَعِنْدَ تَمَامِ السَّنَةِ الثَّالِثَةِ زَكَاةَ خَمْسِينَ لِسَنَةٍ وَخَمْسَةٍ وَعِشْرِينَ لِثَلَاثِ سِنِينَ، وَعِنْدَ تَمَامِ الرَّابِعَةِ زَكَاةَ خَمْسَةٍ وَسَبْعِينَ لِسَنَةٍ وَخَمْسَةٍ وَعِشْرِينَ لِأَرْبَعِ سِنِينَ ا هـ.

بِحُرُوفِهِ فَالْوَاجِبُ فِي السَّنَةِ الْأُولَى نِصْفُ دِينَارٍ وَثُمُنُ دِينَارٍ وَفِي الثَّانِيَةِ ثَلَاثَةُ أُنْصَافِ دِينَارٍ وَثَلَاثَةُ أَثْمَانِ دِينَارٍ، وَفِي الثَّالِثَةِ خَمْسَةُ أُنْصَافٍ، وَخَمْسَةُ أَثْمَانٍ، وَفِي الرَّابِعَةِ سَبْعَةُ أُنْصَافٍ وَسَبْعَةُ أَثْمَانٍ فَإِذَا جُمِعَتْ الْأُنْصَافُ صَارَتْ سِتَّةَ عَشَرَ نِصْفًا بِثَمَانِيَةِ دَنَانِيرٍ وَإِذَا جُمِعَتْ الْأَثْمَانُ صَارَتْ سِتَّةَ عَشَرَ ثُمْنًا بِدِينَارَيْنِ تَأَمَّلْ ا هـ.

مِنْ خَطِّ شَيْخِنَا ح ف وَقَوْلُهُ: وَعِنْدَ تَمَامِ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ زَكَاةَ خَمْسَةٍ وَعِشْرِينَ لِسَنَةٍ وَهِيَ الَّتِي زَكَاةَا أَوَّلًا؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ أَنَّهَا بَاقِيَةٌ عِنْدَهُ وَقَوْلُهُ: وَخَمْسَةٍ وَعِشْرِينَ لِسَنَتَيْنِ وَهِيَ الَّتِي تَقَرَّرَتْ بِتَمَامِ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ فَيَرْكَبُهَا زَكَاةَ سَنَتَيْنِ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ أَنَّهُ مَالِكٌ لَهَا مِنْ حِينَ الْقَبْضِ وَأَنَّ الزَّكَاةَ وَاجِبَةٌ فِيهَا مِنْ حِينَئِذٍ لَكِنْ وَجُوبُ الْإِخْرَاجِ مُقَيَّدٌ بِالتَّقَرُّرِ، وَقَوْلُهُ: زَكَاةَ خَمْسِينَ لِسَنَةٍ وَهِيَ مَا تَقَرَّرَ بِتَمَامِ السَّنَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ وَقَوْلُهُ: وَخَمْسَةٍ وَعِشْرِينَ لِثَلَاثِ سِنِينَ وَهِيَ الْمُتَقَرَّرَةُ بِتَمَامِ السَّنَةِ الثَّالِثَةِ؛ لِأَنَّهُ مَالِكٌ لَهَا مِنْ حِينَ الْقَبْضِ وَلَمْ يُرْكَبْهَا قَبْلُ تَأَمَّلْ (قَوْلُهُ: لِنَعْرِضِهِ لِلزَّوَالِ يَتَلَفُ الْعَيْنُ الْمُوجَّزَةَ) فَلَوْ انْهَدَمَتْ الدَّارُ فِي أَثْنَاءِ الْمُدَّةِ انْفَسَخَتْ الْإِجَارَةُ فِيمَا بَقِيَ وَتَبَيَّنَ اسْتِقْرَارُ مِلْكِهِ عَلَى قِسْطِ الْمَاضِي، وَالْحُكْمُ فِي الزَّكَاةِ كَمَا مَرَّ وَعَنْ الْمَآوَزِيِّ وَالْأَصْحَابِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ أَخْرَجَ زَكَاةَ جَمِيعِ الْأُجْرَةِ قَبْلَ الْإِنْهَادِ لَمْ يَرْجِعْ بِمَا أَخْرَجَهُ مِنْهَا عِنْدَ اسْتِرْجَاعِ قِسْطِ مَا بَقِيَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حَقٌّ لَزِمَهُ فِي مِلْكِهِ فَلَمْ يَكُنْ لَهُ الرُّجُوعُ بِهِ عَلَى غَيْرِهِ ا هـ.

شَرْحُ م ر.

وَلَوْ أَسْلَمَ نَصَابٌ نَفَذَ فِي زَكَاةٍ وَأَقْبَضَهُ وَتَمَّ حَوْلٌ قَبْلَ قَبْضِ الْمُسْلِمِ فِيهِ فَعَلَى الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ زَكَاةُ رَأْسِ الْمَالِ لِاسْتِقْرَارِ مِلْكِهِ بِقَبْضِهِ ا هـ.

عَبَابُ.

وَعِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ عَنِ الْمَجْمُوعِ لَمْ يَرْجِعْ بِمَا أَخْرَجَهُ مِنْهَا عِنْدَ اسْتِرْجَاعِ قِسْطِ مَا بَقِيَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حَقٌّ لَزِمَهُ فِي مِلْكِهِ فَلَمْ يَكُنْ لَهُ الرُّجُوعُ بِهِ عَلَى غَيْرِهِ ا هـ.

وَكَأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ إِذَا رَجَعَ عَلَيْهِ الْمُسْتَأْجِرُ بِقِسْطِ مَا بَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ لَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِقِسْطِ مَا يَسْتَرْجِعُهُ مِنَ الزَّكَاةِ بَأَنٍ يَحْسِبُهُ عَلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ ا هـ س م (قَوْلُهُ: فَعَلِمَ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ التَّأْخِيرُ... إلخ) أَي عُلِمَ مِنْ قَوْلِهِ يَجِبُ قَوْرًا وَكَانَ الْأَوَّلَى ذِكْرُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ عِنْدَ قَوْلِ الْمُتَنِّ فَإِنَّ أَخَرَ وَتَلَفَ الْمَالُ ضَمِنَ كَمَا لَا يَخْفَى وَقَوْلُهُ:

نَعَمْ لَهُ التَّأْخِيرُ أَي مِنْ وَقْتِ الْفَضِيلَةِ وَقَوْلُهُ: لَكِنْ لَوْ تَلَفَ الْمَالُ حِينَئِذٍ أَي حِينَ التَّأْخِيرِ لِهَذِهِ الْأَغْرَاضِ ضَمِنَ أَي لِحُصُولِ الْإِمْكَانِ وَإِنَّمَا أَخَرَ لِعَرَضِ نَفْسِهِ فَيَنْقِيْدُ جَوَازَهُ بِشَرْطِ سَلَامَةِ الْعَاقِبَةِ ا هـ شَرْحُ م ر

(قَوْلُهُ: لِانْتِظَارِ نَحْوِ قَرِيبٍ) أَي لَا تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ وَمَحِلُّ ذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمُسْتَحِقُّونَ غَيْرَ مَحْصُورِينَ فَإِنْ كَانُوا مَحْصُورِينَ فَلَا تَأْخِيرَ؛ لِأَنَّهُمْ يَمْلِكُونَ ذَلِكَ بِتَمَامِ الْحَوْلِ ا هـ.

بِرَمَاوِيٍّ (قَوْلُهُ: إِنْ لَمْ يَشْتَدَّ ضَرَرُ الْحَاضِرِينَ) أَيْ وَإِلَّا حَرَّمَ التَّأْخِيرُ؛ لِأَنَّ دَفْعَ ضَرَرِهِمْ فَرَضٌ فَلَا يَجُوزُ تَرْكُهُ لِجَيَّازَةِ الْفَضِيلَةِ انْتَهَى ح ل وَيُصَدَّقُ الْفُقَرَاءُ فِي دَعْوَاهُمْ مَا لَمْ تَدُلَّ قَرِينَةٌ عَلَى كَذِبِهِمْ ا هـ.

ع ش عَلَى م ر.

(لَا صَدَاقٌ) فَلَا يُسْتَرْطُ تَقَرُّرُهُ بِتَشْطِيرٍ أَوْ مَوْتٍ أَوْ وَطْءٍ وَفَارَقَ الْأُجْرَةَ بِأَنَّهَا مُسْتَحَقَّةٌ فِي مُقَابَلَةِ الْمَنَافِعِ فَيَقْوَاتِهَا يَنْفَسِخُ الْعَقْدُ كَمَا مَرَّتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ بِخِلَافِ الصَّدَاقِ وَلِهَذَا لَا يَسْقُطُ بِمَوْتِ الزَّوْجَةِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَإِنْ لَمْ تُسَلِّمِ الْمَنَافِعَ لِلزَّوْجِ وَتَشْطِيرُهُ إِنَّمَا يَبْتُئِ بِتَصَرُّفِ الزَّوْجِ بِطَلَاقٍ وَنَحْوِهِ أَمَّا زَكَاةُ الْفِطْرِ فَمَوْسَعَةٌ بِلَيْلَةِ الْعِيدِ وَيَوْمِهِ كَمَا مَرَّ فِي بَابِهَا (فَإِنْ أَخَّرَ) أَدَاءَ هَذَا بَعْدَ التَّمَكُّنِ (وَتَلَفَ الْمَالُ) كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ (ضَمِنَ) بِأَنْ يُؤَدِّيَ مَا كَانَ يُؤَدِّيهِ قَبْلَ التَّلَفِ لِتَقْصِيرِهِ بِحَسِّ الْحَقِّ عَنْ مُسْتَحَقِّهِ وَ إِنْ تَلَفَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ فَلَا ضَمَانَ لِانْتِفَاعٍ تَقْصِيرِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ أُلْتَفَ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ لِتَقْصِيرِهِ بِاتِّلَافِهِ.

الشرح

(قَوْلُهُ: لَا صَدَاقٌ) عِبَارَةٌ أَصْلُهُ مَعَ شَرْحِ م ر وَلَوْ أَصْدَقَهَا نَصَابٌ سَائِمَةٌ مُعَيَّنًا لَزِمَهَا زَكَاتُهُ إِذَا تَمَّ حَوْلُ مِنْ الْإِصْدَاقِ وَخَرَجَ بِالْمُعَيَّنِ مَا فِي الدِّمَةِ فَلَا زَكَاةَ؛ لِأَنَّ السَّوْمَ لَا يَبْتُئِ فِي الدِّمَةِ كَمَا مَرَّ بِخِلَافِ إِصْدَاقِ النَّفَقَيْنِ تَجِبُ فِيهِمَا الزَّكَاةُ وَإِنْ كَانَا فِي الدِّمَةِ فَإِذَا طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا وَبَعْدَ الْحَوْلِ رَجَعَ فِي نِصْفِ الْجَمِيعِ شَائِعًا إِنْ أَخَذَ السَّاعِي الزَّكَاةَ مِنْ غَيْرِ الْعَيْنِ الْمُصَدَّقَةِ أَوْ لَمْ يَأْخُذْ شَيْئًا فَإِنْ طَالَبَهُ السَّاعِي بَعْدَ الرُّجُوعِ وَأَخَذَهَا مِنْهُ أَوْ كَانَ قَدْ أَخَذَهَا مِنْهَا قَبْلَ الرُّجُوعِ فِي بَقِيَّتِهَا رَجَعَ أَيْضًا بِنِصْفِ قِيَمَةِ الْمُخْرَجِ وَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ وَقَبْلَ تِمَامِ الْحَوْلِ عَادَ إِلَيْهِ نِصْفُهَا وَلَزِمَ كُلًّا مِنْهُمَا نِصْفُ شَاةٍ عِنْدَ تِمَامِ حَوْلِهِ إِنْ دَامَتْ الْخُلُطَةُ وَإِلَّا فَلَا زَكَاةَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِعَدَمِ تِمَامِ النَّصَابِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ مَحَلَّ الْوُجُوبِ عَلَيْهَا حَيْثُ عَلِمْتَ بِالسَّوْمِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَنَّ قَصْدَ السَّوْمِ شَرْطٌ، وَلَوْ طَالَبَتْهُ الْمَرْأَةُ فَاِمْتَنَعَ كَانَ كَالْمَعْصُوبِ قَالَهُ الْمُتَوَلَّى وَعَوَضَ الْخُلْعَ، وَالصُّلْحُ عَنْ دَمِ الْعَمْدِ كَالصَّدَاقِ وَلَا يُحَقُّ بِذَلِكَ مَالُ الْجَعَالَةِ خِلَافًا لِابْنِ الرَّفْعَةِ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ كَلَامُهُ عَلَى مَا بَعْدَ فَرَاغِ الْعَمَلِ انْتَهَتْ.

(قَوْلُهُ: بِتَشْطِيرٍ) مُتَعَلِّقٌ بِتَقَرُّرِهِ وَانْظُرْ مَا مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ مَعَ أَنَّ التَّشْطِيرَ ضِدُّ النَّقَرِ؛ لِأَنَّ النَّقَرَ هُوَ الْأَمْسُ مِنْ سُقُوطِ بَعْضِهِ بِالْفِرَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ.

ا هـ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: كَمَا مَرَّتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ) أَيْ فِي قَوْلِهِ لِنَعْرِضِهِ لِلزَّوَالِ بِتَلَفِ الْعَيْنِ... إلخ ا هـ.

شَوْبَرِيٍّ (قَوْلُهُ: بِخِلَافِ الصَّدَاقِ) أَيْ فَإِنَّهُ مُسْتَحَقٌّ فِي مُقَابَلَةِ إِبَاحَةِ الْإِنْتِفَاعِ فَقَطْ وَذَلِكَ حَاصِلُ بِنَفْسِ الْعَقْدِ وَأَيْضًا فِيهِ مَعْنَى النُّحْلَةِ أَيْ الْعَطِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا تَتَمَتَّعُ بِهِ كَمَا يَتَمَتَّعُ هُوَ بِهَا تَأْمَلْ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَوْلُهُ بِخِلَافِ الصَّدَاقِ أَيْ فَإِنَّهُ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا فِي مُقَابَلَةِ الْمَنَافِعِ بِدَلِيلِ تَقَرُّرِهِ بِمَوْتِ الزَّوْجَةِ قَبْلَ الدُّخُولِ.

ا هـ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ تُسَلِّمِ الْمَنَافِعَ) أَيْ بَلْ فَاتَتْ بِمَوْتِهَا وَالْوَأُو لِلْحَالِ.

ا هـ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: وَتَشْطِيرُهُ... إلخ) جَوَابٌ عَمَّا يُقَالُ إِنَّهُ قَبْلَ الدُّخُولِ غَيْرُ مُنْقَرَّرٍ وَلَا حَيْثَمَالٍ تَشْطِيرِهِ بِطَلَاقٍ أَوْ فسخٍ لَكِنَّ الْجَوَابَ نَاقِصٌ.

وَعِبَارَةٌ شَرْحِ م ر وَتَشْطِيرُهُ إِنَّمَا يَبْتُئِ بِتَصَرُّفِ الزَّوْجِ بِطَلَاقٍ وَنَحْوِهِ وَلَيْسَ مِنْ مُقْتَضَى عَقْدِ النِّكَاحِ انْتِهَتْ (قَوْلُهُ: أَمَّا زَكَاةُ الْفِطْرِ... إلخ) هَذَا مُحْتَرَرُ التَّقْيِيدِ بِزَكَاةِ الْمَالِ فِي التَّرْجَمَةِ.

ا هـ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: فَإِنْ أَخَّرَ... إلخ) مُرْتَبِّ عَلَى قَوْلِهِ يَجِبُ فَوْزًا.

ا هـ شَيْخُنَا.

وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر فَلَوْ تَلَفَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنْ غَيْرِ تَقْصِيرٍ فَلَا ضَمَانَ سَوَاءً أَكَانَ تَلَفُهُ بَعْدَ الْحَوْلِ أَمْ قَبْلَهُ لِإِنْتِقَاءِ تَقْصِيرِهِ فَإِنْ قَصَرَ كَأَنَّ وَضَعَهُ فِي غَيْرِ حَرْزٍ مِثْلِهِ كَانَ ضَامِنًا فِي صُورَةِ مَا إِذَا كَانَ التَّلَفُ بَعْدَ الْحَوْلِ وَلَوْ تَلَفَ بَعْضُهُ بَعْدَ الْحَوْلِ وَقَبْلَ التَّمَكُّنِ وَبَقِيَ بَعْضُهُ وَلَا تَقْرِيطَ فَلَا ظَهْرَ أَنَّهُ يَغْرَمُ قِسْطَ مَا يَبْقَى بَعْدَ إسْقَاطِ الْوَقْصِ فَلَوْ تَلَفَ وَاحِدٌ مِنْ خُمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ قَبْلَ التَّمَكُّنِ فَفِي الْبَاقِي أَرْبَعَةُ أَخْمَاسٍ شَاءَ أَوْ مَلَكَ تِسْعَةٌ مِنْهَا حَوْلًا فَهَلْكَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ خُمْسَةٌ وَجَبَ أَرْبَعَةُ أَخْمَاسٍ شَاءَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ التَّمَكُّنَ شَرْطٌ فِي الضَّمَانِ، وَأَنَّ الْأَوْقَاصَ عَفْوٌ، وَهُوَ الْأُظْهَرُ فِيهِمَا أَوْ أَرْبَعَةٌ وَجَبَ شَاءَ انْتَهَتْ (قَوْلُهُ: ضَمِنَ) أَيُّ وَلَوْ كَانَ التَّأْخِيرُ جَائِزًا كَمَا سَبَقَ فِي قَوْلِهِ نَعَمْ لَهُ التَّأْخِيرُ... إلخ تَأْمَلْ (قَوْلُهُ: بَأَنْ يُؤَدِّيَ مَا كَانَ... إلخ) أَشَارَ بِهِذَا إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِالضَّمَانِ هُنَا ضَمَانُ قِيمَةِ الْمُتْلَفِ كَضَمَانِ قِيمَةِ الشَّاةِ مِنْ أَرْبَعِينَ مَثَلًا وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ إِخْرَاجُ مَا كَانَ يُخْرِجُهُ قَبْلَ التَّلَفِ ا هـ.

ز ي وسم (قَوْلُهُ: بِخِلَافِ مَا لَوْ أَتْلَفَهُ) أَيُّ أَوْ تَمَكَّنَ مِنْ دَفْعِ الْمُتْلَفَاتِ عَنْهُ وَلَمْ يَفْعَلْ ا هـ. شَوْبَرِي.

(وَلَهُ) وَلَوْ بَوَكِيلِهِ (أَدَاؤُهَا) عَنِ الْمَالِ الْبَاطِنِ وَهُوَ نَقْدٌ وَعَرْضٌ وَرِكَازٌ، وَالظَّاهِرُ وَهُوَ مَاشِيَةٌ وَزَرْعٌ وَثَمَرٌ وَمَعْدِنٌ (لِمُسْتَحِقِّهَا إِلَّا إِنْ طَلَبَهَا إِمَامٌ عَنْ) مَالٍ (ظَاهِرٍ) فَيَجِبُ أَدَاؤُهَا لَهُ وَلَيْسَ لَهُ طَلَبُهَا عَنِ الْبَاطِنِ إِلَّا إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْمَالِكَ لَا يُرْكِي فَعَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ لَهُ أَدِّهَا وَإِلَّا ادْفَعَهَا إِلَيَّ وَذَكَرَ الْإِسْتِثْنَاءَ مِنْ زِيَادَتِي وَالْحَقُّوا بِرِكَاءَةِ الْمَالِ الْبَاطِنِ رِكَاءَةَ الْفِطْرِ.

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: وَلَهُ وَلَوْ بَوَكِيلِهِ أَدَاؤُهَا.. إلخ) أَيُّ وَلَهُ مَعَ الْأَدَاءِ بِنَفْسِهِ فِي الْمَالَيْنِ التَّوَكُّلُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ مَالِيٌّ فَجَازَ أَنْ يُوَكَّلَ فِي أَدَائِهِ كَدْيُونِ الْأَدَمِيِّينَ، وَشَمِلَ إِطْلَاقُهُ مَا لَوْ كَانَ الْوَكِيلُ كَافِرًا أَوْ رَقِيقًا أَوْ سَفِيهًا أَوْ صَبِيًّا مُمَيَّرًا نَعَمْ يُشْتَرَطُ فِي الْكَافِرِ، وَالصَّبِيِّ تَعْيِينُ الْمَدْفُوعِ لَهُ كَمَا فِي الْمُحَرَّرِ وَذَكَرَ الْبُعُودِي مِثْلَهُ فِي الصَّبِيِّ وَسَكَتَ عَنِ الْكَافِرِ ا هـ شَرْحُ م ر وَعِبَارَتُهُ مَعَ الْمُثْنِ فِي مَحَلِّ آخَرَ وَتَكْفِي نِيَّةَ الْمُوَكَّلِ عِنْدَ الصَّرْفِ إِلَى الْوَكِيلِ فِي الْأَصَحِّ وَعَلَيْهِ لَوْ نَوَى الْوَكِيلُ وَحْدَهُ لَمْ يَكْفِ إِنْ لَمْ يَفُوضْ إِلَيْهِ الْمُوَكَّلُ النِّيَّةَ وَهُوَ مِنْ أَهْلِهَا لَا كَافِرٌ وَصَبِيٌّ أَوْ مَجْنُونٌ وَلَوْ نَوَى الْمُوَكَّلُ وَحْدَهُ عِنْدَ تَفْرِيقِ الْوَكِيلِ جَازَ قَطْعًا انْتَهَتْ وَكَتَبَ عَلَيْهِ ع ش قَوْلُهُ: لَا كَافِرٌ وَصَبِيٌّ أَيُّ غَيْرُ مُمَيَّرٍ وَمَفْهُومُهُ الْجَوَازُ مِنَ الْمُمَيَّرِ لَكِنْ قَالَ سَم عَلَى حَجِّ قَضِيَّةٍ كَلَامَ شَرْحِ الْبَهْجَةِ، وَالرُّوضِ، وَالْعُبَابِ خِلَافَهُ وَأَقْرَبُهُ حَيْثُ لَمْ يَتَعَقَّبْهُ لَكِنَّهُ لَمْ يَقُلْ فِيهِ إِنَّهُ الْأَوْجَهُ وَلَا نَقَلَ فِيهِ عَنِ الرَّمْلِيِّ شَيْئًا عَلَى عَادَتِهِ وَالْأَقْرَبُ مَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ حَجِّ مِنَ الْجَوَازِ؛ لِأَنَّ الْمُمَيَّرَ مِنْ أَهْلِ النِّيَّةِ فَحَيْثُ اعْتَدَّ بِدَفْعِهِ فَيَنْبَغِي الْإِعْتِدَادُ بِنِيَّتِهِ لَكِنْ عِبَارَةُ ز ي قَبِدَهَا الْأَذْرَعِيُّ بِمَنْ هُوَ أَهْلٌ لَهَا بِأَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا بَالِغًا عَاقِلًا لَا صَبِيًّا وَلَوْ مُمَيَّرًا وَكَافِرًا كَمَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا م ر وَلَا رَقِيقًا ا هـ.

أَقُولُ يَتَأَمَّلُ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ فَلَا فَرْقَ فِي الْوَكِيلِ بَيْنَ كَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ أَوْ لَا، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ مَا سَبَقَ فِي صِحَّةِ التَّوَكُّلِ فِي الدَّفْعِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ التَّقْوِيضُ فِي النِّيَّةِ وَعَلَيْهِ فَيَنْبَغِي الْمَالِكُ الزَّكَاةَ عِنْدَ الدَّفْعِ لِلصَّبِيِّ أَوْ الْكَافِرِ ا هـ.

مَا كَتَبَهُ ع ش وَرَأَيْتَ فِي خَطِّ شَيْخِنَا الْأَشْبُولِيِّ بِهَامِشٍ م ر قَوْلُهُ: لَا كَافِرٌ أَنْظُرْ هَذَا مَعَ تَصْرِيجِهِمْ بِأَنَّ النِّيَّةَ هُنَا لِلتَّمْيِيزِ وَتَقَدَّمَ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ أَنَّ الْكَافِرَ الْمُخْرَجَ عَنْ غَيْرِهِ تَصَحُّ نِيَّتِهِ؛ لِأَنَّهَا لِلتَّمْيِيزِ وَلَعَلَّهُمْ اغْتَفَرُوا ذَلِكَ هُنَاكَ لِلضَّرُورَةِ وَلَا ضَرُورَةَ هُنَا لِنِيَّةِ الشَّخْصِ عَنْ غَيْرِهِ.

ا هـ.

(قَوْلُهُ: فَيَجِبُ أَدَاؤُهَا لَهُ) أَيُّ وَإِنْ قَالَ أَيُّ الْإِمَامِ لِلْمَالِكِ أَنَا أَخَذُهَا مِنْكَ وَأَصْرَفُهَا فِي الْفِسْقِ وَلَوْ عَلِمَ مِنْ حَالِهِ ذَلِكَ فَيَجِبُ الدَّفْعُ لَهُ وَيَنْزِلُ بِهِ لِنَقَازِ حُكْمِهِ وَعَدَمِ انْعِزَالِهِ بِالْجَوْرِ وَلَهُ أَنْ يُقَاتِلَ الْمُلَاكَ إِنْ امْتَنَعُوا مِنْ تَسْلِيمِهَا لَهُ وَقَالُوا نُسَلِّمُهَا لِلْمُسْتَحِقِّينَ لِأَفْتِيَانِهِمْ عَلَى الْإِمَامِ ا هـ.

مِنْ شَرْحِ م ر بِنَوْعِ تَصْرِيفٍ فِي اللَّفْظِ (قَوْلُهُ: وَلَيْسَ لَهُ طَلَبُهَا عَنِ الْبَاطِنِ). أَيُّ يَحْرُمُ عَلَيْهِ وَإِذَا دَفَعَهَا الْمَالِكُ لَهُ حِينَئِذٍ بَرَأَ وَكَذَا إِذَا خَالَفَ أَمْرُهُ وَصَرَفَهَا بِنَفْسِهِ لِلْمُسْتَحِقِّينَ فَإِنَّهُ يَبْرَأُ ا هـ.

مِنْ ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ: وَالْحَقُّوا بِزَكَاةِ الْمَالِ الْبَاطِنِ... إلخ) أَيُّ فِي أَنَّ الْأَفْضَلَ دَفْعُهَا لِلْإِمَامِ إِنْ طَلَبَهَا ا هـ.

شَوْبَرِيٌّ وَهَذَا لَيْسَ بِظَاهِرٍ وَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ فِي أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ طَلَبُهَا إِلَّا إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْمَالِكَ لَا يُزَكِّي. إلخ.

ا هـ شَيْخُنَا وَوَجْهُ الْإِلْحَاقِ أَنَّ وَاجِبَهَا الْيَسَارُ وَهُوَ مِمَّا يَخْفَى غَالِبًا كَالْمَالِ الْبَاطِنِ ا هـ. شَوْبَرِيٌّ.

(و) لَهُ أَدَاؤُهَا بِنَفْسِهِ وَبَوَكِيلِهِ (لِلْإِمَامِ)؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ كَانُوا يَبْعَثُونَ السُّعَاةَ لِأَخْذِ الزُّكَاةِ (وَهُوَ) أَيُّ أَدَاؤُهَا لَهُ (أَفْضَلُ) مِنْ تَفْرِيقِهَا بِنَفْسِهِ أَوْ وَكِيلِهِ؛ لِأَنَّهُ أَعْرَفُ بِالْمُسْتَحِقِّينَ (إِنْ كَانَ عَادِلًا) فِيهَا وَلَا فَتْرِيْقُهُ بِنَفْسِهِ أَوْ وَكِيلِهِ أَفْضَلُ مِنَ الْأَدَاءِ لَهُ وَتَفْرِيقُهُ بِنَفْسِهِ أَفْضَلُ مِنْ تَفْرِيقِهِ بِوَكِيلِهِ.

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: وَهُوَ أَفْضَلُ) أَيُّ سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ زَكَاةُ الظَّاهِرِ، وَالْبَاطِنِ ا هـ.

ع ش عَلَى م ر وَقَوْلُهُ: بِنَفْسِهِ أَوْ وَكِيلِهِ أَيُّ الْعَدْلِ الْعَارِفِ كَمَا مَرَّ فِيمَا يَظْهَرُ ا هـ. إِيْعَابٌ وَكُتِبَ عَلَيْهِ أَنْظُرْ لَوْ شَكَّ فِي نِيَّةِ الزَّكَاةِ بَعْدَ دَفْعِهَا هَلْ يَضُرُّ أَوْ لَا؟ وَالَّذِي يَظْهَرُ الثَّانِي وَلَا يُشْكِلُ بِالصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ بِخِلَافِ هَذِهِ وَأَيْضًا هَذِهِ تُوسَّعُ فِي نِيَّتِهَا لِجَوَازِ تَقْدِيمِهَا وَتَعْوِيْضِهَا إِلَى غَيْرِ الْمُرَكِّيِّ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ ا هـ.

شَوْبَرِيٌّ (قَوْلُهُ: إِنْ كَانَ عَادِلًا) ظَاهِرُهُ رُجُوعُهُ لَزَكَاةِ الْمَالَيْنِ وَهُوَ غَيْرُ مُرَادٍ بَلْ هُوَ قَيْدٌ فِي الْبَاطِنِ فَقَطُّ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْأَفْضَلَ فِي الظَّاهِرِ إِعْطَاؤُهَا لِلْإِمَامِ وَلَوْ جَائِزًا ا هـ.

ع ش وَلَعَلَّ الْفَارِقَ بَيْنَهُمَا أَنَّ الزَّكَاةَ فِي الْمَالِ الظَّاهِرِ يُطْلَعُ غَالِبًا عَلَى دَفْعِهَا لِلْمُسْتَحِقِّينَ فَإِذَا لَمْ يَدْفَعْهَا الْجَائِزُ يُمْكِنُ مُطَالَبَتُهُ بِهَا بِخِلَافِ زَكَاةِ الْمَالِ الْبَاطِنِ فَذَلِكَ لَا يُطْلَعُ عَلَى دَفْعِهَا لِلْمُسْتَحِقِّينَ فَاسْتُرِطَ فِيهَا كَوْنُهُ عَادِلًا ا هـ.

ا ط ف (قَوْلُهُ: أَيْضًا إِنْ كَانَ عَادِلًا فِيهَا) أَيْ وَإِنْ كَانَ جَائِرًا فِي غَيْرِهَا ا هـ.

ح ل.

(وَتَجِبُ نِيَّةٌ) فِي الزَّكَاةِ (كَهَذَا زَكَاةٌ أَوْ فَرَضٌ صَدَقَةٌ) أَوْ صَدَقَةٌ مَالِي الْمَقْرُوضَةِ وَتَمَثِّلِي بِزَكَاةٍ أَوْلَى مِنْ تَمَثِّلِي بِفَرَضِ زَكَاةٍ مَالِي؛ لِأَنَّ نِيَّةَ الْفَرَضِ كَالْمَالِ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ لَا تَقَعُ إِلَّا فَرَضًا وَبِهِ فَارَقَ مَا لَوْ نَوَى صَلَاةَ الظُّهْرِ (وَلَا يَكْفِي فَرَضُ مَالِي)؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ كَفَّارَةً وَنَذْرًا (وَلَا صَدَقَةٌ مَالِي)؛ لِأَنَّهُمَا تَكُونُ نَافِلَةً.

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: وَتَجِبُ نِيَّةٌ)، وَالْإِغْتِبَارُ فِيهَا بِالْقَلْبِ كَغَيْرِهَا ا هـ.

ش ر م (قَوْلُهُ: وَبِهِ فَارَقَ) أَيْ بِكَوْنِهَا لَا تَقَعُ إِلَّا فَرَضًا فَارَقَ... إلخ؛ لِأَنَّ الظُّهْرَ يَقَعُ عَلَى الْفَرَضِ، وَالنَّفْلِ فَالْمُرَادُ بِصَلَاةِ الظُّهْرِ صَاحِبَةُ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ فَرَضًا كَانَتْ أَوْ سُنَّةً فَلَا بُدَّ مِنَ التَّعَرُّضِ لِلْفَرَضِيَّةِ (قَوْلُهُ: مَا لَوْ نَوَى صَلَاةَ الظُّهْرِ) هَذَا التَّغْلِيلُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُعَادَةَ لَا تَجِبُ فِيهَا نِيَّةُ الْفَرَضِيَّةِ وَقَدْ قَدَّمَ م ر أَنَّ الْمُعْتَمَدَ خِلَافَهُ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْفَرَضِيَّةَ فِي الْمُعَادَةِ وَإِنْ وَجِبَتْ فَالْمُرَادُ بِهَا إِعَادَةُ مَا كَانَ فَرَضًا بِالْأَصَالَةِ أَوْ نَحْوَهُ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي مَحَلِّهِ، وَالْفَرَضُ الْمُمَيَّزُ لِلْأَصْلِيَّةِ عَنِ الْمُعَادَةِ هُوَ الْحَقِيقِيُّ فَلَا تَعَارُضَ فَلْيَتَأَمَّلْ ا هـ.

ع ش (قَوْلُهُ: وَلَا يَكْفِي فَرَضُ مَالِي) قِيلَ هَذَا أَيْ عَدَمُ كِفَايَةِ فَرَضِ مَالِي إِنْ كَانَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ غَيْرِ الزَّكَاةِ ا هـ.

وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْقَرَأِينَ الْخَارِجِيَّةَ لَا تُخَصَّصُ النِّيَّةَ فَلَا عِبْرَةَ بِكَوْنِ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَوْ لَا نَظَرَ لِصِدْقِ مَنْوِيَّةٍ بِالْمُرَادِ وَغَيْرِهِ ا هـ.

ش ر ح حَجَّ وَم ر.

(وَلَا يَجِبُ) فِي النِّيَّةِ (تَعْيِينُ مَالٍ) مُزَكَّى عِنْدَ الْإِخْرَاجِ فَلَوْ مَلَكَ مِنَ الدَّرَاهِمِ نِصَابًا حَاضِرًا وَنِصَابًا غَائِبًا فَأَخْرَجَ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ بِنِيَّةِ الزَّكَاةِ مُطْلَقًا ثُمَّ بَانَ تَلَفُ الْغَائِبِ فَلَهُ جَعْلُ الْمُخْرَجِ عَنِ الْحَاضِرِ (فَإِنْ عَيَّنَهُ لَمْ يَقَعِ) أَيْ الْمُخْرَجُ (عَنْ غَيْرِهِ) فَلَوْ كَانَ نَوَى الْمُخْرَجِ فِي الْمِثَالِ عَنِ الْغَائِبِ لَمْ يَكُنْ لَهُ صَرْفُهُ إِلَى الْحَاضِرِ فَإِنْ نَوَى مَعَ ذَلِكَ أَنَّهُ إِنْ بَانَ الْمُنَوِيُّ تَالِفًا فَعَنْ غَيْرِهِ فَبَانَ تَالِفًا وَقَعَ عَنْ غَيْرِهِ، وَالْمُرَادُ الْغَائِبُ عَنْ مَجْلِسِهِ لَا عَنِ الْبَلَدِ بِنَاءً عَلَى مَنْعِ نَفْلِ الزَّكَاةِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ الْآتِي فِي كِتَابِ قِسْمِ الزَّكَاةِ.

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: فَإِنْ نَوَى مَعَ ذَلِكَ) أَيْ مَعَ تَعْيِينِ الْمُخْرَجِ عَنِ الْغَائِبِ.

ا هـ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: وَالْمُرَادُ الْغَائِبُ عَنْ مَجْلِسِهِ) أَيْ، وَالْمُرَادُ بِالْمَالِ الْغَائِبِ فِي تَمَثِّلِهِ الْمَذْكُورِ الْغَائِبُ عَنْ مَجْلِسِهِ أَيْ مَجْلِسِ الْمُخْرَجِ وَغَرَضُهُ بِهِذَا دَفْعُ مَا يُقَالُ كَيْفَ يَصِحُّ الْإِخْرَاجُ عَنِ الْغَائِبِ مَعَ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ الدَّفْعُ لِفُقَرَاءَ مَحَلِّ الْمَالِ وَلَوْ كَانَ غَائِبًا فَكَيْفَ يُخْرِجُ الْمَالِكُ عَنْهُ لِغَيْرِ أَهْلِ مَحَلِّهِ تَأَمَّلْ.

(قَوْلُهُ: لَا عَنِ الْبَلَدِ) أَيْ أَوْ عَنْهَا فِي مَحَلٍّ لَا مُسْتَحَقَّ فِيهِ وَبَلَدُ الْمَالِكِ أَقْرَبُ الْبِلَادِ إِلَيْهِ ا هـ.

ح ل.

(وَتَلَزُّمُ) أَيِ النَّيَّةِ (الْوَلِيِّ عَنْ مَحْجُورِهِ) فَلَوْ دَفَعَ بِلَا نِيَّةٍ لَمْ يَقَعْ الْمَوْقِعُ، وَعَلَيْهِ الضَّمَانُ وَظَاهِرٌ أَنَّ لَوْلِيَّ السَّفِيهِ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يُفَوِّضَ النَّيَّةَ لَهُ كَغَيْرِهِ وَتَعْبِيرِي بِالْمَحْجُورِ أَعَمُّ مِنْ تَعْبِيرِهِ بِالصَّبِيِّ، وَالْمَجْنُونِ.
الشرح

(قَوْلُهُ: لَمْ تَقَعْ الْمَوْقِعُ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ نَوَى السَّفِيهِ لَكِنْ قَالَ سَمَ وَيَنْبَغِي كَمَا وَافَقَ عَلَيْهِ م ر أَنَّهُ يَكْفِي نِيَّةُ السَّفِيهِ وَإِنْ لَمْ يُفَوِّضْهَا إِلَيْهِ الْوَلِيُّ ا ه ع ش (قَوْلُهُ: أَنْ يُفَوِّضَ النَّيَّةَ إِلَيْهِ) أَيِ السَّفِيهِ بِخِلَافِ الصَّبِيِّ وَلَوْ مُمَيِّزًا عَلَى مَا أَفْهَمَهُ تَعْبِيرُهُ بِالسَّفِيهِ لَكِنْ مُقْتَضَى إِطْلَاقِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَهُ التَّوَكُّلُ خِلَافَهُ وَسَيَأْتِي مَا فِيهِ وَكَتَبَ عَلَيْهِ سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ بَلْ يَنْبَغِي كَمَا وَافَقَ عَلَيْهِ الرَّمْلِيُّ عَلَى الْبَدِيهِ أَنَّهُ يَكْفِي فِيهِ السَّفِيهِ وَإِنْ لَمْ يُفَوِّضْ إِلَيْهِ الْوَلِيُّ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَأَقُولُ قَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ وَيُقَالُ بَعْدَ الْاِكْتِفَاءِ؛ لِأَنَّ السَّفِيَةَ لَيْسَ لَهُ الْاِسْتِفَالُ بِأَخْذِ الْمَالِ إِلَّا أَنْ يُصَوِّرَ مَا قَالَهُ بِمَا إِذَا عَزَلَ قَدَرَ الزَّكَاةَ أَوْ عَيْنَهُ لَهُ وَقَالَ لَهُ: ادْفَعْهُ لِلْفُقَرَاءِ فَدَفَعَهُ وَاتَّفَقَ لَهُ أَنَّهُ نَوَى الزَّكَاةَ ا هـ.

ع ش عَلَى م ر.

وَعِبَارَةُ ح ل قَوْلُهُ: وَظَاهِرٌ أَنَّ لَوْلِيَّ السَّفِيهِ... إلخ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَا يَكْفِيهِ الْاِسْتِفَالُ بِالنِّيَّةِ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي كَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَنْوِيَ، وَنُقِلَ عَنْ شَيْخِنَا اعْتِمَادُ أَنَّ لَهُ أَنْ يَنْوِيَ بِخِلَافِ الصَّبِيِّ، وَظَاهِرُهُ وَلَوْ مُمَيِّزًا انْتَهَتْ.

(قَوْلُهُ: وَتَعْبِيرِي بِالْمَحْجُورِ... إلخ) قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: وَالْمُعْمَى عَلَيْهِ يُوَلَّى عَلَيْهِ كَمَا هُوَ مَذْكُورٌ فِي الْحَجْرِ وَحِينَئِذٍ فَيَنْوِي عَنْهُ الْوَلِيُّ أَيْضًا وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ ا هـ.
إِعَابُ ا هـ.

شَوْبَرِيٌّ.

(وَتَكْفِي) أَيِ النَّيَّةِ (عِنْدَ عَزْلِهَا) عَنْ الْمَالِ (وَبَعْدَهُ) وَهَذَا مِنْ زِيَادَتِي (وَعِنْدَ دَفْعِهَا لِإِمَامٍ أَوْ وَكِيلٍ، وَالْأَفْضَلُ) لَهُمَا (أَنْ يَنْوِيَ عِنْدَ تَفْرِيقٍ أَيْضًا) عَلَى الْمُسْتَحَقِّينَ وَذَكَرُ الْأَفْضَلِيَّةِ فِي حَقِّ الْإِمَامِ مِنْ زِيَادَتِي وَكَذَا قَوْلِي.

الشرح

(قَوْلُهُ: وَتَكْفِي عِنْدَ عَزْلِهَا) فَلَوْ عَزَلَ مِقْدَارَ الزَّكَاةِ وَنَوَى عِنْدَ الْعَزْلِ جَارَ وَلَا يَضُرُّ تَقْدِيمُهَا عَلَى التَّفْرِقَةِ كَالصَّوْمِ لِعُسْرِ الْاِفْتِرَاقِ بِإِعْطَاءِ كُلِّ مُسْتَحِقٍّ وَلِأَنَّ الْقَصْدَ مِنَ الزَّكَاةِ سَدُّ حَاجَةِ مُسْتَحِقِّهَا، وَلَوْ نَوَى بَعْدَ الْعَزْلِ وَقَبْلَ التَّفْرِقَةِ أَجْزَأُ أَيْضًا وَإِنْ لَمْ تُقَارِنْ النَّيَّةَ أَخَذَهَا كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَفِيهِ عَنِ الْعَبَّادِيِّ أَنَّهُ لَوْ دَفَعَ مَالًا إِلَى وَكِيلِهِ لِيُفَرِّقَهُ تَطَوُّعًا ثُمَّ نَوَى بِهِ الْفَرَضَ ثُمَّ فَرَّقَهُ الْوَكِيلُ وَقَعَ عَنِ الْفَرَضِ إِنْ كَانَ الْقَابِضُ مُسْتَحِقًّا أَمَا تَقْدِيمُهَا عَلَى الْعَزْلِ أَوْ إِعْطَاءِ الْوَكِيلِ فَلَا يُجْزِئُ كَأَدَاءِ الزَّكَاةِ بَعْدَ الْحَوْلِ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ وَلَوْ نَوَى الزَّكَاةَ مَعَ الْاِفْتِرَاقِ فَأَخَذَهَا صَبِيٌّ أَوْ كَافِرٌ وَدَفَعَهَا لِمُسْتَحِقِّهَا أَوْ أَخَذَهَا الْمُسْتَحِقُّ بِنَفْسِهِ ثُمَّ عَلِمَ الْمَالِكُ بِذَلِكَ أَجْزَأُ وَبَرِنَتْ ذِمَّتُهُ مِنْهَا لَوْجُودِ النَّيَّةِ مِنَ الْمُخَاطَبِ بِالزَّكَاةِ مُقَارِنَةً لِفِعْلِهِ وَبِمَلِكُهَا الْمُسْتَحِقُّ لَكِنْ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ الْمَالِكُ بِذَلِكَ وَجَبَ عَلَيْهِ إِخْرَاجُهَا وَلَوْ أَفْرَزَ قَدَرَهَا وَنَوَاهَا لَمْ يَتَعَيَّنْ ذَلِكَ الْقَدَرُ الْمَفْرُزُ لِلزَّكَاةِ إِلَّا بِقَبْضِ الْمُسْتَحِقِّ لَهُ سِوَاءَ كَانَتْ زَكَاةَ مَالٍ أَمْ بَدَنِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ ذَلِكَ وَالشَّاءِ الْمَعْيِنَةِ لِلنَّصِيحَةِ أَنَّ الْمُسْتَحَقِّينَ لِلزَّكَاةِ شُرَكَاءُ لِلْمَالِكِ بِقَدَرِهَا فَلَا تَنْقَطِعُ شَرِكَتُهُمْ إِلَّا بِقَبْضِ مُعْتَبِرٍ أَفْتَى بِجَمِيعِ ذَلِكَ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ا هـ.

شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ: وَيَعْدُهُ) صَادِقٌ بِوُقُوعِ النِّيَّةِ بَيْنَ الْعَزْلِ وَالْإِخْرَاجِ وَمُقْتَضَاهُ أَنَّ النِّيَّةَ تَكْفِي عِنْدَ الْعَزْلِ أَوْ
الْإِخْرَاجِ أَوْ بَيْنَهُمَا فَلَهَا ثَلَاثُ مَوَاضِعَ وَبِالنِّيَّةِ صَرَّحَ م ر فِي شَرْحِهِ فَقَالَ وَلَوْ نَوَى بَعْدَ الْعَزْلِ، وَقَبْلَ التَّفْرِقَةِ
أَجْزَاءً أَيْضًا وَإِنْ لَمْ تُقَارِنْ النِّيَّةُ أَخَذَهَا.

ا هـ.

(قَوْلُهُ: وَعِنْدَ دَفْعِهَا لِإِمَامٍ) أَيُّ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ الْإِمَامُ عِنْدَ الدَّفْعِ لِلْمُسْتَحِقِّينَ؛ لِأَنَّهُ نَائِبُهُمْ فَالدَّفْعُ إِلَيْهِ كَالدَّفْعِ لَهُمْ
بِدَلِيلٍ أَنَّهَا لَوْ تَلَفَتْ عِنْدَهُ الزَّكَاةُ لَمْ يَجِبْ عَلَى الْمَالِكِ شَيْءٌ، وَالسَّاعِي فِي ذَلِكَ كَالْإِمَامِ ا هـ.

شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ: أَيْضًا وَعِنْدَ دَفْعِهَا لِإِمَامٍ) أَوْ وَكَيْلٍ وَلَا يَحْتَاجَانِ إِلَى النِّيَّةِ عِنْدَ صَرْفِهَا لِلْمُسْتَحِقِّينَ فِي
الْأَصَحِّ لِحُصُولِ النِّيَّةِ مِمَّنْ خُوطِبَ بِهَا وَهُوَ الْمَالِكُ مُقَارِنَةً لِفِعْلِهِ وَهُوَ الدَّفْعُ لِلْإِمَامِ أَوْ الْوَكِيلِ فَلِذَلِكَ قَالَ:
وَالْأَفْضَلُ... إلخ وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ أَنَّ نِيَّةَ الْمَالِكِ وَحْدَهُ لَا تَكْفِي بَلْ لَا بُدَّ مِنْ نِيَّةِ الْوَكِيلِ أَوْ الْإِمَامِ كَمَا لَا
تَكْفِي نِيَّةُ الْمُسْتَتِيبِ فِي الْحَجِّ وَفُرَّقَ الْأَوَّلُ بِأَنَّ الْعِبَادَةَ فِي الْحَجِّ فِعْلُ النَّائِبِ فَوَجَبَتْ النِّيَّةُ مِنْهُ وَهِيَ هُنَا
بِمَالِ الْمُوَكَّلِ فَكَفَتْ نِيَّتُهُ ا هـ.

مِنْ شَرْحِ م ر بِنَوْعِ تَصْرِفٍ.

(فَرَعَ) لَوْ نَوَى الدَّافِعُ الزَّكَاةَ، وَالْأَخْذُ غَيْرَهَا كَصَدَقَةٍ تَطَوُّعٍ أَوْ هَدِيَّةٍ أَوْ غَيْرِهَامَا فَالْعَبْرَةُ بِقَصْدِ الدَّافِعِ وَلَا
يَصْرُفُ صَرْفُ الْأَخْذِ لَهَا عَنِ الزَّكَاةِ إِنْ كَانَ مِنَ الْمُسْتَحِقِّينَ فَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ صَرَفَ صَرْفَهُمَا عَنْهَا
وَلَمْ تَقَعْ زَكَاةٌ وَمِنْهُ مَا يُؤْخَذُ مِنَ الْمُكُوسِ، وَالرَّمَايَا، وَالْعُشُورِ وَغَيْرِهَا فَلَا يَنْفَعُ الْمَالِكُ نِيَّةَ الزَّكَاةِ فِيهَا وَهُوَ
الْمُعْتَمَدُ وَيُؤَيِّدُهُ إِفْتَاءُ ابْنِ الرَّدَادِ ا هـ.

شَوْبَرِيٌّ أَيُّ وَلَئِنْ مَا يَأْخُذُونَهُ مِنْ ذَلِكَ لَا يَصْرِفُونَهُ مَصْرِفَ الزَّكَاةِ ا هـ.

شَيْخُنَا ح ف.

(وَلَهُ أَنْ يُوَكَّلَ فِيهَا) أَيُّ فِي النِّيَّةِ.

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: وَلَهُ أَنْ يُوَكَّلَ فِيهَا) أَيُّ أَهْلًا لَهَا أَيُّ لِنِيَّةِ الزَّكَاةِ لَا لِلنِّيَّةِ مُطْلَقًا بِأَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا بَالِغًا عَاقِلًا لَا
صَبِيًّا وَلَوْ مُمَيَّرًا وَكَافِرًا وَرَقِيقًا ا هـ.

حَلَبِيِّ (قَوْلُهُ: أَيْضًا وَلَهُ أَنْ يُوَكَّلَ فِيهَا) أَيُّ يُوَكَّلُ شَخْصًا وَكُلُّهُ فِي التَّفْرِقَةِ فَلَا يَصِحُّ التَّوَكُّلُ فِي النِّيَّةِ
وَحْدَهَا فَلَوْ وَكَّلَ فِي النِّيَّةِ وَحْدَهَا، وَنَوَى الْوَكِيلُ عِنْدَ صَرْفِ الْمُوَكَّلِ لَمْ تَكْفِ هَذِهِ النِّيَّةُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أُغْتَرِثَ
النِّيَّةُ مِنَ الْوَكِيلِ إِذَا أُذِنَ لَهُ فِي تَفْرِقَةِ الزَّكَاةِ؛ لِأَنَّهَا وَقَعَتْ تَبَعًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ حَجَرٍ فِي شَرْحِ الْأَرْبَعِينَ
عِنْدَ قَوْلِهِ: {وَأِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى} لَكِنَّهُ صَرَّحَ فِي بَابِ الْوَكَالَةِ بِخِلَافِهِ وَعِبَارَتُهُ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: وَأَنْ
يَكُونَ قَابِلًا لِلنِّيَابَةِ فَلَا تَصِحُّ فِي عِبَادَةِ إِلَّا الْحَجَّ، وَتَفْرِقَةُ الْأُضْحِيَّةِ سَوَاءً أَوْكَلَ الدَّابِحُ الْمُسْلِمَ الْمُمَيَّرَ فِي
النِّيَّةِ أَمْ وَكَّلَ فِيهَا مُسْلِمًا مُمَيَّرًا غَيْرَهُ لِيَأْتِيَ بِهَا عِنْدَ ذَبْحِهِ كَمَا لَوْ نَوَى الْمُوَكَّلُ عِنْدَ ذَبْحِ وَكَيْلِهِ، وَقَوْلُ
بَعْضِهِمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُوَكَّلَ فِيهَا آخَرُ مَرْدُودٌ ا هـ.

فَقَوْلُهُ: لِيَأْتِيَ بِهَا عِنْدَ ذَبْحِهِ صَرِيحٌ فِي أَنَّ التَّوَكُّلَ فِي النِّيَّةِ وَحْدَهَا صَحِيحٌ ا هـ.

ع ش عَلَى م ر.

وَفِي سَمِ فَرَعٍ: لَهُ أَنْ يُوَكَّلَ وَاحِدًا فِي النِّيَّةِ وَآخَرَ فِي الدَّفْعِ.

ا هـ.

م ر ا هـ.

(وَلَا تَكْفِي نِيَّةُ إِمَامٍ عَنِ الْمُرَكَّبِيِّ (بِلَا إِذْنٍ) مِنْهُ كَعَيْنِهِ (إِلَّا عَنْ مُمْتَنِعٍ) مِنْ أَدَائِهَا فَتَكْفِي (وَتَلَزِمُهُ) إِقَامَةُ لَهَا مَقَامَ نِيَّةِ الْمُرَكَّبِيِّ وَقَوْلِي بِلَا إِذْنٍ مِنْ زِيَادَتِي.

الشرح

(قَوْلُهُ: وَتَلَزِمُهُ) أَيُّ عِنْدَ الْأَخْذِ مِنْهُ كَمَا قَالَهُ الْبَغَوِيُّ وَالْمُتَوَلَّى وَبَحَثَ ابْنُ الْأُسْتَاذِ أَنَّهَا تَكْفِي عِنْدَ الدَّفْعِ لِلْمُسْتَحِقِّ وَهُوَ الْقِيَاسُ فَالْمُعْتَمَدُ أَنَّ السُّلْطَانَ كَالْمَالِكِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ: إِقَامَةُ لَهَا مَقَامَ نِيَّةِ الْمُرَكَّبِيِّ ا هـ.

بِرُمَاقٍ (قَوْلُهُ: أَيْضًا وَتَلَزِمُهُ) أَيُّ تَلَزَمُ النِّيَّةُ الْإِمَامَ وَتَكْفِي مِنْهُ عِنْدَ الْأَخْذِ أَوْ التَّفَرُّقَةِ كَمَا قَالَهُ جَمْعٌ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ نِيَّتَهُ تَكْفِي فِي الْإِجْرَاءِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا لِإِقْبَامِهِ مَقَامَهُ فِي النِّيَّةِ كَمَا فِي التَّفَرُّقَةِ وَمَحَلُّ لُزُومِ النِّيَّةِ لِلْإِمَامِ مَا لَمْ يَنْوَ الْمُمْتَنِعُ عِنْدَ الْأَخْذِ مِنْهُ قَهْرًا فَإِنْ نَوَى كَفَى وَبَرَى ظَاهِرًا وَبَاطِنًا وَتَسْمِيئُهُ حِينَئِذٍ مُمْتَنِعًا بِاعْتِبَارِ مَا سَبَقَ لَهُ مِنَ الْإِمْتِنَاعِ وَإِلَّا فَقَدْ صَارَ بِنِيَّتِهِ غَيْرَ مُمْتَنِعٍ فَلَوْ لَمْ يَنْوَ الْإِمَامُ وَلَا الْمَأْخُودُ مِنْهُ لَمْ يَبْرَأْ مِنْهَا وَلَا ظَاهِرًا وَلَا بَاطِنًا وَيَجِبُ رَدُّ الْمَأْخُودِ إِنْ كَانَ بَاقِيًا وَبَدَلَهُ إِنْ كَانَ تَالِفًا ا هـ.

شرح م ر وقولُهُ: فَإِنْ نَوَى كَفَى أَيُّ نَوَى عِنْدَ الْأَخْذِ مِنْهُ وَكَذَا لَوْ نَوَى بَعْدَ أَخْذِ السُّلْطَانِ، وَقَبْلَ صَرْفِهِ لِلْمُسْتَحِقِّينَ أَوْ بَعْدَ أَخْذِهِمْ حَيْثُ مَضَى بَعْدَ نِيَّتِهِ مَا يُمْكِنُ فِيهِ الْقَبْضُ وَقَوْلُهُ: وَيَجِبُ رَدُّ الْمَأْخُودِ أَيُّ عَلَى مَنْ الْمَالُ فِي يَدِهِ مِنْ إِمَامٍ أَوْ مُسْتَحِقٍّ لَكِنْ لِلْإِمَامِ طَرِيقٌ إِلَى إسْقَاطِ الْوُجُوبِ بِأَنْ يَنْوِيَ قَبْلَ التَّفَرُّقَةِ قَالَهُ حَجَّ.

(تَنْبِيْهُ) أَفْتَى شَارِحُ الْإِرْشَادِ الْكَمَالُ الرَّدَّادُ فِيمَنْ يُعْطِي الْإِمَامَ أَوْ نَائِبَهُ الْمَكْسَ بِنِيَّةِ الرِّكَاءَةِ فَقَالَ: لَا يُجْزَى ذَلِكَ أَبَدًا، وَلَا يَبْرَأُ عَنِ الرِّكَاءَةِ بَلْ هِيَ وَاجِبَةٌ بِحَالِهَا؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ إِنَّمَا يَأْخُذُ ذَلِكَ مِنْهُمْ فِي مُقَابَلَةِ قِيَامِهِ بِسَدِّ الشُّعُورِ وَقَمْعِ الْقُطَاعِ، وَالْمُتَلَصِّصِينَ عَنْهُمْ وَعَنْ أَمْوَالِهِمْ، وَقَدْ أَوْقَعَ جَمْعٌ مِمَّنْ يُنْسَبُ إِلَى الْفَقْهِ وَهُوَ بِاسْمِ الْجَهْلِ أَحَقُّ أَهْلِ الرِّكَاءَاتِ وَرَخَّصُوا لَهُمْ فِي ذَلِكَ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا ا هـ.

وَمَرَّ ذَلِكَ بِزِيَادَةِ وَأَطَالَ فِي ذَلِكَ فَرَاغَهُ، فَإِنَّهُ نَفِيسٌ وَقِيلَ عَنْ إِفْتَاءِ الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ الْإِجْرَاءُ إِذَا كَانَ الْأَخْذُ مُسْلِمًا وَقِيلَ مِثْلُهُ أَيْضًا بِالْدَّرْسِ عَنِ الزِّيَادِيِّ لِبَعْضِ الْهَوَامِشِ ا هـ.

ع ش

(بَابُ تَعْجِيلِ الرِّكَاءَةِ).

وَمَا يُذَكِّرُ مَعَهُ هُوَ أَوَّلَى مِنْ تَعْبِيرِهِ بِفَصْلِ لِمَا مَرَّ فِي الْبَابِ قَبْلَهُ (صَحَّ تَعْجِيلُهَا) فِي مَالٍ حَوْلِيٍّ (لِعَامٍ) فِيمَا انْعَقَدَ حَوْلُهُ) بِأَنْ مَلَكَ نَصَابًا أَوْ ابْتِنَاعَ عَرْضِ تِجَارَةٍ وَلَوْ بِدُونِ نَصَابٍ كَأَنْ ابْتِنَاعَ عَرْضًا لَهَا لَا يُسَاوِي مَا نَتَيْنِ فَعَجَلَ رِكَائَتَهُمَا وَحَالَ الْحَوْلُ وَهُوَ يُسَاوِيهِمَا أَوْ ابْتِنَاعَ عَرْضًا يُسَاوِيهِمَا فَعَجَلَ رِكَاءَةَ أَرْعَمَانَةٍ وَحَالَ الْحَوْلُ، وَهُوَ يُسَاوِيهَا فَيُجْزَى الْمُعَجَّلُ وَإِنْ لَمْ يُسَاوِ الْمَالُ فِي صُورَةِ التِّجَارَةِ الْأَوَّلَى نَصَابًا عِنْدَ الْإِبْتِنَاعِ بِنَاءً عَلَى مَا مَرَّ مِنْ أَنْ اعْتِبَارَ النَّصَابِ فِيهَا بِأَخْرِ الْحَوْلِ وَكَلَامِ الْأَصْلِ يَفْتَضِي الْمَنْعَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَلَيْسَ مُرَادًا وَخَرَجَ بِالْعَامِ مَا فَوْقَهُ فَلَا يَصِحُّ تَعْجِيلُهَا لَهُ؛ لِأَنَّ رِكَائَتَهُ لَمْ يَنْعَقِدْ حَوْلُهَا، وَالتَّعْجِيلُ قَبْلَ انْعِقَادِ الْحَوْلِ لَا يَجُوزُ كَالْتَّعْجِيلِ قَبْلَ كَمَالِ النَّصَابِ فِي الرِّكَاءَةِ الْعَيْنِيَّةِ فَمَا عَجَلَ لِعَامَيْنِ يُجْزَى لِلْأَوَّلِ فَقَطْ

وَأَمَّا خَبَرُ الْبَيْهَقِيِّ {أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَسَلَّفَ مِنَ الْعَبَّاسِ صَدَقَةً عَامِينَ} فَأَجِيبُ عَنْهُ بِانْقِطَاعِهِ وَبِاحْتِمَالِ أَنَّهُ تَسَلَّفَ فِي عَامِينَ وَصَحَّحَ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ صِحَّةَ تَعَجِيلِهَا لَهُمَا وَعَرَّوهُ لِلنَّصِّ، وَالْأَكْثَرَيْنِ وَعَلَيْهِ فَهُوَ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا بَقِيَ بَعْدَ التَّعَجِيلِ نَصَابٌ كَتَعَجِيلِ شَاتَيْنِ مِنْ ثِنْتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ شَاءَ وَخَرَجَ بِانْعِقَادِ الْحَوْلِ مَا لَوْ لَمْ يَنْعَقِدْ كَمَا لَوْ مَلَكَ دُونَ نَصَابٍ مِنْ غَيْرِ عَرْضِ تِجَارَةٍ كَأَنَّ مَلِكَ مِائَةَ دِرْهَمٍ فَعَجَلَ خُمْسَةَ دَرَاهِمَ فَلَا يَصِحُّ تَعَجِيلُهَا لِفَقْدِ سَبَبٍ وَجُوبِهَا.

الشرح

(بَابُ تَعَجِيلِ الزَّكَاةِ وَمَا يُذَكَّرُ مَعَهُ).

أَيُّ بَابٍ بَيَّانِ جَوَازِهِ وَعَدَمِهِ وَقَدْ مَنَعَ الْإِمَامُ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صِحَّةَ التَّعَجِيلِ وَتَبِعَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَابْنُ حُرَيْمَةَ مِنْ أَمَمَتِنَا وَدَلِيلُنَا {أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْخَصَ لِلْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي تَعَجِيلِ صَدَقَتِهِ قَبْلَ أَنْ تَحِلَّ حِينَ سَأَلَهُ فِي ذَلِكَ} وَلِأَنَّهُ حَقٌّ مَالِيٌّ عَجَلٌ رَفَقًا فَجَازَ تَقْدِيمُهُ عَلَى أَجَلِهِ كَالَّذِينَ وَأَيْضًا؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ مَالِيٌّ وَجَبَ بِسَبَبَيْنِ فَجَازَ تَقْدِيمُهُ عَلَى أَحَدِهِمَا كَتَقْدِيمِ الْكَفَّارَةِ عَلَى الْحَنْثِ وَقَدْ وَافَقَ الْمُخَالَفُ عَلَيْهَا هـ.

بِرِمَاوِيِّ.

(قَوْلُهُ: وَمَا يُذَكَّرُ مَعَهُ) أَيُّ مِنْ قَوْلِهِ وَالزَّكَاةُ تَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ تَعَلُّقٌ شَرَكَةٌ... إلخ (قَوْلُهُ: صَحَّ تَعَجِيلُهَا لِغَايَةِ... إلخ) مَحَلُّهُ فِي غَيْرِ الْوَلِيِّ أَمَّا هُوَ فَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّعَجِيلُ عَنْ مُوَلِّيهِ سِوَاءِ الْفِطْرَةِ وَغَيْرِهَا نَعَمْ إِنْ عَجَلَ مِنْ مَالِهِ جَازَ فِيمَا يَظْهَرُ هـ شَرْحُ م ر هـ.

شَوْبَرِيُّ قَالَ ع ش وَلَا يَرْجِعُ الْوَلِيُّ عَلَى الْمُوَلَّى عَلَيْهِ وَإِنْ نَوَى الرَّجُوعَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَرْجِعُ بِمَا يَصْرِفُهُ عَنْهُ عِنْدَ الْإِحْتِيَاجِ وَلَا حَاجَةَ لَهُ فِي هَذَا التَّعَجِيلِ هـ.

(قَوْلُهُ: لِغَايَةِ) أَيُّ عَنْ غَايَةِ أَيُّ عَنْ زَكَاةٍ عَامٍ فَلَا بُدَّ مِنْ هَذَا التَّأْوِيلِ.

هـ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: فَعَجَلَ زَكَاتَهُمَا) أَيُّ الْمَائَتَيْنِ وَهَذَا لَيْسَ بِقَيْدٍ بَلْ لَوْ عَجَلَ زَكَاةَ أَرْبَعِمِائَةٍ جَازَ هـ. ع ش وَقِيَاسُهُ أَنْ يُقَالَ فِي قَوْلِهِ فَعَجَلَ زَكَاةَ أَرْبَعِمِائَةٍ أَنَّهُ لَيْسَ بِقَيْدٍ بَلْ لَوْ عَجَلَ زَكَاةَ أَكْثَرَ مِنْهَا جَازَ هـ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: وَهُوَ يُسَاوِيهِمَا) أَيُّ وَلَوْ بِالْقَدْرِ الْمُخْرَجِ؛ لِأَنَّهُ كَالْبَاقِي فِي مِلْكِهِ هـ.

بِرِمَاوِيِّ (قَوْلُهُ: فَيُجْزِئُهُ الْمُعَجَّلُ وَإِنْ لَمْ يُسَاوِ... إلخ) وَكَأَنَّهُمْ اغْتَفَرُوا لَهُ تَرَدُّدَ النِّيَّةِ إِذْ الْأَصْلُ عَدَمُ الزِّيَادَةِ لِمَضْرُورَةِ التَّعَجِيلِ وَإِلَّا لَمْ يَجْزِ تَعَجِيلُ أَصْلًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَذَرِي مَا حَالَهُ عِنْدَ آخِرِ الْحَوْلِ وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ مَا لِلْسُّبُكِيِّ هُنَا هـ.

شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يُسَاوِ الْمَالُ... إلخ) هَذَا الْغَايَةُ عَلِمْتُ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ لَا وَلَوْ بِدُونِ نَصَابٍ إِلَّا أَنْ يُقَالَ ذَكَرَهَا تَوَطُّئًا لِقَوْلِهِ "بِنَاءٌ عَلَى مَا مَرَّ... إلخ" وَلِقَوْلِهِ وَكَلَامُ الْأَصْلِ... إلخ تَأَمَّلْ هـ.

إِطْفِئِحِي.

(قَوْلُهُ: يَفْتَضِي الْمَنَعَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ) أَيُّ حَيْثُ قَالَ: وَلَا يَجُوزُ تَعَجِيلُ الزَّكَاةِ عَلَى مِلْكِ النَّصَابِ وَقَوْلُهُ: وَلَيْسَ مُرَادًا أَيُّ؛ لِأَنَّ كَلَامَ الْأَصْلِ مَفْرُوضٌ فِي الزَّكَاةِ الْعَيْنِيَّةِ لَا فِي زَكَاةِ التِّجَارَةِ لِمَا قَدَّمَهُ مِنْ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِيهَا بِآخِرِ الْحَوْلِ.

هـ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: كَالْتَّعَجِيلِ قَبْلَ كَمَالِ النَّصَابِ... إلخ) تَنْطِيرٌ لِقَوْلِهِ وَخَرَجَ بِالْغَايَةِ... إلخ.

ا هـ شَيْخُنَا وَمِثْلُهُ مَا لَوْ مَلَكَ مِائَةٌ دِرْهَمٍ فَعَجَّلَ خَمْسَةَ دَرَاهِمٍ لِتَكُونَ زَكَاةً إِذَا تَمَّ النَّصَابُ وَحَالَ الْحَوْلُ عَلَيْهِ وَاتَّفَقَ ذَلِكَ فَلَا يُجْزِيهِ إِذْ لَمْ يُوجَدْ سَبَبٌ وَجُوبُهَا لِعَدَمِ الْمَالِ الزَّكَاةِيِّ فَأَشْبَهَ آدَاءَ النَّمَنِ قَبْلَ الْبَيْعِ، وَالِدِيَّةَ قَبْلَ الْقَتْلِ، وَالْكَفَّارَةَ عَلَى الْيَمِينِ وَلَوْ مَلَكَ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ فَعَجَّلَ شَاتْنَيْنِ فَبَلَغَتْ بِالنَّوَالِدِ عَشْرًا لَمْ يُجْزِهِ مَا عَجَّلَهُ عَنِ النَّصَابِ الَّذِي كَمَلَ الْآنَ لِمَا فِيهِ مِنْ تَقْدِيمِ زَكَاةِ الْعَيْنِ عَلَى النَّصَابِ فَهُوَ شَبِيهٌ بِمَا لَوْ أَخْرَجَ زَكَاةَ أَرْبَعِمِائَةٍ دِرْهَمٍ وَلَا يَمْلِكُ إِلَّا مَائَتَيْنِ وَلَوْ عَجَّلَ شَاةً عَنْ أَرْبَعِينَ شَاةً ثُمَّ وَلَدَتْ أَرْبَعِينَ ثُمَّ مَاتَتْ الْأُمَهَاتُ لَمْ يُجْزِهِ الْمُعَجَّلُ عَنِ السَّخَالِ؛ لِأَنَّهُ عَجَّلَ الزَّكَاةَ عَنْ غَيْرِهَا فَلَمْ يُجْزِهِ عَنْهَا وَلَوْ مَلَكَ مِائَةً وَعِشْرِينَ شَاةً فَعَجَّلَ عَنْهَا شَاتْنَيْنِ فَحَدَّثَتْ سَخْلَةً قَبْلَ الْحَوْلِ لَمْ يُجْزِهِ مَا عَجَّلَهُ عَنِ النَّصَابِ الَّذِي كَمَلَ الْآنَ كَمَا نَقَلَهُ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ عَنْ تَصْرِيحِ الْأَكْثَرِينَ وَاقْتِضَاءِ كَلَامِ الْكَبِيرِ خِلَافًا لِمَا فِي الْحَاوِي الصَّغِيرِ ا هـ.

شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ: يُجْزِي لِلأَوَّلِ فَقَطْ) أَيُّ وَإِنْ لَمْ يُمَيِّزْ حِصَّةَ كُلِّ عَامٍ عَلَى الْمُعْتَمَدِ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ فِي الْبَحْرِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ أَخْرَجَ مِنْ عَلَيْهِ خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ عَشْرَةً مِثْلًا وَنَوَى بِهَا الزَّكَاةَ، وَالتَّطَوُّعَ وَقَعَ الْكُلُّ تَطَوُّعًا، وَالْفَرْقُ أَنَّ مَسْأَلَةَ الْبَحْرِ قَدْ شَرَكَ فِيهَا بَيْنَ الْفَرَضِ، وَالْفَقْلِ وَهُوَ مُضِرٌّ وَلَا كَذَلِكَ هُنَا ا هـ.

وَعِبَارَةُ الشَّوَبَرِيِّ قَوْلُهُ: يُجْزِي لِلأَوَّلِ فَقَطْ قَالَ شَيْخُنَا: مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَ فِي ذَلِكَ مَيِّزٌ حِصَّةَ كُلِّ عَامٍ أَمْ لَا كَمَا اقْتِضَاهُ كَلَامُ الْأَصْحَابِ خِلَافًا لِلْسُّبُكِيِّ وَالْإِسْنَوِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُمَا، وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ مَا ذَكَرَهُ فِي الْبَحْرِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ أَخْرَجَ مِنْ عَلَيْهِ خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ عَشْرَةً وَنَوَى بِهَا الزَّكَاةَ، وَالتَّطَوُّعَ وَقَعَ الْكُلُّ تَطَوُّعًا ظَاهِرُ ا هـ.

شَرْحُ م ر انْتَهَتْ. وَقَوْلُهُ: ظَاهِرٌ وَهُوَ أَنَّهُ فِي مَسْأَلَةِ الْبَحْرِ جَمَعَ بَيْنَ فَرَضٍ وَفَقْلٍ وَفِي هَذِهِ نَوَى مَا يُجْزِي وَمَا لَا يُجْزِي مِمَّا لَيْسَ عِبَادَةً أَصْلًا فَلَا يَصْلُحُ مُعَارِضًا لِمَا نَوَاهُ ا هـ.

ع ش عَلَيْهِ. (قَوْلُهُ: يُجْزِي لِلأَوَّلِ فَقَطْ) أَيُّ يُجْزِي مِنْهُ مَا يَخُصُّ الْأَوَّلَ، وَالْبَاقِي يَسْتَرِدُّهُ فَلَا بُدَّ مِنْ هَذَا التَّأْوِيلِ لِصِدْقِ ظَاهِرِ الْعِبَارَةِ بِخِلَافِ الْمُرَادِ.

ا هـ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: صَدَقَهُ عَامِنِينَ) يَجُوزُ تَثْوِينُ صَدَقَةٍ وَإِضَافَتُهَا، وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ لِلْجَوَابِ الْمَذْكُورِ ا هـ. بِرِمَاوِيِّ (قَوْلُهُ: وَخَرَجَ بِانْعِقَادِ الْحَوْلِ مَا لَوْ لَمْ يَنْعَقِدْ) وَهَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ عَجَّلَ وَاحِدَةً مِنْ أَرْبَعِينَ لِعَامٍ فَإِنَّهُ يَصِحُّ وَإِنْ لَمْ يَبْقَ بَعْدَ إِخْرَاجِهَا نِصَابٌ لِانْعِقَادِ الْحَوْلِ قَبْلَ إِخْرَاجِهَا تَأْمَلْ ا هـ.

شَوَبَرِيِّ.

(و) صَحَّ تَعَجُّلُهَا (لِفِطْرَةٍ فِي رَمَضَانَ) وَلَوْ فِي أَوَّلِهِ؛ لِأَنَّهَا تَجِبُ بِالْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ فَهُوَ سَبَبٌ آخَرُ لَهَا أَمَّا قَبْلَهُ فَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ تَقْدِيمٌ عَلَى السَّبَبَيْنِ.

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: وَلِفِطْرَةٍ) أَيُّ عَنْ فِطْرَةٍ أَيُّ زَكَاةِ فِطْرِ.

ا هـ شَيْخُنَا وَتَأْخِيرُهَا أَفْضَلُ خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ مَنَعَهُ ا هـ.

ع ش على م ر (قوله: لَأَنَّهُ تَجِبُ بِالْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ... إلخ) عبارة شَرَحَ م ر لِإِنْعِقَادِ السَّبَبِ الْأَوَّلِ إِذْ هِيَ وَجِبَتْ بِسَبَبَيْنِ رَمَضَانَ، وَالْفِطْرِ مِنْهُ وَقَدْ وَجِدَ أَحَدُهُمَا فَجَارَ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْآخِرِ وَلِأَنَّ التَّقْدِيمَ بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ جَائِزٌ بِاتِّفَاقِ الْأَصْحَابِ فَأَلْحَقَ الْبَاقِي بِهِ قِيَاسًا بِجَامِعِ إِخْرَاجِهَا فِي جُزْءٍ مِنْهُ انْتَهَتْ (قوله: فَهُوَ) أَيُّ رَمَضَانَ سَبَبٌ آخَرُ لَكِنَّ الْمُرَادَ مَا يَشْمَلُ كُلَّهُ أَوْ بَعْضَهُ فَإِذَا عَجَّلَهَا فِيهِ يُقَالُ إِنَّهُ عَجَّلَهَا عَنْ أَحَدِ السَّبَبَيْنِ وَهُوَ الْفِطْرُ وَأَمَّا السَّبَبُ الْآخَرُ فَقَدْ عَجَّلَهَا فِيهِ لَا عَنْهُ وَمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ أَحَدَ السَّبَبَيْنِ آخِرُ جُزْءٍ مِنْ رَمَضَانَ فَهُوَ بَيَّانٌ لِأَقَلِّ مَا يَتَحَقَّقُ بِهِ السَّبَبُ الْأَوَّلُ.

ا هـ شَيْخُنَا.

وَعِبَارَةُ الْبِرْمَاوِيِّ قَوْلُهُ: فَهُوَ سَبَبٌ آخَرُ لَهَا الضَّمِيرُ رَاجِعٌ لِرَمَضَانَ، فَالسَّبَبُ الثَّانِي الْفِطْرُ مِنْهُ وَالسَّبَبُ الْأَوَّلُ دُخُولُهُ انْتَهَتْ.

(لَا) تَعَجِّلُهَا (لِلنَّابِتِ) مِنْ تَمَرٍ وَحَبِّ (قَبْلَ) وَقْتِ (وُجُوبِهَا) وَهُوَ بُدْوُ الصَّلَاحِ وَاشْتِدَادُ الْحَبِّ كَمَا مَرَّ إِذْ لَا يُعْرِفُ قَدْرَهُ تَحْقِيقًا وَلَا تَحْمِينًا أَمَّا بَعْدَهُ فَيَصِحُّ قَبْلَ الْجَفَافِ، وَالتَّصْفِيَةِ.

الشَّرْحُ

(قوله: إِذْ لَا يُعْرِفُ قَدْرَهُ تَحْقِيقًا وَلَا تَحْمِينًا) أَيُّ وَلِأَنَّ وَجُوبَهَا بِسَبَبٍ وَاحِدٍ وَهُوَ إِدْرَاكُ الثَّمَرِ وَالْحُبُوبِ فَيَمْتَنِعُ التَّقْدِيمُ عَلَيْهِ ا هـ.

شَرَحَ م ر (قوله: أَمَّا بَعْدَهُ فَيَصِحُّ) أَيُّ حَيْثُ كَانَ الْإِخْرَاجُ مِنْ غَيْرِ الثَّمَرِ وَالْحَبِّ اللَّذَيْنِ أَرَادَ الْإِخْرَاجَ عَنْهُمَا لِمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَوْ أَخْرَجَ مِنَ الرُّطْبِ أَوْ الْعِنَبِ قَبْلَ جَفَافِهِ لَا يُجْزَى وَإِنْ جَفَّ وَتَحَقَّقَ أَنَّ الْمُخْرَجَ يُسَاوِي الْوَاجِبَ أَوْ يَزِيدُ عَلَيْهِ ا هـ.

ع ش على م ر (قوله: قَبْلَ الْجَفَافِ، وَالتَّصْفِيَةِ) أَيُّ بَأْنٍ يُخْرَجُ مِنْ شَيْءٍ آخَرَ عِنْدَهُ جَافًا مُصَفًّى فَأَلْخِزَاجُ لَازِمٌ بَعْدَ الْجَفَافِ، وَالتَّصْفِيَةِ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُهُ وَلَوْ غَابَ الْأَخْذُ وَلَمْ تُعْلَمْ حَيَاتُهُ أَوْ لِاخْتِيَاجِهِ لَمْ يَضُرَّ كَمَا قَالَهُ الْحَنَاطِيُّ، وَفِي الْبَحْرِ نَحْوُهُ: لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْإِسْتِحْقَاقِ فَقَوْلُهُ: قَبْلَ وَقْتِ وَجُوبِهَا أَيُّ يَقِينًا أَوْ اسْتِصْحَابًا بِدَلِيلٍ مَا لَوْ غَابَ الْمَذْفُوعُ إِلَيْهِ وَبُقِيَاسَ عَلَى ذَلِكَ غَيْبَةُ الْمَالِ حَتَّى لَوْ عَجَلَ عَنْهُ فِي مَحَلٍّ ثُمَّ سَافَرَ بِهِ إِلَى مَحَلٍّ آخَرَ أَجْزَأَهُ الْمُعَجَّلُ كَمَا اعْتَمَدَهُ الْعَلَامَةُ الرَّمْلِيُّ ا هـ.

بِرْمَاوِيِّ.

(وَشَرْطُ) لِأَجْزَاءِ الْمُعَجَّلِ (كَوْنُ الْمَالِكِ وَ الْمُسْتَحَقِّ أَهْلًا) لَوْجُوبِ تِلْكَ الزَّكَاةِ وَلِأَخْذِهَا (وَقْتِ وَجُوبِهَا). هُوَ أَعَمُّ مِنْ تَعْبِيرِهِ بِآخِرِ الْحَوْلِ فَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا مَيِّتًا أَوْ الْمُسْتَحَقُّ مُرْتَدًّا أَوْ الْمَالُ تَالِفًا وَقَتِ الْوُجُوبِ أَوْ بَيْعِ فِي الْحَوْلِ وَلَيْسَ مَالٌ تِجَارَةً لَمْ يَجْزِ الْمُعَجَّلُ وَلَا يَضُرُّ تَلْفُ الْمُعَجَّلِ وَلَا يَرُدُّ مَا لَوْ عَجَلَ بِنْتُ مَخَاضٍ عَنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ فَتَوَالَدَتْ قَبْلَ الْحَوْلِ وَبَلَغَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ حَيْثُ لَمْ تَجْزِ الْمُعَجَّلَةُ وَإِنْ صَارَتْ بِنْتُ لَبُونٍ مَعَ وُجُودِ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ بَلْ يَسْتَرِدُّهَا وَيُعِيدُهَا أَوْ يَدْفَعُ غَيْرَهَا وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِ الشَّرْطِ وَجُودُ الْمَشْرُوطِ (وَلَا يَضُرُّ غِنَاؤُهَا بِهَا) وَلَوْ مَعَ غَيْرِهَا لِأَنَّهُ إِنَّمَا أُعْطِيَ لِيَسْتَعْنِيَ فَلَا يَكُونُ مَا هُوَ الْمَقْصُودُ مَا نَبَعًا مِنَ الْأَجْزَاءِ وَيَضُرُّ غِنَاؤُهَا بِغَيْرِهَا كَزَكَاةٍ وَاجِبَةٍ أَوْ مُعَجَّلَةٍ أَخَذَهَا بَعْدَ أُخْرَى وَقَدْ اسْتَعْنَى بِهَا.

الشَّرْحُ

(قوله: وشُرِّطَ لإجزاء المعجل. إلخ) الذي اعتمده م ر أنه يكفي في المستحق كونه بصفة الاستحقاق وقت الأخذ، ووقت الوجوب وإن خرج عن ذلك بينهما كأن ارتد بعد الأخذ ثم أسلم قبل تمام الحول وكذا لو غاب عند الحول أو قبله ولم تعلم حياته أو احتياجه أجزأ المعجل كما في فتاوى الحنطبي وهو أقرب الوجهين في البحر وأما المالك فلا بد أن يكون بصفة الوجوب جميع الحول ه حصري وأجهوري على التحريم ولا بد من العلم بكون الأخذ مستحقاً في آخر الحول أي ولو بالاستصحاب فلو غاب عند الحول أو قبله ولم تعلم حياته أو احتياجه أجزأ المعجل كما في فتاوى الحنطبي وهو أقرب الوجهين في البحر ومثل ذلك ما لو حصل المال عند الحول ببلد غير بلد القابض فإن المدفوع يجزي عن الزكاة كما اعتمده الولد رحمه الله تعالى إذ لا فرق بين غيبة القابض عن بلد المال وخروج المال عن بلد القابض خلافاً لبعض المتأخرين ه.

شرح م ر وهل يجري ذلك في البدن في الفطرة حتى لو عجل الفطرة ثم كان عند الوجوب في بلد آخر أجزأ أو لا بد من الإخراج ثانياً إذا كان عند الوجوب ببلد آخر فيه نظر ه. سم على حج والأقرب الأول للعلّة المذكورة في كلام الشارح فإن قضيتها أنه لا فرق بين زكاة المال والبدن ه.

ع ش عليه (فرع) لو شك في تقدم الموت أي على الحول أو غاب الفقير وشك في موته أو غناه بمال آخر أو عرض مانع فيه ثم زال قبل الحول أو استغنى بالمعجل ولو مع غيره كالإتجار فيه لم يضركذا في العباب وظاهره الأجزاء في غيبة الفقير وإن كانت غيبته تمنع نقل الزكاة وهو ما اعتمده شيخنا الرملي وأن مثل ذلك ما لو عجل في بلد وسافر إلى أخرى حال عليه الحول بها فيجزي وإن كان من عجل عليه ليس من مستحقي البلد الذي حال الحول به ثم رأيت م ر جزم باعتماد الأجزاء فيما لو غاب الفقير غيبة تمنع النقل وفيما عجل عن مال التجارة ثم انتقل المال لموضع آخر ه.

سم (قوله: هو أعم من تغييره بأخر الحول) أي؛ لأنه لا يشمل مسألة الثابت إذ ليس فيها حول ه. سم أي فيما لو عجل فيها بعد الوجوب وقبل التصفية أو الجفاف ولا يشمل أيضاً زكاة الفطر إذ لا حول فيها.

(قوله: فلو كان أحدهما ميتاً... إلخ) ولو مات المعجل لزمكاته لم يقع ما عجله عن زكاة وارثه ه. شرح م ر وقوله: لم يقع ما عجله عن زكاة وارثه أي بل يسترد إن علم القابض التعجيل ومحلّه ما لم يكن بيد القابض ويعلم بها الوارث ويتوي بها الزكاة ويمضي زمن يمكن فيه القبض قياساً على ما سياتي عن سم في قوله تنبيه... إلخ ه.

ع ش عليه (قوله: أو المستحق مرتداً) بخلاف المالك إذا ارتد لا يخرج عن أهلية الوجوب قال الشارح في غير هذا الكتاب وأما ردته يعني المالك فلا تؤثر في سقوط الزكاة وإن لم يرجع عنها إلا بعد الحول كما مر ه.

سم.

(قوله: ولا يرد ما لو عجل... إلخ) أي لا يرد على المتن في قوله وشُرِّطَ... إلخ أي لا يفدح في كون ما قاله شرطاً تخلف المشروط عنه وقوله: مع وجود الشرط المذكور وهو أهليتهما والظرف متعلق بلم يجز

وَجَوَابُ الْإِيرَادِ قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ... إلخ.

ا هـ شَيْخُنَا أَيْ لِإِمْكَانِ تَخْلُفِ الْمَشْرُوطِ لِفَقْدِ سَبَبٍ أَوْ شَرْطٍ آخَرَ أَوْ وُجُودِ مَانِعٍ وَهَذَا قَدْ فُقِدَ شَرْطُ آخَرَ صَرَحَ بِهِ حَجَّ فَقَالَ: نَعَمْ يُشْتَرَطُ مَعَ بَقَاءِ ذَلِكَ أَنْ لَا يَتَغَيَّرَ الْوَاجِبُ وَإِلَّا كَانَ عَجَلٌ بِنْتِ مَخَاضٍ إِلَى أَنْ قَالَ: وَهَذِهِ الصُّورَةُ تَغَيَّرَ فِيهَا الْوَاجِبُ فَلَمْ تَرُدَّ ا هـ.

(قَوْلُهُ: وَبَلَغَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ) أَيْ بِالَّتِي أَخْرَجَهَا ا هـ.

رَشِيدِي.

(قَوْلُهُ: بَلْ يَسْتَرِدُّهَا وَيُعِيدُهَا... إلخ) فَلَوْ تَلَفَتْ لَمْ يَلْزَمْ إِخْرَاجُ لِبْنَتِ اللَّبُونِ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا نَجْعَلُ الْمُخْرَجَ كَالْبَاقِي إِذَا وَقَعَ مَحْضُوبًا عَنِ الزَّكَاةِ وَإِلَّا فَلَا بَلْ هُوَ كَتَلَفٍ بَعْضِ الْمَالِ قَبْلَ الْحَوْلِ وَلَا تَجْدِيدِ لِبْنَتِ الْمَخَاضِ لَوْفُوعِهَا مَوْقِعَهَا ا هـ.

شَرْحُ م ر وَقَوْلُهُ: لَمْ يَلْزَمْ إِخْرَاجُ لِبْنَتِ لَبُونٍ أَيْ لِنَقْصِ الَّذِي يُخْرَجُ عَنْهُ بِتَلَفِ الْمُخْرَجَةِ عَنْ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ ا هـ.

رَشِيدِي عَلَيْهِ أَيْ لِمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْفَرَضَ أَنَّ النَّصَابَ إِنَّمَا تَمَّ بِهَا فَإِذَا مَاتَتْ لَمْ يَكْمُلِ النَّصَابُ فَلَا يَلْزَمُهُ بِنْتُ لَبُونٍ (قَوْلُهُ: أَيْضًا بَلْ يَسْتَرِدُّهَا وَيُعِيدُهَا... إلخ) مَحَلُّ ذَلِكَ مَا لَمْ يُجَدِّدْ لَهَا نِيَّةً بِأَنْ يَنْوِي أَنَّهَا عَنِ السَّتَّةِ وَالثَّلَاثِينَ وَإِلَّا فَلَا يَلْزَمُهُ اسْتِرْدَادُهَا وَلَا إِخْرَاجُ غَيْرِهَا.

ا هـ شَيْخُنَا وَفِي ع ش عَلَى م ر مَا نَصُهُ تَنْبِيْهُ يَتَّبِعُهُ أَنَّ مَحَلَّ مَا ذَكَرَهُ مِنْ عَدَمِ الْإِجْرَاءِ بِاعْتِبَارِ الدَّفْعِ السَّابِقِ وَالنِّيَّةِ السَّابِقَةِ فَلَوْ نَوَى بَعْدَ أَنْ صَارَتْ بِنْتُ لَبُونٍ وَمَضَى زَمَنٌ يُمَكِّنُ فِيهِ الْقَبْضُ وَهِيَ بَيِّدُ الْمُسْتَحَقِّ فَيَنْبَغِي أَنْ تَقَعَ حِينَئِذٍ عَنِ الزَّكَاةِ ا هـ.

سَمِ عَلَى حَجَّ ا هـ.

(قَوْلُهُ: لَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِ الشَّرْطِ) وَهُوَ هُنَا كَوْنُهُ الْآنَ بِصِفَةِ الْإِجْرَاءِ وَوُجُودِ الْمَشْرُوطِ وَهُوَ الْإِجْرَاءُ أَيْ لِقِيَامِ الْمَانِعِ ا هـ.

رَشِيدِي وَالْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ لِتَخْلُفِ الشَّرْطِ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ حَجَّ (قَوْلُهُ: وَلَا يَضُرُّ غِنَاهُ بِهَا) أَيْ الزَّكَاةِ الْمُعَجَّلَةِ لِكَثْرَتِهَا أَوْ تَوَالِدِهَا أَوْ تَجَارَتِهَا فِيهَا أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ا هـ.

شَرْحُ م ر (قَوْلُهُ: وَلَوْ مَعَ غَيْرِهَا) فَلَوْ تَلَفَتْ وَكَانَ الرَّجُوعُ بِبَدْلِهَا يُؤَدِّي إِلَى خُرُوجِهِ عَنِ الْغِنَى كَانَ كَالْعَدَمِ بَحْنَهُ الْأَذْرَعِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ا هـ.

عَمِيرَةُ ا هـ.

سَمِ (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ إِنَّمَا أُعْطِيَ لَيْسَتْغْنِي) أَيْ وَلَئِنَّا لَوْ أَخَذْنَا بَعْدَ غِنَاهُ بِهَا لَافْتَقَرَّ وَاحْتَجْنَا إِلَى رَدِّهَا لَهُ فَإِنْبَاتُ الْإِسْتِزْجَاعِ يُؤَدِّي إِلَى تَفْيِهِ ا هـ.

شَرْحُ م ر.

(قَوْلُهُ: أَخَذَهَا بَعْدَ أُخْرَى) نَعَتْ لِكُلِّ مِنَ الْوَاجِبَةِ، وَالْمُعَجَّلَةِ وَأَفْرَدَ الضَّمِيرَ؛ لِأَنَّ الْعُطْفَ بِأَوْ وَقَوْلُهُ: بَعْدَ أُخْرَى أَيْ بَعْدَ أُخْرَى مُعَجَّلَةٍ وَقَوْلُهُ: وَقَدْ اسْتَغْنَى بِهَا أَيْ بِالْوَاجِبَةِ الَّتِي أَخَذَهَا بَعْدَ أُخْرَى مُعَجَّلَةٍ أَوْ بِالْمُعَجَّلَةِ الَّتِي أَخَذَهَا بَعْدَ أُخْرَى مُعَجَّلَةٍ فَمَعْنَى الْعِبَارَةِ أَنَّهُ إِذَا أَخَذَ زَكَاةً مُعَجَّلَةً ثُمَّ إِنَّهُ فِي آخِرِ الْحَوْلِ أَخَذَ زَكَاةً وَاجِبَةً وَقَدْ اسْتَغْنَى بِتِلْكَ الْوَاجِبَةِ أَوْ أَخَذَ زَكَاةً مُعَجَّلَةً وَقَدْ اسْتَغْنَى بِتِلْكَ الْمُعَجَّلَةِ الثَّانِيَةِ فِي الصُّورَتَيْنِ

يَتَبَيَّنُ عَدَمَ إِجْرَاءِ الْأُولَى؛ لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَعْنَى بِغَيْرِهَا عِنْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ.

وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر وَلَوْ اسْتَعْنَى بِزَكَاةٍ أُخْرَى مُعَجَّلَةٍ أَوْ غَيْرِ مُعَجَّلَةٍ فَكَاسْتَعْنَاهُ بِغَيْرِ الزَّكَاةِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْفَارِقِيُّ وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ: إِنَّ عِبَارَةَ الْأُمِّ تَشْهَدُ لَهُ وَتُصَوِّرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ بِمَا إِذَا تَلَفَتْ الْمُعَجَّلَةُ ثُمَّ حَصَلَ غِنَاهُ مِنْ زَكَاةٍ أُخْرَى وَتَمَّتْ فِي يَدِهِ بِقَدْرِ مَا يُوقِي مِنْهَا بَدَلَ التَّالِفِ وَيَبْقَى غِنَاهُ وَبِمَا إِذَا بَقِيَ وَكَانَ حَالَهُ قَبْضُهَا مُحْتَاجًا إِلَيْهَا ثُمَّ تَغَيَّرَ حَالُهُ فَصَارَ فِي آخِرِ الْحَوْلِ يَكْتَفِي بِأَحَدَاهُمَا وَهُمَا فِي يَدِهِ، وَالْأَوَّلُ أَنَّهُ لَوْ أَخَذَ مُعَجَّلَتَيْنِ مَعًا وَكُلُّ مِنْهُمَا تُغْنِيهِ تَخَيَّرَ فِي دَفْعِ أَيِّهِمَا شَاءَ فَإِنْ أَخَذَهُمَا مُرْتَبًا اسْتُرِدَّتِ الْأُولَى عَلَى مَا افْتَضَاهُ كَلَامُ الْفَارِقِيِّ، وَالْمُعْتَمَدُ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ السُّبُكِيُّ أَنَّ الثَّانِيَةَ أُولَى بِالِاسْتِزْجَاعِ.

وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ النَّبْذِيحِيِّ وَغَيْرِهِ لَوْ كَانَ الْمَدْفُوعُ إِلَيْهِ الْمُعَجَّلَةُ غَنِيًّا عِنْدَ الْأَخْذِ فَقِيلَ عِنْدَ الْوُجُوبِ لَمْ يُجْزِهِ قَطْعًا لِفْسَادِ الْقَبْضِ وَلَوْ كَانَتْ الثَّانِيَةُ غَيْرَ مُعَجَّلَةٍ فَالْأُولَى هِيَ الْمُسْتَرَدَّةُ وَعَكْسُهُ بِعَكْسِهِ إِذْ لَا مَبَالَاةَ بِعُرُوضِ الْمَانِعِ بَعْدَ قَبْضِ الزَّكَاةِ الْوَاجِبَةِ وَلَوْ اسْتَعْنَى بِالزَّكَاةِ وَغَيْرِهَا لَمْ يَضُرَّ أَيْضًا كَمَا افْتَضَاهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الرُّوضَةِ؛ لِأَنَّهُ بِدُونِهَا لَيْسَ بِغَنِيٍّ خِلَافًا لِإِمَامِ الْحَرَمِيِّ فِي شَامِلِهِ انْتَهَتْ.

(وَإِذَا لَمْ يُجْزِ الْمُعَجَّلُ) لِانْتِفَاءِ شَرْطِ مِمَّا ذَكَرَ (اسْتَرَدَّةً) إِنْ بَقِيَ (أَوْ بَدَلَهُ) مِنْ مِثْلٍ أَوْ قِيمَةٍ إِنْ تَلَفَ (وَالْعَبْرَةُ بِقِيمَةٍ وَقَبْضُ قَبْضٍ) لَا وَقَبْضُ تَلَفٍ؛ لِأَنَّ مَا زَادَ حَصَلَ فِي مِلْكِ الْقَابِضِ فَلَا يَضُمُّهُ وَيَسْتَرِدُّ ذَلِكَ (بِلَا زِيَادَةٍ مُنْفَصِلَةٍ) كَلْبٍ وَوَلَدٍ بِخِلَافِ الْمُتَّصِلَةِ كَسِمَنِ وَكَبَرٍ (وَلَا أَرْضَ نَقْصٍ صِفَةٍ) كَمَرَضٍ (إِنْ حَدَّثَا قَبْلَ سَبَبِ الرَّدِّ) لِحُدُوثِهِمَا فِي مِلْكِ الْقَابِضِ فَلَا يَضُمُّهُمَا نَعَمْ لَوْ كَانَ الْقَابِضُ غَيْرَ مُسْتَحِقِّ حَالِ الْقَبْضِ اسْتَرَدَّ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَخَرَجَ بِنَقْصِ الصِّفَةِ نَقْصُ الْعَيْنِ كَمَنْ عَجَلَ بِغَيْرَيْنِ فَتَلَفَ أَحَدُهُمَا فَإِنَّهُ يَسْتَرِدُّ الْبَاقِيَّ وَقِيمَةَ التَّالِفِ، وَبِحُدُوثِ الْأَمْرَيْنِ قَبْلَ السَّبَبِ مَا لَوْ حَدَّثَا بَعْدَهُ أَوْ مَعَهُ فَإِنَّهُ يَسْتَرِدُّهُمَا وَقَوْلِي صِفَةٍ إِلَى آخِرِهِ مِنْ زِيَادَتِي وَإِنَّمَا يَسْتَرِدُّ (إِنْ عَلِمَ قَابِضُ التَّعْجِيلِ) بِشَرْطِ كَأَنَّهُ اسْتَرَدَّ الْمَانِعَ بِعَرْضٍ أَوْ بِدُونِهِ كَهَذِهِ زَكَاتِي الْمُعَجَّلَةَ لِلْعِلْمِ بِالتَّعْجِيلِ فِيهِمَا وَقَدْ بَطَلَ وَعَمَلًا بِالشَّرْطِ فِي الْأَوَّلِ فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَسْتَرِدَّ بَلْ تَقَعُ نَفْلًا.

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: وَإِذَا لَمْ يُجْزِ الْمُعَجَّلُ. إلخ) وَلَيْسَ لَهُ الْإِسْتِرْدَادُ قَبْلَ عُرُوضِ الْمَانِعِ لِتَبَرُّعِهِ بِالتَّعْجِيلِ فَاِمْتَنَعَ عَلَيْهِ الرَّجُوعُ فِيهِ كَمَنْ عَجَلَ دَيْنًا مُوجِبًا حَتَّى لَوْ شَرَطَ الْإِسْتِرْدَادَ بِدُونِ مَانِعٍ لَمْ يَسْتَرِدَّ، وَالْقَبْضُ حِينَئِذٍ صَحِيحٌ فِيمَا يَظْهَرُ إِلَّا إِذَا كَانَ عَالِمًا بِفَسَادِ الشَّرْطِ لِتَبَرُّعِهِ حِينَئِذٍ بِالدَّفْعِ أ هـ.

شَرْحُ م ر (فَرَعٌ) لَوْ أَخْرَجَ الْمُزْتَدُّ حَالَ رِدَّتِهِ زَكَاةً مُعَجَّلَةً أَوْ وَاجِبَةً ثُمَّ مَاتَ مُزْتَدًّا فَالْوَجْهُ الَّذِي لَا يَصِحُّ غَيْرُهُ وَفَاقًا لِلطَّبْلَاوِيِّ وَم ر أَنَّهَا تُسْتَرَدُّ وَتَكُونُ قَيْنًا وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطِ الْإِسْتِرْدَادَ فِي الْمُعَجَّلَةِ؛ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ زَوَالُ مِلْكِهِ وَأَنَّهُ تَصَرَّفَ فِي مِلْكِ غَيْرِهِ وَشَرَطَ الْإِسْتِرْدَادَ وَعَدَمُهُ إِنَّمَا يُؤَثِّرُ بِالنَّسْبَةِ لِلْمَالِكِ وَهَذَا غَيْرُ مَالِكٍ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَخْرَجَ الْمُسْلِمُ ثُمَّ مَاتَ مُزْتَدًّا فَإِنَّهُ لَا يَسْتَرَدُّ؛ لِأَنَّهُ حِينَ تَصَرُّفِهِ كَانَ مَالِكًا كَمَا وَافَقَ عَلَيْهِ م ر نَعَمْ إِنْ كَانَ شَرِطَ الْإِسْتِرْدَادَ فَالْوَجْهُ أَنَّ الْإِمَامَ يَسْتَرَدُّ وَيَكُونُ قَيْنًا فَلْيَتَأَمَّلْ أ هـ.

سم (قَوْلُهُ: اسْتَرَدَّةٌ... إلخ) وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِلْقَابِضِ فِي مُقَابَلَةِ النِّقْفَةِ؛ لِأَنَّهُ أَتَّفَقَ عَلَى نِيَّةٍ أَنْ لَا يَرْجِعَ قِيَاسًا عَلَى الْغَاصِبِ إِذَا جَهِلَ كَوْنُهُ مَعْصُوبًا وَعَلَى الْمُشْتَرِي شِرَاءً فَاسِدًا أ هـ.

ع ش عَلَى م ر (قَوْلُهُ: أَيْضًا اسْتَرَدَّةً أَوْ بَدَلَهُ) أَيُّ وَيَجِبُ تَجْدِيدُ الزَّكَاةِ ثَانِيًا كَمَا مَرَّ نَعَمْ لَوْ عَجَلَ شَاءَ مِنْ

أَرْبَعِينَ فَلَقْتُ فِي يَدِ الْقَابِضِ لَمْ يَجِبِ التَّجْدِيدُ لِأَنَّ الْوَاجِبَ الْقِيَمَةَ وَلَا يَكْمُلُ بِهَا نَصَابُ السَّائِمَةِ ١ هـ.

شَرْحُ م ر وَقَوْلُهُ: لَمْ يَجِبِ التَّجْدِيدُ أَيُّ، وَالصُّورَةُ أَنَّهُ عَرَضَ مَانِعٌ مِنْ وَفُوعِهَا زَكَاةً ١ هـ.

رَشِيدِي (قَوْلُهُ: أَيْضًا اسْتَرَدَّهُ أَوْ بَدَلَهُ) قَالَ فِي الْعُبَابِ، وَالْإِيْعَابِ وَحِينَئِذٍ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَقْضِي الْمَلِكِ بِلَفْظٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ كَرَجَعْتَ بَلْ يُنْتَقَضُ بِنَفْسِهِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْإِمَامِ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ مَلِكَ الْمُعْجَلِ يَنْتَقِلُ لِلدَّافِعِ بِمُجَرَّدِ وُجُودِ سَبَبِ الرُّجُوعِ مِنْ غَيْرِ لَفْظٍ وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُهُ: أَيْضًا لَيْسَ هَذَا كَالرُّجُوعِ فِي الْهَيْئَةِ؛ لِأَنَّ الْقَابِضَ هُنَا لَا يَمْلِكُ إِلَّا بِسَبَبِ الزَّكَاةِ فَإِذَا لَمْ يَقَعْ زَكَاةً زَالَ الْمَلِكُ ١ هـ.

شَوْبَرِي (قَوْلُهُ: مِنْ مِثْلِ) كَانَ عَجَلَ زَكَاةَ النَّمَارِ بَعْدَ صَلَاحِهَا أَوْ الْحُبُوبِ بَعْدَ اسْتِدَادِهَا كَانَ أَخْرَجَ نَمْرًا أَوْ حَبًّا مِمَّا عِنْدَهُ قَبْلَ جَفَافِ النَّمَارِ وَتَصَفِيَةِ الْحُبُوبِ ١ هـ.

بِرُمَاوِي (قَوْلُهُ: إِنْ تَلَفَ) وَفِي مَعْنَى التَّلَفِ الْبَيْعِ وَنَحْوَهُ ١ هـ.

شَرْحُ م ر وَبَقِيَ مَا لَوْ وَجَدَهُ مَرْهُونًا وَ الْأَقْرَبُ فِيهِ أَخَذُ قِيَمَتِهِ لِلْحَيَلُولَةِ أَوْ يَصْبِرُ إِلَى فَكَاكِهِ أَخْذًا مِمَّا فِي الْبَيْعِ ١ هـ.

ع ش عَلَيْهِ (قَوْلُهُ: لِأَنَّ مَا زَادَ حَصَلَ فِي مَلِكِ الْقَابِضِ فَلَا يَضْمَنُهُ).

(تَنْبِيْهُ) هَلْ يَجْرِي هَذَا التَّفْصِيلُ فِي غَيْرِ الزَّكَاةِ مِمَّا هُوَ نَظِيرُهَا بَأَنَّ كَانَ لَهُ سَبَبَانِ فَعَجَلَ عَنْ أَحَدِهِمَا كَانَ دَبْحَ مُتَمَتِّعٍ عَقَبَ فَرَاغِ عُمَرَتِهِ ثُمَّ دَفَعَهُ لِلْمُسْتَحَقِّ قَبَانَ أَنَّهُ مِمَّنْ لَا يَلْزَمُهُ دَمٌ فَيُقَالُ إِنْ شَرَطَ أَوْ قَالَ دَمِي الْمُعْجَلُ أَوْ عَلِمَ الْقَابِضُ بِالتَّعْجِيلِ رَجَعَ وَإِلَّا فَلَا أَوْ يَخْتَصُّ هَذَا بِالزَّكَاةِ وَيُفَرَّقُ بِأَنَّهَا فِي أَصْلِهَا مُوَاسَاةٌ فَرَفَقَ بِمُخْرِجِهَا مُعْجَلًا لَهَا بِتَوْسِيعِ طُرُقِ الرُّجُوعِ لَهُ بِخِلَافِ نَحْوِ الدَّمِ، وَالْكَفَّارَةِ فَإِنَّهُ فِي أَصْلِهِ بَدَلٌ جَنَائَةٍ فَضَبِيقٌ عَلَيْهِ بِعَدَمِ رُجُوعِهِ فِي تَعْجِيلِهِ مُطْلَقًا كُلُّ مُحْتَمَلٍ وَفَرَضُهُمْ ذَلِكَ فِي الزَّكَاةِ وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِغَيْرِهَا يَمِيلُ لِلثَّانِي وَالْمُدْرِكُ يَمِيلُ لِلأَوَّلِ ١ هـ.

حَجَّ ١ هـ.

شَوْبَرِي (قَوْلُهُ: حَصَلَ فِي مَلِكِ الْقَابِضِ) يُشْعِرُ بَأَنَّ الْقَابِضَ لَوْ كَانَ غَيْرَ مُسْتَحَقٍّ حَالَ الْقَبْضِ لَزِمَهُ قِيَمَتُهُ وَقَتَ التَّلَفِ لِعَدَمِ مِلْكِهِ لِلزِّيَادَةِ وَهُوَ نَظِيرُ مَا يَأْتِي مِنْ اسْتِرْدَادِ الزِّيَادَةِ الْمُتَفَصِّلَةِ وَمَا مَعَهَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ تَأَمَّلْ (قَوْلُهُ: بِلَا زِيَادَةٍ مُتَفَصِّلَةٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ حَقِيقَةً كَالْوَلَدِ، وَالْكَسْبِ أَوْ حُكْمًا كَاللَّبَنِ بِضَرْعِ الدَّابَّةِ، وَالصُّوْفِ بِظَهْرِهَا كَمَا فِي الْمُؤَهَّبِ لِلْوَلَدِ، وَالْمَبِيعِ لِلْمُفْلِسِ بِجَامِعِ حَدُوثِ الزِّيَادَةِ فِي مَلِكِ الْآخِذِ. ١ هـ.

وَقَوْلُهُ: وَالصُّوْفِ بِظَهْرِهَا أَيُّ إِذَا بَلَغَ أَوْ إِنْ جَدَّهُ كَمَا قَيَّدَهُ الشَّهَابُ ابْنُ حَجٍّ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَبْلُغْ أَوْ أَنَّ الْجَدَّ عَادَةً فَهُوَ مِنَ الزِّيَادَةِ الْمُتَصِّلَةِ فَتَنْبَهْ لَهُ وَلَا يُشْكِلُ اللَّبَنُ بِالضَّرْعِ، وَالصُّوْفُ بِالظَّهْرِ بِالْحَمْلِ خُصُوصًا مَا بَلَغَ أَوْ أَنَّ الْوَضْعَ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَمَّا كَانَ مَقْدُورًا عَلَى فَصْلِهِ كَانَ كَالْمُتَفَصِّلِ بِخِلَافِ الْحَمْلِ فَلْيَتَأَمَّلْ ١ هـ.

شَوْبَرِي (قَوْلُهُ: وَوَلَدٌ) قَالَ شَيْخُنَا بِخِلَافِ الْحَمْلِ فَإِنَّهُ مِنَ الْمُتَصِّلَةِ كَمَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ وَلُوزِجَ فِيهِ بِأَنَّهُمْ لَمْ يَجْعَلُوهُ كَالْمُتَصِّلَةِ إِلَّا فِي الْمُفْلِسِ وَعَلَّلُوهُ بِتَقْصِيرِ الْمُفْلِسِ فَلْيُرَاجَعْ ١ هـ.

فَلْيُوبَيَّ عَلَى التَّحْرِيرِ.

أَيُّ فَلَمَّا جَاءَ السَّبَبُ مِنْ جِهَةِ الْمُفْلِسِ مَكَّنَّا الْبَائِعَ مِنَ الرُّجُوعِ فِي الْوَلَدِ ١ هـ.

عَنَانِيَّ.

وَعِبَارَةُ الشُّوَبَرِيِّ قَوْلُهُ: بِخِلَافِ الْمُتَّصِلَةِ كَسِمَنْ وَكَبَرٍ وَحَمَلٍ عَلَى مَا بَحَثَهُ شَيْخُنَا م ر نُقِلَ عَنْهُ فِي الْحَوَاشِي وَهُوَ نَظِيرُ الْفَلَسِ وَيُخَالَفُ الرَّدَّ بِالْعَيْبِ انْتَهَتْ (قَوْلُهُ: وَلَا أَرْضَ نَقْصٍ صِفَةٍ) الْمُرَادُ بِالصَّفَةِ هُنَا مَا لَا يُفْرَدُ بِعَقْدٍ فَيَشْمَلُ قَطْعَ الْأَطْرَافِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهَا مَا قَابَلَ الْعَيْنَ.

ا هـ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: إِنْ حَدَثَا) أَيِ الزِّيَادَةِ وَنَقْصِ الصَّفَةِ.

ا هـ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: فَإِنَّهُ يَسْتَرِدُّهُمَا) ظَاهِرُهُ وَإِنْ حَصَلَ النَّقْصُ بِلَا تَقْصِيرٍ كَأَفَةِ سَمَويَةٍ وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ فِي ضَمَانِهِ حَتَّى يُسَلِّمَهَا لِمَالِكِهَا؛ لِأَنَّهُ قَبَضَهَا لِعَرْضِ نَفْسِهِ فَلْيُرَاجَعْ.

ا هـ.

رَشِيدِيَّ عَلَى م ر (قَوْلُهُ: إِنْ عَلِمَ قَابِضُ التَّعْجِيلِ) شَرْطُ فِي قَوْلِهِ اسْتَرَدَّهُ كَمَا أَشَارَ لَهُ الشَّارِحُ أَيِ عَلِمَ مَعَ الْقَبْضِ أَوْ بَعْدَهُ عَلَى الْمُعْتَمَدِ ا هـ.

ز ي وَرَحْمَانِيَّ عَلَى التَّحْرِيرِ وَمِثْلُهُمَا شَرَحُ م ر، وَالْمُرَادُ بِالْبُعْدِيَّةِ مَا قَبْلَ التَّصَرُّفِ فِيهِ كَمَا فِي حَجَّ (قَوْلُهُ: كَهَذِهِ زَكَاتِي الْمُعَجَّلَةِ) وَكَمَا لَوْ عَلِمَ الْقَابِضُ أَنَّهَا مُعَجَّلَةٌ بِطَرِيقٍ آخَرَ وَفَتَ الْقَبْضِ أَوْ بَعْدَهُ وَقَبْلَ التَّصَرُّفِ فِي الْمُعَجَّلِ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ الْمُعَجَّلَةُ مَا لَوْ أَعْلَمَهُ بِأَنَّهَا زَكَاةٌ فَلَا يَكْفِي عَنْ عِلْمِ التَّعْجِيلِ فَلَا يَسْتَرِدُّهَا لِتَقْرِيبِهِ بِتَرْكِ ذَلِكَ ا هـ.

شَرَحُ م ر (قَوْلُهُ: فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ) أَيِ مِنَ الشَّرْطِ، وَالْقَوْلِ الْمَذْكُورِ وَكَانَ الْأَخْصَرُ وَالْأَظْهَرُ أَنْ يَقُولَ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ.

إِلْح (قَوْلُهُ: بَلْ يَقَعُ نَفْلًا) هَلْ مِثْلُ الْمُعَجَّلِ فِي ذَلِكَ مَا لَوْ دَفَعَ عَنِ الْمَالِ فِي وَفْتِ الْوُجُوبِ فَتَبَيَّنَ كَوْنُهُ تَالِفًا فَيَقَعُ نَفْلًا أَنْظَرُهُ ا هـ.

ح ل.

(وَحَلَفَ قَابِضٌ) أَوْ وَارِثُهُ (فِي) اخْتِلَافِهِمَا فِي (مُثَبِّتِ اسْتِرْدَادٍ) وَهُوَ وَاحِدٌ مِمَّا ذُكِرَ فَيُصَدَّقُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ (وَالزَّكَاةُ تَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ) الَّذِي تَجِبُ فِيهِ (تَعَلُّقُ شَرِكَةٍ) بِقَدْرِهَا بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَوْ امْتَنَعَ مِنْ إِخْرَاجِهَا أَخَذَهَا الْإِمَامُ مِنْهُ قَهْرًا كَمَا يَقْسَمُ الْمَالُ الْمُشْتَرَكُ قَهْرًا إِذَا امْتَنَعَ بَعْضُ الشُّرَكَاءِ مِنْ قِسْمَتِهِ.

وَأَمَّا جَارَ إِخْرَاجِهَا مِنْ غَيْرِهِ لِبِنَاءِ أَمْرِهَا عَلَى الْمُسَاهَلَةِ، وَالْإِزْفَاقِ، وَالْوَاجِبُ إِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الْمَالِ كَشَاةٍ وَاجِبَةٍ فِي الْإِبِلِ مَلَكُ الْمُسْتَحِقُّونَ بِقَدْرِ قِيَمَتِهَا مِنَ الْإِبِلِ أَوْ مِنْ جِنْسِهِ كَشَاةٍ مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةً فَهَلْ الْوَاجِبُ شَاةٌ أَوْ جُزْءٌ مِنْ كُلِّ شَاةٍ وَجْهَانِ أَرْجَحُهُمَا الثَّانِي كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِي.

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: وَحَلَفَ قَابِضٌ.. إلخ) عِبَارَةُ أَصْلِهِ مَعَ شَرَحِ م ر وَالْأَصَحُّ أَنََّّهُمَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي مُثَبِّتِ اسْتِرْدَادٍ صَدَّقَ

الْقَابِضُ أَوْ وَارِثُهُ بِبَيْمِينِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ وَلِأَنَّهَا اتَّفَقَا عَلَى انْتِقَالِ الْمَلِكِ، وَالْأَصْلُ اسْتِمْرَارُهُ وَلِأَنَّ الْغَالِبَ هُوَ الْأَدَاءُ فِي الْوَفْتِ وَيُخْلَفُ الْقَابِضُ عَلَى الْبَيْتِ وَوَارِثُهُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ وَعِبَارَتُهُ شَامِلَةٌ لِمَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي نَقْصِ الْمَالِ عَنِ النَّصَابِ أَوْ تَلَفِهِ قَبْلَ الْحَوْلِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ وَهُوَ كَذَلِكَ، وَإِنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: فِيهِ وَفْقَةٌ وَلَمْ أَرِ فِيهِ نَصًّا، وَالثَّانِي يُصَدِّقُ الْمَالِكُ بِبَيْمِينِهِ؛ لِأَنَّهُ أَعْرَفُ بِقَصْدِهِ وَلِهَذَا لَوْ أُعْطِيَ ثَوْبًا لِغَيْرِهِ وَتَنَارَعَا فِي أَنَّهُ عَارِيَّةٌ أَوْ هِبَةٌ صَدَّقَ الدَّافِعُ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي غَيْرِ عِلْمِ الْقَابِضِ بِالتَّعْجِيلِ أَمَا فِيهِ

فَيَصَدَّقُ الْقَابِضُ بِلَا خِلَافٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ وَلَا بُدَّ مِنْ حَلْفِهِ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ بِالتَّعْجِيلِ عَلَى الْأَصَحِّ فِي الْمَجْمُوعِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ اعْتَرَفَ بِمَا قَالَهُ الدَّافِعُ لَصُمِنَ انْتِهَتْ (قَوْلُهُ: فِي مُثَبِّتِ اسْتِرْدَادٍ) بِأَنْ ادَّعَى الْمَالِكُ وُجُودَهُ، وَالْقَابِضُ عَدَمَهُ هـ.

(قَوْلُهُ: وَهُوَ وَاحِدٌ مِمَّا ذُكِرَ) أَيُّ مِنَ الشَّرْطِ وَدُونَهُ وَمَا إِذَا تَلَفَ الْمَالُ وَمَا إِذَا كَانَ الْمَالِكُ، وَالْأَخَذُ غَيْرُ أَهْلِ لِلْوُجُوبِ، وَالِاسْتِحْقَاقِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ.
ا هـ شَيْخُنَا.

وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي مُثَبِّتِ الْإِسْتِرْدَادِ كَعِلْمِ الْقَابِضِ بِالتَّعْجِيلِ أَوْ تَصْرِيحِ الْمَالِكِ بِهِ أَوْ بِاسْتِرْطَافِ الرَّجُوعِ عِنْدَ غُرُوضِ الْمَانِعِ انْتَهَتْ (قَوْلُهُ: تَعْلُقُ شَرِكَةً) أَيُّ لَا تَعْلُقُ رَهْنٌ وَهِيَ شَرِكَةٌ غَيْرُ مَحْضَةٍ كَمَا أَشَارَ لَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ وَإِنَّمَا جَارَ... إلخ.

وَعِبَارَةُ أَصْلِهِ مَعَ شَرْحِهَا لِلْمَحَلِّيِّ وَهِيَ أَيُّ الرِّكَاءَةِ تَتَعْلَقُ بِالْمَالِ الَّذِي يَجِبُ فِي عَيْنِهِ تَعْلُقُ الشَّرِكَةِ بِقَدْرِهَا وَفِي قَوْلِ تَعْلُقُ الرَّهْنِ بِقَدْرِهَا مِنْهُ، وَقِيلَ بِجَمِيعِهِ وَفِي قَوْلِ تَتَعْلَقُ بِالدِّمَّةِ كَزَكَاةِ الْفِطْرَةِ وَيَدُلُّ لِلأَوَّلِ أَنَّهُ لَوْ امْتَنَعَ مِنْ إِخْرَاجِهَا أَخَذَهَا الْإِمَامُ مِنْ مَالِهِ قَهْرًا كَمَا يُقْسَمُ الْمَالُ الْمُشْتَرَكُ قَهْرًا إِذَا امْتَنَعَ الشَّرَكَاءُ مِنْ قِسْمَتِهِ، وَلِلثَّانِي أَنَّهُ لَوْ امْتَنَعَ مِنْ أَدَائِهَا وَلَمْ يُوَجَدْ السَّنُّ الْوَاجِبُ فِي مَالِهِ كَانَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَبِيعَ بَعْضَهُ وَيَشْتَرِيَ السَّنَّ الْوَاجِبَ كَمَا يُبَاعُ الْمَرْهُونُ لِقَضَاءِ الدَّيْنِ وَلِلثَّالِثِ أَنَّهُ يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا مِنْ غَيْرِ الْمَالِ. وَاعْتَدُوا لِلأَوَّلِ عَنْ هَذَا بِأَنْ أَمَرَ الرِّكَاءَةُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمُسَاهَلَةِ، وَالْإِزْفَاقِ فَيُحْتَمَلُ فِيهِ مَا لَا يُحْتَمَلُ فِي سَائِرِ الْأَمْوَالِ الْمُشْتَرَكَةِ وَلَوْ كَانَ الْوَاجِبُ مِنْ غَيْرِ جَنْسِ الْمَالِ كَالشَّاةِ الْوَاجِبَةِ فِي الْإِبِلِ فَقِيلَ لَا يَجْرِي فِيهِ قَوْلُ الشَّرِكَةِ، وَالْأَصَحُّ جَرَيَانُهُ وَتَكُونُ الشَّرِكَةُ بِقَدْرِ قِيَمَةِ الشَّاةِ وَهَلْ الْوَاجِبُ عَلَى قَوْلِ الشَّرِكَةِ فِي أَرْبَعِينَ شَاءَةً مَثَلًا شَاءَةً مُبَهَمَةً أَوْ جُزْءٍ مِنْ كُلِّ شَاءَةٍ وَجْهَانِ يَأْتِيَانِ عَلَى قَوْلِ تَعْلُقِ الرَّهْنِ أَيْضًا بِالْبَعْضِ، وَفِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا أَنَّ الْجُمْهُورَ جَعَلُوا تَعْلُقَ الرَّهْنِ، وَالدِّمَّةِ قَوْلًا وَاحِدًا فَقَالُوا يَتَعْلَقُ بِالدِّمَّةِ، وَالْمَالِ مُرْتَهَنٌ بِهَا وَحِكَايَةُ قَوْلِ رَابِعٍ أَنَّهَا تَتَعْلَقُ بِهِ تَعْلُقُ الْأَرْضِ بِرَقِيَةِ الْعَبْدِ الْجَانِي لِسُقُوطِهَا بِتَلَفِ الْمَالِ، وَالتَّعْلُقُ بِقَدْرِهَا مِنْهُ وَقِيلَ بِجَمِيعِهِ وَعَلَى الْأَوَّلِ يَأْتِي الْوَجْهَانِ فِي مَسْأَلَةِ الشَّاةِ السَّابِقَةِ فَلَوْ بَاعَهُ أَيُّ الْمَالِ بَعْدَ وَجُوبِ الرِّكَاءَةِ قَبْلَ إِخْرَاجِهَا فَالْأَطْهَرُ بُطْلَانُهُ أَيُّ الْبَيْعِ فِي قَدْرِهَا وَصِحَّتْهُ فِي الْبَاقِي، وَالثَّانِي بُطْلَانُهُ فِي الْجَمِيعِ، وَالثَّالِثُ صِحَّتُهُ فِي الْجَمِيعِ وَالْأَوَّلَانِ قَوْلًا تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ وَيَأْتِيَانِ عَلَى تَعْلُقِ الشَّرِكَةِ وَتَعْلُقِ الرَّهْنِ أَوْ الْأَرْضِ بِقَدْرِ الرِّكَاءَةِ وَيَأْتِي الثَّالِثُ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا فِي قَوْلِ يَصِحُّ الْبَيْعُ عَلَى قَدْرِ الرِّكَاءَةِ عَلَى تَعْلُقِ الشَّرِكَةِ؛ لِأَنَّ مِلْكَ الْمُسْتَحْقِقِينَ غَيْرُ مُسْتَقَرٍّ فِيهِ إِذْ لِلْمَالِكِ إِخْرَاجُ الرِّكَاءَةِ مِنْ غَيْرِ مَالِهَا وَعَلَى تَعْلُقِ الرَّهْنِ؛ لِأَنَّهُ يَنْبُتُ مِنْ غَيْرِ اخْتِيَارِ الْمَالِكِ وَلِغَيْرِ مُعَيَّنٍ فَسُومَحَ فِيهِ مَا لَا يُسَامَحُ فِي سَائِرِ الْمَرْهُونِ وَعَلَى تَعْلُقِ الْأَرْضِ وَيَكُونُ بِالْبَيْعِ مُخْتَارًا لِلْإِخْرَاجِ مِنْ مَالٍ آخَرَ وَإِذَا صَحَّ فِي قَدْرِهَا فَمَا سِوَاهُ أَوْلَى وَعَلَى تَعْلُقِ الدِّمَّةِ يَصِحُّ بَيْعُ الْجَمِيعِ قَطْعًا.

وَلَوْ بَاعَ بَعْضَ الْمَالِ وَلَمْ يَبْقَ قَدْرُ الرِّكَاءَةِ فَهُوَ كَمَا لَوْ بَاعَ الْجَمِيعَ وَإِذَا أَبْقَى قَدْرَهَا بِنِيَّةِ الصَّرْفِ فِيهَا أَوْ بِلَا نِيَّةٍ فَعَلَى تَعْلُقِ الشَّرِكَةِ فِي صِحَّةِ الْبَيْعِ وَجْهَانِ قَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ: أَفْسَهُمَا الْبُطْلَانُ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْمُسْتَحْقِقِينَ شَائِعٌ فَأَيُّ قَدْرِ بَاعَهُ كَانَ حَقَّهُ وَحَقَّهُمْ، وَالْأَوَّلُ قَالَ مَا بَاعَهُ حَقُّهُ وَعَلَى تَعْلُقِ الرَّهْنِ أَوْ الْأَرْضِ بِقَدْرِ الرِّكَاءَةِ يَصِحُّ الْبَيْعُ انْتَهَتْ (قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا جَارَ إِخْرَاجُهَا... إلخ) وَارِدٌ عَلَى قَوْلِهِ تَعْلُقُ شَرِكَةً إِذْ كَانَ

مُقْتَضَاهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا مِنْ غَيْرِ الْمَالِ (قَوْلُهُ: لِإِبْنَاءِ أَمْرِهَا عَلَى الْمُسَاهَلَةِ) يُعْتَدَرُ بِذَلِكَ أَيْضًا عَنْ عَدَمِ الْمُشَارَكَةِ فِيمَا يَحْصُلُ مِنْ أَمْرِ الْفَوَائِدِ كَالنَّسْلِ وَالذَّرِّ ١ هـ.

بِرِمَاوِيِّ (قَوْلُهُ: يَقْدَرُ قِيمَتُهَا) مِنَ الْإِبِلِ وَلَوْ بَاعَ النَّصَابُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ بَطَلَ فِي الْكُلِّ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَلَوْ أَصْدَقَ زَوْجَتَهُ نِصَابًا فَمَكَثَ عِنْدَهُ حَوْلًا ثُمَّ قَالَتْ لَهُ طَلَّقْنِي فَقَالَ لَهَا: إِنْ أَبْرَأْتَنِي فَأَنْتِ طَالِقٌ فَأَبْرَأْتَهُ فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ وَمَحَلُّ ذَلِكَ مَا لَمْ تُعْطِ زَكَاةَ النَّصَابِ فَإِنْ أَعْطَتْ الزَّكَاةَ وَأَبْرَأْتَهُ طَلَّقَتْ ١ هـ. بِرِمَاوِيِّ.

(قُلُوْ بَاعَهُ) أَيُّ مَا تَعَلَّقْتَ بِهِ الزَّكَاةُ (أَوْ بَعْضُهُ قَبْلَ إِخْرَاجِهَا بَطَلَ فِي قَدْرِهَا). وَإِنْ أَبْقَى فِي الثَّانِيَةِ قَدْرَهَا لِأَنَّ حَقَّ الْمُسْتَحَقِّينَ شَائِعٌ فَأَيُّ قَدْرٍ بَاعَهُ كَانَ حَقُّهُ وَحَقُّهُمْ نَعَمْ لَوْ اسْتَنْتَى قَدْرَ الزَّكَاةِ كَبَعْتِكَ هَذَا إِلَّا قَدْرَ الزَّكَاةِ صَحَّ الْبَيْعُ كَمَا جَرَمَ بِهِ الشَّيْخَانِ فِي بَابِ زَكَاةِ التَّمَارِ لَكِنْ شَرَطَ الْمَاوَرِدِيُّ وَالرُّوْبَانِيُّ ذِكْرَهُ أَهْوَى عُسْرٌ أَوْ نِصْفٌ وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّهُ فِيمَنْ جَهَلَهُ.

الشرح

(قَوْلُهُ: قُلُوْ بَاعَهُ أَوْ بَعْضُهُ قَبْلَ إِخْرَاجِهَا.. إلخ) سُئِلَ شَيْخُنَا حَجَّ عَمَّنْ بَاعَ النَّصَابُ وَقُلْنَا بِالرَّاجِحِ وَهُوَ بَطْلَانُ الْبَيْعِ فِي قَدْرِ الزَّكَاةِ فَقَطْ فَإِذَا رَدَّ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ قَدْرَ الزَّكَاةِ فَهَلْ يَنْقُطِعُ تَعَلُّقُ السَّاعِي عَلَى مَا بِيَدِهِ أَوْ لَا فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ إِنْ مُيزَ ذَلِكَ بِإِذْنِ الْبَائِعِ لَمْ يَكُنْ لِلْسَّاعِي مُطَالَبَةٌ؛ لِأَنَّ لِلْمَالِكِ أَنْ يُعَيِّنَ قَدْرَ الزَّكَاةِ مِنَ النَّصَابِ فِي وَاحِدَةٍ وَلَيْسَ لِلْسَّاعِي طَلَبُ غَيْرِهَا وَلَا شَكٌّ أَنَّ تَمْيِيزَهُ أَوْ تَمْيِيزَ الْمُشْتَرِي بِإِذْنِهِ بِمِثَابَةِ تَعْيِينِهِ فِيهِ فَيُنْهَضُ حَقُّ السَّاعِي فِيمَا عَيْنُهُ فَلَيْسَ لَهُ مُطَالَبَةٌ الْمُشْتَرِي بِشَيْءٍ وَإِنْ مَيَّزَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْبَائِعِ فَالْتَّمِيزُ فَاسِدٌ فَلَا يَنْقُطِعُ فِيهِ حَقُّ السَّاعِي وَإِنْ قَبِضَهُ الْبَائِعُ إِذْ رِضَاهُ بِهِ بَعْدَ وُقُوعِهِ فَاسِدًا لَا يَقْلِبُهُ صَحِيحًا إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ مِمَّا يَجِبُ الْوُقُوفُ عَلَيْهِ وَاسْتِفَادَتُهُ، وَسُئِلَ شَيْخُنَا الْمَذْكُورُ أَيْضًا عَمَّنْ بَاعَ النَّصَابُ قَبْلَ الْحَوْلِ فَنَمَّ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ وَهُوَ فِي مِلْكِهِ أَوْ فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي أَوْ مَوْقُوفًا مَا حُكْمُهُ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ فَمِلْكُ الْمَبِيعِ لَهُ فَتَجِبُ زَكَاةُ فَإِنْ تَمَّ الْبَيْعُ فَهُوَ كَبَيْعِهِ بَعْدَ الْحَوْلِ وَإِنْ كَانَ لِلْمُشْتَرِي فَلَا زَكَاةَ عَلَى أَحَدٍ وَكَذَا إِنْ قُلْنَا مَوْقُوفًا مَا لَمْ يَفْسَخِ الْعَقْدُ فَالزَّكَاةُ عَلَى الْبَائِعِ وَلَوْ لَزِمَ الْبَيْعُ فَاغْتَنَعَ الْبَائِعُ مِنْ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ إِلَّا مِنَ الْمَبِيعِ قَالَ الْمَاوَرِدِيُّ: فَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا لَمْ يُكُنْ أَوْ مُوسِرًا فَإِنْ كَانَ نِصَابًا تِجَارَةً فَهَذَا يَجِبُ أَنْ تُؤَخَّرَ زَكَاةُ مِنْ مَالٍ بَانِعِهِ لَتَعَلُّقِ حَقِّ الْمُشْتَرِي بِالْعَيْنِ، وَالزَّكَاةُ بِالْقِيَمَةِ وَمَا تَعَلَّقَ بِالْعَيْنِ أَقْوَى وَإِنْ كَانَ مِمَّا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي عَيْنِهِ فَإِنْ قُلْنَا بِالشَّرَكَةِ أَخَذْتُ مِنَ الْمَبِيعِ ١ هـ.

وفيه نظر.

وَالْأَوْجَهُ عِنْدِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُوسِرِ، وَالْمُعْسِرِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ رَاعَى حَقَّ الْمُشْتَرِي فَمُرَاعَاةُ حَقِّ الْمُسْتَحَقِّينَ أَوْلَى وَلَا نَظَرَ لِتَجَدُّدِ وَجُوبِ الزَّكَاةِ عَلَيْهِ بَعْدَ الْبَيْعِ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا كَانَ مُتَمَكِّنًا مِنَ الْفَسْخِ عِنْدَ وَجُوبِهَا وَمَا ذَكَرَهُ فِي مَسْأَلَةِ التَّجَارَةِ مُحْتَمَلٌ ١ هـ.

(فَرَجَ) قَالَ فِي الْعُبَابِ: وَأَنَّهُ لَوْ نَذَرَ النَّصْدُوقَ بِعَيْنِ النَّصَابِ أَوْ بَعْضِهِ مُعَيَّنًا أَوْ قَالَ جَعَلْتَهُ صَدَقَةً أَوْ هَدِيًّا أَوْ أَضْحِيَّةً فَنَمَّ الْحَوْلُ قَبْلَ صَرْفِهِ بِجِهَةِ النَّذْرِ فَلَا زَكَاةَ لِزَوَالِ مِلْكِهِ عَنْهُ، أَوْ غَيْرَ مُعَيَّنٍ كَنَذَرِهِ النَّصْدُوقَ بِشَاةٍ وَجَبَتْ وَلَوْ لَزِمَهُ حَجٌّ أَوْ كَفَّارَةٌ فَكَذَبِينَ النَّذْرِ وَلَوْ نَذَرَ النَّصْدُوقَ بِخُمْسِ مُعْشَرَاتِهِ تَصَدَّقَ بِهِ وَزَكَّى

الْبَاقِي إِنْ كَانَ نِصَابًا أَوْ التَّصَدَّقَ بِخُمْسِ مَالِهِ أَخْرَجَ الزَّكَاةَ ثُمَّ تَصَدَّقَ بِخُمْسِ الْبَاقِي. ا هـ.

وَقَوْلُهُ: تَصَدَّقَ بِهِ وَزَكَّى الْبَاقِي إِنْ كَانَ نِصَابًا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّذْرَ قَبْلَ تَمَامِ الْحَوْلِ لِيُظْهِرَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ بَعْدَ تَمَامِهِ زَكَّى الْجَمِيعَ لَوْجُوبِ زَكَاةِ الْجَمِيعِ بِمُجَرَّدِ تَمَامِ الْحَوْلِ فَلَا يُؤَثِّرُ فِيهِ النَّذْرُ فَلْيُرَاجَعْ. وَقَوْلُهُ: أَخْرَجَ الزَّكَاةَ ثُمَّ تَصَدَّقَ بِخُمْسِ الْبَاقِي لَعَلَّ ذَلِكَ مُصَوِّرٌ بِمَا إِذَا كَانَ النَّذْرُ بَعْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ وَإِلَّا كَانَ الْقِيَاسُ وَجُوبَ التَّصَدَّقِ بِخُمْسِ الْجَمِيعِ لَا بِخُمْسِ الْبَاقِي لَوْجُوبِ التَّصَدَّقِ بِخُمْسِ الْجَمِيعِ قَبْلَ تَعَلُّقِ وَجُوبِ الزَّكَاةِ وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ فَلْيُحَرَّرْ وَلْيُرَاجَعْ ا هـ.

سم.

(قَوْلُهُ: بَطَلَ فِي قَدْرِهَا) هُوَ جُزْءٌ مِنْ كُلِّ شَاةٍ فِي مَسْأَلَةِ الشِّيَاءِ مَثَلًا كَمَا هُوَ قَضِيَّةٌ مَا قَدَّمَهُ مِنْ أَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ الْوَاجِبَ شَائِعٌ لَا مُبْهَمٌ وَنَقَلَهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ عَنِ الْقُمُولِيِّ ا هـ. سم عَلَى حَجٍّ (قَوْلُهُ: أَيْضًا بَطَلَ فِي قَدْرِهَا) أَيْ إِنْ كَانَ مِنَ الْجَنَسِ فَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِهِ كَشَاةٍ فِي خَمْسَةِ أَبْعَرَةٍ بَطَلَ فِي الْجَمِيعِ لَا فِي قَدْرِ الْقِيَمَةِ فَقَطُّ عَلَى الْمُعْتَمَدِ. ا هـ.

عَنَانِيٍّ وَفِي ع ش عَلَى م ر مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: بَطَلَ فِي قَدْرِهَا ظَاهِرُهُ سَوَاءٌ كَانَ الْوَاجِبُ مِنَ الْجَنَسِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ كَشَاةٍ فِي خَمْسَةِ مِنَ الْإِبِلِ لَكِنْ قَالَ حَجٌّ فِي هَذِهِ إِنَّ الْأَوْجَعَ الْبُطْلَانُ فِي الْجَمِيعِ لِلْجَهْلِ بِقِيَمَةِ الشَاةِ ا هـ.

(قَوْلُهُ: وَإِنْ أَبْقَى فِي الثَّانِيَةِ قَدْرَهَا) أَيْ وَلَمْ يَنْوِ الزَّكَاةَ وَهُوَ مُعَيَّنٌ بِأَنْ قَالَ إِلَّا هَذِهِ الشَاةَ لِلزَّكَاةِ ا هـ. ح ل (قَوْلُهُ: نَعَمْ لَوْ اسْتَنْتَى قَدْرَ الزَّكَاةِ) أَيْ فِي غَيْرِ الْمَاشِيَةِ كَبِعْنُكَ هَذَا التَّمْرَ أَوْ الزَّرْعَ أَوْ النُّفُودَ وَأَمَّا فِي الْمَاشِيَةِ فَلَا يَصِحُّ إِذَا قَالَ ذَلِكَ بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَقُولَ إِلَّا هَذِهِ الشَاةَ ا هـ. ح ل وَزِيَادِيٍّ أَيْ؛ لِأَنَّ اسْتِثْنَاءَ الشَاةِ الَّتِي هِيَ قَدْرُ الزَّكَاةِ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ عَيَّنَهَا لَهَا وَأَنَّهُ إِنَّمَا بَاعَ مَا عَدَاهَا ا هـ.

شَرْحُ م ر فَإِنْ لَمْ يُعَيِّنْهَا كَأَنْ قَالَ بِعْنُكَ هَذِهِ الشِّيَاءَ إِلَّا قَدْرَ الزَّكَاةِ بَطَلَ فِي الْجَمِيعِ؛ لِأَنَّ قَدْرَ الزَّكَاةِ الَّذِي اسْتِثْنَاهُ شَاةٌ مُبْهَمَةٌ وَإِنِّهَا مُؤَدِّيٌّ إِلَى الْجَهْلِ بِالْمَبِيعِ ا هـ.

ع ش (قَوْلُهُ: صَحَّ الْبَيْعُ) أَيْ قَطْعًا كَمَا قَالَهُ حَجٌّ وَهُوَ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ مَا بَعْدَ الْإِسْتِذْرَاكِ مَقْطُوعٌ بِهِ وَمَا قَبْلَهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ فَانْدَفَعَ مَا يُقَالُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُسْتَذْرَكِ، وَالْمُسْتَذْرَكِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ فِي الْحَالِ يَصِحُّ فِيمَا عَدَا قَدْرَ الزَّكَاةِ وَحِينَئِذٍ فَلَا مَوْقِعَ لِذَلِكَ فِي كَلَامِ مَنْ لَمْ يَحْكِ الْخِلَافَ كَالشَّارِحِ وَلَعَلَّهُ تَبِعَ الْمَحَلِّيَّ تَأْمَلْ، وَالْأَحْسَنُ فِي الْجَوَابِ أَنَّهُمَا يَفْتَرِقَانِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ عِنْدَ عَدَمِ الْإِسْتِثْنَاءِ يَكُونُ الْبَيْعُ قَدْ وَرَدَ عَلَى قَدْرِ الزَّكَاةِ أَيْضًا ثُمَّ بَطَلَ وَعِنْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ لَمْ يَتَعَلَّقْ الْبَيْعُ بِقَدْرِ الزَّكَاةِ أَصْلًا كَمَا فِي سَم وَ ع ش فَعَلَى الْأَوَّلِ الْقَدْرُ الَّذِي فَاتَ عَلَى الْمُشْتَرِي يَرْجِعُ عَلَى الْبَائِعِ بِحَصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ إِنْ قَبَضَهُ كَمَا فِي حَجٍّ وَعَلَى الثَّانِي يَسْتَوْفِرُ الثَّمَنُ بِجَمِيعِهِ وَلَا يَسْقُطُ مِنْهُ شَيْءٌ.

(لَا) إِنْ بَاعَ (مَالَ تِجَارَةً بِلَا مُحَابَاةٍ) فَلَا يَبْطُلُ؛ لِأَنَّ مُتَعَلِّقَ الزَّكَاةِ الْقِيَمَةَ وَهِيَ لَا تَقُوتُ بِالْبَيْعِ وَقَوْلِي أَوْ بَعْضُهُ مَعَ قَوْلِي لَا مَالَ لِي آخِرُهُ مِنْ زِيَادَتِي.

الشَّرْحُ

(قَوْلُهُ: لَا إِنْ بَاعَ مَالَ تِجَارَةٍ) وَمِثْلُ مَالِ التَّجَارَةِ النَّمْرُ الْمَخْرُوصُ بَعْدَ التَّضْمِينِ فَيَصِحُّ بَيْعُ جَمِيعِهِ كَمَا فِي شَرْحِ م ر (قَوْلُهُ: أَيْضًا لَا إِنْ بَاعَ مَالَ تِجَارَةٍ) خَرَجَ بِالْبَيْعِ مَا لَوْ وَهَبَهُ فَهُوَ كَبَيْعِ مَا وَجِبَتْ فِي عَيْنِهِ ا هـ.

شَرْحُ م ر وَمِثْلُ الْهَبَةِ كُلُّ مُزِيلٍ لِلْمَلِكِ بِلَا عَوَضٍ كَالْعَنْقِ وَنَحْوِهِ وَلَكِنْ يَنْبَغِي سَرَايَةُ الْعَنْقِ لِلْبَاقِي كَمَا لَوْ أَعْتَقَ جُزْءًا لَهُ مِنْ مُشْتَرَكٍ فَإِنَّهُ يَسْرِي إِلَى حِصَّةِ شَرِيكِهِ. ا هـ.

ع ش عَلَيْهِ (قَوْلُهُ: بِلَا مُحَابَاةٍ) أَيِ إعْطَاءٍ بِلَا مُقَابِلٍ أَمَّا بِهَا فَيَبْطُلُ فِي زَكَاةٍ مَا حَابَى فِيهِ كَمَا لَوْ بَاعَ عَرْضًا يُسَاوِي أَرْبَعِينَ مِثْقَالًا بِعِشْرِينَ فَيَبْطُلُ فِيمَا يُسَاوِي نِصْفَ مِثْقَالٍ الَّذِي يَخُصُّ الْعِشْرِينَ الَّتِي حَابَى فِيهَا.

ا هـ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ: أَيْضًا بِلَا مُحَابَاةٍ) قَالَ فِي الْمُخْتَارِ حَبَى الصَّبِيِّ عَلَى اسْتِثْنَاءِ رَحْفٍ، وَبَابُهُ عَدَا وَحَبَاهُ يَحْبُوهُ حَبْوَةً بِالْفَتْحِ أَعْطَاهُ وَالْحَبَا الْعَطَاءُ وَحَابَا فِي الْبَيْعِ مُحَابَاةٌ ا هـ. بِحُرُوفِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ ا هـ. ع ش.